

BOBST LIBRARY



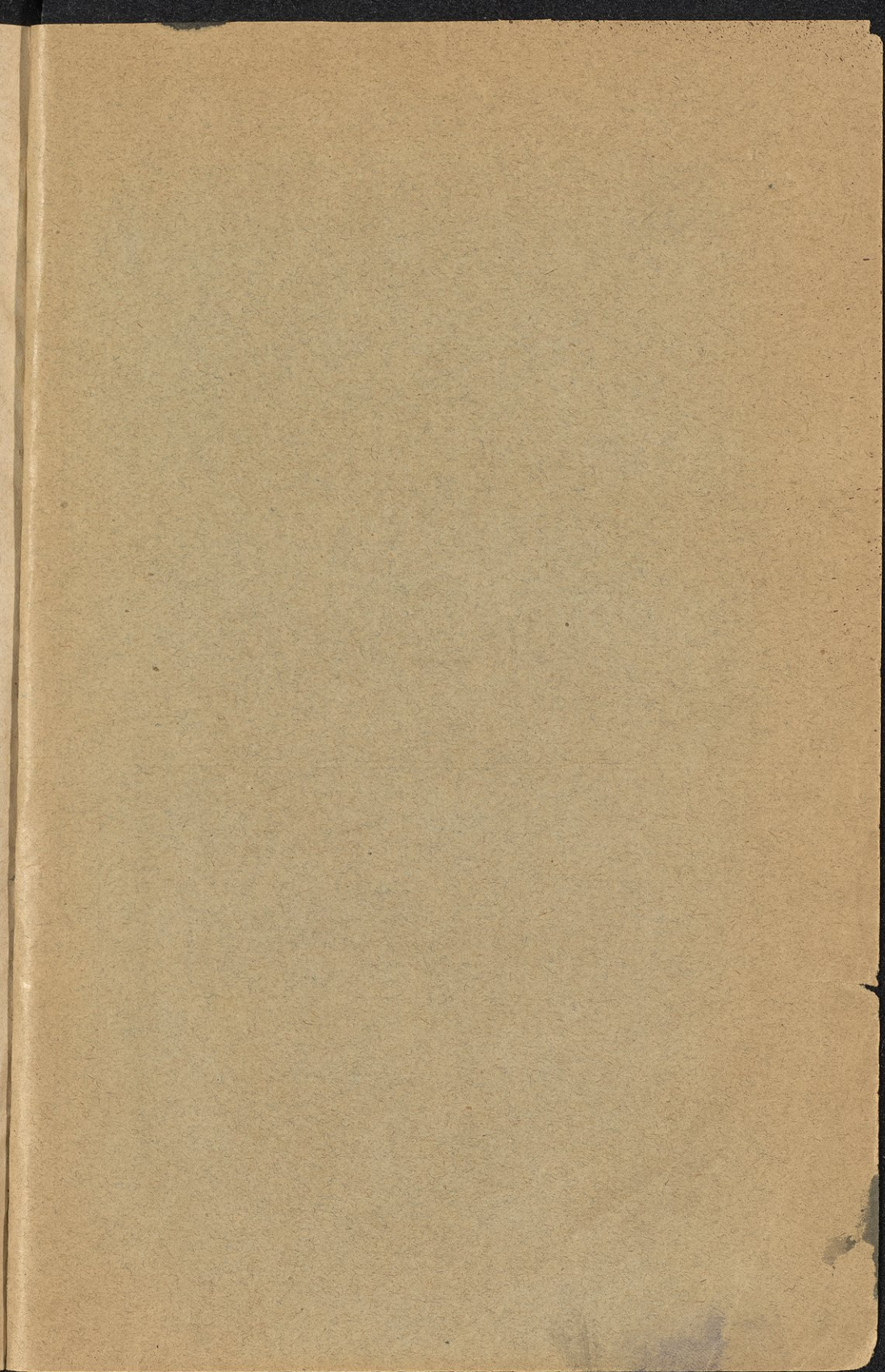
3 1142 02882 8880

10/10
10/10
10/10

\$8.75

10/10/10

DATE DUE

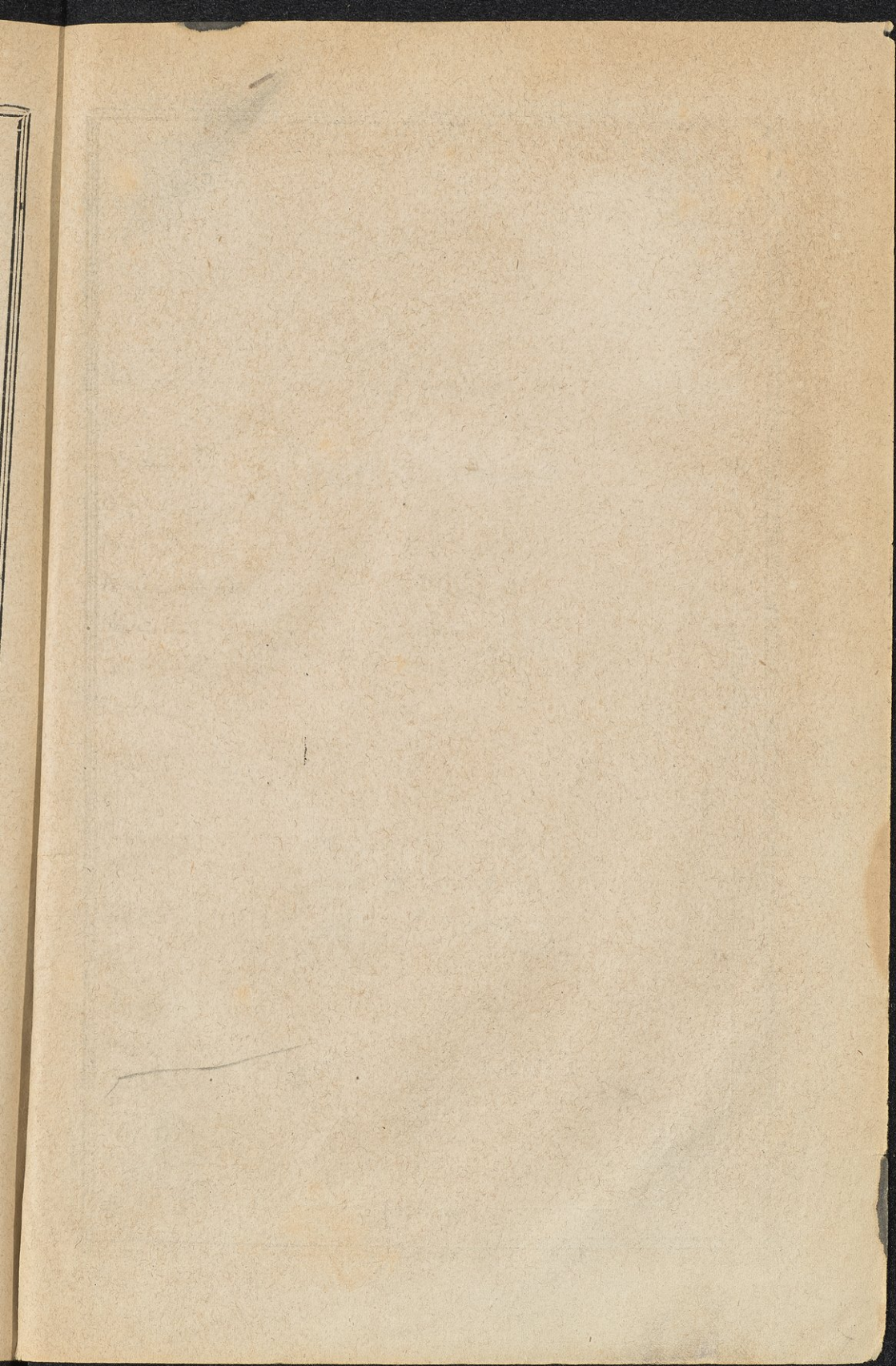


كتاب
نار القراء
في
شرح جوف الفرا

مختصر

طبع ثانية في بيروت في المطبعة الادبية

سنة ١٨٨٩



فهرس الكتاب

صفحة	صفحة	الكلمة وما يتالف منها
٧٨	٢	تعلق الفعل بمصوباته
٧٩	٣	المفعول المطلق
٨٢	٤	المفعول به
٨٣	٦	المفعول فيه
٨٦	٧	المفعول له
٨٧	٨	المفعول معه
٨٩	١١	المستثنى
٩٣	١٢	الحال
١٠١	١٥	التمييز
١٠٥	١٦	الاضافة
١١٦	٢٧	الفعل
١٢٠	٣١	كان واخواتها
١٢٥	٣٢	كاد واخواتها
١٢٨	٣٦	ظن واخواتها
١٣٣	٤٠	ما ينصب ثلاثة مفاعيل
١٣٤	٤٢	جمود الفعل
١٣٥	٤٩	افعال المدح والذم
١٣٩	٦٠	افعال التعجب والتفصيل
١٤٢	٦٢	اعراب الفعل وبنائوه
١٤٤	٧٢	شبه الفعل
١٥٦	٧٦	الحرف
		الاسم
		الاعراب والبناء
		الاعراب والمعربات
		الاعراب بالحركة
		الاعراب بالحروف
		ملحقات التثنية والجمع
		نقد اعراب ومحلها
		امتناع صرف الاسم
		موانع الصرف
		بناء الاسم
		النكرة والمعرفة
		الضمير
		العلم
		اسم الاشارة
		الموصول
		العوامل والمعولات
		الحذف والتقدير
		الابتداء والخبر
		الفاعل
		نائب الفاعل

صفحة		صفحة	
٢٦٥	احرف النداء	١٥٨	احرف الجرّ
٢٦٦	القسم	١٦٥	إِنَّ وَاخْوَانِهَا
٢٦٨	ضمير الشأن	١٧٢	نواصب الفعل
٢٧٠	ضمير النصل وكاف الخطاب	١٧٧	الجوازم
٢٧٢	قيود الضمائر	١٨٦	الاحرف المشبهة بليس
٢٧٥	احكام الضمائر	١٨٨	لا النافية للجنس
٢٧٧	الموصلات الحرفية	١٩٢	النعث
٢٧٨	حرف التعريف	١٩٩	عطف البيان
٢٨٠	التنوين	٢٠١	التاكيد
٢٨٢	نون التثنية والجمع	٢٠٦	البدل
٢٨٤	نون الوقاية	٢١٢	عطف النسق
٢٨٥	نون التوكيد	٢١٥	الوقف
٢٨٧	لام التوكيد	٢٢٠	النداء
٢٩٠	ادوات النفي	٢٢٩	توابع المنادى
٢٩١	حروف العطف	٢٢١	الاستغاثة
٢٩٥	قد والسين وسوف	٢٢٢	التدبئة
٢٩٦	عند ولدى ومع وقط واذا الفجائية	٢٢٥	الاختصاص
٢٩٧	أما ولولا ولو ما ولما الحينية	٢٢٦	التخدير والاعراء
	احرف الجواب والتفسير والتنبية	٢٢٧	الاستفعال
٢٠١	والاستفتاح	٢٤٢	التنازع
٢٠٢	تحريك الساكن	٢٤٥	العدد
٢٠٤	الاستئناف	٢٥٠	الكتابات
٢٠٥	الحكاية	٢٥٢	اسماء الافعال والاصوات
٢٠٧	احرف الزيادة	٢٥٧	تقسيم الكلام
٢١٢	احكام الظرف والمجرور	٢٥٨	الطلب
٢١٢	الجملة واحكامها	٢٥٩	ادوات الطلب

al-Yāziǧī, Nāṣiṭ

Kitāb nar al-qirā'---

كِتَابُ
نَارِ الْقِرَاءِ
فِي

شَرَحِ جَوْفِ الْفِرَا

تأليف الشيخ ناصيف اليازجي اللبناني
رحمة الله و نفعنا به

PJ

6106

Y/3

1889

c.1

مَدْرَسَةُ
مُحْتَصِنِ

بقلم والده الشيخ ابراهيم اليازجي اللبناني
عفي عنه

حق طبعه محفوظ



بسم الله المبدئ المعيد

الحمد لله على ما افاض من سوانح نواله وافاد من نوايح افضاله والصلاة والسلام على كل نبي وآله * وبعد فهذا اختصار كتاب والذي المسمى بنار القري في شرح جوف الفراء دعاني اليه ما رأيت من حاجة التدريس الى كتاب يستوفي قواعد النحو بعلمها على الوجه المعمول عليه عند الجمهور دون الخوض في ايراد الاقوال المتناقضة والآراء المتباينة لما في ذلك من إبعاد الشقة على الطالب وتشتيت ذهنه بتشعب الوجوه والمذاهب . فاستطقت منه كل ما بدا لي الاستغناء عنه من الاقوال المرجوحة واللغات المهجورة وما لم يشتهر استعماله من ضروب التراكيب ومناحي الإعراب التي تحتلها الصناعة الآما ندر من ذلك مما كثر تداوله بين النخاة أو ورد في كلام مشهور . وحيث وجدت قولين لا يسع الدارس جهل احدهما لحفاء مرجوحته او لشهرته بين اهل هذا العلم أثبت القولين جميعاً مع الإيحاء الى ما فيها في الغالب وبيان المختار منها في مذهب اهل التحقيق * وقد زدت في بعض مظان الحاجة ما عن للرأي الضعيف من بسط او استدراك تقريباً للهمم وقوفية للفائدة ولم آل حرصاً على تحرير كل ما كان رحمه الله قد تداركه في المتن او الشرح ايام تدرسه لهذا الكتاب وفاء بالذمة ونصحا في البلاغ * ذلك كله مع المحافظة على أسلوب المصنف وعبارته في الأعم الأغلب سوى ما لخصته في بعض المواضع وما اقتضته مواصل الكلام ومقاطعة في غيرها مما لا يخفى وجهه على من تصفحه بالبصيرة النقادة * ثم انه لما كان غرض المصنف رحمه الله التوسع في مذاهب هذا العلم والإحاطة بأطرافه لوقوفه عند غير الحد الذي رسمته لنفسه في هذا العمل تعين عليه ان لا ينوت في النظم شيئاً ما اقتضته الخطة التي انتحها ولذلك جاء في آيات الأرجوزة ما جاء في الشرح من الزوائد والشوارد التي قضى الطالب بإهاها من هذا المختصر وحينئذ دعت الحال الى اسقاط بعض الآيات من اصلها . وربما وقع مثل ذلك في بعض البيت دون بعضه على حين لا سبيل الى اثباته برمته ولا الى الاستغناء عنه برمته فلم يكن لي بد من نقض أسبابه وحمل المخاطر الكليل على إعادة نظره او استبدال ما وقع منه

ورآء المقصود بما يرجع اليه وينطبق عليه وهي الغاية التي يفتضح من دونها عواري
والشوط الذي تجر أذيال العجز فيه على آثاري ولا سيما والمقام ما تتوازن فيه المقادير
وتتلجج في ساحته رُسل المعاذير ولكن حجة الضعيف إقراره ومن بلغ الجهد فقد
بلغت أعذاره * واني لآستغفر الله مما اجتراءت به عليه في ذلك كله وإنما بفضل علمه
فعلت وبُحاجة قلبه أسقطت وبدلت ولم افعل إلا رجاء ان اعظم ما قصد من فائتة
هذا الكتاب وأقرب مسافة مناله على الطلاب فان أصبت فالفضل لنفسائي برده
وناظم وشاحه وعقده والآفاني عملت على مكانة العلم القاصر ونزلت على حكم الذهن
الفاتر والمسؤول ممن يقف على عملي هذا من اهل النقد ان يتغمه بذيل
علمه ويسد ما اناد علي من وجوه الصواب بوسع علمه
وما توفيتي إلا بالله انه بالهداية كفيل

وهو حسبي ونعم

الوكيل

بِسْمِ اللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

الحمد لله العلم المفرد . الذي يُسَدُّ اليه ولا يُسَدُّ . اما بعدُ فهذا شرحٌ سمَّيته نار الفري . على الأرجوزة التي سمَّيتها جوف الفرا . يتكئل بايضاح معانيها على غير اسهاب . وتوسيع مبانيتها في اكثر الابواب . وانا التمس من ارباب الصناعة ان يصفحوا عما يرون فيها من الزلل . ويصلحوا ما يعثرون عليه من الخلل . والله الموفق الى الصواب في كل قول وعمل

فاتحة الكتاب

أَقُولُ بَعْدَ حَمْدٍ مَنْ يُسْتَفْتَحُ بِحَمْدِهِ وَلَا سَمِيَهُ يُسَبِّحُ
 قَدْ جَمَعْتُ فِي النَّحْوِ مَا سَوْفَ تَرَى أَرْجُوزَةً سَمَّيْتُهَا جَوْفَ الْفَرَا
 وَهَا أَنَا فِي سَرْدِهَا أَقُولُ وَاللَّهُ فِي تَوْفِيقِي الْمَسْأُولُ

الأرجوزة أفعولة من الرجز وهو بحرٌ من بحور الشعر . والفرا حمار الوحش وهو افضل صيد عند العرب وعلى ذلك قولهم في المثل كل الصيد في جوف الفرا كناية عن الاكتفاء به حتى كأن من يصطاده قد اصطاد كل صيد . وهذا هو الوجه في تسمية هذه الأرجوزة لانها متضمنة اكثر المسائل المتفرقة في كتب النحاة فكان الواجب عليها قد وقف على كل كتاب في هذا الفن



مقدمة

في الكلمة وما يتألف منها

كَلِمَةٌ النَّحَاةُ قَوْلٌ مُفْرَدٌ بِأَسْمٍ وَفِعْلٍ وَبِحَرْفٍ تَرَدُّ
 وَحَيْثُمَا أَفَادَ مَا يُؤَلَّفُ مِنْهَا فَذَلِكَ بِالْكَلامِ يَعْرِفُ

اي ان الكلمة في اصطلاح النحاة قول مفرد اي لفظ يدل على معنى مفرد كرجل . وهي تنحصر في الاسم والنعل والحرف لان ما وُضِعَتْ له ينحصر في الذات وهي الاسم والحادث وهو النعل

والرابط بينهما وهو الحرف . وإما ما يؤلف منها فتمت افاد الافادة المعتبرة وهي التامة التي يحسن السكوت عليها نحو العلم نافع فهو الكلام وهو المعتبر عند النحاة * واعلم ان القول اخص من اللفظ لان اللفظ يشمل المستعمل كرجل والمهمل كحسب والقول يخص بالاستعمال ولذلك عرفنا الكلمة به . والتأليف اخص من التركيب لان التركيب ضم بعض الكلمات الى بعض مطلقاً والتأليف ضم بعضها الى بعض مع الارتباط بينهما ولذلك عدلنا اليه * ولا بد للكلام من طرفين وهما المسند والمسند اليه ولذلك لا يكون اقل من كلمتين حقيقة كما رأيت او حكماً كقم باعتبار الضمير المستتر فيه . وقد يكون اكثر فيجوز ان يسمى كلاماً وكليهما ما لم يقع فيه ما يمنع استقلاله بالافادة نحو ان قام زيد فينتفي الكلام ويتعين الكلم * وعلى هذا يكون الكلام اخص من الكليل باعتبار المعنى لانه لا يطلق الا على المفيد والكليم يطلق على المفيد وغيره . واعلم منه باعتبار اللفظ لانه يطلق على اقل من ثلاث كلمات والكليم لا يطلق على اقل منها لما فيه من معنى الجمع الذي لا يطلق على اقل من ثلاثة آحاد

كتاب الاسماء

فصل

في حنيفة الاسم واقسامه وعلاماته

الاسم ما افاد معنى حصلاً في نفسه من زمن وضعاً خلا

اي ان الاسم هو اللفظ الذي يفيد معنى حصلاً في نفسه جالياً من الزمان بحسب وضعه . فيندرج فيه ما لا يدل على زمان اصلاً كزيد ورجل . وما يدل على مجرد الزمان لا على معنى مقترن به كأمس واليوم . وما يدل على معنى مقترن بالزمان لا بحسب الوضع كضارب وهيئات . فان الاول قد عرض عليه ذلك لمشاركته الفعل والثاني قد جعل اسماً لما يدل على الزمان فتكون الدلالة الوضعية لاسمائه . وبهذا القيد يخرج عنه ما تجرد من الفعل عن الزمان كنعيم وبيس فان ذلك قد عرض عليهما لتضمنهما معنى الحرف كما

سيأتي في باب الفعل

وهو قوام للكلام مظهر كجعفر أو نحو أنت مظهر

اي ان الاسم هو ركن الكلام الذي يقوم به ويعتمد عليه في التركيب لانه لا يتعقد بدونيه .

وهو أما مظهر كجعفر وأما مضمرة كأنت * واعلم ان الكلام لا يتألف إلا من اسمين
 كزيد قائم . او اسم وفعل كقام زيد . فلا يتألف من فعلين ولا يدخل الحرف في
 تركيبه مطلقاً وإنما يؤتى به لامر خارج عن نفس التركيب . وذلك لان الاسم يحمل
 الدلالة على الذات والحدوث فيكون مُسنداً اليه باعتبار الاول ومُسنداً باعتبار الثاني .
 والفعل يدل على الحدوث دون الذات فيكون مُسنداً ولا يكون مُسنداً اليه . والحرف لا
 يدل على شيء منها فلا يكون مُسنداً ولا مُسنداً اليه

وَأَصْدَقُ الْوَسْمَ لَهُ أَنْ يَسْتَنْدَ إِلَيْهِ أَوْ لِمَا بِمَعْنَاهُ وَرَدَّ

اي ان اصدق العلامات التي يُعرف بها الاسم صحة الاسناد اليه كجعله مبتدأً او فاعلاً
 كما مر . فان كان لفظه لا يقبل الاسناد اليه كعند اعني الاسناد الى ما هو بمعناه كالملك
 الذي هو بمعنى عند وهو يقبل الاسناد اليه فتصدق الاسمية عليها * وقد ذكرنا للاسم
 علامات شتى غير هذه وهي الالف واللام وحرف الجر والتنوين والاضافة والنداء . .
 وزاد بعضهم التثنية والجمع والتصغير والنسبة والوصف والنوكيد المعنوي وعود الضمير
 اليه ولحاق ناء التانيث المتحركة به . والعلامة التي ذكرناها انفع العلامات لانها مطردة
 فيه دونهن ولذلك اقتصرنا عليها

فصل

في الاعراب والبناء واحكامها

يُرَادُ بِالْأَعْرَابِ تَغْيِيرُهُ دَخَلَ فِي آخِرٍ وَلَوْ بِوَقْتٍ لِعَمَلٍ
 وَهُوَ عَلَى اسْمٍ قَدْ جَرَى فِي الْأَصْلِ وَضِعًا وَفِعْلًا بِطَرِيقِ الْحَمْلِ
 وَالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَخَفْضِ جَزْمٍ كُلُّ لَه فِي مَا أَقْتَضَاهُ حُكْمٌ

اي ان الاعراب تغيير بلحق آخر الكلمة لعامل يعمل فيها نحو جاء زيد ورأيت زيدا
 ومررت بزيد . وذلك لا بد منه قضاء لحق العامل . فان لم يكن ظاهراً في اللفظ فلا بد
 ان يكون مقدراً في النية نحو جاء النبي ورأيت النبي ومررت بالنبي . وهو يجري على الاسم
 بطريق الاصل لانه موضوع له . ويجري على الفعل بطريق الحمل على الاسم كما ستعرف .
 وانواعه اربعة وهي الرفع والنصب والخفض والحزم وكل واحد منها يكون حكماً له في

الموضع الذي يقتضيه كما ستري * واعلم انهم اختلفوا في حقيقة الاعراب فذهب قوم الى انه معنوي وعرفوه بانة تغيير او اخر الكلم لا اختلاف العوامل الداخلة عليها وهو المشهور واليه ذهب سيبويه . وذهب آخرون الى انه لفظي وعرفوه بانة اثره يجلبه العامل في آخر الكلمة . فعلى المذهب الاول تكون الحركات دلائل على الاعراب وعلى المذهب الثاني تكون هي نفس الاعراب وفي ذلك تراخ طويل لا نظيل الكلام بذكره * والاعراب انما يتعلق بأخر الكلمة لانه وصف لها في المعنى والوصف متأخر عن الموصوف . غير ان من الآخر ما هو آخر بالحقيقة كدال زيد وما هو بمنزلة الآخر كدال يد فانها لما حذفت الياء التي بعدها نزلت منزلتها فجرى الاعراب عليها

تَقْيِضُهُ الْبِنَاءُ لِلْحَرْفِ وَقَدْ شَاعَ وَكُلُّ الْحَرْفِ إِعْرَابًا فَقَدْ وَحْكُمُهُ السُّكُونُ مَا أَمْ يَعْتَرِضُ بِمَانِعٍ مِنْ دُونِهِ أَوْ بَغَرَضٍ

اي ان البناء نقيض الاعراب في حقيقته فيكون هو الثبات على حالة واحدة لغير عامل . وهو في اصله للحرف غير انه يقع في الكلم الثلاث كما ستري بخلاف الاعراب فانه لا يشيع هذا الشيوع لانه لا يقع في الحروف البتة * وحكم البناء السكون وهو الاصل فيه لما بينها من المناسبة . غير انه قد يحول دونه مانع كالالتقاء الساكنين في نحو حيث او غرض كالدلالة على كون البناء عارضا في نحو لا رجل في الدار فيعدل عنه الى الحركة كما رأيت * واعلم ان في البناء ما في الاعراب من الاختلاف فقد قيل انه معنوي وعرف بانة لزوم آخر الكلمة حركة او سكونا لغير عامل او اعتلال . وقيل انه لفظي وعرف بانة ما حجي به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب . والاول هو المشهور وعليه اكثر النحاة

فَضُمُّ وَأَفْتَحُ فِيهِ وَأَكْسَرُ وَخُذِ مِنْهُ لِإِعْرَابِ سِهَاتٍ تَحْتَذِي وَفِيهَا ذُو اللَّيْلِ نَائِبًا حَصَلَ وَالنُّونُ إِعْرَابًا وَحَذَفَهَا شَهْلٌ

اي انه بناء على ذلك يعدل في البناء عن السكون الى الضم او الفتح او الكسر فتوجد فيه هذه الاربعة وهي الثابت له ومنها يؤخذ للاعراب علامات موافقة لانواعه كالضمة للرفع والفتحة للنصب وهلم جرا * وينوب عن هذه الاحكام في الاعراب والبناء حرف اللين وهو الواو والالف والياء . فيعرب بهن الحرف نحو جاء المؤمنون وقام الرجلان ورأيت القمرين . ويبني عليها نحو يا مؤمنون ويا رجلان ولا قمرين في السماء . وتنوب النون في

الاعراب فقط لانها خاصة بنحو يضربان . واما حذفها فيُعرب به نحو لم يضربا . ويبني عليه نحو اضربوا . وسيأتي بسط الكلام على كل ذلك بالتفصيل * واعلم ان البناء على الفتح والسكون يقع في الاسم نحو كيف وكَمْ . وفي الفعل نحو قامَ وقَمْ . وفي الحرف نحو سوفَ وهل . واما البناء على الضمِّ والكسر فيقع في الاسم كثيراً نحو حيثُ وامس . وفي الحرف نادراً نحو مندُ وجير . ولا يقع في الفعل لثقل الصاحب والمصحوب

فصل

في احكام الاعراب والمعربات

بِأَحْرَكَاتٍ مُفْرَدًا أَعْرَبَ وَمَا
يُجْمَعُ دُونَ ذِي ذُكُورٍ سَلَمًا
وَمُعْرَبَ الْفِعْلِ الَّذِي يُجْرَدُ
عَنْ مُضْمَرٍ بَادٍ إِلَيْهِ يَسْتَدُ
وَمَا سِوَاهَا أَعْرَبَتْهُ الْأَحْرَفُ
وَذَلِكَ فِي الْأَعْرَابِ فَرَعٌ يُخْتَلَفُ

اي ان الذي يُعرب بالحركات هو الاسم المفرد كريد . وما سوى جمع المذكر السالم من المجموع وهو يشمل جمع التكسير لمذكر كرجال او لمؤنث كبنات . وجمع المؤنث السالم كمؤمنات . وكذلك الفعل المضارع المجرد عن ضمير بارز يستند اليه نحو يضرب * وما سوى هذه المذكورات يُعرب بالحروف كما سيأتي في موضعه . وهذا الاعراب فرع عن الاعراب بالحركات لان الحركة هي الاصل والحرف نائب عنها كما مر * واعلم ان الاعراب اعم من ان يكون بذكر ما يُعرب به نحو جاء زيد . او بحذفه نحو لم يضرب . فان الجزم فيه قد حصل بحذف الضمة التي كانت له قبل دخول الجازم . وعلى ذلك يجري الاعراب بالحروف كما ستري * واطلاق المفرد لا ينتقص بالاسماء الخمسة التي تُعرب بالحروف وهي من المفردات لان العبء بالاحكام الكلمية التي عليها مدار الجزئيات وهي قد شدت عنها لامر كما سيحي * فلا يلتفت اليها

وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ لِكُلِّ وَخَفِضُ
إِسْمٍ فَقَطُّ وَالْجَزْمُ لِلْفِعْلِ فَرِضُ

اي ان الرفع والنصب شائعتان بين جميع المعربات فيشتركان بين الاسماء منها والافعال نحو كان زيداً قائماً واريب ان اذهب . بخلاف الخفض والجزم فان الاول يختص بالاسم والثاني يختص بالفعل فلا جزم في الاسماء ولا خفض في الافعال

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْحَزْمَ فِي أَسْمٍ لَا يَرِدُ إِذْ فِيهِ غَمْضٌ وَجَهٌ حَكْمٌ قَدْ قَصِدَ
وَأَخْفِضُ فِي الْفِعْلِ كَذَاكَ أَمْتَعًا لِحَبْعِهِ بَيْنَ التَّثْقِيلَيْنِ مَعًا

اي ان الحزم لا يقع في الاسم لانه عرضة للمعاني التركيبية كالفاعلية والمفعولية وحركات الاعراب تدل على ما يراد به من ذلك فلو حُزِم لم يظهر القصد الذي يراد به . واخفص لا يقع في الفعل لان الفعل ثقيل في اللفظ باعتبار وزنه وفي المعنى باعتبار مدلوله وهو الحدت والزمان والفاعل واخفص ثقيل فكرهوا ان يجعلوا بينهما

فصل

في احكام الاعراب بالحركة

بِالضَّمِّ أَرْفَعُ مُعْرَبًا بِالْحَرْكَةِ طَرًّا فَتَلِكَ بَيْنَهُ مُشْتَرِكَةٌ
وَأَنْصِبُ بِفَتْحٍ غَيْرِ جَمْعٍ إِذْ صَحَّ فَبِالْكَسْرِ نَصْبُهُ أُتْخَذُ
وَأَخْفِضُ بِكَسْرٍ غَيْرِ مَا لَا يَنْصَرِفُ فَإِنَّ خَفْضَهُ عَلَى الْفَتْحِ وَقِفْ
وَيَا السُّكُونِ أَحْزِمُ سِوَى مَا قَدْ خْتِمُ بِذِي أَعْنَالٍ فَيَحْدَفُهُ جُزْمٌ

اي ان المعربات بالحركة ترفع بالضمة كلها . وتُنصب بالفتحة الا جمع المونث السالم فبالكسرة كرايت المؤمنات حملاً على جمع المذكر السالم الذي يُنصب بالياء كما سيأتي لاشتراكهما في السلامة . ويُخفص الاسم منها بالكسرة الا ما لا ينصرف فبالفتحة كمررت باحمد حملاً على الفعل الذي لا يكسر لما بينهما من المشابهة كما ستعرف . ويُحزم الفعل بالسكون الا المعتل الآخر فيحذف آخره كلم يدع لان الجازم لا يجد فيه حركة ليحذفها كما في الصحيح الآخر فيحذف آخره الشبيهة بالحركة . وقيل ان الجازم يحذف الحركة المقنطرة ويكتفي بها ولكن تستوي صورة الجزوم والمرفوع فيُفترق بينهما بحذف الحرف . فيكون الحرف على الاول محذوفاً بالجازم وعلى الثاني محذوفاً عند دخول الجازم لا به . وعلى كلا المذهبين لا يكون ذلك من قبيل الاعراب بالحروف لان المحذوف من اصول الكلمة * واعلم ان المضارع الذي يُعرب بالحركة ينطوي على فعل الغائب والغائبة والمخاطب وفعلي التكلم نحو يضرب وتضرب هي او انت وأضرب وتضرب . ويقال لها المفردات الخمسة باعتبار

المعنى وإن كانت أربعة في اللفظ كما ترى * والمعتل الآخر منه قد ثبت آخره في الجزم
للضرورة فيكون جزمه مقدرًا وعلى ذلك قول الشاعر

ونضحك مني شَيْخَةٌ عَيْشِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قِبَلِي اسِيرًا يَمَانِيَا

فإن كان حرف العلة مبدلاً من هين نحو يقرأ بابدال الهين ألفاً فإن قُدِّرَ الأبدال بعد
دخول الجازم ثبت مطلقاً لأن الجازم قد استوفى مقتضاه بحذف الحركة التي كانت قبل

الأبدال وإن قُدِّرَ قبل دخوله جاز اثباته باعتبار الأصل وحذفه باعتبار الحال

وَالْأَصْلُ مِنَ ذَلِكَ مَا يُنَاسِبُ صَاحِبَهُ وَالْغَيْرُ فَرَعٌ نَائِبٌ

أي إن الأصل من هذا الأعراب ما كان فيه مناسبة بينه وبين علامته وهو الرفع بالضممة
والنصب بالفتحة والخفض بالكسرة والجزم بالسكون وما سوى ذلك وهو النصب بالكسرة

والخفض بالفتحة والجزم بالحذف فهو فرع له ونائب عنه في الاستعمال

فصل

في الأعراب بالحروف

الْوَاوُ فِي الْجَمْعِ ذِي السَّلَامَةِ مَذْكَرًا لِرَفْعِهِ عِلْمُهُ

أي إن الواو تكون علامة للرفع في جمع المذكر السالم نحو جاء المؤمنون . وإنما قدمناها
في الذكر مع كونها للجمع لأنها تناسب ضمة الرفع التي هي نائبة عنها بخلاف غيرها ما
ينوب عن الضمة . وقدمنا هذا الجمع على الأسماء الخمسة مع كونها مفردة لأنه أصيل في
الأعراب بالحروف بخلافها فإنها دخيلة فيه كما مر * وأعلم أن المعتبر في الجمع السالم
مذكراً ومؤنثاً هو مجرد الصيغة الموضوعه لكل واحدٍ منهما بالنظر إلى حصول الجمعية فيه
بالزيادة اللاحقة له . ولذلك يطرد الأعراب الجاري عليهما في ما كان من المذكر لمؤنث
كأرضون . ومن المؤنث لمذكر كالحجرات . وما لم يسلم بناءً واحده فيها كبنون وبنات
مما ألتحق بهما كما سيأتي في باب الملحقات

كَذَا بَ أَخْ حَمْرُهُ ذُو وَفَمْرٌ سَاقِطٌ مِيمٌ وَهَنْ قَدْ يَقِيمُ

وَشَرَطُهَا الْإِفْرَادُ وَالتَّكْبِيرُ مَعَ إِضَافَةٍ إِلَى سِوَى الْيَاءِ نَعْفٌ

أي إن هذه الأسماء تكون الواو أيضاً علامة رفعها . ويشرط في الهم منها أن تكون ميمه

محدوفة . وفي جميعها ان تكون غير مثناة ولا مجموعة ولا مصغرة . وان تكون مضافة
ولكن الى غير ياء المتكلم فيقال جاء ابوك واخوك وهذا فوك وهلم جراً . فان لم تتوفر
هذه الشروط أعربت كما تعرب نظائرها من سائر الاسماء * والاصل منها الخمسة الاولى
ولذلك يقال لها الاسماء الخمسة . واما الهم فقد يزوج بينها فتحسب ستة ومعناه في الاصل
الشيء مطلقاً غير انهم يكون به غالباً عما يستقيج التصريح بذكرو . والاشهر فيه ان يعرب
بالحركة فيقال هذا هم زيد وهو الافصح * واعلم ان الهم يجوز فيه اثبات الميم مع الاضافة
فيعرب بالحركة كقول الراجز

كالحوت لا يرويه شيء يأمه يصبح ظان وفي البحر فمه

وهو سائغ في النظم والنثر ومنه في الحديث الخُوفُ فم الصائم اطيب عند الله من ربح
المسك خلافاً لمن خصه بالضرورة

وَفِي الْمَثْنِيِّ الْإِلْفُ لِلرَّفْعِ إِذَا ضَهَرَتْ لَهُ كَوَاوِ الْجَمْعِ

اي ان الالف تكون علامة للرفع في المثني نحو جاء الرجلان لانها ضميرة المرفوع في نحو
يضر بان كما ان واو الجمع علامة رفعه وهي ضميرة المرفوع في نحو يضر بان فجعلوا كل
واحدة منها علامة للمرفوع للموافقة بين صاحب والمصوب

وَمَا اسْتَحَقَّ مِنْ أَبٍ وَمَا رَدِفَ رَفْعاً بَوَاوٍ نَصْبُوهُ بِالْأَلِفِ
وَجَرَّ بِالْيَاءِ وَنَصَبَ التَّنْثِيَةَ وَالْجَمْعَ كَالْحَجْرِ بِهَا لِلتَّنْسِيَةِ

اي انهم ينصبون بالالف ويجرّون بالياء ما استحقّ الرفع بالواو من الاسماء الخمسة وهو
ما استجمع الشروط المذكورة هناك . فيقال رايت اباك واخاك ومررت بابيك واخيك
وهلم جراً * وكذلك يجعلون الياء علامة النصب في المثني والجمع كما يجعلونها علامة الجرّ
فيها فيقال رايت الرجلين والمؤمنين ومررت بالرجلين والمؤمنين . وذلك لما بين
النصب والجرّ من المناسبة في كون كل واحد منهما يقع فضلاً فقصدا التنسوية بينهما في الصورة
وَالرَّفْعُ فِي مُضَارِعٍ بِهِ اتَّصَلَ بِأَدْيٍ ضَمِيرٍ لِأَنَّ بِلِئُونٍ حَصَلَ
وَحُدِفَتْ فِي الْحِزْمِ وَالنَّصْبُ أَقْتَفَى كَمَا أَقْتَفَى الْحَجْرُ الَّذِي قَدْ سَلَفَا

اي ان النون تكون علامة الرفع في الفعل المضارع اذا اتصلت به الضمائر البارزة التي هي

احرف لين. وهي الف التثنية نحو يضربان وتضربان. وواو الجمع نحو يضربون وتضربون. وياء الخطابية نحو تضربين. وهذه الافعال هي المعروفة بالافعال الخمسة * وحذف هذه النون يكون علامة وضعية للجزم في هذه الافعال نحو لم يضرب بالان الجزم عبارة عن حذف علامة الرفع كما مر. ثم يُحْمَلُ النصب عليه نحو لن يضربوا فيكون حذفها علامة لة ايضاً كما حُمِلَ على الخفض في المثني والجمع فكانت الياء علامة لة ايضاً. وذلك لان الجزم نظير الخفض في الاختصاص كما عرفت فساغ الحمل على الواحد منها كما ساغ على الآخر

وَكُلُّ ذَلِكَ نَابَ عَنْ أَصُولِ مَا فِي أَصْلِهِ ذِي الْحَرَكَاتِ اسْتَحْكَمَا

اي ان كل ما ذكر من الاعراب بالحروف ينوب عن اصول الاعراب بالحركة الذي هو الاصل في الاعراب. وتلك الاصول هي الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والخفض بالكسرة والجزم بالسكون كما مر. فيكون حذف النون مثلاً في نحو لم يخشها نائباً عن السكون في نحو لم يضرب لا عن حذف الاخر في نحو لم يخش. وقس نظائره عليه * واعلم ان الاعراب بالحركة يُحْسَبُ اصلاً لان الحركة هي العلامة الوضعية للاعراب والحرف نائب عنها كما علمت. وبهذا الاعتبار استحق الاسم المفرد ان يُعْرَبَ بالحركة لانه الاصل في الاسماء فان الاسم يوضع اولاً للواحد ثم يثنى ويجمع لما زاد عليه. وبناءً على ذلك استحق المثني والجمع باسره الاعراب بالحروف لانها فرع المفرد والاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة. فصار الاعراب بالحروف اصلاً بالنسبة الى الجمع والاعراب بالحركات فرعاً. غير انه لما كان جمع المذكور السالم هو الاصل في الجمع وبقية المجموع فروع لة جعلوا لة الاعراب بالحرف الذي هو الاصل في اعراب الجمع وتركوا لها الاعراب بالحركة الذي هو الفرع فيه قصداً للطابقة بين المعرب واعرابه * واما الاسماء الخمسة فلما كانت اواخرها تصلح لجعلها حروف اعراب وكان كل واحد منها يستلزم آخر كالأب فانه يستلزم الابن شبهوها بالمثني الذي يستلزم الواحد منه الآخر فحملوها عليه في الاعراب * واما الافعال الخمسة فلما كان كل واحد منها يتصل بما يتصل به المثني والجمع من الحروف شبهوا فعلها منها كيضربان ويضربون بالمرفوع منها كالضاربان والضاربون. وفعل الموثنة كتضربين بالجمع المنصوب كالضاربتين. فحملوا كل واحد على نظيره * ومن ثم اعربوا المضارع المجرد من هذه الضمائر بالحركة لانه اشبه بالاسم المفرد. والله اعلم

فصل

في ملحقات التنبية والجمع السالم

وَيَجْعَلُونَ اثْنَيْنِ وَاثْنَيْنِ فِي حُكْمِ مَا تَنِي مُحْتَمِينَ

اي انهم يجعلون اثنين واثنتين ملحقين بالمتنى لامثنيين حقيقة لان من شرط المتنى ان يكون صالحا للتجريد من الزيادة اللاحقة له فيرد الرجلان مثلا الى الرجل وهالا يصلحان لذلك. غير انهم باعتبار مناسبتها للمتنى في اللفظ والمعنى يعطونها حكما في الاعراب فيرفعونها بالالف وينصبونها ويخفضونها بالياء * واعلم انهم اختلفوا في نحو الآبوين المراد بهما الاب والام فقبل ملحوق بالمتنى لاختلاف لفظ المفردين فيه وقيل متنى بناء على تغليب الواحد على الاخر واطلاق لفظه عليه من باب المجاز فيكون قد جرى على حكم التنبية وهو المختار عند المحققين

كَذَا كَلَامٍ مُضْمَرٍ كَلْنَا فَإِنْ تَضِيفُ إِلَى الظَّاهِرِ فَأَلْفٌ مُضْمَرٌ

اي وكذلك يُلْحِقُونَ بالمتنى كِلا وكَلْنَا مع اضافتها الى الضمير فيقال جاء الرجلان كِلاهما والمرأتان كِلْتاهما ورأيت الرجلين كِلَيْهِمَا ومررت بالمرأتين كِلْتَيْهِمَا. فان أضيفا الى الظاهر لزمتهما الألف وأُعرِبا بالحركات المتدرة كسائر الاسماء المقصورة فيقال جاء كِلا الرجلين ورأيت كِلْتَا المرأتين وهلم جراً وهي لغة جمهور العرب * وإنما كان ذلك كذلك لان معناها متنى ولفظها مفرد فأعربوها تارة بالحرف كالمثنى مراعاة للمعنى وتارة بالحركة كالمفرد مراعاة للفظ. ولما كان الضمير فرع الظاهر والاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة جعلوا اعرابها مع الضمير بالحرف ومع الظاهر بالحركة المناسبة بين الطرفين * واعلم انه يجوز ان يُرَاعَى لفظ كلا وكِلْتَا او معناها في الاخبار عنها أيضاً فيقال كِلاهما قائم أو قائمان. وقد اجتمعا في قول الشاعر

كِلاهما حين جد الجري بينهما قد أقلعا وكِلا أنفهما راب

غير ان مراعاة اللفظ عندهم اكثر من مراعاة المعنى في الاستعمال لانه اقوى منه

وَأَلْحَقُوا بِسَالِمٍ الْجَمْعَيْنِ مَا وَافَقَ لَفْظًا دُونَ حُكْمٍ لِهَمَّا
نَحْوَ الْعُقُودِ وَالْيِ الْأَتِ وَكُلُّ ذَاكَ بِالسَّمَاعِ آتٍ

ای انهم الحقوا بالجمعین السالمین مذکراً ومؤنثاً ما وافقهما فی صیغة الجمع وخالفهما فی شروطه واحکامه کعمود الاعداد وهي من العشرین الی التسعین فانها لیست بمجموع فی الحقیقة لان العشرین مثلاً لو كانت جمعاً للعشرة لكانت تُطلق اقل ما یکون علی ثلاث عشرات فتشتمل اقل ما یکون علی ثلثین * وكذلك ألو بمعنى اصحاب ومؤنثه آلات اذ لامفرد لها اوها جمع ذی وذات من غیر لفظها وعلی کلا الوجهین لا یصح الحکم علیها بالجمعیة . وکل ذلك فی باب التثنیة والجمع سماعی لا یفاس علیہ

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ مَا سُمِّيَ بِالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ يُعْطَى حُكْمَ تِلْكَ الْأَبْنِيَةِ وَجَاءَ كَالْمَفْرَدِ غَيْرِ مُنْصَرَفٍ عَنِ حَرْفِ رَفْعٍ فِيهِ لَيْسَ يَخْرِفُ

ای ان ما سمي بصيغة التثنية والجمع المذكور وهو السالم مذكراً ومؤنثاً كزیدان وحمدون وعرفات يلقونهُ بالثنی والمثنی والجمع فی عربیة اعرابها فیقال جاء زیدان ورايت حمدین وهلم جرا * واجاز قوم اعراب جمیع هذه المذكورات كالمفرد الغیر المنصرف فتعرب كلها بالحركات مرفوعة بالضمة ومنصوبة ومخفوضة بالفتحة . وحينئذ تلزم الالف مسی التثنية والواو مسی جمع المذكور لانها علامة الرفع الذي هو اول احوال الاسماء . فیجری زیدان مجری مروان وحمدون مجری هرون وعرفات مجری أرطاة علماء ویکون کل واحدٍ ممتنعاً من الصرف بالعلمیة مع زیادة الالف والنون فی الاول وشبه العجیبة فی الثاني والثانیة فی الثالث . غیر انهم اجازوا فی نحو عرفات ان ینصب ویجر بالكسرة كما كان قبل العلمیة وتكون الكسرة نائبة عن الفتحة . وحينئذ ان شئت اثبت تنوینة لانه فی الاصل للمقابلة وان شئت اسقطته لانه شبيه بتنوين الصرف فی الصورة

فصل

فی نقدبیر الاعراب ومحلّه

الضَّمُّ وَالْكَسْرُ اَنْوِي فِي غَيْرِ الْاَلِفِ مِنْ حَرْفِ مَدٍّ وَهِيَ كَلَّا تَكْتَنِفُ

ای ان الضمة والكسرة تقدران علی الواو والياء من احرف المد وهي احرف العلة المسبوقة بحركة تجانسها . فینصرف ذلك فی الواو المسبوقة بالضمة والياء المسبوقة بالكسرة كما ستري بخلاف المسبوقتين بالسكون كدأ ووظی فان الحركات كلها انظر علیهما كما اصحیح * واما الالف فتقدر علیها کل الحركات باسرها لانها لا تقبل الحركة اصلاً بخلاف الواو والياء فانها

تقبلان كل الحركات ولكن تُستثقل عليهما الضمة والكسرة فتُدّران ويُستخفُ الشغيف يظهر.
 فيكون التقدير على الالف للتعذر وعليهما للاستثقال * واعلم ان الواو لاتقع هذا الموقع الا
 في الفعل كيدعولان الاسم المعرب بالحركة لا يكون آخراً واولاً مسبوقة بالضمة . واما
 الالف والياء فتقعان في الاسم كالعصا والقاضي . وفي الفعل كخشى ويرى * والحركة تُقدّر
 على المحذوف منهنّ لالتقاء الساكنين في نحو سُدَّعُ الوَبَائِيَّةُ واولئك على هُدَى وفي كل
 وادٍ يهيمون كما تُقدّر على الثابت في نحو والله يدعوا الى دار السلام ولقد جاءهم من ربهم
 الهدى وما اشبه ذلك لان المحذوف لعلته مُقدّر الثبوت كما سيأتي * ومن العرب من يقدر
 الفحة ايضاً على الواو والياء المذكورتين وعليه قول الشاعر
 وما سودتني عامرٌ عن كلاله اَبْنِي اللهُ ان اَسْمُوْا بِأَمْ ولا اَبْ

وقول الآخر

هَمَلَعَاتُ من بناتِ الجِنِّ تركن راعيهنّ مثل الشنن

وهو كثيرٌ في الشعر ونادرٌ في النثر كقولهم أعطِ القوسَ باربها غير انه في الشعر سائغٌ
 مقبولٌ بالاجماع بخلاف النثر لانه يكون فيه خروجاً عن الاصل لا داعي اليه

”كذالك ما يُضَافُ لِلْيَاءِ وَمَا فِيهِ لَدَى الْوَقْفِ السُّكُونُ التَّزْمَا“

اي كذلك تُقدّر كل الحركات على المضاف الى ياء المتكلم كغلامي لان آخراً قد التزم
 الكسر لمناسبة الياء فاشتغل به عن قبول حركة اخرى وهو مذهب الجمهور * وتُقدّر
 ايضاً الحركات كلها على ما يلتزم سكونه في الوقف وهو ما سوى المنصوب الذي يُبدل
 تنوينه الفاً لبقاء النصب هناك لفظاً كما سيأتي في باب

”وَمَا اقْتَضَى الْحَكْمِيُّ مِنْ حُكْمٍ فِرِضٌ يَنْوِي وَمَا الْحُجْرُ اقْتَضَى حَيْثُ اعْتَرَضَ“

اي انه يُقدّر ايضاً في الحكاية ما يقتضيه الحكمي من حكم الاعراب المفروض له حركة كان
 او حرفاً كما استراه في موضعه * وكذلك يُقدّر ما يقتضيه الحزم من السكون وما ينوب عنه
 اذا اعترض دونه ما يقتضي العدول عنه كالتقاء الساكنين في نحو لا تضرب الرجل . او
 النقل كما في نحو ألم تعلم أنّ الله على كل شيء قدير . او ضرورة الشعر في نحو قوله كأن لم
 تترى قبلي اسيراً يمانياً كما مر * واعلم ان حركة المناسبة ونحوها من هذه الحركات لا تُعدّ من
 حركات الاعراب لانها ليست لعاملٍ ولا من حركات البناء لانها غير وضعية وانما هي

حركات اخرى تجنّب للاغراض المذكورة ونحوها فيشتغل بها المحل الذي تقع فيه ويمتنع معها ظهور الحركة التي يستحقها فتقدّر عليه

وَوَاوُ جَمْعٌ قَبْلَ يَاءٍ اِنْ تُصِفُ قَلْبًا وَكُلُّ حَرْفٍ اِعْرَابٍ حُذِفَ

اي وتقدّر ايضاً واو الجمع المرفوع المضاف الى ياء المتكلم مقلوبة مدغمة في الياء المذكورة نحو القوم ضاربي . فان اصله ضاربوي ثم قلبت الواو ياء لعلية صرفية ودغمت في الياء التي بعدها فكان لفظها المفروض للرفع مقدرًا * وكذلك يقدر كل ما حذف من احرف الاعراب لغرض او علة وهو يشمل نون الرفع واحرف العلة التي يعرب بها المثني والجمع والاسماء الخمسة * اما النون فانها تحذف للتخفيف قبل نون التوكيد نحو هل تضر بان فان اصله تضر بانين ثم حذفت النون الاولى وقيل نون الوقاية نحو هل تكرموني فان اصله تكرموني كما لا يخفى . واما احرف العلة فانها تحذف لانقضاء الساكنين في نحو جاء غلاما القاضي وذاكروا اسم الله ومررت بابي الحسين غير انها تحذف لفظاً وتثبت خطأ كما رأيت للدفع الاتباس

وَمَا لَهُ الْعَامِلُ مَبْنِيًّا طَلَبَ فَذَكَ فِي مَحَلِّ اِعْرَابٍ وَجَبَ

اي ان ما يطلبه العامل من المبنيات يكون في محل الاعراب الذي يقتضيه ذلك العامل فيكون اعرابه محلاً لانه لا يقبل الاعراب لفظاً ولا تقديراً . وذلك يشمل الاسم والفعل المبنين والجملة نحو قال سيبويه والنساء يذهبن . فان سيبويه في محل الرفع بالفاعلية . وكذلك يذهب وحده بالتجرد . ومع النون بالخبرية . وقس عليه سائر احكام الاعراب * وعلى هذا يكون للاعراب ثلثة طرق لانه يكون لفظاً او تقديراً او محلاً . غير ان اللفظي والتقديرية بتعلقان باخر الكلمة والمحلي يتعلق بجميعها لانها تكون برمتها في محل ذلك الاعراب لا آخرها فقط

وَنَحْوُ رَامِي السَّهْمِ مَعْنَى قَدْ شَمِلَ مَعَ حُكْمِ لَفْظٍ مُعْرَبٍ حُكْمُ اَلْمَحَلِّ

اي ان الاعراب المحلي يقع في المعربات ايضاً مع الاعراب اللفظي في نحو رامي السهم فان السهم في محل النصب بالمنعولية لانه منعول به في المعنى وذلك مع كونه مخفوضاً بالاضافة لفظاً فيكون قد جمع الطرفين كما ترى

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْحَرَكَاتِ فِي الْبِنَاءِ تَنْوِي كَمَا حَذَّامٌ لَا فَتَى هُنَا
كَذَلِكَ السُّكُونُ قَدْ يَقْدَرُ نَحْوُ أَضْرِبِ الْعَبْدِ كَمَا سَيَذْكَرُ

اي ان الحركات البنائية تُقدَّرُ ايضاً كما تُقدَّرُ الحركات الاعرابية . وذلك يكون في باب النداء سواء كان المنادى مبنياً قبل النداء نحو يا حذام ام معرباً نحو يا يحيى . وهو يشمل المنادى المحض كما مر . والمستغاث والمندوب والمحتمين بالالف نحو يا زيدا العمري ووازيده . وفي اسم لا النافية للجنس نحو لا فتى هنا . فان الحركة تُقدَّرُ في كل ذلك لأشغال المحلِّ بغيرها او لتعذر ظهورها * وكذلك السكون يُقدَّرُ عند عروض الحركة على الساكن نحو اضرب العبد كما سيأتي في المسائل المشورة

فصل

في امتناع صرف الاسم

الْفِعْلُ يُشْتَقُّ مِنْ أَسْمٍ وَهُوَ لَا يَفِيدُ دُونَ أَسْمٍ إِذَا مَا اسْتَعْمِلَا
فَكَانَ فَرَعَانِ بِهِ لَفْظِي بَعْضُهُمَا وَالْبَعْضُ مَعْنَوِيٌّ

اي ان الفعل يُشتقُّ من الاسم ولا يفيد الا اذا أُسند اليه . فيكون فيه فرعتان احدها لفظية وهي اشتقاقه من الاسم والاخرى معنوية وهي توفيقه عليه في الافادة * واعلم ان المراد بالاسم الذي يُشتقُّ منه الفعل هو المصدر وهو مذهب البصريين وعليه الاكثر لان مدلول الفعل مركب كما مر ومدلول الاسم مفرد والمفرد اصل للمركب . واما الكوفيون الذين يحكمون بالاصالة للفعل فعندهم ان الفرعية اللفظية هي التركيب لا الاشتقاق . والمرجع هنا في كلا المذهبين الى الفرعية التي بُني عليها منع الصرف فلا يُعتبر الخلاف فيه

وَالْأَسْمُ إِنْ كَانَ لِفَرْعَيْنِ أَلْفٌ لَفْظًا وَمَعْنَى مِثْلَهُ لَمْ يَنْصَرَفْ
فَكَانَ لَمْ يَكْسَرُ وَلَمْ يَنْوِنِ بِمَا مِنَ التَّنْوِينِ لِلتَّمَكُّنِ

اي ان الاسم اذا وُجد فيه فرعتان احدهما من جهة اللفظ والاخرى من جهة المعنى مثل ما في الفعل كان غير منصرف فلم يَكْسَرْ ولم يَنْوِنْ كالفعل . غير ان التنوين المحذور فيه انما هو تنوين الامكانية لانه هو الذي يدل على شدة تمكُّن الاسم في الاسمية بخلاف غيره

فائدة لا يمنع فيه كما سترى * وإعلم ان الاسم ينقسم باعتبار التمكن في الاسمية الى متمكن
 امكن وهو المعرب المنصرف كريد . ومتمكن غير امكن وهو المعرب الغير المنصرف
 كاحمد . وغير متمكن ولا امكن وهو المبني كسيبويه * والغير المنصرف يختص بما يعرب
 بالحركات مفردا او جمع تكسير . ولا يشكك بما سمي به غير منصرف من المثنيات والجموع
 السالمة لانها تصير مفردة بالتسمية معربة بالحركات جميعا * واختلف في حقيقة هذا الصرف
 فقيل المراد به التنوين فقط وقيل التنوين والكسر جميعا وقيل غير ذلك مما لا فائدة في

ذكره . والاول هو المختار عند المحققين

وَالثَّقُلُ فِي هَذَا الْمَقَامِ يُعْتَبَرُ فِي اللَّفْظِ قَاخْتِفَةُ نَقْصٍ فِي الْأَثَرِ

اي ان ثقل اللفظ يعتبر في منع الصرف لانه منظور اليه في الاصل باعتبار ان الاسم لما
 ثقل بمشابهته للفعل خففوه باسقاط التنوين لانه لا يحتمل الزيادة ومنعوه من الكسر
 لثقله . فاذا كان لفظ الاسم خفيفا كهند نقص شي من اثر المشابهة المانعة من الصرف
 فيضعف الاعتماد عليها كما سيأتي

فصل

في موانع الصرف واحكامها

تُدْعَى الْفُرُوعُ الْمَانِعَاتُ بِالْعِلَلِ إِذْ كَانَ مَنَعُ الصَّرْفِ عَنْهَا قَدْ حَصَلَ
 بِجَمْعِهَا الْوَصْفُ وَتَعْرِيفُ الْعِلْمِ عَدْلٌ وَتَرْكِيبٌ وَاللَّفَاطُ الْعَجْمُ
 جَمْعٌ وَتَأْنِيثٌ وَوَزْنٌ فِعْلٌ وَالْفُ وَالنُّونُ فَوْقَ الْأَصْلِ

اي ان الفروع التي تمنع صرف الاسم اذا وجدت فيه يقال لها العلل لانه يمنع من الصرف
 بسببها . وهذه العلل تجمعها الامور المذكورة وهي الوصفية والعلمية والعدل والتركيب والعجمة
 والجمع والتأنيث ووزن الفعل وزيادة الالف والنون . ولكل منها احكام ستذكر بالتفصيل

وَالْأَوْلَانُ الرُّكْنُ كُلُّ يَمْنَعُ مَعْنَى يَلْفُظُ بَعْضُهَا بِجَمْعِ
 وَيَصْحَبَانِ الْعَدْلُ مِنْهَا كَأَخْرَجْتُمَا الْآخَرِيَّ عِنْدَ نَكْرٍ وَزَفَرٌ
 وَوَزْنٌ فِعْلٌ وَالْهَزِيدَيْنِ كَمَا أَحْمَدُ يَقْضَانُ أُرِيدَا لَهَا

اي ان الوصفية والعلمية هما الركن الذي ينضم اليه غيره من هذه العلة . لان الاولى من قبيل الصفة والثانية من قبيل الموصوف وعلى هذين التقسيمين مدار الاسماء . وكلتا العلتين من جهة المعنى فاذا انضم الى احدهما علة من جهة اللفظ امتنع الصرف * وكل واحدة منها تصاحب العدل ووزن الفعل والالف والنون . اما العدل مع الوصفية ففي نحو **أَخْرَجَ** جمع آخرى عند استعماله منكراً فانه معدول عن آخر كما سيجيء . ومع العسمية في نحو **زَقَر** اسم رجل فانه معدول عن زافر * واما وزن الفعل وزيادة الالف والنون معها فالاول في نحو احمد والثاني في نحو يقظان وهما يجتمعان الطرفين لان كل واحدٍ منهما يصلح ان يكون صفة او علماً بحسب ما يراد به كما ترى

وَالْعَلْمُ الْعَجْمَةُ وَالتَّرْكِيبُ قَدْ خَصَّ كَجُورٍ حَضْرَمُوتَ فَأَنْفَرَدَ
كَذَلِكَ التَّائِيثُ بِالتَّاءِ أَصْطَفِي إِذْ هُوَ فِيهِ لِأَزِمٍ لَا يَتَشَفِي

اي ان العلمية تختص بصاحبة العجمة كجور اسم مدينته . والتركيب كحضر موت اسم مدينته اخرى . فتنفرد بذلك عن الوصفية لانها لا تصاحبها * وكذلك تختص بصاحبة التائيث بالتاء كفاطمة لانه يكون لازماً معها بخلاف الصفة كفاطمة فان تائيتها في معرض الزوال لانها تقبل اسقاط التاء منها فيفقد التائيث * واعلم ان التائيث بالتاء يشمل ما كان لفظاً ومعنى كما في فاطمة او لفظاً فقط كطلحة اسم رجل . وما كانت التاء فيه ظاهرة كما رأيت او مقدره كهند . وكلة ينطوي تحت حكم واحدٍ من هذا القبيل

وَأَلْفُ الْأُنْثَى كَفَتْ إِذْ تَلْتَزِمُ كَلًّا وَجَمْعُهُ شَبَّةُ الْفَرْدِ عَدِمَ

اي ان الف التائيث تكفي وحدها لمنع كل مصحوب لها من الصرف . وذلك يشمل المقصورة منها والمدودة مطرداً في كل ما ختم بها علماً كسلي وخنساء او صفة كحبيلى وعذراء . مفرداً كما رأيت او جمعاً كمرضى وشعراء . وذلك لانها تلزم كل ما تصحبه لانه يبنى عليها كانهما من اصوله بخلاف التاء فانها لا تلزم غير الاعلام الأنادراً والنادر لا يبنى عليه حكم . ومن ثم تكون دلالة مصحوب الالف على التائيث علة معنوية ولزوم الالف له علة لفظية . وبهذا الاعتبار قامت مقام علتين فاستقلت بمنع الصرف * وكذلك الجمع الذي لا يجري على مثال الأحاد وهو ما كان بعد ألف جمعه متحرراً كان متصلان كدراهم او منفصلان بساكنين كدنانير فانه يستقل أيضاً بمنع الصرف لانه يقوم مقام علتين . وذلك

لان دلالة على الجمعية علة معنوية وخروجه عن صيغة الاحاد العربية علة لفظية لان
 الاحاد لا توضع على هذه الصيغة. فيعتبر وزنها فرعاً بالنسبة الى وزن المفرد كما اعتبر وزن
 الفعل فرعاً بالنسبة الى وزن الاسم. ويقال لها صيغة منتهى الجموع
 وَكُلُّهَا فِرْعٌ لِأَصْلِ قَدْ غُرِسَ كَأَلْوَصْفٍ مَعَ مَوْصُوفِهِ فَأَعْلَمَ وَقَسَّ
 اي ان كل واحدة من هذه العلل فرع عن اصل كالوصفية فانها فرع الموصوفية كما مر.
 وكذلك ما يليها من العلل فان العلمية فرع التنكير. والعدل فرع الاصاله. والتركيب
 فرع البساطة. والعجبة فرع العربية عند اهلها. والجمع فرع الافراد. والتانيث فرع
 التذكير. ووزن. الفعل فرع وزن الاسم. والزيادة فرع التجرد

فصل

في شروط هذه العلل واحكامها مع مصحوباتها

يَشْتَرِطُ التَّوَضُّعُ لِوَصْفٍ فَمَا مَنَعَ كَادَهُمْ أَسْمَاءً لَا كَوْصِفٍ أَرْبَعٍ
 اي يشترط في الوصفية ان تكون من اصل الوضع فلا يعتبر الاستعمال العارض. ولذلك
 يمنع ما وضع للوصفية ثم طرأت عليه الاسمية كادهم اسماً للفيد. ويصرف ما وضع للاسمية
 ثم طرأت عليه الوصفية كاربع موصوفاً في نحو مررت بجوار اربع. وقس على ذلك
 كل ما جاء من هذا القبيل بالاستقراء

وَالْعَدْلُ بِالسَّمَاعِ لِكِنَّ قَدْرًا فِي عِلْمٍ وَالْغَيْرُ تَحْقِيقًا جَرَى

اي ان العدل وهو تحويل الاسم عن صيغته الاصلية مع بقاء معناه الاصلية يؤخذ بالسماع
 فلا يقاس عليه. غير ان الواقع منه في الاعلام يكون نقديراً التصحيح امتناع الوارد منها
 عن العرب غير منصرف وليس فيه مانع غير العلمية فيقدر عدله عن اصل مفروض
 كما مر في عدل زفر عن زافر ليحصل له سبب آخر يمنع بانضمامه الى العلمية * ولذلك
 لم يحكم بالعدل في ادد لانه وجد عندهم منصرفاً. ولا في طوى عند من ينعه باعتبار
 البقعة لان فيه التانيث مع العلمية * وقد احصت النجاة ما سبغ من الاعلام المعدولة

فكان خمسة عشر اسماً جمعها بعضهم بقوله

ان رُمّت الضبط لما نقلو ه الى فعلٍ غير زحل

زَفَرَ جَشْمَ قَتَمَ جَمَّحَ فَرَّجَ دَلَفَ عَصَمَ نَعَلَ
وَجَّحَى بَلَغَ مَضَرَ هَبَلَ وَمَتَّعَهُمْ مَا ذَكَرُوا هَدَلَ

واما في غير الاعلام فيكون تحقيقاً للتحقق الاصل الذي يقتضيه المقام كما خُفِرَ في نحو فَعِدَّةٍ من ايامٍ أُخْرِفَانَهَا جَمَعَ أُخْرَى مَوْنَتْ أُخْرَى وهو افعل تفضيل لا يَوْنَتْ ولا يَشْنَى ولا يَجْمَعُ الأَمْعَ أَلٍ او الأَضَافَةَ وليس شيءٌ منها * وكذلك جَمَعَ في نحو جَاءَتْ المَهْدَاتُ كُلُّنَّ جَمَعَ فانها جَمَعَ جَمَعَاءَ مَوْنَتْ أَجْمَعُ وهي انما تَجْمَعُ على جمعاوات لانها اسمٌ كصَحْرَاءَ . وكذا نَوَابِعُهَا من الفاظ التوكيد * وهكذا سَعَرَ في نحو خَرَجْتَ بوم الجمعة سَعَرَ فَن المَرَادُ بِهِ سَعَرَ ذلك اليوم بعينه فكان يجب ان يُعْرَفَ بِالْأَلِ * فلما اسْتَعْمِلَتْ هذه الاسماء على خلاف الاصول المعينة لها علم انها معدولة عنها . فتكون أُخْرَى معدولة عن أُخْرٍ بلفظ الافراد والتذكير . وجمع نوابعها عن جمعاوات وكنعاوات وهلم جرا . وسَعَرَ عن السَعْرِ بالالف واللام . ومن ثم تكون قد امتنعت بالعدل مع الوصفية في الاول ومع شبه العلية في الاخيرين كما ستعرف

وَجَاءَ مِنْ ذَلِكَ فِي الْأَعْدَادِ فُعَالٌ أَوْ مَفْعَلٌ فِي الْأَحَادِ
وَذَلِكَ فِي حَالٍ وَنَعْتٍ وَخَبَرٍ حِكْمِي لِارْبَعٍ وَقِيلَ لِعَشْرٍ

اي انهم استعملوا فُعَالٌ بالضم او مَفْعَلٌ بالفتح في آحاد الاعداد نحو جَاءَ القومُ أَحَادًا او مَوْحَدًا أي جَاءُوا وَاحِدًا وَاحِدًا وهو الاصل فَعْدِلُ به عن التكرار الى الافراد . وكلاهما يقعان في ما يتضمن الوصفية وهو الحال كما رأيت . والنعت نحو أَلِي اجنحة مثنى وثلاث ورباع . والخبر نحو صلوة الليل مثنى . فيمتنعان من الصرف بالوصفية والعدل * غير ان ذلك محكي عن العرب الى الاربعة فقط بالاتفاق وفي ما فوقها الى العشرة على خلاف . وقال الاكثرون لم يُسَمَّعْ شيءٌ منها الا الى الاربعة ولكن النحاة نظروا الى العشرة قياساً على ما سَمِعَ من ذلك والله اعلم

وَالشَّرْطُ فِي التَّرْكِيْبِ مَزْجٌ يُعْرَبُ مَعَهُ كَمَا رُكِبَ مَعْدِي كَرِبُ
اي ان شرط المركب الذي يمتنع من الصرف ان يكون مزجياً معرباً كعدي كَرِبَ على ما ستعرفه في ما بعد . فخرج بقيد المزجي المركب الاسنادي كَنَابُ شَرًّا . والاضافي كعبد الله . وبقيد المعرب المزجي المثنى كسيبويه فان كل ذلك لا يدخل في هذا الباب

وَشَرَطُ ذِي الْعِجْمَةِ وَضَعُ الْعَلَمِ لِحِفْظِهِ غَرَابَةً فِي الْعَلَمِ

اي ان شرط ما فيه العجمة وهو كل ما ليس بعربي ان يكون قد وضع علماً في لغة الاعاجم ليمتد على غرابته عن الالفاظ العربية لانه لو لم يكن علماً تصرف فيه العرب بالتنوين وادخال الالف واللام عليه وغير ذلك فصار من جنس العربية . ولذلك اذا سمي بديباح انصرف لانه نكرة في الاعجمية وهو مذهب سيبويه وعليه الجمهور

وَكَوْنُهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ يُشْتَرَطُ لِلثَّقَلِ أَوْ يَعْتَاضُ تَحْرِيكَ الْوَسْطِ

اي ويشترط ايضاً في ذي العجمة ان يكون زائداً على ثلاثة احرف كيوسف ليحصل فيه الثقل المطلوب لمنع الصرف . فان كان ثلاثياً يشترط فيه ان يكون متحرك الوسط كشتير اسم حصن ليستفيد بواسطة الحركة ثقلاً يعْتَاضُ به عما فاته من الزيادة * فان كان ساكن الوسط ككوح وجب صرفه عند الاكثرين لانه يكون اخف ما تبني عليه الاسماء

وَالْجَمْعُ مَقْصُورٌ عَلَى الْأَقْصَى فَقط فَإِنْ يَكُنْ بِالتَّاءِ مَخْنُومًا سَقَطَ

اي ان صيغة الجمع المانعة من الصرف هي صيغة الجمع الاقصى وهو منتهى الجوع الذي مر الكلام عليه . فان كان مخنوماً بالتاء كصياقلة انصرف لانه حينئذ يكون قد جاء على مثال الاحاد كعلانية فنقلت منه العلة اللفظية التي هي خروجه عن صيغة الاحاد العربية كما نقرر في موضعه

وَأَطْلَقُوا مَوْنَتَ التَّاءِ فَإِنْ عُرِّيَ فَمَا كَهْنَدَ بِالصَّرْفِ أذِنَ

فَإِنْ يُصَغَّرُ أَوْ يَكُنْ قَدْ شَفَعَا بِعِجْمَةٍ كَبَلَجَ حَمًا مَنَعَا

اي ان العلم المونث بالتاء يمتنع من الصرف كيفما كان مطلقاً كفاطمة وحمنة ودغة وغير ذلك . فان تجرّد منها جاز صرف الثلاثي الساكن الوسط كهند بتاء على ان خفة لفظه تقاوم احدى العائتين فلا يبقى الا واحدة منها . وجاز منعه عملاً بالعلتين القائمتين فيه وهو الاكثر . فان صغر كهنية او كان اعجمياً كبلج اسم بلك وجب منعه لظهور التاء في الاول فيصير كفاطمة . واجتماع ثلاث على في الثاني وهي العلية والتانيث والعجمة فتعادل احدها خفة اللفظ وينضل اثنتان للمنع * واما ما كان زائداً على ثلاثة احرف كزينب او متحرك الوسط كعدن اسم مدينة فلا بد من منعه لانهم يعتبرون الحرف الرابع منه بمنزلة

تاء التانيث وحركة الوسط بمنزلة الحرف الرابع * وذلك لان الرباعي اذا صغر استغنى عن لحاق التاء به كقريب تصغير عقرب فيكون الحرف الرابع قائماً مقامها . وحركة الوسط تُخرج مصحوبها عن اعدل الاسماء وهو الثلاثي الساكن الوسط فيصير كالرباعي في النقل ومن ثم تكون قد قامت مقام الحرف الرابع * واعلم ان سكون الوسط في نحو هند يعتبر بحسب الحال لا بحسب الاصل فلو سُميت امرأة بدار كانت كهند في جواز الوجهين * وما لا تظهر التاء في تصغيره كحُرَيْب تصغير حرب عَلماً لامرأة لا يزال على حكم التغيير الذي كان قبل تصغيره لانهم لا يعتقدون بياء التصغير فلا يحسبون الثلاثي قد صار رباعياً بها . ومن ثم اذا صغر نوح لا يمتنع لزادتها فيه * وإنما اعتدوا بالتانيث في نحو هند فغيروا فيها بخلاف العجمة في نحو نوح لان التانيث اقوى من العجمة باعتبار انه لفظي ولو تدبراً وهي وهية محضاً فلا تُعطى حكمه

وَأَمْعَ كَقَيْسِ اسْمًا إِلَى الْأُنْثَى أَنْتَقَلَ حَمَهَا لِدَفْعِ اللَّبْسِ أَوْ ثَقُلَ حَصْلُ
وَهَكَذَا أَصْرَفَ مَا كَهْنَدَ اسْمَ فَتَى خِلَافَ مَا فَوْقَ ثَلَاثٍ قَدْ أَتَى

اي انه اذا جعل نحو قيس من اعلام الرجال الثلاثية الساكنة الوسط عَلماً لامرأة وجب منعه ولم يُغير فيه كهند لثلاثاً يلتبس عند صرفه بالمذكر . وقيل لانه قد حصل له ثقل ينقله الى المؤنث لانه اثقل من المذكور باعتبار فرعيته عنه واحتياجه الى الزيادة وهذا الثقل قد عادل خفة اللفظ فتوقرت العلتان * واما نحو هند من اعلام الإناث المعنوية اذا جعل عَلماً لرجل فانه يُصرف وجوباً لانه كان جائز الصرف مع التانيث فلما فقد التانيث لم يبق وجه لمنعه . بخلاف ما زاد على الثلاثة كسعاد فانه يجب منعه مع تسمية المذكور به لانه قد صار كطلحة باعتبار قيام الحرف الرابع مقام تاء التانيث كما مر * فان كان ثلاثياً متحرك الوسط كقدم عَلماً لرجل جاز منعه جرياً على حكمه في الاصل وجاز صرفه لانه قد صار مذكراً في اللفظ والمعنى فلا تؤثر فيه حركة الوسط . وهو الاكثر

وَكَسَّرَ نَحْوَ عَرَفَاتٍ يَغْلِبُ إِذْ كَانَ جَرُّهُ كَمَا يَتَّصِبُ

اي ان ما سمي بصيغة جمع الإناث السالم كعَرَفَاتٍ يُجرُّ غالباً بالكسرة جرياً على سنن هذا الباب لانه يُجرُّ بما يتَّصِبُ به . والاعرف حينئذٍ بقاء تنوينه وعليه الآية فاذا افضتم من عَرَفَاتٍ فاذكروا الله * وفي تقييد هذا الجرِّ بالغالب اشارة الى انه قد يُجرُّ بالفتحة كما مر

في بحث المحققات بالجمع فيجري كسائر الاسماء الغير المنصرفه . وقد روي قول الشاعر
 تنورتها من اذرعها واهلها بيثرب ادنى دارها نظر عال
 بكسر تاء اذرعها وفجها . وبالتنوين مع الكسر وبتركه كما مر هناك . فتذكر

وَالْفُ بَعْدَ ثَلَاثِ وَاوَدَهٗ فِي مُطْلَقِ اسْمٍ هِيَ فِيهِ زَائِدَةٌ

اي ان حكم الف التانيث ان تقع بعد ثلثة احرف زائده في الاسماء مطلقاً من المفردات
 كسلي وصحراء وحباري وقاصعاه وبادوى وعاشوراء . او المجموع كأسرى وعلما
 وسكاري وأصديقاء ونظائرهن * فان لم تكن كذلك لم يكن لها اثر لانها تكون حينئذ
 من اصول الكلمة لا للتانيث * واعلم ان التانيث بالالف كاللانيث بالتاء في كونه لفظاً
 ومعنى كما في سلى وصحراء . او لفظاً فقط كما في أسرى وعلما . غير ان الالف لا تكون
 مقدره كالتاء فليس لها مؤنث معنوي

وَالْوَزْنُ مَا أَخْنَصَّ كَمَا فِي دُبُلٍ بِالْفِعْلِ أَوْ حَقَّ لَهُ كَيْدِيلٍ

اي ان المعتبر من وزن الفعل هو ما كان مختصاً بالفعل كدُبُلٍ بضم فكسر اسم رجل . او
 كان يحق للفعل دون الاسم لا فتتاح مصحوبه بزائد من زوائد الافعال كيديل اسم
 جبل . فان الاول يختص بماضي الثلاثي المجهول ولا يوجد في الاسماء . والثاني وان كان
 يوجد في الاسماء لكن الفعل اولى به لان زيادته تدل على معنى فيه كالغيبه والخطاب
 بخلافها في الاسم فيكون كالمختص بالفعل * فان كان الوزن مشتركاً بين الاسماء
 والافعال على السواء كرجب وجعفر او كانت الزيادة بدون الموافقة في الوزن
 كيربوع لم يكن لها اثر في المنع مطلقاً * واعلم ان الوزن المختص بالفعل يختص بالاعلام
 كدُبُلٍ وشمر ونحوها . والأولى به يقع في الاعلام كيديل وتغلب وأحمد . وفي الصفات
 كاحمر وأكرم ونحوها * وكله تعتبر فيه الموافقة في الميزان فقط كما في دُبُلٍ واحمر فان
 العبء فيها يكون الاول على وزن فُعِلٍ والثاني على وزن أَفْعَلٍ . ولا عبء بموافقة لفظ
 الفعل كموافقة تغلب للفظ المضارع وأكرم للفظ الماضي فانها ليست في شيء مما نحن فيه

وَمَا بِهِ سُمِّيَ كَيْجِي يَعْتَزَلُ عَنْ مَضْمَرٍ يَجْعَلُهُ مِنَ الْجِبَلِ

اي ان ما سُمِّيَ بالفعل كيجي يعتبر خالياً من ضمير الفاعل ليكون مفرداً مسمى بمجرد الفعل
 فيكون معرباً غير منصرف للعلمية ووزن الفعل * فان اعتبر معه الضمير كان مبنياً لكونه

قد صار جملةً فيحكى على لفظه كما في قول الشاعر
نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدٍ ظَلَمًا عَلَيْنَا لَهْمٌ فَدِيدٌ

وحينئذ يكون قد خرج عن هذا الباب * ولا بد في المسمى بالفعل من اعتبار الاختصاص
او الأولوية كما علمت. فان خلا منهما كضرب ودحرج اذا سبيهما انصرف عند الجمهور
وَقِفْ عَلَى فَعْلَانٍ وَالْفَاءُ فُتْحٌ وَصَفًا وَفِي الْأَعْلَامِ أَطْلِقُ وَأَسْتَجِبُ

اي ان الاسم المزيدي فيه الالف والنون اذا كان صفةً يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى وَزْنِ فَعْلَانٍ يَفْتَحُ
الفاءُ وسكون العين كسكران. بخلاف العلم فانه قد يكون على وزن فَعْلَانٍ مفتوح الفاء
كمرزان. او مضمومها كعثمان. او مكسورها كعمران. وقد يكون متحرك العين كرمضان.
وقد يكون على وزن غيره كدحرجان وغير ذلك. وكلة يمتنع بمجرد استحباب هذه
الزيادة مع العلمية غير مقيدة بشي * والسر في كل ذلك انهم شبهوا الالف والنون
الرائدتين بألفي التانيث في نحو حمراء = وهما الالف الثابتة لفظاً والالف المقلوبة همزة
بعدها لعلة صرفية. ووجه الشبه بين الطرفين ان كل واحدٍ منهما مخصصٌ بناً معين
احدهما بالمذكر والآخر بالمؤنث. وانهما لا تلحقها تاء التانيث فلا يقال سكرانة وعثمانة كما
لا يقال حمراء =. ومن ثم اشترطوا فتح الفاء في ما كان صفةً لانه مع فتحها لا يوث بالتاء
الاشدوذاً في الفاظ قليلة بخلاف المضموم الفاء فان ذلك مطرد فيه. فكل ما كان
يؤنث بالتاء من مضموم الفاء وغيره انشئت مشابهته فصرف كما سياتي * ولما كانت
الصيغة الثلاثية المذكورة لها مؤنث بالالف تستغني به عن التانيث بالتاء اقتصر
الصفة عليهما دون العلم لانه لا يوث مطلقاً فتصلح له كل صيغة

وَكُلٌّ وَصَفٍ تَاءٌ أَنْتِي لَا تَلِي فَاصْرِفْ كَعُرْيَانٍ وَمَا كَأَرْمَلٍ

اي ان كل صفة في هذا الباب من فعلان وغيره حكمها ان لا تقبل لحاق تاء التانيث بها كما
في سكران واحمر. فان كانت تقبلها انصرفت كعُرْيَانٍ وَنَدْمَانٍ فان مؤنثها عريانة وندمانة.
وكأرمل ويعمل فان مؤنثها ارملة ويعملة. وذلك أما في الاولين فلان الزيادة فيها قد
اشبهت بعض الاصول في لزومها حال التذكير والتانيث فلم يُعْتَدَ بها. واما في الاخيرين
فلان احدى العليين وزن الفعل وهذه التاء لا تلحق الفعل فيضعف شبهها به

وَكُلٌّ مَنْقُوصٌ كَقَاضٍ إِذْ رُفِعَ أَوْ جَرٌّ وَالْمَنْصُوبُ لِلْأَصْلِ تَبِعَ

اي ان كل ما كان منقوصاً من هذا الباب وهو ما كان آخره ياءً مكسوراً ما قبلها يجري مجرى المنقوص المنصرف كقاضي في حذف يائه متوناً حال الرفع والمجر. غير ان تنوينه للعوض كما سيأتي بخلاف تنوين قاضي لانه للتمكين. ولذلك لم يمتنع فيه كما لم يمتنع تنوين نحو عرفات لانه للمقابلة* وهذا المنقوص يشمل ما كان جمعاً كجوار. او علماً كغاز اسم امرأة. او صفةً كأعمى تصغير اعمى* واما في حال النصب فيفتح غير ممنون على اصل اعراب ما لا ينصرف. وعلى ذلك يقال جاءني جوار ومررت بجوار ورأيت جوارياً وقس البواقي

وَأَجْمَعُ مِنْهُ بَعْضُهُ قَدْ نَطِقًا بِقَصْرِهِ فَلَمْ يُنَوِّنْ مُطْلَقًا

اي ان بعض الجمع من هذا المنقوص قد استعملوه مخنوماً بالالف المنصورة كدعوى وعذارى. فان الاصل فيهما دعوى وعذارى بالياء مكسوراً ما قبلها فأبدلت الكسرة فتحة والياء الفاً. ومن ثم أجري مجرى امثاله ما ختم بألف التانيث فلم ينون في الاحوال الثلاثة مطلقاً بخلاف الباقي على حكمه كجوار لما استعمل في بحث التنوين* واعلم انه لما كان المراد بالمنقوص كل ما آخره ياءً بعد كسرة دخل فيه كل ما كان كذلك من معتل اللام وغيره كما رأيت

فصل

في أشباه هذه العلة

يَعْدُ شِبْهُ عِلَّةٍ مِنَ الْعِلَلِ فَكَانَ حُكْمُ الْمَنْعِ مَعَهُ لَمْ يَزَلْ مِنْ ذَلِكَ شِبْهُ الْوَصْفِ نَحْوًا أَحْمَرَ مِنْ عِلْمٍ سُمِّيَ ثُمَّ نَكَّرًا

اي ان شبه العلة يعد علة كما نص عليه سيبويه فيستصح حكم المنع الثابت لتلك العلة. فمن ذلك شبه الوصف في نحو احمر من الصفة الغير المنصرفه اذا سمي به ثم نكر كقولك مررت باحمر عاد واحمر آخر. فانه يعتبر فيه مع وزن الفعل الباقي له شبه الوصفية التي كانت فيه فيمتنع من الصرف* وبيان ذلك ان الوصفية قد خلعت عنه اولاً بالعلمية ثم خلعت العلمية بالتنكير فصار كالصفة لان حالته حينئذ قد اشبهت حالة الوصفية السابقة فكانها باقية فيه* وبهذا الاعتبار يكون شبه العلة قد أثر تأثير العلة كما ان شبه الفعل يعمل عمل الفعل. وهو مذهب سيبويه وعليه الاكثرون

وَأَشْبَهَ الْأَعْلَامَ مَا عُرِفَ مَعَ تَرَكَ مُعْرِفٍ لَهُ نَحْوَ جُمَعٍ

اي ان ما كان معرفاً بقرينة لفظية ثم سقطت تلك القرينة من اللفظ وبقي اثرها في المعنى اشبه العلم في كونه معرفة بغير قرينة لفظية فأعطي حكمه في هذا الباب * وذلك نحو جمع في التوكيد وسمر المراد به سمر يوم معين. فان الاول معرفة بنية الاضافة الى ضمير المؤكد كما سيأتي. والثاني معرفة بنية الالف واللام كما مر. ومن ثم يمتنع كل واحد منهما بالعدل مع شبه العلمية. وقس عليهما ما جرى هذا الجرى

وَأَشْبَهَ الْعَجْمَةَ مَا لَمْ يَرْكَبْ كَمَثَلِ حَمْدُونَ طَرِيقَ الْعَرَبِ

اي ان ما كان لا يجري على منهج العربية كحمدون علماً لرجل مسي بصيغة جمع المذكر السالم كان شبيهاً بالاعجمي لخالفته الاسلوب العربي لان هذه الزيادة لا تقع في المفردات العربية. وبهذا الاعتبار ينعونه من الصرف بالعلمية وشبه العجمة

وَشِبْهُ جَمْعٍ كَحُضَاغِرٍ نُقِلَ عَنْ لَفْظِهِ أَوْ كَشَرَا حَيْلٍ أَرْجُلٍ

اي ان ما سمي بصيغة الجمع الاقصى كان شبيهاً به فيمتنع من الصرف بشبه الجمع مع العلمية لانه قد ضعف استقلال صيغته لفقد معنى الجمعية منها فيتقوى بالعلمية * وذلك يجري في ما كان منقولا عن لفظ الجمع كحضاجر علماً للضعف فانه في الاصل جمع حَضَجْر وهو العظيم البطن. او متجلاً كشراحيل علماً لرجل فانه لم يسبق له استعمال في الجمع. وهو عربي في الصحيح كما نص عليه الجوهري في الصحاح خلافاً لمن ادعى له العجمة

وَهَكَذَا شِبْهُ مُؤَنَّثِ الْأَلْفِ قَصْرًا كَأَرْطَى عَلِمًا لَا يَنْصَرِفُ

اي وهكذا يمتنع من الصرف ما ختم بالف الالحاق المقصورة كأرطى اسم شجر اذا جعل علماً لرجل. وذلك انهم يشبهون هذه الالف بالثانث المقصورة في الزيادة وصيغة المثال الواقعة فيه كما رأيت. فاذا صار مصحوبها علماً تمت المشابهة بعدم قبول التأني ونقوت بمعاضة العلمية لها لانها ضعيفة لخلوها من معنى الثانث فلا تقوى على المنع بنفسها ومن ثم يمتنعون مصحوبها بالعلمية وشبه الالف * وحمل قوم عليها ألف التكنين في نحو قَبَعَارَى فجعلها في حكم واحد. واما الف الالحاق الممدودة في نحو علماء فلم ينعول معها من الصرف لخالف شبيهاً بالثانث الممدودة لان هزة الالحاق منقلبة عن الياء التي لا

اثرها في منع الصرف وهن التانيث منقلبة عن الالف المؤثرة فيه . فتأمل
 وَأَعْلَمُ بَانَ الْأَصْلَ يُرْعَى هُنَا فِي كُلِّ مَا عَنَّ عُرْفِهِ كَانَ غَنِي
 فَكُلُّ مَا يَمْنَعُ فِي نُكْرٍ إِذَا نَكَرَ بَعْدَ الْعُرْفِ فَأَمْنَعُهُ كَذَا
 اي انهم يراعون الاصل هنا في كل ما كان يستغني في امتناعه من الصرف عن التعريف .
 فكل ما كان يمنع في حال التنكير يبقونه على منعه اذا سمي به ثم نكر لانه حينئذ قد اشبه
 الحالة التي كان عليها قبل التسمية * وذلك يجري في المسمى بالصفة مع وزن الفعل نحو
 احمر كما مر . ومع الزيادة كسكران . ومع العدل كثلثات ومرجع . فيمتنع كل واحد منها
 بشبه الوصف مع العلل المذكورة * واما المسمى بالجمع فان كان وصفاً في الاصل كخضاجر
 استمر فيه المنع بعد التنكير بشبه الوصف ايضاً مع شبه الجمع . والاصرف في اصح الاقوال
 لبقائه على صيغة الجمع دون معناه ولا شيء يقوم مقامه كما علمت * واما ما لا يمتنع نكرة
 كما رطى فاذا نكر وجب صرفه بالاجماع

فصل

في انصاف ما لا ينصرف

يَصْرَفُ ذَا الْمَنْعِ أَنْفِرَادَ الْعِلَّةِ أَوْ تَلَمُّ شَيْءٍ غَيْرٍ مُسْتَقْلَةً
 فَصَرَفُوا كَطَلْحَةَ إِذْ نَكَرُوا وَنَحْوَ سِرْحَانَ إِذَا مَا صَغُرَا

اي بصرف الممنوع من الصرف انفراد العلة الغير المستقلة فيه لسقوط صاحبها او انشلام
 احدي عاتيه وان لم تسقط برمتها . ولذلك يصرَف نحو طلحة اذا نكر لسقوط العلية عنه
 كقولك مررت بطلحة النباض وطلحة آخر . ونحو سرحان اسم رجل اذا صغر لانشلام
 احدي عاتيه لانه يقال فيه سرحين وحينئذ تنقلم زيادته بقلب الالف ياءً فتبقى النون
 فقط وهي لا تؤثر الا مع الالف * واما انشلام صيغة الجمع بحذف الياء في نحو جوارٍ فلا
 يحل بمنع الصرف لقيام التنوين المعوض به عنها مقامها * واعلم ان التصغير يكون تارة
 سبباً لتختم المنع كما في هندية تصغير هند على ما علمت . وتارة سبباً لابطاله كما في
 سرحان وعمر وشمر . فانما اذا صغر قيل فيها سرحين وعمير وشمير . فتنصرف
 لانشلام الزيادة في الاول كما مر . وزوال مثال العدل في الثاني . والنحروج عن وزن

الفعل في الثالث * وقارة سبباً لحدوثه كما في تُرْتَبُ بضمين وهو الشيء المقيم الثابت اذا جعل علماً لرجل فانه يكون منصرفاً لانفراد العملية فيه . فاذا صغر صار ترتيباً على وزن تبطير فامتنع لحدوث وزن الفعل فيه مع العمية * وقد لا يوتر شيئاً كما في طليحة وأحبيد وسكيران وحبيراً ونحو ذلك مما لا يحتاج معه الى التصغير ولا ينتقص به .

فتامل ولا تغفل

وَجَرَّ بِالْكَسْرِ مُضَافًا أَوْ بَالَ صَرَفًا لضعف شبهه فيه دخل

اي ان ما لا ينصرف اذا أضيف او اقترن بآل يجر بالكسرة نحو صليت في افضل المساجد . بناءً على انه قد انصرف لانه قد ضعف شبهة بالفعل لما دخله من خصائص الاسماء . وهو مذهب سيبويه وجماعة من المحققين وعليه اكثر النحاة

”وَجَزَّ لِلشَّاعِرِ صَرَفُ الْمُمْتَنِعِ وَالْعَكْسُ فِي الْأَعْلَامِ عَنْهُمْ قَدْ سَمِعَ“

اي انه يجوز للشاعر ان يصرف الممنوع من الصرف لضرورة الوزن كما في قول الشاعر
أعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع

وذلك ان الاصل في ما لا ينصرف ان يكون منصرفاً لانه اسم معرب وإنما عرض عليه ما يمنع من الصرف بخلاف اصله . فاذا أريد صرفه امكن الرجوع اليه بادنى سبب لانه الاصل فيه . وبهذا الاعتبار يحكمون بان فيه تنويناً مقدراً وبراعونه في بعض المواضع كما ستعرف * وقد جاء في الضرورة منع المنصرف ايضاً . غير ان ذلك مستوعب عن العرب في العلم دون غيره لان فيه علة هي ركن ينضم اليه اكثر العلل فتكون اقوى من غيرها وعليه قول الشاعر

طلب الازارق بالكتائب اذهوت بشيب غائلة النفوس غدوم
وهو كثير في اشعارهم غير انه مكروه لانه خروج عن الاصل لا وجه له

فصل

في بناء الاسم

وَمَا مِنْ أَسْمٍ أَشْبَهَ الْحَرْفَ بِنِي نَظِيرَ حَرْفٍ فَاقْدِ التَّمَكُّنَ

اي ان ما اشبه الحرف من الاسماء يبنى كالحرف فاقداً ما كان له من التمكن في الاسمية

لان شبه الحرف قد اخرجهُ عن وضعه وقربته من الحرف الذي لا يستحق الاعراب فبني حملًا عليه . بخلاف شبه الفعل فانه يخرجهُ عن الامكانية فقط لان للفعل حظًا في الاعراب وهو يعاقب الاسم في اكثر المواضع

وَاللَّفْظُ وَالْمَعْنَى وَالِاسْتِعْمَالُ وَجْهٌ وَالْاِفْتِقَارُ وَالْاِهْمَالُ

اي ان وجه التشبه بين الاسم والحرف يكون احد هذه المذكورات . وكل واحد منها يوجب البناء بمفرده ولا يحتاج الى معاضدة آخر كما في موانع الصرف . وذلك لان التشبه الواحد بالحرف يبعد الاسم عن الاسمية لشدة المنافاة بينهما في الوضع بخلاف الفعل فان بينه وبين الاسم مناسبة كما مرّ ولذلك لا يبعد التشبه الواحد به عن الاسمية . واما احكام هذه الواجه ومواقعها فسياتي تفصيلها على حسب ترتيبها في النظم

فَذَلِكَ فِي مَا كَانَ مَوْضُوعًا عَلَى ذُونِ ثَلَاثٍ مِثْلَ نَا فَهِيَ كَلَا
 أَوْ كَانَ مَعْنَى الْحَرْفِ قَدْ تَضَمَّنَا وَلَوْ مَقْدَرًا كَأَيْنَ وَهَنَا
 أَوْ نَابَ عَنِ فِعْلٍ بِلَا تَأَثُرٍ مِثْلَ حَذَارٍ نَائِبًا عَنِ أَحْذَرِ
 أَوْ لَزِمَ الْفَقْرَ إِلَى مَا يُنْتَظَرُ لَهُ كَمَوْصُولٍ إِلَى الْوَصْلِ أَفْتَقِرُ
 أَوْ كَانَ لَا كَلَامَ مِنْهُ بَيْنِي كَوَيْهِ فَهُوَ بِالْبِنَاءِ اسْتَعْنَى

اي انه بناءً على ما ذكر يقع البناء في هذه المواضع * الاول ما كان موضوعاً على اقل من ثلاثة احرف كتاء الضمير فانها تشبه تاء التانيث ونحوها من الحروف المفردة . ونا التي هي ضمير المتكلمين فانها تشبه لا النافية ونحوها من الحروف الشائقة . وهذا الوضع انما هو للحروف لا للاسماء لان اقل ما يوضع الاسم عليه ثلاثة احرف * والثاني ما تضمن معنى الحرف ولو مقدرًا فضلاً عن الموجود . فيندرج في ذلك ما تضمن معنى حرف موجود كما بين فانها قد تضمنت معنى حرف الاستفهام . وما تضمن معنى حرف غير موجود كهنا فانها قد تضمنت معنى حرف كان ينبغي ان يوضع للاشارة لانها من المعاني التي حثها ان تؤدى بالحرف غير انه لم يوضع فوجب تقديره طرداً للباب * والثالث ما ناب عن الفعل غير متأثر به كحذار النائب عن احذر فانه كالحرف الذي ينوب عن الفعل

مثل لَيْتِ النَّائِبَةِ عَنْ أُمَّتِي . وَإِنَّمَا اشْتَرِطَ فِيهِ عَدَمَ التَّأَثُّرِ احْتِرَازًا عَنِ الْمَصْدَرِ فِي نَحْوِ ضَرْبًا
 زَيْدًا فَإِنَّهُ نَائِبٌ عَنِ إِضْرِبِ الْمَحْذُوفِ وَلَكِنَّهُ مَنْصُوبٌ بِهِ * وَالرَّابِعُ مَا افْتَقَرَ افْتِقَارًا لِأَزْمًا
 إِلَى مَا يَتِمُّ مَعْنَاهُ كَالْمَوْصُولِ الَّذِي لَا يَزَالُ مَفْتَقَرًا إِلَى الصَّلَةِ فَإِنَّهُ كَالْحَرْفِ الَّذِي لَا يَزَالُ
 مَفْتَقَرًا إِلَى غَيْرِهِ . وَإِنَّمَا اشْتَرِطَ فِيهِ لُزُومَ الْاِفْتِقَارِ احْتِرَازًا عَنِ افْتِقَارِ الْمَبْتَدَأِ إِلَى الْخَبَرِ
 وَنَحْوِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ عَارِضٌ لَا يُعْتَدُ بِهِ * وَالْخَامِسُ مَا لَا يَقَعُ فِي تَرْكِيْبِ الْكَلَامِ كَوَيْهِ وَنَحْوِهَا
 مِنْ أَسْمَاءِ الْأَصْوَاتِ فَإِنَّهَا لَا تَقْبَلُ الْمَعَانِي التَّرْكِيْبِيَّةَ وَلِذَلِكَ تَسْتَعْنِي عَنِ الْأَعْرَابِ الَّذِي
 يَدُلُّ عَلَيْهَا وَحِيْنْتُدِ تَكُونُ كَالْحَرْفِ الْمُهْمَلِ فِي كَوْنِهَا غَيْرَ عَامِلَةٍ وَلَا مَعْمُولَةٍ

وَمَا يَمْزِجُ رُكْبًا كَالْكَلِمَةِ ثَانِيَهُمَا عَدُّ كِتَابِ الْمُسْلِمَةِ
 فَبِنِي الصَّدْرِ كَحَشْوِ قَبْلَهُ وَالْعَجْرُ إِنْ أَشْبَهَ حَرْفًا مِثْلَهُ

أَيُّ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمُرَكَّبِينَ تَرْكِيْبُ مَزْجِهَا كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ مِثْلًا ثَانِيَهُمَا مِنَ الْأَوَّلِ مِثْلَةُ
 تَاءِ الثَّانِيَةِ مَا قَبْلَهَا فِي لُزُومِهِ حَالَةً وَوَاحِدَةً وَانْتِقَالَ الْأَعْرَابِ الَّذِي يَسْتَحْتَقُّ إِلَيْهَا . فَبِنِي
 الْحِزْبِ الْأَوَّلِ كَمَا بَيْنِي مَا قَبْلَ التَّاءِ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ حَشْوًا مِثْلَهُ . وَإِنَّمَا الْحِزْبُ الثَّانِي فَإِنَّ أَشْبَهَ
 الْحَرْفِ بِكَوْنِهِ قَدْ تَضَمَّنَ مَعْنَى حَرْفٍ كَمَا فِي نَحْوِ خَمْسَةَ عَشَرَ أَوْ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ . أَوْ بِكَوْنِهِ اسْمٌ
 صَوْتٌ كَمَا فِي نَحْوِ سَيُوبِيهِ بِنِي أَيْضًا وَالْأَعْرَابُ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ كَحَضْرَمَوْتِ وَنَحْوِهِ * وَاعْلَمْ
 أَنَّ صَدْرَ هَذَا الْمُرَكَّبِ بَيْنِي عَلَى الْفَتْحِ كَمَا بَيْنِي عَلَيْهِ مَا قَبْلَ التَّاءِ مَا لَمْ يَكُنْ آخِرَةً يَا كَعَدِي
 كَرِبَ فَبِنِي عَلَى السُّكُونِ تَخْتِيفًا لِأَنَّهُ قَدْ ثَقُلَ بِالْاَعْلَالِ وَالتَّرْكِيْبِ . وَإِنَّمَا عَجْزَةُ الَّذِي
 بَيْنِي فَإِنَّ كَانَ اسْمُ صَوْتٍ بَيْنِي عَلَى الْكَسْرِ وَالْأَفْعَلِ الْفَتْحِ مُطْلَقًا * فَتَدَبَّرْ

وَرَبِّهَا بِنِي شَبِيهُ الْمَشِيهِ نَحْوُ حَذَامٍ كَحَذَارٍ فَافْقَهُ

أَيُّ أَنَّ الْبِنَاءَ قَدْ يَكُونُ لِشَبِيهِ مَا يَشْبَهُهُ الْحَرْفُ فَضِلًّا عَنِ شَبِيهِ الْحَرْفِ بِنَفْسِهِ لِأَنَّ شَبِيهِ مَا يَشْبَهُهُ
 الشَّيْءَ شَبِيهِ لِلشَّيْءِ . وَذَلِكَ نَحْوُ حَذَامٍ عَلِمًا لِامْرَأَةِ مَعْدُولًا عَنِ حَادِمَةٍ فَإِنَّ أَهْلَ الْحِجَازِ
 يَشْبَهُونَهُ بِنَحْوِ حَذَارٍ الْمَعْدُولِ عَنْ أَحَدٍ وَهُوَ يَشْبَهُهُ الْحَرْفَ كَمَا مَرَّ فَيَبْنُونَهُ عَلَى الْكَسْرِ مِثْلَهُ كَمَا

سَبَاتِي فِي مَوْضِعِهِ

وَرَبِّهَا أَنْسَاقَ الْبِنَاءِ مِنْ بِنَا إِضَافَةٌ كَسْرَتِي حِينَ دَنَا

أَيُّ أَنَّ الْبِنَاءَ قَدْ يُسْتَفَادُ مِنَ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمَبْنِيِّ . وَذَلِكَ يَكُونُ فِي الظَّرُوفِ الْمِضَافَةِ إِلَى

الجمل كما في المثال طلباً للمشكلة بين المتضامين على ما سيبي في موضعه

وَقَدْ يَكُونُ تَارَةً بِالنَّقْلِ عَمَّا بُنِيَ حِكَايَةً لِلْأَصْلِ

اي ان البناء قد يكون بطريق النقل عن المبنى محكيًا فيه لفظ ما نُقِلَ عنه كقائِبًا شراً ونحوه ما سيذكر في باب العلم فانه يحكي فيه لفظ الجملة المنقول عنها ويكون اعرابه محلاً في المشهور كسائر المبنيات

وَكُلُّ مَا كَانَ بِالْإِزْمِ لَزِمٌ وَمَا بَعَارِضٍ غَرِيبٌ لَمْ يَقْمَرٌ

اي ان كل ما كان من البناء بعلة لازمة كبناء الضائر والموصولات ونحوها كان لازماً لا ينفك عن صاحبه. وما كان بعلة عارضة كبناء العدد المركب والظرف المضاف الى الجملة ونحوها كان عارضاً ينفك عن صاحبه متى فارق الصورة المقتضية البناء

وَحَرَّكُوا مَا لِسُكُونِ بْنِ أَقْتَضَى مَعًا وَمَا الْبِنَاءُ فِيهِ عَرَضًا

وَمَا عَلَى حَرْفٍ صَحِيحٍ وَقَعًا وَسَكَنُوا الْبَاقِي عَلَى مَا وُضِعَا

اي انهم حرّكوا من المبنيات ما كان يقتضي اجتماع ساكنين لو بقي آخره على السكون الذي يقتضيه البناء كحَيْثُ وَأَبْنِ وَأَمْسِ * وما كان بناؤه عارضاً كالمُنَادَى مراعاة لاصله من الاعراب المقتضية الحركة * وما كان على حرف واحد صحيح كبناء الضمير لبيان المعاني التي تدل عليها الحركة. ونحو ذلك من الاغراض * وسكَنُوا ما سوى هذه المذكورات على حسب وضع البناء. فان حُرِّكَ شيءٌ منها كما استرى فذلك نادرٌ او عارضٌ لا يعتد به

وَأَعْلَمُ بَانَ مَا بُنِيَ كَمَا مَنَعُ يَخْتِجُ مَحْضَ شَبِّهِ لَا يَنْصَدِعُ

فَأَعْرَبُوا مَا شَبَّهِ الْحَرْفِ اعْتَرَضَ بِهَا يَخْصُ الْأَسْمَ فِيهِ فَنَقُضُ

اي ان المبنى يختج شبيهاً محضاً بالحرف ليخرج به عن وضعه كما يختج المنوع من الصرف مع الفعل. ولذلك يعرب ما عارض فيه شبه الحرف شيء من خصائص الاسماء كزوم اي الموصولة للاضافة كما ينصرف ما عارض فيه شبه الفعل المانع من الصرف * واعلم ان المعتبر من لزوم الاضافة المعارض للبناء هو لزوم الاضافة الى المفرد كاضافة اي

المذكورة. واما الى الجملة كما في حيث ونحوها فلا يُعتدُّ به لان الاضافة في الحقيقة الى مصدر الجملة وهو غير مذكور صريحا فكانه محذوف ومن ثم تكون الاضافة كلا اضافة

فصل

في حقيقة النكرة والمعرفة

الْأَسْمُ مِنْهُ نَكْرَةٌ وَمَعْرِفَةٌ وَالْأَصْلُ فِيهِ النُّكْرَةُ الْهَكْسَنِيَّةُ

اي ان الاسم ينقسم باعتبار العموم والخصوص الى نكرة وهي ما شاع في جنسه غير مفيد باحد الافراد كرجل. ومعرفة وهي ما عُلِّقَ على مسمى بعينه كزيد. والنكرة هي الاصل فيه لانها تحيط بجميع افراد الجنس فتندرج المعرفة تحتهما لانها بعض تلك الافراد

وَالنُّكْرَةُ الْقَابِلُ أَلْ تَوَثَّرُ عُرْفًا وَمَا عَاقَبَهُ إِذْ تُنْكِرُ

اي ان الضابط في النكرة هو ان تقبل أَلْ مؤثرة فيها تعريفا كما في الرجل. احترازا عن الداخلة على بعض الاعلام كالحرث فانها لا توثَّر فيه لانه معرفة بدونها وانما حجي بها لغرض آخر كما ستعلم* ويندرج في هذا الضابط ما يقع موقع ما يقبل أَلْ مما يُنْكِرُ دخولها عليه بنفسه كذي بمعنى صاحب فانها لا تقبل أَلْ ولكنها تقع موقع صاحب وهو يقبلها. وقس على كل ذلك

وَعُرِفَ الْغَيْرُ كَأَنْتَ نَوْفَلُ ذَاكَ الَّذِي الْقَاضِي ابْنُهُ يَا رَجُلُ

اي وغير ما ذكر معرفة وهو الضمير والعلم واسم الاشارة والاسم الموصول والمعرف بأل والمضاف الى معرفة اضافة محضة* وزاد المتأخرون النكرة المقصودة بالنداء لانها لما تخصصت من بين افراد الجنس جرى ذلك معها مجرى التعريف في نحو الرجل. وقد اجتمع كل ذلك في امثلة النظم كما رايت* وَاَعْرَفَ هذه المعارف ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب. ثم العلم للمكان ثم للانسان ثم لغيره من الحيوان. ثم اسم الاشارة للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد. ثم الموصول المختص ثم المشترك. ثم المعرف بالالهيية ثم الاستغراقية ثم الجنسية* واما المضاف فقيل هو دون المضاف اليه لانه يكتسب التعريف منه. وقيل في رتبته* واما المنادى المذكور فالخيار انه في رتبة اسم الاشارة لان الاقبال على المنادى كالاشارة الى المشار اليه* وقد يعرض للادنى من هذه المعارف ما يجعله مساويا لما

فوقه نحو سبحان من سبَّح الرعد بحمده . او اعلى منه كما اذا قيل للطارق من هذا فقال
فلان مكان انا . فان الموصول في الاول في رتبة العلم لان المراد به اسم الجلالة . والعلم
في الثاني اعرف من الضمير لتشخيصه المسمى كما ترى

فصل

في الضمير

يَكْنَى عَنِ الظَّاهِرِ بِالضَّمِيرِ لِجَاضِرٍ اَوْ غَائِبٍ مَذْكُورٍ
وَهُوَ لِرَفْعٍ اَوْ لِنَصْبٍ اِذْ فُصِّلَ وَجَاءَ فِيهِ الْجَمْرُ اَيْضًا اِذْ وُصِلَ

اي ان الضمير يؤتى به للكناية عن الاسم الظاهر ولذلك يسميه الكوفيون كناية . وهو يكون
للمحاضر ويدخل تحت المنكلم والمخاطب نحو انا وانت . وللغائب الذي تقدم ذكره نحو زيد
ضربته * وكله قد يكون منفصلاً فيقع في موضع الرفع والنصب فقط . وقد يكون
متصلاً فيقع في المواضع الثلاثة على التفضيل الذي سيأتي

وَمَا لِفَصْلِ كَانَا اِذْ رُفِعَا اِيَّايَ فِي النَّصْبِ وَقِسْ مَفْرَعَا
وَالْتَمَاءَ صِلِ وَالنُّونَ وَالْوَاوَ الْاَلِفَ وَيَاءَ اُنْتَى وَعَلَى الرَّفْعِ تَفِئَ
وَالْكَافُ وَالْهَاءُ وَيَاءَ النَّفْسِ لَا رَفَعَ لَهَا وَنَا لِكُلِّ شَمَلَا

اي ان ضمير الرفع المنفصل هو ما كان مثل انا . وضمير النصب هو ما كان مثل اياي .
ويقاس على الاول انت وهو . وعلى الثاني اياك واية . وعلى كل ضمير ما يتفرع منه كفن
وانت وهما وايانا واياها وهلم جرا * واما المتصل فهو ناء التكلم والمخاطب ونون الإناث
وواو الجماعة والفاء الاثنين وياء المخاطبة . وكلها تختص بالرفع لانها لا تقع الا فاعلاً او
نائب فاعل * ومنه كاف الخطاب وهاء الغيبة وياء المتكلم . وكلها تقع في موضع
النصب والمجر دون الرفع لانها لا تقبل الاسناد اليها * ومن ذلك ناهي تحيط بالمواضع
الثلاثة نحو ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا * واعلم ان مذهب الاكثرين ان ضمائر الرفع
المنفصلة هي ما وضع للتكلم والغيبة برمتها نحو انا وهو وهما . واما انت وفروعها وضمائر
النصب المنفصلة فالاصل في الاولى ان يفتح الهمزة وفي الثانية اياً بكسرها وما يليها
حروف تدل على المعاني المقصودة بها كالمخاطب والثنية والمجمع وغير ذلك * واجازوا

تسكين هاءٍ هُوَ وَهِيَ بعد الواو والناء نحو وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ وَهُوَ عَلَى هَدًى مِنْ رَبِّهِ
 وَهُوَ كَثِيرٌ شَائِعٌ. وبعد اللام نحو ان هذا أَلَهُ الْحَقُّ وَهُوَ قَلِيلٌ*. واما الضمائر المتصلة فهي
 المذكورة آنفاً على حديتها. وما يلي الناء والكاف والهاء في نحو ضربتا ورأيتكم ومررت
 بهن حروفٌ كما مرَّ في المنفصل* واختلف في ضمير الغائبة والمحققون على انه هو الهاء
 وحدها كما مرَّ والالف زائدة للفرق بينها وبين المذكر كسائر علامات الفروع* واذالم
 تكن الهاء مع الالف تُضمُّ ما لم تقع بعد ياء ساكنة او حرفٍ مكسور فتكسر نحو قِيهِ وعليه
 وبه وأعطيه. وتُشع حركتها بعد متحركٍ نحو له وبه. ويجوز اشباعها واخلاسها بعد
 ساكنٍ نحو منه ويدعوه. ولها مع المثني والجمع من الضم والكسر ما لها مع المفرد* واما
 الناء والكاف فتفتتحان للمخاطب وتكسران للمخاطبة وتُضمان لكل ما سواهما بالاجمال*
 والنون مفتوحة على الاطلاق. والواو ساكنة بأسرها ما لم يعرض على الواو والياء
 النقاء الساكنين غير مسوقين بحركة تجانسهما فتضم الواو في نحو لا تخشوا القوم.
 وتكسر ياء المخاطبة في نحو لا ترضي العار. وتُفتح ياء المتكلم في نحو هي عصاتي واحدى
 ابنتي. ويجوز فتحها دون ذلك قليلاً

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا لَا يُذَكَّرُ فَكَانَ فِي رَافِعِهِ يَسْتَرِ
 وَذَلِكَ فِي الْفِعْلِ وَشَبَّهِهَ فَمَا رَفَعَ ضَمِيرٍ خَصَّ فِيهِ لَزِمًا

اي ان من ضمير الرفع ما لا يُذَكَّرُ في اللفظ اذ لا صورة له فيستتر مقدراً في النية لانه
 عمدة فلا بد منه ولو تقديرًا* واستناره يكون في كل ما يرفع من الفعل نحو اقوم وتم.
 وشبهه وهو اسم الفعل نحو صه وحذار. والوصف حقيقة كالضارب والمضروب. او
 ناويلاً كما في الرجل التميمي والشاهد العدل. والمصدر الواقع بدلاً من فعله كضرباً
 زيداً. فان في كل من ذلك ضميراً مستتراً يُعبر عنه بالضمير المنفصل نحو انا او انت
 او هو بحسب ما يقتضيه المقام* وقد يستتر ايضاً في الظرف وعديله وهو الجار والمجرور
 بنقل ضمير المتعلق المحذوف اليهما كما سيأتي* غير ان من هذا الاستنار ما يكون واجباً
 وذلك في ما عاملة لا يرفع الا الضمير نحو تم. ومنه ما يكون جائزاً وذلك في ما عاملة
 يرفع الضمير والظاهر جمعاً نحو زيد قام وانما قام انا وقام زيد. فان الاول لا يخلو
 من الضمير ابداً. والثاني يتضمنه تارة ويخلو منه اخرى كما رايت. وهذا هو المراد

بوجوب الاستتار وجواز* واعلم ان الاستتار يختص بالضمير المرفوع دون غيره .
والواجب منه يختص بضمير المتكلم مطلقاً وضمير المخاطب فقط . والحائز يختص بضمير
الغائب والغائبة الآ في افعال الاستثناء وافعل التعجب والتفضيل فانه يجب فيه

على خلاف الاصل

وَالْفَصْلُ إِذَا مَكَنَ وَصَلَّ أَنْ يَتَعَ إِلَّا كَسَلَيْهِ وَكُتُّهُ أَمْتَعُ
وَقَدِّمِ الْأَخْصَّ فِي الْوَصْلِ فَإِنْ تَفَصَّلَ فَبِالْخِيَارِ إِنْ لَبَسَ أَمِنْ
وَحَيْثُ لَا أَخْصَّ فَالْفَصْلَ التَّرْمُ فَإِنْ تَنَافَى اللَّفْظُ غِيًّا فَاحْكُمْ

اي انه متى امكن اتصال الضمير امتنع فصله لان الغرض من وضع الضمائر انما هو
الاختصار والتوصل اخصر من المنفصل فلا يعدل عنه الا حيث يتعذر الاتصال نحو
اياك نعبد . ما لم يكن الضمير قد وقع مفعولاً بعد ضمير غير مرفوع اخصر منه
كالمخاطب بعد المتكلم والغائب بعد احدهما او خبراً في باب كان فيجوز الامران*
والاول يشمل ما كان مفعولاً اصيلاً او منقولاً عن احد المنسوخين في باب ظن .
والعامل يشمل ما كان فعلاً نحو الدرهم سئيه وزيد ظنتك والصدق كتته . او اسماً
نحو الدرهم انا معطيكه وعجبت من ظنك كريماً وعجبتني كونك* غير ان الفصل مع
الاسم ارجح بالاتفاق وعليه قول الشاعر

ببذلٍ وحلمٍ ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير

واما مع الفعل فالأكثر على ترجيحه في باب ظن وكان لان ذلك المنصوب خبر
المبتدا في الاصل والخبر لا حظاً له في الاتصال* ومتى وصلت في هذه الصور فلا بد من
تقديم الاخص كما رايت . واما اذا فصلت فانك بالخيار في الترتيب نحو الدرهم اعطيتك
ايه واعطيتك اياه ما لم يقع لبس نحو زيد اعطيتك اياه فلا يجوز اعطيتك اياه لاحتمال
ان يكون كل واحدٍ منها آخذاً او ماخوذاً فلا يظهر المراد* واما اذا لم يكن احد
الضميرين اخصر من الآخر فيجب الفصل نحو اعطيتك اياه . الا اذا اختلف لفظها في
الغية فيجوز الوجهان نحو اعطيتها واعطيتها اياه* واعلم ان انفصال الضمير وجوباً
يكون في ما وقع محصوراً نحو امر ان لا تعبدوا الا اياه . او منصوباً بعامل في مضمرة قبله
غير مرفوع مع اتحادها في الرتبة نحو ظننته اياه . او بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت

من ضرب الامير اياك. او مفصلاً بمتبوع نحو يُجْرِجُونَ الرَسُولَ وَايَاكُمْ. او منعولاً معه نحو سرت وَايَاكَ. او كان عاملاً مضمراً نحو لو انتم تملكون. فان الضمير فاعلٌ لفعلٍ مقدرٌ بعد لو فلما حُذِفَ انفصل الضمير لعدم استقلاله. او مؤخراً نحو اياك نعبد. او معنوياً نحو هم المنفخون. او حرف نفي نحو وما انتم بمعجزين. ومن هذا القبيل الضمير الجارِي على غير ما هو له وهو الذي يلبس مرجعته كما سيأتي * واما في غير ذلك فيجوز الامران في المواضع التي مرَّ الكلام عليها ويتعين الوصل في ما بقي بالاجمال. وما خرج عن ذلك فضرورة كقول الشاعر

وما نبالي اذا ما كنتِ جارتنا ان لا يجاوزنا الاك ديارُ

وكقول الآخر

وما اصاحب من قومٍ فاذكرهم الا يزيدهم حبا الي هم

وقول الآخر

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهارير
فان القياس ان يقال لا يجاوزنا الا اياك. ويزيدونهم حبا الي. وضمنتهم الارض. ولكن

عُدل عنه لضرورة الشعر

وَأَبْرَزُوا مَا عَوَدَهُ يَشْتَبِهُ فَفَصَلُوا كَأَنِّي الْفَتَى رَامِيَهُ هُوَ

اي انهم يبرزون الضمير المستتر الذي يلبس مرجعته فيفصلونه بالضرورة. وذلك في نحو ابني الفتى راميه بناءً على ان الابن رامي الفتى. فان الضمير المستتر في الصفة يحتمل ان يعود الي الابن وهو المراد. والى الفتى وهو الأرجح لانه اقرب المذكورين والصفة المتضمنة الضمير خبرٌ عنه. غير ان ذلك خلاف المقصود فيبرز الضمير المذكور منفصلاً مؤخراً عن الصفة فاعلاً لها كما كان في حال اتصاله فيقال راميه هو. وحينئذ يتعين عوده الي الابن لانه قد انفصل على خلاف القياس فافتضى ان يكون مرجعته وهو ابعد المذكورين على خلافه ايضاً فيتعين ان يكون الابن رامياً والفتى مرمياً * واما اذا لم يقع التباسٌ نحو زيدٌ هندٌ صارها فلا حاجة الي ابراز الضمير لظهور المراد وعليه

قول الشاعر

قومي ذرّي المجد بانوها وقد علمت بكتبه ذلك عدنانٌ وقحطانُ

وهو مذهب الكوفيين وعليه اختيار الجمهور

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ الذِّكْرَ يَجْرِي قَبْلَ مَا لَغِيْبَةٍ لَفْظًا كَمَا قَدْ عَلِمَا
 وَجَاءَ تَقْدِيرًا كَرَارَ أَهْلَهُ زَيْدٌ إِذِ التَّقْدِيمِ يُنَوِّسُ أَصْلَهُ
 وَكَأَقْنَعُوا فِيهِ الْغِنَى مَعْنَى وَقَدْ يَكُونُ حُكْمًا كَهُوَ اللَّهُ أَحَدٌ
 وَدُونَهُ يَخْتَلُ عَوْدُ الْمُضْمَرِ فَلَمْ يَرِدْ إِلَّا لِإِدَاعِ أَكْبَرِ

اي ان ذكر مرجع ضمير الغيبة الذي تقدم الكلام عليه يكون قبله لفظاً نحو زيدٌ ضربته كما مر وهو الاصل * وقد يكون تقديراً نحو زار اهله زيدٌ لان زيداً في نية التقديم باعتبار رتبته * او معنى نحو اقنعوا في الغنى . فان الضمير عائدٌ على المصدر المفهوم من معنى الفعل الذي قبله اي فالقناعة هي الغنى * او حكماً نحو قل هو الله احدٌ . فان الضمير عائدٌ على الامر الذي قد تقرر في الذهن وهو مضمون الجملة كما ستعلم فكانه قد ذكر قبله * ومن هذا القبيل الضمير المبهم المفسر بما بعده نحو نعم رجلاً زيدٌ . ورُبَّه رجلاً زارني . وان هي الا حياتنا الدنيا * وجاز نحو ضربته زيداً لان الظاهر في الحقيقة بدلٌ من الضمير لا مرجع له * اما نحو اكرماني واحسن الي اخوك فانما ارتكبت فيه الاضمار قبل الذكر لئلا يلزم حذف الضمير الفاعل وهو اشنع منه . او تكرر الفاعل الظاهر وهو محتمل بالفصاحة * واعلم ان الاصل في الضمير ان يعود الى اقرب مذكور مالم يكن مضافاً اليه فيعود على المضاف لانه هو المحدث عنه . ويندر عوده الى المضاف اليه نحو كمثل الحمار يحمل اسفارا . وقد يعود الى البعيد مع دلالة المقام على تعيينه له نحو آمنوا بالله ورسوله وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه . فان الضمير المستتر في جعلكم قد عاد الى اسم الجلالة لقيام الدليل على ارادته دون غيره * وقد يستغنى عن ذكر ما يعود اليه الضمير بحضور مدلوله في الخارج نحو هي راودتني عن نفسي . او في الذهن نحو واستوت على الجودي . فان الاول عائدٌ الى امرأة العزيز وهي حاضرة في المكان . والثاني عائدٌ الى سفينة نوح وهي معلومة من الكلام السابق

فصل

في الاسم العلم

الْعِلْمُ اسْمٌ خَصَّ ذَاتًا مُطْلَقًا بِالْوَضْعِ تَعْيِينًا لَهَا قَدْ عَلِمْنَا

وَهُوَ كَعَبَّاسٍ وَيَحْيَىٰ يَنْقَلُ وَيَعْضُهُ كَقَفْعَسٍ يُرْتَجَلُ
وَمِنْهُ مَا كَعَبْدِ شَمْسٍ رُكْبًا وَشَابَ قَرْنَاهَا وَمَعْدِي كَرَبًا

اي ان العلم هو الاسم الذي يختص مطلقاً بالذات التي عُلِقَ عليها التعمينها وذلك بحسب
الوضع. فخرج بقيد الاختصاص التكرات كما لا يخفى. وبقيد اطلاقه بقية المعارف فان
اختصاصها بما هي له مفيدٌ بجالة دون اخري كالحضور في نحو انت وهذا * ودخل بقيد
الوضع الاعلام المشتركة كزيد المسمى به اشخاص متعددة فان الاشتراك قد وقع في
التسمية بحسب الاتفاق لا بحسب الوضع * والعلم يكون في الغالب متولاً من صفة
كعباس. او مصدر كفضل. او اسم جنس كاسد * او من فعل. اِماً ماضي كآبان.
او مضارع كيجي. او امر كاصيت علماً لمكان * او من صوت كغفاق علماً للغراب. او
من جملة كما سيجي * وقد يكون مرتجلاً اي غير مستعمل قبل العلمية في غيرها. وهو اِماً
معدول كعبر وحذام. او غير معدول. وهو اِماً ان تكون مادته مستعملة في الكلام
كما في المعدول. او غير مستعملة كقفعس علماً لرجل * والعلم اِماً مفرد كما رابت او
مركب. وهو اِماً اضافي كعبد شمس. او اسنادي وهو المنقول عن جملة كشاب قرناها
علماً لامرأة سُميت به فتأولاً لها بطول الحيوة حتى تشيب ذواتها. او مزجي كعدي
كرب علماً لرجل * واعلم ان المركب الاسنادي يختص بالجملة الفعلية. وفاعلا قد
يكون ظاهراً كما رابت وقد يكون مضمراً. وهو اِماً بارزاً كطرقاً علماً لمفازة. او
مستتر كنبأ شراً علماً لرجل. واما الاسمية فلم تُسمع التسمية بها * وهذا المركب مبني
يحكى على لفظه في جميع الاحوال ويكون اعرابه محلاً كما مر * واما المزجي فهو معرب
ما لم يكن مضموماً بويه كما علمت. فان كان مبنياً قبل التسمية كخمسة عشر وحيص ييحص
فان شئت ابقيته على بناءه وهو الاشهر وان شئت اعربته اعراب ما لا ينصرف لزوال
معنى الحرف بالعلمية وحينئذ يجري مجرى معدي كرب واشباهه * واما المركب الاضافي

فيجري مجرى سائر المتضافات بلا خلاف

وَمِنْهُ كَيْفَةٌ بِأُمَّ أَوْ أَبٍ نَحْوُ أَبِي بَكْرٍ وَأُمِّ جَنْدَبٍ
وَكَالرَّشِيدِ لِقَبْلِ الرَّفْعِ يَأْتِي وَمِثْلَ الشَّنْفَرِيِّ لِلْوَضْعِ

وَهُوَ كُنْعَتٍ مِثْلُهُ يُؤَخَّرُ عَمَّا لَهُ وَفِي الصَّنِيِّ يُخَيَّرُ

اي ومن العلم كنية وهي ما صدر باب او أم كاي بكر أو أم جندب كنية امرأة. قيل او بابن كاي بن عباس. ومنه لقب وهو ما يراد به رفعة مسماه كالرشيد لقب الخليفة هرون العباسي. اوضعتة كالشفرى اي العظيم الشفتين لقب رجل من العرب وحكم القلب ان يؤخر عن اسم ما لقب به هرون الرشيد لانه كالنعت له. وربما تقدم عليه كقول الشاعر
 بان ذا الكلب عمرا خيرا حسبا بطن شريان يعوي حوله الذيب
 وهو نادر* والى ما الكنية فلا ترتيب لها معها لان المراد بها الدلالة على الذات دون الصفة بخلاف اللقب. وبهذا الاعتبار جاز تقديمها على الاسم كقول الشاعر
 اقسَم بالله ابو حفصٍ عمر ما مسها من نسب ولا دبر

وتأخيرها عنه كقول الآخر

وما اهتزت الافلاك من اجل هالك سمعنا به الالسعد ابي عمر
 وكذلك تجري مع اللقب. غير ان الاشهر تقدمها عليهما جميعا فيقال ابو حفص عمر

الفاروق ونحو ذلك

”وَالْأَسْمُ وَاللَّقَبُ حَيْثُ اجْتَمَعَا اتَّبَعَ تَابٍ مِنْهُمَا أَوْ قُطِعَا“
 ”وَحَيْثُ لَمْ يَجْمَعْ فِي اللَّفْظِ وَلَا إِيْهَامٍ فِي الْمَعْنَى أَضِفْ مَبْتَدِئًا“

اي انه اذا اجتمع الاسم واللقب مجوز اتباع الثاني للاول بدلا او عطف بيان. ويجوز قطعه عن التسمية مرفوعا على انه خبر لمبتدئ محذوف نقديرة هو او منصوبا على انه مفعول لفعل محذوف نقديرة اعني* ويجوز اضافة الاسم الى اللقب اذا لم يمنع منها مانع في اللفظ كما اذا كان الاسم مقرونا بال كالحرف او مركبا كعبد الله لان الاضافة تقتضي التجريد والافراد. او كانت تؤدي الى التباس في المعنى كما اذا كان اللقب وصفا معرفا بال كالرشيد لان الوصف من شأنه الشروع فيلتبس الاسم بالمضاف الى الاجنبي. وعلى ذلك يقال هذا الحرف كرز وعبد الله زين العابدين وهرون الرشيد بالاتباع او القطع لا غير. وجاء سعيد كرز وزيد انف الناقة بالوجه الثالثة. فتدبر

وَعَلِمَ لِلْجِنْسِ فِي الْأَعْيَانِ جَاءَ وَقَدْ بَجِيَ فِي الْمَعَانِي

فَعَمَّ قَوْلُهُمْ أُسَامَةَ الْأَسَدِ جِنْسًا كَمَا بَرَّةٌ فِي الْبَرِّ وَرَدَّ
وَالْكُلُّ فِي الْمَعْنَى شَبِيهَ النَّكْرَةِ لِفَقْدِهِ الشَّخْصِيَّةَ الْمُنْخَصِرَةَ

اي ان من العلم ما يُعَلَّقُ على الجنس بِرُمَّتِهِ . وهو يكون في الاعيان كأُسَامَةَ لجنس الاسد .
وقد يكون في المعاني كَبَرَّةَ لجنس البر . وكل واحدٍ منها يعمُّ افراد جنسه لانه قد وُضِعَ
للجنس بمجملته لا لبعض الافراد بخصوصه ولذلك يكون في المعنى كالنكرة وان كان معرفة
في اللفظ * وهو يكون اسماً كما مرَّ . وكنيةً كابي جَعْدَةَ للذئب وامٌ عامر للضبع . ولقباً
كالاخطل للهز وذي الناب للكلب وما اشبه ذلك * واعلم ان علم الجنس كعلم الشخص
في جميع احكامه اللغوية فيصحُّ الابداءُ به وتُنصَبُ النكرة بعده على الحال ويمتنع من
الصرف اذا وُجِدَ فيه مع العلمية علةٌ اخرى كقول الشاعر

أَنَا اقْتَسَمْنَا خَطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَجَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ خَجَارَ

ولا يُضَافُ ولا يدخل عليه حرف التعريف ولا يُنعت بالنكرة كما في الاعلام الشخصية

وَمَا لِذِي عُرْفٍ يُضَفُّ أَوْ يَلُّ أَلَّ عَهْدٍ فَنِي ذَا الْبَابِ إِنْ يَغْلِبُ دَخَلَ

اي ان ما يُضَافُ الى معرفة او يقترب بآل العهدية اذا غلب على بعض الشركاء فيه
يدخل في باب العلم فيجري مجراه . وذلك نحو ابن مالك والألفية المراد بها الشيخ محمد
الطائي وارجوزته المشهورة فان كل واحدٍ منها قد صار كالعلم على صاحبه بطريق الغلبة
عليه . غير ان الثاني قد يعرض عليه الاشتراك كالأعشى فيخصص بالاضافة كأعشى تغلب
واعشى هملان * واعلم ان المضاف لا فرق بين ان يكون ما أُضِيفَ اليه علماً كما مرَّ ان

غيره كابن الحشَّاب وابن الانباري ونحوهما

وَأَعْلَمُ بَأَنَّ مِنْ قَبِيلِ الْعَلَمِ مَا جَاءَ مِنْ أَسْمَاءٍ لَفْظُ الْكَلِمِ
وَكُلُّهَا تَحْكِي سِوَى اسْمٍ مَعْرَبٍ فَذَاكَ يُعْطَى الْحَقَّ عِنْدَ الْعَرَبِ

اي ان اسماً لفظ الكلم تُعدُّ من هذا الباب لانها تجري على حكمه في التعيين . وهي تحكى على
اصلها ما عدا اسماً لفظ الاسماء المعربة فانها تُعْطَى حَقَّتْهَا من الاعراب . فيقال مثلاً قام
فعلٌ ماضٍ وقم فعلٌ امرٍ . وامس اسمٌ زمانٍ . ونعم حرفٌ جوابٍ . وهلم جراً باجراً
كل واحدٍ على ماله في اصله من الحركة او السكون * ويقال اي اسمٌ موصولٌ بالتنوين

منصرفاً على ناو يلو باللفظ كزيد وبالوجهين على ناو يلو بالكلمة كهند * وربما أُعرب

المبني من هذه الاسماء كقول الراجز

ليست وهل تنفع شيئاً ليست ليست شهاباً بوع فاشترت

وقول الآخر

تعبتُ بالله من يخصك بال ودّ فيما قال لا ولا نعاماً

وقد ورد بالوجهين الحديث حيث يقول وانهاكم عن قيل وقال . فروي بالفتح على الحكاية وبالكسر والتنوين على الاعراب * وقد يستعمل ذلك في الجمل كقولهم لا اله الا الله كثر من كوز الجنة وزعموا مظنة الكذب * وعلى ذلك نفع جميع هذه المذكورات ونظائرها في جميع المواقع التركيبية كما رايت ويكون المعنى ان هذه الكلمة كذا وهذه الجملة كذا ونحو ذلك مما يقتضيه المقام

فصل

في اسم الاشارة

بِذَا لَهْ وَتَا لَهَا قُرْبَاً اَسْرَ وَذَيْنِ تَيْنِ لِهْنِي مَا ذِكْرُ
وَقِيلَ ذِي اَيْضاً لَهَا ذِهْ وَذِهْ جَائِزِ اِسْبَاعِ كَذَا تِي تِهْ تِهْ
وَالْجَمْعُ مُطْلَقاً اَوْلَاً وَاوْلَى وَالْكُلُّ هَا التَّنْبِيهِ طَوْعاً دَخَلَاً

اي انه يُشار الى المفرد المذكر القريب بذَا . والى انثاهُ بتَا . والى مشناهُ بَذَيْنِ . والى مشناهاُ بَتَيْنِ * ويُشار الى المؤنثة ايضاً بَذِي وَذِهْ بسكون الهاء وَذِهْ بكسرها اختلاصاً واشباعاً . وكذلك تِي وَتِهْ وزه جاريتين على هذا الاسلوب في السكون والحركة * ويُشار الى الجمع مذكراً ومؤنثاً بأَوْلَاً ومدودة وهي لغة اهل الحجاز ومقصورة وهي لغة اهل نجد . والاولى افصح واشهر * وتدخل هَا التنبية على هذه الاسماء جوازاً وهو الاكثر في استعمالها فيقال هذا وهانا وهذان وهاتان وهلمَّ جراً

وَالْكَافِ فِي التَّوَسُّطِ اَلْحَقُّ ذَاوَتَا ذِي تِي وَمَا لِغَيْرِ مُفْرَدٍ اَتَى
وَاللَّامَ بَعْدًا قَبْلَهَا زِدْ مُفْرَدًا وَالْجَمْعَ مَقْصُورًا وَنُونٌ شِدْدًا

وَمَا لِتَنبِيهِ مَعَ اللَّامِ أَمْتَنَعُ وَدُونَهَا نَزْرًا مَعَ الْكَافِ يَبْعُ

اي ان الكاف تلحق الاسماء المذكورة عند الاشارة الى المفرد المتوسط بين القريب والبعيد فيقال ذاك وتاك وذيك وتيك . وتلحق ما لغير المفرد وهو المثنى والجمع فيقال ذانك وتانك واوتلك واواك . ولا تلحق ذه وتيه واخניהما فلا يُشار بهن الى المتوسط * وتدخل اللام قبل هذه الكاف عند الاشارة الى البعيد وذلك في صيغة المفرد والجمع المقصور فيقال ذلك وتالك وتالك واوذلك . ويمتنع دخول حرف التنبيه معها لانه يُشعر بالقرب وهي تُشعر بالبعد فيتعارضان . بخلاف الكاف وحدها فانه لا يمتنع الجمع بينهما لان فيها طرفاً من القرب لدلالتها على التوسط ومن ذلك قوله

رَأَيْتُ بَنِي غَيْرَاءَ لَا يَنْكُرُونِي وَلَا أَهْلَ هَذَاكَ الطَّرِافِ الْمُدَدِ

غير ان ذلك قليل الا في هاتيك فانه غالب فيها حتى قال بعضهم انها لا تُستعمل الا به * واما صيغة الجمع الممدودة والمثنى فلا تدخل اللام فيها حذراً من ثقل اللفظ فيكتفون بأولئك للجمع ويشددون النون للمثنى دلالة على البعد . وعليه قُرِيءَ فذَانِكَ برهانان من ربك . وقيل ان النون المدمغم فيها بدل من اللام وهو غير بعيد عن الصواب * واعلم ان صيغة التنبيه من اسماء الاشارة تختصُ بذواتها الاصل فيها . واوتلك تُستعمل غالباً لمن يعقل ويقل استعمالها لغيره كقول الشاعر

ذَمُّ الْمَنَازِلِ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللَّوِيِّ وَالْعَيْشُ بَعْدَ أَوْلَئِكَ الْإِيَامِ

وَكَأَلْمَثْنَى مِثْلَهُ مَعَ الْبِنَاءِ غَيْرُ كَمَا تَجْعَلُ إِيَّايَ أَنَا

اي ان ما كان من هذه الاسماء مثل المثنى في الصيغة يُغَيَّرُ كما يُغَيَّرُ المثنى بحسب احكام الاعراب فيكون بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً . ولكن هذا التغيير يجري فيه مع كونه مبنياً لا معرباً فيكون كتغيير الضمائر المنفصلة التي تتغير صورتها بحسب مواقعها من الاعراب فيصير انا اَيَّاي وانت اياك وهم جراً . وهو مذهب الجمهور

وَلِلْمَكَانِ مِثْلَ ذَا جَاءَتْ هُنَا طَيْفًا وَتَمَّ لِلْبَعِيدِ عَيْنًا

اي ان هنا تُستعمل للاشارة الى المكان مثل استعمال ذا مطابقة لها في ما مر من الاحكام . فيقال هنا وهنا عند الاشارة الى المكان القريب . وهناك وهناك عند الاشارة الى المتوسط والبعيد . وقد يقال هُناك ايضاً * وتَمَّ بفتح التاء والميم المشددة يُشار بها الى

المكان البعيد فقط * وكل هذه الاسماء تلزم الظرفية او شبهها وهو المجرى بالحرف فيقال
نزلنا هنا وارتحلنا من هناك الى هنا لك ولا يقال هنا حسن

فصل

في الاسم الموصول

وَيُوصَلُ الَّذِي أَلَّيَ مِنْ مَا وَأَيَّ وَأَلَّ وَذَا كَذَاكَ ذُو فِي آلِ طَيِّ

اي ان هذه المذكورات تستعمل موصولة بما يتم معناها بـ كما سيأتي . وهي التي للمفرد
المذكر . والتي لمؤنثه . وما يليها للجميع . وهي شائعة في لغة جمهور العرب الا ذو فانها
مخنصة بلغة بني طي * وكلها اسما بالانفاق ال ال فقد اختلف في اسميتها . والجمهور على
انها اسم موصول بدليل عود الضمير اليها نحو قد افلح المتقي ربته والضمير لا يعود ال
الى الاسماء . و اعمال الصفة بعدها مؤولة بالفعل وهي لا تأول مع الحرف لانه يبعدها
عن شبه الفعل * وانما جرى الاعراب على ما بعدها لانها لما كانت على صورة الحرف
استعملت لتعليق الاعراب عليها فنقل الى ما بعدها على سبيل العاربية * قال الشيخ
الرضي وهذا الخلاف اذا لم تكن اللام للعهد فان كانت له نحو جاء في ضارب فاكملت
الضارب فلا كلام في حرفيتها

وَكَا لِلَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالْأَلِيَّ بَعْدَ أَيَّ اللَّتَانِ وَاللَّاتِي تَلَا
كَذَا اللَّوَاتِي جَاءَ وَاللَّاءِي اسْتَرَدَّ وَكَأ لَأِي اللَّاءِي لِكُلِّ قَدْ تَرَدَّ

اي كما ان اللذين والذين والالئ تنفرع من الذي ثنية وجمعا تنفرع من التي اللتان
واللاتي واللواتي والللاءي . غير ان الئ قد تستعمل لجماعة الاناث كقول الشاعر
محا حبيها حب الئ كن قبلها وحلت مكانا لم يكن حل من قبل
وكذلك اللاءي قد تستعمل لجماعة الذكور كقول الآخر
هم اللاءي اصبوا يوم فلج بداهية تيمد لها الجبال

وفي هذه الاسماء لغات اخرى اضر بنا عن ذكرها غرابتها وقلة ورودها في الاستعمال

وَمَا لَهَا نِي كَذِينَ بِالْأَلْفِ وَالْيَاءِ وَالَّذِينَ لَيْسَ تَخْتَلِفُ

اي ان ما وضع للمثنى من هذه الاسماء وهو اللذان واللتان مثل ما وضع له من اسماء

الإشارة في استعماله بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجرراً. وهو تغيير بناء لا تغيير اعراب في الصحيح كما علمت هناك * وإما الذين فالجمهور على استعمالها بالياء لازمة لها مطلقاً. وهي تختص بمن يعقل لانها على صورة جمع المذكور السالم الذي يختص بالعقل

وَمَنْ لِمَنْ يَعْقِلُ تَأْتِي عَكْسَ مَا وَرَبَّهَا عِنْدَ اخْتِلَاطِ عَمِيمَا

أي ان من يختص بمن يعقل عكس ما فانها تختص بما لا يعقل. فيقال رأيت من حدّثك وسمعت ما يقول * وقد تستعمل من لغير العاقل تشبيهاً له به كما في قول الشاعر
أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مِنْ يَعْبِرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتَ أَطْيَرُ
اولا اختلاطه بالعقل نحو يسجد له من في السموات ومن في الارض * وتستعمل ما للعاقل المختلط بغيره نحو يسبح لله ما في السموات وما في الارض. ولصفة العاقل المهمة نحواني نذرت ما في بطني محرراً. فتعم كل واحدة منهما العاقل وغيره كما رأيت غير ان ذلك نادر في الاستعمال

وَأَيُّ تَبْنَى إِذْ أُضِيْفَتْ وَسَقَطَ مُضَرَّ صَدْرِ التَّوَصُّلِ عَنْ فَرْدٍ قَطَطٍ

أي ان أي تبني كسائر الأسماء الموصولة متى أضيفت وحذف الضمير الواقع صدر صلتها. وذلك انما يكون في ما أخير فيه عن الضمير المذكور بمفرد نحو يسرني أيهم قادم أيهم أمهم هو قادم. لان المفرد لا يصلح ان يكون صلة فينزل الضمير المضافة اليه منزلة الضمير المحذوف لتصحح الصلة وحينئذ تكون كالمنقطعة عن الاضافة لفظاً ونية. أما لفظاً فلتنزيل الضمير المضافة اليه منزلة الضمير المحذوف. وأما نية فلان المضاف اليه لا ينوي الأ عند فقد من اللفظ وهذا موجود. وبهذا الاعتبار تشبه الغايات التي ستذكر في انها قد حذفت عنها ما تقتصر اليه لبيان معناها فتبني مثلها على الضم وعلى ذلك قول الشاعر
اذا ما لقيت بني مالك فسلم على أمهم أفضل

وتعرب في غير ذلك بالاجمال نحو يسرني أيهم هو قادم. وأهم يقدم أو في الدار. وأي هو قادم. وأي قادم. لقيام موجب الاعراب فيها وهو لزوم الاضافة الى المفرد لفظاً او معنى كما رأيت وانفاً موجب البناء المذكور آنفاً * واعلم ان أي تستعمل بلفظ واحد في المشهور. ولا تضاف الا الى معرفة لانها لشدة توغها في الابهام احتاجت الى ما يفيدها تعريفاً. ولا يكون عاملها الا مستقبلاً مقدماً عليها كما رأيت. أما استقبالها فلانها

موضوعة للعموم والابهام فيناسبها المستقبل دون الماضي اذ لا ابهام فيه فيقع التناهي
بينهما . وأما تقديمه فللفرق بينها وبين الشرطية والاستفهامية لان عاملهما لا يكون إلا
متأخراً * وقد سئل الكسائي عن ذلك فقال أي كذا خلقت لان العلة لم تخطر له
واجاب عنه ابن السراج وقيل ابن البادش بما ذكر

وَأَلْ مَعَ الْوَصْفِ الَّذِي يُسْتَعْمَدُ لِصِحَّةِ الْوَصْلِ كَمَا سَتَعْلَمُ
وَذَا تَلِي أَسْتَفْهَامَ مَا أَوْ مِنْ وَلَمْ تُشِرْ وَلَمْ تَكُنْ بِتَرْكِيْبِ تُضَمُّ

اي ان ال تكون اسماً موصولاً اذا دخلت على الوصف الذي يُستعمل مكان الجملة الموصول
بها نحو الضارب والمضروب كما سيأتي والأ في حرف تعريف بالاجماع * واما اذا فهمها
ان تقع بعد ما او من الاستفهاميتين غير مُشارٍ بها ولا مركبة مع احداها . فيقال ماذا
فعلت ومن ذا رأيت اي ما الذي فعلته ومن الذي رأيت . وعلى ذلك قول الشاعر
ماذا تظن بسلي ان الم بها مرجل الشعر صافي اللون مزاح

وقول الآخر

من ذا يدل على الطريق الى الكرى فعمى خيال احبتي يلقاني

فان أريد بها الاشارة نحو ما ذا الكتاب ومن ذا الرجل خرجت عن هذا الباب . وان
جعلت مركبة مع ما قبلها كانت لغوا لا يُعند بها لان المجموع يكون قد جعل اسماً واحداً
يراد به مجرد الاستفهام وهي جزأ منه . وعلى ذلك قول الشاعر
يا خزر قلب ما ذا بال نسوتكم لا يستنقن الى الدبرين تخننا

اي ما بال نسوتكم فتكون ماذا برمتها اسم استفهام . وبهذا الاعتبار ثبت ألف ما في نحو
لماذا اتيت لانيها قد وقعت وسطاً * واعلم ان الضابط في جعل ذا اشارة او موصولة
هو ان ما بعدها ان كان اسماً نحو ماذا الكتاب فهي اشارة لانه لا يصلح للصلة . وان
كان فعلاً نحو ماذا صنعت فهي موصولة لانه لا يصلح للاشارة * وآية الخلاف بين جعلها
موصولة او ملغاة تظهر في البدل والجواب . فيقال على جعلها موصولة ماذا صنعت
اخيراً ام شر . واذا قيل من ذا ضربت يقال زيد . بالرفع فيها على ابدال الاول من
ما وهي في محل الرفع بالخبيرية عن الموصول على الاصح . والاخبار بالثاني عن مبتدأ
مضمر اي هو زيد . والعائد محذوف في صورتين اي ما الذي صنعته ومن الذي

ضربته . وعلى ذلك قول الشاعر

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُجَاوِلُ أَنْحَبَ فَيُقْضَىٰ أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ

ويقال على جعلها ملغاةً ماذا صنعت أخيراً أم شراً . وإذا قيل من ذا ضربت يُقال زيذاً . بالنصب فيها على ابدال الاول من مجموع ماذا وهي في محل النصب بالمفعولية .
وتقدير الفعل في الثاني اي ضربت زيذاً . فتأمل

”وَدُوٌّ بِالْفِظِّ وَاحِدٍ تُسْتَصْحَبُ لِأَزِمَةِ اللَّوَاوِ وَهُوَ الْأَغْلَبُ“

اي ان ذو تُستعمل بلفظ واحد للجميع لازمة للواو في جميع حالاتها ومن ذلك قول الشاعر
فان الماء ماءً ابي وجدّي وبئري ذو حفرت وذو طويث
اي التي حفرتها والتي طويثها . وقول الآخر

وَأَمَّا كَرَامٌ مُوسِرُونَ لِقِيَّتِهِمْ فحسبي من ذو عندهم ما كفاينا

بالواو في اشهر الروايات * وهذا هو الغالب في استعمالها وهي مخفصة ببني طي كما مر
ولذلك يقال لها ذو الطائفة

وَأَكْلٌ مِنْ ذَلِكَ يَفْتَضِي صِلَةً مَعَهُودَةٌ مَعَ عَائِدٍ يَصْلِحُ لَهُ
فَأَسْتَوْصَلُوا مَا أَخْبَرَتْ مِنَ الْجَمَلِ وَالظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَ فِي مَادُونَ أَلْ

اي ان كل واحد من هذه الاسماء يقتضي ان يوصل بصلة لينتم معناه بها . وحكم الصلة ان تكون معهودة عند المخاطب لينتم بها الموصول . وان تكون مشتتة على ضمير يعود اليه مطابقاً له لترتبط به * ولما كانت الصلة حكماً على الموصول بامر معهود اتخذوها من الجملة الخبرية لانها هي التي تصلح لذلك دون غيرها . ومن الظرف والمجرور لانها يشبهان الجملة كما ستعرف . وذلك في ما سوى ال من الموصولات لان صلتها مفردة كما علمت . فيقال جاء الذي غلامه مطلقاً او انطلق غلامه . والتي عند الامير او في داره ونحو ذلك * ويشترط في الظرف والمجرور ان يكونا تامين كما رأيت . فلا يقال جاء الذي امس ورأيت التي عنك لان المراد بالصلة تكميل الموصول والنقص في نفسه لا يكمل غيره . ولا يقال جاء الذي ليته كرم لان الانشاء لا يكون معهوداً ولا يحكم به فلا يصلح للصلة * وقد اتفق القوم على امتناع الوصل بالجملة التمجية فلا يقال جاء الذي

ما احسنه . واختلفوا في علته لاختلافهم في حقيقتها . فمنهم من نظر الى كونها خبراً في الاصل فجعلها خبرية ولكن منع وقوعها صلة لما فيها من الابهام المنافي لما يقصد بالصلة من بيان الموصول . وهو المتعارف . ومنهم من نظر الى كونها قد نقلت الى الانشاء فجعلها انشائية ومنع وقوعها صلة لانها غير محصلة في الواقع فلا تصلح للصلة . وهو المختار عند المحققين * واعلم ان الصلة مع الموصول ككلمة واحدة فيستحق كل منهما مع الآخر ما يستحق جزء الكلمة مع صاحبه . وبناء على ذلك لا يتقدم عليه كما لا يتقدم الجزء الثاني من الكلمة على الجزء الاول . ولا يتبع ولا يجبر عنه ولا يستغنى منه قبل تمامها . ولا يفصل بينهما باجنبي . فلا يقال رأيت الضارين كلمهم زيداً . ولا الذي زيداً اكرمني . ولا جاء الذين الا زيداً اعرفهم . ولا يقال هذا الذي يارجل احبه الا في الضرورة كقوله
تَعَشَّ فَاَنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونِي نَكُنْ مَبْلٍ مَنْ يَا ذَنْبُ يَصْطَحِبَانِ

وقد يفصل بينها بالقسمة كقول الشاعر

ذاك الذي وايك يعرف مالكا والحق يدفع ترهات الباطل

وقد يفصل بغيره كقول الآخر

ماذا ولا عنب في المقدور رمت أما يحظيك بالفتح ام شر وتضليل

وقد تكون الصلة غير معهودة . وذلك اذا تضمن الموصول معنى الشرط لانه يستلزم الابهام نحو الذي يأتيني فله درهم * وقد تخلو من الضمير العائد الى الموصول . وذلك اذا تضمنه معطوف مسبب عنها نحو هذا الذي يطير الذباب فيغضب . فان جملة يطير الذباب هي الصلة وقد خلعت من الضمير اكتفاءً بتضمن المعطوف اياه لما بينها من الارتباط كما ترى
وَالْعَائِدُ الْغَيْبِ أَقْتَضَى كَيْفَ أَنْفَقَ وَنَدَرَ الْحَاضِرُ مَعَ مِثْلِ سَبَقَ

اي ان الضمير العائد الى الموصول يقتضي ان يكون ضمير غيبة على كل حال ليطابقه لانه اسم ظاهر والظواهر كلها غيب . فيقال يا ايها الذين آمنوا كما يقال جاء الذين آمنوا * وقد يعدل عنه الى الحاضر اذا كان الموصول خبراً عن ضمير قبله لتكلم او مخاطب حملاً على المعنى نحو انا الذي اعطيتك الدينار وانت الذي ركبت الفرس وعليه قول الشاعر
وانا الذي قتلت بكراً بالقنا وتركت تغلب غير ذات سنام

وقول الآخر

وانت الذي اخلفتني ما وعدتني واشمتت بي من كان فيك يلوم

وربما ارتكب العدول عنه في غير ذلك كقول الآخر
 لاجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني
 وكل ذلك نافر في القياس ونادر في الاستعمال * واعلم ان عائد الموصول المشترك يُختار
 فيه مراعاة اللفظ فيكون مفرداً مذكراً مع الجميع . ما لم يعضد المعنى عاضداً ففختار
 مراعاته نحو رأيت من النساء من لا تعجبني وزرت من الاقوام من يكرمون الضيف . او
 يقع التباس بمراعاة اللفظ فيجب مراعاة المعنى نحو أكرم من زارك لا من زارتك * فتامل
 وَحَذَفَ ذِي النَّصَبِ وَلَوْ مَعْنَى يَغْ وَالصَّدرِ عَن فَرْدٍ مَعَ الطُّولِ اَرْتَفَعَ
 اي انه يجوز حذف العائد المنصوب ولو في المعنى . وذلك يشمل المنعول به نحو لا اعبد
 ما تعبدون اي ما تعبدونه . والمضاف اليه اضافة لفظية نحو فاقص ما انت قاص اي
 ما انت قاصيه . والمجورور بالحرف الواقع في موضع النصب نحو ويشرب ما تشربون اي
 ما تشربون منه . ويشترط فيه ان يكون قد جر بما جر به الموصول كما رأيت * وكذلك
 يجوز حذف العائد المرفوع الواقع في اول الصلة مبتداً مخبراً عنه مفرد . وذلك بشرط
 طول الصلة فتخفف بحذفه كقولهم ما انا بالذي قائل لك سوا . اي بالذي هو قائل *
 فلا يُحذف في نحو الذي هو يعطي الالوف . ولا في نحو الذي هو امام الجيش . لان الضمير
 فيهما يفيد التخصيص ولا دليل على حذفه لان ما بعده يصلح ان يكون صلة بخلاف المفرد
 كما مر فيفوت المقصود * فان كان ما بعده مفرداً ولم تكن الصلة طويلة نحو الذي هو
 فاضل امتنع الحذف لعدم الحاجة الى التخفيف * وانما جاز ذلك مع اي لقيام الضمير
 المضافة اليه مقام الصدر المحذوف كما مر * واعلم انه لا يجوز حذف العائد المنصوب في
 نحو الذي اياه ضربت او انه فاضل ولا في نحو جاء الضاربه زيداً لما هنالك من
 الاخلال المانع من الحذف . اما في الاول فلان الحذف يوهن ان الاصل ضربته فيفوت
 الحصر المقصود من تقديمه لان المعنى ما ضربت الا اياه . واما في الثاني فلعدم استقلال
 ان بدون اسمها . واما في الثالث فلان اسمية ال خفية فيحذف عود الضمير المحذوف اليها .
 وندر حذفه معها كقوله
 ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو اُنج له صفو بلا كدر
 اي ما المستفزه الهوى * وقد تحذف صلة غيرها والعائد جميعاً لقصد التهويل كقول
 الآخر

نحن الألى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا
او التعظيم كقولهم بعد اللتي والتى. فان الصلة قد حذفت فيها اشعاراً بان مضمونها قد
بلغ من الشدة مبلغاً لا تحيط العبارة بوصفه

وَوَصَلَ أَلٌ وَصَفٌ بِفِعْلٍ أَوْ لَا إِذْ كَانَ بِالْمُجْمَلَةِ مَعْنَى عِدَلًا

اي ان أَل الموصولة تكون صلتها ما يَأْوَلُ بالفعل من الصفات وهو اسم الفاعل واسم
المفعول. وذلك لانها جاءت على صورة أَل التعريف المختصة بالاسماء فكرهوا ان
يدخلوها على الافعال صريحاً فادخلوها على ما يَأْوَلُ بها من الاسماء كالضارب
والمضروب لانها يعادلان الجملة الفعلية في المعنى * واختلف في الصفة المشبهة كالتحسين
فانكر قوم صحة الوصل بها لانها تدل على الثبوت بخلاف الفعل فلا يصح تأويلها به
فتكون أَل الداخلة عليها حرف تعريف لا موصولة * وصح آخرون الوصل بها لانها
تعمل عمل الفعل في رفعها الظاهر مطلقاً. والاول هو المختار عند الاكثرين * واما افعل
التفضيل فلا خلاف في كونه لا يصلح للصلة لانه يدل على الثبوت ولا يطرده العمل
المذكور كالصفة المشبهة فتكون أَل الداخلة عليه حرف تعريف بالاجماع * واعلم ان
امثلة المبالغة كالضراب تجري مجرى اسم الفاعل في وقوعها صلة لأل. ويشترط في
الصفة الواقعة في هذا المقام ان تكون محضة في الوصفية كما رأيت بخلاف الفارس ونحوه
ما غلبت عليه الاسمية فانه لا يصلح للصلة لانه قد صار كالاسماء الجمامة

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مَوْجِعَ الْأَعْرَابِ مِنْ حَقِّ أَلٍ تَظْيِيرَ بَاقِيِ الْبَابِ
لَكِنَّهَا قَدْ مَزَجَتْ كَالْحِزْبِ مَعَ وَصْفٍ فَأَعْطِيَ الْوَصْفُ مَا عَنْهَا أَمْتَنَعَ

اي ان حق أَل ان يعلق الاعراب عليها كباقي الموصولات التي بعضها يعرب لفظاً
وبعضها محلاً. ولكنها لما امتزجت بالصفة حتى صارت كالحزب منها سقط عنها حق
الاعراب لانه لا يكون في وسط الكلمة واستأثرت به الصفة فكان الاعراب لها * وقيل
ان الاعراب انتقل منها الى الصفة على طريق العارية كما مر. وقيل غير ذلك مما لا فائدة
في استنصائه وما ذكرناه هو المشهور

وَلَيْسَ مِنْ مَعْرِفَةِ بِالذَّاتِ إِلَّا لِأَعْلَامٍ مُشْتَصَاتٍ

وَالْغَيْرُ عَنِ قَرِينَةٍ مُرَافِقَةٍ كَالْوَصْلِ أَوْ كَقَصْدِهِ مُفَارِقَةٍ

اي انه ليس من المعارف ما يتعرف بذاته من دون قرينة خارجية غير الاعلام الشخصية *
واما غيرها من المعارف فانه يتعرف بقرينته لفظية او معنوية كما رأيت . لان الضمير
الحاضر يتعرف بقرينة التكلم او الخطاب . والغائب بما يعود اليه . واسم الاشارة بالحضور .
والموصول بالصلة . ومصحوب آل بها . والمضاف الى معرفة بالاضافة . والمنادى بالقصد
والاقبال عليه . غير ان من هذه القرائن ما هو ملازم لصاحبه كالصلة . وما هو مفارق
كالقصد في النداء * . واعلم اننا لم نذكر في هذا الباب المعرف بال والمضاف والمنادى
لان لكل واحد بابا نذكر فيه جميع احكامه فيندرج ما نحن فيه هناك

فصل

في احكام العوامل والمعولات

الْأَسْمُ بِالْوَضْعِ جَمِيعًا مُعَرَّبٌ إِذْ كَانَ فِي الْحُكْمِ لَهُ تَقَلُّبٌ
وَلَيْسَ هَذَا فِي سِوَاهُ قَبْنِي فَكُلُّ مَا نَدَّ شَرِيدُ الْوَطَنِ

اي ان الاسم كله معرب بحسب الوضع لانه يكون تارة محكوما عليه وتارة محكوما به فيكون
مبتدأ وخبرا وفاعلا ومنعولا وهلم جرا فيحتاج الى الاعراب لبيان هذه المعاني .
بخلاف الفعل والحرف فان لها مواقع معينة لا يتحولان عنها فاستغنينا عن الاعراب *
ولذلك يكون كل ما بني من الاسم او اعرب من غيره شاردا عن وطنه المألوف
ومقتضي الاعراب فيه العاملُ إِن فَاتَ لَفْظًا فَهُوَ مَعْنَى حَاصِلُ

اي ان الذي يقتضي الاعراب في الاسم هو العامل وهو ما به يتقوم المعنى المتقضي
للاعراب من نحو الفاعلية والمنعولية وغيرها * . واذ كان لا اعراب بدونه لم يكن بد منه في
الكلام . فان لم يكن لفظا كالفاعل في نحو قام زيد كان معنى كالاتداء في نحو زيد
قام * . وسيأتي استيفاء الكلام على كل ذلك

وَعِمْدَةُ الْكَلَامِ مَا بِهِ أُنْعَدُ وَغَيْرُهُ فَضْلَةٌ لَفْظٌ يَعْتَقَدُ

اي ان العمدة من الاسماء في الكلام هي ما لا يتعقد الكلام بدونه كالفاعل في نحو قام

زيد. وغيره يُحَسَّبُ فَضْلَةً فِي اللَّفْظِ لِأَنَّهُ زَائِدٌ عَنِ الْقَدْرِ الْمَطْلُوبِ لِانْتِعَادِ الْكَلَامِ كَالْمَفْعُولِ بِهِ فِي نَحْوِ ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَضْلَةً فِي الْمَعْنَى لِاحْتِيَاجِ الْعِبَارَةِ إِلَيْهِ فِي إِتْمَامِ الْمُرَادِ مِنْهَا

وَالْعُمْدَةُ أَرْقَعٌ وَلِفَضْلَةٍ فُرِضَ نَصَبٌ وَمَا بَيْنَهُمَا فَقَدْ خَفِضَ

أي ان الرفع من احكام الاعراب يجعل العمدة من الاسماء وهي المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه. والشبيه بالفاعل وهو اسم الافعال الناقصة. والشبيه باسم ليس وهو اسم ما ولا ولا. وذلك لان الرفع اقوى الحركات واشرفها فيناسب العمدة التي هي ركن الكلام* والنصب للفضلة وهي المفعول باطرافه والمستثنى والحال والتمييز. والشبيه بالمفعول به وهو ما نُصِبَ على طريق التوسُّع كمنصوب الصفة المشبهة وغيره مما سيجي. وذلك لان النصب اخف الحركات فيناسب الفضلة التي هي اكثر دورانا في الكلام* واما الخفض فهو لما يشترك بين العمدة والفضلة وهو المضاف اليه. فانه تارة يكمل العمدة نحو جاء غلام زيدا. وتارة يكمل الفضلة نحو رايت غلام زيدا. ويقع تارة في موضع العمدة نحو سرتني قدوم زيدا. وتارة في موضع الفضلة نحو هذا ضارب زيدا* وقد اُلْحِقَ من العمدة بالفضلات المنصوب في باب النواسخ. وبالمضاف اليه المجرور بالحرف لان حرف الجر يضيف معاني الافعال الى الاسماء فيدخلون المجرور به تحت المضاف اليه

وَالْعَامِلُ اللَّفْظِيُّ بِالْاَصَالَةِ لِلْفِعْلِ وَالْحَرْفُ لَهُ كَالْاَلَةِ وَالْاِسْمُ فِي ذَاكَ دَخِيلٌ يَجْمَلُ مَعْنَى سِوَاهُ غَالِبًا فَيَعْمَلُ

اي ان العامل اللفظي بطريق الاصل في العمل هو الفعل. والحرف محمول عليه لانه ينوب عنه كما مر وهو نظير الة له يوصل بها معناه الى معموله* واما الاسم فهو دخيل في هذا المقام لانه موضوع للمعمولية التي يقتضيها الاعراب الموضوع له كما علمت ولذلك يعمل اذا تضمن معنى احدهما غالبا كما سيجي

وَعَامِلُ الْمَعْنَى هُوَ التَّجَرُّدُ عَنِ عَامِلِ لَفْظًا وَحُكْمًا يُوجَدُ

اي ان العامل المعنوي هو التجرد عن العوامل اللفظية بها حقيقة او التي في حكم اللفظية بها وهي المقدرة. وهو يشمل عامل المبتدأ والخبر والمضارع المرفوع على الاصح*

ويدخل تحته ما كان التجرد فيه لفظاً وحكماً كما مرّ. او حكماً فقط نحو هل من احدٍ في الدار لان العامل الزائد في حكم الساقط كما سيجي فيكون معوله في حكم المجرد

وَطَلَبُ الْعَامِلِ مَعْنَى يُعْتَمَدُ فِي عَمَلٍ لَهُ فَنَالَ أَسْمَاءَ جَمَدٍ

اي ان طلب العامل للمعمول في المعنى يعتمد في كونه سبباً لعمله فيه كما في الفعل مثلاً فانه لها كان طالباً للاسم كان عاملاً فيه * وبهذا الاعتبار جاز ان يعمل الاسم الجماد

كالمبتدا في قول واسم العدد والمضاف كما سترى

وَأَعْمَلُوا مَا خَصَّ نَوْعًا لِلْكَلِمِ فِيهِ وَاللَّغِيرِ بِإِهْمَالِ حُكْمِ

اي انهم جعلوا العمل لما يختص بنوع من انواع الكلم فاعملوه فيه كاعمال الفعل وحرف الجر في الاسم والنواصب والجوازم في الفعل. وذلك لان ما يختص بتبديل يكون متمكناً راسخاً في مركزه فيستحق العمل فيه. ومن ثم حكوا بإهمال ما لا يختص بحروف العطف والاستفهام * وأما ما خرج عن ذلك كاعمال ما النافية وإهمال سين الاستقبال فلكل واحدٍ منه وجهٌ سيذكر في مكانه ان شاء الله

وَرْتَبَةُ الْعَامِلِ صَدْرَ الْجُمْلَةِ وَعَهْدَةُ الْمَعْمُولِ قَبْلَ الْفَضْلَةِ

اي ان رتبة العامل اول الكلام فيكون مقدماً على جميع معمولاته لانه يؤثر فيها والمؤثر قبل المؤثر * ورتبة العهدة من المعمولات ان تكون قبل الفضلة لان ما يقتصر اليه الكلام في تركيبه مقدم على ما يستغني عنه. وكل ذلك بحسب الاصل فاخرج عنه لما منع ان غرض كما سترى فقد جرى على خلاف اصله

وَمَا مِنَ الْعَامِلِ قَدْ تَصَرَّفَا أَوْسَعُ فِي مَعْمُولِهِ تَصَرُّفًا

وغيره الترتيب معه وجباً مباشراً المعمول والحذف ألبى

اي ان العامل المتصرف كصرف اوسع تصرفاً في معمله من غير المتصرف كالفعل الجماد والحرف لان ما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في غيره. ولذلك يجب معه حفظ الترتيب مطلقاً. وهو يشمل الترتيب بينه وبين المعمول. وبين اجزاء المعمول المتعدد بعضها مع بعض. ويجب اتصاله به ولا يجوز حذفه عنه * وما ورد بخلاف ذلك فعلى خلاف الاصل ولا يطرد استعماله الا في مواضع مخصوصة كما سترى

وَالْفَصْلُ بِالزَّائِدِ قَدْ يَغْتَفَرُ لِأَنَّهُ بِسَاقِطٍ يَقْدَرُ
وَهَانَ بِالْمَعْمُولِ دُونَ الْأَجْنَبِيِّ مِمَّا سَوَى الظَّرْفِ فَلَمْ يَسْتَصْعَبْ

اي انهم قد يتسامحون في الفصل بين المتلازمين بالزائد نحو عما قليل سأذهب لانه في تقدير الساقط من الكلام فيقول الاعناد به * وكذلك يستسهلون الفصل بمعمول احدها لانه لا يكون اجنبيا عن عامله فيسهل دخوله بينه وبين صاحبه نحو كان قائما زيد وجاء الذي زيدا ضربت بخلاف الاجنبي عنها جميعا نحو كان اخاك زيدا ضاربا فلا يجوز اعتراضه بينهما ما لم يكن ظرفا نحو كان عندك زيد جالسا فانه لا يشق الفصل به مع كونه اجنبيا عن المسند والمسند اليه لانه لعموم المظروفية به يكون كانه غير اجنبي عن الجميع * واعلم ان مسوغات الفصل قد اجتمعت كلها في القسم لانه يزداد تأكيدا لمضون الكلام فيكون زائدا فيه ولا يكون اجنبيا عنه وهو مع ذلك يقترب بحرف الجر فيكون كالظرف ولذلك يفصل به حيث لا يفصل بغيره كما ستره بالاستقراء

وَمَا تَزِدُ مُؤَثَّرًا فَالْأَثَرُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَحَلِّ لَا يَغْيَرُ

اي ان الزائد الذي يُؤَثَّرُ في ما يزداد عليه يكون اثره في اللفظ فقط واما المحل فيبقى على حكمه كما في نحو ما جاءني من احدٍ وهل رايت من رجلٍ فان كل واحدٍ منهما مجرورٌ بالحرف الزائد غير ان الاول في محل الرفع بالفاعلية والثاني في محل النصب بالفعولية كما يقتضي المقام

وَحَيْثُمَا اللَّفْظُ أَقْتَضَى غَيْرَ الَّذِي قَدْ أَقْتَضَى الْمَعْنَى فَبِاللَّفْظِ خُذْ

اي حيثما كان اللفظ يقتضي من الاعراب غير ما يقتضيه المعنى يُعْبَلُ بِمُقْتَضَى اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى سَوَاءً كَانَ مَا يَقْتَضِي الْحُكْمَ اللَّفْظِيَّ زَائِدًا كَمَا مَرَّ أَمْ غَيْرَ زَائِدٍ كضارب زيد فان معناه يقتضي النصب بالفعولية ولنظرة يقتضي الجر بالاضافة فيحكم فيه بالجر دون النصب وقس عليه كل ما جرى هذا المجرى

وَمُطْلَقًا اِتِّبَاعُ كُلِّ يُرْتَضَى إِنْ لَمْ يُصَادَفْ مَانِعًا أَوْ غَرَضًا

اي انه يجوز اتباع كل واحدٍ من اللفظ والمعنى عند اختلافهما مع العامل الزائد كما مر.

او غيره نحو سرتي قيام زيد و زيد ضارب عمرو . فيقال ما رايت من رجل ولا امرأة
 و زيد ضارب عمرو و بكرى بجر المعطوفين مراعاة للفظ المعطوف عليهما ونصبها مراعاة
 لخطبها باعتبار معنى المفعولية * هذا اذا لم يكن مانع كما اذا قيل ما جاءني من رجل ولا
 زيد . او غرض نحو يا ايها الرجل . فانه يتعين اتباع المعنى في الاول لسبب تلازم زيادة
 من في المعارف . و اتباع اللفظ في الثاني تشبيهاً على انه هو المقصود بالنداء كما
 سيأتي في بابيه

وَفِي الْخِيَارِ اللَّفْظُ وَهُوَ الْأَقْوَى رُجْحٌ فَالْمَعْنَى خِيَالٌ يَنْوَسُ

اي انهم عند صحة الخيار بين اتباع اللفظ او المعنى يرجحون جانب اللفظ فيختارون اتباعه
 على اتباع المعنى لان المعنى امرٌ وهي تضعف الاعتماد عليه * واعلم ان اللفظ الذي يتبع
 هو لفظ العرب كضارب الرجل الكريم . والمبني الشبيه به وهو الذي بناؤه عارض كما
 سيجي نحو يا زيد الفاضل * والاتباع فيها يكون للحركة الظاهرة كما رايت . والمقدرة نحو
 ضارب الفتى الجميل . ويا هذا الرجل * ويشترط لاتباع المعنى امكان ظهور الاعراب
 الذي يقتضيه في لفظ المتبوع في الكلام الفصيح . وكونه في بحق الاصلة . ووجود المحرز
 اي الطالب له كما في قولنا ما جاءني من رجل . فانه يحسن فيه اسقاط حرف الجر فيظهر
 الرفع . وهو يحصل بالاصالة . والمحرز موجودٌ وهو الفاعلية * ومن ثم لا يجوز مررت بزيد
 وعمراً لانه لا يقال في الفصح مررت بزيداً . ولا الحسن الوجه والحديث بنصب التابع
 دون المتبوع لان نصب معمول الصفة المشبهة يكون على التشبيه بالمفعول به لا على
 المفعولية الاصلية كما سيجي * ولا ظننت بزيداً وعمراً قائمين برفع المعطوف لان الطالب
 لرفع المعطوف عليه هو الابتداء وقد زال بدخول الناسخ . فتدبر

وَأَمْ يُفَسِّرُ عَامِلًا مَا لَا عَمَلَ لَهُ لِمَانِعٍ هُنَاكَ قَدْ حَصَلَ

اي ان العامل الذي لا يعمل في المعمول لمانع قد حصل له هناك لا يفسر عاملاً في ذلك
 المعمول نحو زيد ما رأيت . فلا يجوز نصب زيد بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور
 لانه لا يمكن ان يعمل فيه لاعتراض المانع دونه وهو حرف النفي الذي لا يعمل ما بعده
 في ما قبله كما سيأتي . والعامل لا يفسر عاملاً آخر الا بحيث يستطيع ان يعمل بنفسه في
 معمول ذلك العامل نحو زيداً ضربته . فان زيداً منصوب بفعل محذوف قبله يفسره

الفاعل المذكور بعده اذ لا مانع له عن العمل فيه اذا سُلِّطَ عليه بان يُقال زيداً ضربت .
بخلاف الاول فانه لا يقال زيداً ما رأيت * فتأمل

وَكُلُّ مَا فَسَّرَ شَيْئًا آخِرًا وَمَا لِمَعْنَى فِي كَلَامٍ صُدِرًا

اي ان كل ما فسر شيئاً يجب تأخيره عنه لان المفسر لا يكون قبل المفسر . وهو يشمل
المفسر في الباب المذكور وغيره كالحال والتمييز وغيرها . فان تقدم شيء من ذلك
فلعارض كما سيجي * وما اتى المعنى في الكلام كالشرط والاستفهام يجب ان يعطى صدر
ذلك الكلام الداخل عليه لانه يدل على مقامه الذي هو فيه وحتى الدليل ان يتقدم على
المدلول لانه مرتب عليه

وَكُلُّ مَا خُصَّصَ مَعْنَى قَدِّمًا وَالْعَكْسُ فِي الْمَحْضُورِ لَفْظًا لَزِمًا
وَكُلُّ مَا بَيَّنَّ الْحَدِيثَ الْخَبِيرَ عَلَيْهِ فَالْتَقْدِيمُ فِيهِ أَجْدَرُ

اي ان كل ما قصد تخصيصه في المعنى يجب تقديمه وان كان حقه التاخير نحو اياك نعبد .
وعكسه ما حُصِرَ بالاداة فانه يجب تأخيره وان كان حقه التقديم نحو ما على الرسول الا
البلاغ * وكل ما بيّن عليه الحديث كان اولى بالتقديم لانه اهم من غيره . فتقول البست
زيداً الثوب اذا اردت الاخبار عن زيد . فان اردت الاخبار عن الثوب تقول البست
الثوب زيداً من غير اعتبار معنى الفاعلية والمفعولية فيها كما سيجي * في باب المفعول به
لان ذلك يُعتبر عند قصد الاخبار بمجرد وقوع الفعل

وَالْأَصْلُ لَا يُعَدَّلُ عَنْهُ عَيْشًا وَأَعْدِلْ لِدَاعٍ دُونَ تَقْضِي حَدَثًا

اي ان الاصل في جميع الاحكام مطلقاً لا يُعَدَّلُ عنه ما لم يكن امرٌ يوجب العدول
كالتمسك بالحال بالصفة في نحو لقيت رجلاً ركباً . فانهم يقدمون فيه الحال على صاحبها
بخلاف الاصل فيقولون لقيت ركباً رجلاً لئلا يلتبس بالصفة مع التاخير لانها تصلح
لوصفها * غير انهم يعملون بمقتضى هذا الداعي اذا لم يكن منقوضاً بما يعترضه كاعتراض
الداعي الى العدول عن الاعراب في اي الموصولة بلزومها الاضافة كما مر

وَرَبِّهَا تَعْتَبَرُ الْمُنَاسَبَةُ فِي صُورَةِ اللَّفْظِ لَدَى الْمُصَاحِبَةِ

اي انهم رُبَّما يعتبرون المناسبة في صورة اللفظ بين الالفاظ المتصاحبة فيعطون اللفظ حكم صاحبه لفسد المشاكلة بينهما كما يضم تابع اي في النداء مراعاة للفظها المضموم ويبنى العرب اذا اضيف الى المبنى كما مر وغير ذلك مما ستقف عليه ان شاء الله

وَفِي الثَّوَانِي اُغْنَفُوا لِلْقَائِلِ مَا لَيْسَ يَغْتَفَرُ فِي الْاَوَّلِ

اي انهم يسامحون في التوابع بما لا يسامحون به في المتبوعات كقولهم كل شاة وسخلتها بدرهم ورب رجل واخيه لقيتها ومررت برجل قائم اخواه لا قاعدين فانهم يميزون كل ذلك في هذه التوابع مع امتناعه في متبوعاتها اذ لا يقال كل سخلتها ورب اخيه وقائمين اخواه . وذلك لان العامل لا يباشر التابع لفظاً فلا يظهر المحذور معه كما يظهر مع المتبوع

وَيُجْمَلُ النَّظِيرُ عِنْدَهُمْ عَلَى نَظِيرِهِ اَعْمَلُ اَوْ قَدْ اَهْمَلَا

اي انهم يجملون النظير على نظيره فيعملون المهمل حملاً على نظيره العامل وبالعكس كما عمل اذا الشرطية حملاً على متى واهال متى حملاً على اذا كما سيأتي في موضعه

وَرُبَّما بَعْضُ النَّقِيضِ يُجْمَلُ عَلَى النَّقِيضِ كَنَظِيرِ يَعْدِلُ

اي ان النقيض ايضاً قد يجمل على نقيضه فيجري مجراه كما حبلت لا النافية للجنس على ان التوكيدية وهي نقيضة لها لانها للنفي وتلك للاتبات كما سيأتي في محله . فيكون ذلك النقيض كالنظير المعادل لنظيره الذي يجمل عليه لان المضادة قد تجري مجرى المناسبة ولذلك تعتبر جامعاً في العطف نحو اضحك وابكي كما تعتبر المناسبة في نحو آمنوا وعملوا الصالحات كما تقرر في علم المعاني * غير ان ذلك قليل في الطرفين محفوظ في الفاظ معلومة

وَلَيْسَ لِلنَّادِرِ حُكْمٌ تَنْبِئُهُ اِلَيْهِ وَالْعَارِضُ لَا يُعْتَدُّ بِهِ

اي ان ما كان نادر الوقوع في اللغة كحمل النقيض على النقيض ونحوه مما سيأتي ليس له حكم يستحق الانتباه اليه ولذلك لا يبنى على النادر حكم فلا يقاس غيره عليه * وكذلك لا يعتد بالعارض كالوصفية الطارئة على اربع والاسمية الطارئة على ادم كما مر في باب منع الصرف ولذلك لم يعمل بهما هناك

وَلَيْسَ لِلْعَامِلِ مِنْ تَعَدُّدٍ قَطْعًا عَلَى مَعْمُولِهِ الْمُنْفَرِدِ

وَلَيْسَ يَخْطُوكُلَّ مَا الصَّدْرُ لَهُ طَرْدًا إِلَى مَا بَعْدَهُ أَوْ قَبْلَهُ

اي ان العامل لا يتعدّد على المعول الواحد فلا يُقال قام وانطلق زيد بناءً على ان زيدا فاعل التعليلين جميعاً وإنما يكون فاعلاً لاحدها وضميره فاعلاً للآخر كما سيأتي في باب التنارع * ولا يتخطى كل ما له صدر الكلام الى ما بعده فلا يُقال علمت ما زيدا قائماً. ولا الى ما قبله فلا يُقال زيدا هل ضربت * وذلك مطرد في جميع ذوات الصدر وهي أدوات الشرط. والاحرف المشبهة بالافعال سوى أن المفتوحة المهمزة. ولام الابتداء. وبعض حروف النفي كما ستعرف. وكل ما دلّ من الأدوات على الانشاء طلباً او غيره. وكل ما يربط به جواب القسم او غيره. فعليك باستقراء ذلك في مواضعه والله الموفق

الى الصواب

وَلَيْسَ لِلْسَّابِقِ فِيهِ مِنْ أَثَرِ الْأُمُضَاغِ مُطْلَقًا أَوْ حَرْفِ جَرِّ

اي ان العامل المتقدم على ما له صدر الكلام لا يعمل فيه الا اذا كان مضافاً نحو غلام من انت وضارب أمهم في الدار. او حرف جرّ نحو الى ابن تذهب. وذلك لشدة اتصاله بهما حتى يصير معها كالكلمة الواحدة فلا ينقطع معها عن صدارته بخلاف غيرها من العوامل. ومن ثمّ تعين ان يعمل فيه العامل المتأخر نحو من رأيت وكيف أصبحت لانه يبقى معه على منصب الصدارة

وَلَيْسَ تَخْطُوصِلَةٌ مَوْصُولَهَا فِي عَمَلٍ فَآخِرًا مَعْمُولَهَا

اي ان الصلة لا تتخطى الموصول الى ما قبله في العمل ولذلك يجب تاخير معموها. وهو يشمل الموصول الاسمي والحرفي نحو جاء من يعرف زيدا واريد ان ازور زيدا. فلا يجوز تقديم زيد على من وأن اذا لا يمكن صلتهما ان تتخطاها اليه لانها كالجزء منها. واما قول الشاعر
اني لأحفظ غيبكم ويسرّني
اي ان تذكري بصالح فنادر دعت اليه الضرورة

وَكُلُّ مَا يُوصَلُ صِلَةٌ بِالْخَبَرِ إِذْ لَيْسَ لِلْإِنشَاءِ فِيهِ مِنْ وَطَرٍ

اي ان كل موصول من الموصولات الاسمية كما مرّ والموصولات الحرفية كما سيأتي يوصل بالخبر دون الانشاء. لان صلة الموصول الاسمي لا بد ان تكون معلومة عند المخاطب قبل

ذكرها وصلة المحرفي لا بد أن تأوّل معه بالمصدر. والانشاء لا يصلح لذلك لانه لا يعلم قبل ذكره ولا يآوّل بالمصدر لانه يخرجهُ عن الانشاء فليس له موقع في الصلة
 وَكُلُّ مَا أَشْبَهَ عَامِلًا عَمِلَ وَلَوْ عَلَى مَعْنَاهُ وَهَمَّا يَشْتَمِلُ

اي ان كل ما اشبه شيئاً من العوامل كان له حظ من العمل كالمصدر والصفة وغيرها مما يشبه الفعل. وذلك يتأتى فيه ولو كان يتضمّن معنى الفعل في الوم فقط كالظروف المتضمنة معنى الاستقرار واسماء الشرط المتضمنة معنى ان الشرطية وغير ذلك مما سيأتي بالتفصيل

وَكُلُّ شَيْءٍ عَنِ أَصِيلٍ قَاصِرٌ وَكُلَّمَا أَبْعَدَ فَمَهُ الْخَاسِرُ

اي ان كل ما اشبه شيئاً كان قاصراً عن رتبته. وكلما ابعد عن الاصل المشبه به كان اضعف كما في اسم الفاعل والصفة المشبهة به وافعل التفضيل. فان اسم الفاعل اضعف من الفعل. والصفة المشبهة اضعف من اسم الفاعل. وافعل التفضيل اضعف منها. وسيأتي استيفاء الكلام على كل من ذلك في محله

وَكُلُّ مَا عَوَّضَ عَنْهُ يَسْقُطُ وَكُلُّ ذِي حُكْمٍ بِأَمْرٍ يُرْبِطُ

اي ان كل ما عوّض عنه بشيء يسقط من الكلام لانه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض عنه. وهو يشمل العامل والمعمول كفعل النداء المعوّض عنه بحرفه. وياء المتكلم المعوّض عنها بالهاء في قولهم يا أبت كما سيذكر هناك * وكل ما حكم به على شيء بامر يربط بالمحكوم عليه كالخبر فانه يربط بضمير المبتدا لرفع الاجنبية من بينهما كما ستفهم عليه. وقس على كل ذلك ما جرى مجراه

وَكُلُّ مُحْكَمٍ عَلَيْهِ مَفْرَدٌ وَمَا بِهِ الْحُكْمُ فَلَا يَقِيدُ

اي ان كل ما كان محكوماً عليه كالمبتدا ونحوه يجب ان يكون اسماً مفرداً لانه لا يخضع بالذوات بخلاف المحكوم به كالخبر ونحوه فانه يكون مفرداً او جملة كما ستري لانه شائع بين الذوات والأحداث

وَكُلُّ حُكْمٍ فِي مَقَامِ النَّكِرَةِ تُسْتَخَفُّ الْجُمْلَةُ فِيهِ مِنْجَرَةً

وَهِيَ عَلَى تَأْوِيلٍ مُفْرَدٍ سَبَكٌ لِذَلِكَ فِي الْأَعْرَابِ مَعَهُ تَشْتَرِكُ

اي ان كل حكم وقع في المقام الذي يقتضي وقوع النكرة فيه جوازاً كالخبر والحال ان وجوباً كنعت النكرة نفع فيه الجملة الخبرية خلفاً عن المفرد. وذلك بحسب الاصل فلا يشكّل بما وقعت فيه الجملة الانشائية على خلاف او تأويل كما ستري * والجملة التي نفع هذا الموقع تكون على تأويل مفرد يسبك منها لانه هو الاصل في ذلك المقام وهي قد حلت محله ولذلك تشترك معه في الاعراب كما ستعرف . فيكون تأويل زيد قام ابوه وجاء غلامه بركض ولقيت رجلاً يصلي زيد قائم الاب وجاء غلامه راکضاً ولقيت رجلاً مصلياً * ولا يشكّل بنحو جاء زيد والشمس طالعة فان الجملة فيه ليست حكماً على صاحب الحال ولذلك يجعلونها على معنى جاء موافقاً لطلوع الشمس ليستفاد الحكم عليه

من جهتها

وَالنَّكِرَاتُ فِي مَقَامِ الْمَعْرِفَةِ تُدْنَى بِمَا تُخَصُّصُ مَعَهُ كَالصِّفَةِ
أَوْ مَا بِهِ عَمَّتْ مِنَ النَّفْيِ وَمَا أَشْبَهَهُ وَهُوَ مَا نَهَى وَاسْتَفْهَمَا

اي ان النكرة الواقعة في المقام الذي يقتضي وقوع المعرفة فيه كالابتداء تقرب من المعرفة بما تخصص بواسطته كالصفة ونحوها مما ستعرف . او نعم بصاحبها له كالنفي وشبهه وهو النفي والاستفهام * وسيأتي استيفاء الكلام على كل ذلك في محله

وَالْحَكْمُ يَبْغِي نِسْبَةً لِمَا وَقَعَ فِعْلاً فِذُو الْأَيْجَابِ وَالْغَيْرِ شَرَعٌ

اي ان الحكم يطلب مجرد وقوع النسبة في اللفظ بين المنسوب والمنسوب اليه لا وقوع المحكوم به في الخارج . فيستوي فيه الموجب كقام زيد وغيره كلم يقم زيد ويكون زيد فاعلاً في النسبة السلبية كما يكون في النسبة الايجابية * وعلى ذلك يقاس نحو لا تقم وهل رأيت زيداً ولو زارني زيد لا كرمته وهلم جراً . فتأمل ولا تغفل

وَالظَّرْفُ لِلتَّأْثِيرِ فِيهِ تَكْنِي رَائِحَةُ الْفِعْلِ لِفَرْطِ اللَّطْفِ

اي ان الظرف لشدة لطفه تؤثر فيه رائحة الفعل فيعمل فيه ما ليس فعلاً ولا مشتقاً من الفعل نحو انت أسد يوم الحرب . فان الظرف قد عمل فيه ما في اسد من معنى الشجاعة الذي فيه رائحة الفعل كما ترى . وقس عليه كل ما جرى مجراه

وَكُلُّ مَا لِلظَّرْفِ بِالتَّخْرِيرِ يَقْضَى بِهِ لِلجَّامِرِ وَالْعَجْرُورِ
وَالكُلُّ مِنْ ذَنبِكَ شِبْهُ الْجُمْلَةِ فَيُخْتَلَفَانِ مُفْرَدًا فِي الْعَزَلَةِ

اي ان كل ما للظرف من الاحكام المذكورة آنفاً يحكم به تماماً لمجموع الجار والمجرور فلا يفوته منها شيء * ولذلك يقال له عدل الظرف ويدخلونه غالباً تحته عند اطلاقه * وكلاهما يشبهان الجملة لانها يتعلقان بالفعل فيلتصقان به ولذلك يقال لها شبه الجملة * ويعاقبانها في المواضع التي تختلف فيها عن المفرد عند اعتزاله عن منصبه كما في الخبر ونحوه * واعلم انهم يتوسعون في الظرف والجار والمجرور بما لا يتوسعون به في غيرها فيستعملون فيها ما لا يستعملونه في بقية المعمولات كما ستري بالاستقراء

وَحَيْثُ لَأَسْنَادٍ فِي الْمَعْنَى لِمَا جُرَّ لَهُ بِالنَّصْبِ مَعْنَى حُكْمًا

اي ان المجرور المذكور حيث لم يكن مسنداً اليه في المعنى نحو هل من رجل عندك وما جاء في من احدٍ ومُرٌّ بزيدٍ يكون منصوباً في المعنى نحو مررت بزيدٍ وجالست في الدار وضربت الغلام لتأديبه ونحو ذلك لان حرف الجر يوصل معنى الفعل الى مجروره فيكون معمولاً في المعنى

فَهَاكَ مَا أَجْمَلْتُ كَالدَّلِيلِ يُغْنِيكَ غَالِبًا عَنِ التَّفْصِيلِ

اي ان ما ذكرناه مجملاً من الاحكام الكلية في هذا الباب يؤخذ كالل دليل المرشد الى التصرف في الابواب التركيبية التي سيأتي الكلام عليها فيغني غالباً عن التفصيل في كل باب على حدته . فاحفظ به والله الهادي الى الصواب

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ كُلَّ مَا لَا يَطَّرِدُ مِنْ ذَاكَ فَهُوَ غَالِبًا قَدْ أَعْنَدُ
وَكُلُّ مَا أَفَلَّتَ مِنْ أَصْحَابِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي قَيْدُهُ فِي بَابِهِ

اي ان كل ما لا يطرده من الاحكام التي ذكرناها ما يتعلّق بالعوامل او بالمعمولات فانما هو جارٍ على حكم الاغلبية المعتمد عليه عند النجاة . وكل ما خرج منه عن الحكم العام فسوف يذكر حكمة الخاص في مكانه كما ستري

فصل

في احكام الحذف والتقدير

إِنَّ كَلَامَ الْقَوْمِ مَا أَفَادَا مَعْنَى يُفِيدُ السَّمْعَ الْمُرَادَا
فَمَا أَفَادَ ذِكْرُهُ يَكْفِي وَلَا يَشُقُّ حَذْفُ الْغَيْرِ إِذْ لَا خَلَالَ

اي ان الكلام عند النخاة هو ما افاد السامع المعنى المراد عند المتكلم . فما افاد هذه الافادة
يكتفون به ولا يشق عليهم حذف غيره بشرط ان لا يُخْلَ حذفه بشي كما سيأتي في اخر الفصل

وَكُلُّ مُحذُوفٍ فَعَنْ دَلِيلٍ وَيَعْضُهُ ذُو نَائِبٍ بَدِيلٍ
وَحَذْفُ ذِي النَّائِبِ ذُو اضْطِرَارٍ لِعَوْضٍ وَالْغَيْرُ ذُو اخْتِيَارٍ

اي ان كل محذوف لا بد ان يكون عليه دليل ليتمكن الاستغناء عن ذكره نحو شرب زيد
فسكر اي شرب الخمر * والبعض من هذا المحذوف يكون له نائب قد قام بديلاً عنه
نحو حمد الله اي احد حمدًا . فان المصدر فيه قد ناب عن الفعل المحذوف ولذلك كان
حذفه واجباً لان المذكور فيه عوض عن المحذوف ولا يجتمع بين العوض والمعوض عنه كما
علمت آنفاً . بخلاف ما لا عوض عنه نحو من احسن فلنفسه ومن اساء فعليها اي فاحسانه
لنفسه واساءته عليها فانه يجوز فيه ذكر المحذوف لعدم التعويض عنه * واعلم ان الحذف
لدليل يقال له اختصار وهو سائغ بالاجماع . فان كان لغير دليل قيل له اقتصار وهو
منكر عند المحققين اذ لا يفهم معه المراد

وَرَبِّمَا اسْتَلْزِمَ مَا لَا يَلْزِمُ كَأَلْقَطِعِ فِي النَّعْتِ كَمَا اسْتَعْلَمَ

اي انهم ربما اوجبوا من الحذف ما لا يجب بحسب القاعدة كقطع النعت الى الرفع او
النصب نحو الحمد لله الحميد بالرفع على اضرار المبتدا اي هو الحميد . والنصب على اضرار
الفعل اي اعني الحميد . فانهم يلتزمون فيه الحذف كما سيأتي في بابيه ولا يجيزون ذكر
المحذوف لانه لو ذكر لآوهم انه اخبار مستأنف لا نعت مقطوع وهو خلاف المراد

وَالْعَامِلُ الْحَذْفُ لِأَمِّ الْبَابِ فِيهِ لِفَضْلِهَا عَلَى الْأَصْحَابِ

اي ان الحذف في العوامل يصلح لأمهات الابواب مثل كان في باب التواضع وأن المصدرية

في باب النواصب ونحوها لانها اقوى من بقية اصحابها فتحتمل التصرف فيها اكثر من غيرها

وَالْحَذْفُ لِلْعِلْمِ بِحَسَبِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَكُونُ تَارَةً لِلْجَهْلِ

اي ان الحذف في الاصل يكون للعلم بالحذوف لانه اذا كان معلوماً يصح الاستغناء عنه فيصح حذفه كما مر. وقد يكون تارة للجهل به كما في نحو سرق البيت فان الفاعل فيه قد

حذف لكونه مجهولاً عند المتكلم

وَالْأَصْلُ فِيهِ كَوْنُهُ فِي الْفَضْلَةِ إِذْ هِيَ لَيْسَتْ بِقَوَامِ الْجَمَلَةِ

فَإِنْ أَصَابَ عُمْدَةٌ تَقْدِيرٌ مَا لَمْ يَعْوِضْ صَفْقَةً لَا تَخْسِرُ

وَعِغْرَهَا إِنْ كَانَ مِمَّا قُصِدَا قُدِّرَ أَوْ لَا فَهُوَ مَتْرُوكٌ سُدَى

اي ان الاصل في الحذف ان يكون للفضلة لانها ليست ركناً للكلام كما مر فيصح الاستغناء عنها بخلاف العمدة . فان اصاب عمدة وجب تقديرها لان الكلام لا يستغني عنها لعدم استقلاله بدونها . وذلك ما لم يعوض عنها بما يجعل عمدة مكانها كما في نائب الفاعل فلا تُقدَّر لان الكلام لم يخسر شيئاً من القدر المطلوب لان عقاده حتى يحتاج الى تقديره * واما الفضلة فان كانت مقصودة في المعنى قُدِّرَت نحو جاء الذي احب اي احبه . والا فلا نحو فلان يا مرويتي اي يملك الامر والنهي . وهذا هو المعنى المقصود من غير اعتبار ما يتعلقان به فلا حاجة الى تقديره . فاعرف ذلك

وَمَا لِعَلَّةٍ كَثَابَتٍ وَمَا قُدِّرَ كَالْمَذْكُورِ فِي حُكْمِهِمَا

فَاعْلَمْ وَخِذْ مَا قَدْ أَفَدَتْ صَبْرَهُ تَعْطَى بِهِ فِي كُلِّ بَابٍ خَبْرَهُ

اي ان الحذوف لعلّة كالثابت والمقدّر كالمذكور في الحكم الذي يستغناه . لان الحذوف لعلّة قد اضطرت العلّة الى حذفه فكانه لم يُحذف . والمقدّر قد دعا اعتباره الى تقديره فكانه قد ذُكر * وذلك نحو جاءني قاضٍ ويا سيوبه الكرم . فان الياء الحذوفة من قاضٍ لالتقاء الساكنين تُعدُّ كالياء الثابتة في نحو جاء القاضي ولذلك تُقدَّر عليها الضمة كما تُقدَّر على الثابتة بخلاف الحذوف لغير علّة كياء دمٍ ونحوها * وكذلك الضمة المقدّرة في سيوبه المنادى تُعدُّ كالضمة الظاهرة في نحو يازيد ولذلك يُرفع تابعة مراعاة

لها كما يُرفع تابع زيد * وهذه النبتة المجهلة تُؤخذ دستوراً في احكام الحذف والتقدير
 فيُعمل بها في كل ما يأتي من الابواب ويستغنى معها عن التكرار مرةً بعد اخرى * واعلم
 انهم ذكروا للحذف ستة شروط في الأشهر . احدها وجود الدليل حالياً نحو اذ دخلوا
 عليه فقالوا سلاماً . اي نسلم سلاماً . او مقالياً نحو واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا
 خيراً . اي انزل خيراً * والثاني ان لا يكون المحذوف بمنزلة الجزء كالفاعل * والثالث
 ان لا يكون عاملاً ضعيفاً . فلا يُحذف الجار والجارم والناصب للفعل الا في مواضع قويت
 فيها الدلالة عليه وكثير استعماله فيها * والرابع ان لا يكون عوضاً عن شيء . فلا تُحذف
 ما المعوض بها عن كان في نحو أمّا انت ذاهباً ذهبت * والخامس والسادس ان لا يؤدي
 حذفه الى تهية العامل للعمل وقطعه عنه . ولا الى افعال الضعيف مع امكان
 افعال العامل القوي . وقد اجتمعا في نحو زيد ضربته . فلا يجوز حذف المفعول لان في
 حذفه تهية الفعل للعمل في ما قبله وقطعه عنه بالرفع . واعمال الابتداء مع التمكن من
 اعمال الفعل * وهذه المحذورات هي المراد باشتراط انتفاء الخلل المذكور في النظم آنفاً .
 فتدبر وبالله التوفيق

باب مرفوعات الاسماء

فصل

في المتبدا والخبر

الاسم للاسناد قد تجرداً مبتدأ وخبر ما اسنداً

اي ان الاسم في حال تجرده عن عامل لفظاً وحكماً كما مر مقصوداً به الاسناد يكون
 مبتدأ وما اسند اليه يكون خبراً * فخرج بقيد كون تجرده للاسناد الاسم قبل التركيب
 فانه مع تجرده ليس مبتدأ لان تجرده ليس للاسناد . ودخل تحته ما كان ما بعده مسنداً
 اليه وهو الاصل نحو العلم نافع . وما كان مسنداً الى ما بعده كما سيأتي نحو اقائم اخواك
 لان اطلاق الاسناد بمجمل الوجهين * وخرج بتعليق الخبر على ما اسند الى المتبدا ما
 وقع بعد المتبدا المسند الى ما بعده كما في المثال المذكور فانه ليس خبراً عنه كما
 ستعرف . ودخل تحته الخبر الواقع مفرداً كما مر . والواقع جملة او شبهها كما سيأتي لان
 اطلاق المسند مجملها جميعاً . فتأمل

قِيلَ إِنَّ الْمَبْتَدَأَ اقْتَضَى الْخَبَرَ كَالْعِلْمِ نُورُهُ فَأَقْتَضَى فِيهِ الْأَثَرَ
 وَقِيلَ لِلتَّجْرِيدِ فِيهِمَا الْعَمَلُ وَذَلِكَ أَوْلَى إِذْ عَنِ النَّقْدِ اعْتَزَلَ

اي قيل ان المبتدأ قد اقتضى الخبر لانه يطلبه طلباً لازماً من حيث انه محكوم به عليه كما رأيت فاقضى ان يعمل فيه لان اصل العمل للطلب فيكون عامل المبتدأ معنوياً وهو التجريد. وعامل الخبر لفظياً وهو المبتدأ * وقيل ان التجريد عامل فيها جميعاً لانه اقتضى كليهما فعمل فيها معاً فيكون عامل الفريقين معنوياً. وقيل غير ذلك حتى انتهى الخلاف الى سبعة اقوال وهذا اقواها. والاول منها اشهر بين النحاة غير انه منتقد بان المبتدأ لو كان عاملاً في الخبر لا يمنع تقديم الخبر على الجماد منه ولم يجز الفصل بينهما كما هو شأن العوالم الجمادة بخلاف الثاني فانه اسلم ولذلك كان اوجه عند المحققين

وَالْمَبْتَدَأُ كَيْمَا يُفِيدُ عُرْفًا فَإِنَّ أَفَادَةَ نَكْرَةٍ فَقَدْ كَفَى
 وَذَلِكَ فِي مَا أَخْصَصَ كَالْمُضَافِ أَوْ عَمَّ كَالْوَاقِعِ بَعْدَ النَّائِي
 وَهُوَ مُقَدَّمٌ بِحَسَبِ الطَّبَعِ فَأَعْنَدُوا تَقْدِيمَهُ فِي الْوَضْعِ

اي ان حكم المبتدأ ان يكون معرفة لكي يفيد اذا خير عنه لان الاخبار عن المجهول لا يفيد. فان افادت النكرة بوجه ما جاز الابداء بها. وذلك يكون عند اختصاصها لانه يقربها من المعرفة لتقليله الاشتراك. او عند عمومها لانه يستغرق كل افراد الجنس فتشبه المعرفة بالجنسية * اما الاول فيكون غالباً بالاضافة لفظاً نحو خمس صلوات كتبهن الله. او معنى نحو كل يعمل على شاكلته اي كل احد * او بالوصف لفظاً نحو ولعبت مؤمن خير من مشرك. او نقديراً كقولهم شر أهر ذا ناب اي شر عظيم. او معنى نحو رجيل عندنا اي رجل صغير. وحكمة ان يكون مخصصاً موصوفة كما رأيت والامتنعت المسئلة فلا يقال رجل من الناس زارنا لعدم الفائدة * واما الثاني فيكون تارة بنفس النكرة كقولهم تمرة خير من جراد. وتارة بوقوعها في سياق النفي نحو ما احد في الدار. او الاستفهام نحو هل امير في البلد * والمبتدأ مقدم على الخبر طبعاً لان المحكوم عليه سابق الحكم الذي يبنى عليه ولذلك يقدم عليه وضعاً الا في بعض الصور لعارض كما سيجي * واعلم انهم ذكروا للابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة منها ما ذكرناه آنفاً. ومنها ان تكون

النكرة عاملة نحو امرٌ بمعروفٍ صدقةً . او مخبراً عنها بظرفٍ او شبهه مقدماً عليها نحو فوق كل ذي علمٍ عليمٌ وكلُّ أجلٍ كتابٌ * او خلفاً من موصوفٍ كقولهم ضعيفٌ عاذٍ بقرملةٍ اي رجلٌ ضعيفٌ * او واقعةً بعد اذا النجائية نحو خرجت فاذا اسدٌ في الباب * او

بعد لولا كقول الشاعر

لولا اصطبارٌ لأودى كلُّ ذي مِقةٍ لماً استقلت مطاياهن للظعن

او في صدر جملةٍ حاليةٍ مرتبطة بالواو كقول الآخر

سرينا ونجمٌ قد اضاء فمذ بدا محياك اخفى ضوءه كل شارق

او بدونها كقول الآخر

الذئب يطرقها في الدهر واحدةً وكلُّ يومٍ تراني مديّةً بيدي

او يكون ثبوت ذلك الخبر لها من خوارق العادة نحو شجرةٍ سبحت * او يعطف عليها معرفةً نحو رجلٌ وزيدٌ في الدار . او نكرةٌ مخصوصةٌ نحو رجلٌ وامرأةٌ طويلةٌ عندنا * او

يراد بها التنويع كقول الشاعر

فيومٌ علينا ويومٌ لنا ويومٌ نساءٌ ويومٌ نسرٌ

او الدعاء نحو سلامٌ على ابرهيم وويلٌ لكل هُمزةٍ الى غير ذلك مما لافائدة في استيفائها * واكثر هذه المسوغات يرجع الى الخصوص والعموم ومدار الامر في الحقيقة على حصول

الفائدة وهي العدة في ذلك . فتدبر

وَالْعَكْسُ فِي الْخَبْرِ لِلشُّيُوعِ وَالْحُكْمُ مَحْمُولًا عَلَى مَوْضُوعِ

فَعَرَّفُوا مَا قِيدُوا عَنْ مَعْرِفَةٍ كَيْ لَا يَزِيدَ فَهُوَ مَعْنَى كَأَلِصْفَةٍ

وَهُوَ لِنَحْوِ كَوْنِهِ يَسْتَفْهَمُ بِهِ وَحَصْرِ الْمَبْتَدَأِ يَقْدَمُ

اي ان الخبر عكس المتبدا في الاحكام المذكورة . فان حكمة ان يكون نكرةً لانه وصفٌ للمتبدا في المعنى فيقتضي ان يكون شائعاً كما هو شان الوصف والشُّيُوع من شان النكرات .

وان يكون مؤخرًا لانه حكمٌ قد حبل على موضوعٍ والحكم متأخرٌ عن المحكوم عليه * فان كان الخبر مقيداً اي غير شائعٍ مخبراً به عن معرفةٍ جاز كونه معرفةً نحو هذا عبد الله .

وأما اذا كان المتبداً نكرةً فلا يجوز الاخبار عنه بالمعرفة لان الخبر كالوصف له في المعنى كما مر والصفة لا تكون اعرف من الموصوف * وقد يعرض ما بوجب تقديم الخبر

على المبتدأ إما من قبل نفسه كما اذا كان اداة استفهام نحو كيف زيد. او من قبل المبتدأ كما اذا كان محصوراً نحو ما في الدار الأزيد. فانه يجب فيه التقديم في الاول لذاته لئلا تخرج اداة الاستفهام عن صدارتها. وفي الثاني لا التزام تاخير المبتدأ لئلا ينقلب المحصر عنه الى الخبر بخلاف المراد * وما يجب فيه تقديم الخبر ان يكون ظرفاً او مجروراً والمبتدأ نكرة لا مَسْوَعٌ لها نحو عندي غلامٌ وفي الدار رجلٌ. او يعود على شيء منه ضمير متصل بالمبتدأ نحو في الدار صاحبها. لانه لو قيل غلامٌ عندي التيس الخبر بالنعته لاحتمال ان يكون الظرف صفة والخبر مُتَطَرِّقاً بعده. وكذلك المجرور. ولو قيل صاحبها في الدار استلزم عود الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبةً وهو منكرٌ كما علمت * فان لم يكن شيء من ذلك جاز تقديمه ما لم يكن محصوراً نحو ما زيد الأ كاتبٌ. او فعلاً متضمناً ضمير المبتدأ نحو زيدٌ قام. او كان المبتدأ مما له صدر الكلام نحو من في الدار. او مقترناً بما له الصدر نحو زيدٌ قائمٌ. او مضافاً اليه نحو غلامٌ من عندك. او كان يلتبس بالمبتدأ نحو اخي رفيقي. فيجب تاخيره في كل ذلك * واعلم ان الخبر الظرفي المقدم على النكرة يجب ان يكون مجروراً صالحاً للاخبار عنه اي ان يكون بحيث يصح جعله مبتدأ فيتعين ان يكون معرفة او نكرة مفيدة على ما مرّ تفصيلاً في احوال المبتدأ. فان كان نكرة محضة امتنع وقوعه في الخبر المذكور لعدم الفائدة به فلا يقال عند رجلٍ مالٌ وفي دار غلامٌ * والالتباس بين المبتدأ والخبر انما يقع عند اتفاقهما في التعريف كما مرّ. او في التنكير نحو أفضل منك أفضل مني. وذلك حيث لا قرينة للتمييز بينهما فان قامت قرينة على تمييزها

جاز تقديم الخبر كقول الشاعر

بنونا بنو أبناءنا وبنائنا بنوهنّ أبناء الرجال الاباءِ

وذلك يكون غالباً عند ارادة التشبيه كما في البيت فان المراد فيه ان بني ابائنا مثل بنينا * وخبر بعضهم في ذلك عند حصول الفائدة واستقامة المعنى كما في قول الآخر
عَينَتْ قَصِيْرَاتِ الْجِجَالِ وَلَمْ أَرِدْ قِصَارَ الْمُحْطَى شَرَّ النِّسَاءِ الْجَحَاتِ
فلك ان تجعل شر النساء مبتدأ وما بعده خبراً وبالعكس. وكلاهما صحيح
وَعَائِدٌ لِلْمَبْتَدَأِ فِيهِ حَيْلٌ لِرَفْعِ اجْنِبِيَّةٍ حَيْثُ أَحْبَبُ

اي ان حكم الخبر ان يجعل ضميراً عائداً الى المبتدأ لفظاً كما مرّ. او تقديراً نحو اللؤلؤ المثقال بدنيار اي المثقال منه * وذلك يكون حيث يُجْمَلُ تضمّن الضمير كما رأيت

احترازاً من المفرد الجماد نحو هذا زيدٌ وغير الصفة من المشتقات كاسم المكان نحو هذا مجلسٌ فانهما لا يتخلان الضمير * فان كان الجماد في تاويل الصفة تحمل الضمير الذي تتخله تلك الصفة نحو زيدٌ أسدٌ فان الاسد يتأول بالشجاع فيتحمل الضمير الذي يتخله * والمراد بالعائد المذكور ربط الخبر بالمتبدا لرفع الاجنبية من بينهما . فان لم يكن الخبر اجنبياً عن المتبدا استغنى عن الرباط كما سيأتي * واعلم ان آل قد تنوب عن الضمير كما ستعرف فيربطها الخبر نحو وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى . اي مأواه * واذا تضمن الخبر ضمير المتبدا لزمت مطابقتها له في جميع احواله كزيدٌ قائمٌ واخوه جالسان وهند ذاهبةٌ وهلم جراً . والألم تلزم المطابقة كقولهم المعرباتُ قسمانٌ ونحو ذلك * واذا كان الخبر غير مقصود لذاته صح ان يعود ضمير متعلقه المقصود الى المتبدا دونه تنبيهاً على ان ذلك المتعلق هو المقصود والخبر توطئة له نحو بل انتم قومٌ تجهلون ولذلك يقال له الخبر الموطئ . وجعله اهل البيان من باب التغليب كما سيأتي

وَشَاعَ إِخْبَارٌ بِمُطَلَقِ الْجَمَلِ إِذْ نِسْبَةُ الْجَمِيعِ فِيهِ مُتَحَمِّلٌ

اي انه قد شاع بين النخاة الإخبار بالجملة مطلقاً فتدخل فيها الجملة الانشائية بناءً على احتمال نسبتها الى المتبدا لان الغرض انما هو نسبة شيء اليه بطريق من الطرق لا اثباته له في الواقع كما في الصلة والنعته . ويشهد لذلك ما سمي منه نحو بل انتم لا مرحباً بكم وقول الشاعر

قَلْبٌ مِنْ عَيْلٍ صَبْرُهُ كَيْفَ يَسْلُو صَالِيًا نَارَ لَوْعَةٍ وَغَرَامٍ

ونازع بعضهم في جواز الاخبار بها وصحة بعضهم على تاويل والصحيح انه جائزٌ مطلقاً غير انه ضعيفٌ على كل حال غير مرضي في استعمال الجمهور * واما الجملة الخبرية فالإخبار بها شائعٌ كثيرٌ . وهي إما اسميةٌ نحو زيدٌ ابوه قائمٌ . او فعليةٌ نحو زيدٌ قام ابوه . ويندرج تحتها الشرطيةٌ نحو زيدٌ ان اكرمته يكرمك اذ لا عبرة بالاداة المصدرة بها

وَالْعَائِدُ الزَّمُ فِي سِوَى مَا اتَّخَذَ جَمِيعُهُ أَوْ بَعْضُهُ بِالْمُهْتَدَا

اي انه يلزم الجملة المخبر بها ان تكون مشتقةً على عائدٍ يربطها بالمتبدا كما في نحو زيدٌ قام ابوه وعمرٌ لا تضربه . وذلك في ما لم يتجد منها بالمتبدا كما رأيت . فان اتحدت به

كلها او بعضها استغنت عن العائد لفقد الاجنبية * والاول يكون في ما كانت الجملة فيه برمتها عين المتبدا نحو قُلْ هو الله احدٌ . فان الجملة فيه هي عين المتبدا في المعنى لانها مفسرة له كما ستعلم والمفسر عين المفسر ولذلك لا تحتاج الى ما يربطها به * والثاني يكون في ما كان بعضها فيه عين المتبدا . وذلك يكون بتكرار لفظ المتبدا نحو اصحاب اليمين ما اصحاب اليمين . او معناه نحو والذين يسكنون بالكتاب واقاموا الصلوة انابالا تُضيع اجر المصلحين . فان المصلحين هم الذين يسكنون بالكتاب في المعنى * او بالاشارة اليه من جانب الجملة نحو ولباس التقوى ذلك خيرٌ * او بدخوله تحت العموم المشتمل بعضها عليه نحو نعم الرجل زيد . فان المتبدا قد دخل تحت العموم المستفاد من آل الجنسية الواقعة في جملة الخبر كما سيأتي في بابهِ * وكل واحدة من هذه الجمل قد استغنت عن العائد لما بينها وبين المتبدا من الملابس القائمة مقامه في افادة الارتباط بينها ولذلك يعدون هذه الملابس روابط للخبر * وقد تكلفوا روابط اخرى حتى اتتوا بها العشرة وأكثرها لا يسلم من الرد والخلاف فلا نزيل الكلام في استيفائها

وَأَطْرَدَ الْأَخْبَارُ بِالظُّرُوفِ قَصْدًا إِلَى عَامِلِهَا الْمَحْذُوفِ

اي ان الاخبار بالظروف قد اطرد عند النحاة على قصد ان الخبر في الحقيقة هو متعلقها المحذوف لاهي بنفسها . فاذا قيل زيد عندك كان الخبر هو المتعلق المحذوف مقدرًا بالاسم كحاصل وهو اختيار الكوفيين لان الاصل في الخبر الأفراد . او بالفعل كحاصل وهو اختيار البصريين لانه عامل في الظرف وحق العمل للفعل * وانما يطلق الخبر على الظروف لنيابتها عنه . ولذلك لا يجمع بينها وبينه الا شذوذًا كما في قول الشاعر
لك العز ان مولاك عز وان يهن فانت لدى مجبوحة الهون كائن
وهذا المذهب هو الصحيح وعليه جمهور المحققين * واخْتَلَفَ في ضمير المتعلق المذكور والاكثرون على انه انتقل الى الظرف لنيابته عنه * واعلم ان متعلق الظرف اذا كان يدل على حصول مطلق كما في نحو زيد عندك يجب حذفه لقيام الظرف مقامه كما سيأتي . وحيث ان قدير باسم فالخبر من قبيل المفرد او بفعل فمن قبيل الجملة * فان كان الحصول مقيدًا بصفة وجب ذكره نحو زيد جالس عندك . ما لم يدل عليه دليل فيجوز حذفه نحو زيد فوق الفرس اي راكب . ولكن لا ينتقل الضمير منه الى الظرف ولا يسمى الظرف معه خبرًا بالاتفاق لانه قد صار لغوا كما ستعرف * وقد مر ان الجرور عدل

الظرف فهو يجري مجراه بلا خلاف نحو زيد في الدار وقس عليه

وَدَوَّ الرَّمَانَ عَنِ ذَوَاتٍ لَا يَرِدُ إِلَّا عَلَى تَأْوِيلٍ إِذْ لَمْ يُفِيدَ

اي ان ظرف الزمان لا يقع خبراً عن الذوات لان نسبتها الى جميع الازمنة على السواء فلا يفيد الإخبار عنها بالزمان بخلاف المعاني التي تختلف نسبتها الى الازمنة باعتبار حدوثها في وقت دون آخر. فيقال السفر غداً ولا يقال زيد أمس* وما ورد بخلاف ذلك فعلى تأويل معنى كقولهم اليوم خمراً وغداً امرأي اليوم شرب خمراً وغداً تدبير امر. وعلى ذلك قول الشاعر

أَكَلَّ عَامٍ نَعْمَ تَحْوُونَهُ يُفْلِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْجُونَهُ

اي أَكَلَّ عَامٍ إِصَابَةٌ نَعْمَ* وقد يكون على تشبيه الذات بالمعنى في الحدوث وقتادون آخر نحو الورد في الربيع. بخلاف ظرف المكان فإنه يصلح للمعاني والذوات جميعاً فيقال الحرب أمامك والقوم خلفك لاختلاف نسبة كلا الفريقين اليه في المظروفية

وَالْمَبْتَدَأُ الْمُبْتَدَأُ إِذَا كَانَ مِمَّهَا وَتَجَهَّتْ مِنْ قِبَلِهِ سَبَبِيَّةٌ إِلَى الْخَبَرِ كَانَ بِمَنْزِلَةِ اسْمِ الشَّرْطِ
وَالْفَاءُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْهُ اسْتِعْمَالًا مَا لَمْ يَغْيِرْ نَاسِخٌ مَعْنَى فَلَا

اي ان المبتدا اذا كان ميمها وتجهت من قبله سببية الى الخبر كان بمنزلة اسم الشرط وخبره بمنزلة جواب الشرط فتدخل الفاء على الخبر كما تدخل على الجواب. وذلك يكون اذا كان المبتدا اسماً موصولاً نحو الذي يأتيني فله درهم. او نكرة موصوفة بغير المفرد نحو رجل في الدار فله دينار. وكذا ما أُضيف الى احدها او وُصِفَ بالموصول منها نحو كل من يأتيني او كل رجل عندنا او الرجل الذي في الدار فله دينار. وذلك ما لم يدخل على المبتدا ناسخ يغير معنى الجملة مثل كان ووطن وليت فلا تدخل الفاء. فان كان الناسخ لا يغير المعنى مثل إن ولكن لم تمتع وبه ورد السماع نحو إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم. ونحو قول الشاعر

كَلَّا وَلَكِنْ مَا أُبْدِيهِ مِنْ فَرَقٍ فَنِّي يُغْرُوا فَيُغْرِيهِمْ بِي الطَّبَعُ

وندر دخولها على خبر أن المفتوحة الهمزة نحو واعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن لله خمسة* واعلم ان الصلة والصفة الواقعتين في هذه المسئلة لا بد من كونها فعلاً او ظرفاً كما رأيت لان الشرط لا يكون الأفعالاً ففقدوها بالفعل المذكوراً او مقدراً. ومن ثم قيدها بالفعل

يكونه مستقبلاً لاستتمام المشابهة. وذلك ما لم يكن الموصول آل نحو والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما لان صلة آل لا تكون الأمفردة كما علمت * غير ان هذا الخبر اذا كان ليس بجواب للشرط حقيقة جاز تجريده من الفاء وحينئذ يجوز ان تكون السببية غير ملحوظة فيه بخلاف المقترن بها فانها تحقق السببية فيه لانها انما دخلت لاجلها. ولذلك اذا لم تُقصد السببية تمتنع الفاء اذ لا وجه لدخولها كما تمتنع اذا تقدم الخبر لان الجواب لا يقترن بها الا مؤخرًا * وسُمع دخولها على خبر الموصول بالماضي نحو وما اصابكم يوم النقي الجمعان فبإذن الله. والتكئة الموصوفة بغير الفعل والظرف كقوله

كُلُّ امْرِئٍ مُّبَاعِدٌ اَوْ مُدَانٍ فَمَنْوُطٌ بِحِكْمَةِ الْمُتَعَالِي

والغير الموصوفة بشي نحو كل نعمة من الله. غير ان كل ذلك نادر لا يعتمد عليه في القياس

وَخَبْرًا عَدَدٌ لِحُكْمٍ عَدَدًا وَمِثْلُ ذَلِكَ قَدَأْتِي فِي الْمَبْتَدَأِ

اي ان الخبر يتعدد اذا كان الحكم على المبتدا متعددًا كما اذا حكيم على زيد بصناعة

الشعر والكتابة فيقال زيد شاعرٌ كاتبٌ وعليه قول الراجز

مَنْ يَكُ ذَا بَيْتٍ فِهَذَا بَيْتِي مُقِيظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِي

وهو مذهب الجمهور * وكذلك المبتدا قد يتعدد فيخبر عن الاخير منه نحو زيد ابوه غلامه

منطلق وتكون جملته خبرًا عما قبله والجميع خبرًا عن الاول * واعلم ان الخبر قد يتعدد

لتعدد افراد صاحبه حقيقة نحو بنوك شاعرٌ وكاتبٌ وخطيبٌ. او حكمًا نحو انما الحياة

الدنيا لعبٌ وهو وزينة فيجب فيه العطف كما رأيت * واما ما تعدد بدون ذلك فان

جاز الاقتصار على الواحد منه كما في نحو زيد شاعرٌ كاتبٌ جاز العطف فيقال زيد

شاعرٌ وكاتبٌ. والا تمتنع كما في نحو هذا الرمان حلوه حامضٌ اي مُزٌّ لانه خبرٌ واحد في

المعنى والعطف يقتضي التعدد

وَبَعْدَ الْأِسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ ابْتَدَأَ وَصَفٌ كَمَعْلٍ رَافِعًا كَافٍ بَدَأَ

فَعَاضَ مَرْفُوعٌ لَهُ عَنِ الْخَبَرِ نَحْوًا مَاضٍ هُمْ وَمَوْجِبًا نَدَرَ

وَجَازَ إِخْبَارُهُ بِهِ إِنْ أَفْرَدَا كُلٌّ فَإِنْ عَدَدٌ يَلْزَمُ أَبَدًا

اي انه يُبتدأ بعد الاستفهام والنفي بوصفٍ مجرى مجرى الفعل رافعًا ما يكتفى به في المعنى

من الاسماء البادية اي غير المستترة . فيندرج فيها الاسم الظاهر نحو هل قائم اخواك
وعليه قول الشاعر

أَقَاتِنُ قَوْمُ سَلَىٰ أَمْ نَوَوَاظِعَنَا ۖ إِنَّ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مِّن قَطْنَا

والضمير المنفصل كما رأيت في المثال وعليه قول الآخر

خَلِيلِي مَا وَافٍ بَعْدِي أَنَّمَا ۖ إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَىٰ مَنٍ أَقَاطِعُ

فيكون الوصف مبتدأ ومرفوعه ساداً مسدً الخبر . وهو يشمل الفاعل كما رأيت ونائبه
نحو هل مضروب غلاماك وما مطرود بنوك * وإنما كان ذلك لان الاستفهام
والنفي يطلبان الافعال لانها يتعلقان بالاحداث دون الذوات فنزل الوصف الواقع
بعدها منزلة الفعل . ومن ثم كان لا يشئ ولا يجمع ولا يوصف ولا يصغر ولا يعرف . غير
انه اذ كان قد وقع بعدها مجرداً وهو لا يصلح خبراً للمثنى والمجموع بعده لإفراده كما
رأيت جعل مبتدأ وان كان نكرة محضة لانها يسوغان الابتداء بالنكرة كما عرفت
أنفاً * واذا كان قد جرى مجرى الفعل كان يطلب الفاعل او نائبه دون الخبر فجعل ما
يقضيه منها عوضاً عنه لقيامه مقامه في تمام الفائدة * فان كان المرفوع لا يكتفى به نحو
ما قائم اخواه زيد لافتقار الضمير المضاف اليه الى ذكر مرجعه . او كان ضميراً مستتراً
نحو زيد لا قائم ولا قاعد لم يكن في شيء من هذا القبيل * وان كان الوصف يصلح
للإخبار به عما بعده فان طابقت في الأفراد نحو ما قائم زيد جاز الوجهان . او في غيره
نحو ما قائمان اخواك تعين الإخبار به والابتداء بما بعده الأعلى لغة ضعيفة سُدَّ كَرَّ فِي
باب الفاعل * وما اذا لم يقع الوصف بعد الاستفهام او النفي فلا يجوز فيه هذا الاستعمال
اذ لا يصح الابتداء به لعدم المسوغ له ولا يستطيع العمل في ما بعده لعدم اعتماده على
شيء كما سيبي . وندر استعماله بدونها كقول الشاعر

خَيْرٌ بِنُوْهِبٍ فَلَا تَكْ مُلْغِيًا ۖ مَقَالَةٌ لِهَبِي إِذَا الطَيْرُ مَرَّتِ

واعلم انه لا فرق في الاستفهام والنفي بين ان يكونا بالحرف كما مر . او بغيره نحو كيف
جالس غلاماك وليس منطلق اخواك . وقد يكون النفي تائيداً في المعنى نحو انما قائم
عبداك وغير ذاهب بنوك فان المعنى ما قائم الأعبداك وما ذاهب بنوك . غير ان
الابتداء ينتسخ مع ليس وينقل الى غير فيرفع الوصف اسماً للأولى ويحذف باضافة الثانية
اليه ويسد مرفوعه مسدً خبرها * والوصف يشمل اسم الفاعل والمفعول كما مر . والصفة



المشبهة نحو ما كريمٌ غلامك . وافعل التفضيل نحو هل افضلُ عندك العلمُ منه عند زيد .
ويندرج فيه المنسوب ايضاً لانه في تأويله كما ستعرف نحو ما تميمي ابوك * وقد تحصل
ما ذكر ان من المبتدأ ما يكون موصوفاً تُسند الصفة اليه . وما يكون صفةً تُسند الى
الموصوف . والاول هو الاصل وهو المراد عند الاطلاق

وَيَخْتَلِفُ الْخَبَرُ أَيْضًا فِي الْقِسْمِ نَصًّا جَوَابَ كَلْعَمَرِي لَمْ أَلَمْ
وَبَعْدَ لَوْلَا وَهُوَ كَوْنٌ مُطْلَقٌ وَشِبْهُ جُمْلَةٍ بِهِ يَعْلَقُ
وَالْحَالُ لَا تَصْلُحُ إِخْبَارًا كَمَا فِي نَحْوِ ضَرَبِي الْغُلَامَ مَجْرَمًا
وَعَطْفُ وَاوٍ لِاصْطِحَابِ مِثْلِهِ أَيْضًا كَكُلِّ فَاعِلٍ وَفِعْلُهُ

اي ان هذه الامور المذكورة تسدُ ايضاً مسدَّ الخبر فتعني عنه . وهي خمسة . احدها جواب
القسم . وشرطه ان يكون المبتدأ نصاً صريحاً في اليمين نحو لعمرى لم أَلَمْ اي لعمرى قسم لي .
فان لم يكن كذلك نحو عهدُ الله لَفَعَلَنْ اي عهد الله علي جاز حذف الخبر واثباته لانه
يُستعمل في القسم وغيره فلا يلزمه الجواب كالاول * والثاني جواب لولا . وشرطه ان
يكون الخبر دالاً على مطلق الوجود ليكون معلوماً عند السامع نحو لولا زيد هلك عمرٌ
اي لولا زيد موجودٌ . فان دلَّ على وجود مقيّد بصفة وجب اثباته نحو لولا الامير
واقفٌ جلست . وسياقي استيفاء الكلام على ذلك في بابها * والثالث الظرف والجار
والجرور نحو زيد عندك او في الدار . وحكم متعلقها حكم الخبر بعد لولا وقد مرّ الكلام
عليه * والرابع الحال التي لا تصلح خبراً عن المبتدأ المذكور قبلها نحو ضربني الغلام
مجرماً . فان الاصل فيه ضربني الغلام حاصل اذا كان مجرماً بناءً على ان اذا ظرفٌ
متعلقٌ بالخبر مضافٌ الى جملة كان وهي النامة . فحذف الخبر كما تُحذف متعلقات
الظروف العامة فقام الظرف مقامه كما في نحو السفرُ غداً . ثم حذفت الظرف مع ما
أضيف اليه لقيام الحال مقامه لان فيها معنى الظرفية باعتبار كونها على تقدير في فكانت
الحال قائمةً مقام الخبر ايضاً لانها قد قامت مقام الظرف الذي كان قائماً مقامه . وهي لا
يمكن ان تُجعل خبراً بالحقيقة لانها لا تصلح للاخبار بها عن الضرب كما لا يخفى * والخامس
عطف اسم على المبتدا بواو المصاحبة نحو كلُّ فاعلٍ وفعله اي مقترنٌ معه . وشرطه ان

تكون الواو نصاً في المصاحبة لتقوم مقام مع وحينئذ يكون ذلك كما لو قيل كل فاعل مع فعله فيسد مسد الخبر . فان لم تكن الواو كذلك نحو زيد وعمر ومجتمعا لم يكن من هذا القبيل * واعلم ان مسألة الحال تنحصر في ما كان فيه المبتداً مصدرًا كما رأيت . او فعل تفضيل مضافاً الى المصدر نحو أكثر سفري ماشياً . او الى ما يؤول به نحو أحسن ما يكون زيد ركباً اي احسن كونه * ونقع الحال في هذا المقام جملة اسمية مقرونة بالواو نحو اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد * واختلف في وقوعها فعلية والصحيح

جوازُهُ وعليه قول الشاعر

عهدي بها في الحي قد سربلت بيضاً مثل المرة الضامر

وقول الآخر

ورأي عيني الفنى اباكا بطني الجزيل فعليك ذاكا

ويتعين جعل كان المقدرة تامة ليكون ما بعدها حالاً لا خبراً . واذا اريد الزمان الماضي قد رت قبلها اذ مكان اذا لانها للاستقبال

والمبتداً كخبر قد يخلف لكن سماعاً نادراً لا يؤلف

والحذف في ذي خلف قد حتما طراً لكي لا يجعوا بينهما

اي ان المبتداً قد يخلفه ما يسد مسد كما يخلف الخبر غير ان ذلك فيه مقصور على السماع كقولهم في ذمتي لأفعلن اي في ذمتي ميم . فان جواب القسم قد سد فيه مسد

المبتداً المحذوف لدلالته عليه وعلى ذلك قول الشاعر

نساورد سواراً الى المجد والعلی وفي ذمتي لئن فعلت لينعلا

ومن ذلك في الاصح قولهم صبر جميل اي صبري صبر جميل . فان الخبر فيه قد سد مسد

المبتداً المحذوف لكونه اياه في اللفظ والمعنى . وذلك مع توقفه على السماع نادراً في

الاستعمال غير ما لوف عندهم * وكل ما حذف من المبتداً والخبر وغيرها مع قيام خلف

له مقامه محذوفونه وجوباً لتلا يجمع العوض والمعوض عنه فانه لا يجوز كما مر . وما

الحذف عن غير خلف يسد مسد المحذوف نحو سورة انزلناها اي هذه سورة وقل أنتم

أعلم أم الله اي ام الله اعلم فهو جائز لا واجب كما علمت آنفاً . وكلاهما يطرد في جميع

الابواب التي يقع فيها فتنبه

فصل

في الفاعل واحكامه

وَمَا لَهُ مَعْلُومٌ فِعْلٌ تَمَّ قَدْ أَسْنَدَ قَبْلًا فَاعِلٌ بِهِ اتَّحَدَّ
وَالْفِعْلُ يُجْرِي مِنْهُ أَوْ يَقُومُ بِهِ كَسَارًا أَوْ مَاتَ الْفَتَى عَنْ مَنْصِبِهِ

اي ان الاسم الذي يُسند اليه فعلٌ معلومٌ تامٌ مذكورٌ قبله هو الفاعل * فخرج بقيد معلومية الفعل نائبُ الفاعل لانه يُسند اليه المجهول . وبقيد تمامه الافعال الناقصة فان مرفوعها لا يُقال له فاعلٌ . وبقيد ذكره قبله ما ذكر بعده نحو زيد قام فانه مبتدأ لا فاعل * والفاعل يتحد بالفعل فيصيران كالكلمة الواحدة ولذلك لا يستتر فيه من معمولاته المضمرة الا هو او نائبة * ولما كان المراد بالفاعلية اسناد الفعل اليه اندرج فيه ما وقع الفعل منه نحو سار الفتى وما قام به فقط نحو مات الفتى . ولذلك يحكم له بالفاعلية في نحو لم يقم زيد مع انتفاء وقوع الفعل منه كما مر

وَلَيْسَ فِعْلٌ دُونَ فَاعِلٍ فَإِنْ لَمْ يَيْدُ لَفْظًا فَهُوَ فِيهِ مُسْتَكْرِنٌ

اي ان الفعل لا يكون بلا فاعل لانه لا يستقل بدونه . فان لم يذكر الفاعل في اللفظ نحو قام زيد والرجال ذهبوا كان مستترا في الفعل نحو زيد قام وهدت ذهبت . فان في كل واحدٍ من الفعلين ضميرا مستترا تقديره هو في الاول وهي في الثاني وهذا الضمير هو

الفاعل فيهما

وَهُوَ لِغَيْرِ وَاحِدٍ لَا يُسْنَدُ فَهُوَ كَقَامِ الْقَوْمِ طَرْدًا يُفْرَدُ
وَمَا آتَى نَحْوَ أَسْرَوْ النَّجْوَى مَنْ ظَلَمُوا النَّأْوِيلَ فِيهِ يَنْوَى

اي ان الفعل لا يُسند الا الى فاعل واحدٍ ولذلك لا يكون الفاعل الا واحداً * أما نحو قام زيد وعمرؤ فهو على نية تكرار الفعل مع الثاني وانما لم يذكر لنيابة حرف العطف عنه *

وَأَمَّا قَوْلَ الشَّاعِرِ

كُرَّةٌ وَضِعَتْ لِصَوَابِجَةٍ فَتَلَقَّهَا رَجُلٌ رَجُلٌ

فالصحيح انه على اسقاط العاطف اي رجلٌ فرجلٌ * ولما كان الفعل لا يُسند الا الى واحدٍ

التزمو إفرادة مع المثني والمجموع أيضاً نحو ذهب أخوك وقام القوم . فلا يقال ذهباً
 أخوك وقاموا القوم لئلا يكون الفعل قد أسند الى الضمير ثم الى الظاهر فيكون له
 فاعلان وهو ممتنع * واما ما ورد على خلاف ذلك نحو أسروا النجوى الذين ظلموا فعلى
 تأويل ابدال الظاهر من الضمير . او على ان الظاهر مبتدأ مؤخر . او على ان ما يتصل
 بالفعل حروف تدل على التثنية والجمع لا ضمائر . وهي لغة لبعض العرب والنحاة يعبرون
 عنها بلغة اكلوني البراغيث . وبعضهم يعبرون عنها بلغة أسروا النجوى . وبعضهم بلغة
 يتعاقبون ماخوذاً من الحديث في احدى الروايتين حيث يقول يتعاقبون فيكم ملكة
 بالليل وملكة بالنهار * وهي مع استعمالها ضعيفة على كل حال غير مرضية عند الجمهور

وَفِعْلٌ أَنَّى أَحَقَّ لِلتَّاءِ التَّنَزُّمُ مُصْرَفًا وَصَلًا وَإِنْ أَضْمَرْتَ عَمَّ
 فَرَخَّصُوا فِي نَحْوِ نَعْمِ الْمُجَارِيَةِ وَمَرَّ بِي هِنْدٌ وَيَحْمِلُو الْبَادِيَةَ

اي ان فعل الفاعل المؤنث المحففي اذا كان متصرفاً متصلاً به تلزمه تاء التانيث للدلالة
 على تانيث فاعله . وهي تشمل الواقعة مع الماضي نحو قامت المرأة . ومع المضارع نحو سير
 الناقة * فان كان الفاعل ضميراً للمؤنث عم التزام التاء معه . فيمثل فعل المجازي نحو
 الشمس طلعت . وما لا يتصرف مطلقاً نحو هند ليست في الدار ومن توضع يوم الجمعة
 فيها ونعيت . وذلك لان الضمير المستتر ليس له لفظ يدل على التانيث فيدل عليه
 بالعلامة * واما في ما سوى ذلك فقد رخصوا في تركها نحو نعم المجارية وما يليه من
 الاثلة المذكورة في النظم . وذلك اما مع الفعل الجامد فلانه قد اشبه الحرف لعدم
 تصرفه . واما مع النصل فلان الفعل قد ضعف استدعاً واه العلامة لبعده عن الفاعل .
 واما مع المجازي فلضعف تانيثه لكونه على سبيل المجاز * والاثبات في كل ذلك اولى
 لانه الاصل ولا مقتضي للعدول عنه * واما ما فصل بالآ فذهب الجمهور فيه التجريد
 مطلقاً نحو ما قام الاهد وما زارنا الا هي . وذلك باعتبار المعنى لان الفاعل في الحقيقة
 محذوف والاسم المذكور يدل منه والتقدير ما قام احد الاهد * وجاز تانيثه على قلة
 باعتبار اللفظ كقول الشاعر

• ما برئت من ربيّة وذمّ في حربنا الآ بنات العمّ

وخصّة الاكثرين بالشعر وهو الصحيح

وَسَالِمٌ أَلْجَمِعُ وَمَا قَدْ ثَنِيَا كَالْمَفْرَدَاتِ مِنْهَا قَدْ أُجْرِيَا

اي ان الجمع السالم والمثنى مطلقاً للمذكر والمؤنث يجري معها الفعل كما يجري مع المفرد منها فيقال جاء الزيدون وقامت الهنات كما يقال جاء زيد وقامت هند. وكذلك المثنى نحو جاء الرجلان وقامت المرأتان. وذلك لوجود لفظ المفرد صريحاً في هذه الابنية فكانها قد بقيت على افرادها

وَعَبْرٌ ذِي النُّونِ الْأَصِيلِ قَدْ يَرِدُ مَخِيْرًا مِنْ كُلِّ ذِي جَمْعٍ قُصِدَ

اي ان ما سوى جمع المذكر السالم الاصيل كالزيدين من كل ما يراد به معنى الجمعية قد يخبر معه بين الحاق العلامة وتركها فيجوز الحاقها مع المذكر وتركها مع المؤنث. وذلك يشتمل المجمع بالالف والتاء لمؤنث كالهندات او للمذكر كالطلمات. وجمع التكسير هما كالرجال والجواري. والمثنى بالجمعين كالبنين والبنات. واسم الجمع كالنساء. واسم الجنس المراد به الجمع كالشعر. فيجوز ان يقال جاءت الرجال وجاء الجواري وهلم جرا في البواقي فيكون حكم هذه المذكورات حكم المؤنث المجازي. وذلك اما في نحو الهندات والجواري فلان تانيثه قد صار مجازياً لان التانيث الحقيقي انما هو لأفراده لا لمجموعه. واما في نحو الرجال فلانه يتأول بالجماعة وهي مؤنثة على سبيل المجاز باعتبار لفظها فيجري مجرى المؤنث المجازي

وَمَوْضِعُ الْفَاعِلِ بَعْدَ الْفِعْلِ وَصَلًا كَمَا لِلْجِزْءِ حَقُّ الْوَصْلِ
فَهُوَ عَلَى مَفْعُولِهِ يُقَدَّمُ مَا لَمْ يَكُنْ لِحَلَلِ يَسْتَلْزِمُ

اي ان حكم الفاعل ان يلي الفعل متصلاً به لانه كالجزء منه وحق الجزء ان يكون متصلاً بصاحبه. ولذلك يقدم على المفعول به ما لم يفض تقديمه الى خلل فيؤخر. وذلك اذا كان محصوراً نحو انما ضرب عمراً زيداً. او كان ظاهراً والمفعول ضميراً متصلاً نحو ضربني زيداً. او اتصل به ضمير المفعول نحو باع العبد سيده. وذلك لان تقديمه يستلزم وقوع المحصر على المفعول بخلاف المراد. وفصل الضمير مع امكان اتصاله. وعوده الى ما تأخر لفظاً ورتبة كما ترى * وربما قدم المحصور بالاً معها كقول الشاعر
ما عاب الا لثيم فعل ذي كرم ولا جننا قط الا جيباً بطلاً

وهو يختص بالشعر على الصحيح

وَحَيْثُ لَادَاعٍ وَلَا مَا يَحْذَرُ خَيْرٌ وَالْأَصْلُ بِكُلِّ أَجْدَرُ

اي اذا لم يكن داع الى اختلاف الترتيب كما مر . ولا مانع منه كافتضاء فصل الضمير في نحو ضربت زيدا . وحصر المفعول في نحو انما ضرب زيد عمرا . والتباس احدهما بالآخر في نحو ضرب الفتي غلامي يخبر في ذلك بينهما نحو ضرب زيد عمرا وضرب عمرا زيدا . غير ان حفظ الترتيب اولى في حال الاباحة قضاء لحق كل واحد منهما

فصل

في نائب الفاعل واحكامه

وَيَخْلَفُ الْفَاعِلَ مَفْعُولٌ بِهِ كَأَخْيَرَ زَيْدٌ جَارِيًا بِجَسَبِهِ
وَالظَّرْفُ وَالْمَصْدَرُ مَخْتَصِمِينَ مَعَ مَجْرُورٍ حَرْفٍ إِذْ تَصَرَّفَ جَمْعٌ

اي ان المفعول به ينوب عن الفاعل عند حذفه فيجري مجراه في جميع احكامه من الرفع وغيره بالاجمال . غير ان الفعل منه يبنى للمجهول فلا يكون الا متصرفا نحو اخير زيد وتباع الجارية بخلاف فعل الفاعل كما علمت * وكذلك ينوب عنه الظرف والمصدر والمجرور بالحرف نحو صيم يوم الجمعة وسير سير البريد ومر زيدا * غير انه يشترط في الظرف والمصدر ان يكونا مختصين باضافة كما رأيت . او بوصف نحو صيم يوم واحد وسير سير طويل . او علمية نحو صيم رمضان . او بيان نوع نحو ضرب ضرب الامير . او عدد نحو ضرب ضرب او ضربتان . وذلك لان الفعل يدل على المهتم منها فلا يستحقان ان يقعا موقع الفاعل ما لم يكن فيها زيادة على مدلول الفعل ولذلك لا ينوب المصدر المؤكد * واذا كان المجرور مؤنثا لا يوثق الفعل له بخلاف الفاعل لانه لم يسند اليه صريحا * ويشترط في الحرف ان لا يكون للتعليل لان المجرور به يكون علة للفعل فلا يقوم مقام فاعله فان ورد شيء منه كان على تاويل كما سترى . ويشترط في الثالثة التصرف والمراد به ان يكون كل واحد من الظرف والمصدر والحرف المجرور به لا يلزم وجهاً واحداً في الاستعمال . فلا تنوب لدى واذا ملازمتها الظرفية . ولا معاذ وسبحان ملازمتها المصدرية . ولا المجرور بواو القسم لانها لا تستعمل لغيره * وقد ينوب ضمير

المصدر المفهوم من الفعل مستتراً فيه بشرط تقديره مختصاً ليفيد ما لا يفيدُه الفعل .
 وذلك كما يقال لمن ينتظر التعود مثلاً قد قُعد أي التعود المتوقع * وحمل بعضهم عليه
 النائب في نحو مَرَّ بزيد فجعله ضمير المَرور بناءً على تأويله بالمصدر معرّفاً بلام الجنس .
 والصحيح ان النائب فيه هو المجرور على ما قدمناه لانه هو الذي كان مفعولاً به قبل
 حذف الفاعل فهو اولى بالنيابة وهو مذهب الجمهور * واما المجرور مجرّف زائد نحو ما

ضُرِبَ من احد . او مجرّف تعليل كما في قول الشاعر

بُغضِي حياءً وبُغضِي من مهايتي فلا يكلمُ الا حين يتبسّم

فلا خلاف في ان النائب في الاوّل هو المجرور وفي الثاني هو ضمير المصدر * واعلم ان
 حذف الفاعل يكون تارة لغرض لفظي كالايجاز نحو ومن عاقب بمثل ما عوقب به .
 والمحافظة على تناسب الفواصل نحو من طابت سريرته حُمدت سيرته . او على صحة الوزن

في الشعر كقول الشاعر

وما المال والاهلون الا ودائعٌ ولا بد يوماً ان تُردَّ الودائعُ

او لغرض معنوي كشهرة الفاعل فيكون ذكره عبثاً نحو خالق الانسان ضعيفاً . او الجهل
 به فلا يمكن تعيينه نحو سُرق البيت . او عدم تعلق غرض بذكره نحو واذا حيمتم بتحيّة
 فحيوا بأحسن منها . ونحو ذلك من الاغراض * وهذا في الحقيقة من مباحث البيانيين

دون النحاة

وَالْأَوَّلُ الْأَوْلَى إِذَا كُنَّ مَعَا وَدُونَهُ حُكْمُ التَّسَاوِي وَقَعَا

اي اذا اجتمع المفعول به والظرف والمصدر والمجرور فالمفعول به اولى بالنيابة لان
 الفعل اشدُّ طلباً له من غيره لانه ينتهي اليه كما يتبدى من الفاعل . فيقال ضُرِبَ زيدٌ
 يوم الجمعة امام الامير ضرباً شديداً في داره برفع زيد ونصب كل ما يليه . واما اذا لم
 يكن مع هذه المذكورات المفعول به فهي سواء في حق النيابة من غير اولوية عند الجمهور

وَرُجِحَ الْأَوَّلُ فِي بَابِ كَسَا إِذْ فِيهِ لِلْفَاعِلِ مَعْنَى قَدْرَسَا

وَهَكَذَا فِي بَابِ ظَنَّ وَارَى لِحَقِّ أَصْلٍ فِيهِ قَدْ تَقَرَّرَا

اي انهم رجحوا اناة المفعول الاوّل من باب كسا والمراد به ما يتصب مفعولين ليس
 اصلهما المبتدأ والمجرور . فيقال كسي زيدٌ ثوباً باقامة زيد مقام الفاعل لان فيه معنى

الفاعلية بالنسبة الى الثوب لانه لا يلبس والثوب ملبوسٌ . ومثله أُعطي زيدٌ درهماً وسقي عمرو شرباً وقس عليه * وكذلك في باب ظن وأرى . والمراد بالاول منها ما ينصب مفعولين اصلهما المبتدأ والخبر . وبالثاني ما ينصب ثلاثة مفاعيل الثاني والثالث منها مبتدأ وخبرٌ في الاصل . فيقال ظن زيدٌ صادقاً وأرى عمرو بكرةً فاضلاً بانابة زيد في الاول لانه مبتدأ في الاصل فهو احقُّ بالاسناد اليه وعمرو في الثاني لانه في الاصل مفعولٌ به فهو اولى بالنيابة عن الفاعل * واما المفاعيل الاخرى فاجاز قومٌ نيابتها عند امن اللبس فيقال أُعطي درهماً زيداً وظن صادقاً عمراً . ولا يقال أُعطي زيداً عمراً وظن بكرةً خالداً لان كل واحدٍ من الاولين يحتمل ان يكون قد أُعطي الآخر ومن الاخيرين ان يكون قد ظنَّ انه الآخر . والجمهور على امتناع ذلك مطلقاً

وَمَا سِوَى النَّائِبِ إِجْمَالاً نَصِبٌ إِذْ فِيهِ كَأَلْفَاعِلٍ وَحَدَةٌ تَجِبُ

اي ان ما سوى الاسم الذي يُقام مقام الفاعل من الظروف والمصادر والمجرورات والمفاعيل المتعددة يُنصب لفظاً او محلاً على حسب ما يستحق في نفسه لان نائب الفاعل لا يكون الا واحداً كالفاعل فلا يشاركه غيره في النيابة ومن ثم يستأثر بالرفع وحده

وَكُلُّ هَذَا الْبَابِ عُمْدَةٌ رُفِعَ وَمَا يَلِي الْفَضْلَةَ بِالنَّصْبِ قَنَعٌ

اي ان كل ما في هذا الباب من المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه عمدةٌ قد رُفِعَ بحق العمدة كما مر في الاحكام الكلية . وكل ما في الباب الذي يليه من المفاعيل وغيرها فضلةٌ قد قنع بالنصب الذي هو ادنى من الرفع لان الفضلة ادنى من العمدة كما علمت فاكتفت بما هي اهل له

باب منصوبات الاسماء

فصل

في احكام تعلق الفعل بمنصوباته

وَالْفِعْلُ بَعْدَ فَاعِلٍ يَتَلَقُّ بِنَفْسِ مَا يَفْعَلُ وَهُوَ الْمَطْلُوقُ
أَوْ مَا بِهِ أَوْ فِيهِ أَوْ لَهُ يَتَعَقَّبُ أَوْ مَعَهُ أَوْ مِنْ دُونِهِ الصَّحْبُ جَمْعٌ

أَوْ مَا لِكَشْفِ صِفَةٍ أَوْ ذَاتٍ لِعُلْفَةٍ لَهُ كَمَا سَيَأْتِي

اي ان الفعل يتعلّق بعد الفاعل بنفس الحدث الذي يفعله وهو المفعول المطلق . او بما يقع عليه وهو المفعول به . او فيه وهو الظرف . او لاجله وهو المفعول له . او بصاحبه وهو المفعول معه . او يتعلّق باصحابه من دونه وهو المستثنى . او بما يبيّن صفة لما يتعلّق به وهو الحال . او ذاتاً وهو التمييز * وقد اجتمع في هذه المقدمة تعريف جميع هذه المتعلّقات بالاجمال كما ترى فاغني عن تعريف كل واحد في موضعه بالتفصيل

فصل

في المفعول المطلق

وَالْمُطْلَقُ أَنْصَبُ مَصْدَرًا غَيْرَ عِلْمٍ بِذِي حَدُوثٍ نَالَ تَصْرِيْفًا وَتَمَّ

اي ان المفعول المطلق يكون مصدرًا غير علمٍ منصوبًا بعاملٍ يدلُّ على الحدث مع كونه متصرفًا تامًا نحو ضربته ضرباً . فلا يكون علماً كحادي . ولا يكون عاملة ما يدل على الثبوت كالصفة المشبهة . ولا من الافعال الغير المتصرفة كأفعل التعجب . ولا من الافعال الناقصة كباب كان . فلا يقال حيدته حماد . ولا زيدٌ كريمٌ كرماً . ولا ما احسن زيدا حسناً . ولا كنت في الدار كوناً . وما اشبه ذلك

وَهُوَ لِتَوْكِيدٍ وَنَوْعٍ وَعَدَدٍ يَأْتِي كَصَمِّ صَوْمًا وَقُلْ قَوْلَ الرَّشْدِ وَلَا يَثْنِي مَا لِتَوْكِيدٍ وَلَا يَجْمَعُ وَالْبَاقِي لِذَلِكَ أَحْسَبًا

اي ان المفعول المطلق يكون تارة لتوكيد عامله وهو ما كان مساوياً له في المعنى كضربته ضرباً ويقال له المؤكّد والمهم * وتارة لبيان نوعه او عدده وهو ما زاد عليه بافادة احدهما كضربته ضرب اللص او ضربتين ويقال له المبين والمختص * وما كان منه للتوكيد لا يثنى ولا يجمع لانه للحقيقة المشتركة بين القليل والكثير وهي لاحتمل التعدد . واما المبين فيجوز فيه ذلك نحو عاجت المريض علاجين وضربت الغلام ضربات لانه يدل على الانواع او الافراد المنطوية تحت الحقيقة وهي قابلة للتعدد * واعلم ان التاكيد المستفاد من المفعول المطلق المؤكّد يكون تارة للتقرير كما مر . وتارة لرفع المجاز نحو قتلتها قتلاً فانه يرفع توهم المجاز في مدلول الفعل بكون المراد به الضرب الشديد ولذلك لا يقع في

المجازيات . وأما قول الشاعر

بكى الخبز من روح وانكر جلدَهُ وعجت عجمياً من جذام المطارف

أي عجت الثياب المعلمة فهو نادر جاء على سبيل المبالغة

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا الْمَقَامِ الْمَصْدَرُ كَفِعْلِهِ لَفْظًا وَمَعْنَى يَذْكَرُ

”وَتَابَ عَنْهُ مَا بِمَعْنَاهُ وَرَدَّ وَمَا لَهُ مِنْ نَحْوٍ وَصَفٍ وَعَدَدٌ“

”كَمْهُ وَقُوْفًا وَأَصْطَبَرْتُ صَبْرًا وَقَسَّ عَلَيْهِ مَا جَرَى ذَا الْعَجْرَى“

أي ان الاصل في المفعول المطلق هو المصدر الموافق لفعله في اللفظ والمعنى كما في ضربته

ضرباً ونحوه . وقد يتوب عنه ما جاء بمعناه وهو يشتمل ما كان مرادفاً له في المعنى من

غير لفظه نحو قُمْ وَقُوْفًا . او مشاركاً له في اللفظ دون الصيغة من مصدر نحو وتبتل اليه تبتيلاً

وعليه تمثيل النظم . او اسم مصدر نحو اغتسل غُسلًا * وما يتوب عنه ايضاً ما كان وصفاً

له نحو ضربته اشدَّ الضرب . او دلَّ على عدد منه نحو ضربته ثلاث ضربات * ومن

هذا القبيل ما دلَّ على هيئة له نحو عاش عيشة راضية . او نوعية منه نحو قعد القرفصاء .

او كناية نحو فلا تملوا كلَّ الميل . او جزئية نحو ولونقول علينا بعض الاقويل . وما كان

ضميراً له نحو فاني اعدُّ به عذاباً لا اعدُّ به احداً من العالمين . او آله معبودة نحو ضربته

سوطاً . او اشير به اليه نحو ضربته ذلك الضرب * ومن ذلك أي وما الاستنهاميتان

نحو وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون . وكقول الشاعر

ماذا يفيد أبنتي ربع عويلها لا ترقدان ولا بؤسى لمن رقدا

والشرطيتان كقول الآخر

وكلُّ طريقٍ جزته كنتُ راشداً وأيُّ بلاءٍ تبلى كنتُ أحمدُ

وقول الآخر

نعب الغراب فقلت بين عاجلٍ ما شئت اذ ظعنوا بين فأنعب

وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم نحو برَّه وفجر فجار * وجميع هذه المذكورات

تنصب على المفعولية المطلقة كما ينتصب المصدر لبيانها عنه كما علمت * واعلم ان النيابة

عن المصدر المؤكَّد تخضع بما رادفة في المعنى او شاركة في المادة . غير ان اسم المصدر

يخص بما ليس علماً لان معناه حيثئذ يكون زائداً عن معنى الفعل فيكون من قبيل

المبين * واما البواتي فينوب ما دل منها على عددٍ عن المبين للعدد وغيره عن المبين

للنوع

وَيَحْذِفُونَ الْفَعْلَ حَذْفًا وَاجِبًا عَنْ مَصْدَرٍ إِذْ قَامَ عَنْهُ نَائِبًا
وَدَاكٍ فِي اسْتِبْدَالِهِ كَهَلَا مِنْهُ وَفِي الْأَخْبَارِ قَلَّ تَقْلًا

اي ان الفعل الناصب للمفعول المطلق يُحذف وجوباً عن المصدر المنصوب به عند قيامه مقامه . وذلك يكون في المصدر الواقع بدلاً من فعله كهلاً اي امهل * وهو كثير الاستعمال في الطلب امراً كما رأيت . او استنهماً للتوبيخ كقول الشاعر
أعبداً حلّ في شعبي غريباً ألوّماً لا أبا لك واغترابا

او للتعجب كقول الآخر

أَسْجِنًا وَقِتْلًا وَاشْتِمَاقًا وَغَرَبَةً وَنَائِي حَيْبٍ إِنْ ذَا لِعَظِيمٍ

وهو قياس فيه * واما في الخبر فيستعمل قليلاً كقولهم سمعاً وطاعة وهو مفصّل على السماع

وَعِنْدَ تَكَرُّارٍ لِذِي فَعْلٍ جَرَى عَلَى اسْمٍ عَيْنٍ كَأَلْفَتِي سُرَى سُرَى
أَوْ حَصْرِهِ كَانَهَا أَلْحَادِي غِنَاً وَالْعَطْفِ نَحْوِ الْقَوْمِ هَدْمًا وَبِنَا

اي ان ذلك يكون ايضاً عند تكرار مصدر فعلٍ قد أُخبر به عن اسم عينٍ او حصره او عطف مصدرٍ عليه كما رأيت في الامثلة . فان الفعل محذوف في جميعها فنديره بسري و يغني وهلم جرا * واما قيدوا الاسم بكونه اسم عينٍ ليكون المصدر غير صالحٍ للاخبار عنه لان الاعيان لا يُخبر عنها بالمعاني وحينئذٍ يُحتاج الى اضرار الفعل مُخبراً به فيكون

المصدر معمولاً له كما ترى

وَإِذْ نُوبِي التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَلَّاكَ نَوْحٍ نَوْحٍ وَرُقٍ رَمَلَةٍ
وَمَا لَنَا كَيْدٍ كَنَادَ جَهْرًا وَهُوَ أَخِي حَتَّى جَرَى ذَا الْمَجْرَى
كَذَاكَ ذُو التَّفْصِيلِ نَحْوَ أَقْتَحِمِ إِمَّا هَلَاكًا أَوْ بُلُوغَ مَغْنَمِ

اي وكذلك اذا قُصد التشبيه بالمصدر بعد جملةٍ مشتبهةٍ عليه وعلى صاحبه نحو لك نَوْحٍ نَوْحٍ وَرُقٍ رَمَلَةٍ . اي نوح نوحها * او أريد به التاكيد بعد جملةٍ هي نص في معناها

فيقرر مضمونها نحو نادى زيداً جهراً. او تحتل غير معناه ايضاً فيرفع الاحتمال نحو هو اخي حتماً. ويقال للاول المؤكّد لنفسه لان النداء نصّ في الجهر لا يحتمل غيره فيكون المصدر كأنه نفس الجملة. ويقال للثاني المؤكّد لغيره لان الأخوة تحتل معنى الصداقة مجازاً فيكون المصدر قد أشر فيها الاخلاص عن المجاز الى الحقيقة والمؤثر غير المؤثر فيه * ومن هذا القبيل المصدر الذي يساق لتفصيل عاقبة ما تقدمه من جملة طلبية كما في المثال. او خبرية كقول الشاعر

لأجهَدنَّ فإِما دَفَع واقِعَةً مُخَشِيَّ وَاِما بَلَوَعَ السُّؤْلَ وَالْأَمَلَ

وانما اخص ذلك بهذه المواقع لان استبدال الفعل كذكره بنفسه. وتكرار المصدر بمثابة ذكر فعله. والحصر والعطف بمثابة التكرار لهما في الاول من التأكيد وفي الثاني من التعدد * والجمل الواقع بعدها المصدر المشبه به وما يليه تدل على الفعل لاشتمال الاولى عليه لفظاً والثانية معنى واقتضاً الثالثة اياه لتفصيل عاقبتها. فيتأتى حذفه في هذه المواضع واقامة المصدر مقامه * واعلم ان من المصادر التي يحذف عاملها وجوباً ما وقع منها مثني للتكثير نحو لبيك اي اقامة مكررة على طاعتك. فانه كالمذكور مرتين احداها المقدره قامت مقام ذكر الفعل فوجب حذفه. وذلك مما يحفظ ولا يقاس عليه * وقد يترك اضرار الفعل المبديل منه في الكلام الخبري كما في نحو سماعاً وطاعةً. والخبر به عن اسم العين كما في نحو انما الحادي غناً. والمشبه بمصدره كما في نحو لك نوح نوح وورق رملة. فيرفع الاول على الابتداء اي عندي سمع وطاعةً. والثاني على الخبرية بناءً على ان الخبر عنه قد صار نفس الخبر على سبيل المبالغة. ويتبع الثالث على البدلية * واعلم ان من المصادر المحذوفة العامل ما لا فعل له نحو ويل زيد فيقدر له فعل محذوف وان لم يصح النطق به * وجعل بعضهم مثل هذا منادى لا مفعولاً مطلقاً اي يا ويل زيد على سبيل المجاز وكلاهما مقبولان عند الجمهور

فصل

في المفعول به

يُنصَبُ مَفْعُولٌ بِهِ مُسْتَأْتِراً بِهَا تَعَدَّى كَرَأَيْتَ جَعْفَرًا

اي ان المفعول به ينصب بالفعل المتعدي فقط كما رأيت في المثال. وهو يستأثر به

دون بقية المفاعيل فانها تُنصب بالمتعدي واللازم . غير ان المتعدي قد يكون متعدياً بالذات وقد يكون متعدياً بالواسطة كما سيأتي في كتاب الافعال

وَهُوَ إِلَى ثَلَاثَةٍ قَدُ عُدُّدَا نَحْوَ أَرَيْتُ الْقَوْمَ زَيْدًا أَسَدًا
وَالْأَصْلُ فِيهِ سَبَقُ ذِي أَصْلٍ سَبَقَ أَوْ فَاعِلٍ مَعْنَى كَهَبٍ يَجِي الدَّرَقُ

اي ان المفعول به يتعدد فينتهي الى الثالثة كما في المثال الاول . وهذا يختص بما كان اصل الاخيرين منه المبتدأ والخبر وعامله من افعال القلوب كما رأيت * واما ما يقتصر على الاثنين فقد يكون من هذا الباب نحو ظننت عمراً صادقاً . وقد يكون من غيره كما في المثال الثاني * والاصل فيه مطلقاً تقديم ما له اصل في التقدم كزيد فانه مبتدأ في الاصل . او كان فاعلاً في المعنى كيجي فانه وان كان مفعولاً بالنسبة الى الضمير المستتر في الفعل يتضمن معنى الفاعلية بالنسبة الى الدرق لانه آخذ وهي مأخوذة * غير انهم قد يتصرفون في هذا الاصل اذا لم يكن مانع لفظي كاختلال عود الضمير في نحو ظننت زيدا اخاه . او معنوي كالتمسك بالماخوذ في نحو اعطيت زيدا عمراً . وقس على كل ذلك

فصل

في المفعول فيه

وَيُنْصَبُ الْمَفْعُولُ فِيهِ اسْمَ زَمَنٍ أَوْ مَوْضِعٍ ظَرْفًا بِمَعْنَى فِي أَقْتَرَنُ

اي ان المفعول فيه من اسم زمان او مكان يُنصب ظرفاً على معنى في دون لفظها نحو صمت يوماً وجلست ناحية اي في يوم وفي ناحية . فان كان الظرف لا يقبل تقديمها كاذ وحيث أوّل بما يقبله كحيث ومكان * واعلم انه اذا أُضمر للظرف وجب ذكر الحرف مع ضميره نحو يوم الجمعة صمت فيه لان الإضمار يرث الاشياء الى اصولها . فان لم يذكر الحرف نحو يوم الجمعة صمت جيل الضمير مفعولاً به . وهذا لا يكون الا في الظروف

المتصرفة

وَالْمَكَانِ مِنْهُمْ يَعْطَى لَأَكْثَرِ زَمَانٍ فَهُوَ حَرٌّ مُطْلَقٌ
فَقِيلَ صَمٌّ يَوْمًا وَيَوْمَ الْآحَدِ وَصَلَّ خَلْفَ الْقَوْمِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ

اي ان اسم المكان الذي يصلح للظرفية يُقيد بكونه منهما وهو ما لا يختص بمكان بعينه . وهو

إمّا مبهم البقعة والمسافة كنفوق وناحية او مبهم البقعة فقط كالليل والعلوة. فان كان
مختصاً كالمدار والمسجد وجب معه ذكر الحرف * بخلاف اسم الزمان فانه يصلح منه المبهم
والمختص. والاول إمّا مبهم المقدار والميقات كحين ومدة او مبهم الميقات فقط كيوم
وشهر. والثاني إمّا مختص بالعلمية كرمضان. او بآل كاليوم. او بالاضافة كيوم الجمعة *
وعلى ذلك يقال صمت يوماً او يوم الاحد بالنصب فيها. وصليت خلف القوم او في
المسجد بنصب الاول وجرّ الثاني جرياً على ما علمت * وانما كان ذلك كذلك لان
الفعل يدل على الزمان والمكان المبهمين بالالتزام لضرورة وقوعه فيها. ثم يدل على
الزمان دلالة اخرى بالتضمن لانه يتضمن معناه بصيغته فتكون دلالة عليه اقوى ولذلك
يتعدى الى المختص منه ايضاً

وَمَبْهُمُ الْمَكَانِ فِي الْمَقْدَارِ كَاللَّيْلِ وَالْحَجَّةِ كَالْيَسَارِ
وَمَا بُنِيَ مِنْ لَفْظٍ عَامِلٍ لَهُ ظَرْفًا كَحَلِّ لَا تَوَى مَحَلَّةً

اي ان المبهم من ظرف المكان يكون في المقادير كالليل والفرسخ والبريد. وفي الجهات
كاليمين واليسار والوراء. وشبهها كعند ولدى ونحوها. وفي ما كان من اسماء المكان
المشتقة مشاركاً لعامله في مادته لفظاً ومعنى كحلت محل زيد. فان لم يكن كذلك وجب
جره بالحرف فيقال وقفت في مجلسه وثويت في محله ولا يقال وقفت مجلسه وثويت
محله لعدم المشاركة في الاول واقتصارها على المعنى في الثاني * وشذّ قولهم هو مني معقد
الإزار ومنزلة الشغاف ومعدّ القابلة. وهو عني مناط الترتباً ومزجر الكلب اي هو
حاصل كذلك * واطلق بعضهم هذا الاستعمال في اسم الزمان ايضاً نحو ولدت مولد
زيد اي حين ولادته لانه عدل لاسم المكان في جميع احكامه وهو غير بعيد عن القياس

وَقَدْ يَنْبُؤُ مَصْدَرٌ عَنِ ظَرْفِ كَأَنْزِلِ غُرُوبِ الشَّمْسِ قُرْبَ الْكَهْفِ
وَذُو إِشَارَةٍ وَوَصْفٍ وَعَدَدٍ كُلٌّ وَجُزْءٌ كَغَزَا تِلْكَ الْمَدَدُ

اي ان المصدر قد ينبؤ عن الظرف كما رأيت فينتصب على الظرفية. غير ان اكثر ما
يكون ذلك في الظروف الزمانية لان دلالة الفعل على الزمان اقوى كما مر * وكذلك
اسم الاشارة كما رأيت. والصفة كصمت قليلاً. والعدد كسرت ثلاثة ايام. والكل كسهرت

كل الليل . والجزء كرايته بعض الاحيان * وقس على ذلك في الظروف المكانية كترلت
 تلك الناحية وجلست شرقي الدار ومشيت ثلثة اميال وهلم جرا
 وَرَبَّمَا اسْتَعْمِلَ ذُو الْمَكَانِ كَفَرَ عِنْدَ الْخَوْفِ لِلزَّمَانِ
 اي ان ظرف المكان قد يستعمل للزمان كفر زيد عند الخوف اي وقت الخوف . وعليه

قول الشاعر

لا تجزي إن منسأ اهلكته فاذا هلكت فعند ذلك فاجزي

وقول الآخر

واذا الامور تعاطمت وتشابهت فهناك يعترفون ابن المنرع
 غير ان ذلك لا يكون الا في الظروف الغير المتصرفه كما رأيت في الأمثلة

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الظَّرْفَ إِنْ لَمْ يَلْزَمْ ظَرْفِيَّةً بِتَصَرُّفٍ سَمِيٍّ
 وَغَيْرِ ذِي تَصَرُّفٍ مَا قِيْدًا حَمًّا بِظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَبَدًا

اي ان الظرف اذا كان لا يلزم الظرفية كاليوم والميل قبل له المتصرف لانه يتصرف فيه
 باخراجه عن الظرفية واستعماله لغيره من الاسماء فيقال حان يوم السفر وبيني وبينك
 ميل ونحو ذلك * فان كان لا يخرج عن الظرفية نحو لدى او يخرج عنها الى الجزاء بالحرف
 الذي هو شبه الظرفية نحو عند فهو غير متصرف * واعلم ان الظروف الغير المتصرفه لا
 تجر الأبن لانها ام حروف الجزاء فتوسع فيها بما لا يتوسع به في غيرها نحو خرجت من
 عند زيد والحمد لله من قبل ومن بعد وما اشبه ذلك * وشذ جر متى بالي وحتى . وجر
 ابن وحيث بالي . وكل ذلك مما يحفظ ولا يقاس عليه

وَبَعْضُ مَا لَيْسَ لَهُ تَصَرُّفٌ بَيْنِي وَفِي الْحَزِينِ مَا لَا يُصَرَّفُ
 وَبَعْضُ مَا يُعْرَبُ يُعْرَضُ الْبِنَاءِ عَلَيْهِ مِمَّا سَتَرَاهُ بَيْنَا

اي ان بعض الظروف الغير المتصرفه يكون مبنيا وهو حيث ولدى ولدن ولما واذ
 واذا ومتى وأين وأيان وأنى وقط وعوض وأس والآن ومع وكيف وهنا واخوانها . غير
 ان في لدى ومع خلافا بين الاعراب والبناء . وفي كيف بين اثبات الظرفية لها ونفيها
 عنها . والمختار عند الجمهور بناء الاولى واعراب الثانية ونفي الظرفية عن الثالثة * ومن

الظروف المتصرفة وغيرها ما لا ينصرف لوجود العلتين فيه . أما من المتصرفة فهو
غُدْقٌ وَبُكْرَةٌ عَلَيْهِنَ لِلزَّمانِ الْمَدلولِ عَلَيْهِمَا . وَشَعْبَانٌ وَرَمَضَانٌ لِلشَّهْرَيْنِ الْمَعروفَيْنِ *
وَأَمَّا من غير المتصرفة فَمَسْحَرٌ إِذَا أُريدَ بِهِ سَحَرٌ يَوْمٌ يَعْنِيهِ كَأَمْرٍ . وَكَذَلِكَ ضَحْوَةٌ وَعَشِيَّةٌ
وَعَتَمَةٌ عِنْدَ جَمَاعَةٍ جَمَلًا عَلَى سَحَرٍ وَهُوَ غَيْرُ بَعِيدٍ فِي الْقِيَاسِ * وَبعض الظروف المعربة
ما يتصرف كحِينٌ وَغَيْرُهُ كَقَبْلٍ بَعرضِ عَلَيْهِ الْبِنَاءُ كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِ الْإِضَافَةِ

فصل

في المفعول له

وَالْمَصْدَرُ أَنْصَبُ مُضْمَرِ اللَّامِ حَصَلَ فِي الْخَبْرِ مَفْعُولًا لَهُ مِنْ فَعَلٍ
وَالْتَزَمُوا التَّنْكِيرَ فِيهِ كَهَرْبٍ خَوْفًا وَلَفْظُ الْفِعْلِ فِيهِ يُجَنَّبُ

أي ان المصدر ينصب على نية معنى اللام التعليلية مضمرة قبله وهو قد حصل من فاعل
الفعل العامل فيه في وقت وقوعه مفعولاً لاجله * وحكمة ان يكون نكرة وان لا يكون
من لفظ الفعل العامل فيه . وقد اجتمع كل ذلك في المثال كما ترى * واعلم ان المفعول
له يكون تارة حاصلًا فيكون الباعث على وقوع الفعل حصوله كما في المثال ولا يكون
الامن افعال القلب كما رأيت . وتارة غير حاصل فيكون الباعث على وقوعه تحصيله كما
في نحو ضربته ناديباً له فلا يلزمه ان يكون منها . وهو المفعول عليه عند جمهور المحققين

فَإِنْ يُضْمَرُ حَكْمٌ بَدَأَ مَا يُضْمَرُ فَجُرَّ وَالتَّعْرِيفُ قَدْ لَا يُتَكْرَرُ

أي فان فات هذا المفعول حكم من احكامه المذكورة ظهرت اللام فيجربها . وذلك كما
اذا لم يكن مصدراً نحو جئتكم لهما . اولم يكن قد حصل من فاعل عامله نحو زرتك
لجئتكم آي . اولم يكن حصوله في وقت وقوع الفعل نحو تاهبت أمس للسفر غداً . او
لم يكن نكرة نحو ضربته للتاديب . او كان من لفظ الفعل نحو اهنت العبد لإهانة مولاة *
غير انهم قد يرخصون في التعريف مع النصب . وهو يشمل التعريف بأل كقول الشاعر
لَا أَقْعُدُ الْجَبْنَ عَنِ الْهَيْمَاءِ وَلَوْ نَوَّالَتْ زُمَرَ الْأَعْدَاءِ

والتعريف بالاضافة كقول الآخر

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ إِذْ خَارَهُ وَأُعْرِضُ عَنْ شَمِّ اللَّثِيمِ تَكْرُمًا

غير ان الثاني اقوى من الاول حتى قال بعضهم يستوي فيه الامران
 وَجَازَ مَعَ شُرُوطِهِ اَجْرُهُ وَلَا بَأْسَ بِغَيْرِ اللّامِ مِمَّا عَلَا
 اي انه يجوز جر هذا المفعول بالحرف مع استيفاء شرطه فيقال هربت لحوفٍ وعليه
 قول الراجز

من أُمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جِيرٌ ومن تكونوا ناصره يتنصر

غير انه قليل في الاستعمال * ولا باس في جرّه مطلقاً بغير اللام من حروف التعليل
 كالباء نحو قُتِلَ فلانٌ بذنبه . ومن نحو ذُبت من الشوق . وفي نحو قُتِلَ كُليبٌ في ناقه .
 وقس عليه * واعلم ان تضمن المفعول فيه والمفعول له معنى الحرف لا يقتضي البناء لان
 تضمن معنى الحرف الذي يقتضي البناء هو ان يخلفه الاسم على معناه فيطرح غير
 منظور اليه كتضمن متى همة الاستفهام وان الشرطية . فان كان الحرف منظوراً اليه
 لكون الاصل في الوضع اظهاره كما في المفعول فيه والمفعول له لم يكن تضمن معناه
 مقتضياً للبناء . فتأمل

وَأَعْلَمُ بَأَنَّ كُلَّ ذِي قَيْدٍ عَيْبٌ مِنْهُ صَرِيحٌ نَصْبُهُ لَفْظًا ظَهَرَ
 وَغَيْرُهُ مَا جُرَّ مَنْصُوبٌ اَلْحَلُّ كَأَذْهَبَ بَزَيْدٍ فِي الصَّبَاحِ لِلْعَمَلِ

اي ان كل ما مر ذكره من المفاعيل المقيّدة بالحرف وهي المفعول به والمفعول فيه
 والمفعول له منه ما هو صريح وهو ما ظهر نصبه لفظاً كما رأيت في مواضعه . ومنه ما هو
 غير صريح وهو ما يُجر بالحرف كما رأيت في امثلة النظم فيكون نصبه محلاً . بخلاف
 المفعول المطلق فانه لا يكون الا صريحاً

فصل

في المفعول معه

وَيَنْصَبُ الْمَفْعُولُ مَعَهُ إِذَا تَلَا وَأَوَّابٍ بِمَعْنَى مَعَ كَسْرٍ وَالْجِبَالِ

اي ان ما وقع الفعل بمصاحبه ينصب تالياً الواو التي بمعنى مع كما في نحو سِرَّ والجبل اي
 سِرَّ مع الجبل * ويشتد لوجوب نصبه وجود فعل او معناه قبلة . وكون الواو نصاً في
 المعية بحيث لا يصح العطف بها . إما من جهة اللفظ نحو سرتُ وزيداً لا تمناع العطف

على الضمير المتصل غير مؤكّد بالمنفصل كما سيأتي في بابهِ . وإيّا من جهة المعنى نحو
 سافر زيدٌ والصبح لا ممتنع نسبة السفر الى الصبح كما ترى . وقد اجتمع كلاهما في مثال
 النظم كما رأيت * واختلف في ناصب هذا المفعول حتى انتهى الخلاف الى ستة مذاهب
 لا فائدة في استيفائها . والصحيح انه منصوب بما يتقدمه من الفعل او معناه والواو وسيلة
 لوصوله اليه . وهو مذهب البصريين وعليه الجمهور

وَهُوَ لِأَصْلِ الْوَاوِ لَا يَتَقَدَّمُ لِأَنَّ مَعْنَى الْعَطْفِ فِيهَا أَقْدَمُ
 وَالْعَطْفُ إِنْ صَحَّ بِغَيْرِ ضَعْفٍ أَوْلىَ وَالْأَخْيَرُ تَرَكَ الْعَطْفَ

اي ان المفعول معه يمتنع تقديمه مطلقاً . فلا يجوز ان يُقدّم على عامله بالاجماع . ولا على
 مصاحبه في الصحيح . فلا يقال والنيل سرتٌ ولا سارٌ والنيل زيدٌ لان هذه الواو اصلها
 للعطف ثم استعملت للمصاحبة والعاطفة لا يجوز فيها شيء من ذلك * ولما كان العطف
 اصل هذه الواو كان أولى متى امكن بغير ضعف نحو جاء الاميرُ والجيشُ . بخلاف نحو
 سرتٌ وزيدٌ بالرفع على مذهب من لا يلتزم التاكيد بالضمير المنفصل فانه يُختار فيه
 النصب لان جواز عطفيه مذهبٌ ضعيفٌ لبعض الكوفيين * وكذلك اذا كان العطف
 مع صحته يقتضي تكلفاً من جهة اللفظ كما في قولهم لو تَرَكت الناقةً وفصيلها لرَضِعها . او من
 جهة المعنى كما في قول الشاعر

فكونوا أنتم وبني ابيكم مكان الكليتين من الحلال

فان العطف يقتضي في الاول ان يكون تقدير العبارة لو تَرَكت الناقة ترضع فصيلها
 وتترك فصيلها يرضع منها لرَضِعها . وفي الثاني ان يكون المعنى كونوا لبني ابيكم مكان
 الكليتين وليكن بنوا ابيكم لكم كذلك . وهذا التكلف لا يُحتاج الى شيء منه في النصب .

فتأمل

وَالْفِعْلُ يَنْوِي بَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَهَا بِهَا وَكَيْفَ نَحْوَ مَا لِي وَالَّذِي

اي ان الفعل يُقدّر بعد ما وكيف الاستفهاميتين فيُنصب ما بعد الواو المذكورة مفعولاً
 معه نحو ما لي والذي اي ما يكون لي . ونحو كيف انت وقصعة من تريد اي كيف تكون
 او تصنع * غير انه يجب النصب اذا كان يمتنع العطف كما في المثال الاول لان الضمير
 المحرور لا يُعطّف عليه بدون اعادة الجار كما سيأتي في موضعه . ويترجّح العطف حيث

لا مانع كما في المثال الثاني ومن ذلك قول الشاعر
فقلتُ أصطنعُها أو لغيري فأسقِها فما انا بعد الشيب وبجك والخمر
واعلم ان الضمير المحرور في هذه الامثلة يقدر معه الفعل ليتعلق به المحرف . واما المرفوع
فيقدر الفعل معه بناءً على انه كان مستتراً فيه فبرز بعد حذفه منفصلاً لعدم استقلاله

فصل

في المستثنى

يُنصَبُ حِنْمًا بَعْدَهَا " مَا اسْتَثْنَيْتِ إِلَّا بِأَثَرِ ذِي تَمَامٍ مُّثَبَّتِ

اي ان ما يُسْتَثْنَى بِالْإِلَّا يُنصَبُ وَجوباً بعدها اذا كانت تالية لكلام تام موجب نحو قام
القوم الأزيداً * وقد اختلف في ناصب المُسْتَثْنَى على ثمانية اقوال اصحها انه منصوب
بالعامل الذي قبل الأول وهي واسطة لتهيئ ذلك العامل اليه كالواو في المفعول معه .

وهو مذهب اكثر المحققين وعليه اختيار الجمهور

وَهُوَ كَقَامِ الْقَوْمِ إِلَّا رَجُلًا مُتَّصِلٌ إِذْ كَانَ بَعْضٌ مِنْ تَلَا
وَعَكْسُهُ مُنْقَطِعٌ كَخَضِرُوا إِلَّا بَعِيرًا وَهُوَ فِيهِ يَنْدُرُ

اي ان من المُسْتَثْنَى مَا يُقَالُ لَهُ الْمُتَّصِلُ لِاتِّصَالِهِ بِالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فِي الْجِنْسِيَّةِ وَهُوَ مَا كَانَ
بَعْضًا مِنْهُ كَالرَّجُلِ فِي الْمَثَالِ فَانَّهُ احَدُ الْقَوْمِ . وَمِنْهُ مَا يُقَالُ لَهُ الْمُنْقَطِعُ لِانْقِطَاعِهِ عَنِ
الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ بِعَكْسِ الْأَوَّلِ وَهُوَ مَا كَانَ اجْنَبِيًّا عَنْهُ كَالْبَعِيرِ عَنِ الْقَوْمِ . غَيْرَ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ
يَكُونَ لَهُ حِظٌّ مِنَ الْجِنْسِيَّةِ مَجَازًا بِحَيْثُ يُسْتَحْضَرُ عِنْدَ ذِكْرِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ لِلْمَلَابَسَةِ بَيْنَهُمَا كَمَا
رَأَيْتَ فَلَا يُقَالُ جَاءَ الْقَوْمَ إِلَّا الذَّنَابُ . وَإِنْ يَكُونُ الْفِعْلُ صَاحِحًا لَهُ فَلَا يُقَالُ تَكَلَّمَ الْقَوْمُ
إِلَّا بَعِيرًا * وَالْأَوَّلُ هُوَ الْأَصْلُ وَهُوَ الشَّائِعُ فِي الْأِسْتِعْمَالِ بِخِلَافِ الثَّانِي فَانَّهُ نَادِرٌ

وَفِي سِوَى الْأَثْبَاتِ أَبْدِلْ مَا اتَّصَلَ مَرَّجًّا فَالْنَّصْبُ تَأْوِيلًا حَصَلَ

اي انهم يمرجون ابدال المُسْتَثْنَى مِنَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ عَلَى نَصْبِهِ فِي غَيْرِ الْأَثْبَاتِ . وَهُوَ النَّصْبُ
نَحْوَمَا قَامَ احَدٌ الْأَزِيدُ . وَالنَّهْيُ نَحْوَمَا يَقُمُ احَدٌ الْأَعْمَرُ . وَالاسْتِفْهَامُ نَحْوَمَا قَامَ احَدٌ
الْبَكْرُ * وَذَلِكَ لِأَنَّ نَصْبَهُ فِي هَذِهِ الصُّورِ يَكُونُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ لِكُونِهِ فَضْلًا لَا
بِالْأَصَالَةِ لِأَنَّهُ قَدْ جَرَى عَلَى خِلَافِ أَصْلِ الْأِسْتِثْنَاءِ فِي الْمَعْنَى إِذَا احْكَمَ فِيهِ ثَابِتٌ لِلْمُسْتَثْنَى

منثني عن المستثنى منه كما ترى . ولذلك يضعف النصب فيخيار الإتياع عليه * وقيل
 لقصد المشاكلة بين المستثنى والمستثنى منه . ولذلك يُخيار النصب اذا حال بينهما فاصل
 طويل نحو ما جاء في احد حين كنت في الدار الأريداً . وذلك لتباعد الطرفين فلا
 تظهر المشاكلة بينهما * واعلم ان البديل الواقع في هذه المسائل هو بدل بعض من كل .
 وانما استغني عن ربطه بضمير المبدل منه لان الاستثناء معه متصل وقد علمت ان
 المتصل لا يكون فيه المستثنى الأبعض المستثنى منه فلم يبق احتمال للاجنيبة بينهما . فتدبر
وَأَنْصَبُ إِذَا قُدِّمَ مُسْتَثْنَى وَقَدْ **أَوَّلَ بِالتَّفْرِيعِ إِبْدَالَ وَرَدُ**
 اي اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في هذا المقام تعين النصب فيقال ما قام الأريداً
 احد . وعليه قول الشاعر

وما لي إلا آل أحمد شيعة وما لي إلا مذهب الحق مذهب

وأما قول الآخر

لانهم يرجون منك شفاعة اذا لم يكن إلا النبيون شافع
 بالرفع فمحمول على الاستثناء المفرغ فيكون في الحقيقة بدلاً من محذوف قبله كما سيبي
 اي لم يكن احد إلا النبيون . وشافع بدل آخر من ذلك المحذوف . إلا ان الأول بدل
 بعض والثاني بدل كل . وقيل غير ذلك مما لا نطيل بذكره وهو على كل حال استعمال
 ضعيف لا يصح القياس عليه في الخيار * وشد تقدم المستثنى على المستثنى منه وعامله
 كقول الآخر

إلك لا أرجو أخا بسطة في العرب من قيس ولا من تميم

ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي وابن عصفور

وَأَقْضِ بِنَصْبٍ مُطْلَقاً فِي الْمُنْقَطِعِ **لِبَدَلٍ فِي الْأَجْنِبِيِّ** **يَمْتَنِعُ**
 اي ان المستثنى المنقطع يتعين نصبه على كل حال فيقال ما قام احد الأبعيراً بالنصب
 فقط كما يقال قام القوم الأبعيراً . ولا يجوز فيه البديل لانه اجنبي عن المستثنى منه كما مر
 فلا يصح جعله بدلاً منه * واعلم ان البديل قد يتعد كونه على اللفظ مانع فيبدل على
 المحل نحو ما جاء في من احد الأرجل . ولا احد في الدار الأامراً بالرفع فيها . وذلك
 لان النفي قد انتقض بالإفلا فلو ابدل على اللفظ لزم منه زيادة من وعمل لا في الإثبات لان

البدل بنية تكرار العامل. وكلاهما لا يجوز

وَمَا قَدْ أُسْتَثْنِيَ مِنْهُ إِنْ حُذِفَ فَرِيحٌ مَا قَبْلُ لِمُسْتَثْنَى رَدَفٍ
وَذَاكَ فِي النَّفْيِ وَشَبِيهِهِ أَشْتَهَرَ لِصِدْقِهِ كَلِمٌ يُقْمَرُ إِلَّا عَمَرَ

اي اذا حُذِفَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ تَفَرَّغَ مَا قَبْلَهُ لِلْمُسْتَثْنَى لِفَقْدِ مَا كَانَ مَشْغُولًا بِهِ . وَهُوَ بِشَبَلِ
الْفِعْلِ كَمَا فِي الْمَثَالِ . وَغَيْرُهُ نَحْوُ مَا فِي الدَّارِ الْأَزِيدِ . وَجَبْتُهُ تَكُونُ الْأَكَاثِمَا لَمْ تَكُنْ
فَيُقَالُ مَا قَامَ الْأَزِيدُ كَمَا يُقَالُ مَا قَامَ زَيْدٌ . وَكَذَلِكَ مَا رَأَيْتَ الْأَزِيدًا وَمَا مَرَرْتَ الْأَ
بَزِيدٍ . غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِيهِ بِمَجْسَبِ اللَّفْظِ فَقَطْ لِأَنَّ الْمَعْنَى مَا قَامَ أَحَدًا الْأَزِيدُ
وَهَلَمْ جَرًّا وَلَوْلَا هَذَا الْأَعْيَانُ لَمْ يُصَحَّ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ مُسْتَثْنَى . وَعَلَى ذَلِكَ يَكُونُ فِي الْحَقِيقَةِ
بَدَلًا مِنَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ الْمَحذُوفُ فَيُعْطَى إِعْرَابُهُ * وَذَلِكَ قَدْ أَشْتَهَرَ فِي النَّفْيِ وَشَبِيهِهِ لَصِدْقِهِ
مَعَهَا غَالِبًا كَمَا رَأَيْتَ . وَذَلِكَ أَنَّ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ الْوَاقِعُ بَعْدَ النَّفْيِ لَا يَجِبُ أَنْ يَتَنَاوَلَ جَمِيعَ
أَفْرَادِ الْجِنْسِ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْعَمُومُ فِيهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى جَمَاعَةٍ مَخْصُوصَةٍ فَيَكُونُ مِنْ بَابِ
الْقَصْرِ الْأَضَائِي عَلَى مَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي عِلْمِ الْمَعَانِي . بِخِلَافِ الْوَاقِعِ فِي الْإِيجَابِ فَإِنَّ الْمَحذُوفَ
مِنْهُ يَتَنَاوَلُ جَمِيعَ الْأَفْرَادِ لِأَنَّ مَا بَعْدَهُ عَلَى مَعْنَى الْأَسْتِثْنَاءِ لَا الْقَصْرَ . فَلَوْ قِيلَ قَامَ الْأَزِيدُ
كَانَ بِمَعْنَى قَامَ كُلُّ أَحَدٍ الْأَزِيدًا وَهُوَ فَاسِدٌ كَمَا لَا يَخْفَى * وَلِذَلِكَ إِذَا قُصِدَ فِي غَيْرِ
الْإِيجَابِ الشَّمُولُ حَقِيقَةً نَحْوُ مَا مَاتَ الْأَزِيدُ أَمْتَمَعَ لِفَسَادِ الْمَعْنَى . فَإِنَّ صَدَقَ الْإِيجَابُ
نَحْوُ زَيْدٍ بَعْدَ الْيَوْمِ الْحَرْبِ جَازٍ لِحَقِّهِ مَعْنَاهُ كَمَا تَرَى * وَقَسَّ عَلَى النَّفْيِ شَبِيَهُ نَحْوُ وَلَا
تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَهَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ . وَعَلَى الصَّرِيحِ مِنْهُ الْمَأْوَلُ نَحْوُ
وَيَا بِي اللَّهِ إِلَّا أَنْ يُنِيمَ نَوْرَهُ أَي لَا يَرِيدُ إِلَّا أَنْ يُنِيمَ * وَعَلِمَ أَنَّ الْأَقْدَ تَكَرَّرَ فِي الْبَدَلِ
وَالْعَطْفِ بِالْوَاوِ لِلتَّكْيِيدِ فَتَكُونُ الْمُعْتَرِضَةُ بَيْنَ التَّابِعِ وَالْمَتَّبِعِ لِقَوْلِهَا لَانْهَا زَائِدَةٌ
فِي حُكْمِ السَّاقِطِ . وَلِذَلِكَ يَجْرِي التَّابِعُ بَعْدَهَا عَلَى مَا يَسْتَحِقُّهُ فِي نَفْسِهِ مِنَ التَّبَعِيَّةِ وَقَدْ اجْتَمَعَ

كلا الموقعين في قول الراجز

ما لك من شيخك الأعمله الأرسيه والأرمله

يرفع ما بعد المكررتين لان الاول منها مبدل من المرفوع قبله والثاني معطوف عليه

كما ترى

وأجرر إضافة بغير وسوى حكمهما كما سمى بلي الأستوى

اي ان المستثنى يغير وسوي يجر باضافتها اليه جاريًا عليها اعراب الاسم الواقع بعد الأ
في جميع احكامه متصلًا ومنقطعًا ومفرغًا كما علمت. فيقال جاء القوم غير زيد بنصب
غير. وما جاء في احد غير زيد بالنصب والاتباع. وما قام غير زيد بالرفع وهم
جرًا. وقس على ذلك في سوي

وَبَعْدًا خَلَا وَحَاشَا أَحْرَفًا وَالنَّصْبُ أَفْعَالًا لِمَفْعُولٍ قَفَا
وَبَعْدَ لَيْسَ لَا يَكُونُ لِلْخَبَرِ وَكُلُّ مَرْفُوعٍ لِكُلِّهَا أُسْتَرَّ

اي ان المستثنى يجر ايضا بعداً وخلاً وحاشاً اذا قدرتهن احرفاً. فان قدرتهن افعالاً
نُصِبَ مفعولاً به. فيقال جاء القوم عدا زيد وخلا عمراً بجواز الوجهين. ما لم تقدمهن
ما المصدرية فيتعين النصب لتعين الفعلية لان ما المذكورة لا تدخل على الحروف.
ولذلك تلحقن معها نون الوقاية كما في قول الشاعر

تَمَلُّ النُّدَامَى مَا عَدَانِي فَانِي بَكَلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلِّعٌ

وأما ليس ولا يكون فيكون النصب بعدها على الخبرية لها نحو قام القوم ليس زيداً ولا
يكون عمراً. ومنه الحديث يطبع المؤمن على كل خُتِي ليس الخيانة والكذب. اي الأ
الخيانة * ومرفوع جميع هذه الافعال ضمير مستتر فيها عائذ على البعض المدلول عليه
بكلمة المستثنى منه. فيكون المعنى عدا بعضهم زيداً اي جاوزه وهم جرًا في البواقي.
ولذلك لا يكون المستثنى بها الا متصلًا. غير ان هذا البعض لا يلتزم به لئلا تذهب صورة
الاستثناء ولذلك كان استنار ضميره واجبا مع كونه للغائب كما مر في موضعه * واعلم
ان من النحاة من يعدل لاسيما من ادوات الاستثناء مع ان ما بعدها أدخل مما قبلها في
الحكم المنسوب اليه على خلاف حكم الاستثناء كما علمت. وهي مركبة من لا النافية للجس
وسمي بمعنى مثل وهو اسبها. وما الموصولة او النكرة الموصوفة او التامة او الزائدة. والخبر
محدوف تقديره موجود او حاصل ونحو ذلك * ويجوز في النكرة الواقعة بعدها أوجه
الاعراب الثلاثة وقد روي بهن قول الشاعر

الْأَرْبُ يَوْمَ صَالِحٍ لَكَ مِنْهَا وَلَا سِيَّامَ يَوْمٍ بَدَارَةَ حُلَيْلٍ

أما الرفع فعلى تقدير ما موصولة او نكرة موصوفة. وجعل يوم خبر المضمرة محذوف والجملة
صلة للموصولة اي لا مثل الذي هو يوم بدارة حليل موجود. او صفة للموصوفة اي لا مثل

شيء هو يومٌ بها حاصلٌ * وأما النصب فعلى نقديرها تامة أو زائدة كافة عن الاضافة
 وجعل يوم تمييزاً كما في قولهم على التمتع مثلها زبداً * وأما الجر فعلى نقديرها زائدة غير
 كافة او تامة وجعل يوم مضافاً اليه مع الزائدة وبدلاً من التامة او عطف بيان عليها *
 وارجح هذه الاوجه الجر واطعها النصب * وأما اذا كان الاسم الواقع بعدها معرفة نحو
 اعجبي القوم ولا سيما زيد فيجوز فيه الرفع والجر ويمتنع النصب لان المعرفة لا تصلح
 للتمييز * وتلزم لا سيما الواو غالباً كما رأيت فلا تستعمل بدونها الا نادراً كقول الشاعر
 يسرُّ الكرم الحمد لاسيما لدى شهادة من في خيره يتقلب
 واذا وقع بعدها ظرف كما في البيت تعين كون ما موصولة والظرف صلة لها . واذا وقع
 بعدها حال نحو يعجبي زيد ولا سيما راكباً تعين كونها زائدة كافة اي لا مثل لهذه الحالة
 من بقية احواله

وَبِيدٍ فِي مَنْطَعٍ تَسْتَعْمَلُ كَقَالَ بَيْدٌ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ

اي ان بيد تستعمل في الاستثناء المنقطع كما في المثال ومنه الحديث انا أفصح من نطق
 بالضاد بيد أي من قریش * وهي كغير في الزنة والمعنى . لكنها تفارقها في كونها تخصص
 بالاستثناء المنقطع . ولا تقع الأمصوبة . ولا يوصف بها . ولا تقطع عن الاضافة . ولا
 تضاف الا الى أن وصلتها كما رأيت

فصل

في الحال

الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُفَسِّرٌ لِهَيْئَةٍ مُتَقِلًّا يَنْكُرُ
 وَهِيَ وَكَلِمَةٌ مَعْنَى عَلَى التَّأْوِيلِ عَنْ فَاعِلٍ تَكُونُ أَوْ مَفْعُولٍ
 كَجِئْتُ فَرْدًا وَدَهَانِي غَافِلًا وَفَدَّ الْفَتَى بَاكِ يَسْتَقِي رَاجِلًا

اي ان حكم الحال ان تكون وصفاً اي اسماً مشتقاً يدل على ذات متصفة بمصدر . وان
 يكون ذلك الوصف فضلة اي واقعاً بعد تمام الكلام . وان يكون مفسراً للهيئة اي الصفة
 التي يكون عليها صاحب الحال عند صدور الفعل . وان يكون نكرة متقلاً اي غير ملازم

لصاحبه * وهي تأتي عن الفاعل او المفعول لفظاً او معنى كما في امثلة النظم . فان الأولين
منها يشتملان عليها لفظاً والاخيرين معنى لان الفاعل في المعنى وضيمرة المستتر في
الفعل مفعول به كذلك * واعلم ان ما ذكر من الاحكام انما هو بحسب الاصل . وقد
يتخلف بعضه احياناً غير ان ما خرج عنه يرجع اليه غالباً كما ستري والآفهو نادر لا يلتفت
اليه * والمراد بالفضلة ما يستغنى عنه من جهة تركيب الكلام كما مر لا من جهة المعنى
فلا يرد عليه نحو وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعيين * والمفعول الذي تجيء
عنه الحال يشتمل المفعول به وغيره من سائر المفاعيل على الاصح . فيقال ضربت الضرب
شديداً وصمت الشهر كاملاً وهربت للخوف مجرّداً وسرت والنيل فائضاً لانها كلها من
متعلقات الفعل فتحتمل ان يكون نعلقة بها على هيئة مخصوصة * ولما كانت الحال لا
تأتي الا عن الفاعل او المفعول كانت لا تأتي عن المضاف اليه الا اذا كان المضاف
مصدرًا نحو عجت من ذهاب الامير ماشياً واعجبتني ضرب اللص مقيداً . او صفة نحو زيد
منطلق الغلام راكضاً وراكب الفرس مسرجاً . فان لم يكن كذلك امتنعت المسئلة ما
لم يكن المضاف جزءاً منه نحو اعجبتني وجه الجارية مسفرة او كجزء نحو اعجبتني كلام الامام
خاطباً . لان المضاف حينئذ يكون في حكم الساقط الصححة الاستغناء عنه بالمضاف اليه
فيكون المضاف اليه في حكم المفعول لعامل المضاف . وقيل لان الحال حينئذ تكون
كأنها عن المضاف لشدة الملايسة بينه وبين المضاف اليه . وعلى كلا القولين تستفاد
الفاعلية او المفعولية فينطبق على حكم الحال بخلاف نحو جاء غلامٌ هند جالسة فانه يتمتع
اذ ليس فيه شيء من ذلك

وَيَنْصِبُ الْحَالَ الَّذِي يَعْمَلُ فِي صَاحِبِهَا فَأَلْبِتْدَاءَ لَا يَفِي

اي ان الناصب للحال هو العامل في الاسم الذي جاءت عنه كما ترى في نحو جاء زيد
راكباً . فان العامل في الحال الواقعة فيه هو الفعل الذي هو عامل في الفاعل فيكون قد
عمل فيها جميعاً * ولذلك لا تأتي الحال عن المبتدأ لان الابداء عامل ضعيف فلا
يمكن ان يعمل في معمولين * وأما نحو إن هذا صراطي مستقيماً وقولهم هذا بسراً أطيب منه
رطباً فان عامل صاحب الحال في الأوّل هو اسم الاشارة العامل في الحال وذلك
باعبار المعنى لانه على تأويل أشير اليه فيكون عاملها واحداً . والحال الأولى في الثاني هي
عن الضمير المستتر في الخبر فتكون عن الفاعل لا عن المبتدأ . فتأمل

وَأَكَّدَتْ عَامِلَهَا أَلْمَلَاءِهَا مَعْنَى كَقَامَ وَاقِفًا أَوْ قَائِمًا
وَمَا أَتَتْ عَنْهُ كِبَاتَ الْعَسْكَرِ عِنْدِي جَمِيعًا وَهِيَ فِيهِ تَنْدُرُ

اي ان الحال تأتي مؤكدة لعاملها الموافق لها في المعنى مع موافقة اللفظ كقَامَ قائمًا . او بدونها كقَامَ واقفًا وهو الاكثر * وتأتي ايضا مؤكدة لصاحبها الذي جاءت عنه كما في المثال وهي نادرة ولذلك لم يذكرها اكثر النحاة

وَجُمَلَةٌ مِنْ جَامِدٍ اسْمٍ عُرِفَا تُصَاغُ كَالْفَتَى أَخُوكَ مُسَعِفَا
وَيُحَذَفُ الْعَامِلُ حَذْفًا وَاجِبًا إِذْ قَامَتِ الْجُمَلَةُ عَنْهُ نَائِبًا

اي ان الحال تأتي مؤكدة ايضا للمضمون جملة قبلها . وحكم الجملة ان تكون مركبة من اسمين جامدين معرفتين كما في المثال . وعليه قول الشاعر

انا ابن دارة معروفًا بها نسي وهل بدارة يا للناس من عار

وهذه الجملة تنوب عن العامل لانها تنزل منزلة اللفظ به فيحذف وجوبًا ويقدر بنحو اثبتته في الاول واثبتت في الثاني وما اشبه ذلك * وانما اشترط في الجملة ان تكون مركبة من اسمين جامدين لانه لو كان احد الجزئين فعلاً او اسماً مشتقاً كان عاملاً في الحال فلم يمتحج الى تقدير العامل . واشترط ان يكون الاسمان معرفتين ليكون مضمون الجملة معيناً فيصح ان يؤكد

وَجُمَلَةٌ الْأَخْبَارِ تَأْتِي حَالًا إِنْ لَمْ تُصَاحِبْ مَا أَقْتَضَى اسْتِقْبَالَ

اي ان الجملة الخبرية تقع حالاً بشرط ان لا تصاحب ما يقتضي الاستقبال كالسين . فيقال جاء زيد وهو يضحك وذهب عمرو يركض . ولا يقال قام زيد سيذهب للمنافاة بين الحال والاستقبال * وكما تدخل الجملة في هذا الباب يدخل شبه الجملة نحو جاء الامير بين رجاله وسار القائد في موكبِه لان كلاً منهما يخلف المفرد في مثل هذا المقام كما مر في الاحكام الكلية

وَأَحْوَالٌ مَعَ صَاحِبِهَا تَعَدُّ طَوْرًا وَطَوْرًا دُونَهُ إِذْ يَفْرُدُ

اي ان الحال تتعدد تارة مع تعدد صاحبها كقول الشاعر

خرجتُ بها أمشي نجر وراة نا على أثرنا ذيل مرط مرحل
ونارة مع افراده كقول الآخر

علي انا ما زرت ليلي بخفية زيارة بيت الله رجلا حافيا

واعلم ان الحال اذا كانت تصلح لكل ما قبلها كانت لما تليه ولو نقديرا . فان كانت مفردة نحو لقيت زيدا ماشيا كانت لزيد . فان اريد كونها للمتكلم قيل لقيت ماشيا زيدا . وان كانت متعددة لصاحبين نحو لقيت زيدا ماشيا راكبا اي لقيته ماشيا وانا راكب كانت الاولى لزيد والثانية للمتكلم بناء على ان الاولى وصاحبها قد اعترضوا بينهما والمعترض في حكم الساقط فتكون في نقدير التالفة له وهو الخنار عند الجمهور * فان كانت لا تصلح لكل صاحب خير فيها فيقال ركبت البعير مترنما ولقيت هند ضاحكا عابسة

وقس عليه

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْحَالَ حِكْمٌ كَالْخَبَرِ فَالرِّبْطُ فِيهَا بِضَمِيرٍ يُعْتَبَرُ
وَدُونَهُ الْوَاوُ وَمَعَهُ اسْتَضْحَيْتَ فِي جُمْلَةٍ دُونَ مُضَارِعٍ ثَبَّتَ
وَقَرَّبُوا الْمَاضِي بِقَدْفَتُذْكَرٍ مَعَهَا وَطَوَّرًا دُونَهَا تَقَدَّرُ

اي ان الحال حكم على صاحبها كما ان الخبر حكم على المبتدا فتربط به كما تربط الخبر . وربطها يكون بالضمير ولو مقدرًا نحو اشتريت اللؤلؤ مثقالا بدينار . اي مثقالا منه وهي الاصل * فان خلت منه تربط بالواو لانها تنفيد معنى الجمع المتضمن الربط نحو جاء زيد والشمس طالعة . ويقال لها واو الحال وواو الابتداء * ويجوز اجتماعها مع الضمير لزيادة التمكن . وذلك في الجملة التي لم تُصدر بالمضارع المثبت نحو جاء زيد يركض فانه يُربط بالضمير وحده كالوصف لانه شبيه به . ما لم يقترن بقدر نحو لم تؤذوني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم فيجب اقترانه بها لان قد نقضت شبهة بالوصف لامتناع دخولها عليه * فخرج بقيد الجملة المفرد والظرف والمجرور الواقعان حالا كما مر فان الواو لا تسمن مطلقا . ودخل في ما سوى المضارع المثبت المضارع المنفي والجملة الاسمية والفعلية الماضية مثبتتين او منفيتين * اما المضارع المنفي فنه ما يُختار ربطه بها جميعا وهي

المنفي * بلم كقول الشاعر

سَطَّ النِّصْفُ وَلَمْ تُرِدْ اسْقَاطُهُ فَتَنَاوَلْتَهُ وَأَنْتَنَا بِالْيَدِ

او بلها كقول الآخر

فان كنت ما كولا فكن خيرا آكلِ وَاِلاَ فادركني ولما اُمرق
ومنه ما يختار انفراد الضمير معه وهو المنثي بلا كقول الآخر
لو ان قوما لا ارتفاع قبيلة دخلوا السماء دخلتها لا اُحجب

او بما كقول الآخر

كانها يوم صددت ما نكبتنا طيبي بعسفان ساجي الطرف مطروف
وهو مذهب الاكثريين * واما الاسمية والماضوية فيطرّد فيها اجتماع الواو مع الضمير
انفاقا لبعدها عن شبه الوصف . غير ان المثبتة من الماضوية تلزمها قد بعد الواو لانها
تقرّب الماضي من زمان الحال فيصح ان يقع حالا . فيقال قام زيد وغلامه جالس . ومضى
ولا رفيق معه . وذهب عمرو وقد ركب . ويقال ذهب وما ركب بدون قد لان ما تدل
على زمان الحال فتغني عن استصحابها * وقد تجرّد الجملة من قد ملفوظة فتسوي مقدرة
وحينئذ تجرّد من الواو لئلا تلتبس بالعاطفة . وعلى ذلك قول الشاعر
واني آتروني لذكرك هزة كما انتفض العصفور بللة القطر

وندر ذكر قد بدون الواو كقول الآخر

وقفت بربع الدار قد غير البلي معارفها والساريات الهواطل
واندر منه ذكر الواو بدون قد نحو قالوا واقبلوا عليهم ماذا تفقدون * فان وقعت هذه
الجملة بعد الا نحو ما تكلم الا ضحك . او قبل او نحو لا ضربته عاش او مات وجب
تجردها منها لفظا وتقديرا . لان الاولى في تاويل المفرد اي ما تكلم الا ضاحكا لان الا
تخص بالاسماء . والثانية في تقدير الشرط اي ان عاش او مات لانها في مقام الافتراض .
وكل من المفرد والشرط لا يقترن بشي منها * وندر اقتنائها بعد الا بالواو كقول

الشاعر

نعيم امرأ هريم لم نعر نائبة الا وكان لمرتع بها وزرا

واقترانها بقد كقول الآخر

متى يأت هذا الموت لم يلف حاجة لنفسي الا قد قضيت قضاءها

واجازوا الوجهين في الاسمية مطلقا ما لم يكن صدرها ضمير ذي الحال فيجب اقتنائها
بالواو نحو لا تقرّبوا الصلوة وانتم سكارى لانها تكون بدونها في صورة المستأنفة فتسوي

انقطاعها عما قبلها . او نفع مؤكدة لمضمون جملة فتمتنع الواو نحو هو الحق لا شك فيه لان
المؤكدة نفس المؤكدة فتكون معها في صورة المعطوف على نفسه . غير ان ما ليست كذلك
يُختار اقترانها بالواو كما مر ويجوز تجريدها منها على ضعف كقول الشاعر
ولولا جنان الليل ما آب عامر الى جعفر سر بانه لم يهزقي

وقول الآخر

بكت عيني فما أجدى بكاهي على زمن مضى لا خير فيه

فان وقعت بعد حال مفردة كما في قول الشاعر

والله يبيحك لنا سالماً بُرداك تبيلٍ ونعظيم

يُستحسن معها ترك الواو طلباً للمشاكلة بينها * واعلم ان الماضي المثبت الخالي من الضمير
تلزمه قد مع الواو لفظاً نحو جاء زيد وقد طلعت الشمس ولا يجوز تقديرها كما في المتضمن
الضمير . وذلك لان تركها يستلزم ترك الواو ايضاً لدفع الالتباس كما مر وهو لا يستغني
عنها اذ لا رابط له غيرها . والاكثر ترك الواو في نحو قول الشاعر

اذا تكرتني بلنة او تكرتيها خرجت مع البازي علي سواد

وذلك لانه يحتمل ان يكون في تقدير المفرد اي خرجت باقياً علي سواد الليل او تقدير
الجملة اي خرجت والسواد باق علي . والاول أولى لان المفرد هو الاصل في هذا المقام
ولذلك يُختار ترك الواو باعباره ويجوز باعبار الثاني

وَصَاحِبُ الْحَالِ تَضِيرُ الْمَبْتَدَأَ فِي حُكْمِ تَعْرِيفِ وَسَبِّ عَهْدًا

فَإِنَّ أَتَتْ مِنْهُ لِحُضْرِ النَّكْرَةِ تَقَدَّمَ مِثْلَ الظَّرْفِ الْخَبْرَةَ

اي ان صاحب الحال مثل المبتدأ في ما عهده من امر التعريف والتقديم فيكون معرفة
مقدمة كما مر وهو الاصل . وقد يكون نكرة . فان كانت خاصة او عامة نحو جاءني غلام
سفر متأهباً وهل أناك احد ركباً جرى معها على رتبته كما رأيت . وان كانت محضة
وجب تقديم الحال عليه فيتأخر بخلاف رتبته كما يجب تقديم الظروف الخبر بها عن
النكرة المحضة فيتأخر المبتدأ اذ الحال في معنى الظرف لان قولك جاء زيد ركباً في
معنى جاء وقت ركوبه او في حال الركوب * والغرض من تقديمها هنا كالغرض من
تقديم الخبر هناك وهو دفع التباسها بنعت صاحبها المنصوب في نحو لقيت رجلاً ركباً

وغيره محمول عليه طرداً للباب . وعلى ذلك يُقال جاءني راكباً رجل كما يقال عندي

رجل وفي الدار امرأة . وعليه قول الشاعر

ونحت العوالي بالقنا مستظلةً ظيماً أعارتها العيون الجاذرُ

وهو المذهب الصحيح وعليه اختيار الأكثرين

وَأَخْرَجُوا الْحَالَ بِوَأَوْ مُطْلَقًا حِنْمًا لِأَصْلِ الْعَطْفِ فِي مَا سَبَقَا

كَذَا مَعَ الْمَجْرُورِ فَهُوَ كَالصَّلَةِ وَهِيَ كَعَلْفَةِ لَهَا مُسْتَعْمَلَةٌ

اي انهم يلتزمون تأخير الحال المقترنة بالواو كيفما كان صاحبها نحو جاء زيد وهو راكبٌ

واقبل رجلٌ وهو راكضٌ . وذلك باعتبار اصل الواو لانها في العاطفة وقد استعيرت هنا

لما فيها من معنى الجمع كما مر فلا تتقدم الحال المصاحبة لها كما لا يتقدم المعطوف بها *

وكذلك الحال الواقعة عن المجرور لانه بالنسبة الى عامله كالصلة بالنسبة الى الموصول

فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على موصولها . وهو يشمل المجرور

بالحرف نحو مررت بهند جالسة . والمجرور بالاضافة نحو اعجبني انطلاقك مسرعاً . وذلك

يطرد فيه ما لم يكن مجروراً بحرف زائد فيجوز تقدم الحال عليه نحو ما جاءني راكباً من

احد لان الزائد لا يعتد به فيكون في حكم الساقط كما مر

وَعِنْدَ تَأْكِيدٍ وَفِي التَّفْضِيلِ مَا لَمْ تَزِدْ وَجْهَ لِاثْنَيْنِ فَلِيَقْتَسِمَا

وَمَعَ جُهْدٍ عَامِلٍ مِمَّا سِوَى ظَرْفِ كَهْمُ طَرَاهُنَا قَدْ اسْتَوَى

اي انه يجب تاخير الحال المؤكدة ايضاً عن المؤكدة بها نحو ولئى مدبراً لان المؤكدة انما

يكون بعد المؤكدة به * وكذلك الحال الواقعة بعد افعال التفضيل نحو زيد أفصح القوم

خاطباً لانه أشبه بالجماد لعدم تصرفه . فلا تتقدم الحال عليه ما لم يكن عاملاً في حالين

لصاحبين قد فضل احدهما على الآخر فتقدم حال الاول منها مندرجة في وسط الجملة

نحو زيد راجلاً أسرع من عمرو راكباً لياخذ كل واحد مائة منها على حدته دفعاً

للالتيباس * وقد يجري ذلك بدون عند ارادة تشبيه الاول بالثاني كما في قول الشاعر

تُعَيِّرُنَا أَنَّنَا عَالَةٌ وَنَحْنُ صَعَالِكُ أَنْتُمْ مُلُوكَا

اي ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم . فيعمل معنى التشبيه المضمرة في احداها

متقدمة وفي الاخرى متأخرة كما عمل افعال التفضيل . غير ان الاول مطرد لقوة لفظ
التفضيل والثاني نادر لضعف معنى التشبيه * وما يجب تأخيره من الحال ما كان عاملها
جامداً نحو ما احسن زيداً مقبلاً لان الجامد لا يقوى على العمل في ما قبله كما علمت في
الاحكام الكلية . غير ان ذلك يطرد في ما سوى الظرف الواقع خبراً عن المبتدأ السابق
فانهم اجازوا توسط الحال بينهما كما في المثال لما عندهم من التوسع في الظروف . غير انه
ضعيف لقصور العامل المذكور * فان كانت الحال ظرفية نحو زيد بعد شبيهه في خلاعة
كانت المسئلة اقوى لان العمل في الظروف ابسر منه في غيرها ومن هذا القبيل قول الشاعر
ونحن منعنا البحر أن نهربوا به وقد كان منكم ماؤه بمكان
وهو سائغ عند الاكثرين بخلاف الاول فانه مقصور على الضرورة في الصحيح

وَأَحْمَالٌ قَدْ تَجَمُّدُ لَكِنْ يَغْلِبُ تَأْوِيلُهَا وَلَا زِمُّهُ يُرْتَكَبُ

اي ان الحال قد تاتي جامدة بخلاف اصلها ولكن على تأويلها غالباً بالمشق . وذلك
يكون في ما دل على تشبيهه كقول الشاعر

فما بالنا امس أسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف

اي ما بالنا امس شجعاناً واليوم جبناً . او على مفاعلة نحو بايعته يد اي متقاضيين . او
وكلمته فاه الى في اي متشافين . او على ترتيب نحو ادخلوا رجلاً رجلاً اي مرتبين . او
على تفصيل نحو علمته النحو باباً باباً اي مفصلاً . او على تسعير نحو اشتريت النمر صاعاً
بدرهم اي مسعراً * وقد يغني عن التاويل وصفها نحو فتمثل لها بشراً سوياً . او دلالتها
على عدد نحو فتم ميفات ربه اربعين ليلة . او على اصالة نحو أسجد لمن خلقت طيناً . او
على فرعية نحو ونحنون الجبال بيوتاً . او على نوعية نحو ليس خاتمه ذهباً . او على حاله فيها
تفضيل نحو زيد فتى احسن منه غلاماً * واختلف في نحو طلع زيد بغتة . والخيار عند
الجمهور ان المصدر حال مأول بالصفة اي طلع باغناً . وهو مذهب سيديويه * وكذلك
يرتكبون الايمان بالحال لازمة على خلاف حكمها . وذلك يكون في الجمادة التي لا تأول
بالمشق نحو هذا ثوبك ديباجاً . والمؤكدة نحو ولي مدبراً . والتي يدل عاملها على تجدد
صاحبها نحو خلق الانسان ضعيفاً . وهي تنحصر في هذه الصور فلا تكون لازمة في غيرها
كذلك التعريف لفظاً قد يرد وهو على التنكير معنى يعتمد

اي ان الحال قد تجيء معرفة في اللفظ على تأويل نكرة في المعنى . وتعريفها قد يكون بالالف واللام كقول الشاعر

وأرسلها العراك ولم يبددها ولم يشفق على نغص الدخال

اي ارسلها معتركة . وقد يكون بالاضافة نحو جاء زيد وحده اي منفردا . وقد يكون بالعلية كقولهم جاءت الخيل بدار اي متبعدة . ومنه قول الشاعر
وذكرت من لبن المالح شربة والخيل تعدو في الصعيد بدار

واعلم ان الحال تنقسم باعتبار انفكاكها الى منتقلة كما في نحو جاء زيد راكباً . ولازمة كما في نحو خلق الانسان ضعيفاً * وباعتبار المراد بها الى مقصودة وهي ما قصد لذاتها كما رأيت . وموطئة وهي ما تهبط المقصود بعدها كما في نحو فتمثل لها بشراً سوياً * وباعتبار فائدتها الى مبيته وهي ما لا يستفاد معناها بدون ذكرها كما مر ويقال لها المؤسسة . وموكدة وهي بخلافها كما في نحو ولي مديراً * وباعتبار زمانها الى مقارنة وهي ما قارنت عاملها في الزمان كما في الامثلة . ومحكية وهي الماضية نحو ضرب زيد مذبذباً . ومقدرة وهي المستقبلية نحو ركب زيد غازياً * وباعتبار صاحبها الى حقيقية وهي ما جرت على من هي له كما مر . وسببية وهي ما جرت على متعلقه نحو جاء زيد راكباً جواده * وباعتبار مقدارها الى مفردة وهي ما كانت واحدة كما مر . ومتعددة وهي ما زادت عن ذلك نحو جاء زيد راكباً ضاحكاً . والمتعددة تنقسم الى مترادفة وهي ما كانت لشيء واحد كما مر . ومتداخلة وهي ما كانت عن ضمير الحال التي قبلها نحو قام يمشي راكباً . فاحفظ
وبالله التوفيق

فصل

في التمييز

بِالْفَضْلَةِ الْجَامِدَةِ الْمَفْسُورَةِ لِلذَّاتِ تَمْيِيزٍ مِنْ أَسْمٍ نَكْرَةٍ
وَهُوَ لِذَاتٍ مُفْرَدٍ قَدْ ذُكِرَتْ أَوْ نِسْبَةٍ جَاءَتْ بِذَاتٍ قُدِّرَتْ

اي ان التمييز يكون بالفضلة الجمدة المفسرة للذات من نكرات الاسماء . وهو اما تمييز مفرد فتكون الذات فيه مذكورة نحو عندي صاع تمر . واما تمييز نسبية فتكون الذات فيه مقدرة نحو طاب زيد نفساً . فان الذات التي فسرها التمر مذكورة وهي الصاع . واما

الذات التي فسرتها النفس في مقدرة لان الطيب قد نُسب الي زيد في اللفظ ولكنه في المعنى منسوب الى شيء مقدر من متعلقاته لا اليه بالحقيقة . فسرت النفس تلك الذات المقدره فيه وهي الشيء الذي نُسب الطيب الي زيد من اجله

وَيَنْصِبُ الْأَوَّلَ مَا لَهُ طَلَبٌ مِنْ مَبْهُمٍ تَمَّ كَفِعْلٍ قَدْ نَصَبَ

اي ان تمييز المفرد يُنصب بالاسم المبهم الطالب له في المعنى . وذلك عند تمامه بالتنوين كما في نحو عندي صاع تمراً . او بنون التثنية نحو اشتريت مثقالين ذهباً . او نون الجمع نحو ملكت عشرين عبداً . او بالاضافة نحو لي ثلثة اثواب خرا . وحينئذ يكون كالفعل الذي يطلب مفعوله ناصباً آياه بعد تمامه بفاعله ويكون التمييز كالمفعول الواقع بعد تمام الكلام . وبهذا الاعتبار جاز اعماله فيه مع كونه اسما جامداً وهو مذهب جمهور المحققين

وَذَاكَ فِي ذِي عَدَدٍ وَمَا وُزِنَ وَمَا بِكَيْلٍ أَوْ بِمِسْحٍ يَعْتَلِنُ
نَحْوَ لِزَيْدٍ أَرْبَعُونَ بَكْرًا وَدَانِقٌ مِسْكًَا وَصَاعٌ تَمْرًا

اي ان التمييز المذكور يكون في المعدود والموزون والمكيل كما في الامثلة . وكذلك في المسوح نحو لي فرسخ ارضاً * ويجري هذا الجرى في نصب التمييز كل ما دل على مقدار نحو ليس لي حبة ذهباً ولا حفنة دقيقاً ولا قدم سهلاً . او على ماثلة كقولهم من لنا بمثلك رجلاً . او على مغايرة كقولهم ان لنا غيرها ايلاً . او تعجب كقولهم يا لها ليلة . او كان متفرعاً من ميمه نحو لي خاتم ذهباً . وهو يحمل الحالية كما مر غير انه اولى بالتمييز لجره على حكمه الموضوع له بخلاف الحال * واعلم ان المتفرع المذكور ان تغيرت تسميته بعد انفصاله من مجموع اصله كالتاتم المصنوع من الذهب يجوز ^{فيه} النصب وتخرج الاضافة لما فيها من التخصيص في المعنى والتخفيف في اللفظ . وان لم تتغير كقضية خيزران تجب ^{فيه} الاضافة لانه على معنى من التبعية والتمييز على معنى من الجنسية . فان قيل تجب خيزران جري مجرى خاتم ذهب . فقد بر

وَدُونَ مَا رُكِبَ وَالْعُقُودُ يُضَافُ حِنْمًا صَاحِبِ الْمَعْدُودِ
وَأَسْتَحْسِنُوا إِضَافَةً فِي مَا يَلِي كَرِطَلٍ رُمَانٍ وَصَاعِ خَرْدَلٍ

اي ان ما سوى المركبات والعقود من اسماء العدد تجب اضافة الى المعدود مجرداً مما

بتمُّ به فيقال عندنا ثلاثة رجالٍ ومئة دينارٍ والـف درهمٍ لانه أكثر استعمالاً فيكون احوج الى التخفيف . بخلاف ما يليه من اسماء المقادير كالوزن ونحوه فإنه تستحسن فيه الاضافة كما رأيت للتخفيف ولا تجب لقله الاستعمال * وربما قيل ثلاثة رجالاً ونحو ذلك بالنصب جريباً على اصل التمييز ومثله قول الشاعر

وَحَقُّ لِمَنْ أَنْتَ مَتَّانٌ عَامًّا عَلَيْهِ أَنْ يَبْلُغَ مِنَ الثَّوَاءِ

وهو في غاية الندور * واما المركبات والعقود فيجب فيها النصب نحو خمسة عشر يوماً واربعين ليلةً . وتمتنع الاضافة لانها في المركب تقتضي جعل ثلاثة اسماء كالاسم الواحد وهو مكروهٌ عندهم . وفي العقود لا يستقيم اثبات النون معها لانها في صورة نون الجمع . ولا حذف لانها ليست نون جمع في الحقيقة

وَرَبَّمَا أَتَبِعَ كَفُوٌّ قَدَوْنِي مِنْهَا كَلِي سَبْعَ نَعَاجٍ وَكَفَنِي

اي انهم ربما اتبعوا من هذه المفسرات ما كان كقولهم الذي يفسره وإيقاباً بحق مقداره فيعملونه بدلاً او عطف بيان نحو لي سبع نعاجٍ وعندني صاع تمرٍ وخامتان ذهبٍ . فان النعاج جمعٌ والتمر والذهب من اسماء الاجناس التي تحتل القلة والكثرة . وكلها تفي بحق المبهات المفسرة لما كل واحدٍ بحسبه قليلاً كان او كثيراً . بخلاف نحو واحد عشر عبداً وعشرين أمةً ومئة بعيرٍ والـف ناقةٍ فان كل هذه المفسرات أفرادٌ لا تقوم بحق ما فسرته لانه لا يتضمن معنى الجماعة فلا يجوز فيها الاتباع

وَنَصَبُ ذِي النَّسْبَةِ لِلْفِعْلِ جُعِلَ وَذَلِكَ فِي الْغَالِبِ عَنْ أَصْلِ نَقْلِ كَطَبِئْتُ نَفْسًا وَأَضَقْتُ عَمْرًا ذَرَعًا وَمَنْ أَجَلُّ مِنْكَ قَدْرًا

اي ان تمييز النسبة قد جعل نصبه للعوامل الفعلية . وهو يكون في الغالب منقولاً عن الفاعل او عن المنعول به او عن المتبادر كما في الامثلة . فان الاصل في الاول طابت نفسي وفي الثاني أضقت ذرع عميرو وفي الثالث قدرٌ من أجل من قدرك * وقد يكون غير منقول عن شيء نحو حبذا زيدٌ رجلاً * واختلف في نحو اماناً الاناء ماءً والصحيح انه غير منقول ايضاً وهو الخنار عند الاكثرين * واعلم ان ما وقع بعد افعال التفضيل ينصب اذا كان فاعلاً في المعنى نحو زيدٌ أكثرُ ما لاً من عميرو . وضابطه ان يصح جعلُ أَفْعَلٍ فِعْلاً فيقال زيدٌ أكثرُ ما لاً . فان لم يكن كذلك جرُّ بالاضافة نحو زيدٌ أفضلُ

رجلٍ . وضابطة ان يصحَّ تعريف المضاف اليه مجموعاً فيقال زيدٌ افضلُ الرجالِ . فان
اضيف افعُل الى غيره وجب النصب نحو زيدٌ افضلُ الناسِ رجلاً لا امتناع اضافته اليه
ايضاً . فتدبر

وَرَبَّ تَمْيِيزٍ لِنَا كَيْدِ اَتَى كَصَارَتِ الْفَتِيَانُ عَشْرِينَ فَتَى

اي ان التمييز قد ياتي للتأكيد لا لبيان الذات . وذلك يكون تارةً في تمييز المفرد نحو
ان عِدَّةَ الشهور عند الله اثنا عشر شهراً وعليه مثال النظم كما رأيت . وتارةً في تمييز
النسبة كقول الشاعر

والتغليوثون بئسَ الفعلُ فحلُّهم فحلاً وأهمُّهم زلاً * منطبق

فان التمييز فيها قد جاء مجرد التقرير لان الذات معلومة قبلة فلا حاجة الى تفسيرها به
كما ترك

وَرُبَّمَا اسْتَشَقُّ عَلَى الْقَصْدِ اِلَى ذَاتِ كَسْبَعِينَ خَطِيْبًا مَثَلًا

اي ان التمييز رُبَّمَا وقع مشتقاً نحو رأيت سبعين خطيباً بناءً على كون المراد به الذات
باختبار انه اسمٌ لا صفة فيكون بمنزلة الجامد . وقس عليه نحو لله دَرَكٌ عالماً وأكْرِمَ بزيدي
فارساً وما اشبه ذلك

”وَأَجْرُزٍ مِمَّنْ اِنْ شِئْتَ غَيْرِ ذِي الْعَدَدِ وَالنَّقْلِ مِنْهُ كَذِرَاعٍ مِنْ مَسَدٍ“

اي انه يجوز في ما سوى المعدود من تمييز المفرد والمنقول من تمييز الجملة ان يجزئ فيقال
عندي ذراعٌ من مسدٍ وصاعٌ من تمرٍ ومثقالٌ من ذهب . ويالها من ليلةٍ والله دَرَكٌ من
بطلٍ وما اشبه ذلك * ولا يقال ثلاثة عشر من درهمٍ لان التمييز مفردٌ واسم العدد
متعددٌ . ولا طاب زيدٌ من نفسٍ لانه يقتضي كون النفس مفسرةً لزيدٍ وهو خلاف
المقصود لان المراد كونها مفسرةً للنسبة * وأما نحو عندي ثلاثة من الرجال وخمس عشرة
من النساء فعلى حذف المعدود اي ثلاثة افرادٍ من الرجال وخمس عشرة واحدةً من
النساء * واعلم ان التمييز يوافق الحال في كونه اسماً نكرةً فضلةً منصوبةً رافعةً للإبهام .
ويخالفها في كونه جامداً مفسراً للذات لا يتعدد ولا يتقدم على عامله ولا يكون جملةً او
شبهها . بخلاف الحال في ذلك كله كما علمت



باب المجرور بالاضافة

فصل

في الإضافة المعنوية

وَمَا أُضِيفَ اسْمٌ إِلَيْهِ خِفْضًا بِهِ لِحَقِّ طَلَبٍ قَدْ اقْتَضَى
وَهُوَ عَلَى نِيَّةٍ مَعْنَى حَرْفِ جَرٍّ لِذَلِكَ قِيلَ إِنَّ لِلْحَرْفِ الْأَثَرَ

اي ان ما اُضيف اليه اسمٌ مُخَفِّضٌ بذلك الاسم المضاف لانه يطلب المضاف اليه طلباً لازماً من حيث انه منسوب اليه كما يطلب المبتدأ الخبر من حيث انه محكوم عليه به وذلك هو حق العامل * والاضافة تكون على نية معنى حرف المجرر لان غلام زيد بمعنى الغلام الذي لزيد . ولذلك قيل ان المضاف يعمل في المضاف اليه لانه قد تضمن معنى حرف المجرر فقوي به على العمل * وعلى كلا القولين لا يكون العامل في المضاف اليه الا المضاف وهو الصحيح بدليل اتصال الضمير به كغلامي والضمير لا يتصل الا بعامله . وهو مذهب

سيديويه وعليه الجمهور

فَإِنْ يَكُنْ جِنْسًا لَهُ فَأَلْحَرْفُ مِنْ وَالظَّرْفُ فِي وَالْغَيْرُ لِلَّامِ ضَمِينٌ
كَتُوبِ خَزٍّ وَصَلْوَةِ الْعَصْرِ وَعَبْدُ زَيْدٍ بَاتَ عِنْدَ عَمْرٍو

اي فان كان المضاف اليه جنساً للمضاف كتوب خزٍ فالاضافة بمعنى من . او ظرفاً له كصلوة العصر فبمعنى في . والافبعنى اللام تحقيقاً حيث يمكن اظهارها كعبد زيد . ان نقديراً حيث لا يمكن كعند عمرو . فان عند لا يمكن اظهار اللام معها في اللفظ غير انها تنوي في المعنى باعتبار افادة الاختصاص الذي هو مدلولها وصحة اظهارها مع ما يرادف عند كمكان ونحوه * واعلم ان كون الاضافة على معنى الحرف لم يؤثر شيئاً في اقتضاء البناء لان المضاف اليه بمنزلة التنوين من المضاف كما ستعلم ولا بناء مع التنوين لانه علم التمكن . ولذلك اذا حذفت المضاف اليه من اللفظ غير منوي الذكر وجب بناء

المضاف كما سيجي

وَيُنَكِّرُ الْمُضَافُ تَنْوِينًا وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا بِهِ قَدْ تَمَّ

اي ان المضاف لا يقبل التنوين ولا ما اشبهه مما تم به الاسماء وهو نون التثنية والجمع وما اُلْحِقَ بهما . فاذا اُرِيدت اضافة الاسم جُرِدَ من كل ذلك كغلام زيدٍ وَجِبَلِي نَعَانٍ وَمُسْلِمِي مَكَّةَ وَقَسَ عَلَيْهِ * وذلك لان الاسم يتم بالمضاف اليه كما يتم بهذه المذكورات فلا يجمع بينهما وبينه لئلا يكون قد صار للاسم تمامان وهو مُنَكَّرٌ * واعلم ان التنوين الذي يُحذف من المضاف اِمَّا مَلْفُوظٌ كما في نحو غلام زيدٍ وَاِمَّا مُقَدَّرٌ كما في نحو دراهم زيدٍ .

وكذلك النون كما سيأتي في بابها ان شاء الله تعالى

وَمَا إِلَى مَعْرِفَةٍ أُضِيفَ قَدْ عُرِّفَ وَالْعَكْسُ بِتَخْصِيصٍ وَرَدُّ
وَالكُلُّ يَأْتِي أَلَّ لِتَعْرِيفٍ يَجِبُ أَيضًا وَكَوْنِ الْأَعْرَفِ الَّذِي نُسِبَ

اي ان المضاف الى معرفة يتعرف بواسطتها كما في غلام زيدٍ والمضاف الى نكرة يتخصص بها كما في ثوب خزٍ . وبهذا الاعتبار تُسَمَّى هذه الاضافة معنوية لانها تنفيذ امرًا معنويًا وهو التعريف او التخصيص بخلاف اللفظية كما ستعرف * وكل واحد من هذين المضافين لا يقبل دخول أَلَّ عليه مطلقًا لانها مع المعرفة تقتضي تعريفًا آخر ومع النكرة تقتضي

كون المنسوب أعرف من المنسوب اليه . وكلاهما ممنوع

وَحَيْثُمَا تَتَّحِدُ الذَّاتُ فَلَا إِضَافَةَ فَإِنَّ أُضِيفَ أَوْ لَا

اي ان الاضافة لا تقع حيث تتحد الذات بين الاسمين كالمترادفين والصفة والموصوف ونحو ذلك . لان كل واحدٍ منهما يكون هو نفس الآخر فيكون منسوبًا الى نفسه والمنسوب لا بد ان يكون منسوبًا الى غيره * وَاِمَّا ما ورد من ذلك نحو سعيد كُرْزٍ وبقلة الحمقاء وأخلاق ثياب فعلي تأويل أن المراد بالمضاف في الاول هو المُسَمَّى وبالمضاف اليه الاسم الدال عليه . فاذا قيل جاء سعيد كُرْزٍ كان كأنه قيل جاء مسي هذا الاسم . وأن الاضافة في الثاني الى محذوف قد وُصِفَ بالصفة المذكورة اي بقلة الحمقاء . وأن الصفة في

الثالث قد قَدِمَتْ وَجُعِلَتْ نوعًا مضافًا الى الجنس فصار كثوب خزٍ ونحوه

وَقَدْ يُضَافُ لِشَرِّكَ عِلْمٌ مَنكُراً كَمَا يُضَافُ إِلَيْهِمْ

اي ان العلم قد يُضَافُ منويًا التنكير كما تُضَافُ النكرات المبهمة . وذلك يكون لوقوع

الاشتراك فيه يُضَافُ إلى ما يميّزه عما يشاركه في التسمية كازن ربيعة تمييزاً له عن
مازن قيس ومازن تميم . ومن ذلك قول الشاعر
علاز يدنا يوم النفا راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يمان
وقد يُضَافُ إلى ما اشتهر به كزيد الخيل وسحمان الفصاحة وغير ذلك . وهو كثير في
كلام العرب

وَأَعْرَبُوا كَأَلَّوْلِ الثَّانِي لَدَى حَذَفِ مُنَابَا كَسَأَلَتْ أَلْبَلَدَا
وَجُرْمَعِ عَطْفٍ عَلَى الْبِثْلِ كَمَا كُلُّ فِتْيٍ بِجَمِيٍّ وَلَا دَارٍ حِيٍّ

أي أن المضاف إليه يُعْطَى اعراب المضاف المحذوف لإنابته عنه كما في المثال . فان اصله
سَأَلَتْ أَهْلَ الْبَلَدِ فَلَمَّا حُذِفَ الْمَضَافُ أُقِيمَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ فَأُعْطِيَ حِكْمَهُ فِي الْأَعْرَابِ *
ومن هذا القبيل قولهم تفرقوا ايادي سبا اي مثل ايادي سبا فنصبوا ايادي لتنزيلها منزلة
المضاف المحذوف وجعلوها حالاً كما ترى مع كونها معرفة باضافتها الى سبا وهو علم
لبعض ملوك اليمن * فان كان المضاف المحذوف قد عطف على مثله في اللفظ والمعنى بقي
عمله في المضاف إليه لقيام حرف العطف مقامه كما في المثال . فان الاصل فيه ما كل
فتى بجي ولا كل دار حى فحذف المضاف وبقي المضاف إليه مجروراً كما كان قبل
حذفه . وعلى ذلك قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شعبة اي ولا كل بيضاء . وقول
الشاعر

ولم أرَ مثلَ الخيرِ يتركه الفتي ولا الشرِّ يأتيه أمرٌ وهو طائعٌ
اي ولا مثل الشر * والغالب في ذلك ان يكون بعد النفي كما رأيت او بعد الاستفهام
كقول الشاعر

أَكَلَّ أَمْرِي تَحْسِينِ أَمْرًا وِنَارٍ تَوَقَّدُ فِي اللَّيْلِ نَارَا
اي وكل نار * غير ان ذلك ليس شرطاً فيه خلافاً لبعضهم
وَحَذَفُوا ثَانٍ فَأَبْقُوا أَوَّلًا بِجَالِهِ كَأَقْصِدُ أَخَا وَابْنَ الْعَلَا

اي انهم يحذفون المضاف اليه فيتركون المضاف على حاله اي مجرداً من التنوين ونحوه
كما كان مع ذكر المضاف اليه وذلك يكون غالباً اذا عطف عليه مضاف الى مثل المحذوف
لفظاً ومعنى كما في المثال لان ذلك يجعل المحذوف في قوة المنطوق به . وعليه قول الراجز

قَبْلَ وَبَعْدَ كُلِّ قَوْلٍ يُغْنِمَنَّ حَمْدُ الْإِلَهِ الْبَرِّ وَهَابِ النِّعَمِ

وقول الشاعر

يا من رأى عارضاً أسرىه بين ذراعِي وجبهة الأسد

وقد يكون المعطوف غير مضاف كقول الراجز

عَلَّقْتُ آمَالِي فَعَمَّتِ النِّعَمُ بِمَثَلٍ أَوْ أَنْفَعَ مِنْ وَبِلِ الدِّيمِ

اي بمثل وبل الديم او انفع منه * واعلم ان المضاف يكتسب من المضاف اليه اموراً شتى منها التعريف والتخصيص كما مر آنفاً. ومنها التخفيف ورفع القبح كما سيأتي في الاضافة اللغوية. والظرفية نحو صمت كل يوم. والمصدرية نحو لا تملوا كل الميل. والصدارة نحو ابن من أنت. والاعراب كما سيأتي في باب العدد. والبناء كما سيأتي في هذا الباب

فصل

في ما يلزم الاضافة

وَكُلُّ نَاقِصِ الدَّلَالَةِ التَّزَمَ مِمَّا يُضَافُ أَنْ يُضَافَ فَاسْتَمَّ
فَإِنْ يَنْتُ ذَلِكَ لَفْظًا يَعْتَمِدُ مَعْنَى كَكُلِّ قَامَ أَيُّ كُلِّ أَحَدٍ

اي ان كل ما كان ناقص الدلالة على ما يراد به من الاسماء التي تقبل الاضافة نحو كل وبعض ونظائرها يلزم الاضافة لتتم دلالتها بها نحو كل نفس ذائقة الموت وبعض الظن ائتم * فان لم تكن الاضافة لفظاً كما رأيت فلا بد ان تكون معنى كما في المثال

وَمَا لَهَا غَيْرَ أَوْ مِثْلَ مِنْ تَعْرِفِ لِعُمُقِ إِبْهَامِ ضَمِنْ

اي ان ما دل من هذه الاسماء على المغايرة كغير وسوى او على الماثلة كمثل وشبه لا يتعرف باضافته الى المعرفة لتوغلها في الإبهام نحو رأيت رجلاً غير زيد وامرأة مثل هند. فان كلاً منها لا يزال مجهولاً لانه لا يختص بذات معينة ولذلك صح ان تُنعت به النكرة

كما ترى

وَمَا تُضَفِّ مَعْنَى فِتْنَوِي الْمَعْنَى فَقَطُّ كَقَمِنَا فَوْقَ ضَمَانِي
وَهُوَ الْجِهَاتُ السَّتُّ دُونَ وَعَلُ غَيْرِ وَحَسْبُ قَبْلُ بَعْدَ أَوَّلُ

اي ان ما اضفته معنى من هذه الاسماء ونويت معنى المضاف اليه فقط دون لفظه يبنى على الضم كما في المثال . وعليه قول الراجز أقب من تحت عريض من عل . وقول الشاعر اذا نالم أو من عليك ولم يكن لفاؤك إلا من وراء وراء

وقول الآخر

جواباً به تنجو أعتد فورينا لعن عمل أسلفت لا غير تسأل
ومن ذلك قراءة السبعة لله الامر من قبل ومن بعد . وقول الشاعر

لعمرك ما ادري واني لأوجل على آينا نعدو المنيّة أول

فان المضاف اليه قد حذف لفظه مع جميع هذه الاسماء ونوي معناه لان المعنى أقب من تحته ومن وراء حجاب ولا غيره وهم جراً * ونال لها الغايات لانها لما حذف المضاف اليه غير منظور الى لفظه صارت غاية ينتهي اللفظ بها

وإن نوي اللفظ فكالمضاف في اللفظ معرباً بلا خلاف

اي فان نوي لفظ المضاف اليه ايضاً جرت هذه الاسماء مجرى المضاف لفظاً فتعرب غير منونة كانه قد ذكر معها لانه مقدر الوجود والمقدر كالمذكور . وعليه قراءة بعضهم من

قبل ومن بعد بالكسري من قبل الغلب ومن بعده . وقول الشاعر

ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف

اي من قبل ذلك * واعلم ان هذه الاسماء قد تخرج عن اصلها فتقطع عن الاضافة مطلقاً منوية التنكير وحينئذ تعرب منونة كسائر الاسماء المفردة وعلى ذلك قول الشاعر

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الفرات

وقول الآخر

ونحن قتلنا الأزد أزد شونة فما شربوا بعداً على لذة خمر

اي وكنت في الزمان المتقدم وما شربوا في الزمان المتأخر من غير اعتبار القبيلة والبعدية بالنسبة الى شيء بعينه . وهكذا في البواقي * واعلم ان من هذا القبيل عوض وهي ظرف للزمان المستقبل . فانها تعرب اذا اضيفت كقولهم لا افعله عوض العائضين اي دهر الدهرين . وتبنى على الضم في الاشهر اذا قطعت عن الاضافة وعليه قول الشاعر

رضيحي ليهان ندي أم تحالفا بأسمم داح عوض لا تنفرق

وأكثر ما تستعمل مع القسم كما في البيت

فصل

في المضاف الى ياء المتكلم

مَا صَحَّ وَالشَّبَهَ لَهُ أَكْسَرُ إِنْ تُضِفَ لِلْيَاءِ وَأَدْغِمُ غَيْرَهُ إِلَّا الْأَلْفَ

اي ان آخر الاسم الصحيح كغلام والشبيه به وهو ما قبل آخره المعتل حرف ساكن كدلو وطبي يكسر اذا اضيف الى ياء المتكلم لمناسبتها. واما غيره فان كان واوا او ياء ادغم فيها مقلوبا كهؤلاء بنى. او سالما كجاء قاضي وضربت غلامي. وان كان الفاء لم يتغير كفتاي وغلماي

”وَالْيَاءُ بَعْدَ الْكَسْرِ طَوْعًا تُفْتَحُ وَذَلِكَ قَبْلَ سَاكِنٍ يُرْجَحُ“

”فَإِنْ أَتَتْ بَعْدَ سُكُونٍ قُضِيَ بِهِ لِدْفَعِ سَاكِنِيں التَّقْيَا“

اي ان ياء المتكلم المضاف اليها اذا كان ما قبلها مكسورا يجوز فيها الفتح بناء على ان التخریک هو الاصل في وضع الحروف المفردة وعلى ذلك قول الشاعر
أَيَّ رَبِّ لَيْلِي أَنْتَ رَبِّي وَرَبُّهَا فَعِلَّ عَلَيْهَا بَعْضَ مَا فِي فَوَادِيَا

الا ان السكون فيها هو الاشهر والاكثر في الاستعمال لانه اخف في اللفظ وهو اصل البناء * وذلك ما لم يقع بعدها ساكن نحو مررت بخلي التاجر فيترجح الفتح حرصا على بيانها ودفعاً لتوهم كون المضاف اليها مضافاً الى ما بعدها في بعض الصور كما ترى * واما اذا كان ما قبلها ساكناً فالفتح فيها واجب دفعا لالتقاء الساكنين فيقال جاء فتناي وغلماي وبسطت كلنا يدي وأرغمت انوف حاسدي بنتمها في الجميع * واعلم ان ما قبل الحرف المدغم في الياء ان كان مضموماً كسر وان كان مفتوحاً بقي على فتحه. فاذا اضيف بنون ومصطفون قيل بنى بكسر النون ومصطفى بفتح الفاء

فصل

في ما يضاف الى الجملة

يُضَافُ لِلْجُمْلَةِ ذَاتِ الْخَبَرِ ظَرْفٌ عَلَى تَأْوِيلِهَا بِالْمَصْدَرِ

وَذَلِكَ فِي حَيْثُ وَإِذْ لَمَّا إِذَا يَلْزَمُ حَضًا وَلِذَا تَبَيَّ كَذَا

اي ان بعض الظروف يضاف الى الجملة الخبرية على تأويلها بالمصدر كما سترى . وذلك
يجب في حيث من ظروف المكان واذاً ولماً واذا من ظروف الزمان . وهي تلزم البناء
وجوباً لافتقارها لللازم الى الجملة * غير ان منها ما يضاف الى المجلتين وهو حيث واذا .
ومنها ما يختص بالفعلية وهو لهما واذا . فيقال جلست حيث جلس الشيخ ونزلت حيث
الامير نازل . وقتت اذ قام زيد وفررت اذ القوم غافلون . وانبت لهما آتى عمرو .
واركب اذ ركب الجيش * غير ان الغالب في حيث ان تضاف الى الجملة الفعلية . وقد

يقع بعدها الاسم المفرد كقول الشاعر

ونظعنهم حيث الحبي بعد ضربهم بيض المواضي حيث آى العائم
وهو هناك مبتدا محذوف الخبر على الصحيح * والغالب في اذ ان تضاف الى الماضي .

وقد تضاف الى المضارع كقول الآخر

اذ تستبيك بذى غروب واضح عذب مقبله لذيد المطعم
واماً لماً واذا فلا تستعمل الاولى منها الا مع الماضي ولا الثانية الا مع المستقبل * واعلم
انهم اشتروا كون الجملة خبرية في هذا المقام لكون مضمون الخبرية حاصلًا في الوجود
فتصح النسبة اليه بخلاف الانشائية * والتزموا تأويلها بالمصدر لتكون الاضافة في الحقيقة
الى المفرد على حكمها . غير ان هذه الظروف تأول ايضاً معها بما يرادفها من الظروف
المنصرفة لتصح اضافتها الى المفرد . فيقدر في جلست حيث جلس الشيخ مكان جلوسه .

وفي قمت اذ قام زيد حين قيامه . وقس البواقي

وربما تفنوا لدن حيث ورفي مذ منذ ذاك تارة قد اقتنفي

اي انهم ربما اضافوا لدن ايضاً الى الجملة كما تضاف حيث اليها وعلى ذلك قوله
صريع غواب راقهن ورفقنه لدن شب حتى شاب سود الدوائب
وسمع قطعها عن الاضافة لفظاً مع غدوة فقط منصوبة بعدها على اضرار كان مع اسمها في

المخار وعليه قول الآخر

وما زال مهري مزجر الكلب منهم لدن غدوة حتى دنت لغروب
اي لدن كان الوقت غدوة . او مرفوعة على اضرار كان التامة اي لدن كانت غدوة .
وذلك مع جواز جرهما على الاصل وهو اصح وجوهها * ولدن مبنية على السكون مطلقاً
لشدة توغلها في شبه الحرف لانها تلزم استعمالاً واحداً وهو الظرفية وابتداء الغاية . ولا

يُتصَرَّفُ فِيهَا بِشَيْءٍ مَا يُتصَرَّفُ بِهِ فِي غَيْرِهَا مِنَ الظُّرُوفِ فَلَا تَقَعُ خَبْرًا وَلَا صِفَةً وَلَا صَلَةً
وَلَا حَالًا . وَلِذَلِكَ تُبْنَى مَعَ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمَفْرَدِ أَيْضًا * وَأَمَّا مُدٌّ وَمُنْدٌ فَتُضَافَانِ تَارَةً إِلَى
الْجُمْلَةِ نَحْوَمَا رَأَيْتُهُ مَدَّ رَحَلَ الْحَيِّ وَتَارَةً إِلَى الْمَفْرَدِ فِي قَوْلٍ نَحْوَمَا رَأَيْتُهُ مَدَّ يَوْمِينَ .
وَنَقَطَعَانِ عَنِ الْإِضَافَةِ لِنَظْمًا فَيُرْفَعُ الْمَفْرَدُ بَعْدَهَا خَبْرًا عَنْهَا عَلَى الْأَصَحِّ فَيُقَالُ مَا رَأَيْتُهُ
مَدَّ يَوْمَانِ . وَسَيَأْتِي تَمَامُ الْكَلَامِ عَلَيْهِمَا فِي بَابِ حُرُوفِ الْمَجْرَمِ * وَهِيَ مَبْنِيَّتَانِ الْأُولَى عَلَى
السُّكُونِ وَالثَّانِيَةِ عَلَى الضَّمِّ لِموافقتِهَا مُدٌّ وَمُنْدٌ الْحَرْفِيَّيْنِ لِنَظْمًا وَمَعْنَى وَلِذَلِكَ اسْتَصْحَبَ
هَذَا الْبِنَاءُ فِي جَمِيعِ مَوَاقِعِهَا

وَمِهِمْ صُرِفَ مِنْ ذِي الزَّمَنِ يُضَافُ طَوْعًا وَكَذَلِكَ قَدَّ بِنِي

أَيُّ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ الْمُتصَرَّفَ مِنْ ظُرُوفِ الزَّمَانِ تَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْجُمْلَةِ . وَهُوَ يَشْبَهُ مَا لَا
اِخْتِصَاصَ لَهُ الْبِنَةَ كَالْحَيِّنِ وَالْوَقْتِ . وَمَا لَهُ اِخْتِصَاصٌ مَا كَالْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ . فَيُقَالُ جِئْتُ
يَوْمَ جَاءَ زَيْدٌ وَأَقْدَمْتُ حِينَ الْجَيْشِ مُنْهَزِمٌ عَلَى نَؤِيلِ يَوْمٍ مَحْيٍ زَيْدٍ وَحِينَ انْهَزَامِ
الْجَيْشِ كَمَا مَرَّ . غَيْرَ أَنَّ مَا أُرِيدُ بِهِ الْمَاضِيَ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ إِذْ فَتَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْجُمْلَتَيْنِ كَمَا
رَأَيْتُ . وَمَا أُرِيدُ بِهِ الْمُسْتَقْبَلَ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ إِذَا فَيُخَيِّصُ بِالْفِعْلِيَّةِ نَحْوَمَا ذَهَبْتُ حِينَ يَذْهَبُ
الْقَوْمُ لِأَنَّهَا لَا تَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمَاءِ . وَاجَازَ بَعْضُهُمْ إِضَافَتَهُ إِلَى الْأَسْمِيَّةِ الْمُشْتَمَلَةِ عَلَى مَعْنَى
الاسْتِقْبَالِ نَحْوَيَوْمٍ هُمْ عَلَى النَّارِ يَفْتَنُونَ اِكْتِفَاءً بِالْمُنَاسَبَةِ فِي الْمَعْنَى * وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ
الظُّرُوفُ تُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ جَوَازًا كَانَتْ يَجُوزُ فِيهَا الْأَعْرَابُ عَلَى الْأَصْلِ لِعَدَمِ لَزُومِ
الِانْتِقَارِ . وَالْبِنَاءُ لِنَقْدِ الْمَشَاكِلَةِ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ كُلَّهَا مَبْنِيَّةٌ * وَلَمَّا كَانَتْ الْأَصْلُ فِي الْأَعْرَابِ
الظُّرُوفِ النَّصْبِ كَانَتْ بِنَاؤُهَا عَلَى الْفَتْحِ الْمُنَاسَبَةُ بَيْنَ حَرَكَةِ الْأَعْرَابِ وَحَرَكَةِ الْبِنَاءِ *
وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الظُّرُوفَ تُضَافُ إِلَى إِذْ فَتَجْرِي مَعَهَا هَذَا الْمَجْرَى وَعَلَيْهِ قُرِئَتْ مِنْ عَذَابِ
يَوْمَيْدٍ بِجَرِّ يَوْمٍ عَلَى الْأَعْرَابِ وَفَتْحِهِ عَلَى الْبِنَاءِ * وَحُمِلَتْ عَلَيْهَا مِثْلُ وَغَيْرِ الْمَشَاهِيرِ لَهَا فِي
الِإِبْهَامِ . وَذَلِكَ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مَا وَأَنَّ وَأَنَّ الْمَصْدَرِيَّاتِ نَحْوَانَهُ لِحَقِّ مِثْلُ مَا أَنْتُمْ تَنْطَقُونَ

وكقول الشاعر

لم يمنع الشرب منها غيراً أن تطقت حمامة في غصون ذات أوقال

وذلك لأنها حينئذ تكونان مضافتين إلى المصدر المسوك من الجملة كما في إضافة
الظروف . وعلى ذلك روي البيت وقُرِئَتْ آيَةً بِرَفْعِ مِثْلُ وَغَيْرِ عَلَى الْأَعْرَابِ وَفَتْحِهَا
عَلَى الْبِنَاءِ

وَاخْتَرْنَا مَا الْفِعْلُ مَبْنِيًّا بِلِي خِلَافَ مَا بِمُعْرَبٍ وَأَسْمٍ تُلِي

اي انه يُختار بناء المضاف الى الجملة الفعلية والمصدرية بفعل مبني . وهو يشمل

ما كان بناؤه أصلياً كما في قول الشاعر

على حين عانت المشيب على الصبا وقلت ألهما أصح والشيب وازع

وما كان بناؤه عارضاً كقول الآخر

لأجد بين منهن قلبي تحلماً على حين يستصين كل حلیم

بخلاف الجملة المصدرية بالفعل المعرب كقول الآخر

إذا قلت هذا حين أسلو بهيجي نسيم الصبا من حيثما يطع النجر

والجملة الاسمية كقول الآخر

ألم تعلمي يا عمر ك الله أنني كريم على حين الكرام قليل

فان الاعراب فيها ارجح في اختيار الاكثرين طلباً للنسبة بين المتجاورين * واعلم انه

لا فرق في صدر الجملة الاسمية بين ان يكون معرباً كما رأيت او مبنياً نحو يوم هم بارزون

لان الاسم وان كان مبنياً لفظاً معرباً حكماً بخلاف الفعل * والمراد بالظرف هنا اسم

الزمان مطلقاً لا المفعول فيه فقط . ولذلك يجري هذا الاستعمال في المنصوب على

الظرفية وغيره كما رأيت في الامثلة * ويشتد في الجملة مع كونها خبرية ان لا تكون

مشتمة على ضمير يعود الى المضاف فلا يقال جئت يوم جاء زيد فيه لانها في تقدير

المصدر كما علمت فلا يعود منها ضمير الى المضاف كما لا يعود اليه ضمير من المصدر

المضاف اليه * واذا صدرت الجملة المضاف اليها بحرف نفي نحو يوم لا تملك نفس لنفس

شيئاً بقي المضاف معها على حكمه في الاعراب والبناء . فان كان الحرف لا النافية للجنس

كقولهم اتينك يوم لا حر ولا برد جاز في اسمها الفتح على البناء . والرفع على الغائما او

اعمالها على ليس . والجر على اعتراضها بين المتضامين

فصل

في الاضافة اللفظية

وَعَامِلٌ الْوَصْفِ إِلَى الْمَعْمُولِ قَدْ أَضِيفَ تَخْنِيفًا بِمَا اللَّفْظُ قَدْ

اي ان العامل من الوصف وهو ما ليس بمعنى الماضي يضاف الى معوله كضارب زيد

الآن او غدا تخفيفاً للفظ بما يفقد منه لاجل الاضافة من التنوين وغيره كما سيأتي . ولذلك
يقال لها الاضافة اللفظية * فان أريد به الماضي كبرائى الوجود كانت الاضافة معنوية
لان الوصف غير عامل كما ستعلم فلا يلحظه ما يُخَفَّفُ بحذفه * وأما ما أريد به الاستمرار
كحامي العشيّة فان اعني فيه جانب الماضي فهي معنوية او جانب الحال او الاستقبال
لفظية . وهو المختار * واعلم ان المراد بالوصف المذكور هو اسم الفاعل كما مر . والصفة
المشبهة به كحسّن الوجه . واسم المفعول كمضروب الغلام . غير ان الصفة المشبهة لا تكون
اضافتها اللفظية لانها لا تتعين للماضي بخلاف صاحبها ولذلك يجمعان الطرفين *
واختلفوا في اضافة المصدر وافعل التنزيل كضرب اللص وفضل القوم . والمختار عند
الاكثرين انها معنوية وهو مذهب سيبويه * واما الوصف الذي لا يراد به معنى الفعل
نحو كاتب القاضي ومملوك الامير فلا خلاف في كون اضافته معنوية لانه قد جرى مجرى
الاسماء الموصوفة * واختلف في نقد بر الحرف هنا والأظهر انه لا يقدر اذلا معنى له ولا
مبيل الى اظهاره وهو اختيار اكثر المحققين

وَهُوَ عَنِ التَّنْكِيرِ لَمْ يَجْزَلْ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ الْمُنْفَصِلِ

اي ان هذا المضاف لا يزال نكرة ولو أُضِيفَ الى المعرفة كضارب زيد ولذلك جاز
وصف النكرة به نحو هذا عارضٌ مُهْطِرُنَا . وذلك لانه في حكم المنفصل عن المضاف اليه
باعتماد الضمير المستتر فيه فانه لو برز لكان فاصلاً بينهما لفظاً . والتعريف انما يستفاد من
اتصال المضاف بالمضاف اليه واتحادها كما في الاضافة المعنوية ولذلك يُقال لها الحقيقية

والمحضة بخلاف هذه

وَلَمْ يُضَفْ إِذْ لَيْسَ مَا يُخَفَّفُ لَفْظًا وَلَوْ فِي الْوَهْمِ مِمَّا يُحَدَفُ
فَأَمْتَعَ الضَّارِبُ زَيْدًا وَقُبِلَ كَالضَّارِبِ زَيْدٍ لِنُونٍ قَدْ خُزِلَ

اي ان هذه الاضافة لا تجوز اذا لم يحصل بها تخفيف للفظ ولو في النية كما نحو ضارب زيد
فان في ضارب تنويناً مقدراً بنوى حذفه كما سيأتي في موضعه . وذلك لانها انما استعملت
للتخفيف فاذا لم يحصل بها تخفيف امتنع استعمالها . ولذلك لا يجوز ان يقال الضارب
زيد لان الضارب لم يكن منوناً فُحِدَفَ تنوينه . بخلاف نحو الضاربي زيد والقاتيبي بكر
فانه يجوز لحصول التخفيف بحذف نون التثنية في الاول ونون الجمع في الثاني كما ترى

وَمَا أَتَى كَالْحَسَنِ الْوَجْهِ طُرْحٌ مِنْهُ ضَمِيرٌ فَهَوُ إِذْ ذَاكَ يَصْحُ
 وَقِيلَ تَخْلِيصًا مِنَ الْقَحْجِ أُرْتَكِبَ لِفَوْتِ رَبِطٍ أَوْ تَكْلُفٍ يَجِبُ

اي ان ما كان كالحسن الوجه في كون المضاف صفة مشبهة مقترنة بآل والمضاف اليه معمولاً لها تصح اضافته بناءً على انه قد حُذِفَ منه ضمير. لان اصله الحسن وجهه فحُذِفَ بحذف الضمير واستتاره في الصفة وان خلفته آل فانها اخفت من الضمير لان العبرة منها باللام فقط وهي حرف ساكن والضمير كلمة متحركة * وقيل انهم يرتكبون اضافته بخلاف القاعدة لانه على تقدير رفع الوجه تخلو الصفة من ضمير الموصوف فيفوت ارتباطها به. وعلى تقدير نصبه يُجَنَّاحُ الى تكلف تشبيهه بالمفعول به اجراءً للصفة اللازمة مجرى المتعدية وكلاهما قبيح في الصناعة. فاذا أُضِيفَ تَخَلَّصَ من كل ذلك والله اعلم

وَالضَّارِبُ الْعَبْدِ عَلَيْهِ حِمْلًا كَالْعَكْسِ فِي النَّصْبِ بِهِ فَأَعْدَلَا

اي ان اسم الفاعل المقترن بآل حُمِلَ على الصفة المشبهة في الاضافة الى معموله نحو الضارب العبد كما حُمِلَتْ عليه الصفة المشبهة في النصب بها نحو الحسن الوجه لما بينهما من المشابهة كما سيأتي في موضعه * وبهذا الاعتبار اجازوا اضافته وان لم يكن فيه وجه لتسوية الاضافة طلباً للمعادلة بينهما في حمل كل واحد منهما على الآخر بخلاف اصله كما ترى

وَالضَّارِبُ خِفَّ لَوْصَلِ الْمَضْمَرِ وَقِيلَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُنْكَرِ

اي ان اسم الفاعل المفرد المعرف بآل نصح اضافته الى الضمير المتصل كالضاربي باعتبار ان الضمير كان منفصلاً قبل الاضافة فكان يقال الضارب أي لان المعنى يقتضي النصب وهو الضمير المختص به. فحُذِفَ اللفظ بجعله متصلاً ولذلك جازت الاضافة * وقيل ان النكرة هي الاصل في جواز الاضافة باعتبار حذف التنوين منها ثم حُمِلَتْ عليها المعرفة كما حُمِلَ الضارب الرجل على الحسن الوجه. والاول هو المختار عند المحققين

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ أَلْ هُنَا لَمْ تَمْتَنِعْ إِذْ لَيْسَ تَعْرِيفٌ إِلَيْهَا يَجْمَعُ

وَالْتَرَمُّوْا أَنْ تَلْتَقِيَ فِي الْأَوَّلِ مَعَ مِثْلِهَا فِي مَا يَلِي أَوْ مَا يَلِي

اي ان دخول آل على المضاف لم يمنع في هذه الاضافة لانها لا تفيد تعريفاً فلا يجمع

مُعَرَّفٍ فان على مُعَرَّفٍ واحدٍ كما في المعنوية . غير انهم التزموا ان يكون المضاف اليه ايضاً مقترناً بها كالضارب الرجل للمشاكله بينهما . وقيل لان الاصل في هذه المسئلة هو الصفة المشبهة وقد اشترط ذلك فيها لان النصب بها لا يقبح الامع المعرفة لاستلزامه التكلف المذكور آنفاً بخلاف النكرة كما ستعلم . ولما حِيلَ غيرها عليها في الاضافة جرى مجراها في ذلك ايضاً * غير انهم توسعوا في المسئلة فاجازوا خلوا المضاف اليه من آل اذا اُضيف الى مصحوبها كالضارب عبد الرجل والحسن وجه الغلام بناءً على قيام وجودها فيه مقام وجودها في ما اُضيف اليه لانها كالشيء الواحد . فان ابعدت ايضاً كالضارب راس عبد الرجل امتنعت الاضافة لبعده التاويل المذكور * واعلم انهم اجازوا ايضاً ان يكون المضاف اليه مضافاً الى ضمير مصحوب آل كالرجل الضارب غلامه وعليه قول الشاعر

الوُدُّ اَنْتِ الْمُسْتَحْتَمَةُ ضَمِيرُهُ مَنِي وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالًا

وذلك لان الضمير كناية عن الظاهر فكأنه قد اُضيف اليه * وجاز نحو الضارب العبد واييه مع امتناع الاضافة الى المعطوف لان الثواني يَغْتَفَرُ فيها ما لا يَغْتَفَرُ في الاوائل ومنه قول الآخر

الوَاهِبُ الْمَيْتَةُ الْعَجَانُ وَعَبِيدُهَا عُوْدًا تُرَجِّي خَلْعَهَا اِطْفَالُهَا

وبناءً على ذلك جاز الضارب الرجل زيد . واما الضارب الرجل زيد فان قَدَرْتَ التابع بدلاً لا يجوز لان ذلك يقتضي وقوعه موقع المبدل منه وان قدرته بياناً جاز لانفائه هذا المحذور * واعلم اننا اقتصرنا في هذه الابواب الثلاثة على ذكر معمولات العوامل القياسية واما معمولات السماعية كالنواسخ والحروف فسياتي الكلام على كل واحد منها في بابها

كتاب الافعال

فصل

في حقيقة الفعل واقسامه

أَلْفِعْلُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى ضَمِينٍ فِي نَفْسِهِ بِزَمَنِ وَضَعًا فُرِينٌ
كَقَامٍ مَاضٍ وَيَقُومُ حَالًا فِي أَصْلِهِ وَكَقَمٍّ اسْتِقْبَالًا

اي ان الفعل هو اللفظ الذي يدل على معنى في نفسه مقترن وضعاً بالزمان ماضياً كقَامَ

او حالاً كَقَوْمٍ او مستقبلًا كَقُمْ . فلا يُشَكِّلُ بنحو الغُدُوِّ والروح المراد بهما الذهاب صباحاً في الاول ومساءً في الثاني لان الزمان الذي يقترن به مدلولها ليس من هذه الازمنة . ولا بالافعال المتسلخة عن الزمان والاسماء الدالة عليه لان ذلك غير داخل في وضعها كما عرفت في تعريف الاسم * وانما قيدنا دلالة المضارع على الحال بكونها في الاصل لانه يحتمل الاستقبال ايضاً لكِنَّهُ موضوعٌ للحال على الاصح كما ان الماضي موضوعٌ لما مضى من الزمان والامر لما سيأتي * واعلم المضارع قد يُستعمل للدوام فيحتمل الازمنة الثلاثة نحو الله يُحْيِي ويميت . وكل ذلك انما يكون عند تجرُّده عما يقتضي زماناً معيناً نحو يوم اموتُ ويوم اُبعثُ حياً . او اداة كَلِمٍ وليسَ وَلَنْ فانه ينصرف مع الاولى الى الماضي وينعني مع الثانية للحال ومع الثالثة للاستقبال كما سيأتي * واخْتَلَفَ في افعال الانشاء الإيقاعي كَعَمَّتْ والخنار انما تنصرف الى الحال اذ لا بُدَّ من وقوع مدلولها فيه * واما افعال الانشاء الطلبي نحو غفر الله لك ويرحمك الله فلا خلاف في تضمها زمان الاستقبال

وَالْأَوَّلُ الْمَاضِي وَمَا وَرَأَهُ مُضَارِعٌ وَالْأَمْرُ مَا أُقْتَفَاهُ
وَتَفْصِيلُ التَّاءِ كَقَمَّتِ الْأَوَّلَا وَالسَّيْنُ نَحْوَ سَيَقُومُ مَا تَلَا
وَالْأَمْرُ مَعْنَاهُ وَيَأْءُ الْمَفْرَدَةُ مَعًا كَقَوْمِي فَأَذِرْ لَاعَلَى حِدَةٍ

اي ان علامة الفعل الماضي قبول تاء الضمير في آخره نحو قَمَّتْ . وعلامة المضارع قبول سين التنفيس في اوله نحو سَيَقُومُ . وعلامة الامر نضمة معنى الامر وقبولة ياء المخاطبة المفردة في آخره معاً نحو قَوْمِي لا كل واحدٍ منها على حده . لانه لو انفرد فيه معنى الامر تناول اسم الفعل كَصَةٍ ونزال . ولو انفردت الياء تناول المضارع كَتَهَيَيْنَ . فتامل

فصل

في افعال الفعل

لِلْفِعْلِ حَمًا عَمَلٌ فِي مُفْرَدٍ أَوْ جُمْلَةً إِذْ هِيَ بِاسْمٍ تَبْتَدِي
وَكَأَنَّهَا يَرْفَعُ مَا قَامَ بِهِ وَمَا أُقْتَضَى أَيْضًا قَضَى بِنَصْبِهِ

اي ان كل فعل لا بُدَّ ان يكون له عمل في مفردٍ نحو قام زيدٌ وضربتُ زيداً . او في جملة

اسميه نحو كان زيد قائماً وظننتُ عمراً صادقاً . وكله يرفع ما قام به وينصب ما اقتضاه
بعد ذلك كما رأيت * ولا يكون فعل بلا عمل لانه لا يفيد الا بانضمامه الى الاسم ومتى

انضم اليه عمل فيه لا محالة

وَصَاحِبُ الْمَفْرَدِ مَا يُفِيدُ حُكْمَ حَدُوثٍ عَنْهُ لَا يَزِيدُ
فَإِنْ يَكُنْ حَدُوثُهُ اسْتَقْرَأَ فِي فَاعِلٍ فَلَا زِمَ كَفَرَا
أَوْ لَا فِذَلِكَ الْمَتَعَدِّي كَضَرَبَ وَرَبَّمَا أَزَادَ التَّعَدِّي كَوَهَبَ

اي ان الفعل العامل في المفرد هو ما يفيد الحكم عليه بحدوث قد تعلق به ولا يزيد على
ذلك كما سيأتي في بحث العامل في الجملة . فان كان ذلك الحدوث قد استقر في نفس
الفاعل كقر زيد فالفعل لازم . وان كان قد تجاوزه الى غيره كضرب زيد عمراً فهو
متعدي * وربما ازداد تعدي به ف تجاوز الى آخر ايضاً كوهب زيد عمراً درهما . وفي ذلك

تفصيل سيأتي

فَأَنْصَبَ بِهِ وَتَرَا وَشَفَعَا إِنْ تُرِدُ كَلَّا وَالْإِدْعَاءُ أَوْ أَنْصَبَ مَا قُصِدَ
فَحَالَ نَحْوُ الْفُرْسِ تَغَزَوْا وَالْعَرَبُ تُعْطِي وَتُعْطِي الْوَفْدَ أَوْ تُعْطِي الْذَهَبَ

اي فانصب بالفعل المتعدي واحداً كما في نحو ضربت زيدا . او اثنين كما في نحو وهبت
زيداً درهما . وذلك اذا قصدت الاخبار عن تعلق الفعل بالجميع * فان قصدت الاخبار
عن مجرد حدوث الفعل عن فاعله من غير اعتبار تعلقه بالمفعول اصلاً فانترك المنصوب
بأسره كقولك الفرس تغزو والعرب تعطي بناءً على ان المراد اثبات الغزو والاعطاء
لفاعليهما من غير نظر الى من يغزي او يعطي * فان قصدت احد المفعولين فاذكر ما
قصدته واترك الآخر كقولك العرب تعطي الوفد من غير اعتبار ما تعطي . او تعطي
الذهب من غير اعتبار من تعطيه * وعلى هذا يصير المتعدي لازماً والمتعدي الى اثنين
متعدياً الى واحد كما رأيت وهذا من المباحث البيانية

وَأَسْتَنْبَطَ الْمَفْعُولُ فِي بَعْضِ الصُّورِ بِصِيغَةٍ تَبَدَّلُ أَوْ بِجَرَفٍ جَرَّ
فَيَتَعَدَّى لِأَزِمَ وَيَكْتَسِبُ آخِرَ مَا عَدِّي كَأَبْطَلْتُ الْكَذِبَ

اي ان المفعول قد يُنشأ بتحويل بعض صيغ الفعل الى بعض. وذلك يكون في الفعل الثلاثي بتحويله الى وزن أَفْعَلْ أو فَعَّلَ أو فاعَلَ أو استفعل نحو احضرتُ زيداً وقرئتهُ وجالستهُ واستحسنتهُ . او بادخال حرف الجر على الاسم الذي تعلق به الفعل نحو ذهبتُ بزيد اي اذهبتهُ . وعلى ذلك يكون اللازم قد صار متعدياً كما رأيت * فان كان الفعل متعدياً بالاصالة اكتسب مفعولاً آخر نحو أَلْبَسْتُ زَيْدًا نَوْبًا وَعَلَّمْتُهُ الْمَسْئَلَةَ وَطَارِحْتُهُ الشَّعْرَ وَاسْتَكْتَبْتُهُ الرِّسَالَةَ وَأَرَيْتُهُ الْعِلْمَ نَافِعًا وَنَبَأْتُهُ عَمْرًا قَادِمًا. وعلى ذلك يكون المتعدى الى واحدٍ قد تعدى الى اثنين والمتعدى الى اثنين قد تعدى الى ثلاثة كما رأيت

وَصَاحِبُ الْجُمْلَةِ مَا دَلَّ عَلَى حُكْمٍ بِهِ عُلِّقَ حُكْمٌ قَدْ تَلَا
وَذَاكَ بِالنَّسْخِ عَلَيْهَا قَدْ جَرَى فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى عَلَى مَا سَتَرَى

اي ان الفعل العامل في الجملة هو ما دل على حكم. قد عُلِّقَ بِهِ حُكْمٌ آخَرُ بَعْدَهُ نَحْوُ كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا . فَإِنَّ كَانَ قَدْ دَلَّتْ عَلَى حُكْمٍ بِأَمْرٍ وَهُوَ الْكَوْنُ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي وَهَذَا الْحُكْمُ قَدْ عُلِّقَ بِهِ حُكْمٌ بِأَمْرٍ آخَرٍ وَهُوَ الْفِعَالُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ خَبَرُهَا * وهي قد نسخت حكم الجملة في اللفظ من جهة الإعراب لانها قد رفعت المبتدأ مفعولاً لها على الاصح ونصبت الخبر. وفي المعنى من جهة الزمان لانها قد نقلت الحال الى الماضي * وهكذا في بقية الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر كل واحدٍ بحسب مقتضاه كما ستقف عليه بالتفصيل ولذلك يقال لها النواسخ

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْمُسْتَعْمَلَةَ كَالْمُفْرَدَاتِ مِثْلَهَا فِي الْمَنْزِلَةِ
كَقَوْلِكَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَقَسْ عَلَيْهِ مَا جَرَى مَجْرَاهُ

اي ان الجملة التي تُستعمل كما تُستعمل المفردات في وقوع الفعل عليها دفعة واحدة تنزل منزلة المفرد في عمل الفعل فيها كذلك فتكون برمتها في محل الإعراب الذي يقتضيه المقام نحو قلت لا اله الا الله. فان الجملة المحكية في محل النصب على المفعولية كالمفرد الواقع مفعولاً به. بخلاف المنسوخة لان الناسخ يتعلق بكل جزء منها على حدة ولا يجمع الجزاءين معاً. وقس على ذلك كل ما جرى هذا المجرى من الجمل

باب النواسخ

فصل

في كان واخوانها

للمبتدأ رَفَعَ وَنَصَبَ لِلخَبَرِ يَنَاقِصُ الْفِعْلَ عَلَى نَسْخِ الْاَثَرِ
 كَانَ وَظَلَّ بَاتَ اَمْسَى اَصْبَحَا اَضْحَى وَصَارَ اَنْفَكَ زَالَ بِرَحَا
 قَتِي دَامَ لَيْسَ وَهِيَ الْاَشْهَرُ وَمَا بِمَعْنَاهَا فَمَعَهَا يُذَكِّرُ

اي ان هذه الافعال ترفع المبتدأ وتنصب الخبر على انها قد نسخت ما كان لها من اثر
 الابتداء والخبرية وجعلتها معمولين لها وهو مذهب البصريين وعليه جمهور النحاة *
 ويقال لها الافعال الناقصة لانها لا تنتم مع مرفوعها كلاماً الا بذكر المنصوب . بخلاف
 الافعال التامة فان الكلام يعقد معها بذكر المرفوع ويكون المنصوب بعد ذلك فضلة
 خارجة عن نفس التركيب . ولذلك يعد المنصوب في هذا الباب وغيره من ابواب
 النواسخ ملحقاً بالفضلة لا فضلة كما علمت ذلك في محله * وهذه الافعال المذكورة هنا هي
 اشهر ما ورد في هذا الباب . وقد اُحِقَّ بها ما كان بمعناها من الافعال نحو غدا وراح
 وعاد ورجع واَضَّ وارتد وغير ذلك من الافعال التي لا نستغني عن الخبر فتجري مجراها
 وَالنَّفْيُ اَوْ شِبْهُهُ لَهٗ قَدْ لَزِمَا زَالَ وَشِبْهَهَا وَدَامَ وَصَلَّ مَا
 كَمَا بَرِحَتْ مُحْسِنًا وَلَا تَزَلْ بَرًّا وَصَلَّ مَا دُمْتَ حَيًّا مِنْ وَصَلَّ

اي ان زال وشبهها من هذه الافعال وهو انفك وبرح وقتي يلزمها النفي لفظاً نحو ما
 زال زيداً كفاً . او معنى نحو قلماً يزال زيداً مسافراً . وذلك لان هذه الافعال بمعنى
 النفي فاذا نفيتم انقلب نفيها اثباتاً كما ستعرف * ويلحق بالنفي شبهة وهو الدعاء نحو لا
 زلت سعيداً . والنهي نحو لا تزال صابراً . والاستفهام الانكاري نحو هل يزال الغلام جاهلاً *
 ويلحق بهذه الافعال وتي ورام اللتان بمعناها . قال الشاعر
 فَارْحَامٌ شِعْرٌ يَتَّصِلُنْ بِبَابِهِ وَاَرْحَامٌ مَا لِي لَا تَنِي نَتَقَطُّعُ
 اي لا تزال نتقطع . وقول الآخر

اذا رُمْتِ مِنْ لَآ بَرِيْمٍ مُتِيْمًا سَلُوْا فَقَدْ اَبْعَدْتَ فِي رَوْمِكَ الْمَرْحِيَّ
 اِي مَنْ لَا يَزَالُ مُتِيْمًا * وَاَمَّا دَامَ فَتَلْزَمُهَا مَا الْمَصْدَرِيَّةُ الظَّرْفِيَّةُ مُوَصُوْلَةٌ بِهَا نَحْوُ اَحْسِنْ مَا
 دُمْتَ حَيًّا اِي مَدَّةَ دَوَامِكَ حَيًّا * وَاَعْلَمُ اَنْ الدَّعَاءَ لَا يَكُوْنُ اِلَّا بِاَلَا كَمَا رَأَيْتَ وَهُوَ مَذْهَبُ
 الْجُمْهُوْرِ . وَاَمَّا النَّفْيُ فَلَا يَكُوْنُ بِاَدَاةٍ مُعَيَّنَةٍ اِتِّفَاقًا . فَيَكُوْنُ بِالْحَرْفِ كَمَا مَرَّ . اَوْ بِالاسْمِ نَحْوِ
 زَيْدٌ غَيْرُ بَارِحٍ كَرِيْمًا . اَوْ بِالْفِعْلِ نَحْوِ لَيْسَ بِنَفْسِكَ عَمْرُو مَقِيْمًا * وَاِجَازًا وَاحْذَفَ حَرْفَ النَّفْيِ
 اِذَا كَانَ لَا وَكَانَ النَّفْعُ مُضَارِعًا وَاَقْعًا فِي جَوَابِ قَسَمٍ نَحْوُ تَاللَّهِ تَنَفَّأْتُ تَذَكَّرُ يُوْسُفُ اِي
 لَا تَنَفَّأْتُ . وَهُوَ نَادِرٌ فِي الْاِسْتِعْمَالِ

وَصَرَّفُوا غَيْرَ الْاَخِيْرَيْنِ وَمَا لَهُ لِيْهَا صَرَفٌ مِنْهُ رُسْبًا

اِي اِنَّهُمْ صَرَّفُوا مَا سِوَى دَامٍ وَلَيْسَ فَانْهَمَا لَا تُصَرَّفَانِ . اَمَّا دَامَ فَلَا تَنْفَعُ الْاَصْلَةَ لِيْهَا
 الظَّرْفِيَّةُ وَهَذِهِ الصَّلَةُ يَلْتَزِمُونَ فِيهَا صِيغَةَ الْمَاضِي . وَاَمَّا لَيْسَ فَلَا تَنْفَعُ قَدْ وُضِعَتْ وَضَعُ
 الْحَرْفِ فِي اِنَّهَا لَا يُنْفَعُ مَعْنَاهَا اِلَّا بِذِكْرِ مُتَعَلِّقِهَا * وَاَمَّا غَيْرُ دَامٍ وَلَيْسَ فَمِنْهُ مَا يَتَصَرَّفُ
 تُصَرَّفَانِ نَاقِصًا وَهُوَ زَالٌ وَاَخْوَانُهَا فَانَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ مِنْهُنَّ اَمْرٌ وَلَا مَصْدَرٌ . وَمِنْهُ مَا يَتَصَرَّفُ
 تُصَرَّفَانِ اَمَّا وَهُوَ الْبَوَاقِي * وَكُلُّ مَا تُصَرَّفُ مِنْ هَذِهِ الْاَفْعَالِ يَعْمَلُ عَلٰى مَاضِيهَا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ
 قَالَتْ سَلَامَةٌ مَا لَجَسْمِكَ شَاحِبًا وَلَقَدْ يَكُوْنُ عَلٰى الشَّبَابِ نَضِيْرًا

وقول الآخر

اقول لهُ اَرَحَلٌ لَا تُقِيْمَنَّ عِنْدَنَا وَاَلَا فُكِّنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مَسْلَمًا

وقول الآخر

وما كُلُّ مَنْ يُّبِيْدِي الْبَشَاشَةَ كَانَنَا اِخَاكَ اِذَا لَمْ تَلْفُوْا لَكَ مُخِيْدًا

وقول الآخر

بِيْذِلٍ وَجِلْمٍ سَادٍ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ اِيَّاهُ عَلَيْكَ بِسِيْرٌ

وَهَكَذَا فِي الْبَوَاقِي فَحَسَّ عَلٰى مَا ذُكِرَ مَا لَمْ يُذَكَّرْ

وَيُنْكِرُ الْاِخْبَارُ بِالْمَاضِي فَاِنْ تَصَحَّبَتْ قَدْ فِي السِّتَةِ الْاَوْلَى اُذُنٌ

اِي اِنَّهُ يُنْكِرُ الْاِخْبَارَ بِالْفِعْلِ الْمَاضِي عَنْ هَذِهِ الْاَفْعَالِ . وَذَلِكَ لِاَنَّهَا اِنَّمَا تَدْخُلُ عَلٰى الْجُمْلَةِ
 لِتُدَلَّ عَلٰى وَقُوْعِ مَضْمُونِهَا فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي فَاِنْ كَانَ الْخَبْرُ يَدُلُّ عَلٰى الْمَاضِي اَيْضًا لَمْ تَكُنْ
 حَاجَةً اِلَيْهَا فَيَكُوْنُ ذِكْرُهَا عَيْبًا . وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ * فَاِنْ اِقْتَرَنَ الْمَاضِي بِقَدْ يُوْذَنُ

في الإخبار به لانها تقرّب من الحال الذي هو الاصل في أخبار هذه الافعال * وذلك
انما يكون في الستة الأولى منها وهي كان وظلّ وبات وامسى واصبح واضحى . فيقال كان زيد
قد انطلق واضحى الحى قد خلا وقس ما بينها * واستثنى بعضهم ما وقع شرطاً نحو ان كان
قبضه قد من قبل فلا تلمة قد لانه قد انصرف الى الاستقبال * ويقل تركها دون ذلك
غير انه مع كان ايسر لانها أمّ الباب فتحتمل ما لا يحتمل غيرها * واما ما يلي هذه الافعال
الستة وهو صار وما يليها فلا يقع الماضي خبراً له على الإطلاق لانه يفيد اتصال معناه
بزمان الإخبار والماضي يفيد الانقطاع

وَالْمَبْتَدَأُ بِاسْمٍ لِكُلِّ قَدْ سُمِّيَ كَفَاعِلٍ لَهُ فَلَمْ يَقْدَمْ
وَخَبَرٌ يَلِيهِ كَأَلْمَفْعُولِ قَدْ جَاءَ وَكَأَلْمَفْعُولِ تَقْدِيمًا وَرَدَّ

اي ان المبتدأ الذي تدخل عليه جميع هذه الافعال يدعى اسمها . وهو كالفعل لها فلا
يقدم عليها * واما الخبر فهو كالمفعول ولذلك يجري تقديمه كما يجري تقديم المفعول في
الجواز والوجوب والامتناع * واما في التعريف والتذكير ونحوها فلا يزال جارياً على
حكمه مع المبتدأ المجرد لان الناسخ قد دخل عليها بعد التركيب * واعلم ان المراد بالخبر
هنا هو الخبر المفرد . واما الخبر الواقع جملة نحو كان زيد يزورنا او يزورنا ابوه او ابوه
يزورنا فالمقبول تقدم الفعل منه على الاسم فقط نحو كان يزورنا او يزورنا ابوه زيد
وغيره مردود عند الاكثرين لما يقع فيه من التشويش * واختلف في تقديم الخبر على
دام وليس والجمهور على منع ذلك فيها لجمودها * وفي توسطه بينها وبين الاسم والصحيح
انه لا يجوز الا في الضرورة كقول الشاعر

لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته بأذكار الموت والهرم

وقول الآخر

سلي ان جهلت الناس عنا وعنهم فليس سوا عالم وجهول

لان الجوامد يجب حفظ الترتيب معها بين معمولاتها كما علمت * ويمتنع تقديم الخبر على ما
نافية او مصدرية باتفاق الجمهور لان النافية لها صدر الكلام والمصدرية لا يتقدم معمول
صلتها عليها * واختلف في توسط معمول الخبر بين الاسم والناسخ نحو كان اخاك زيد
ضارباً والمختار منعه لما فيه من الفصل بين الناسخ واسمه باجنبي منها * وفصل آخرون

بأنه ان تقدم الخبر معه نحو كان اخاك ضاربا زيد يجوز لان معمول الخبر كالحجر منه لانه
من تمامه فلا يتحقق النصل بالاجنبي. وان تقدم وحده كما مرّ يمنع لتحقيق النصل المذكور*
فان كان معمول الخبر ظرفا او مجرورا نحو كان عندك زيد جالسا واضحي بالقوم عمرق
ذاهبا جاز فيه ذلك بالاتفاق كما مرّ في باب الاحكام الكليّة

وَالنَّقْصُ فِيهِنَّ عَلَى الْجَمِيعِ إِذْ لَيْسَ يَكْتَفِينِ بِالْمَرْفُوعِ
وَتَمَمُوا غَيْرَ فِتْمِي أَحْيَانَا وَزَالَ لَيْسَ نَحْوُ كُنْ فَمَكَانَا

اي ان النقص بعلم جميع هذه الافعال حين لا تكفي برفعها كما رأيت فان اكتفت به
كانت تامّة كسائر الافعال اللازمة. وذلك اذا جعلت كان بمعنى حصل وظلّ بمعنى
استمرّ وبات بمعنى نزل ليلا وامسى بمعنى دخل في المساء واصبح بمعنى دخل في الصباح
واضحى بمعنى دخل في الضحى وصار بمعنى انتقل وانفك بمعنى انفصل وبرح بمعنى ذهب
ودام بمعنى بقي. نحو فانما يقول للشيء كُنْ فيكون وسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ
وخالدين فيها ما دامت السموات والارض وقس البواقي * وأما زال وفتي وليس
فيلزمهنّ النقص دائما * واعلم ان كان الناقصة موضوعة للماضي المنتقع على الاصحّ نحو
كان العالم جاهلا. وقد يراد بها الاستمرار نحو وكان الله على كل شيء قديرا * وزال
المذكورة هنا هي التي مضارعها يزال واما التي مضارعها يزول فهي تامّة ابدا ولا مدخل
لها في هذا الباب

وَقَدْ تَرَادَّ كَانٌ غَيْرَ عَامِلَةٍ فِي الْحَشْوِ بَيْنَ الصَّاحِبِينَ فَاصِلَةٌ

اي ان كان قد تراد في الحشو بلفظ الماضي فاصلة بين الصاحبين المتلازمين كالمبتدأ
والخبر لتدلّ على الزمان الماضي. واكثر ما تراد بين ما التعجيبة وفعال التعجب لانه قد
سلبت منه الدلالة على الماضي فيستفاد ذلك من زيادتها عليه نحو ما كان أحسن زيدا.
وهو قياس فيها * وهي حينئذ ملغاة عن العمل مطلقا وهو مذهب الفارسي وعليه الجمهور*
وربما زيدت اصبح وامسى كقولهم ما أصبح أبردها وما امسى أدفأها. وهو شاذ فيها لان
ذلك انما هو لامّ الباب وهي كان لان أهمّات الابواب يتصرّف فيها بما لا يتصرّف به في
غيرها كما علمت آنفا

وَحَذَفُوهَا بَعْدَ أَنْ فَعَوَّضُوا بِهَا كَمَا أَنَّكَ رَاضِيًا رَضُوا
وَالْحَذْفُ بَعْدَ إِنْ وَلَوْ لِلْفِعْلِ عَمَّ وَالْإِسْمِ كَالشَّاهِدِ إِنْ فَرَدًا عَدَمَ

اي انهم حذفوا كان بعد ان المصدرية فعوضوا عنها بما الزائدة نحو اما انت راضيا رضوا.
فان اصله لان كنت راضيا رضوا اي انهم رضوا لكونك راضيا. فحذفت لام التعليل عن
ان على قياس حذفها. ثم حذفت كان للاختصار وزيدت ما عوضا عنها فانفصل الضمير
الذي هو اسم كان لعدم استقلاله متصلا وادغمت نون ان في ميم ما لتقاربهما في المخرج
فصار اما انت كما رايت. ومن ذلك قول الشاعر

أَبَا خِرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضِّعْ

واذا وقعت كان بعد ان ولو الشرطيتين تحذف مع اسمها للتخفيف كقولك - الشاهد ان
فردا عدم وقولهم التمس ولو خاتما من حديد. اي ان كان الشاهد فردا ولو كان ما
تلتسمه خاتما. ومن ذلك قول الشاعر

لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مَطْرَفٍ إِنْ ظَالَمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا

وقول الآخر

لَا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغِيٍّ وَلَوْ مَلَكًا جَنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

غير ان حذفها مع التعويض واجب لامتناع الجمع بين العوض والمعوّض عنه. وبدونه
جائز لا تنفك المانع * وعلم ان الحذف بعد الشرط لا يكون مع غير ان ولو من ادواته
لان كل واحدة منها أم بابها فتحتمل التوسع فيها كما مر. ولا يكون الاسم المحذوف هناك
الأضمر المعلوم قبله كما رايت ليتعين به المحذوف

وَجَاءَ فِي نُونِ مُضَارِعٍ سَكَنٌ وَصَلًّا بِغَيْرِ مُضْمَرٍ الْوَصْلُ أَقْتَرُنْ

اي ان الحذف قد استعملوه ايضا في نون مضارع كان. وذلك اذا كانت ساكنة واقعة
في الوصل اي في غير الوقف. ولم تكن مقترنة بضمير متصل. وهو اما احد ضمائر النصب
او نون الاناث لان سكونها معه في المضارع لا يمكن الا هناك. فيقال لم يك زيد قائما
اي لم يكن * فان كانت النون متحركة ولو حركة عارضة نحو لم يكن الذين كفروا. او
كان موقوفا عليها نحو قائما لم تكن. او كانت مقترنة بضمير متصل نحو ان يكن فلن تسلط
عليه امنع الحذف * اما في المتحركة فلانها قد قويت بالحركة فبعضت عن الحذف.

وَأَمَّا فِي الْمَوْقُوفِ عَلَيْهَا فَلِإِنَّ الْوَقْفَ يَسْتَلْزِمُ اجْتِنَابَ هَاءِ الْكَسْتِ مَكَانَ الْمَحذُوفِ كَمَا
 سَتَعْلَمُ فِي بَابِهِ وَعَلَى ذَلِكَ يَكُونُ اثْبَاتُ النَّوْنِ أَوَّلَى مِنْ حَذْفِهَا وَاجْتِنَابَ حَرْفِ اجْتِنَابِيٍّ
 مَكَانِهَا. وَأَمَّا فِي الْمُقْتَرَنَةِ بِالضَّمِيرِ فَلِإِنَّ الضَّمَائِرَ تَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا فَلَا يُحَذَفُ مَعَهَا
 بَعْضُ الْأَصُولِ * وَأَمَّا مَا سَمِعَ مِنْ حَذْفِ الْمُتَحَرِّكَةِ بِالْحُرُوكَةِ الْعَارِضَةِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ
 إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ النَّفْيِ فَلَيْسَ بِمَعْنَى عَنَهُ عَقْدُ الرَّنَائِمِ
 فَهَيِّئْ عِنْدَ الْجُمْهُورِ عَلَى الضَّرُورَةِ * وَعَلِمَ أَنَّ هَذَا الْحَذْفَ لَا يَخْتَصُّ بِكَانِ النَّاقِصَةِ بَلْ
 يَكُونُ فِي النَّامَةِ أَيْضًا لِاشْتِرَاكِهَا فِي اللَّفْظِ وَالْحَذْفِ أَمْرٌ لَفْظِيٌّ فَيُصَحُّ اشْتِرَاكُهَا فِيهِ
 وَشَاعَ فِي أَسْمٍ لَيْسَ مَحْضُ النَّكْرَةِ وَهِيَ عَلَيْهِ تَأْرَةٌ مُقْتَصِرَةٌ
 أَي أَنَّهُ قَدْ شَاعَ وَقُوعَ اسْمٍ لَيْسَ نَكْرَةً مَحْضَةً وَذَلِكَ لِعُمُومِهِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ وَقُوعِهِ فِي حَيْزِ
 النَّفْيِ كَمَا عَلِمْتَ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ

كَمْ قَدْ رَأَيْتُ وَلَيْسَ شَيْءٌ بَاقِيًا مِنْ زَائِرِ طَرَقِ الْهَوَى وَمَزُورِ

وَهِيَ تَقْتَصِرُ عَلَيْهِ تَأْرَةٌ فَتَسْتَعْنِي عَنْ ذِكْرِ الْخَبَرِ وَمِنْ ذَلِكَ مَا حَكَاهُ سِينُونِيهِ مِنْ قَوْلِ بَعْضِهِمْ
 هَسَ أَحَدٌ أَي لَيْسَ أَحَدٌ هُنَا. وَهُوَ نَادِرٌ فِي الْأَسْتِعْمَالِ وَلِذَلِكَ أَهْلُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ

فصل

في كاد واخواتها

كَادَ كَذَا أَوْشَكَ هَلْهَلَّ كَرِبَ عَسَى حَرَى أَخْلَوَلِقَ مَعَ كَانَ أَحْسَبَ
 شَرَعَ أَنْشَأَ جَعَلَ أَنْبَرَى طَفِقَ أَخَذَ قَامَرَ وَأَبْتَدَأَ هَبَّ عَلِقَ

أَي إِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ الْمَذْكُورَةُ تُحْسَبُ مَعَ كَانٍ بِاعْتِبَارِ الْعَمَلِ فَانْتِهَا تَرْفَعُ الْأَسْمَ وَتَنْصَبُ
 الْخَبَرَ مِثْلَهَا. وَهِيَ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ. لِأَنَّ مِنْهَا مَا وُضِعَ لِمُقَارَبَةِ الْفِعْلِ وَهُوَ كَادَ وَأَوْشَكَ وَهَلْهَلَّ
 وَكَرِبَ بِكَسْرِ الرَّاءِ وَفَتْحِهَا. وَمِنْهَا مَا وُضِعَ لِرَجَاءِ حُصُولِهِ وَهُوَ عَسَى وَحَرَى وَأَخْلَوَلِقَ.
 وَمِنْهَا مَا وُضِعَ لِلشُّرُوعِ فِيهِ وَهُوَ شَرَعَ وَمَا يَلِيهَا إِلَى آخِرِهِ * وَزَادَ بَعْضُهُمْ فِي أَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ
 أَوْلَى وَالْمَ * وَفِي أَفْعَالِ الشُّرُوعِ أَثَرٌ وَطَبِقَ. وَعَدَّ بَعْضُهُمْ هَلْهَلَّ مِنْ أَفْعَالِ الشُّرُوعِ *
 وَيُقَالُ لِجَمِيعِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ مِنْ بَابِ تَسْمِيَةِ الْكَلِّ بِاسْمِ الْبَعْضِ عَلَى

سبيل المجاز

وَالْتَرَمُوا الْإِخْبَارَ بِالْمُضَارِعِ عَنْهُمْ إِذْ كُنَّ لِغَيْرِ الْوَاقِعِ
وَأَسَدُوهُ لِضَمِيرِ الْأَسْمِ لِيَقَعَ الْحُكْمُ عَلَى ذِي الْحُكْمِ

اي انهم التزموا الإخبار عن هذه الافعال بالفعل المضارع لانها للحكم بما لم يقع . وذلك لان بعضها لمقاربة وقوع الفعل وبعضها للطمع في حصوله وبعضها للاخذ في مباشرته فلا تصلح لها الافعال الماضية والاسماء * والتزموا ايضاً اسناد هذا الفعل الى ضمير الاسم الذي يخبر به عنه لان هذه الافعال انما جاءت لتدل على ان مرفوعها هو الذي تلبس بالفعل دون غيره فلا بد في الفعل من ضمير يعود اليه ليحقق له ذلك . فيقال كاد الفارس بسقط ولا يقال كاد الفارس بسقط رحمة . وما ورد بخلاف ذلك فشاذاً او على ناويل وهو مذهب الجمهور

وَذُو الرِّجَاءِ كَعَسَى مَعَهُ أَفْتَرَنَ إِذْ يَقْتَضِي اسْتِقْبَالَ مَا يُرْجَى بِأَنَّ
وَلَا بَسَ الْحَالَ سِوَاهُ فَأَبَى وَفِي عَسَى عَكْسٌ وَفِي مَا قَرَّبَا

اي ان افعال الرجاء هي عسى وحرى واخولق يقترن بالخبر معها بان المصدرية الدالة على الاستقبال لان المرجو لا يكون الا مستقبلاً . فيقال عسى المريض ان يشفى وحرى الصديق ان يزورنا واخولقت السماء ان تمطر * واما افعال المقاربة والشرع فحكمها ان لا تقترن اخبارها بان لانها ملاسمة للفعل . اما بدالتها على الدخول فيه نحو شرع زيد يتكلم فيكون معها حالاً . واما بدالتها على الاشراف عليه نحو كاد الفارس بسقط فيكون معها كالحال . وعلى كليهما لا تناسبها علامة الاستقبال * غير انه قد يعتبر في عسى شبهها بلعل في المعنى فيجرد خبرها كقوله

عسى الله يغني عن بلاد ابن قدير بهنهم جؤن الرباب سكوب
ويعتبر في افعال المقاربة تأخر وقوع الفعل معها عن زمان الحال فيقرن خبرها بان

كقول الآخر

ربع عفاه الدهر طولاً فاتمى قد كاد من طول اللي أن يصحا
وذلك قليل الآ في اوشك فان الاكثر اقتران خبرها بان كقول
ولو سئل الناس التراب لا وشكوا اذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

وَأَمَّا حَرَىٰ وَاخْلَوْلَقَ فَلَا بُدَّ مَعَهَا مِنْ أَنْ لِلإِشْعَارِ بِأَنَّهَا لِلرَّجَاءِ لِأَنَّ الْمَشْهُورَ فِيهَا مَعْنَى
الاسْتِيْجَابِ بِخِلَافِ عَسَىٰ فَأَنَّهَا مَشْهُورَةٌ فِي الرَّجَاءِ فَلَا يَلْزِمُهَا مَا يُشْعِرُ بِهِ * وَعَلِمَ أَنْ عَسَىٰ
قَدْ تَرَدَّدَ لِلإِشْفَاقِ نَحْوًا تَغْفُلُ فَعَسَى الْعَدُوُّ أَنْ يَكُونَ قَادِمًا. وَعَلَى ذَلِكَ أَيْضًا لِيَزَالَ
خَبَرُهَا يَقْتَضِي الْاِقْتِرَانَ بِأَنَّ لَانَ الْإِشْفَاقِ يَقْتَضِي الْاسْتِقْبَالَ كَالرَّجَاءِ * وَقَدْ اسْتَشْكَلَتْ
النَّحْوَةُ اقْتِرَانَ الْخَبَرِ بِأَنَّ فِي هَذَا الْبَابِ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ الْإِخْبَارَ بِالْحَدِيثِ عَنِ الذَّاتِ وَهُوَ لَا
يَصِحُّ لِأَنَّ الْخَبَرَ هُوَ عَيْنُ الْخَبَرِ عَنْهُ فِي الْمَعْنَى وَالْحَدِيثُ لَا يَكُونُ عَيْنَ الذَّاتِ. وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ
نَاوِيلَاتٌ وَمُنَاقِضَاتٌ شَتَّى يَطْوِلُ الْكَلَامُ عَلَيْهَا. قَالَ ابْنُ هِشَامٍ وَالظَّفَّ مَا يُقَالُ فِي
الْجَوَابِ عَنْ ذَلِكَ مَا رَأَيْتَهُ بِحُطِّ بَعْضِ طَلَبَةِ ابْنِ مَا لَكَ نَفْلًا عَنْهُ أَنْ الْإِخْبَارَ إِنَّمَا وَقَعَ
أَوَّلًا بِالْفِعْلِ الْمَجْرَدِ. ثُمَّ لَمَّا صَحَّ الْإِخْبَارُ بِهِ جِيءَ بِأَنَّ التَّوَكُّنَ بِالْتِرَاحِي لِقَصْدِ السَّبْكِ
بِالْمَصْدَرِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ

وَجَازِ دُونَ أَنْ تَوْسُطُ الْخَبَرِ كَكَادَ يَقْتُلَانِ عَبْدَاكَ عَمْرٌ

اي انه يجوز في هذا الباب توسط الخبر بين الفعل والاسم كما في المثال فلا يزال الخبر
مستنداً الى ضمير الاسم العائد اليه بارزاً كما رأيت او مستتراً نحو كاد يسقط الفارس. ولا
بأس بعوده اليه وان كان مؤخرًا في اللفظ لانه مقدم في النية * غير ان ذلك مشروط
عند الجمهور بان لا يقترن الخبر بأن فلا يقال كاد أن يسقط الفارس لئلا يوهم اسناد
الناسخ الى المصدر المأول من الفعل الخبر به واسناد الفعل الى الظاهر بعده اي قرب
سقوط الفارس وهو خلاف المقصود * وأما تقديم الخبر على الفعل ايضاً فممتنع بالاجمال
لان الجوامد لا تعمل في ما قبلها كما علمت * ولا عبرة بما يقع فيه التصرف من هذه الافعال
كما سيجي * لانه فضلاً عن كونه لم يستتم التصرف قد جرى في ذلك على خلاف الاصل لما
فيه من موجب الجمود كما ستعلم

وَإِخْتَصَّ كَادُ بِمُضَارِعِ كَذَا أَوْشَكَ وَأَسْمُ فَاعِلٍ مِنْهُ أَحْذَى

اي قد اخصت كاد واوشك من بين اخواتها باستعمال مضارع لها نحو يكاد البرق
يخطف ابصارهم. وكقول الشاعر

يُوشِكُ مِنْ فَرٍّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ قَرَّاتِهِ بِوَأْفِقِهَا

وهو كثير فيها. وقد يستعمل اسم فاعل من أوشك كقول الآخر

فانك مُوشِكٌ أَنْ لاتراها وتعدو دونَ غاضِةِ العوادي
وحكى بعضهم غير ذلك وكلمة من نوادر اللغة

وَأَسِنَدَتْ عَسَى لِمَسْبُوكٍ تَلَا وَأَوْشَكَ أَخْلُوَقٌ فَالْتَقَصُّ خَلَا

اي ان هذه الافعال الثلاثة تسند الى المصدر المسبوك من أَنْ والفعل تاليا لها فتكون
تامة في مذهب الجمهور مستغنية عن الخبر نحو زيد عسى أَنْ يقوم وعسى أَنْ يقوم زيد.
ومن ثم تكون بلفظ واحد مع الجميع فيقال هند عسى أَنْ تزورنا والرجلان عسى أَنْ
يذهبا والقوم عسى أَنْ يرحلوا. وكذلك عسى أَنْ تزورنا هند وعسى أَنْ يذهب الرجلان
وعسى أَنْ يرحل القوم وهلم جرا. وقس على ذلك في أوشك واخلوق وهي لغة اهل
الحجاز وعليها الجمهور

وَأَسْتَعْمَلُوا نَحْوَ عَسَاكَ وَالْعَمَلُ بَاقٍ عَلَى الْعَهْدِ الْقَدِيمِ لَمْ يَزَلْ

اي انهم استعملوا جعل ضمير النصب المتصل اسما لعسى نائبا عن ضمير الرفع كما قيل في
لولاك على ما استعرف ومن ذلك قول الشاعر
نظرنا الخيل مقبلة فقلنا عسائم نائرين بمن اصيبا
وعلمها حيثئذ باق على ما كان عليه من رفع الاسم ونصب الخبر وهو المذهب الصحيح
وعليه الجمهور

فصل

في ظنّ واخواتها

ظَنَّ حَجًّا خَالَ وَعَدَّ زَعَمًا رَأَى دَرَى حَسَبَ الْفَى عَلِمَا
وَجَدَّ هَبَّ مِثْلَ تَعَلَّمَ قَدْ أَمَرَ حَسَبُ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ أَنْصَبَ وَالْخَبْرُ

اي ان هذه الافعال المذكورة تنصب المبتدأ والخبر جميعا. وهي تنقسم باعتبار اللفظ الى
متصرف وهو من ظنّ الى وجد. وغير متصرف وهو هبّ وتعلم فانهما لا يستعملان الا
امرا فقط كقول الشاعر

فقلتُ أجزني أبا مالك والأفهنني أمرا مالكا

وقول الآخر

تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدْوِهَا فَبَالِغُ بُلُوفٍ فِي التَّخْيِيلِ وَالْمَكْرِ
 وتنقسم باعتبار المعنى الى ما يدل على الشك وهو الخمسة الاولى وحسب وهب وما يدل
 على اليقين وهو باقياها. ولذلك يقال لها افعال القلوب * غير ان منها ما يفيد الظن
 فقط وهو حجا وعدّ وزعم وهب. ومنها ما يفيد العلم فقط وهو علم والى ودرى ووجد
 وتعلم. ومنها ما يفيد الظن تارة والعلم اخرى وهو ظن وحسب وخال ورأى. غير ان
 الثلاثة الاولى تستعمل غالباً للشك والاخير يستعمل غالباً لليقين * والحقول برأى العالمية
 رأى الحميمة نحو انى أراني اعصر خمرًا ومنه قول الشاعر

أَرَاهُمْ رُفْقِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَاوَى اللَّيْلُ وَأَنْخَزَلَ الْخِزَالَا

واعلم ان القول قد يضمن معنى الظن فيعمل عمله. غير انه يشترط فيه عند اكثرهم ان
 يكون مضارعاً لمخاطب بعد استنهام مباشر له نحو أقول زيدًا قادمًا اى أنظن. وعليه

قول الراجز

مَتَى نَقُولُ الْقُلُوبَ الرُّوَامَا يَجْمَلْنَ أَمْ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

ويقتصر فضله عن الاستنهام بالظرف لعدم الاعتداد به كقول الشاعر

أَبْعَدُ بَعْدِ نَقُولِ الدَّارِ جَامِعَةً شَمَلِي بِهِمْ أَمْ نَقُولِ الْبَعْدِ مَحْمُومَا

وقد يفصل بمحوله لانه في نية التأخير عنه كقول الآخر

أَجْهَالًا نَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُا يَبْكُ أَمْ مَتَجَاهِلِينَا

فان تخالف شيء من الشرائط المذكورة رُفِعَ الْجِزَانُ عَلَى الْحِكَايَةِ وَهِيَ جَائِزَةٌ أَيْضًا مَعَ

استيفاء الشروط. فتدبر

وَالْحَقُّوْا صَيَّرَ رَدًّا وَأَشْتَرَكْ غَادَرَ وَأَخَذَ مَعَهَا وَتَرَكَ

وَوَهَبَ أَجْمَامِدَ مَاضٍ أَمْ يَزَلْ وَتَجَمَّعَ التَّخْوِيلَ وَالظَّنَّ جَعَلَ

وَالْكُلُّ مَفْعُولٌ بِهِ يَنْتَصِبُ بِهِ كَمَا فِي أَصْلِهِ يَرْتَبُ

اي انهم الحقول بافعال القلوب هذه الافعال المذكورة. ويقال لها افعال التحويل لانها
 تدل على تحويل الموصوف عن صفة الى اخرى نحو صيرت الطين خرقًا. ومن ذلك

قول الشاعر

فَرَدَّ شَعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا وَرَدَّ وُجُوهُنَّ الْبَيْضَ سُودًا

وقول الآخر

فَارَسْتُ مَا غَادِرُوهُ مُلَحَّمًا غَيْرَ هَيَّابٍ وَلَا نَكْسٍ وَكَلَّ

وقول الآخر

تَلَّفُ الَّذِي اتَّخَذَ الْجَرَاعَةَ حَلَّةً وَعَظَّ الَّذِي اتَّخَذَ الْفِرَارَ خَلِيلًا

وكلها متصرفة الأ وهب بمعنى صير فإنه يلزم الماضي كفولهم وهبني الله فإدراك * وأما جعل فهي تستعمل تارة للتحويل نحو فجعلناه هباءً منثوراً فتكون من هذه الأفعال . وتارة للظن نحو وجعلوا المثلثة الذين هم عباد الرحمن إناناً فتكون من أفعال القلوب * وكل هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفاء أفعالها فينتصب بها كل واحد منها مفعولاً به ويجري في الترتيب مع صاحبه كما كان حال التجرد

وَبَابُ ظَنَّ قَبْلَ ذِي صَدْرٍ فَصَلَّ عَلَّقَ مَا صَرَفَ مِنْهُ فَأَعْدَلَّ

وَذَاكَ مَعَ مَا إِنْ وَلَا وَاللَّامِ لَوْ وَلَعَلَّ كَمْ وَالْأَسْتَهَامِ

نَحْوَ ظَنَنْتُ لِحَبِيرٍ أَشْعَرُ وَرُبَّ ذِي صَدْرٍ هُنَا يَقْدَرُ

أي ان ما تصرف من أفعال القلوب وهو ما سوى تعلم وهب إذا فصل بينه وبين الجملة ما له صدر الكلام يُعلَقُ عن العمل فيها لفظاً لأنه لا يقدر ان يغطاه اليها كما علمت فتبقى بعده مرفوعة الجزء بن ولكنها تكون في محل النصب به . وذلك لان ما له صدر الكلام يقتضي بناء صورتهما على حالهما وهذه الأفعال تقتضي تغييرها فوجب المعادلة بينهما بمراعاة حق المانع في اللفظ وحق العامل في المعنى * فان لم يكن ذو الصدر فاصلاً بينهما نحو علمت زيداً من هو لم يكن في المسئلة تعليق على الأصح * وإنما اخصت هذه الأفعال بالتعليق دون أفعال التحويل لأنها عقلية تتعلَقُ بمضمون الجملة فتتناوله في المعنى على كل حال بخلاف الأخرى * وأما المُعلِّقات فهي ما وإن النافيتان نحو علمت ما زيداً كاتباً وظننت إن عمرو كرم * ولا النافية أيضاً عاملة أو مهملة نحو ظننت لارجل في الدار وعلمت لا زيد فيها ولا عمرو * واللام للابتداء كما في مثال النظم . أو لجواب القسم كما

في قول الشاعر

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لثَانَيْنِ مَنِيئِي اِنْ الْمَنَايَا لَا تَطِيَّشُ سَهَامِيهَا

ولو الشرطية كما في قول الآخر

وقد علم الاقوام لو أن حاتمًا اراد ثراء الممال كان له وفر
ولعل نحو إن أدري لعله فتنه لكم * وكم الخبرية نحو أو لم يروا كم اهلكتنا قبلهم من القرون *
وكذلك الاستفهام بالحرف نحو إن ادري أقرب أم بعيد ما نوعدون . او بالاسم نحو
لنعلم أي الحزبين أحصى * وقد يكون بعض المعلقات المذكورة مقدرًا كما في قول الشاعر
كذلك أدبت حتى صار من خلقي . أي وجدت ملاك الشيمه الأدب
أي وجدت لملاك الشيمه الادب برفعها مبتدأ وخبراً . وقول الآخر
لعمرك ما ادري وان كنت دارياً شعيت بن سهم ام شعيت بن منقر

أي أشعيت بن سهم على ما عرفت * واعلم انه يشارك هذه الافعال في التعليق مع
الاستفهام ما وافقها في المعنى كظن القلبية نحو فانظري ماذا تأمرين . او البصرية نحو فليظن
أيها أركي طعاماً . وأبصر نحو فسبصر ويصرون بأبيكم المفتون . وسأل نحو يسأل

أبان يوم القيامة . وقس نظائره عليه

ودونه إن لم يقدم جازان يلغى وذاك في توسط وهن

أي ان ما تصرف من افعال القلوب اذا لم يكن معه ما له صدر الكلام فان لم يكن مقدمًا
على الجملة كما رايت جاز الغاؤه نحو زيد ظننت صادق وزيد صادق ظننت فيرفع الجران
على الابتداء والخبرية . والفعل حينئذ ملغى لا عمل له فيها لفظاً ولا محلاً لضعفه بما عرض
له من التأخر فلا يقوى على نصب معمولين * ولما كان التأخر مقتضياً لإلغاء هذه الافعال
كان ابلغ كلما ازداد . ولذلك يضعف الغاؤه اذا توسطت ويقوى اذا تأخرت *
وقد تلغى هذه الافعال على ضعف اذا تقدم معمول احد المفعولين عليها نحو متى نظن
زيد ذاهب . او مخبر عنه بعلمتها نحو زيد اظن غلامه منطلق لانها حينئذ تكون كالتوسطه *
فان كان معها ما له صدر الكلام نحو زيد ظننت فاضل ولعمري وقادم ظننت وجب الرفع
الغاء عند بعضهم وتعليقاً عند الآخرين * وإنما اخصت هذه الافعال بجواز اللغاء
لضعف عملها اذ هي تتعلق بضمون الجملة كما مر بخلاف افعال التحويل . وذلك مع
استقلال مفعولها كلاماً بدونها لكونها مبتدأ وخبراً بخلاف سائر الافعال التي تنصب
مفعولين . ومتى ألغيت كانت كالافعال اللازمة لا مفعول لها لفظاً ولا تقديراً

وأستعملوا نحو أراني مفرداً منه وقالوا هبك مها جهداً

اي ان ما تصرف من افعال القلوب نحو رأى يجوز فيه كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين صاحبهما واحد نحو أرا في مفردا اي ارى نفسي . ومنه قول الشاعر
ولقد أرا في للرياح درية من عن يميني نارة وامامي

وذلك لا يجوز في غيرها من الافعال فلا يقال ضربتني بضم الناء لان حكم الفاعل ان يكون مؤنثا وحكم المفعول ان يكون متاثرًا وحكم المؤثر ان يغاير المتأثر . فان عرض اتحادها في المعنى وجب تغايرها في اللفظ بقدر الإمكان ولذلك يعدل الى النفس فيقال ضربت نفسي بناءً على ان المضاف يقتضي مغايرة المضاف اليه فتكون النفس كأنها غير الضمير المضافة اليه وان كانت هي عينه في المعنى . وبهذا الاعتبار جاز ان يقال إياك ضربت وما ضربت إلا إياك بفتح الناء فيها لتغاير الضميرين في الاتصال والانفصال بخلاف المتصلين جميعاً . وأما في هذه الافعال فلم يفتقر وا الى هذه المغايرة لان المفعول في الحقيقة انما هو مضمون الجملة لا المنصوب الاول الذي يكى عنه بالضمير * واجازوا هذا الاستعمال في عدم وقد أيضاً لانها ضد وجد فعملوها عليها حمل النقيض على النقيض .

ومن الأول قول الشاعر

لقد كان لي عن ضربتين عديمتي وعمما الأتي منها مترحزح

اي عدت نفسي . ومن الثاني قول الآخر

ندمت على ما كان مني فقدتني كما ندم المغبون حين يبيع

وأما ما لا يتصرف من الافعال المذكورة وهو تعلم وهب فذلك يتبع في الأول منه

ويجوز في الثاني . ومنه قول الشاعر

فهبك آبن هديلم تعقك أمانة وما المرء إلا عقده وموائفه

اي هب نفسك آبن هند

ويكتفي الكل بنصب الأول إذا اكتفى عن قيده بهما بلي

اي ان جميع افعال هذا الباب من افعال القلوب وغيرها تكتفي بنصب المفعول الاول اذا كانت نستغني عن تقيده بالصفة المجازية عليه من المفعول الثاني نحو علمت المسئلة ووجدت الضالة ورددت السائل وتركت الدار * وحيث تكون هذه الافعال كسائر الافعال المتعدية الى واحد لان تعلقها يكون بنفس المفعول مطلقا لا باعتبار صفة يتقيد بها . فتأمل

فصل

في ما ينصب ثلاثة مفاعيل

وَفِي أَرَى أَعْلَمُ تَقُلُّ جَمَعًا نَصَبًا لِمَفْرَدٍ وَجُمْلَةٍ مَعًا
وَتَثْبِتُ الْجُمْلَةَ بَعْدَ النَّقْلِ عَلَى الَّذِي كَانَ لَهَا مِنْ قَبْلِ

اي ان ارى واعلم الداخلة عليهما همزة النقل يجمع لها بواسطة نصب المفرد وهو المفعول الاول والجملة المشتبهة على المبتدا وهو المفعول الثاني والخبر وهو المفعول الثالث لما علمت من تعدية الهمزة في ما مر. فيقال اريت زيدا عمرا فاضلا واعلمت خالدًا بكرًا قادمًا * ويبقى المفعول الثاني والمفعول الثالث على ما كان لها قبل النقل من الالغاء والتعليق

وغير ذلك. وعليه قول الشاعر

وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهُ أَمَعُ عَاصِمٍ وَأَرَأْفُ مُسْتَكْفَى وَأَسْحَى وَاهِبٍ

وقوله البركة أعلمنا الله مع الاكابر * وكذلك قولك اريت زيدا وعمرو فاضل واعلمته ماخالد في الدار بالرفع في الجميع * واعلم ان الجملة المعلقة عنها تسد مسد المفعول الاول والثاني مع ما ينصب مفعولين. ومسد المفعول الثاني والثالث مع ما ينصب ثلاثة مفاعيل كما رأيت * وكذلك جملة ان المفتوحة الهمزة نحو علمت ان زيدا فاضل واعلمته ان عمرا منطوق. وذلك لان في حيزها تين المحملتين ما يحتاج اليه المقام من المسند والمسند اليه

كما ترى

وَضَمِنُوا أَعْلَمَ نَبَأَ خَبْرًا أَخْبَرَ أَنْبَاءَ فَجَبْرَتْ كَمَا جَرَى
وَالْحُجْمَتُ حَدَّثَ فِي الْمَنْقُولِ وَقِيلَ ذَاكَ أَخْصَصَ بِالْمَجْهُولِ

اي انهم ضمنوا نبأ وما يليها معنى أعلم فاجروها مجراها في العمل * وألحق بعضهم حدث بهم لورودها في السماع ومنه قول الشاعر

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حَدَّثَ تُسْمَوُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ

غير ان هذه الافعال لم تسمع عن العرب الا بصيغة المجهول كما رأيت في قوله حدتتموه.

وكذلك قول الآخر

نَبَيْتُهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَهُمْ وَهَلْ يُعَذَّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ

وقول الآخر

وخبِرتُ سوداءَ الغيمِ مريضةً فاقبلتُ من اهلي بمصرَ أعودها

وقول الآخر

وما عليك إذا أخبرتني دنفاً وغابَ بعلك يوماً أن تعوديني

وقول الآخر

وأُنيتُ قيساً ولم أبله كما زعموا خير اهل اليمن

ولذلك قال أكثرهم ان هذا الاستعمال فيها مختص بهذه الصيغة والله اعلم

فصل

في جمود الفعل

وَالْفِعْلُ إِنْ كَانَ لِمَعْنَى وَرَدَا كَأُحْرَفٍ فَهُوَ مِثْلُهُ قَدْ جَهَدَا
وَهُوَ لِذَاكَ عَامِلٌ إِذْ يُذَكَّرُ مُقَدَّمًا وَالْفِعْلُ فِيهِ يُجْزَمُ

اي ان الفعل اذا استعمل لمعنى من المعاني التي توضع لها الحروف كاللني في ليس والترجي في عسى ونحو ذلك يجرد كالحرف فلا يتصرف كما لا يتصرف الحرف * ولكنيه قد ضعف بالجمود وجب ان يكون مذكوراً مُقَدَّمًا على معموله مُتَّصِلًا به . فلا يُجْزَمُ ولا يُؤخَّرُ ولا يُفصلُ لانه لا يقوى مع ذلك على العمل لضعفه بخلاف الفعل المتصرف كما علمت في

الاحكام الكلية

وَمِنْهُ مَا لَهُ الْجَمُودُ يَلْزَمُ كَنِعْمٍ وَالسَّمَاعُ فِيهِ يَرْسَمُ
وَمِنْهُ بِالْعَكْسِ لِكَوْنِ السَّبَبِ مُفَارِقًا كَأَفْعَلِ التَّعَجُّبِ

اي ان من الفعل الجماد ما يكون جموده لازماً كافعال المدح والذم ونحوها وذلك للزوم سببه الذي هو تضمنه معنى الحرف . وهو سماعي لا يقاس عليه * ومنه ما يعرض عليه الجمود كفعل التعجب فلا يكون لازماً له لعروض سببه الذي هو استعماله في هذه الصورة بمعنى الحرف فتمت خريج عنها عاد الى التصرف . وهو يقاس كما ستعلم * واعلم ان الحرف الذي يجرد الفعل لشبهه به قد يكون موجوداً كما في عسى فانها قد اشبهت لعل . وقد يكون

مقدراً كما في افعال التعجب فانه قد اشبه حرفاً مقدراً كان يستحق الوضع فلم يوضع
استغناء عنه بالنعل المذكور * فيكون الجمود في النعل نظير البناء في الاسم من جميع
الجهات . فتأمل

فصل

في افعال المدح والذم

تُسَبِّحُ مَدْحًا حَبْدًا وَنِعْمًا وَهَكَذَا بَشَسَ وَسَاءَ ذَمًّا
وَذَا لِحَبِّ فَاعِلٍ وَمَا بَلِي فَاعَلَهُ ذَا اللَّامِ لِلجِنْسِ أَجْعَلْ
فَإِنَّ يَفْتُ ذُو اللَّامِ فَالْمُضَافَ لَهُ وَيَذَكِّرُ المَخْصُوصُ خْتَمَ المَسْئَلَةِ
كحَبْدًا زَيْدٌ وَبَشَسَ الدَّارُ أَوْ بَشَسَ دَارُ الظَّالِمِينَ النَّارُ

اي ان حَبْدًا وَنِعْمٌ تُشْتَبِهُنَّ المدح وَبَشَسَ وَسَاءَ تُشْتَبِهُنَّ الذم . وان ذا الاشارية فاعل لِحَبِّ
المتصلة بها . وَاَمَّا مَا يَلِيهَا وهو نِعْمٌ وَبَشَسَ وَسَاءَ فَيَجْعَلُ فاعله مصحوب آل الجنسية . فان
لم يكن بالمضاد اليه . وَيَذَكِّرُ المَخْصُوصُ بالمدح او الذم اخيراً بعد كل ذلك . فيقال
حَبْدًا زَيْدٌ وَبَشَسَ الدَّارُ النَّارُ . او بَشَسَ دَارُ الظالمين النَّارُ * وقد يكون فاعل نِعْمٌ وما
يليهامضافاً الى المضاد الى مصحوب آل نحو نِعْمَ غلامُ سَيِّدِ العشيبة زَيْدٌ وعليه قول الشاعر

فِعْمَ آيْنِ أُخْتِ القومِ غَيْرَ مُكذِّبٍ زُهَيْرٌ حَسَامٌ مُفَرَّدٌ مِنْ حَمَائِلِ

واختلفت النحاة في حقيقة الثلاث الأول . والجمهور على ان حَبْدًا جملة فعلية كما مر وهو
مذهب سيبويه . وَنِعْمٌ وَبَشَسَ فعلان بدليل اتصال تاء التانيث الساكنة بهما نحو نِعِمَّتْ
المرأة فاطمة . وعليه قول الشاعر

نِعِمَّتْ جِرَاءَ المُنْتَقِينَ الجَنَّةِ دَارُ الأمانِ وَالمَنَى وَالمَنَّةِ

واما ما سُمِعَ من نحو قول بعضهم نِعْمَ السَّيْرُ على بَشَسَ العَيْرِ فمحمول على نقد غير محذوف اي
على عَيْرٍ مَقُولٍ فِيهِ بَشَسَ العَيْرِ . وهو مذهب البصرين * وَاَمَّا سَاءَ فَالظاهرة لا خلاف
في فعليتها * واختلفوا في آل الداخلة على فاعل نِعْمٌ واخبرها على أنحاء شتى . والصحيح
انها لشمول الجنس حقيقة فيقع المدح او الذم على الجنس برُمَّتِهِ ثم يخص بعض افراده .

فيكون المخصوص قد مدح او ذم أولاً على سبيل الإجمال لانه واحد من افراد ذلك الجنس . وثانياً على سبيل التفصيل لانه قد خص بالذکر ولذلك يقال له المخصوص *
وهو الوجه المختار عند جمهور النحاة

وَجَمَلَةُ الْفِعْلِ هُنَا فِي الْأَشْهِرِ تُخْبِرُ عَنْ مَخْصُوصِهِ الْمَوْخِرِ

اي ان الجملة الفعلية وهي جملة حبذا وأخواتها يخبر بها عن المخصوص على انه مبتدأ مؤخر .
والرابط بينهما الإشارة في الأولى والعموم المستفاد من لام الجنس في أخواتها كما مر في باب
المبتدأ . وهذا هو الأشهر في اعراب هذه المسئلة وهو مذهب سيبويه وعليه أكثر النحاة

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ حَبْدًا نَقَدَّمُ حَمًّا وَلَفْظًا وَاحِدًا تَلْتَزِمُ
وَعَيْرَهَا كَأَنْفَعِلٍ مُطْلَقًا جَرَى مَعَ ظَاهِرٍ وَهُوَ بِهِ قَدْ أُخِرَا

اي ان حبذا يجب تقديمها على المخصوص فلا يقال زيد حبذا . وتلزم لفظاً واحداً مع الجميع
فيقال حبذا زيد وحبذا هند وحبذا الرجلان وحبذا المرأتان وحبذا المؤمنون وحبذا
المؤمنات . وذلك لانها قد جرت مجرى المثل والأمثال لا تغير عن مواردها * وأما
غيرها فيجري مجرى الفعل مطلقاً مع فاعله الظاهر . فيقال نعم الرجل زيد ونعمت المرأة
هند ونس الرجلان صاحبك ونسيت المرأتان جارتك وساء القوم بنو فلان وساءت
الجواري الزينات * ويجوز ترك التاء لان هذه الافعال لها اشبهت الحروف بجهودها
لم يجب إحقاق العلامة * واجازوا تاخيرها مع فاعلها عن المخصوص فيقال زيد نعم
الرجل وأخوك نعم الرجلان وهلم جرا . وحينئذ يجوز دخول النواسخ على المخصوص نحو
كان زيد نعم الرجل وعليه قول الشاعر

إذا أرسلوني عند تعذير حاجتي أمارس فيها كنت نعم الممارس

ومن هذا القبيل قول الآخر

إِنَّ أَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ نِعَمَ أَخُو النَّدَى وَأَيْنَ الْعَشِيرَةِ

وهكذا يقال ظننت زيدا نعم الصديق وما اشبه ذلك

وَقَدْ تَنُوبُ مَعَهُ عَنِ ذِي اللَّامِ مَا مَعْرِفَةٌ تَهْتُ كَيْسَ مَا هُمَا
وَأَسْتَعْمِلْتُ وَصَلًا كَذَا الَّذِي وَمَنْ حَيْثُ بِهِنَّ الْحِنْسُ مَعْنَى يَحْتَضِنُ

اي ان ما ذُكر مما سوى حبذا قد تقوم معه ما التي هي معرفة تامّة بمعنى الشيء في مقام ذي اللام الجنسية فتكون فاعلاً نحو بئس ما ها اي الشيء في ها * وقد استعملها بعض النحاة موصولة في هذا المقام فقدّر الصلة والعائد اي بئس ما نذكره ها * وكذلك استعمل بعضهم الذي ومن الموصولة مع ذكر الصلة نحو نعم الذي يزار زيد وساء من يقصد عمرو. وكل ذلك يتأتى عند قصد الجنس بهذه الموصولات بناء على انها لما افادت العموم اشبهت المفتون باللام الجنسية فصح اسناد هذه الافعال اليها . فان قصد بين العهد

امتنعت المسئلة

وَأَضْمَرُوا فَاعِلَهُ مُهَيِّزًا وَالظَّاهِرِ التَّمْيِيزُ مَعَهُ جُوزًا
كَيْفَ رَبْعًا دَارُنَا وَبِئْسَ مَا نَجِدُ وَنِعْمَ الْحَجَارُ جَارًا مَنْ حَيَّ

اي انهم اجازوا ايضاً ان يكون فاعل غير حبذا ضميراً مستتراً مهيزاً بنكرة تفسره كما هو شأن التمييز. وهي اما اسم جنس نحو نعم ربعا دارنا . او ما النكرة التي بمعنى شيء نحو بئس ما نجد . والتقدير فيها نعم هو ربعا اي نعم الربع ربعا . وبئس هو شيئاً اي بئس الشيء شيئاً * واجاز قوم ان يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر توكيداً له . والغالب فيه ان يكون مقدماً على المخصوص نحو نعم الحجار جاراً من حبي . وقد يكون مؤخرًا عنه كما في قول الشاعر

تَرَوُدٌ مِثْلُ زَادِ اَيْبِكَ قَيْسٍ فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ اَيْبِكَ زَادَا

واعلم ان ما الواقعة بعد نعم وبئس اذا تلاها فعل نحو نعم ما صنعته كانت ناقصة اي موصولة او معرفة تامّة اي غير مفتقرة الى ما يتم معناها به . وحينئذ يكون الفعل صلة للموصولة او صفة للمخصوص محذوف مع التامة . فيكون التقدير في المثال مع الاولى نعم الذي صنعته هذا . ومع الثانية نعم الشيء في شيء صنعته * وحينما وقعت تكون المعرفة منها فاعلاً والنكرة تمييزاً على الاصح * والواقعة بعد نعم مطلقاً يجوز ان تدغم في ميمها ميم نعم فتكسر عينها لالتقاء الساكنين نحو فنجعا هي ونجعا يعظكم به * وقد يتقدم نجعا اسم موصوف بها في المعنى ولا يليها شيء فتقدر ما من لفظه ويقدر المخصوص ضميراً له نحو سحقتة سحقتاً نجعاً اي سحقتاً نعم السحقي هو * والنحاة في هذا المقام خمسة عشر قولاً اقتصرنا منها على ما ذكرناه وهو الخنار

وَيَقَعُ التَّمْيِيزُ بَعْدَ حَبْنًا رَافِعَ إِهْبَامٍ لِمَا مَرَّ أَحْنَدِي

اي ان التمييز يقع ايضاً بعد حبناً رافعاً ما في اسم الاشارة من الإههام كما يكون مع غيره من أسماء الاجناس والموصولات وغير ذلك مما مر في هذا الباب * وهو يكون تارة قبل

المخصوص نحو حبناً رجلاً زيدٌ وعليه قول الشاعر

أَلَا حَبْنًا قَوْمًا سَلِيمٌ فَانْتَهَمُوا وَتَوَاصَوْا بِالْإِعَانَةِ وَالصَّبْرِ

وتارة بعده نحو حبناً زيدٌ رجلاً وعليه قول الآخر

حَبْنًا الصَّبْرُ شِمَّةٌ لَأَمْرِي رَا مَرَّ مَبَارَاةً مَوْلَعٍ بِالْمَغَانِي

واعلم ان هذا الإههام هو المعتبر في فاعل هذا الباب . وذلك ليكون المدح او الذم على

وجه العموم ثم على وجه الخصوص لقصد المبالغة . ولكون الايضاح بعد الإههام اوقع في

النفس لانه من قبيل الحصول بعد الطلب . ولذلك وقع فيه كل ما رأيت من الأسماء

ظاهراً ومضمراً * غير ان حبب قد يجعل المدح فاءً لهما مكان اسم الاشارة وقد يجزئ

ببَاءً زائدة تشبيهاً لة بفاعل أفعل الامر في التعجب . وحينئذ يجوز فيها ضم الحاء نقلاً من

الباء لان اصلها حَبَّبَ بضم الباء الاولى اي صار محبوباً . فيقال حبب زيدٌ وحبب بزيد

بنسخ الحاء وضمها فيها . وقد روي بالوجهين قول الشاعر

فَقُلْتُ اقْتَلُوهَا عَنْكُمْ بِمَزَاجِهَا وَحَبَّبَ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ نُقْتَلُ

وقد تدخل لا على حبناً فتكون كَيْسَ في افادة الذم كقولوه

الاحبناً عاذري في الهوى ولا حبناً الجاهل العاذل

وكل ذلك لا يتأتى في اخواتها من افعال هذا الباب * واعلم ان التمييز الواقع بعد جميع

هذه الافعال قد يجزئ من كقول الشاعر

يَا حَبْنًا جَبِلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبِلٍ وَحَبْنًا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا

وقول الآخر

تَخَيَّرُهُ فَلَمْ يَعْزِلْ سِوَاهُ فَنِعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِي

وقس على ذلك في بئس وساء

وَأَحْتَمُوا بِاللِّبَابِ فِعْلًا كَسَهْلُ بِالْوَضْعِ أَوْ مَحْمُولًا نَحْوَ جَهْلٍ

وَهُوَلَةٌ فِي كُلِّ مَا لَهٗ أَقْتَنِي مُطَرِّدًا كَحَسَنِ الْخُلُقِ الْوَقْفَا

اي انهم الحقول بهذا الباب في انشاء المدح او الذم ما كان من الافعال كسهل في كونه ثلاثياً مضموم العين لانه يدل على الغرائز التي تستحق المدح او الذم . فان كان مفتوح العين كعرف او مكسورها كجهل حوّل الى الضم ليلتحق بالغرائز ويصير قاصراً كنعيم وئس . فان كان اجوف او مضاعفاً قدّر فيه الضم . ويجوز في المضاعف النقل كما مر . وهو يستعمل استعمال هذه الافعال في جميع احكامها مطلقاً فيقال حسن الخلق الوفاء وجهل الرجل زيد وخبت غلام القوم عمرو وهم جراً . غير انه يضمن معنى التعجب فيكون المعنى ما احسن الوفاء واجهل زيداً واخبت عمراً . ولذلك جاز تجريد فاعله من اللام نحو حسن اولئك رفيقاً وكبرت كلمة تخرج من افواههم * وكل ذلك من

نوادير الاستعمال

فصل

في افعال التعجب والتفضيل

وَأَسْتَعْمَلُوا أَفْعَلَ لِلتَّعْجِبِ مِنْ وَصْفِ فَاعِلٍ خَفِيَ السَّبَبُ
مِنْ ذِي ثَلَاثٍ مُثَبِّتٍ صُرْفَ لَا أَفْعَلَ وَصْفِ تَمِّمَا فَضِلاً

اي انهم استعملوا فعلاً على وزن أفعل المتعجب من صفة فاعل قد خفي سببها لتستحق التعجب منها . ولذلك يقال اذا ظهر السبب بطل التعجب * وانما قيدوه بكونه من صفة الفاعل لانه لو كان من صفة المفعول نحو ما اضرب زيداً تعجباً من مضروبته لكان يلبس بكونه من الضاربية * ويشترط في الفعل الذي تبنى منه هذه الصيغة ان يكون ثلاثياً مجرداً مثبتاً متصرفاً لا يأتي الموصوف منه على وزن أفعل . وان يكون تاماً يقبل التفاضل كما سترى * فلا تبنى من غير الفعل الأشدوداً كقولهم ما أرجله مبنياً من الرجولية اذ لا فعل له . ولا من الفعل الرباعي لانها تؤدي الى حذف بعض الاصول . ولا من مزيد الثلاثي لثلاثتوت الدلالة على المعنى المقصود بالزيادة عند حذفها . ولا من المنفي سواء كان نفيه لازماً نحو ما عاج بالدواء ام عارضاً نحو ما تجل زيد لثلاثي يلبس المنفي بالثبوت . ولا من الجماد لان التصرف في ما لا يتصرف نقض لوضعه . ولا مما الوصف منه على أفعل كاسمر ونحوه لان اكثر هذه الافعال تستعمل مزيدة فاطلقوا منعها فيها طرداً للباب . ولا من الافعال الناقصة لانه لا يمكن تطرفها الى نصب المفعول به .

ولا مما لا تفضيل فيه لواحدٍ على غيره نحو مات اذ لا مزية فيه لفاعلٍ على آخر حتى

يَتعجب منه

وَدَاكَ مَاضٍ بَعْدَ مَا يُسْتَعْمَلُ نَاصِبٌ مَفْعُولٌ بِهِ لَا يَبْهَمُ

اي ان أَفْعَلَ المذكور يُسْتَعْمَلُ بعد ما التَعْجِيبِيَّةُ بلفظ الماضي ناصباً مفعولاً به غير مهمم معرفة نحو ما أَحْسَنَ زيداً . او نكرة مَخْصُصَةٌ نحو ما أَسْعَدَ رجلاً يخاف الله . فان كان نكرة مهمة لم يَصِحَّ التَعْجِيبُ منه فلا يقال ما أَحْسَنَ رجلاً لعدم الفائدة * واعلم ان النجاة اتفقوا على اسمية ما لعود الضمير عليها من أَفْعَلَ . وعلى الابتداء بها تجردها عن العوامل اللفظية . لكنهم اختلفوا في حقيقتها والخيار انها نكرة تامة بمعنى شيء والجملة بعدها خبر . وانما ساغ الابتداء بها لتضمنها معنى التَعْجِيبِ وقيل لانها في تقدير الموصوفة اذ المعنى شيء عظيم أَحْسَنَ زيداً . وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين

وَدُونَ مَا يُجْعَلُ أَفْعَلٌ أَمْرًا يَلِيهِ فَاعِلٌ بِبَاءٍ جَرًّا

فَقِيلَ مَا أَكْرَمَ عَبْدَ الدَّارِ وَقِيلَ أَكْرَمَ بِنِي نِزَارِ

اي ان أَفْعَلَ التَعْجِيبُ بصيغة الماضي يُجْعَلُ أَفْعَلٌ بصيغة الامر مجرّداً عن ما التَعْجِيبِيَّةُ فيلبيه المتعجب منه فاعلاً لا مجروراً بالباء لفظاً مرفوعاً بالفاعلية محلاً . وعلى ذلك يقال في مثال الماضي ما أَكْرَمَ عَبْدَ الدَّارِ وفي مثال الامر أَكْرَمَ بِنِي نِزَارِ وما اشبه ذلك . ومدلول كليهما واحد في انشاء التَعْجِيبِ * واعلم ان النجاة اختلفوا في معنى أَفْعَلَ الامر ومحلّ المجرور بعده على اقوال اشهرها ان لفظه لفظ الامر ومعناه معنى أَفْعَلَ الذي بصيغة الماضي والمتعجب منه فاعل له زيدت عليه الباء ليصير على صورة المفعول به المجرور بالحرف كأمير يزيد لان فاعل الامر لا يسوغ ان يكون ظاهراً فيكون في محلّ الرفع بالفاعلية * وبهذا الاعتبار جاز حذفه في نحو أَسْمِعْ بهم وأبصر وان كان فاعلاً لان زيادة حرف الجر قد كسسته صورة الفضلة فجاز فيه ما جاز فيها * وهذا المذهب هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين وهو الخيار عند جمهور النجاة

وَمَا أَبَى تَعْجِيبًا مِنْ مَصْدَرٍ لَهُ بِمَا لَشَرَطِهِ لَمْ يَنْكُرِ

كَمَا أَشَدَّ صَفْرَةَ الْبَهَارِ وَقَسَّ كَأَعْظَمَ بِأَحْتِرَامِ الْبَحَارِ

اي ان ما لا يقبل بناء فعل التعجب منه مما لم يستكمل الشروط المذكورة آنفاً يجعل
 التعجب من مصدره مبنياً له فعل ما يصح التعجب منه كأشد ونحوه . غير ان المصدر
 يكون صريحاً في غير الثلاثي وفي ما وصفه على أفعل والفعل الناقص على الاصح . وغير
 صريح في المنفي والمجهول . فيقال ما اشد انطلاقة وأعظم سواده وأكثر كونه محسناً .
 وما اشد ما ضرب وأقل أن لا يزورنا . وقس عليه صيغة الامر كأشد بسواده وهلم
 جرأ * وما الجامد فلا يتأتى فيه شيء من ذلك اذ لا مصدر له

وَشَدَّ فِيهِ نَحْوُ مَا أَخَصَرَهُ وَأَحْمَقَ الْقَوْمَ وَمَا أَشْهَرَهُ
 فَإِنَّ يَكُ الْمَفْعُولُ لَيْسَ يَلْتَبِسُ كَمَا أَجَنَّ الْعَبْدَ فَأَسْمَعَهُ وَقَسَّ

اي انه قد شد في هذا الباب الفاظ مسموعة من العرب كقولهم ما أخصر كلامه ما فوق
 الثلاثي . وما أحقق القوم ما وصفه على أفعل . وما أشهر زيداً ما هو بمعنى المفعول وغير
 ذلك . وكلة يُسمع ولا يُقاس عليه إلا ما كان للمفعول الذي لا يلتبس بالفاعل نحو ما أجنه
 فيسمع منه ما ورد ويُقاس عليه . وهو يكون غالباً في ما لزم البناء للمجهول كجن وحم
 ونحوها لا مقصوراً عليه خلافاً لبعضهم لان مدار الامر فيه على امن اللبس فحينما انتهى
 المحذور صححت المسئلة

وَأَسْتَدْمُوا لِلصَّيغَتَيْنِ فَعَلًا مِنْ صَاحٍ ضُمُّ وَوَلَوْ مَحْوَلًا

اي انهم استعملوا للصيغتين المستعملتين للتعجب وبها ما أفعله وأفعل به صيغة فعل
 المستعمل في المدح والذم مضموم العين بالاصالة كحسن او بالتحويل كعلم على ما عرفت
 هناك * وذلك بشرط ان يكون صالحاً لبناء التعجب منه كما رأيت فيقال حسن زيد
 وحسن يزيد اي ما أحسنه وأحسن به . وكذلك علم زيد وجهل عمرو ونحو ذلك .

ومنه قول الشاعر

إِنَّ أَمْرًا رَهْطُهُ بِالشَّامِ مَنزَلُهُ بِرَمْلِ يَبْرِينَ جَارُ شَدِّ مَا اغْتَرَبَا

اي ما اشد اغترابه . وقس عليه الامر

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ أَفْعَلَ التَّنْضِيلِ وَيُنِي كَهَذَا الْبَابِ بِالتَّفْصِيلِ
 فَصَغُرُوا حِمْلًا عَلَيْهِ أَفْعَلًا لِشِبْهِ بَيْنَهُمَا قَدْ عَدَلَا

اي ان أفعَل التفضيل يُبنى ما يُبنى منه فعل التعجب مستوفياً جميع شروطه بالتفضيل .
فكل ما يرد للتعجب يرد للتفضيل قياساً وشذوذاً وكل ما يمتنع في ذلك يمتنع في هذا .
فيقال هو أكبر من أخيه ولا يقال أسمر منه ونحو ذلك مما لا ينطبق على حكمه إلا ما شذَّ
كقولهم هو أرجل من فلان وأشهر من القمر وأعطى المديارم وأحرق من هبنة وغير
ذلك * ويتوصل الى التفضيل مما لم يستجمع الشروط كما يتوصل الى التعجب مميّزاً
بمصدره فيقال هو أكثر افتحاماً وأشدهُ سُمرةً ونحو ذلك * ولما كان بين البابين هذه
المشاركة اجازوا تصغير أفعَل التعجب حملاً على افعال التفضيل لما بينهما من المشابهة كما
حملوا افعال التفضيل عليه في عدم التصرف . وعلى ذلك قول الشاعر
يا ما أُمَيْلِحْ غزلاً نَا شَدَنَّا لَنَا مِنْ هُوَيْسَا نَكْنُ الضَالِ وَالسُّمْرِ
قيل ولم يُسمع من العرب تصغيره إلا في أحسن وأملح ولكن النحاة قاسوه عليها * واما
أفعل الامر فلا تصغير فيه لعدم مشاركته لأفعل التفضيل في الصيغة فلا وجه لحمله عليه

فصل

في اعراب الفعل وبنائه

وَالْفِعْلُ إِنْ أَشْبَهَ الْأِسْمَ أُعْرِبَ مَا لَمْ يُضَافْ لِنَاءٍ سَبَبًا

اي ان الفعل اذا اشبه الاسم يُعرب حملاً عليه ما لم يعارضه سببُ البناء فينبى كما سيبي * .
وهذا الشبه انما يقع بين المضارع واسم الفاعل . وهو يكون بينهما من جهة اللفظ والمعنى
المتفقين فيها . أما من جهة اللفظ فلأنه يجري عليه في عدد الحروف والحركات والسكنات
كما بين يضرب وضارب . وأما من جهة المعنى فلأن كل واحدٍ منهما يأتي بمعنى الحال او
الاستقبال . قال الشاطبي وهذا التوجيه احسن ما سمعت وذلك لسلامته من الطعن
فيه بخلاف غيره * و باعتبار هذه المشابهة يُسمى هذا الفعل مضارعاً اي مشابهاً * وقد
وقد تحصل ما ذكر من احكام الاسماء والافعال ان الاسم اذا اشبه الفعل امتنع من
الصرف واذا اشبه الحرف بني . والفعل اذا اشبه الاسم أُعرب واذا اشبه الحرف جمد .
بخلاف الحرف فانه اذا اشبه الاسم مثل نعم الجوابية في عدم افتقارها الى غيرها لا يُعرب
لعدم توارد المعاني التركيبية عليه . واذا اشبه الفعل مثل إن التوكيدية كما سيبي * في بابها
لا يتصرف اذ لا دلالة فيه على الحدوث والزمان

فَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا لَمْ يَصِلِ نُونُ النِّسَاءِ أَوْ نُونٌ تَوْكِيدٌ تَلِي
وَمَعَهَا يَنْبِي عُرُوضًا إِذْ هُمَا لِلْفِعْلِ بِأَلْبَعْدِ عَنِ اسْمٍ حَكَمًا

اي لكون الفعل المشبه للاسم يُعْرَب ما لم يصادف سبباً للبناء اعربوا الفعل المضارع الذي لم يَصِل بنون النساء او نون التوكيد . لانه ان اتصل باحدهما عرض عليه البناء مع الاولى على السكون نحو يَضْرِبُنْ ومع الثانية على الفتح نحو لا تَضْرِبُنْ . وذلك لانها من خصائص الافعال فيبعد معها عن شبه الاسم ومن ثم يرجع الى البناء الذي هو الاصل فيه . وهذا هو المذهب الصحيح المختار * غير ان بناءه مع نون التوكيد مشروط بمباشرتها له كما رأيت . فان لم تباشره لفظاً نحو لا تضربان او تقديراً نحو لا تضربن مضي على اعرابه لانها حينئذٍ بعزل عنه فنكون كون الرفع الواقعة هناك * واعلم ان الفاصل المقدر انما يكون في فعل جماعة الذكور وهو الواو وفعل المؤنثة المخاطبة وهو الياء فانها تُحَدِّثان في اللفظ لالتقاء الساكنين ويبقى اعتبارهما في النية لان المحذوف لعلته كالثابت

وَحُكْمُهُ الرَّفْعُ إِذَا تَجَرَّدَا مِنْ عَامِلٍ لَفْظًا كَمَا فِي الْمَبْتَدَا
وَالنَّصْبُ وَالْجَزْمُ بِعَامِلٍ وَلَا خَفَضَ كَمَا الْأِسْمُ مِنَ الْجَزْمِ خَلَا

اي ان حكم الفعل المضارع ان يكون مرفوعاً اذا كان مجرداً عن العوامل اللفظية نحو زيد يضرب كما ان المبتدأ يرفع لذلك فيكون رافعه التجرد . وهو مذهب الكوفيين وعليه جمهور النحاة * فان لم يكن مجرداً فحكمة النصب او الجزم بالعامل الذي يدخل عليه من النواصب او الجوازم نحو لن يقوم زيد ولم يقم عمرو . ولا خفض فيه كما لا جزم في الاسم للمعادلة بينهما بان كل واحدٍ منها قد اخصص بشيء ومنع من شيء كصاحبه

وَعَاقِبَ الْمَعْرَبِ حَيْثُ يُجْرِي مَاضٍ فَحَرَّكَوهُ دُونَ الْأَمْرِ
وَالكُلُّ مِنْ هَذَيْنِ لِأَزْمِ الْبِنَاءِ إِذْ لَيْسَ لِلْأَعْرَابِ مَوْضِعٌ هُنَا

اي انهم جعلوا آخر الفعل الماضي متحرراً لانه يعاقب المعرب وهو الاسم والفعل المضارع . فانه يقع موقعهما في الخبر والحال والنعته . ويقع موقع المضارع في الصلة والشرط . بخلاف الامر فانه ليس في شيء من ذلك فجعلوه ساكناً * وكل واحدٍ من الماضي والامر

مبني بناءً لازماً اذلا وجه لاعرابه كما في المضارع فلا موضع فيه للإعراب . وهذا هو

مذهب جمهور البصريين وعليه جمهور النحاة

وَكُلُّ فِعْلٍ حَيْثُمَا بِهِ أَقْتَرَنَ ضَمِيرٌ رَفَعٌ مُتَحَرِّكٌ سَكَنٌ
أَوْ لَيْنٌ نَاسِبَةٌ لِكَيْ يَصِحَّ أَوْ نُونٌ تَوْكِيدٌ مَبَاشِرٌ فُجِعَ

اي ان كل واحد من هذه الافعال متى اتصل به ضمير رفع متحرك سكن آخره معه فراراً من توالي اربع حركات في نحو ضربت وانطلقت لان الضمير المنصل بفعله يحسب كالجزء منه وهم يكرهون اجتماع اربع حركات في كلمة واحدة او ما هو بمنزلتها . ثم حبل على ذلك ما لا تجتمع فيه كما كرمت طرداً للباب وهو المشهور * فان كان الضمير حرف لين ناسبة الفعل في الحركة فيضم آخره قبل الواو نحو ضربوا ويفتح قبل الالف نحو يضر بان ويكسر قبل الياء نحو اضرب ليثلاً يلزم قلبه في بعض الصور * وكل ما لحقته نون التوكيد مباشرة له يفتح آخره معها كلاً تضرين واذهبن ونحوهما . فان فصل بينهما كما مر يبقى آخره على حكمه قبل التوكيد ولو كان الفاصل محذوفاً فيقال لا تضرين يا قوم بضم الباء ولا تذهبن يا هند بكسرها

وَالْأَمْرُ كَالْمُضَارِعِ الَّذِي جَزِمَ فِي حَذْفِ حَرْفِ عِلَّةٍ بِهِ خْتِمٌ
كَذَاكَ حَذْفُ النُّونِ فِي نَحْوِ أَفْعَلُوا وَكُلُّهُ عَلَى الْبِنَاءِ بِحَمَلٍ

اي ان فعل الامر مجري كالمضارع المجزوم في حذف حرف العلة الذي يختم به فيقال ادع واخش وارم بحذف الواو والالف والياء كما يقال لا تدع ولا تخش ولا نرم * وكذلك يجاربه ايضاً في حذف النون من الافعال الخمسة نحو اضربا واذهبوا وقومي . غير ان هذا الحذف كله يحتمل على البناء في الاصح بخلاف الحذف في المضارع فانه على

سبيل الإعراب كما علمت

فصل

في شبه الفعل وإعماله

وَمَصْدَرٌ يَخْتَلِفُ فِعْلٌ بِأَنَّ أَوْ اخْتِهَا مَا الْمَصْدَرِيَّةُ أَقْتَرَنَ

يَعْمَلُ مَا لِفِعْلِهِ مِنَ الْعَمَلِ أَضِيفَ أَوْ نُونِ أَوْ حَلِيِّ بِأَلِّ

اي ان المصدر الذي يصح ان يحمل محله الفعل المقترن بان او ما المصدر يتين يعمل عمل فعله رفعا ونصبا . وذلك نحو عجبت من ضربك زيدا . فانه يصح ان يقال مكانه عجبت من ان ضربت زيدا اذا اريد الماضي . ومن ان تضرب زيدا اذا اريد المستقبل . وما تضرب زيدا اذا اريد الحال في المشهور او مطلق الزمان في قول * وهو يعمل مضافا كما رأيت . او مفردا متونا كقول الشاعر

فلولا رجاء النصر منك ورهبة عقابك قد صاروا لنا كالموارد

او محلى بال كقول الاخر

ضعيف اليكايه اعداءه يخال الفرار براخي الاجل

غير ان المضاف اكثر اعمالا من غيره لان في الاضافة معنى الاسناد فتقرية من الفعل . واعمال النون اكثر من اعمال المحلى بال لانه نكرة كالفعل . واعمال المحلى بال ضعيف لبعده عن مشابهة الفعل * واعلم ان المصدر يعمل عمل الفعل لحلوله محله لا لشبهه به لانه اصل له ولذلك لا يشترط له زمان . فمكون المشابهة مسوغة لحلوله محل الفعل لاعلة لعمله * وانما قيدوا العمل بالمعاقبة المذكورة بينهما احترازاً من الواقع مفعولا مطلقا فانه لا يعمل اتفاقا مع ذكر فعله نحو ضربت ضربا زيدا لانه لا يجوز اعمال الضعيف مع وجود القوي * واما نحو ضربته ضرب الامير اللص فعلى تاويل ضربته ضربا مثل ضرب الامير اللص فيكون المفعول المطلق محذوقا والعامل هو المصدر المشبه به * فان لم يذكر الفعل معه نحو ضربا زيدا فالخيار ان العمل للمصدر بالنيابة عن الفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه * ولا يجوز تقديم معمول المصدر عليه لانه في تاويل الصلة ما لم يكن معمول ظرفا نحو فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رأفة لهما عندهم من التوسع في الظروف . او يكن المصدر بدلا من الفعل نحو عبد الله ضربا لانه حينئذ بمعنى الفعل وحده * ويدخل تحت ان المصدرية ان الخففة من الثقيلة نحو علمت ضربك زيدا اي علمت ان قد ضربت زيدا . وهي قد تتعين كما في المثال لان تلك لانفع بعد العلم كما سيأتي

وَعَمَلُ الْمُضَافِ بَعْدَ جَرِّ مَا يَلِيهِ بِالذِّيهِ أَقْتَضَاهُ تَمِيمًا

اي ان المصدر المضاف يجز به ما اضيف اليه لفظا ثم يتم عمله بما اقتضاه من رفع او

نصب إذا اقتضى شيئاً من ذلك * وهو إما أن يُضَافَ إلى الفاعل ويُذكر المفعول بعده نحو عَجِبْتُ من انشاد زيدٍ شعراً وهو الأكثر . وإما أن يُضَافَ إلى المفعول ويُذكر الفاعل بعده نحو يعجبني انشادُ الشعرِ زيد . وإما أن يُضَافَ إلى أحدهما ولا يُذكر شيء بعده نحو يعجبني انشادُ زيدٍ أو انشادُ الشعرِ * وقد يُضَافُ إلى الظرف فيأتي بعده المرفوع والمنصوب كالمثون نحو يعجبني انشادُ الليلِ زيدٍ شعراً . ولك أن تحذف بعده الفاعل أو المفعول أو كليهما وهذا الأخير هو الأكثر في الاستعمال

وَأَعْمَلُ أَسْمُ مَصْدَرٍ غَيْرِ عِلْمٍ " كَمَصْدَرٍ مِمَّا لِيَشْرُطِهِ أُسْتَمُّ "

أي أنه قد ورد إعمال اسم المصدر الذي ليس بعلم عمل المصدر إذا كان مستوفياً للشرط المذكور ومنه قول الشاعر

أَكْفُرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَاكَ الْيَمَّةَ الرِّثَاعَا

وهو مذهب الكوفيين والبغداديين وعليه الأكثرون * وأما العلم منه كنجار وبرة فلا يعمل بالاتفاق لشدة بعده عن الفعل * وأعلم أن اسم المصدر المذكور هو ما دل على معنى المصدر وخالفه بجلوه لفظاً وتقديراً دون عوضٍ من بعض ما في فعله كالعطاء . فإنه قد خلا من همزة أعطى لفظاً وتقديراً ولم يعوّض عنها بشيء * وأما ما لم يخل مطلقاً كالإعطاء . أو خلا لفظاً فقط كالقتال المقدرة فيه ألف قاتل . أو عوّض فيه عن المحذوف كالعادة المعوّض فيها بالتباعد عن أو وعد المحذوفة فهو مصدر * واختلف في المبيي لغير المنفعة كالرجوع والأظهر أنه مصدر وهو اختيار أكثر المحققين . فإن كان للمنفعة كالمراجعة فهو مصدر بالاتفاق * وأما الفرق المعنوي بين المصدر واسمه فهو أن المصدر يدل على الحدّ بنفسه واسم المصدر يدل على الحدّ بواسطة المصدر . فمدلول المصدر هو معنى الحدّ ومدلول العطاء هو لفظ العطاء . وعلى ذلك يجري معه مجرى اسم الفعل مع الفعل المسمى به كما سترى

وَرَدَّ مَحْدُودٌ بِعَكْسِ الْفِعْلِ كَضَرْبَةٍ حِفْظًا لِحَقِّ الْحَمْلِ

أي أنهم منعوا عمل المصدر المحدود وهو ما دل على المرة كضربة حفظاً لحق حمله على الفعل لأنه إنما يعمل عند موافقته له . وذلك لأن الفعل ميمم فان كان المصدر محمّوداً

بعكسه كان نقيضاً له فلا يصح حمله عليه ومن ثم لا يستحق العمل * وأما ان كانت التاء في اصل بناء المصدر كرحمة فيجوز اعماله نحو اعجبني رحمتك زيداً لان التاء حينئذ لا تدل على الوحدة فلا يكون محدوداً

وَفَاعِلُ الْمَصْدَرِ لَمْ يَلْزَمْ فَلَا تُضْمِرُ بِهِ إِلَّا لِفِعْلٍ بَدَلًا

اي ان فاعل المصدر لا يلزم ذكره معه فيجوز حذفه واثباته كما رأيت في الامثلة السابقة بخلاف الفعل . وذلك لان الفعل مع فاعله جملة فلا بد لها من مُسندٍ اليه بخلاف المصدر مع فاعله كقيام زيد فإنه لا يكون معه جملة كما ترى * ولذلك لا يتجمل ضميره الا اذا كان بدلاً من الفعل نحو ضرباً زيداً فإنه يتجمل الضمير لثباته عن الفعل كما مر

وَيَعْمَلُ اسْمٌ فَاعِلٍ كَفِعْلِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا مَضَى كَمِثْلِهِ
وَهُوَ عَلَى صَاحِبِهِ قَدْ أَعْنَدَ أَوْ بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ سُؤَالٍ قَدْ وُرِدَ

اي ان اسم الفاعل يعمل عمل فعله وهو المضارع اذا كان مثله في الدلالة على زمان الحال او الاستقبال * ولكنه اذا كان اضعف منه في العمل اشترط له ان يعتمد على صاحبه ليتفوى به وقيل ليكون معه كالفعل المُسند اليه فاعله فتتأكد المشابهة . وذلك انما يكون في ما وقع خبراً نحو زيدٌ ضاربٌ عمراً . او صلةً نحو جاء الضاربُ اخوه زيداً . او صفةً نحو مررت برجلٍ راكبٍ فرساً . او حالاً نحو جاء زيدٌ معتقلاً رحمةً * او وقع بعد نفي او استفهام لانهما يقتضيان الأحداث التي هي من شأن الافعال فيتقرب من الفعلية بوقوعه هذا الموقع نحو ما ضاربٌ اخوك زيداً وهل قاتلٌ بنوك عمراً * واعلم ان ما ذكر من الشروط انما هو لصحة عمله في المنصوب * واما في المرفوع فان كان ظاهراً لم يشترط له الزمان فيجوز ان يقال زيد قائمٌ غلامه أمس . وان كان مضمراً لم يشترط له شيء نحو ضاربٌ زيدٌ أمس حاضرٌ . وذلك لان الرفع من لوازم الفعل فتكفيه ادنى مشابهة له * والمعتبر في المنصوب انما هو المفعول به لاقتضائه تعدي الفعل اليه بخلاف غيره من المنصوبات * ويجري مجرى ما كان بمعنى الحال او الاستقبال ما أريد به الاستمرار التجديدي نحو زيدٌ مكرمٌ صفةً * ويندرج في زمان الحال ما كان نقديراً على سبيل الحكاية نحو كان زيدٌ ضارباً غلامه * وفي الخبر ما كان منسوخاً نحو ظننت زيداً منجراً وعدة * وفي الصفة ما كان قائماً مقام الموصوف نحو مررت بسائقٍ بعيراً اي برجلٍ

سائق * وفي النبي ما كان تأويلاً نحو إنما راحل أخوك أي ما راحل الآخوك * وفي الاستفهام ما كان مقدراً نحو عاذر زيداً أنت أم لائمة أي عاذر أنت

وَجَازَأَنْ يُضَافَ مَا عَدِي إِلَى مَفْعُولِهِ أَمَا لِفَاعِلٍ فَلَا

أي إن اسم الفاعل المذكور هنا وهو الصالح للعمل يجوز أن يضاف المتعدي منه إلى مفعوله نحو زيد ضارب عمرو . فإن كان يتعدى إلى أكثر من واحد نُصِبَ بِهِ مَا وَرَاءَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ نَحْوُ يَدِ مَعْطِي عَمْرٍو دَرَهْمًا وَمُعَلِّمُ بَكْرٍ إِخَاهُ قَادِمًا * وَأَمَّا إِلَى الْفَاعِلِ فَلَا تَجُوزُ إِضَافَتُهُ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَوْصُوفُ بِهِ وَالصِّفَةُ هِيَ عَيْنُ الْمَوْصُوفِ فِي الْمَعْنَى فَيَكُونُ مُضَافًا إِلَى نَفْسِهِ وَالْإِضَافَةُ أَمَّا تَكُونُ بَيْنَ الْمُتَغَايِرِينَ فَلَا يُقَالُ زَيْدٌ ضَارِبُ أَبِي عَمْرٍا * وَأَمَّا إِضَافَةُ اللَّازِمِ فَمُسَيَّئِي الْكَلَامِ عَلَيْهَا فِي بَحْثِ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ * وَعَلِمَ انْتِخَافُهَا فِي التَّرَجُّحِ هُنَا بَيْنَ النَّسْبِ وَالْإِضَافَةِ وَالتَّخَارُفِ أَمَّا سِوَاهُ لِأَنَّ النَّسْبَ هُوَ الْأَصْلُ وَالْإِضَافَةُ اخْتِصَافٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَرْجَحٌ . فَتَأَمَّلْ

وَمَهْمَلًا يُضَافُ مَا لَهَا مَضَى حَتَّى إِذَا الشَّبَهُ لَفْظًا تَقَضَا
فَقَدَرُوا الْفِعْلَ لِمَفْعُولٍ بَلِي إِذَا اقْتَضَى ذَاكَ لِقَدْرِ الْعَمَلِ

أي إن ما كان من اسم الفاعل بمعنى الماضي مهمل عن العمل لأن المشابهة اللفظية التي كانت له مع المضارع قد انتقضت مع الماضي لأنه لا يجري على لفظه فبطل عمله . ومن ثم تجب إضافته إلى مفعوله نحو زيد ضارب عمرو أمس * فإن اقتضى مفعولاً آخر نُصِبَ بِفِعْلِ مَقْدَرٍ نَحْوُ زَيْدٍ مَعْطِي عَمْرٍو دَرَهْمًا أَيْ مَعْطِي عَمْرٍو عِطَاهُ دَرَهْمًا . وَهُوَ أَشْهُرُ الْأَقْوَالِ وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ

وَلَيْسَ قَيْدٌ بَعْدَ أَلٍ فَهُوَ صِلَةٌ بِأَلْفِعْلِ مَعَهَا مُطْلَقًا مَا وَوَلَهُ

أي إن اسم الفاعل الواقع بعد أَلٍ لا يُقَيَّدُ بِزَمَانٍ لِأَنَّهَا اسْمٌ مُوَصُولٌ وَهُوَ صِلَةٌ لَهَا فِي تَأْوِيلِ الْفِعْلِ لِأَنَّهُ هُوَ الْأَصْلُ فِي الصِّلَةِ . وَلَكِنَّهُمْ كَرَهُوا أَنْ يُدْخِلُوا عَلَى لَفْظِ الْفِعْلِ مَا هُوَ عَلَى صُورَةِ حَرْفِ التَّعْرِيفِ الْمُخْتَصِّ بِالْأَسْمَاءِ فَسَبَكُوا مِنَ الْجَمَلَةِ اسْمًا مُفْرَدًا وَادْخَلُوا عَلَيْهِ أَلٍ فَكَانَ فِي تَأْوِيلِ ذَلِكَ الْفِعْلِ مَاضِيًا أَوْ مُضَارِعًا وَلِذَلِكَ كَانَ يَعْمَلُ بَعْدَهَا فِي جَمِيعِ الْأَزْمَنَةِ مَعْتَمِدًا عَلَيْهَا كَمَا مَرَّ . فَيُقَالُ جَاءَ الضَّارِبُ أَخُوهُ زَيْدًا أَمْسَ أَوْ الْيَوْمَ أَوْ غَدًا . لِأَنَّهُ يَكُونُ فِي

الماضي بمنزلة الذي ضرب وفي الحال والاستقبال بمنزلة الذي يضرب * وإنما لم يجر هذا
المجرى في نحو جاء الذي ضارب أخوه زيداً لأن الصلة هناك مجموع الجملة لا اسم الفاعل
فقط كما هنا

وَكُلُّ مَا مَرَّ لَهَا بُولُغَ بِهِ وَلاِسْمِ مَفْعُولٍ تَمَامًا فَاتْتَبِعَهُ

أي ان ما ذكر من العمل والشروط والاحكام لاسم الفاعل يُحْكَمُ بِهِ تَمَامًا لأمثلة المبالغة
فيه وهي ما حُوِّلَ عن صيغة فاعلٍ الى فَعَالٍ كما في قول الشاعر
فيا لِرِزَامٍ رَشَّحُوا بِي مُقَدِّمًا على الحرب خَوَاضًا اليها الكَتَاتِبَا
او الى مفعول كقول الآخر

ان ابنَ بَرزَةَ مِخَارٌ بَوَائِكُهَا يومَ القَرَى عند لَفِّ السَّاقِ بالسَّاقِ
او الى فَعُولٍ كقول الآخر

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوِّقَ سِمَانِهَا اذا عَدِمُوا زَادًا فَانَكَ عَاقِرٌ

فان كل واحدٍ من هذه الامثلة يعمل عمل اسم الفاعل . غير ان افعال الاول اكثر من
افعال الاخيرين * وكما يعمل اسم الفاعل عمل فعله على الوجه المذكور يعمل اسم المفعول
عمل فعله ايضاً وهو المضارع المجهول مع استيفاء الشروط المذكورة . فيقال زيدٌ مضروبٌ
غلامُهُ بالرفع على النيابة . وعمرٌ ومُعْطَى ابوهُ درهماً ومُعَلَّمٌ اخوهُ بكرةً منطلقاً بنصب ما بعد
النائب فيها على المفعولية . وقس على ذلك بقية الاحكام . غير انه اذا حُوِّلَ عن اوزانه
الاصلية لا يجوز اعماله فلا يقال مررت برجلٍ جريحٍ ابوهُ بخلاف اسم الفاعل لانه
اضعف منه كما ان صاحبه اضعف من صاحبه

وَالصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ قَاصِرَةٌ كَالْمَتَعَدِّي الْعَامِلِ
وَهِيَ عَلَى مَعْنَى الثَّبُوتِ كَالْحَسَنِ فَلَمْ يَكُنْ فِيهَا اَعْتِبَارُ الزَّمَنِ

أي ان الصفة المشبهة اسم الفاعل قاصرة بالوضع غير انها تجري مجرى المتعدي العامل
منه في رفع المعول ونصبه كما سترى * وهي على معنى الثبوت دون الحدوث كالحسن
بخلاف اسم الفاعل كالضارب . ولذلك لا يُعْتَبَرُ الزمان في عملها كما يُعْتَبَرُ في عمله لان
الثبوت يقتضي الشيوع في جميع الازمنة فلا يُقَيَّدُ بزمانٍ دون آخر * وقد علمت انهم
اختلفوا في آل الداخلة عليها بين كونها حرف تعريفٍ او اسماً موصولاً . واعلم ان هذا

المخلاف يُبنى عليه خلاف في اعتماد الصفة المقترنة بها . فعلى الاول يجب اعتمادها على ما قبلها مما مرّ وعلى الثاني لا يجب لانها تعتمد عليها

وَأَسْأَثَرْتُ أَعْمَالَهَا بِالسَّبِي
مُوَخَّرًا لِلضَّعْفِ دُونَ الْأَجْنِيِّ
وَشِبْهِ مَفْعُولٍ بِهَا ذُو الْمَعْرِفَةِ
يُنْصَبُ وَالنَّكْرَةُ تَهَيِّزُ الصِّفَةَ

اي ان هذه الصفة اخضت بالعمل في السببي وهو ما انصل بضمير موصوفها لفظاً كالحسن وجهه او نقديراً كالحسن الوجهه اي الوجهه منه . فلا تعمل في الاجنبي كما يعمل اسم الفاعل في نحو زيد ضاربٌ عمرًا لانها قاصرة لا تستطيع التخطي اليه * واذ كانت ضعيفة في العمل لكونها شبيهة الشبيه امتنع تقديم معموها عليها لقصورها عن العمل في ما قبلها بخلاف اسم الفاعل فانه لقوته يعمل مقدماً ومؤخراً * وما تنفرد به هذه الصفة عن اسم الفاعل ان منصوبها ان كان معرفة كالحسن الوجهه جعل نصبه على انه شبيه بالمفعول به لا مفعول به حقيقة كما في منصوب اسم الفاعل لان الفاعل لا مفعول له . وان كان نكرة كالحسن وجهاً جعل نصبه على التمييز في الخبر لانه يصلح له فيستغني عن التكلف المذكور

وَأَلْحَرُّ يُخْتَارُ بِهَا إِذَا يَعْصِمُ
فِي الْبَعْضِ مِمَّا فِي سِوَاهُ يَصِمُ

اي انهم يختارون الجر بهذه الصفة مضافة الى معموها اذ يسلم الكلام معه في بعض الصور مما يعاب به مع رفع المعمول او نصبه . وذلك كما في الحسن الوجهه فانه يجوز فيه رفع الوجهه بالفاعلية ونصبه تشبيهاً بالمفعول به . غير انه على الاول تخلو الصفة من ضمير ير بطها بالموصوف . وعلى الثاني يحتاج الى اجراء الفاعل مجرى المتعدي كما مرّ في باب الاضافة . فيختار الجر لسلامة المسئلة معه من كل ذلك * واعلم ان الرفع هو الاصل في عمل هذه الصفة لانه هو العمل المخصوص للأزم . غير انه اذا خلا مرفوعها من ضمير الموصوف كما مرّ يتوى ذلك الضمير مستترا في الصفة ويحول اسنادها اليه وحيثئذ يصير ذلك المرفوع كالفضلة لاستغناء الصفة عنه بضمير صاحبه . غير انه اذا كان لا يصلح ان يكون مفعولاً به كما علمت يجعل شبيهاً بالمفعول به وفيه ما علمت من التشويش . فاذا اريد الفرار منه اضيفت الصفة الى ذلك المنصوب * وعلى ذلك يكون النصب متفرعاً عن الرفع والجر متفرعاً عن النصب * وعلى الرفع تكون الصفة مسندة الى الظاهر الذي بعدها فلا ضمير فيها في المشهور . وعلى النصب والجر تكون مسندة الى ضمير الموصوف مستتراً فيها

فتكون قد تضمنت ضميراً * فان كانت الصفة المذكورة مجردة من أل تحسن الوجه تعين الرفع او النصب مع تنوينها والجر بدونه وجرى كل واحدٍ منها في الترجيح وعكسه على ما علمت

وَأَجْرُ اسْمٍ فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ إِذَا كَفَى مَعَ الشُّبُوتِ مَرْفُوعٌ كَذَا
وَأَجْعَلْ عَلَى الْفَاعِلِ مَرْفُوعًا أَيْ بَعْدَ اسْمٍ مَفْعُولٍ لِمَعْنَى ثَبَتًا

اي ان اسم الفاعل واسم المفعول يجريان مجرى الصفة المشبهة اذا أُريدَ بهما معنى الشبوت دون الحدوث وكان كل منهما يكتفي بالرفع . وذلك بان يكون اسم الفاعل لازماً واسم المفعول متعدياً الى واحدٍ فقط . فيقال جاء الرجل الصادق الوعد والمحمود السيرة بالالوجه الثلاثة كما في المحسن الوجه وقس عليه بقية التراكيب * وبهذا الاعتبار يجعل الرفع بعد اسم المفعول ايضاً على الفاعلية دون النيابة بناءً على ان المنعولية كالمحمودية مثلاً صفة ثابتة له لا حادثة عليه فيعامل بقتضى الشبوت * واعلم انهم اتفقوا على اشتراط كون اسم المفعول لا يتعدى الى اكثر من واحدٍ فلا يقال زيد معطى الأب درهماً * وأما اسم الفاعل فمذهب الجمهور انه لا بد ان يكون من اللازم . واجاز بعضهم ان يكون من المتعدي الى واحدٍ بشرط امن اللبس فيقال زيد قاطع السيف ولا يقال ظالم العبيد لالتباس فاعله بالمفعول * وأما المتعدي الى اكثر فممتنع فيها بالاتفاق لبعده عن الصفة لان منصوبها لا يزيد على واحدٍ

وَجَامِدٌ أَوَّلٌ كَالْمَنْسُوبِ بِأَلْوَصْفٍ قَدْ يَجْرِي عَلَى الْأَسْلُوبِ

اي ان ما أوّل بالوصف من الجوامد كالمنسوب قد يجري على هذا الأسلوب في التوافق بالصفة المشبهة كقولك مررت برجلٍ نمبيّ ابوه وامرأة قيسية الأم . فانه في تأويل المنسب الى كذا * وعلى ذلك يجري غيره مما يحتمل التاويل نحو وردنا منهلاً عسلاً ماؤه اي حلوا . ونزلنا بقوم أسد الرجال اي شجعانها . وقس عليه كل ما جرى هذا المجرى

وَأَفْعَلُ التَّنْضِيلِ ظَاهِرًا رَفَعَ إِنْ كَانَ فِي مَوْجِعِ فِعْلٍ قَدْ وَقَعَ
كَلَّا فِتَى أَسْخَعُ فِيهِ أَسْخَعُ مِنْ زَيْدٍ وَدُونَ ذَلِكَ رَفَعَهُ يَهِنٌ

اي ان أفعل التفضيل يرفع الاسم الظاهر اذا وقع في موقع الفعل . وذلك في نحو قولهم ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد . فانه يصح ان يقال مكانه ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل أكثر من حسنه في عين زيد * وهذه المسئلة يعبرون عنها بمسئلة الكحل . وقد نصرّفوا فيها فقالوا ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من عين زيد وما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من زيد . وعلى هذه الصورة مثال النظم كما رأيت وعليها بروى الحديث ما من أيام أحب الى الله فيها الصوم من عشر ذي الحجة * فان لم يقع أفعل هذا الموقع نحو مررت برجل افضل منه ابوه فالخيار على لغة الجمهور جعل الظاهر مبتدأ مخبراً عنه باسم التفضيل * وانما لم يجعل كذلك في مسئلة الكحل لئلا يلزم الفصل بالمبتدأ بين أفعل ومن وهو اجنبي عنها باعتبار العلة لانه ليس معمولاً لاحدها * ويجري مجرى الظاهر الضمير البارز المنفصل نحو ما رأيت احداً افضل عنده أنت منك عند زيد ومررت برجل افضل منه أنت فان العلة يستقيم في الاول دون الثاني . وأمّا الضمير المستتر نحو زيد افضل من عمرو فلا شبهة في رفعه آياه مطلقاً لان العلة فيه خفي لا يظهر اثره لفظاً فلا يحتاج الى قوة العامل * واعلم ان الوجه في وقوع أفعل التفضيل موقع الفعل في مسئلة الكحل هو ان النفي المتقدم عليه يتوجه الى قيد الزيادة التي ابعده عن مشابهة الفعل في مسئلة الكحل وهي الأحسنية فيزيله . وحينئذ يبقى اصل الحسّن فيصير أحسن بمعنى حسن ومن ثم يصح وقوعه موقع يحسن فيعمل عمله . ولذلك يلزمه ان يتقدم عليه نفي كما رأيت . او نفي نحو لا يكن احد أحب اليه المحب منك . او استفهام انكار في نحو هل سمعت برجل أهون عليه المال من حاتم . لان كلاً منها بمعنى النفي * وضابط هذه المسئلة ان يكون أفعل التفضيل صفة لاسم جنس او خبراً عنه واقعاً بعد نفي او شبهه . وان يكون مرفوعه اجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبار آخر كما رأيت * أمّا كونه صفة او خبراً فليعتمد على صاحبه ويتقوى به على العلة * وأمّا تقدم النفي او شبهه عليه فلتصح وقوعه موقع الفعل كما مر * وأمّا كون مرفوعه اجنبياً اي غير متلبس بضمير الموصوف فليمكن نسبتها الى موصوف آخر * وأمّا تفضيله على نفسه فليكون الفاضل والمنضول متحدان في الذات فيتحقّق خروج اسم التفضيل عن اصله لانه يقتضي تغايرها فيه . ولذلك لا يستقيم العمل مع تقدم النفي في نحو ما رأيت رجلاً افضل منه زيد لعدم اتحاد الفاضل والمنضول في الذات * وأمّا كون التفضيل باعتبار آخر فليانه مع اتحاد الذات لا يمكن ان يكون باعتبار واحد . فتأمل

وَلَيْسَ بِالنَّاصِبِ مَفْعُولًا بِهِ لَفْظًا فَيُنَوَى الْفِعْلُ عِنْدَ نَصْبِهِ

اي ان افعال التفضيل لا ينصب المفعول به لفظاً لقصوره عن التعدي اليه بنفسه . وانما يتعدى اليه بالحرف فينصبه محلاً نحو هو اقرب للضيف * وما ورد على خلاف ذلك نحو هو اعلم من بض عن سيبله فالجمهور على ان نصبه بفعلٍ مقدرٍ مدلولٍ عليه به اي اعلم من كل احد يعلم من بض * فان كان مما ينصب مفعولين نحو هو اكسى للعراة الثياب جزر الاول بالحرف كما رايت ونصب الثاني بالفعل المقدر اي هو اكسى للعراة يكسوهم الثياب * واما بقية المنصوبات فينصب منها الظرف والحال والتمييز اتفاقاً نحو زيد افضل منك عند الامير وافصح منك خاطباً واحسن منك وجهاً . لان الظرف والحال تؤثر فيهما رائحة الفعل والتمييز ينصبه ما ليس فيه معنى الفعل اصلاً * وينصب باقي المفاعيل في الصحيح نحو زيد اعلم منك علم اليقين واسهر منك حذراً واسير منك والطريق . لان الاول مشارك لث في لفظه ومعناه فيسهل تائده فيه . والثاني من قبيل المجرور بالحرف لانه على معنى اللام . والثالث من قبيل الظرف لانه على معنى * واعلم ان اقوى الاسماء المصدر لانه اصل الفعل ولذلك لم يشترط عمله الاصححة حلوله محل الفعل * ودونه الصفات لانها فرع الفعل ولذلك اشترط لها زيادة عليه الاعتماد والزمان وغيرها مما علمت * غير ان اقواها اسم الفاعل واسم المفعول لانها اشبه بالفعل لتضمنها معنى الحدوث * ودونها الصفة المشبهة لانها تباين الفعل بدلالتها على الثبوت * ودونها افعال التفضيل لانه يتضمن مع الثبوت معنى الزيادة فيكون ابعد عن مشابهة الفعل

وَهُوَ كَجَزءٍ فَصَلَةٌ يَسْتَنْكِرُ عَنْ مَنٍ وَمَعَهَا مَفْرَدًا يُذَكَّرُ

اي ان افعال التفضيل يعتبر كجزء الكلمة لانه لا يتم معناه الا بما بعده وهو من ومجرورها فكانه قد صار ثمة له . ولذلك يستنكر الفصل بينهما لانه يكون كالفصل بين جزئي الكلمة . ما لم يكن بمفعول افعال نحو النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم لان العامل والمفعول كالشيء الواحد * وندر الفصل بينهما بالشرط كقول الشاعر

وَلَفُوكِ اطِيبُ لَوْ بَدَلْتِ لَنَا مِنْ مَاءٍ مَوْهَبِي عَلَى خَمْرٍ

وبالنداء كقول الآخر

لَمْ أَلْقِ أَخْبِتَ يَأْفِرُ زِدْقُ مِنْكُمْ لَيْلًا وَأَخْبِتَ فِي النَّهَارِ نَهَارًا

وهو يلزم الافراد والتذكير مع افتترانه بمن فيقال زيدٌ افضلٌ من عمرو وهدى افضل من فاطمة والرجلان افضل من المرأتين وهلمَّ جرًّا بالافراد والتذكير مطلقاً . لانه لو تبي او جمع او أنت لكان ذلك كثنية الاسم وجمعه وتأتيه قبل تمامه * وبهذا الاعتبار لا يجوز تنوينه اذا دعت الضرورة اليه لاقامة الوزن لان التنوين يدل على التمام ولا تمام فيه * واعلم ان ال والاضافة تعاقبان من على افعال التفضيل فلا تجتمعان معها . فلا يقال زيدٌ الأحسن من عمرو ولا عمرو احسن القوم من خالد * فان كانت من غير التفضيلية

لم يمتنع الجمع بينهما كقول الشاعر

فهم الأقربون من كل خيرٍ وهم الأبعدون من كل ذمٍ

وكذلك زيدٌ أخوف الناس من العار وما اشبه ذلك

وكل ما يوصف أو يصغر منهن يلغى وكذا ما يضمر

اي ان كل ما يوصف أو يصغر من هذه الاسماء لا يعمل لمباينته الفعل بلاسته ما هو من خصائص الاسماء . وكذلك ما وقع بلفظ الضمير لانه قد خرج عن لفظ الفعل * فلا يجوز ان يقال اعجبي ضربك الشديد زيداً . ولا زيدٌ ضوئاً عمراً . ولا ضربك زيداً عدلٌ وهو عمراً ظلمٌ . وإنما يقال اعجبي ضربك الشديد لزيد . وزيدٌ ضوئاً عمراً

وقس على كل ذلك

وصحوا أعمال غير المفرد لقوة التكثر بالتعدد

اي انهم حكموا بصحة اعمال ما يثنى ويجمع من هذه الاسماء لما في الثنية والجمع من معنى التكثر فيستفاد منه قوة على العمل وان كان فيه مباينة للفعل كما يستفاد من التكثر في امثلة المبالغة مع مباينتها اوزان الفعل * وذلك متفق عليه في الصفات كجاء الضاربان زيداً والقائلون عمراً . ونانح بعضهم في المصدر والصحح جوازها فيه ايضاً ومنه قول الشاعر وعدت وكان الخلف منك سحجة مواعيد عرقوب اخاه يترب

وهو مذهب الجمهور

ولاسم فعل عمل في ما سوى ضمير رفع بارز معه استوى

اي ان اسم الفعل يعمل عمل الفعل الذي سمي به مستوياً معه الا في رفع الضمير البارز

فانه لا يرفع كما يرفع ذلك الفعل لانه لا يتصرف مثله مع الضائر. وعلى ذلك فهو يرفع
 الاسم الظاهر والضمير المستتر وينصب الظاهر والضمير البارز. فيقال هيات زيد وصه
 ورويد زيدا وتراكه كما يقال بعد زيد واسكت وأمهل زيدا وتركه * وأما نحو هلموا
 فمحمول على انه فعل امر وهي لغة بني تميم. فان جعل اسم فعل قيل هلم بلنظير واحد
 للمجيع وهي لغة اهل الحجاز * وأما احكام اسم الفعل في نفسه فسياتي الكلام عليها في موضعه
 وَالظَّرْفُ كَأَسْتَقَرَّ إِذْ مَعْنَاهُ فِيهِ فَيَجْرِي عِنْدَهُمْ مَجْرَاهُ
 فَأَرْفَعُ بِهِ الْفَاعِلَ حَيْثُ أَعْنَدَا وَإِنْ نَوَيْتَ الْوَصْفَ جَازَ الْإِبْتِدَاءُ

اي ان الظرف يشبه فعل الاستقرار لانه يتضمن معناه ولذلك يجري عندهم مجراه في
 العمل فيرفع به الاسم الواقع بعده على الفاعلية لنيابته عنه في مذهب الاكثرين. غير ان
 ذلك مشروط فيه بان يكون معتدا على نفي او استفهام او مبتدأ او غيره مما مر في
 اعتماد الصفة ليقوى به على العمل نحو ما عندنا احد وزيد عندك ابوه وما اشبه ذلك *
 وقد علمت ان متعلق الظرف يصح ان يقدر بالفعل او بالوصف على ما مر في باب
 المبتدأ. فان قدر بالفعل فليس في المرفوع بعد الظرف الالفاعلية. وان قدر بالوصف
 جاز ان يكون فاعلا للظرف او مبتدأ مخبرا عنه به تبعاً لما يحتمله المحذوف في نفسه لان
 الظرف قائم مقامه * وأما اذا لم يعتمد على شيء مما ذكر فتمتعين الابتداء في اصح الاقوال
 وهو مذهب الجمهور * واعلم ان الظرف العامل هو ما دل متعلقه على الاستقرار مطلقاً
 كما رأيت. فان كان مقيداً بصفة كالقيام والقعود ونحوها كزيد عندك ابوه قائم فلا اثر
 له. وسياتي استيفاء الكلام على هذا الباب في الخاتمة ان شاء الله

وَالظَّرُوفُ عَمَلٌ فِي أَحْوَالٍ مَجْرَدٌ عَنِ الشَّرْطِ خَالٍ
 كَذَلِكَ كُلُّ مَا لِفِعْلٍ فِيهِ مَعْنَى كَذِي التَّنْبِيهِ وَالتَّشْبِيهِ

اي ان الظروف تعمل في الحال من غير ان تعتمد على شيء بخلاف عملها في الناعل لان
 الحال شديدة التأثير كالظرف لانها في حكمه فان معنى جاء زيد راكباً جاء وقت ركوبه
 او في حال الركوب. وعلى ذلك يقال عندك زيد جالساً واليوم الرحيل عاجلاً.
 والعامل فيها ما في الظرف من معنى الاستقرار ولذلك يقال له الظرف المستقر. فان

قيل عندك زيدٌ جالسٌ بالرفع على الخبرية كان الظرف ملغىً ولذلك يُسمى لغواً *
ويعمل في الحال ايضاً كل ما فيه معنى للفعل كاسم الإشارة وحروف التثنية والتشبيه
والتمني والترجي والنداء وما اشبه ذلك نحو ذاك زيدٌ مقبلاً وما انت الصديقُ مخلصاً
وكأنك الاسدُ هاجماً ولينك جاري مكاسراً وهلمَّ جراً * وقد علمت ان عدل الظرف
وهو الجارُ والمجرور مثله في جميع احكامه فهو يجري مجراه في كل ما ذكر بالانفصيل . فتدبر

كتاب الحروف

فصل

في حقيقة الحرف واحكامه

الْحَرْفُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى وَجِدٍ فِي الْغَيْرِ لَا فِي نَفْسِهِ إِذْ يَنْفَرِدُ
وَهُوَ يَخُصُّ أَسْمَاءَ كَيْنٍ أَوْ فِعْلاً كَلِمٌ وَنَحْوَهُلْ يَعْمُرُ كَلًّا
وَيُعْرَفُ الْكُلُّ بِأَنَّ لَا يَقْبَلًا وَسَمًا لِفِصْلِ أَسْمٍ وَفِعْلٍ جِعْلًا

اي ان الحرف لفظٌ يدل على معنى يحصل في غيره عند انضمامه اليه نحو لم يَمُ زيدٌ . فإن
لم قد دلت على معنى حصل في الفعل حين انضمت اليه وهو انتفاء وقوعه . وهذا المعنى
لا يحصل في نفسها عند انفرادها لعدم استقلالها * والحرف ينقسم باعتبار متعلقه الى مختص
بالاسم كحروف الجر . او بالفعل كحروف الجزم . ومشارك بينهما كحروف الاستفهام *
وكلُّهُ يُعْرَفُ بِعَدَمِ قَبُولِهِ عِلَامَاتِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ كَمَا تَرَى

وَكُلُّ مَا أَخْصَصَ بِشَيْءٍ يَعْمَلُ إِذْ لَا يَجْزُءُ أَوْ كَوَصَفٍ يَدْخُلُ
وغيره يلغى سوى ما ندراً حملاً على ذي عمل كما ترى

اي ان كل ما اخصص من الحروف بشيء من الاسماء او الافعال يعمل فيه كحروف الجر
المختصة بالاسماء وحروف الجزم المختصة بالافعال . غير ان هذا العمل مشروط بان لا
يكون ذلك الحرف كجزء ما اخصص به كحرف التعريف المختص بالاسم وحرف المضارعة
المختص بالفعل . فانها كاجزاء من مدخولها بدليل تخطي العامل لها ولذلك لا يعلن

فيه لان جزء الكلمة لا يعمل فيها . او يكون كالوصف له لتخصيصه آياه كسوف التي
تخصّص المضارع بالاستقبال . اولافادته بيان حاله كقد التي تُفيد قلة وقوعه فانه لا
يعمل فيه ايضاً لان الوصف لا يعمل في الموصوف * واما غير المخصّص فلا يعمل الا في
النادر حملاً على عامل كاعمال ما الحجازية حملاً على ليس وغير ذلك كما سيأتي في مكانه
وَأَحْرَفٌ إِذْ لَا يَقْبَلُ التَّرْكِيبَ لَا يَعْمَلُ فِيهِ فَهُوَ بَيْنَى مَجْمَلًا

اي ان الحرف اذ كان لا يقبل التركيب في الكلام فلا يقع فاعلاً او مفعولاً وغير ذلك
كان لا يعمل فيه لان العمومية مرتبة على التركيب المستصحب وجود العامل المتقضي لها .
ولذلك لم يكن للاعراب سبيل اليه فكان مبنيًا بالاجمال

وَالْمُفْرَدَ أَفْتَحَ دَاخِلًا مِمَّا يَرِدُ هُنَا سِوَى الْبَاءِ فَكَسَرَهَا أَعْنَيْدُ
وَلَامٍ جَرَّ ذُونَ مُضَهْرٍ إِذَا صَحَّ وَمَا اسْتَعْيَبَتْ أَوْ أَمْرٍ كَذَا
وَمَا لَتَعْرِيفٍ إِذَا عَدَّتْ هُنَا فَإِنَّهَا أَخْنَصَتْ بِلَفْظِ سَكَنًا

اي ان الحروف المفردة وهي الموضوعه على حرف واحد مما يتعلق بعلم النحوي فتح الداخل
منها على اوائل الكلم سوى ما استثنى منها فانه لا يجري على هذا الحكم * اما الباء فتكسر
مطلقاً كيفما وقعت * واما اللام فتكسر ايضاً اذا كانت للجر مع الضمير المعتل وهو ياء
المتكلم ومع الظاهر غير المستغاث . فتندرج فيها لام كي ولام الجود . وتجرى على ذلك
لام الامر فانها مكسورة في اصل وضعها كما سيجي في موضعه * واما حرف التعريف
عند من يقول انه اللام فلفظ فهو موضوع على السكون بخلاف نظائره * ويتعين الفتح في
ما سوى ذلك من هذه الطائفة . وهو همزة الاستنهام والتسوية والنداء وناء القسم وسين
الاستقبال والفاء والكاف ولام التوكيد والجواب والتوطئة ولام الجر مع المستغاث وغير
الياء من الضمائر والواو مطلقاً . وهي لغة جمهور العرب

وَمَا سِوَى ذَلِكَ لَا يَقْبَدُ فَإِنَّ فِيهِ كُلَّ حِكْمٍ يُوْجَدُ

اي ان ما سوى هذه الطائفة من الحروف لا يقيد بشيء من الأحكام . وهو يشمل الحروف
المفردة اللاحقة او اخر الكلم والركبة من حرفين فصاعداً . فان من المفردة ما يضم كيم
الجمع في نحو ضربتم الرجل . ومنها ما يفتح كالتاء في نحو لات . ومنها ما يكسر كالكاف في

نحو **أَيَّاكَ** . ومنها ما هو ساكنٌ كنون التوكيد الخفيفة * وكذلك المركبة ك**بئذ** بالضم وسوف بالفتح و**جِير** بالكسر ونعم بالسكون . فان كل فریق يوجد فيه جميع احكام البناء كما ترى

باب الحروف المختصة بالاسم

فصل

في احرف الجر

مِنْ عَن وَفِي لِ مُطْلَقِ اسْمٍ وَعَلَى تَجْرُ وَالْبَاءُ وَالْأَمْرُ وَالْإِلَى

اي ان هذه الاحرف المذكورة تجر الاسم مطلقاً ظاهراً كجئت من البلد او مضمراً كرحلت عنه . ومعرفة كما رأيت او تكرة كتنزلت في دار وهلم جرا من غير اعتبار شيء من القيود التي ستذكر لغيرها * وأما معانيها فين لا ابتداءً الغاية نحو خرجت من البلد . والتبعض نحو اخذت من الدراهم . وبيان الجنس نحو لي خاتم من الذهب . والتعليل نحو مات من الخوف . والفصل نحو عرفت الحق من الباطل . والتنصيص على العموم نحو ما جاءني من رجل . فلا يصح أن يقال معها بل رجالان كما يصح بدونها . وقد تاتي للبدل نحو أرضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة اي بدل الآخرة . وهي أم الباب ولذلك يقدّمونها في الذكر * وعنّ للبعوضة نحو سافرت عن البلد . والبدل نحو لا تجزي نفس عن نفس شيئاً . والتعليل نحو وما كان استغفار ابراهيم لايه إلا عن موعدة . وقد تاتي للاستعلاء نحو أحببت حب الخير عن ذكر ربي اي فوقه * وفي للظرفية حقيقة نحو جلست في الدار او مجازاً نحو نظرت في الامر . والمصاحبة نحو خرج الامير في موكبه . والتعليل نحو قتل كليب في ناقة . والمقايسة نحو ما ذنبنا في عنقك الأهنوة * وعلى للاستعلاء حساً نحو وعلى الفلك تمهلون او معني نحو وفضلنا بعضهم على بعض . والمصاحبة نحو يطعمون الطعام على حبه . والاستدراك

كقول الشاعر

بكلّ تداوينا فلم يشف ما بنا على أن قرب الدار خير من البعد

والتعليل نحو واتكبر والله على ما هداكم . والظرفية نحو دخل المدينة على حين غفلة * والباء للإلصاق نحو مررت بزيد . والتعدية نحو ذهبت بعرو . والاستعانة نحو ضربت بالسيف . والسببية نحو قتل بذنبه . والمصاحبة نحو جاءه . والظرفية نحو أقمت

بالدار . والبَدَل نحو النفسُ بالنفسِ . والمُتقَابِلَة نحو هذا بذاك . والتَّسْمِ وهي اصل حروفه
ولذلك انفردت بمجواز ذكر الفعل معها نحو أقسم بالله * واللام للملك نحو المال لزيد .
والاختصاص نحو السرج للفرس . والاستحقاق نحو الحمد لله . والتعليل نحو هربت للخوف .

والعاقبة كقول الشاعر

لِدُوِّ لَهْمٍ وَابْنِوِ الْخَرَابِ فَكَلَّكُمْ بِصِيرٍ إِلَى الذَّهَابِ

والتعديبة نحو ما أجمع زيدا للمال . والتبليغ نحو قلت للرجل . والتقوية نحو فعّال لما
يريد . والتعجب نحو يالك من فارس . والتسم مع التعجب نحو لله لا يؤخر الاجل . وبدونه
نحو لله لا فعلن . وانتهاء الغاية نحو كل يجري لِاجلِ مسي وهو قليل * والى لانتهاء الغاية
الزمانية نحو أتموا الصيام الى الليل . او المكانية نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى .
والمصاحبة نحو جلست الى الضيف . وتبيين فاعلية مجرورها وذلك بعد ما يفيد حبا او
بغضا من أفعل تعجب او تفضيل نحو ما أحبني الى زيد وزيدا أحب الي من اخيه

وظَاهِرُهُ لِلْكَافِ وَالْوَاوِ وَجَبَ وَالْتِئَاءُ لِلَّهِ وَرَحْمَنِ وَرَبِّ

اي ان الكاف والواو يجب ان يكون مجرورها اسما ظاهرا . والتاء تختص من الاسماء
الظاهرة باسم الجلالة والرحمن والرب . غير ان الرب يستعمل مضافا الى الكعبة او ياء
المتكلم فيقال تَأَلَّوْا لِلَّهِ وَتَأَلَّوْا لِلرَّحْمَنِ وَتَرَبَّ الكعبة او تَرَبَّيْ . والاول هو المشهور في الاستعمال
وما يليه نادر * واما معانيهن فالكاف للتشبيه نحو حتى صار كالعرجون القدم .
والتعليل نحو رب ارحمها كما رباني صغيرا . والتنظير نحو اجعل لنا الها كما لهم الهة . وقد
تستعمل في التمثيل بما لا مثيل له كما اذا قيل ان من الحروف ما لا يقبل الحركة كالالف .
ويقال لها كاف الاستقصاء

وَرَبِّ لِلنَّكْرَةِ مِمَّا وُصِفَا وَهَكَذَا حَتَّى تُجْرَ الطَّرْفَا

اي ان رب تختص بالنعرة الموصوفة نحو رب رجل كريم زارنا . وذلك لانها منزلة منزلة
الحرف الزائد فيكون مجرورها غالبا في موضع الرفع بالابتداء المقتضي تخصيصه
بالصفة * واكثرهم يشترط ان يكون جوابها فعلا ماضيا كما رأيت لان معناها لا يتحقق
الا في ما قد وقع * وحتى تختص بما كان آخر نحو صمت حتى المغرب . او متصلا بالآخر
نحو سهرت حتى الفجر * واما معناها فرب للتقليل عند اكثر النحاة . وحتى لانتهاء الغاية

زمانية كما مرّ او مكانية نحو اكلت السمكة حتى رأسها * واعلم ان مجرور حتى يجهل ان
 يكون داخلاً في حكم ما قبله او خارجاً عنه كالرأس هنا فانه يجهل ان يكون قد انتهى
 الاكل به فيكون ما كولا وان يكون قد انتهى الاكل عنده فيكون غير ما كول. وهكذا في
 نظائره ما لم نعلم قرينة على احد الوجهين فيحكم بمقتضاها. فان انتفت القرينة بحكم
 بالدخول عند الاكثرين. بخلاف الى فان الاكثر فيها عدم الدخول ولذلك يحكم به
 عند انتفاء القرينة * واعلم ان ربّ تخصّص بالنتكح اذا لم تلحقها ما الزائدة فانها حينئذ
 يجوز دخولها على المعرفة مكفوفة بها نحو ربّما زيد قائمٌ وعليه قول الشاعر
 ربّما الجامل الموبل فيهم وعنا حجج بينن المهار
 ويجوز دخولها على الفعل ايضاً نحو ربّما قام زيد وعليه قول الآخر
 وربّما فات قوماً جلّ امرهم مع النائي وكان الحزم لو تجملوا
 وأما مع التكررة فلا تحول مع زيادة ما عن حكمها كما سيأتي في باب الحروف الزائدة لان
 الفصل بالزائد كلا فصل

وَمُدٌّ وَمُنْدٌ لِلزَّمَانِ اسْتِعْمَالًا وَدُونَ مَا جَرَّتْ عَدَا حَاشَا خَلَا

اي ان مُدٌّ وَمُنْدٌ تَخْتَصُّانِ بِاسْمِ الزَّمَانِ. وَيَشْتَرِطُ فِيهِ اَنْ يَكُونَ مُعَيَّنًا لَا مَبْهَمًا وَمَاضِيًا اَوْ
 حَاضِرًا لَا مُسْتَقْبَلًا. فَيُقَالُ مَا رَأَيْتَهُ مُدٌّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اَوْ مُنْدٌ الْيَوْمِ * وَعَدَا وَآخِنَاهَا يَجْرُ بِهِنَّ
 عَلَى تَقْدِيرِهِنَّ أَحْرَفَ جَرٍّ بِشَرَطِ اَنْ لَا تَتَقَدَّمَنَّ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ لِمَا عَلِمْتَ فِي بَابِ الْاِسْتِثْنَاءِ
 فَيُقَالُ جَاءَ الْقَوْمَ عَدَا زَيْدٍ وَهَلُمَّ جَرًّا * وَأَمَّا مَعَانِيهِنَّ فَمُنْدٌ وَمُنْدٌ تَكُونَانِ لِبِتْدَاءِ الْغَايَةِ
 مَعَ الْمَاضِي وَالظَّرْفِيَّةِ مَعَ الْحَاضِرِ * وَعَدَا وَمَا يَلِيهَا لَا تَحْوُلُ عَنْ مَعْنَى الْاِسْتِثْنَاءِ الْمَوْضُوعَةِ
 لَهُ * وَاعْلَمْ اَنْ مُنْدٌ مُبْتَدِئَةٌ عَلَى الضَّمِّ بِالِاتِّفَاقِ. وَمُنْدٌ عَلَى السَّكُونِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ. غَيْرَ اِنَّهُ إِذَا
 لَقِيَهَا سَاكِنٌ نُضِمَ نَحْوُ مُنْدِ الْيَوْمِ. وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ

وَكَيْ لِأَنَّ وَصَلِي وَمَا اسْتِفْهَامٍ أَوْ مَصْدَرٍ نَزْرًا بِدُونِ اللَّامِ

اي ان كي تخصّص بالدخول على ان المصدرية وصلتها نحو جئت كي ازورك. وهي حينئذ
 حرف تعليل كاللام وهما معها في تاويل المصدر اي جئت لزيارتك * وكذلك مع ما
 الاستفهامية كقولهم كيم مجذف ألفها كما تجذف مع سائر احرف الجر اي لماذا. او ما
 المصدرية وصلتها كقول الشاعر

اذا انت لم تنفع فضرر فانما يراد الفتى كيما بضر وينفع
اي يراد للنفع والضرر على ما مر وهو قليل * وكل ذلك مشروط بان لا نقترن باللام
لان حرف الجر لا يدخل على مثله

وَرُبَّ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ وَبَلَّ "تَنَوَّى فَيَبْقَى مَا لَهَا مِنَ الْعَمَلِ"

اي ان رُبَّ تَنَوَّى بعد هذه الاحرف فيبقى ما بعدها مجروراً بها في الصحيح . ومن الاول
قول الراجز

وبلغ ليس بها انيسُ
اي وربِّ بلغ وهو كثير في الاستعمال * ومن الثاني قول الشاعر
فان احنى فذي حنى لظاهُ
يكاد علي يلهبُ التهايا
اي فربِّ ذي حنى وهو قليل * ومن الثالث قول الآخر
بل بلدِ ميل الفجاج فتمههُ
لا يشتري كئانه وجهمه
اي بل رُبَّ بلد وهو نادر

"وَرُبَّمَا" جَرَتْ ضَمِيرًا فُسْرًا بِنَكْرَةٍ فَرْدًا لِيُغَيَّبَ ذِكْرًا

اي ان رُبَّ قد تستعمل جارةً لضمير غيبة مفردٍ مذكّرٍ مفسّرٍ بنكرة . وهذا الضمير يلزم
الافراد والتذكير مطلقاً وهو نكرة على الأصح لانه عائد على واجب التنكير وهو النكرة
المفسرة له . وهذه النكرة تنصب على التمييز مطابقة للمعنى في التذكير والتانيث والافراد
وغيره وبذلك يستغنى معها عن مطابقة الضمير . فيقال رُبَّةٌ رجلاً لقيته ورُبَّةٌ امرأةً
رأيتها ورُبَّةٌ رجلين ضربتهما ورُبَّةٌ رجلاً أكرمتمهم وهلمَّ جراً . وعلى ذلك قول الشاعر
رُبَّةٌ فتيمةٌ دعوتُ الى ما بُورثَ الحمدُ دائماً فأجابوا
وهو مذهب البصريين وعليه الاكثرون

وَرُبَّمَا ضَمِنَ بَعْضُ الْأَحْرَفِ مَعْنَى مِنَ الْآخِرِ كَالْمُسْتَرْدِفِ

اي ان حرف الجر قد يضمن معنى حرف آخر من الحروف الجارة فيكون كالمرادف له .
وذلك ان من قد تضمن معنى في نحو اذا نُودِيَ للصلاة من يوم الجمعة اي فيه . ومعنى الى
نحو اقتربت منه اي اليه . ومعنى الباء نحو ينظرون من طرف خفي اي به * وعن قد

نُضْمَنَ معنى على نحو فائما يُغْلَى عن نفسه اي عليها * وفي قد نُضْمِنَ معنى الى نحو فَرُدُّوا
 اَيْدِيَهُمْ فِي اَفْوَاهِهِمْ اي اليها . ومعنى البَاء نحو هو بصيرٌ في المسئلة اي بها . ومعنى على نحو
 لِاصْلَابِنَا فِي جَدْوَعِ النُّخْلِ اي عليها * وعلى قد نُضْمِنَ معنى عن نحو رَضِيتُ عَلَيْهِ اي عنه *
 والى قد نُضْمِنَ معنى في نحو لِيَجْعَلَنَّكُمْ اِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ اي فيه * والباء قد نُضْمِنَ معنى من
 نحو عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ اي منها . ومعنى عن نحو فاسأل به خبيرًا اي عنه . ومعنى على
 نحو ان تأمنه بقطارٍ يُؤَدِّهِ اِلَيْكَ اي على قطار * واللام قد نُضْمِنَ معنى عن نحو قالت
 اَوْلَاهُمْ لِاُخْرَامِ رَبِّنَا هُوَ لَا اَضَلُّونَا اي عن اُخْرَامِ * والكاف قد نُضْمِنَ معنى على نحو كُنْ
 كَمَا اَنْتَ اِي عَلَى مَا اَنْتَ * وقيل ان هذا التضمين انما هو للافعال لان التجوز في الفعل
 اسهل منه في الحرف فيضمَّن الفعل معنى فعلٍ يتعدى بذلك الحرف ويبقى الحرف على
 معناه كما في نحو يشرب بها عباد الله فان يشرب يضمَّن معنى يروى وتبقى الباء على

معناها . وهو مذهب البصريين

وَالْبَعْضُ مَعْنَى الظَّرْفِ قَدْ يَضْمَنُ وَالْكُلُّ فِي اطْرَادِهِ لَا يُؤَدِّنُ

اي ان بعض هذه الاحرف قد يضمَّن معنى الظرف ايضاً . وذلك ان من وعلى والى واللام
 قد تُضْمِنُ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ معنى عند . نحو لن نُغْنِي عَنْهُمْ اَمْوَالَهُمْ وَلَا اَوْلَادَهُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا .
 ولزيدٍ عَلَى دَيْنٍ . وهو اُشْمِي اَيِّ مِنْ اَخِيهِ . وكتبته لِحَمْسٍ مِنْ رَجَبٍ . اي عند الله
 وعندى وهلمَّ جَرًّا * وعن قد نُضْمِنَ معنى بعد نحو لَتَرْكَبَنَّ طَبَقًا عَنِ طَبَقِ اَي بَعْدِ
 طَبَقِ * وكذلك اللام نحو اَقْرَبِ الصَّلَاةِ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ اَي بَعْدِ دُلُوكِهَا . وربما ضُمَّتِ اللام

معنى مع كقولها

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا لَطُولِ اجْتِمَاعِ لِمَ نَبِتَ لَيْلَةً مَعَا

اي مع طول اجتماع * غير ان التضمينات المذكورة كلها لا يطرد استعمالها لان منها ما
 يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ نحو فاسأل به خبيرًا وهو الاكثر . ومنها ما يمكن ان يُقَاسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ
 دُونَ آخِرِ نَحْوِ هُوَ اَشْهَى اِلَيَّ فَانَّهُ يَجُوزُ اَنْ يُقَالَ هُوَ احْبُّ اِلَيَّ وَلَكِنْ لَا يُقَالَ اَفْضَلُ اِلَيَّ

وَعَلَّقُوا بِالْفِعْلِ اَوْ كَالْفِعْلِ مَا يَرِبُّهُ بِاسْمٍ وَلَوْ تَوَهَّمَا

اي ان النحاة يعلقون بالفعل او شبهه ما يربطه بالاسم المحرور به من هذه الاحرف
 سواء كان ذلك المتعلق مذكورًا نحو نزلت في الدار او مقدرًا نحو رأيت الذي في

الدار. فان الحرف متعلق في الاول بالفعل المذكور وفي الثاني بالفعل المقدر اي الذي حصل في الدار وهو قد ربط كليهما بـ **بمجروريه** * وكذلك مع شبه الفعل المذكور انحو انا ضارب لزيد او مقدر انحو الكتاب لعربي واي حاصل له * وان ذلك لا يتعلق بالحرف الزائد وشبهه نحو ما جاءني من احد ورب رجل كريم لقبته اذ لا ربط فيها. ولا احرف الاستثناء نحو جاء القوم عدا زيد لانها تصرف معنى الفعل عن مجرورها * واختلف في تعلق الكاف والاصح انها تتعلق بفعل استقرار محذوف وهو اختيار المحققين

وَأَعْلَمُ بَانَ الْجَارِ قَدْ يَحْذَفُ عَنْ أَنْ قِيَاسًا حَيْثُ لَا لَبْسَ وَأَنَّ
 ”وَدُونَ ذَلِكَ أَلْحَذَفُ فِيهِ يَنْدَرُ فِي النِّقْلِ وَالنَّصْبِ هُنَاكَ أَكْثَرُ“

اي ان حرف الجرّ يَحْذَفُ قِيَاسًا عَنْ أَنْ الْمَشْدُودَةِ الْمَفْتُوحَةِ الْهَمْزَةِ وَأَنَّ الْحَفْظَةَ الْمَصْدَرِيَّةَ نَحْوَ وَيَسِّرُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنْ لَمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ اِي بَانَ لَهُمْ . ونحو حَصِرَتْ صدورهم أَنْ يَقَاتِلُوكُمْ اِي عَنْ اِن يَقَاتِلُوكُمْ . والمراد بذلك التخفيف لظولها بالصلة * غير ان ذلك مشروط بأمن اللبس كما رأيت فان خيف اللبس نحو رَجَعَ اللَّصُّ أَنْ يَسْرِقَ امتنع الحذف لانه يحتمل ان يكون المحذوف الى فيكون بخلاف المقصود * وقد سبغ حذف حرف الجرّ في غير ذلك نادرًا ولا اكثر حيث قد نصب الاسم الواقع بعده نحو ان ثمود كفروا ربهم اِي برهم . ومنه قول الشاعر

تمرثون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي اذن حرام

اي تمرثون بالديار وهو منصوب بنزع الخافض في الاشهر وهو مذهب الكوفيين * وشذّ الجرّ بعد الحذف كقول بعضهم خير والحمد لله جوبًا لمن قال له كيف اصبغت اِي بخير لان حرف الجرّ لا يقوى على العمل مضمرًا . ولذلك بخير في محلّ أَنْ وَأَنَّ بعد الحذف في اظهر المذاهب لان عمل الجرّ فيها خفي فلا يظهر المحذوف * واعلم ان حرف الجرّ يجوز حذفه قياسًا في غير ما ذكر في ما عطف على مجروره بمثل الحرف المحذوف سواء كان العاطف متصلًا به كقول الشاعر

أَخْلِقْ بذي الصبر أَنْ يَحْطَى بِجَانِبِهِ وَمُدِّ مِنَ الْفَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْبِيَا

اي وبمد من الفرع . او منفصلًا عنه بلا كقول الآخر

مَا لِحَبِيبٍ جَلَدٌ أَنْ يُجْرَا وَلَا حَبِيبٍ رَأْفَةٌ فَيَجْرَا

اي ولا لحبيب . او وقع بعد همزة الاستنهام مسبوفاً بمثله كما اذا قيل مررتُ بريدٍ فتقول
 يزيد الناجراي يزيد . او بعد ان الشرطية كذلك نحو امررُ بآبهم شئتُ ان يزيد او
 عمري واي ان يزيد * وقد ذكر واهل مواقع اخرى ستقف على كل واحد منها في موضعه
 ان شاء الله

وَالْكَافُ تَأْتِي أَسْمَاءً كَذَا عَن وَعَلَى مِنْ بَعْدِ مِنْ مُضَافَةً لِمَا تَلَا
 ”وَمَنْ وَمَنْدُ عِنْدَ رَفَعِ اسْمٍ بَلِي كَمَنْدُ يَوْمَانِ وَقَبْلَ الْجَمَلِ“

اي ان الكاف تقع اسماً بمعنى مثل . وكذلك عن وعلى اولاهما بمعنى جانب والثانية بمعنى
 فوق فتكون كل واحدة منهن مضافة الى ما بعدها كسائر الاسماء * غير ان اسمية الكاف
 مطردة فتقع بعد كل عامل ومن ثم تكون تارة في موضع الرفع كقول الشاعر
 لو كان في قلبي كقدرِ قلامية حبا لغيرك ما انتك رسائلي
 وتارة في موضع النصب كقول الآخر

وَدُقُّ كَالَّذِي قَدْ ذَاقَ مِنْكَ مَعَاشِرٌ لَعِبْتَ بِهِمْ إِذْ أَنْتَ بِالنَّاسِ تَلْعَبُ
 وتارة في موضع الجر كقول الآخر

بِيضٌ ثَلَاثٌ كِنَعَاجٍ جَمِّ يَضْحَكُنَّ عَن كَالْبَرْدِ الْمُتَمِّمِ

وهو عند سيبويه مختص بالضرورة وعليه المحققون * واستثنى ابن هشام الزائدة منها نحو
 ليس كمثل شي . والواقعة صلة كقول الراجز

مَا بَرْتَجِي وَمَا يَخَافُ جَمْعًا فَهُوَ الَّذِي كَالغَيْثِ وَاللَيْثِ مَعًا

فان الاسمية تمتنع فيها . أما في الاولى فلان الاسماء لا تزداد . وأما في الثانية فلانه يحتاج
 معها الى تقدير مبتدئ محذوف اي الذي هو كالغيث فيكون قد حذف صدر الصلة مع
 قصرها وهو منكر * وأما اسمية عن وعلى فهي مقيدة بوقوعها بعد من الجارة على الاصح
 وعليه قول الشاعر

أَرَاهُ تَارَةً مِّنْ عَن يَمِينِي يَمُرُّ وَتَارَةً مِّنْ عَن يَسَارِي

اي من جانب يميني ومن جانب يساري . وقول الآخر

غَدَّتْ مِّنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظُهُوُّهَا نَصَلٌ وَعَن قَيْضٍ بَيْدًا مَّجْهَلِ

اي من فوقه * وكذلك مَنْدُ وَمَنْدُ تَكُونَانِ اسْمَيْنِ إِذَا وَقَعَا مَفْرُوعًا وَهِيَ حَيْثُ نَدَّ

ظرفان معناها أوّل المدة ان كان الزمان ماضياً وجميع المدة ان كان حاضراً . فيرفع الاسم بعدها على انه خبر عن احدها في اصح المذاهب نحو ما رأيتُه مذ يوم الجمعة او مذ يومان اي اول مدة انتفاء الرواية يوم الجمعة وجميع مدة انتفائها يومان * وبهذا الاعتبار صح الابتداء بهما لانها مضافتان معنى الى مثل الجملة المتقدمة عليها والتقدير مذ ما رأيتُه يوم الجمعة او يومان ثم حذفت الجملة المضافتان اليها لتقدم ما يدل عليها * وكذلك اذا وقعت بعدها الجملة فانها تتعين فيها الظرفية وتكونان مضافتين اليها كسائر الظروف الزمانية . واكثر ما تكون الجملة بعدها فعلية كقول الشاعر

وما زلت مذ خط السواد بعارضي أفتش في اهل الزمان واكشف

وقول الآخر

قالت أمامة ما لجسبك شاحباً منذ ابتذلت ومثل ما لك ينفع

وقد نضافان الى الاسمية كقول الآخر

وما زلت محبواً عليّ ضغينةً ومضطلع الأضغان مذ انا يافع

غير انها عند قطعها عن الاضافة تلزمان الصدارة كما رأيت فلا يعمل فيها ما قبلها ولا يتقدم خبرها عليها . واذا أضيفتا كانتا معمولتين للفعل الذي تتعلقان به كما في سائر الظروف * فان وقع المفرد بعدها مجروراً نحو ما رأيتُه مذ يومين ترجمت حرفيتها معه ولا اضافة عند الاكثرين

فصل

في ان واخوانها

إِنَّ وَأَنَّ عَكْسُ كَانٍ فِي الْعَمَلِ كَأَنَّ لَكِنَّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ

اي ان هذه الاحرف تعمل عكس عمل كان فتنصب المبتدأ وترفع الخبر نحو ان زيداً قائمٌ ولعلَّ الحبيب قادمٌ وقس ما بينها . وهي كالافعال في لزوم الاسم لانها تختص بالدخول على المبتدأ . وفي اللفظ لانها موضوعة على ثلاثة احرف فصاعداً مع كونها مفتوحة الاواخر . وفي المعنى لانها تفيد معنى الفعل كالتاكيد والتشبيه وغيرها كما سيبي * ولذلك يقال لها الاحرف المشبهة بالافعال . غير انها اذ كان تقدم منصوب الافعال على مرفوعها فرعاً في عملها أعطيت العمل الفرعي لانها قد انحطت عن رتبة الافعال فلا

تستحق العمل الاصيل . وهو المشهور بين النحاة * واما معانيها فمعنى ان التوكيد . ومعنى
 كان التشبيه مطلقاً عند الجمهور . وفصل جماعة بانها تكون للتشبيه اذا كان الخبر جامداً
 نحو كان زيداً اسدً . واما ان كان مشتقاً نحو كان زيداً قائماً فهي للشك لان الخبر حينئذ
 من صفات الاسم والصفة هي نفس الموصوف في المعنى والشيء لا يشبهه بنفسه * ومعنى
 لكن الاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته من الكلام السابق نحو زيد عالم
 لكنه فاسق . او نفيه نحو ما زيد غنياً لكنه كريم . فان الاول يرفع توهم ثبوت العفاف
 لزيد مع ثبوت العلم له . والثاني يرفع توهم انتفاء كرمه مع انتفاء غناه * ومعنى كيت
 التمني وهو طلب ما كان مستحيلاً نحو كيت الشباب يعود . او عسر الحصول نحو كيت
 الجاهل عالم * ومعنى لعل التوقع للامر المحبوب نحو لعل الصديق زائر . او المكروه نحو
 لعل العدو قادم . ويعبر عن الاول بالترجي وعن الثاني بالاشفاق * وقد تحمل بعضهم
 لبعض هذه الاحرف معاني اخرى لم تثبت عند الجمهور فعدلتنا عن ذكرها * واما ان
 المفتوحة الهزئة فالاكثرون على انها للتوكيد لانها فرغ عن ان المكسورة وانما تفتح هزتها
 للفرق بين كونها مصدره ومعمولة كما سيبي . وهو مذهب سيبويه

وَالْتَزَمُوا لِلضَّعْفِ تَأْخِيرَ خَيْرِ الْخَبَرِ مَعَهَا فَإِنَّ وَسْطَ ظَرْفٍ يَغْتَفَرُ

اي انهم التزموا تأخير خير خبر هذه الاحرف لضعفها عن التصرف في معمولاتها . ما لم يكن
 الخبر ظرفاً فيجوز توسطه نحو ان عندك زيداً لان الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في
 غيرها كما مر * وقد علمت ان المجرور كالظرف في جميع احكامه فيجوز ذلك فيه ايضاً
 نحو ان في الدار زيداً . وقس على ذلك مع بقية الاحرف * واعلم ان محل جواز التوسط
 المذكور هو في ما اذا كان الاسم معرفة كما رأيت . واما ان كان نكرة فلا بد منه نحو ان
 مع العسر يسراً وان في ذلك عجباً جرياً على حكم المبتدأ والخبر اللذين هما اصل هذا الباب
 وَإِنَّ لِلتَّأْكِيدِ لَا تَغْيِيرَ مَعْنَى أَيْدَاءٍ بَعْدَهَا يُعْتَبَرُ
 "فَأَنْصِبْ لَدَى الْعَطْفِ عَلَى اسْمٍ إِنْ تَرِدُ طَوْعاً أَوْ زَفَعاً بَعْدَ إِخْبَارٍ يَرِدُ"
 "وَذَاكَ يَجْرِي تَارَةً فِي أَنَا إِذْ عَاقَبْتَ إِنْ وَفِي لَكِنَا"
 اي ان المكسورة الهزئة لتأكيد النسبة الواقعة بين اسمها وخبرها فلا تغير معنى

الابتداء لانها لا تغير معنى الجملة. ولذلك يجوز في المعطوف على اسمها النصب اتباعاً للفظه والرفع اتباعاً لمحلّه من الابتداء الباقي اعنباره في المعنى. غير ان الرفع مشروط بوقوع المعطوف بعد الخبر نحو **ان زيدا قائمٌ وعمرو لانه لو قيل ان زيدا وعمرو قائمان** كان الخبر معمولاً لأن من حيث انه خبر عن زيد ومعمولاً للمبتدأ او للتجرد في احد القولين من حيث انه خبر عن عمرو ولا يجوز تواردها على معنوي واحد * ولما كانت ان المفتوحة الهزئة مشاركة للكسورة في معنى التوكيد جاز ذلك فيها ايضاً في المواضع التي تعاقب فيها ان المكسورة في وقوعها موقع الجمل كما ستعرف. وذلك يكون اذا وقعت بعد فعل من افعال القلب نحو علمت ان زيدا قائمٌ وعمرو لان معمول هنه الافعال لا يكون الا جملة فتكون ان مع معمولها سادة مسد منفعولها وان كانت مأولة مع خبرها بالمصدر. ولذلك يجوز ان تدخل اللام في خبرها وحينئذ تكسر هزتها فيقال علمت ان زيدا قائمٌ وبهذا الاعتبار تكون معاقبة للكسورة كما ترى * فان لم تكن كذلك نحو بلغني ان زيدا قائمٌ وعمراً تعين النصب لانها مع خبرها في تأويل مصدر ولا يتأتى فيها الاعتبار المذكور * ويقع ذلك ايضاً في لكن لانها ترد لاستدراك ما قبلها ولا تغير شيئاً من معنى الجملة التي بعدها فيجوز في المعطوف على اسمها الرفع وعليه قول

الشاعر

وما قصرت بي في التسامي خوثة ولكن عني الطيب الاصل والخال
واما البواقي من هذه الاحرف فلا يجوز ذلك فيها لانها تخرج الكلام عن الاخبار بالمسند الى التشبيه به او طلبه فينتسخ عنه معنى الابتداء. ولا يجوز في غير العطف من التتابع على الصحيح. على ان النصب في كل ذلك اولى واشهر * وللحاجة في هذا المقام تفاصيل ومناقضات يطول استيفانها فاقصرنا منها على ما ذكر وهو المشهور في الاستعمال

وَأَنَّ فِي تَأْوِيلِ مُفْرَدٍ حَصَلَ خِلَافٌ إِنْ فَمَيَّ مَوْطِنَ الْجَمَلِ
وَحَيْثُ صَحَّتْ جَمَلَةٌ أَوْ مُفْرَدٌ تَأْوِيلًا طَابَ لِكُلِّ مَوْرِدٍ

اي ان ان المفتوحة الهزئة تكون في تأويل المفرد لانها تسبك مع خبرها بمصدر مضاف الى اسمها فيكون تقدير قولك بلغني ان زيدا قائمٌ وبلغني قيامٌ زيد. بخلاف المكسورة فانها لا تغير حكم الجملة بدخولها عليها ولذلك تكون المفتوحة موطن المفردات والمكسورة موطن

الجملة . فان صحَّ تقدير الجملة او المفرد جازت كل واحدة منها وَاَلَا تَعَيَّنَتْ احداها بحسب موقعها * وقد ذكرت النخاة لكل فريق مواضع . منها تَعَيَّنَ المَكْسُورَةُ ما وقعت فيه ابتداءً نحو **إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ** . او مُحَكَّيَّةً بالنقل نحو **قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ** . او جَوَابًا لِقَسَمٍ لم يُصْرَحْ فيه بالفعل نحو **وَاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا صَادِقٌ** . او خَبَرًا عن اسم عين نحو **زَيْدٌ إِنَّهُ كَرِيمٌ** . او صِفَةً لهُ نحو **مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِنَّهُ صَالِحٌ** . او صدر صلة نحو **جَاءَ الَّذِي إِنَّهُ لَيَسِيبُ** . او في موضع الحال نحو **قَصَدْتُهُ وَإِنِّي وَاثِقٌ بِهِ** . او بعد عاملٍ عَلِيٍّ باللام نحو **عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا لَيَحْسِنُ** * ومنها تَعَيَّنَ المُنْتَوِحَةُ ما وقعت فيه فاعلاً نحو **بَلَّغْنِي أَنَّكَ شَاعِرٌ** . او نائب فاعل نحو **سَمِعَ أَنَّكَ رَاحِلٌ** . او مفعولاً نحو **عَرَفْتُ أَنَّكَ نَاصِحٌ** . او مبتدأً نحو **عِنْدِي أَنَّكَ فَاضِلٌ** . او خَبَرًا عن اسم معني نحو **الْحَقُّ أَنَّ الْعِلْمَ نَافِعٌ** . او مضافاً اليه نحو **أَحْبَبْتُكَ مَعَ أَنَّكَ ظَالِمٌ** . او محجوراً بالحرف نحو **وَتَقِيْتُ بِأَنَّكَ أَمِينٌ** * ومنها لجواز كليهما ما وقعت فيه بعد فاء الجزاء نحو **مَنْ بَزَّرَنِي فَيَا نِيَّ اَكْرَمُهُ** . فانه تجوز فيه المَكْسُورَةُ على معنى فاننا اكرمه والمُنْتَوِحَةُ على معنى فاكرمني له ثابت * او بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا **إِنَّ زَيْدًا وَاقِفٌ** . فتجوز فيه المَكْسُورَةُ على معنى فاذا هو واقف والمُنْتَوِحَةُ على معنى فاذا وقوفه حاصل * او بعد فعل قسم بدون اللام نحو **أَقْسَمُ أَنَّ الدَّارَ مِلْكُ زَيْدٍ** . فتجوز المَكْسُورَةُ على قصد الجواب لانه لا يكون الا جملة والمُنْتَوِحَةُ على تقدير حرف الجزاء على انها ملكة * او في موضع التعليل نحو **احذر زَيْدًا إِنَّهُ عَدُوٌّ لَكَ** . فتجوز المَكْسُورَةُ على الاستئناف كما ستعرف في باب والمُنْتَوِحَةُ على اضمار حرف الجزاء لانه عدو * وقس على ما ذكرناه ما لم نذكره من المواقع * واعلم ان المُنْتَوِحَةَ لما كانت تأوّل بالمصدر جاز ان نفع اسماً لاخواتها بشرط ان يفصل بينهما بالخبر نحو **إِنَّ عِنْدِي أَنَّكَ فَاضِلٌ** . الا مع ليت فانه يجوز انصالها بها سادة مسدّ معموليها لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه نحو

ليت أَنَّكَ فقيهٌُ وعليه قول الشاعر

فيا ليت أَنَّ الظاعين نلبثوا ليُعلمَ ما بي من جوى وغرام

وهو مذهب الجمهور

وَمَا إِذَا زِيدَتْ عَلَى الْكُلِّ اتَّقَضَى حُكْمُ أَخْنِصَاصٍ وَلَهَا الْكَلْفُ اتَّقَضَى
 "وَذَاكَ دُونَ كَيْتَمَا إِذْ لَمْ تَنْزَلْ" عَلَى أَخْنِصَاصِهَا فَرِحَّ الْعَمَلُ

اي ان ما الزائدة اذا لحقت هذه الاحرف زال اختصاصها بالاسماء فجاز دخولها على
الافعال نحو انما يوحى اليّ ايها الهكم الله واحد وكأنا يساقون الى الموت ومن ذلك قول

الشاعر

واكسبنا أسعى لمجد مؤنل وقد يدرك المجد المؤنل أمثالي

وقول الآخر

أعد نظراً يا عبد قيس لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا

وحينئذ تكف عن العمل فيقال إنما الله واحد وكأنا زيد أسد وهلم جرا . وبهذا
الاعتبار جاز دخولها على الافعال لانها اذا كانت قد خرجت عن العمل لم يلزم ان يكون
مدخولها صالحاً له * وذلك مطرد عند الجمهور إلا في ليتما فانه لم يسمع دخولها الأعلى
الجملة الاسمية ومن ثم ترجح بقاء علمها لبقاء اختصاصها بالدخول على الاسماء . وقد روي

برفع الحمام ونصيه قول الشاعر

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فدي

وأما اذا لم تكن ما زائدة نحو ان ما عند الله باق وان ما صبرت جميل فليست في شيء
من ذلك

وَخَفَّتْ مِنْهَا ذَوَاتُ النَّوْنِ فَضَعِفَتْ لِلنَّقْصِ وَالسُّكُونِ

وَدَخَلَتْ فِعْلاً وَمَاضِي الْفِعْلِ أَوْلَى بِهَا لِشَبْهِهِ فِي الْأَصْلِ

اي ان الاحرف المنحومة بالنون من هذا الباب وهي ان وان وكان ولكن قد استعملت
مخففة فدخل عليها الضعف لان ذلك قد أدى الى نقص احرفها وسكون او اخرها * ومن
ثم جاز دخولها على الافعال . غير ان الماضي اولى بدخولها عليه لانها كانت تشبهه في فتح
او اخرها قبل التخفيف * وأما أحكامها في الاعمال والإهال فسياتي تفصيلها كما ترے

فَرَجَّحُوا فِي إِنْ أَنْ تَهْمَلْ تَمْ وَاللَّامُ عِنْدَ اللَّبْسِ مَعَهَا تُلْتَزِمُ

وَقِيدُوا الْفِعْلَ الَّذِي لَهَا بِلِي بِنَاسِخٍ حِفْظًا لِرِسْمِ الْمَنْزِلِ

اي انهم لاجل الضعف الذي يجده هذا التخفيف رجحوا إهال إن المكسورة عند تخفيفها
فيرفع الجران بعدها مبتدأ وخبراً . غير انها حينئذ تلتبس بان النافية لانحادها في الصورة

فيجب ان يوتى في خبرها باللام لدفع الالتباس لانها لا تدخل في خبر النافية فيقال إن
زيد لقايم. ما لم نُقَمَّ قرينة ^{بموت} يومن معها اللبس كما في قول الشاعر
انا ابن ابة الضيم من آل مالك. وإن مالك كانت كرام المعادن
فانها لو قد رت نافية لم يستقم المعنى كما لا يخفى فيستغنى بتلك القرينة عن اللام * واذا
دخلت إن المنخفة على الفعل يجب ان يكون ناسخاً لاشتماله على مقتضاها من المبتدأ والخبر
فلا تكون قد فارقت منزلها بالكليّة. وحينئذ تدخل اللام على الجزء الثاني من معموله
نحو وإن كانت لكبيّة وإن وجدنا اكثرهم لفاسقين. وهو الشائع في استعمال العرب *
واعلم انهم اختلفوا في حقيقة اللام المذكورة بين ان تكون لام الابداء او لاماً غيرها
اجتلبت للفرق ولهم في ذلك كلام طويل لا فائدة في استيفائه والاول هو الخنار وهو

مذهب سيويه

وَأَجْعَلُ لِدَاتِ الْفَتْحِ نَصَبَ مُضْمَرٍ يَنْوِي وَيَبْجُمَلَةٌ عَنْهَا أَخْبِرِ
وَأَفْصِلُ بِفَارِقٍ كَقَدِّ وَالسَّيْنِ أَوْ كَلَّمَ عَنِ الْفِعْلِ مُصَرِّقًا وَلَوْ

اي ان أن المفتوحة لا تمهل رأساً عند تخفيفها كالمكسورة وذلك لانها اقوى شبهاً بالفعل
لان مدلولها المصدر الذي هو مدلول الفعل * ولذلك يلتزمون افعالها ولكن على وجه
يشعر بالضعف لانهم يجعلون اسمها ضمير شأن يحذفونه وجوباً فتكون عاملة كلا عاملة *
ولا يكون خبرها والحالة هذه الأجملة. فان كانت الجملة فعلية فعلها متصرف وجب
فصلها عنه بما يفرق بينها وبين أن الناصبة للفعل لئلا تلتبس بها. وذلك يكون بقد

كقول الشاعر

شهدت بأن قد خط ما هو كائن وأنتك نحو ما تشاء وتثبت

او حرف تنفيس كقول الآخر

زعم الفرزدق أن سبيل مربعاً أبشر بطول سلامة يا مربع

او بحرف نفي نحواً يحسب أن لم يره احد. او اداة شرط نحو وأن لو استقاموا على
الطريقة. وذلك لان هذه الفواصل لا تعترض بين المصدرية وفعلها * ولذلك استشكل

الفصل بلا كقول الشاعر

ولا تدفني بالفلاة فاني اخاف اذا ما مت أن لا أدوقها

لانه لا يمتنع اعتراضها بينها * والحق انها لا تزال على بابها وإنما لما كثرت الاعتراض بها بين المتلازمين قلّ الاعتداد بها فدخلت بعد الناصبة ايضاً . فيكون دخولها بعد المخففة للفرق وبعد الناصبة شذوذاً . ولذلك اذا لم يُفصل بها يتعين النصب ألا اذا كان في الكلام ما يمنع كونها ناصبة كما اذا وقعت بعد العلم او ما في معناه لانها لا تكون هناك إلا مخففة كما سيجي .

وحينئذ يجوز الاستغناء عن الفاصل وعليه قول الشاعر

علموا أن يؤمّلون فجادوا قبل أن يسألوا باعظم سؤل

فان كانت الجملة اسمية نحو **وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** . او فعلية جامدة الفعل نحو **وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى** لم تكن حاجة الى الفصل لعدم الالتباس

”وَأَجْرِيَتٌ كَأَنَّ مَجْرَاهَا مَتَى خَفَّفَتْ وَالْفَصْلُ بِقَدْرٍ لَمْ أَتَى“

اي ان كان عند تخفيفها تجري على حكم أن المفتوحة المخففة فيكون اسمها ضمير شأن مجذوقاً وخبرها جملة . وعليه قول الشاعر

وَصَدْرٌ مُشْرِقٌ النَّخْرِ كَأَنَّ نَدِيَاهُ حَقَانِ

واذا كانت الجملة الخبر بها فعلية متصرفة الفعل يكون فصلها عنه في الايجاب بقدر كقول

الشاعر

لَا يُهْوَلَنَّكَ أَصْطِلَاءُ لَطَى الْحَرِّ بِفَمِّ حَذُورِهَا كَأَنَّ قَدَّ أَلْمَاءِ

وفي النفي بلم كقول الآخر

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحُجُوجِ إِلَى الصَّفَا أَيْسُّ وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرٌ

وذلك للفرق بينها وبين أن المصدرية الداخلة عليها كاف التشبيه . فان لم تكن كذلك فلا حاجة الى الفصل * وهذا هو المشهور في استعمالها وهو الخنار عند الاكثرين

وَأَهْمَلْتُ لَكِنْ إِذَا تَخَفْتُ فَفُرِقَتْ بِالْوَاوِ عَمَّا تَعْطِفُ

اي ان لكن اذا خففت تُلغى رأساً وذلك لانها قد اشبهت لكن العاطفة في اللفظ والمعنى فأجريت مجراها * ولذلك يُستحسن اقتراؤها بالواو فرقاً بينهما لان الواو لا تدخل على العاطفة لامتناع دخول حرف العطف على مثله . وعلى ذلك قرئ وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا . وقد ترد بدون الواو نحو لكن الله يشهد بما أنزل اليك * ولا يقع بعدها إلا الجمل بخلاف العاطفة كما سيجي في موضعه

باب الحروف المختصة بالفعل

فصل

في نواصب الفعل

وَتَصَبُّوا فِعْلاً مُضَارِعًا بَانَ وَكَيْ لِمَصْدَرٍ وَلَنْ وَبِإِذَنْ

اي ان العرب نصبت الفعل المضارع بَانَ وكى المصدريتين ولن وإِذَنْ . وتختص
النواصب في هذه الاحرف الاربعة وأما غيرها مما سيجي فيكون النصب بعده باضمار
أَنْ لا يوه . وهو مذهب البصريين وعليه الجمهور

وَأَسْتَعْمَلُوا أَنْ لِلرَّجَاءِ وَالطَّعْنِ فَجَازَ مَعَهَا الظَّنُّ وَالْعِلْمُ أَمْتَعٌ

اي انهم استعملوا أَنْ في مقام الرجاء والطعن في حصول ما بعدها نحو اريد أَنْ ازور
القوم . ولذلك يجوز ان تقع بعد الظن نحو وحسبوا أَنْ لا تكون فتنة لأنه يناسبها . ويمتنع
وقوعها بعد العلم لأنه يدل على اليقين فلا يصلح لها فان وقعت بعده نحو أفلأ يرون
أَنْ لا يرجع اليهم قولاً فهي المخففة من التثنية لانها للتأكيد فيناسبها اليقين ومن ثم يكون
الفعل بعدها مرفوعاً للتجرد * غير انهم قد ينزلون الظن منزلة العلم فيعملون الواقعة بعده
مخففة وعليه قرئت الآية برفع تكون . وهو ضعيف * واما الواقعة في غير ذلك فهي
المصدرية لا محالة

وَكَيْ مَعَ اللَّامِ وَلَوْ مُقَدَّرَةٌ إِذْ هِيَ لِلْجَرِّ هُنَاكَ مُنْكَرَةٌ

اي انهم استعملوا كي مع لام الجر التعليلية نحو جئت لكي ازورك لأنه حينئذ يتعين كونها
مصدرية ويمتنع كونها حرف جر لان حرف الجر لا يدخل على مثله * فان لم تذكر اللام
في اللفظ جاز نقدبرها في النية . وعلى كلا الوجهين تكون كي ناصبة بخلاف الجرودة عن
اللام لفظاً ونقدبراً كما ستعرف

وَلِإِذَنْ صَدْرُ جَوَابٍ تُوَصَّلُ بِالْفِعْلِ وَهُوَ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلٌ

اي ان حكم اذْن ان تكون صدر الجواب الذي يُجاب بها وان تكون منصلةً بالفعل وان يكون ذلك الفعل مستقبلاً كقولك اذْن اكرمك جواباً لمن قال اريد ان ازورك . وكل ذلك شرط في عملها . فلو قلت انا اذْن اكرمك او اذْن انا اكرمك او اذْن اظنك صديقاً أهملت لان ما بعدها قد وقع معمولاً لما قبلها في الاول فيلزم توارد العاملين . ولانه قد فصل بينهما وبين الفعل في الثاني وهي لضعفها لا تقوى على تخطي الفاصل اليه . ولان الفعل بمعنى الحال في الثالث والنواصب لا تعمل في الحال لان له تحقفاً في الوجود كالاسماء فلا تعمل فيه عوامل الافعال * وقد حصرت النحاة وقوعها غير مصدرية في ثلاث مسائل . احداها ان يكون ما بعدها خبراً عما قبلها كما في نحو انا اذن اكرمك . والثانية ان تكون جواباً للشرط قبلها نحو ان زرني اذْن اكرمك . والثالثة ان تكون جواباً لقسم ولو مقدراً كقول الشاعر

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذْن لا اقبلها

اي والله لئن عاد لي * واجازوا الفصل بينها وبين الفعل بلا النافية والقسم وعلى ذلك قرئ واذْن لا ياشوا خلفك الا قليلاً . وقال الشاعر

اذْن والله نرميم مجرب نسيب الطفل من قبل المشيب

بالنصب فيها . وذلك لان لا قد كثر اعتراضها بين العوامل ومعمولاتها فلم يعتد بفصلها . والقسم زائد يؤتى به للتأكيد فيغتنر الفصل به كما مر

فان تلت عطفاً على ما لا محمل له فانت باختيار في العمل

اي ان اذْن اذا وقعت بعد عاطف على ما لا محمل له من الاعراب جاز اعمالها والغاؤها . وذلك انما يقع في العطف بالواو او الفاء نحو زيد بزورني واذْن اكرمه او فاذْن احسن اليه . فان الجملة الاسمية لا محمل لها من الاعراب لانها ابتدائية . والجملة المعطوفة عليها يجوز فيها نصب الفعل باعتبار ان ما بعد العاطف جملة مستقلة فلا يكون معتمداً على ما قبل اذْن وحينئذ تكون مصدرية فتعمل . ويجوز رفعه باعتبار ان ما بعد العاطف من تمام ما قبلها لانه قد ربط بعض الكلام ببعض فتكون قد وقعت حشواً فتلقى * واما ان جعل العطف على الجملة الفعلية منها فيتعين الرفع لان ما بعد اذن يكون معطوفاً على الخبر فهو في حكمه وحينئذ يكون قد تعين وقوعها حشواً فلا حظ لها في العمل * على ان الاكثر عندهم الالغاء مطلقاً لانها ان لم تكن حشواً كانت في صورة الحشو * واما لن فلا

شرط في عملها ولا تفصيل فيها فهي تعمل كيفما وقعت بالاجمال
 وَأَضْمَرُوا أَنْ بَعْدَ كَيْ إِذْ تُعْتَبَرُ خَالِيَةً مِنْ حَرْفِ جَرِّ حَرْفِ جَرِّ

اي انهم يضمرون أن المصدرية بعد كي اذا اعتبرت حرف جر وذلك عند تجردها من اللام لفظاً ونقدياً . فيكون النصب حينئذ بان المضمرة بعدها لا بها ككي المصدرية التي سبق الكلام عليها * وهو مذهب سيويه وعليه الجمهور

وَبَعْدَ حَتَّى الْجَرِّ إِذْ لَا يُقْصَدُ حَالٌ وَلَا مَ عَلَّتْ أَوْ تَجَدُّ

اي انهم اضمروا أن بعد حتى الجارة ايضاً . وهي حينئذ تكون للتعليل بمعنى كي نحو زُرني حتى أكرمك . او للغاية نحو صم حتى تغيب الشمس * ويشترط في الفعل الواقع بعدها ان يكون مستقبلاً كما رأيت . او في حكم المستقبل وهو ما كان استقباله بالنسبة الى ما قبله نحو سرت حتى ادخل المدينة . فان الدخول مستقبل بالنسبة الى زمان السير لانه متطرد بعده وان كان ماضياً بالنسبة الى زمان التكلم . فان أريد بالفعل معنى الحال حقيقة او تاولاً على سبيل حكاية الحال الماضية كانها حاضرة امتنع النصب لامتناع اضرار أن قبله لانها موضوعة للاستقبال وحينئذ تكون حتى حرف ابتداء فيكون ما بعدها مرفوعاً للتجرّد . غير انه لا بد ان يكون فضلة ليستقل ما قبلها بدونه لانه قد انقطع عنه فصار جملة مستأنفة . وان يكون مسبباً عما قبله لانه لما فاتها الاتصال اللفظي وجب الاتصال المعنوي بينهما ليتحقق معنى الغاية المدلول عليه بها . وعلى ذلك قولهم مرض فلان حتى لا يرجونه . فان ما بعد حتى يحتمل ارادة الحال حقيقة بالنظر الى زمان التكلم او حكاية بالنظر الى زمان المرض المقارن له . وهو فضلة لان الكلام قد تم قبل حتى . ومُسَبَّبٌ عما قبله لان انتفاء الرجاء مُسَبَّبٌ عن المرض * وبهذا الاعتبار امتنع الرفع في نحو كان سيبري حتى ادخل البلد لان ما بعد حتى عده لكونه خبراً فلو جعل جملة مستقلة بقيت كان بلا خبر * وفي نحو اصوم حتى تغيب الشمس لان الصيام لا يكون سبباً لغيب الشمس * وكذلك نُضْمَرُ أَنْ بَعْدَ لَامِ التعليل نحو وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس . ويقال لها لام كي لانها بمعنى كي الجارة * ونُضْمَرُ ايضاً بعد لام المحمود وهي لام يوتى بها لتأكيد النبي بعد كان المنية ماضية لفظاً نحو وما كان الله ليظلمهم . او معنى نحو لم يكن الله ليغفر لهم * واختلف في حقيقة هذه اللام والجمهور على انها حرف جر يتعلق بمحذوف

هو الخبر بناءً على ان الاصل في الآية مثلاً ما كان قاصداً لظلمهم . والتأكيد انما هو باعتبار

ان نفي قصد الفعل ابلغ من نفيه . وهو مذهب البصريين

وَأَوْ إِذَا تَصَلَحُ إِلَّا أَوْ إِلَى مَكَانَهَا كَأَضْرِبُهُ أَوْ يَمْتَثِلًا

اي واضمروا أن ايضاً بعد أو العاطفة اذا كانت تصلح مكانها إلا الاستثنائية كقول الشاعر

وكنْتُ اذا غمزتُ قناة قومٍ كسرتُ كعوبها او تستقيا

اي إلا أن تستقيم . او الى الانتهاء كقول الآخر

لأستسهلن الصعب او أدرك الأني فما انقادت الآمال إلا لصابر

اي الى ان ادرك . وقد جمعها مثال النظم فانه يجتمل ان يكون المعنى اضربه إلا أن يمثّل

او الى أن يمثّل * واعلم ان تقدير إلا او الى مكان أو تقدير يلاحظ فيه المعنى دون

الاعراب . وأما التقدير الإعرابي المرتب على اللفظ فهو ان يُقدَّر قبل او مصدر يُعطف

عليه المصدر المسبوك بعدها من أن المضرة والفعل المنصوب بها لئلا يلزم عطف الاسم

على الفعل . فيكون تقدير المثال ليكن منك ضرب له او امثال منه وقس عليه . وعلى

ذلك يجري العمل مع الفاء والواو في ما سيأتي

وَالْفَاءُ فِي جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ حَيْثُ هُمَا مُحْضَانِ وَهِيَ لِلْسَبَبِ

اي وكذلك اضمروا أن بعد الفاء السببية الواقعة في جواب النفي والطلب المحضين .

أما النفي فيشمل ما كان بالحرف نحو لم يزرنا زيد فنكرمه . او بالفعل نحو ليس الشيخ

حاضراً فنسأله . او بالاسم نحو زيد غير قادم فننتظره * ويلحق به التشبيه الواقع موقعه

نحو كانك امير علينا فنطيعك . والتقليل كذلك نحو قلما تاتينا فتحدينا . فان قصد بها

حقيقة معناها امتنع النصب * وأما الطلب فيشمل الامر نحو زُرني فأكرمك . والنهي

نحو لا تخاصمني فاشتمتك . والاستفهام اين تذهب فاتبعك . والعرض نحو الآتورنا فنجسِن

اليك . والتخفيض نحو هلاً نقرأ فتستفيد . والتمني نحو ليتك عالم فتفيدنا . والترجي في

الصحيح نحو لعلي احج فآزورك * وإنما قيدنا الفاء بالسببية احترازاً من الفاء التي هي

لمجرد العطف نحو ما ترورنا فتحدينا اي فما تحدينا . والنفي والطلب بالمحضين احترازاً

من النفي المأول بالإثبات نحو ما تزال تاتينا فتحدينا . ومن الطلب باسم الفعل نحو صه

فأحدتُك لان الفعل لا ينصب في هذه المواضع * أما في الأول فلأن المقصود نفي

الفعلين جميعاً فليس الثاني بجواب للاول . واما في الثاني فلأنّ النبي مقصورٌ على اللفظ فقط اذ المعنى تأتينا كثيراً فحدّثنا واما في الثالث فلتعذر سبك المصدر من اسم الفعل حتى يُعطف عليه المصدر المتأول ما بعد الفاء على ما عرفت لان الجوامد لا مصدر لها* وبهذا الاعتبار يمنع النصب في نحو هل زيد أخوك فنكرمه لمجبود الخبر بخلاف نحو هل زيد عندنا فنكرمه لان المصدر يتّصّد من معنى الطرف اذ هو نائب مناب الفعل . وقس على ذلك ما جرى مجراه* واخْتِيفَ في الطلب بلفظ الماضي نحو رزقني الله ما لا فانصدّق منه . وباسم الفعل الماخوذ من لفظه نحو حذار فتسلم والمصدر النائب عن فعله نحو صبراً فتتال الفرج . والأظهر النصب في ذلك كله لعدم تعذر السبك المذكور . فتأمّل

وَالْوَاوُ لِلصَّحْبَةِ كَالْفَاءِ وَفِي عَطْفٍ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ ذَاكَ أَقْبَنِي
وَدُونَ هَذَا الْعَطْفِ إِضْمَارٌ وَجَبَ وَاللَّامُ لِأَجْحَدًا وَفِيهِمَا غَلَبَ

اي ان الواو التي هي للمصاحبة بمعنى مع تجرى مجرى الفاء في جميع أحكامها بعد النبي والطلب كما مرّ . فيقال لا أزرُوك وتجرني وهل تظلمني وانصفتك وهلمّ جرّاً بالنصب على اضمار أن بعدها دفعا لتوهم كونها عاطفة ولذلك يقال لها واو الصّرف . ويكون التقدير لا تكون زيارة مني وهجر منك وهل يكون ظلم منك وانصاف مني وقس عليه* وكذلك تُضمر أن بعد العطف على اسم خالص اي ليس في تاويل الفعل . وذلك يكون بأو نحو وما كان لبشر ان يكلمه الله إلا وحياً او من وراء حجاب او يرسل رسولا .

والفاء كما في قول الشاعر

لولا تَوْفَعُ مُعْتَرٍ فَارَضِيَهُ مَا كُنْتُ أَوْثِرُ اِتْرَاباً عَلَى تَرَبٍ

والواو كقول الآخر

وَلَبَسُ عِبَاءَةٍ وَنَقَرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَبَسِ الشُّفُوفِ

وتمّ كقول الآخر

انني وقتلي سَلِيكاً ثُمَّ أَعْقَلَهُ كَالنَّوْرِ يُضْرَبُ لِمَا عَافَتِ الْبَقْرُ

فان هذه الافعال كلها تأوّل بمصادر معطوفة على ما قبلها . والتقدير إلا وحياً او إرسال رسول ولولا توفع معتري فإرضائي وهلمّ جرّاً* فان كان الاسم المعطوف عليه في تاويل الفعل نحو الطائر فيغضب زيد هو الذباب لم تُضمر أن لصحة عطف الفعل عليه بدونها

لانه في تأويل الذي بطير * غير ان الإضمار الذي يقع في المواضع المعينة له منه ما هو جائز وهو الواقع في العطف المذكور هنا وبعد اللام التي غير المحجود. وهي تشمل لام كي ولام العاقبة اللتين مر الكلام عليهما. غير ان اضمارها غالب في هذه المواضع ما لم تقترب اللام بلا فيجب اظهارها كراهة اجتماع اللامين نحو لئلا يكون للناس على الله حجة. فان اصله لأن لا ثم ادغمت النون في اللام * ومنه ما هو واجب وهو الواقع في بقية المواضع فلا يجوز اظهارها هناك * واعلم انهم يضمرون أن بعد احرف الجر المذكورة في هذا الباب لتسوية دخول هذه الاحرف على الفعل بواسطة المصدر الذي يسبك معها فتكون في الحقيقة داخله عليه * وبعد الاحرف العاطفة إما لدفع توهم العطف على الفعل بواسطة دلالة النصب على عدم ارادته وإما لتصحیح عطف الفعل على الاسم بواسطة المصدر المأول كما رأيت فيكون هو المعطوف في الحقيقة * ولا تُضمر ناصبة في غير هذه المواضع الأشد وذلك كقولهم نسمع بالمعديتي خير من أن تراه اي أن نسمع. او ضرورة كقول الشاعر
ألا أي هذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل انت مخلي
اي أن أحضر الوغى. او تشبيهاً باحد هذه المواضع كما سيأتي في باب الجواز * وأما
إضمارها غير ناصبة نحو أغير الله نامروني أعبد فلا يختص بموضع غير انه عند الجمهور
مقصود على السماع

فصل

في الجواز

وَجَزَمُوا بِلَمٍّ وَلَمَّا النَّافِيَةَ فِعْلاً وَلامَ الْأَمْرِ مَعَ لَا النَّاهِيَةَ

اي انهم جزموا فعلاً واحداً بلم واختاروا لهما النافية ولام الامر ونقيضتها لا الناهية * والأوليان نقلبان زمان المضارع الى الماضي نحو لم يقم زيد وقطف الثمر ولما ينصح اي ما قام وما نصح. غير ان المنفي بلم يحتمل استمرار نفيه الى زمان الحال وانقطاعه قبله والمنفي بلمما يلزم استمرار نفيه الى الحال متوقع الثبوت في المستقبل كما رأيت في المثال. فيجوز ان يقال لم يقم زيد ثم قام ولا يجوز ان يقال لهما يقم ثم قام لما علمت * ويجوز وقوع لم بعد اداة الشرط نحو ان لم تترني أعنب عليك بخلاف لماً. ويجوز حذف مجزوم لماً نحو قاربت المدينة ولما اي ولما ادخلها بخلاف مجزوم لم. وأما قول الشاعر

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاغاب ان وصلت وان لم
اي وان لم تصل فمحمول على الضرورة * والآخر بان تخلصه الى الاستقبال لان الفعل
الطلبى لا يكون الا مستقبلاً ولو بالنسبة الى زمان التكلم

وَجَزَمَتْ فِعْلَيْنِ اِنْ فِي الشَّرْطِ اِذْ جُعِلَا كَوَاحِدٍ بِالرِّبْطِ

اي ان ان الشرطية تجزم فعلين معاً نحو اِنْ نَعْمَلُ نَدَمُ لانها قد ارتبطا ببعضها لتعليق
احدهما على الآخر فصار الاثنان كواحد. وهو مذهب سيبويه والمحققين من اهل البصرة *
وقيل غير ذلك حتى انتهت المسئلة الى ثمانية اقوال وما ذكرناه هو الصحيح وعليه الجمهور

وَضَمِنْتَهَا مِنْ وَمَا فِي الْمَعْنَى أَي مَتَى أَيَّانَ أَيَّنَ أَنَّى

مَهْمَا وَإِذَا مَا حَيْثُمَا فَجَزَمَا كُلُّ كَذَا وَزَادَ قَوْمٌ كَيْفَمَا

اي ان هذه الأدوات المذكورة قد ضمنت معنى ان الشرطية لان قولك مَنْ بَزُرْنِي أَكْرَمُهُ
يعنى ان بَزُرْنِي زِيدُوا وَعَمِّرُوا او فُلَانٌ أَكْرَمُهُ . ولذلك عملت عملها في جزم الفعلين
كليهما كما رأيت * وذلك يَطْرُدُ في جميعها انفاقاً الا كيفما فانها تعمل كذلك عند الكوفيين
قياساً على حيثما واذا بشرط موافقة فعلها لفظاً ومعنى نحو كيفما تجلسن اجلسن والا فلا
عمل لها انفاقاً * وكل هذه الأدوات اسماء على الاصح . غير ان ما قد تستعمل زمانية

كقول الشاعر

وما نحي لا أرهب وان كنت جارماً ولو عدّ اعدائي عليّ لهر دحلاً

فتكون حرفاً هناك * وكل الاسماء المذكورة مبنية لتضمنها معنى الحرف الا أي فانها
معربة لملازمتها الاضافة المعارضة للمبنا * واعلم ان ما دلل من هذه الاسماء على مكان
او زمان نحو اينما تكونوا يدر ككم الموت ومتى نغم نذهب فهو ظرف . وغيره ان كان
مجرداً نحو مَنْ يَطْلُبُ يَجِدُ فهو مبتدأ . والا فهو مفعول به نحو مَنْ أَضْرِبُ أَضْرِبُ . او مفعول
مطلق نحو أَيِّ سِيرٍ تَسِرُ أَتْبَعُكُ * واختلف في خبر المبتدأ وعامل المنصوب واكثر
المحققين على انه الشرط فيها * وكل هذه الاسماء لها صدر الكلام لتضمنها معنى الشرط
فلا يعمل فيها ما قبلها . فان وقع احدها معمولاً لما قبله فان كان العامل حرف جر نحو بمن
نذهب اذهب . او مضافاً نحو غلام من تضرب تضرب لم يغير شيئاً من حكمه لان الجورور
بالحرف يكون في الحقيقة معمولاً لما بعد اسم الشرط بواسطة الحرف . والمضاف ياخذ

الصدارة باضافته اليه كما اخذ المنعوية المطلقة في ما مر وهو معمول لما بعده * وان كان العامل غيرها خلع الشرطية لخروجه عن الصدارة اللازمة لها فيرفع المضارع بعده للتجرد نحو ان من يطلب يجهد وليس ما يسرك يعجبني وما شاكل ذلك * ومن هذا الباب ما لا يجوز الا ملحقاً بما هو حيث واذ لانها تكفيها عن الاضافة المفيدة التعيين بكونها الى امر معلوم عند السامع فتصيران مثل ان في الابهام . ومنه ما لا تلحقه ما وهو من وما ومها واتي . ومنه ما يجوز فيه الامران وهو ان واتي ومتى وآن وآن وكيف عند من يجزم بها ويجزمون باذاني الشعر حسب لقطع بالوقوع فادير

اي انهم يستعملون الجزم باذا في الشعر فقط وعليه قول الشاعر
واذا نصبتك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غياية فستنجلي

وذلك لانها للقطع بوقوع الامر المشروط على خلاف مقتضى الشرط فلا يرسخ فيها معنى ان الدالة على الشك في وقوعه . وبهذا الاعتبار يقال اذا طلعت الشمس ازورك ولا يقال ان طلعت * وانما اعلموها في الشعر حملاً على متى لما بينهما من المشابهة في المعنى . غير انه لا بد عند اعمالها من تجريدها عن الاضافة المفيدة التخصيص حتى يصح استعمالها للشرط وحينئذ يكون عاملها الشرط لا الجزاء بخلاف كونها ظرفية محضة * وربما سئلت متى عن الشرط فاهملت حملاً على اذا كما في قول الشاعر

وما ذاك ان كان ابن عمي ولا اخي ولكن متى ما املك الصرا نفع
غير ان اهلها اقل من اعمال اذا وهو مقصور على الضرورة ايضا في الصحيح

وَأَوَّلُ الْفَعْلَيْنِ شَرَطٌ بِنَيْبَا عَلَيْهِ ثَانٍ بِالْجَوَابِ سَمِيَا
وَالشَّرَطُ يَخْتَصُّ بِفَعْلٍ ذِي خَبَرٍ صُرْفًا وَالْجَوَابُ خَذْمًا حَضَرَ

اي ان الاول من الفعلين الواقعين في هذا الباب يُسمى شرطاً والثاني يُبنى عليه باعتبار كونه مسبباً عنه ويُسمى جواباً لانه يترتب على الاول كما يترتب الجواب على السؤال . ويقال له الجزاء ايضاً لترتبه عليه كما يترتب الجزاء على العمل . ومن ثم وجب تقديم الاول كما يتقدم السؤال على الجواب والعمل على الجزاء * والشرط يختص بكونه فعلاً خبرياً متصرفاً وهو يشمل المضارع والماضي * واما الجواب فلا يقيد بشي من ذلك . وهو قد يكون موافقاً للشرط وقد يكون مخالفاً له . فيقع الفعلان مضارعين نحو ان ينهوا

يَغْفِرْ لَهُمْ . وَمَا ضَيْبِينَ نَحْوَانِ عُدْتُمْ عُدْنَا . وَالْأَوَّلُ مُضَارِعًا وَالثَّانِي مَاضِيًا نَحْوُ وَمَنْ يَقُمْ لَيْلَةً
الْقَدْرَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غَفِرَ لَهُ . وَبِالْعَكْسِ نَحْوُ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي
حَرْثِهِ * وَيَقَعُ الْجَوَابُ فِعْلًا إِشْتَائِيًا نَحْوَانِ كُنْتُمْ تَحِبُّونَ اللَّهُ فَاتَّبِعُونِي . وَفِعْلًا جَامِدًا نَحْوُ
وَمَنْ لَا يُحِبُّ دَاعِي اللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعِزٍّ فِي الْأَرْضِ * وَعَلِمَ أَنْ وَقَعَ الشَّرْطُ مُضَارِعًا وَالْجَوَابُ
مَاضِيًا لِقَعَّةٍ ضَعِيفَةٍ لِأَنَّ فِيهِ تَهَيُّةَ الْعَامِلِ لِلْعَمَلِ ثُمَّ قَطَعَهُ عَنْهُ . وَلِذَلِكَ خَصَّهُ قَوْمٌ بِالضَّرُورَةِ

كقول الشاعر

أَنْ تَصْرَمُونَا وَصَلْنَاكُمْ وَإِنْ تَصَلُّوا مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِرْهَابًا
وَجَعَلُوا مَا سَمِعَ مِنْهُ كَالْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ أَنْفَاءً مِنْ نَوَادِرِ الْكَلَامِ الَّتِي لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا
وَجَازَ رَفَعٌ فِي مُضَارِعِ بَلِيٍّ مَاضٍ وَلَوْ مَعْنَى لَضَعْفِ الْعَمَلِ

أي أنه يجوز رفع المضارع الواقع جواباً إذا كان الشرط ماضياً ولو في المعنى . فيندرج تحته
ما كان ماضياً في اللفظ والمعنى نحو ان زرتني أكرمك . أو في المعنى فقط نحو ان لم
تترزني أغضب * وذلك ان اداة الشرط لما لم يظهر عليها في فعل الشرط القريب ضعفت
عن العمل في الجواب البعيد * واختلف والحالة هذه في الترجيح بين الجزم والرفع
والأكثر على ترجيح الجزم لانه الأصل وقد امكن استصحابه فهو أولى . وعليه الآية ومن
كان يريد حراث الدنيا ثوبه منها * وعلم ان المضارع المنفي بلم في هذا الباب يجزم بها
لفظاً وبأداة الشرط محلاً لا ممتناع تسليط العاملين جميعاً على لفظه * وبعض النحاة جعل
المضارع المنفي كالماضي في جواز رفع جوابه لعدم ظهور التأثير فيه فيقال ان تذهب

أذهب وهو غير بعيد في القياس

وَيَقَعُ الْجَوَابُ جُمْلَةً أَسْمٍ إِذَا الْخُدُوثُ فِيهِ غَيْرَ حَتْمٍ

أي ان الجواب لا يلزم ان يكون فعلاً كالشرط لان الشرط يقتضي الحدوث فيخص باللفعل
خلاقاً للجواب فانه يجمل الحدوث والثبوت ولذلك يقع جملة اسمية . وهي قد تكون خبرية
نحو وان بهمسك بجير فهو على كل شيء قدير . وقد تكون انشائية نحو وان تجذلنم فمن ذا
الذي ينصركم من بعده . وقس عليه

وَأَرَبِطْ بِنَفَاةٍ مِنْهُ كُلَّ مَا لَا يُؤْتِرُّ الْحَرْفُ بِهِ اسْتِقْبَالَ

أي ان الجواب الذي لا يؤثر فيه حرف الشرط معنى الاستقبال المفروض له كما سيجي

يرتبط بالفاء السببية لتدل على كونه جواباً. وذلك يكون في الفعل الطلبي والجمادى والجملة الاسمية كما مر. وفي الفعل المنفي بلن او ما او إن والمقرون بالسین او سوف او قد. نحو وما فعلوا من خير فلن تكفروا. وان توليتم فما سألتكم من اجر. وان تعاسرتم فسنرضع لة اخرى. وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله. وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك * وذلك أما في الفعل الطلبي والمنفي بلن والمقرون بالسین او سوف فلأنه متعين للاستقبال فلا تؤثر فيه أداة الشرط استقبالا آخر * وأما في الجمادى والجملة الاسمية والفعل المنفي بما او إن فلان هذه المذكورات لا يمكن ان تسلط الاداة على لفظها فلا تؤثر في معناها. وذلك أما في الجمادى والجملة الاسمية فظاهر. وأما في المنفي بما او إن فلان الاولى لها صدر الكلام بالاتفاق وكذلك الثانية في الصحيح فلا تخطاها الاداة الى ما بعدها. ولذلك يبنى الماضي بعدها على مضيه والمضارع على تعينه للحال * وأما في الفعل المقترن بقد فلانها تجعل الماضي متحقق المضي فلا يمكن صرفه الى الاستقبال. وتفيد التقليل في المضارع وهو من معاني الإنشاء فيشبهه الافعال الطلبية * وقد تحذف هذه الفاء في الضرورة كقول الشاعر
فمن لم يمت في اليوم لا بد أنه سيعلفه جبل المنيبة في الغد

وهو من الضرورات المقبولة في الشعر. وندر حذفها في غيره نحو ان جاء صاحبها والى استمتع بها * واعلم ان حرف الشرط المذكور يشتمل ما كان مصرحاً به في اللفظ او مضمناً في المعنى فيتناول إن وسائر الادوات المتضمنة معناها. وهو يؤثر في لفظ معموليه بالجزم وفي معناها بالتخليص الى الاستقبال * وذلك مستمر في الشرط لفظاً ومعنى في المضارع نحو وان تعودوا بعد. ومعنى فقط في الماضي نحو من خالف الفرض عوقب. وأما في الجواب فقد يكون تأثيره لفظاً ومعنى ايضاً كما في المثال الاول. او معنى فقط كما في المثال الثاني فانه في معنى يعاقب. وعلى كليهما يكون مرتبطاً بالشرط فلا حاجة الى ربطه بالفاء * فان لم يؤثر في المعنى ايضاً كما في المسائل المذكورة آنفاً وجب الربط * وقد ضبط بعضهم التزام الربط بكون الجواب لا يصلح ان يقع شرطاً وهو ضابط مطرد فعليك بالاستفراء
وربما قدر ما الفاء اقتضى كالمبتدأ فالرفع معها قرصاً

اي انه قد يقدر ما يقتضي ربط الجواب بالفاء كالمبتدأ مع المضارع فانه يجعل الجواب جملة اسمية. وحيث يجب ربطه بالفاء لانه قد نعاصى عن تأثير اداة الشرط فيه. ويجب رفع المضارع لانه قد صار مجرداً بوقوعه خبراً للمبتدأ المذكور نحو ان تزرنى فأكرمك

بالرفع اي فاننا اكرمك . وقس عليه * وكذلك قد نُقدِّر قد مع الماضي فيربط بالفاء كما يربط مع ذكرها نحو ان كان قبيصة قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت * فان لم يكن معها شيء لا يمنع تأثير الاداء لفظاً ولا نقديراً امتنعت الفاء . وذلك يكون في الماضي المنصرف المجرد من قد نحو من صبر ظفر . والمضارع المنفي بلم نحو من حرص لم يندم * واما المنفي بلا فان جعلت لنفي المستقبل يربط بالفاء مرفوعاً على تقدير المبتدأ كما مر نحو من يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً اي فهو لا يخاف . وان جعلت للمجرد النفي امتنعت الفاء لامكان تأثير حرف الشرط فيه فيجزم نحو ان تعدوا نعمة الله لا تحصوها * واعلم ان المبتدأ الذي يُقدَّر هنا لا يكون الا ضميراً كما رأيت . فان كان ضمير غيبة ولم يتقدمه ما يعود اليه نحو ان قمت فيقوم زيد جعل ضمير الشأن التصحيح المعنى

وَإِنْ أَتَى قَبْلَ الْجَوَابِ مَا أَقْتَرَنَ بِالْفَاءِ فَأَجْزَمُهُ أَوْ أَنْصَبَ قَصْدًا نَزِدُ
فَإِنْ أَتَى مِنْ بَعْدِهِ فَالرَّفْعُ زِدْ مُسْتَأْنَفًا وَالْوَاوُ كَالْفَاءِ تَرِدُ

اي ان وقع المضارع المقترن بالفاء قبل الجواب نحو ان تزرتني فتحدتني اكرمك جاز فيه الجزم عطفاً على لفظ ما قبله او محله والنصب على اظهار ان المصدرية * فان وقع بعد الجواب نحو ان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه مجاسيكم به الله فيغفر لمن يشاء جاز فيه الرفع ايضاً على الاستئناف فجميع فيه الالوجه الثلاثة * وكل ذلك يجري هذا المجرى مع الواو نحو انه من يتقى وبصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين . ونحو ان تخفوا ما في صدوركم او تبدوه بعلمه الله ويعلم ما في السموات وما في الارض بالوجهين في الاولى والثالثة في الثانية * واقوى هذه الالوجه الجزم واضعها النصب * واعلم انهم اجازوا اظهار ان في هذا المقام لان كلاً من الشرط والجواب غير واجب الوقوع فاشبه الاستنهام ونحوه * ولم يجزوا الرفع في الفعل الواقع قبل الجواب لان الاستئناف لا يصح قبل استئناف الكلام . واجازوه بعضهم مع الواو على ان الفعل خبرٌ لمخدوف والمجمله حالٌ ولعله لا يبعد عن الصواب

وَيَرِبُطُونَ جُمَلَةً أَسْمٌ بِإِذَا لِفَجَاءَةٍ كَالْفَاءِ مَعَ إِنْ وَإِذَا
وَذَلِكَ فِي مُوجِبَةٍ ذَاتِ خَبَرٍ وَلَيْسَ لِلنَّاسِخِ فِيهَا مِنْ أَثَرٍ

اي انهم يربطون الجملة الاسمية باذا الفجائية كما يربطونها بالفاء لشبهها بها في اقتضائها التعقيب . غير انهم يشترطون في الجملة المذكورة ان تكون خبرية موجبة وان لا يدخل

عليها ناسخ * وعلى ذلك نتعين الفاء في نحو ان اطاع زيد فسلام عليه . وان قام عمرو
فما زيد بقائم . وان غاب زيد فان عمراً حاضر * وتُعاقبها اذا في غير ذلك بشرط ان
تكون الاداة ان لانها امّ الباب نحو وان نُصِبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون .
او اذا لانها اشبه بها في المعنى نحو فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون *
ولا يربط بها جواب غيرها في الصحيح

وَقِدْرُ الشَّرْطِ بِإِنْ بَعْدَ الطَّلَبِ مُسَبِّبًا جَوَابَهُ كَأَسْأَلٍ تُحِبُّ
وَجَازٍ غَيْرِ الْمُحْضِ إِذْ لَيْسَ هُنَا كَأَلَنْصَبِ سَبْكَ مُصَدَّرٍ تَعِينَا

اي ان الشرط يُقدَّر بعد الطلب بجميع انواعه المذكورة في باب النواصب . وحكمة ان
تكون اداة الشرط المقدّرة ان لانها امّ الباب كما علمت فلا يُقدَّر غيرها عند الحذف . وان
يكون الطلب المذكور مسبباً لجواب الشرط المقدّر لينتأى معه تقدير الشرط المحذوف .
ومن ثمَّ يُجزم ذلك الجواب بتلك الاداة المقدّرة على الاصحّ وعليه مثال النظم فان تقديره
اسأل فان نسأل تُحِبُّ . وقس عليه نحو لا تدن من الاسد تسلم وهل تزورني احسن اليك
وهلم جراً * ولا يلزم الطلب في هذا الباب ان يكون محضاً كما في باب النصب اذا
مقتضي هنا لتأويل المصدر كما هناك . فيجوز ان يُقال صه احدثك ونزال انظر ك ورزقي
الله ما لا انصدق منه وحسبك الحديث يتم الناس وما اشبه ذلك بالاتفاق بخلاف
الجواب المقرون بالفاء * فان لم يكن الطلب مسبباً للفعل نحو ذرهم في خوضهم ياعبون
ضعف الجزم لعدم الداعي الى تقدير الشرط * واعلم ان ذلك انما يقع بعد الطلب لانه
يناسب الشرط في احتمال الوقوع وعدمه ولا يقع بعد النفي لانه يقتضي تحقق عدم الوقوع
كما يقتضي الايجاب تحقق الوقوع فلا يُجزم الجواب بعد هذا كما لا يُجزم بعد ذاك *
ويشترط في النفي ان يكون الشرط المقدر بعده منفيّاً ليكون الجواب مرتباً على النفي
المناسب لمعنى النفي . فيكون تقدير المثال السابق لا تدن من الاسد فان لا تدن منه تسلم .
وضابطه ان يصحّ تقديره ان قيل لا الناهية على جعلها نافية كما ترى فلا يُقال لا تدن من
الاسد تهلك اذا لا يصحّ ان يُقال ان لا تدن منه تهلك * والشرط المقدر بعد الطلب
الجامد يُؤخذ من لفظ مرادفه المشتق فيكون التقدير في قولك صه احدثك ان تسكت
احدثك . وقس نظائره عليه

وَعَاذَ عَنْ جَوَابِ مَاضٍ مَا كَفَى مَقْدَمًا كَالْعَبْدِ حُرِّانٍ وَفِي
وَمَا بِهِ خَيْرٌ عَمَّا قُدِّمًا فَوَجَبَ اَلْحَذْفُ لِذَلِكَ مَعَهُمَا

اي انه يُعْتَاذُ عَنِ الْجَوَابِ الَّذِي شَرْطُهُ فَعْلٌ مَاضٍ بِمَا يَتَقَدَّمُ اِدَاةَ الشَّرْطِ مِنْ جُمْلَةٍ يَكْتَفَى بِهَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ كَمَا فِي مِثَالِ النِّظْمِ . اَوْ بِمَا يَلِي الشَّرْطَ مِنْ خَبَرٍ عَنْ اسْمٍ سَابِقٍ نَحْوِ اَنَا اِنْ شَاءَ اللهُ لَمْ يَتَدُونَ * وَاِنَّمَا اِخْتَصَّ ذَلِكَ عَلَى الْاَصْحَحِ بِكَوْنِ الشَّرْطِ مَاضِيًا لِيَكُونَ عَلَى وَجْهِ لَا يَظْهَرُ فِيهِ عَمَلُ الْاِدَاةِ فَيُضْعَفُ طَلِبُهَا لِلْجَوَابِ . وَهُوَ يَشْتَمِلُ مَا كَانَ مَاضِيًا لَفْظًا كَمَا رَأَيْتَ . اَوْ مَعْنَى نَحْوِ سَتُنَدِمُ اِنْ لَمْ تَفْعَلْ . وَحَيْثُ نَدِيَ يَكُونُ مَا اَعْتَضُ بِهِ عَنِ الْجَوَابِ دَلِيلًا عَلَيْهِ فَيَقْدَرُ مِنْ مِثْلِ لَفْظِهِ اَلَّا اِنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّصْرِيحُ بِهِ فِي الْمَسْئَلَتَيْنِ لِامْتِنَاعِ الْجَمْعِ بَيْنِ الْعَوَضِ وَالْمَعْوَضِ
عنه كما علمت

وَالشَّرْطُ وَالْقَسْمُ اِنْ لَمْ يَلْحَقَا ذَا خَبَرٍ اُحْيِبَ مَا قَدْ سَبَقَا
وَبَعْدَهُ الشَّرْطُ يَرْجِحُونَهُ لِاِنَّهُ رُكْنٌ وَقِيلَ دُونَهُ

اي اِذَا اجْتَمَعَ الشَّرْطُ وَالْقَسْمُ وَلَمْ يَتَقَدَّمَا مَا يَطْلُبُ الْخَبَرَ كَالْمَبْتَدَا وَاسْمٍ كَانَ وَنَحْوَهُ جُعِلَ الْجَوَابُ لِلْسَّابِقِ مِنْهُمَا فَاسْتَعْنِيَ بِهِ عَنِ جَوَابِ الْآخِرِ . فَيُقَالُ اِنْ يَقُمْ زَيْدٌ وَاللَّهِ اَقْرَمُ وَاللَّهِ اِنْ جَاءَ زَيْدٌ لَا كَرْمَتُهُ * وَاَمَّا اِنْ تَقَدَّمَا مَا يَطْلُبُ الْخَبَرَ فَيَرْجَحُ بَعْدَهُ جَانِبَ الشَّرْطِ مَطْلَقًا لَوْ قَوَّعَهُ خَبْرًا وَهُوَ عِدَّةٌ فِي الْكَلَامِ بِخِلَافِ الْقَسْمِ فَانَّهُ يُسَاقُ لِجَرْدِ التَّكْيِيدِ . فَيُقَالُ زَيْدٌ وَاللَّهِ اِنْ يَزُرُنِي اَكْرَمُهُ وَاِنْ يَذُنِبُ وَاللَّهِ اَضْرَبُهُ بِالْجَزْمِ فِيهَا جَمِيعًا * وَقِيلَ لَا يَخْتَصُّ تَرْجِيحُ الشَّرْطِ بِوُقُوعِهِ بَعْدَ ذِي الْخَبَرِ بَلْ يَتَرَجَّحُ بِدُونِهِ لِتَعْلِيْقِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْقَسْمِ * وَاَعْلَمُ اِنْ اِنْ قَدْ تَسْتَعْمَلُ بَعْدَ وَاوِ الْحَالِ لِجَرْدِ الْوَصْلِ وَالرَّبْطِ دُونَ الشَّرْطِ فَتَسْتَعْنِي عَنْ الْجَوَابِ نَحْوِ زَيْدٌ وَاِنْ كَثُرَ مَا لَهُ بِجَمِيلٍ . وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ

وَاِنْ الْكُتَيْبُ الْفَرْدُ مِنْ جَانِبِ الْحَيِّ اِلَى وَاِنْ لَمْ آتِهِ لِحْيِبُ

وَيُقَالُ لَهَا حَيْثُ نَدِيَ اِنْ الْوَصْلِيَّةُ * وَبِكَثْرِ حَذْفِ شَرْطِهَا وَجَوَابِهَا الْمُنْفِيَّةِ بِلَا كَلِمَتَيْهَا نَحْوِ اِنْ زُرْتَنِي اَزْرُكَ وَاِلا فَلَ . اَوْ اِحْدَاهُمَا نَحْوِ زُرْتَنِي وَاِلا اَعْنَبُ عَلَيْكَ . فَانْ كَانَ لَكَ عَذْرُ فَلَ . اَي وَاِنْ لَمْ تَزُرْنِي فَلَ اَزْرُكَ وَهَلُمَّ جَرًّا * وَقَدْ يُحْذَفُ الشَّرْطُ مَعَهَا بِدُونَ لَا وَشَرْطُهُ اِنْ يَكُونُ الْمَحْذُوفُ كَانَ كَمَا مَرَّ فِي بَابِهَا كَقَوْلِهِمُ الْمَرَّةَ مَجْزِيًّا بَعْلَهُ اِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ . اَي اِنْ كَانَ

خبراً * وندر حذفه مع غير ان مقترناً بلا كقول بعضهم من يُسَلِّمُ عَلَيْكَ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ وَمَنْ لَا فِلا نعباً به . اي ومن لا يُسَلِّمُ * فاعرف كل ذلك

وَرَبَّمَا تُجْعَلُ مِنْ مِثْلِ الَّذِي نَابِذَةٌ لِلشَّرَطِ فَأَلْجُزْمَ أَنْيذِ
وَذَاكَ حَتْمٌ بَعْدَ مَا النَّفْيِ وَهَلْ لِمَنْ وَمَا وَأَيُّ طُرُقًا قَدْ شَمَلْ

اي ان مَنْ قد تُجْعَلُ اسماً موصولاً مجزئاً عن معنى الشرط مثل الذي فيبطل الجزم بها نحو من يطلبُ يَجِدُ برفع الفعلين وهو من نوادر الاستعمال * فان وقعت هي او ما او اي بعد ما النافية وهل وجب اجراءه من هذا المجرى فيقال ما من يقومُ اقومُ معه وهل اي شيء تريدُ تعطيك . وذلك لان ما تختصُ بنفي الحال وهل تختصُ بالاثبات كما سيأتي في المسائل المنشورة فلا يناسبها الشرط . بخلاف لا النافية وهنئة الاستفهام فان لا تحتمل نفي الاستقبال كما عرفت فيناسبها الشرط ولذلك يبقى الجزم بعدها وعليه قول الشاعر
وقدرٍ ككفِّ القردِ لا مستعيرها يُعارُ ولا من يأتها يتدسّم

والهنئة لا تختصُ بالاثبات كما ستعرف فلا ينافيها الشرط ولذلك يبقى الجزم بعدها ايضاً فيقال أَمِنْ يَنْقُمُ نَقْمٌ مَعَهُ بِالْجُزْمِ كما ترى * واعلم ان من هذا القبيل اذا الفجائية لان ما بعدها لا يكون مستقبلاً فيقال زرت زيدا فاذا من يزوره يكرمه بالرفع . غير انه قد يُضْمَرُ بعدها مبتداً فيبقى الجزم على تقدير فاذا هو على هذه الصفة . فتبصّر

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ عَامِلَ الْفِعْلِ أَقْتَضَى تَغْيِيرَ مَعْنَى قَبْلَ لَفْظِ فُرْضًا
فَمَا نَفَى جُزْمًا إِلَى الْمَاضِي قَلْبَ وَغَيْرُهُ اسْتِقْبَالُهُ بِهِ وَجَبَ

اي ان عامل الفعل يقتضي ان يغير معناه من جهة الزمان قبل ان يغير لفظه من جهة الإعراب . فاوضع للنفي من الجواز وهو لم ولنما يقلب المضارع الى الماضي كما عرفت آنفاً . والنواصب وبقية الجواز مخصصة الى الاستقبال * فان وقع الماضي شرطاً او جواباً انصرف الى الاستقبال لان الشرط لا يكون الا مستقبلاً لانه غير واقع . وكذلك الجواب لانه مرتب عليه ومن ثم يكون مستقبلاً معني مجزئاً محلاً * وبهذا الاعتبار لا تؤثر ان المصدرية في محل الماضي لانها لا تُغَيِّرُ مَعْنَاهُ

باب ما يعمل من الحروف المشتركة

فصل

في الأحرف المشبهة بليس

بَلَيْسَ مَا لَشِبِّهِ تَمَّ الْحَقُّ مَوْصُولَةً بِاسْمٍ إِذَا النَّفْيُ بَقِيَ

أي إن ما النافية تلحق بليس في العمل لأنها قد أشبهتها شيئاً تاماً وذلك في جمودها وكونها لنفي الحال واستعمالها مع المعارف والتكرات ودخولها على الجملة الاسمية وزيادة الباء في خبرها * والمشهور في عملها أربعة شروط. الأول والثاني أن لا يتقدم خبرها ولا معمولها على اسمها لأنها لا تقدر على التصرف في معمولاتها لضعفها * والثالث أن لا تتراد بعدها إن لأنها لا تقوى على العمل مع الفصل * والرابع أن لا ينتقص نفي خبرها بالإلا لأن ذلك يقتضي إيجابه فتخرج عن مشابهة ليس * وكل هذه الشروط تدخل تحت الشرطين المذكورين في الظم * فإن استوفيت جميع هذه الشروط عملت هذا العمل نحو ما زيد قائماً. والآهملت فيقال ما قائمٌ زيدٌ وما غلامك عمرٌ وضاربٌ وما زيدٌ الأشاعرٌ وما إن عمرٌ وكريمٌ برفع الجزءين مبتدأً وخبراً * غير أنهم أجازوا الفصل بينها وبين اسمها

بمعمل الخبر إذا كان ظرفاً لقلة الأعداد به وعليه قول الشاعر

بأهبة حزمٍ لُدٌّ وإن كنتَ آمناً فما كلٌّ حينٍ من توالي مواليا

بخلاف غيره فإن الفصل به يُبطل عملها بالاتفاق وعليه قول الآخر

وقالوا تعرفها المنازل من مني وما كلٌّ من واني مني أنا عارفٌ

واعلم أن أعمال ما لغة أهل الحجاز وبنو تميم يهلونها مطلقاً لأنها لا تختص بقيل كما هو

القياس. ولذلك تُلقب العاملة منها بالحجازية والمهملة بالتميمية

فَكُلُّ مَا يَنْقُضُ نَفْيَهُ رُفِعَ مِنْ خَيْرٍ أَوْ تَابِعٍ لَهُ تَبِعَ

أي أنه لما كان مدار عمل ما على معنى النفي كان يُرفع كل ما انتقص نفيه من متعلقاتها. وذلك يكون في الخبر كما مر. وفي المبدل منه إذا وقع بعد الأنحو ما زيد شيئاً الآشيء لا يُعبأ به. وفي المعطوف عليه ببل ولكن نحو ما زيد قائماً بل جالسٌ وما عمرٌ ومقيماً لكن راحلٌ. وذلك على اتباع البديل محل الخبر قبل دخول ما. وقاويل المعطوف خبراً

لمبتدأ محذوف أي بل هو جالس ولكن هوراحل * ويجوز في ما بعد الأ نصب على الاستثناء فلا يكون في شيء ما نحن فيه * فان كان العطف بما لا ينقض النفي بقي العمل نحو ما زيد شاعراً ولا كاتباً بنصب المعطوف . ويجوز رفعه قليلاً باضمار المبتدأ قبله *
فتدبر

وَأَحَقَّ الْقَوْمُ بِمَا إِنْ ثُمَّ لَا مَعَ نَكْرَةٍ كَلَّا غُلَامٌ مُقْبِلًا

أي انهم المحقول إن النافية بما في العمل لمسابتها أيها في نفي الحال وهي لغة أهل العالية . وعلى ذلك قولهم إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية . وقول شاعرهم إن المرء ميتاً بانقضاء حياته ولكن بأن ينبغي عليه فيجذلاً والغالب في استعمالها ان يقتن خبرها بالأنحو إن هذا الأملك كريم . غير أنه لا يجب لورود السماع بدونه كما رأيت * ومن هذا القبيل لا النافية . غير أنها أخط رتبة منها لضعف شبهها بليس لأنها لنفي الاستقبال أو للنفي المطلق فتكون المشابهة بينهما في مجرد النفي فقط . ولذلك أعملت في التكرات دون المعارف كما رأيت في مثال النظر لان النكرة اضعف من المعرفة . وهي لغة أهل الحجاز ايضاً وعليها قول الشاعر
تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر ما قضى الله واقيا
وندر دخولها على المعارف كقول الآخر

وحلّت سواد القلب لا انا باغياً سواها ولا في حبيها متراخيا

وقيل انه لم يسمع إعمالها إلا في الشعر كما رأيت * والغالب في خبرها ان يكون محذوفاً كما في قول الشاعر

من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براخ

أي لا براخي * واعلم انه يعتبر في إن ولا من الشروط ما اعتبر في ما . وانتقاص نفي الخبر يبطل عمل الجميع اذا كان بنفسه إلا . فان كان بما هو معناها لا يبطله ويكون هو المعمول حينئذ نحو ما زيد غير شاعر وإن عمرو سوى كاتب ولا كاتب غير قارئ *
وقس على كل ذلك ما جرى مجراه

وزيدت الناء على لا فسقط اسم وفي الزمان أعملت فقط

أي ان الناء زيدت على لا فصارت لات وحينئذ التزموا حذف اسمها لان الناء قد

صارت كالفصل بينها وبين جملتها فلم تقوَ على العمل في معمولين . نحو ولات حين
مناص بال نصب في قراءة الجمهور اي ولات الحين حين مناص . وهو الشائع في لسان
العرب * ومن ثم اوجبوا ان يكون معمولها بلفظ واحد كما رأيت ليدل بالثابت منها على
المحذوف . ولم يعملوها الا في اسماء الزمان دون غيرها كالحين فيما رأيت او ما يرادفة
كالساعة والاولان ونحوها في الصحيح وعليه قول الشاعر

نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ وَالْبَغِيُّ مُرْتَعٌ مَبْتَغِيهِ وَخِيمٌ

وذلك لان اسماء الزمان ايسر نائرا من غيرها فيسهل عملها فيها * وللحجة في هذا المقام

كلام طويل اقتصرنا منه على ما ذكر وهو الموعول عليه عند الجمهور

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ نَفِيَّ لَا يَجْنِبُ فَرْدًا وَجِنْسًا وَهُوَ فِيهَا أَعْدَلُ

وَهِيَ هُنَا تَحْتَمِلُ الْكُلَّ فَلَا تَعْبَأُ بِمَنْ عَيْنٌ مَعَهَا الْأَوْلَى

اي ان لا تحتل ان تكون لنفي الواحد خصوصا او لنفي الجنس عموما . وهو احق بها لان
النكرة اذا وقعت في سياق النفي افادت العموم * وهي في هذا الباب تحتل الامرين فلا
يتعين احدهما الا عن قرينة بخلاف العاملة عمل ان كما سيأتي * فاذا قيل لا رجل في
الدار احتمل ان يكون ليس فيها رجل واحد فيمكن ان يكون فيها رجلان او رجال . وان
يكون ليس فيها احد من جنس الرجال فلا يمكن ذلك خلافا لمن يزعم انها لا تكون الا

نافية للوحدة

فصل

في لا النافية للجنس

وَيَجْعَلُونَ لِأَنْفِي الْجِنْسِ نَصًّا فَيَعْمَلُونَهَا بِالْعَكْسِ

اي انهم يجعلون لانفي الجنس على سبيل التنصيص لا على سبيل الاحتمال كما ينفي بها عند
اعمالها عمل ليس . ومن ثم يعكسون عملها فينصبون بها الاسم ويرفعون الخبر حملا لها على
ان لانها ترد لتأكيد النفي والمبالغة فيه كما ترد ان للتأكيد والمبالغة في الإثبات . ويقال
لها لا التبرئة لانها تبرئ الجنس مما ينسب اليه وتزهه عنه * واعلم ان لا انما تكون لنفي
الجنس احتمالا كما مر في العاملة عمل ليس او نصا كما هنا اذا كان اسمها مفردا اي غير

مثنى ولا مجموع. فان كان احدها كانت محتملة لنفي الجنس عموماً ونفي قيد الاثنوية او الجمعية. فاذا قيل لارجلان في الدار او لارجلين احتمل على كليهما ان تكون لنفي الجنس اول نفي الاثنين فقط دون الواحد والجماعة. وكذلك في الجمع نحو لا بنون لزيد او لا بنين. فيكون الفرق بين العاملة عمل ليس والعاملة عمل ان عند افراد الاسم فقط

فَإِنْ تَكُ النِّكَرَةُ اسْمًا مُفْرَدًا تَبْنُ كَهَا فِي نَصْبِهَا قَدْ عَهْدًا

اي فان كانت النكرة المفروضة لعل لا آنفاً قد وقعت اسماً لها مفرداً اي غير مضاف ولا مشبه به تُبنى على ما هو المعبود في نصبها ليناسب لفظ البناء محل الاعراب. فيقال لا رجل في الدار بالفتح ولا مؤمنات عندنا بالكسر ولا حرمين في البادية ولا مسلمين في الجاهلية بالياء فيها * واختلف في علّة هذا البناء والاكثر على ان الاسم المتصل بلا قد رُكِبَ معها تركيب خمسة عشر بدليل انه اذا فُصل بينها امتنع البناء وهو مذهب سيبويه * واعلم ان المراد بالمشبه بالمضاف هو ما اتصل به شيء من تمام معناه كما سترى وسيأتي استيفاء الكلام عليه في باب النداء * واذا دخل على لا حرف جرّ يُعرب ما بعدها مجروراً به نحو سرتُ بلا زادِ وغضبتُ من لا شيء. وذلك لامتناع بناؤه حينئذ لان حرف الجرّ يطلب الاسم متصلاً به فتكون لا معترضةً بينها كالزائدة لإفادة النفي.

وهو المشهور في استعمال العرب

وَجَمْعُهُنَّ السَّالِمَ أَفْتَحَ إِنْ تُرِدُ وَقِيلَ تَنْوِينٌ مَعَ الْكُسْرِ يَرِدُ

اي ان جمع المؤنث السالم الواقع في هذا الباب يجوز بناؤه على الفتح ايضاً طرداً لباب المنصوبات بالحركة او نظراً الى الاصل في بناء المركبات. وقد روي بالكسر والفتح

قول الشاعر

ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب

واجاز قوم تنوينه مع الكسر لانه كون مسلمين لا كتينون رجل فلا ينافي البناء. وعليه

يروى بها قول الآخر

لا سايفات ولا جاؤا باسلة نفي المون لدى استيفاء آجال

وهو من نوادر الاستعمال

وَأَنْصَبَ سِوَى الْمَفْرَدِ إِذْ يَأْتِي الْبِنَاءُ وَقَدْ يُمْحَدَفُ تَنْوِينٌ هُنَا

اي ان ما سوى المفرد وهو المضاف والمشبه به يُنصب مُعرَّباً لكرهتهم تركيب ثلاث
كلمات فيقال لا غلامٌ سفيرٌ حاضرٌ ولا طالباً عالماً موجودٌ بالنصب فيها نظراً * وقد
يحمل المشبه بالمضاف على المضاف في حذف التنوين كما حُبل عليه في الاعراب فيقال
لا طالبٌ عالماً بلا تنوين كما يُقال لا طالبٌ علمٌ ليجري الباب كله على نسي واحد وهو
مذهب البغداديين وعليه الحديث لا مانع لما اعطيت ولا مُعطي لما منعت * واعلم ان
المفرد ايضاً قد يُعطى حكم الاضافة في الاعراب ونزع التنوين ونحوه مُصرحاً معه باللام
كقولهم لا ابالة ولا يديك في هذا ولا يكون ذلك الأعم اللام لانها ركن الاضافة فلا
يقال لا أباً في الدار. ويُشترط في متعلقها ان يكون صفة للاسم لا خبراً عنه ليكون مُسمياً
له كالمضاف اليه. والخبر محذوف كما في المثال الأول اي موجوداً او مذكوراً كما في المثال
الثاني. فان جعل خبراً قبل لا اب له ولا يدين لك باسقاط الالف واثبات النون *
وهو عند الأكثرين مقصورٌ من المفردات على الاب كما مر. والآخر كقول الشاعر
اخاك اخاك ان من لا اخاله كساع الى الهيبي بغير سلاح
وشائع في المثني والمجموع على حده قياساً فيما كقولهم ثوبٌ لا كمي له وقولك لا كاني
للامير وما اشبه ذلك

وَالْوَصْلُ شَرْطٌ فِي الْجَمِيعِ اَعْنِيدَا مَعَهَا فَتُلغَى عِنْدَ فَصْلِ اَبَدَا
وَحَيْثُ تُلغَى جِي بِهَا مُكْرَرَةٌ فِي الْفَصْلِ اَوْ فِي نَفِي غَيْرِ النَّكْرَةِ

اي انه يُشترط في كل ما ذكر من المفرد وغيره ان يكون متصلاً بلا كما رأيت فان
فصل بينها وجب الإغاءها * وحيثما أُلغيت وجب تكرارها ايضاً. وذلك انما يكون عند
الفصل بينها وبين النكرة وعند دخولها على المعرفة. فيقال لا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ
ولا زيدٌ عندنا ولا عمرٌو بالرفع فيها * أما الإغاء فللفصل مع النكرة وانتفاء الجنسية
مع المعرفة * وأما التكرار فمع النكرة ليكون عوضاً عما فاتها من المباشرة لها ومع المعرفة
ليكون التعدد قائماً مقام الجنسية * واعلم ان اسم لا قد يقع معرفة في تأويل النكرة. وذلك
يكون غالباً في الأعلام التي اشتهرت مُسمياتها ببعض الصفات نحو لا حاتم في عصرنا اي

لا كريمٌ كحاتم. وعليه قول الراجز

لا هيثمَ الليلة للطي ولا فتى إلا ابنُ خيرِي

اي لا حادي حسن الحداء * وقد يراد بالعلم الواحد من مسمياته كقول الشاعر
وتبكي على زيد ولا زيد مثله بريء من الحى سليم الجوائح
اي لا واحد من الزبود. وهو مطروق في الاستعمال

وَأَفْتَحَ كَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ لِي كَلَّا أَوْ أَرْفَعُ وَالْخِلَافَ اسْتَعْمِلِ
وَالثَّانِي أَنْصَبَ إِذْ فَتَحْتَ الْأَوَّلَا وَأَنْصَبَ أَوْ أَرْفَعُ إِنْ عَطَفْتَ دُونَ لَا

اي اذا تكرر لا مع النكرة المفردة المتصلة بها نحو لا حول ولا قوة الا بالله جاز فتح
الاسمين ورفعها. وفتح الاول ورفع الثاني وبالعكس. وجاز نصب الثاني مع فتح الاول *
فان عطفت على المفتوح ولم تكرر لا جاز في المعطوف النصب والرفع فيقال لا حول
وقوة بنصب قوة ورفعها. وقد روي بالوجهين قول الشاعر
فلا أب وأبنا مثل مروان وأبنة اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

ويمتنع فتح المعطوف لامتناع التركيب بدون لا * واعلم ان الفتح في هذه المسئلة يكون
على البناء مطلقاً. والرفع بعده يكون بالعطف على محل اسم لا باعتبار ما كان له من
معنى الابتداء قبل دخولها. والنصب بالعطف على محله باعتبار كونه قد صار منسوخاً
بها. وهو اضعف الواجه حتى ان بعضهم خصه بالضرورة * واما الرفع الذي ليس بعد
الفتح فعلى الغاء لا لتكررها فيكون ما بعدها مبتدأ. ويحتمل ان يكون في ثاني المرفوعين
بالعطف على اولها * وكل ما رُفِعَ او نُصِبَ بعطف مصاحباً لا تكون لا المصاحبة له
زائدة لتأكيد النفي * ويكثر حذف الخبر عند الحجاز بين اذا كان معلوماً نحو لا بأس
اي لا بأس عليك. واكثر ما يحذفونه مع الانحولا اله الا الله اي لا اله موجود * واختلف
حينئذ في ما بعد الا والاشهر انه يرفع بدلاً من اسم لا باعتبار محله من الابتداء على ما
عرفت * واجازوا نصبه على الاستثناء لنية التمام قبله على ما مر في باب الاستثناء *
ويندر حذف الاسم كقولهم لا عليك اي لا بأس عليك

فَإِنْ خَلَا الْإِفْرَادُ أَوْ خَصَّ أَنْصَبَ مَعَهَا أَوْ أَرْفَعُ مُطْلَقًا فِي الْمُعْرَبِ

اي فان فقد الافراد من الاسمين المتعاطفين في هذه المسئلة نحو لا غلام سفير ولا جارية
حضر لنا. او اخص باحدهما دون الآخر نحو لا جارية ولا غلام سفير عندنا او لا غلام
سفير ولا جارية لنا ينصب المعرب اي الغير المفرد او يرفع مطلقاً. فيجوز ان يكون كل

واحد من المضافين منصوباً او مرفوعاً . موافقاً لصاحبه او مخالفاً له . وذلك مع تكرار لا
كما رأيت * فان لم تنكر رنحو لا غلام سفير وجارية حَضِرْ لَنَا جاز نصب الثاني مع نصب
الاول وامتنع مع رفعه * واما المنفرد فيجوز فيه النسخ والرفع مطلقاً . والنصب في المعطوف
منه على منصوب * وكل ذلك يجري على التوجيه المذكور آنفاً فعليك بالمراجعة

وَالنَّعْتُ مِثْلُ الْعُطْفِ مَعَهَا إِذَا وُصِلَ وَمِثْلُهُ بِدُونِهَا إِذَا فُصِلَ

اي ان الصفة التي يوصف بها اسم لا متصلة به تجري مجرى المعطوف المقترن بلا . فيجوز
في المفردة منها النسخ وفيها وفي غيرها النصب والرفع . والنسخ اعراب في اسلم المذاهب
وانما لم تُنَوَّن طلباً للمشاكله . وكل ذلك بالتبعية لجل الموصوف بعد دخول لا او قبله
على ما عرفت . فيقال لا رجل كريم في الدار بالوجه الثالثة . ولا رجل حسن الوجه او
راكباً فرساً عندنا بالنصب والرفع * واما المنفصلة عن الموصوف فتجري مجرى المعطوف
بدون لا . ومن ثم يجوز فيها النصب والرفع مطلقاً ويمتنع فتح المفردة منها لعدم الداعي
الى المشاكله . فيقال لا رجل عندنا كريماً او كريماً ولا غلام لنا حسن الوجه او راكب
فرساً بالنصب والرفع * وكذلك مع الموصوف الغير المنفرد متصلاً او منفصلاً نحو لا غلام
سفير جميلاً او جميل عندنا ولا صاحب علم في المدينة بارعاً او بارع . وقس على كل ذلك

وَأَنْصَبَ أَوْ أَرْفَعَ دُونَ فَتَحَ بَدَلًا مِنْ صَالِحٍ وَهُوَ لِكُلِّ شَيْءٍ

اي ان البدل الصالح لعل لا نحو لا احد رجلاً ولا امرأة في الدار يجوز فيه النصب
باعتيار عمل لا والرفع باعتبار عمل الابداء . وهذا الحكم يشتمل المفرد وغيره متصلاً بالاسم
او منفصلاً عنه فانه ينصب او يرفع بأسره * واما اذا لم يكن صالحاً للعمل فيه نحو لا احد
زيد ولا عمرو فيها فيتعين رفعه لانها لا تعمل في المعارف كما علمت

وَأَعْلَمُ بَيِّنًا لَا كَمَحْضِ النَّفْيِ مَعَ هَمْزَةِ الْأَسْتِفْهَامِ تَبَيَّنَ إِذَا تَعَقَّ

اي ان لا اذا اقترنت همزة الاستفهام لا تزال جارية على جميع الأحكام التي كانت لها
في حالة النفي المحض بناء على ان الاستفهام قد دخل بعد التركيب فلم يُعتبر إخلاصه
بتحقيق النفي * غير انه تارة تنفي كل واحدة منها على معناها كقول الشاعر

أَلَا أَصْطَبَارٌ لَسَلَّمِي أَمْ لَهَا جَدُّ إِذَا لَأَقِي الَّذِي لَأَقَاهُ أَمْثَالِي

وتارة يراد بهما التوبيخ كقول الآخر

أَلَا أَرْعَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَيْبَتُهُ وَأَذْنَتْ بِمَشِيْبٍ بَعْدَهُ هَرَمٌ
 وَتَارَةَ التَّمْيِي كَقَوْلِ الْآخِرِ
 أَلَا عُمَرُو لِي مُسْتَطَاعٌ رَجُوعُهُ فَيَرَأَبُ مَا أَثْنَاتُ يَدِ الْعَقَلَاتِ
 واعلم انه يجوز الحاق لا النافية للجنس بليس في ما لا يمتني فيهِ من جميع مواقعها لان ذلك
 لا يمنع ارادة نفي الجنس بها كما مر . فتذكر

باب التوابع

فصل

في احكام التوابع وانواعها

التَّابِعُ الْمَوْضُوحُ مَا اشْتَقَّ وَرَدَّ لِلنَّعْتِ مِنْهُ وَبَيَّانٌ مَا جَمَدُ
 وَمَا لِيَقْرِي بِهِ يُؤَكِّدُ وَبَدَلٌ مَا دُونَ حَرْفٍ يَقْصَدُ
 وَمَا يَحْرَفُ فَأَدْعُهُ عَطْفَ النَّسْقِ وَالْكَلُّ فِي الْأَعْرَابِ يَقْفُو مَا سَبَقَ

اي ان التابع الذي يوضح متبوعه ان كان مشتقا نحو قال الإمام الأكبر فهو النعت . او
 جامدا نحو قال الإمام عبد الله فهو عطف البيان * والذي يقرر امر متبوعه نحو جاء
 الأمير نفسه هو التوكيد . والذي يقصد بالحكم دون حرف نحو جاء زيد أخوك هو البدل .
 والذي يتبع ما قبله بواسطة حرف نحو جاء زيد وعمرو هو عطف النسق * وكل ذلك
 يتبع ما قبله في الاعراب مطلقا . واما في غيره ففيه تفصيل سيذكر

فصل

في النعت

النَّعْتُ لِاسْمٍ ظَاهِرٍ فَالْمَعْرِفَةُ أَوْضَحُ وَالنَّكْرَةُ خَصِصَ بِالصِّفَةِ

اي ان النعت يختص بالاسم لانه حكم على المنعوت والمحكوم عليه لا يكون الا اسما . ويختص
 الاسم المنعوت بكونه ظاهرا لان ضمير الحاضر اعرف المعارف فلا يحتاج الى ما يوصف

به وضمير الغائب محمولٌ عليه طرداً للباب * فان كان الاسم الظاهر معرفةً كان النعته فيه للإيضاح وهو رفع الاشتراك الواقع فيه نحو جاء زيدٌ التاجر . او نكرةً فللتخصيص وهو نقليل الاشتراك نحو جاء في رجلٍ عالمٌ * وقد يكون النعته مجرد المدح نحو بسم الله الرحمن الرحيم . او الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم . او التوكيد نحو مضى امس الدابر . او الترحم نحو اللهم انا عبدك الذليل * وقد يكون لبيان الواقع فقط مجرداً عن

الاغراض المذكورة كقول الشاعر

زعم العواذلُ أن رحلتنا غداً وبذاك خبرنا الغرابُ الاسودُ

قيل وقد يوصف الشيء بنفسه للدلالة على الكمال في تلك الصفة كقول الآخر

كم عاقلٍ عاقلٍ اعيت مذهبهُ وجاهلٍ جاهلٍ تلقاه مرزوقا

وهو يحتمل ان يكون من باب التوكيد ولعله اولى به

وَهُوَ بِضَمِّهِ لَه الرِّبْطُ اُقْتَضَى وَصَفًا عَلَيْهِ بِاِسْتِغْنَائِي قَدْ قَضَى

وَالشَّاهِدُ الْعَدْلُ وَنَحْوَهُ عَلَى تَأْوِيلِهِ بِالْوَصْفِ مَعْنَى حَمِيلاً

اي ان النعته يقتضي ان يربط بضمير المنعوت لانه حكمٌ عليه فلا بد له من ذلك لاجل تقييده به . وحكمه ان يكون وصفاً وذلك يقضي بكونه مشتقاً كما رأيت انفاً لان الوصف لا يكون جامداً . والمراد بالوصف ما دل على حدثٍ وصاحبه وهو اسم الفاعل والمنعوت والصفة المشبهة وأفعال التفضيل * وأما قولهم شاهد عدلٌ فمحمولٌ على تأويل المصدر بالصفة في المعنى اي عادلٌ وهو مذهب الكوفيين . او على تقدير مضافٍ محذوفٍ اي صاحب عدلٍ وهو مذهب البصريين * واعلم ان المصدر المنعوت به يكون غالباً بمعنى الفاعل نحو وجاءوا على قبضه بدمٍ كذبٍ اي كاذبٍ . وعليه مثال النظم كما رأيت * وقد يكون بمعنى المنعوت نحو رجلٍ رضى ومحدثٌ ثقةٌ اي مرضيٌ وموثوقٌ به * ولا يكون الا ثلاثياً غير ميميٍّ ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فيكون مفرداً مذكراً مع الجمع جرياً على اصله وهو مقصورٌ على السماع

وَأَشْبَهَ الْمَشْتَقَ لَفْظًا مَا جَرَى مَجْرَاهُ مَعْنَى كَأَلْفَتِي هَذَا أَفْتَرَى

اي ان ما جرى من الجوامد مجرى المشتق في المعنى يشبه المشتق في اللفظ حقيقةً فيجوز النعته به كاسماء الإشارة غير المكانية نحو الفتى هذا اية المشار اليه او الحاضر * وأما

المكانية فلا تقع نعتاً بانفسها لانها ظروف وانما النعت بمتعلقاتها * ومن هذا القبيل ذو
 بمعنى صاحب وفروعها والاسم المنسوب واسماء العدد واسم الجنس القائم بسمه معنى
 يوصف به . فيقال هذا رجل ذو مال اي صاحب مال . ورأيت رجلاً نيمياً اي منسوباً
 الى نيم . ومررت برجل ثلثة اي معدودين بهذا العدد . وعندي رجل أسدي شجاع *
 ويقاس على اسماء الاشارة الاسماء الموصولة المصدرة بالالف واللام لان الذي قام مثلاً
 بمنزلة القائم . وعلى ذي الصاحبية ذو الطائفة لاتحادها في اللفظ . وعلى المنسوب بالياء
 المنسوب بالصيغة كعطار لاتحادها في المعنى * وما يُنعت به من الجوامد ما التي يراد بها
 الإبهام وذلك لما فيها من الدلالة على معنى الوصفية كقولهم لأمير ما جدع قصير أنفه اي
 لأمير من الامور * وقيل قد يراد بها التعظيم كقول الشاعر

عزمت على اقامة ذي صباح
 لأمير ما يسود من يسود

اي لأمير عظيم . وهي على الصحيح اسم تُنعت به النكرات خلافاً لمن ادعى لها الحرفية . ولا
 يُنعت بغير ما ذكرناه من الاسماء المشتقة والجمامة بالاجمال * واعلم ان الاصل في النعت
 ان يدل على معنى في نفس المنعوت كما رأيت ولذلك يقال له الحقيقي * وقد يدل على
 معنى في متعلق المنعوت كما ستري وهو ملحق به

وَقَدْ يَكُونُ النِّعْتُ فِي الْمَعْنَى لَهَا بَعْدُ كَجِدِّ الغَضِّ مَرَعَاهَا حَمِي
 وَكَلَّةٌ يَجْرِي عَلَى مَا قَبْلَهُ فِي حُكْمِ تَعْرِيفٍ وَتَنْكِيرٍ لَهُ
 لَكِنَّهُ كَالْفِعْلِ فِي الْاَفْرَادِ يَجْرِي وَفِي التَّذْكِيرِ وَالْاَضْدَادِ

اي ان النعت قد يكون في المعنى لما بعده لا لما قبله كما مرَّ ويقال له السببي لانه يتعلق
 في المعنى بما هو من سبب المنعوت اي بما له اتصال به لا بالمنعوت نفسه نحو جاء الرجل
 الكريم ابوه وعليه مثال النظم كما رأيت * وكلة يكون بحسب ما قبله في التعريف والتنكير
 مطلقاً . وأما في الافراد والتذكير واضدادها وهي التثنية والجمع والتأنيث فيجري مجرى
 الفعل الذي يقع في مكانه * فان رفع ضمير المنعوت المستتر طابقت في كل ذلك كما يطابقه
 الفعل فيقال جاءني رجل كاتب ورجلان كاتبان ورجال كاتبون وامرأة كاتبة
 وامرأتان كاتبتان ونساء كاتبات كما يقال رجل يكتب ورجلان يكتبان وهلم جرا . ما
 لم يكن مما يشترك فيه المذكر والمؤنث كصبور وجريح وعالمة فلا يتغير عن لفظه في

التذكير والتأنيث * وان رفع سببها الظاهر طابق ذلك المرفوع في التذكير والتأنيث
والافراد ولم يطابقه في التثنية والجمع كما يكون في الفعل . فيقال رجلٌ ذاهبٌ غلامٌ
وذاهبتُ غلاماً او غلماتهُ وذاهبتُ جاريةً او جواريه كما يقال يذهب غلامٌ ويذهب
غلاماً وهلمَّ جرّاً * وكذلك اذا رفع ضميره البارز نحو جاءني غلاما ما الضار بهما أنت
وقس عليه فلا يُثنى ولا يُجمع الأعلى لغةً يتعاقبون كما مرَّ في بحث الفاعل * غير ان الجمع
المحظور انما هو جمع السلامة واما جمع التذكير فجاز عند الجمهور لخروجه بالتكسير عن
موازنة الفعل * واختلف في الترجيح بينه وبين الافراد ولعلَّ الأوجه ما ذهب اليه بعض
المحققين من انه ان كان المنعوت جمعاً كمررت برجالٍ قيامٌ عييدهم فالتكسير اوضح وان
كان مفرداً او مثني فالافراد اوضح * واعلم انه يجوز في النعت فضلاً عما ذكر كل ما
جاز في الفعل مع مرفوعه ويمتنع فيه كل ما يمتنع هناك بالاجمال . فعليك بالمراجعة

وَتَعْتَمُوا بِجَهْلَةٍ مِثْلِ الصَّلَةِ لِنَكْرَةِ بِنَكْرَةٍ مَا وَهَلَةٌ

اي انهم ينعنون بجمله مثل جملة الصلة في كونها خبرية مشتبهة على ضمير يعود الى المحكوم
بها عليه . وهي تختص بالنكرة على تأويلها بنكرة نحو لقبتي رجلاً يركض اية راكضاً وقس
عليه . واما قول الشاعر

ولقد أمرت على اللثيم يسبني فأعفت ثم أقول لا يعنيني

فقبل جملة يسبني نعت للثيم باعتبار كونه نكرة في المعنى لانه محلى بلام الجنس وهي لا تفيد
تعريفاً في المعنى لانها لا تقتضي شخصاً بعينه . وقيل هي حال باعتبار صورة التعريف فيه
وهو الارجح * ولا تقع جملة النعت انشائية فلا يقال عندي رجلٌ هل تعرفه ولا عندك
غلامٌ ليتة كان لي لان الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب وذلك لا يكون الا بما
يثبت للمنعوت من الامور الحاصلة والانشاء غير محصل في الواقع ولذلك لا يصلح له
بخلاف الخبر كما علمت في بابي * واعلم انه اذا نعت بمنرد وجملة يقدم المفرد لانه الاصل
فيقال عندي رجلٌ فاضلٌ يحب العلماء . وندر تقدم الجملة نحو هذا كتابٌ انزلناه مباركٌ
وبين منعوتٍ ونعتٍ قد فصل ما لم يك النعت لهمم جعل

اي انهم اجازوا الفصل بين النعت والمنعوت نحو وانه لقسم لو تعلمون عظيم . ما لم يكن
النعت لهمم نحو مررت بهذا الكريم فلا يجوز الفصل لشدة طلب المهتم لما يوضحه فتنشد

الملازمة بينهما * واعلم انهم يفتعلون بين النعت والمنعوت بلا واما فيلتزمون تكرارها بين النعوت التالية معطوفتين بالواو نحو هذا يوم لا حار ولا بارد وكل نفس اجل
 اماً قريباً و اماً بعيداً . وهو كثير في الاستعمال

وَنَعْتٌ مَا عَدَدٌ تَفْرِيقًا عَطْفٌ بِالْوَاوِ حُضْمًا بَيْنَهُ إِذَا تَخْتَلَفَ

اي ان نعت المنعوت المتعدد وهو المثنى والمجموع اذا كان مختلف المعنى وجب عطف بعضه على بعض تفريقاً له نحو عندي رجالان قيسي و تميمي وثلاثة رجال شاعري وكاتب و فقيه . بخلاف المتفق فانه يستغنى بتثنيته وجمعه عن تفريقه نحو مررت برجلين فاضلين ورجال فضلاء * وجاز العطف ايضاً مع المفرد اذا اختلفت معاني النعوت كما في قول

الشاعر

اِلَى الْمَلِكِ الْقَرَمِ وَأَبْنِ الْهَامِ وَلَيْثِ الْكُتَيْبَةِ فِي الْمُرْدَحَمِ

ولا يكون العطف مع المتعدد الا بالواو لافادتها مجرد الجمع . واما مع المفرد فان كانت تلك الصفات مجمعة عليه في حالة واحدة تعينت الواو ايضاً والجاز العطف بجميع

الحروف الا حتمى و ام . ومنه قول الشاعر

يَا لَهْفَ زَيْبَةَ لِلْحَرِثِ آلِ صَابِحٍ فَالْغَانِمِ فَالْآتِبِ

و يستثنى من هذه المسئلة نعت اسم الإشارة المثنى والمجموع فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير ولا بهؤلاء الشاعر والكاتب والفقير على سبيل النعت وانما يقال على

سبيل البدل او البيان

وَجَازَ قَطْعُ النَّعْتِ إِنْ لَمْ يَلْزَمْ كَأَنَّعَتِ لِلْمَدْحِ أَوْ التَّرْحِمِ

وَأَخِرُ الْقَطْعِ عَمَّا يَتَّبِعُ دَفْعًا لِتَشْوِيشِ سِيَاقٍ يَقَعُ

اي انه يجوز قطع النعت عن التبعية اذا لم يكن ذكره لازماً للمنعوت كالنعت الذي يراد به المدح او الترحم . فيجوز رفعه على اضرار مبتدئ نحو هو . ونصبه على اضرار فعل نحو اعني * واما اذا كان ذكره لازماً لغرض كتعيين المنعوت نحو الحرث الخزومي . او تقريره نحو ضربة واحدة . او رفع ايهامه نحو هذا الفارس . او اتباع الاستعمال نحو الخيم الغفير فلا يجوز فيه القطع لانه منزل مع المنعوت منزلة الشيء الواحد * وهذا يشمل ما كان نعناً واحداً كما رأيت . وما كان متعدداً فان ما ليس بلازم منه يجوز فيه القطع فيقال جاء

الحرث الخزوي الكرم يقطع الاخير. فان كان كله غير لازم جاز القطع فيه كله نحو
 الحمد لله الغني الحميد * واذا أتبع بعض النعوت وقطع بعضها وجب تأخير المقطوع عن
 المتبوع لئلا يتشوش سياق الكلام بانقلابه من إعراب الى آخر ثم الى آخر
 وَتَقْتَضِي النِّكَرَةُ تَخْصِيصًا فَلَا يَقْطَعُ نَعْتٌ جَاءَ مَعَهَا أَوْلًا

اي اذا كان المنعوت نكرة تعين الاتباع في اول نعت له لاجل تخصيصه به ولا يجوز قطعه
 لانه اذا قُطِع صار مع المحذوف جملة مستأنفة فتبقى النكرة بلا تخصيص وهي لا تستغني عن
 التخصيص * وأما ما يرد بعد ذلك من النعوت فيجوز فيه القطع سواء تعين المنعوت
 بدونه ام لا لان الغرض من النعت هو التخصيص وقد حصل بتبعية الاول. وعلى ذلك

قول الشاعر

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ غَطَّلِي وَسُعْنًا مَرَضِيْعَ مِثْلَ السَّعَالِي
 فانه اكنفى بتبعية الاول وقطع ما يليه كما ترى

وَفِي أَخْتِلَافِ عَامِلِينَ أَوْ عَمَلٍ إِقْطَعْ لِمَعْمُولِيْهِنَّ نَعْمًا سَمَلٍ

اي اذا اختلف العاملان او عملها يجب قطع نعت معموليها الشامل لما نحو ضربت زيدا
 واكرمت عمرا الفاضلان ورأيت عمرا وقام زيد الكريمين * ولا يجوز الاتباع لانه يؤدي
 الى تسليط عاملين مختلفي المعنى على معمول واحد من جهة واحدة لان العامل في النعت
 هو العامل في المنعوت على الصحيح كما ستعرف * وكذلك اذا اختلف العمل والعامل
 واحد نحو ضرب زيد عمرا الشاعران فانه يجب معه القطع لاختلاف نسبه اليهما * وللقوم
 في هذا البحث كلام طويل اقتصرنا منه على ما جلّ وقلّ طلبا للاختصار * واعلم ان
 من الاسماء ما يُنَعَتُ و يُنَعَتُ بِهِ كاسم الاشارة. وما لا يُنَعَتُ ولا يُنَعَتُ بِهِ كالضمير. وما
 يُنَعَتُ ولا يُنَعَتُ بِهِ كالعلم. وما يُنَعَتُ بِهِ ولا يُنَعَتُ كالموصول المصدر بالالف واللام *
 والاشياء التي يُنَعَتُ بِهَا هي الاسم المشتق والجماد المأول و بعض المصادر والجملة كما
 عرفت * وأما الظروف فلما كان النعت في الحقيقة بتعلقها لايها كما مر كان يرجع
 الى تلك المتعلقات وهي داخله في الاشياء المذكورة * وتكثر اقامة النعت المفرد مقام
 المنعوت بشرط ان يكون صالحا لمباشرة العامل نحو وألنا له الحد يد أن أعمل سايفات
 اي دروعا سايفات * وقد تجرى الجملة وشبهها هذا المجرى بشرط ان يكون المنعوت

بعض ما قبله كقول بعضهم مَنَا ظَعَنَ وَمَنَا اِقَامَ اِي مَنَا فَرِيْقُ ظَعَنَ وَفَرِيْقُ اِقَامَ . ونحو
 وَمَنَا دُونَ ذَلِكَ اِي وَمَنَا قَوْمٌ دُونَ ذَلِكَ * وقد يلزم الاستغناء بالصفة عن الموصوف
 فتجري مجرى الجوامد ومن ثم لا يتدر لها موصوف ولا تتجمل ضميراً كالادهم المراد به الفيد
 فانه في الاصل صفة له ثم جعل اسماً . فتقول جعلت في رجله الادهم ولا تقول الفيد الادهم *
 وبهذا الاعتبار تكون الصفة قد صارت موصوفاً فتوصف نحو اذ عرض عليه بالعشي
 الصافنات الجياد . وقس عليه

فصل

في عطف البيان

يُعْطَفُ لِلْبَيَانِ بِاسْمٍ قَدْ ظَهَرَ مِنْ جَامِدٍ نَحْوَ أَبِي حَفْصٍ عُمَرَ

اي ان عطف البيان يكون بالاسم الظاهر دون المضمرة كما في قول الراجز
 اقسام بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر

ولما كان يتعلق بالذات دون الصفة بخلاف النعت وجب ان يكون جامداً غير مأول
 بالمشقق كما رأيت . او بمنزلة الجامد وهو ما كان صفةً فصار اسماً كالنابغة ونحوه * والغالب
 فيه ان يكون اشهر من متبوعه لانه يوضحه ببيان حقيقته فيكون كالتعريف له كما في عمر
 ابن الخطاب المكنى بأبي حفص فان اسمه المعطوف على كنيته اشهر منها * وقد لا يكون
 كذلك فيحصل الايضاح من اجتماعها معاً * ولا يختص بالأعلام خلافاً لبعضهم فانه يكون
 في غيرها ومنه قول الشاعر

والمؤمن العائذات الطير يسميها ركباً مكة بين الغيل والسند

فان الطير بيان للعائذات ولا علمية فيها كما ترى

وهو كنعته وفق متبوع جرى معتزلاً في طرفيه الهضرا

اي ان عطف البيان كالنعت لانه يفيد ما يفيد من ايضاح المعارف وتخصيص النكرات
 غير ان هذا في الجوامد وذلك في المشتقات . ولذلك وجبت موافقته للمتبوع في جميع
 الأحكام التي يوافق النعت بها متبوعه . وامتنع وقوعه بين المضمرة فلا يعطف الضمير
 عطف بيان ولا يعطف عليه كما لا ينعت ولا ينعت به * واعلم انهم اختلفوا في وقوع
 عطف البيان بين النكرات والصحيح اثباته لان بعض النكرات قد يكون اخص من بعض

نحو ليست ثوباً جبةً والأخصُّ بيِّنَ الأعمِّ . وهو مذهب الكوفيين وعليه جمهور المحققين
وَجَاءَ بَيْنَ الْجَمَلَيْنِ كَدَعَا مَوْلَاهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مَرْجِعًا

اي ان عطف البيان يقع بين الجمليتين كما في المثال فان جملة قال رب الى آخره بيان
لجملة دعا مولا لانها موضحة لما فيها من الإيهام . وهو مذهب اهل البيان فانهم اثبتوه في
الجملة وجعلوا منه فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد وملك
لا يبكي * والنحاة على خلافه فانهم يمنعون ذلك والصحيح مذهب البيانين كما لا يخفى على
ذي بصيرة

وَكُلُّ مَا حَلَّ مَحَلَّ الْأَوَّلِ قَابِلَ طَرَحٍ كَانَ رِدْفَ الْبَدَلِ
كَيْمَا أَخِي ذَا الطُّوقِ لَأَعْمَرًا حَمِي قَوْمِي الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ لَا أَكْرَمًا

اي ان كل ما كان من عطف البيان يضح ان يحل محل المعطوف عليه وهو يقبل الطرح
للاستغناء عنه جاز ان يكون بدلاً منه كما في نحو يا اخي ذا الطوق وهو لقب عمرو بن
عددي اللخمي . فانه يجوز ان يكون عطف بيان على المنادى او بدل كل منه لانه يجوز ان
يحل محله باقياً على حكمه فيقال يا ذا الطوق بالنصب * وكذلك حمي قومي الرجال
والنساء فان التابع فيه يجوز ان يكون بياناً للمتبع او بدل تفصيل منه لانه يجوز ان يقال
حمي الرجال والنساء . وكل واحد من التابعين يقبل الطرح فيقال يا اخي وحمي قومي
فقط * فان لم يكن كذلك امتنع البدل . إما من جهة الصناعة كما اذا قيل يا اخي عمراً
فانه لا يجوز ان يحل محل الاول لان ذلك يقتضي نصب العلم المفرد لفظاً في النداء .
وإما من جهة المعنى كما اذا قيل أكرم قومي الرجال والنساء فانه لا يجوز ان يحل محل
الاول لان ذلك يؤدي الى ان يكون عمر وفضل النساء * وإما من جهتها جميعاً كما
اذا قيل هند جاء زيد غلامها . فان الغلام وان كان يجوز ان يحل محل زيد لا يقبل
الطرح اذ لا يقال هند جاء زيد لفقده الرابط الخلل بالمعنى * ويدخل تحت هذا الضابط

صُورٌ شَتَّى يَتَعَيَّنُ فِيهَا الْبَيَانُ وَيَمْتَنِعُ الْبَدَلُ مِنْهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ
أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنُوفَلًا أَعِيدَ كَمَا بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا
فان نصب نوفل يعين العطف على عبد شمس ويمنع البدلية لانها تقتضي بناءه على الضم .
وقول الآخر

انا ابنُ التارك البكريِّ بِشْرٍ عليه الطيرُ ترقبه وُقوعاً
فان اقتران التارك بأل يمنع بدلية بِشْرَ لا تمنع اضافته اليه * ومنها نحو يا زيدُ الحُرثُ
ويا أيها الرجلُ عبدُ الله وأَيُّ الرجلين زيدٌ وعمرو اناك وكِلَا اخويك بكرٍ وخالدٍ في
الدار. فان كان ذلك تمتنع فيه البدلية لانها تقتضي دخول حرف النداء على مصحوب آل
وجعل العلم تابعاً لأي المبهمة وإضافة أي الاستفهامية الى معرفة مفردة وإضافة كِلَا الى
المفرد وكل ذلك لا يجوز. وأمّا قول الشاعر

كِلَا اخي وخليلي واجدي عَضُدًا في النائمات وإمام الملمات
فشاذاً لا يلتفت اليه * وإذا قيل يا سعيدُ كُرُفان جعل التابع بياناً جاز فيه الرفع والنصب
كما يجوز في النعت وعلى كليهما يتمنع جعله بدلاً لاقتضائه البناء على الضم. فان كان غير
منصرفٍ نحو يا سعيدُ احمدُ جاز جعله بدلاً على اتباع اللفظ لكونه حينئذ مضموماً غير منونٍ
وتمتنع على اتباع المحل لاقتضائه النصب * واعلم انهم ذكروا فروقاً كثيرة بين عطف
البيان والبدل. منها ان البيان غير مقصودٍ بالنسبة وانه ليس في نية احلاله محلّ الاول
ولا في نية تكرار العامل ولا في التقدير من جملة أخرى. ولا يجوز فيه القطع ولا يكون
ضميراً ولا تابعاً لضمير ولا فعلاً ولا تابعاً لفعل ولا بخالف متبوعه في التعريف والتكبير.
وان متبوعه لا يكون في نية الطرح ولا جائز الحذف بخلاف البدل في الجميع * وهي
الفروق المسألة عند الجمهور فاحفظ بها وباللهداية

فصل

في التأكيد

يُوكَّدُ اسْمٌ لِحِجَازٍ يَحْتَمِلُ فِي نِسْبَةٍ أَوْ فِي عَمُومٍ قَدْ شَمِلَ
وَالنَّفْسُ وَالْعَيْنُ لِتَقْرِيرِ النَّسَبِ مَعَ مُضْمَرٍ لَهُ بِهِ الرِّبْطُ وَجَبَ
وَالْعَمُومُ مَعَهُ كُلٌّ وَكِلَا كِلْتَا كَذَا أَجْمَعُ مِنْهُ قَدْ خَلَا

اي ان الاسم يُوكَّدُ لسبب مجازٍ يحتمله الكلام في نفس النسبة اليه او في عمومها الشامل
لجميع افرادِهِ * والاول يكون بالنفس والعين مضافتين الى ضمير الاسم الموكَّدِ بهما
ليربطهما به. والثاني يكون بكلِّ وكِلَا وكِلْتَا مع الضمير المذكور وأجمع بدونه. فيقال جاء
الاميرُ نفسه وابنة الخليفة عينها والنومُ كلهم والرجلانِ كلاهما والمرأتانِ كلتاها والجيشُ

أَجْمَعُ دَفْعًا لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ قَدْ جَاءَ رَسُولٌ مِنْ نُسَيْبِ الْحِجِيِّ إِلَى ذَاتِهِ أَوْ بَعْضٌ مِنْ نُسَيْبِ
إِلَى كَلِّهِ وَلَكِنْ قِيلَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ * وَأَعْلَمُ أَنَّ النَّفْسَ وَالْعَيْنَ قَدْ تَجَرَّانِ بِنَاءِ زَائِدَةٍ
نَحْوَ جَاءَ * الْأَمِيرُ بِنَفْسِهِ فَيَجْرِي عَلَيْهِمَا أَعْرَابُ الْمُتَّبِعِ مَحَلًّا * وَقَدْ يُؤَكَّدُ بِنَاءِ جَمِيعًا بِشَرْطِ
تَقْدِيمِ النَّفْسِ عَلَى الْعَيْنِ نَحْوَ جَاءَ * الْأَمِيرُ نَفْسُهُ عَيْنُهُ لِأَنَّ النَّفْسَ تَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ بِالْحَقِيقَةِ
وَالْعَيْنَ تَدُلُّ عَلَيْهَا بِالْمَجَازِ * وَقَدْ يُؤَكَّدُ بِجَمِيعِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ

فَذَاكَ حَيُّ خَوْلَانَ جَمِيعُهُمْ وَهَيْدَانَ

وَكَذَلِكَ بَعَامَةً نَحْوَ جَاءَ * الْقَوْمُ عَامَتُهُمْ وَكِلَاهُمَا مِنْ نَوَادِرِ الْأَسْتِعْمَالِ وَلِذَلِكَ أَغْفَلَهَا أَكْثَرُ
الْمُصَنِّفِينَ

وَأَكَّدُوا ضَمِيرَ رَفَعٍ مُتَّصِلٍ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ بَعْدَ الْمَنْفَصِلِ

أَيُّ أَنَّ ضَمِيرَ الرَّفْعِ الْمُتَّصِلِ إِذَا أُريدَ تَأْكِيدُهُ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ يُؤَكَّدُ قَبْلَ ذَلِكَ بِالضَّمِيرِ
الْمَنْفَصِلِ فَيُقَالُ زَيْدٌ جَاءَ * هُوَ نَفْسُهُ . وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ يَلْتَبِسُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ نَحْوَ هُنْدُ
ذَهَبَتْ نَفْسُهَا أَوْ عَيْنُهَا . فَإِنَّهُ يَبْهَمُ أَنَّ الْمُرَادَ ذَهَابَ حَيَاتِهَا أَوْ بَصَرَهَا فَقَالُوا ذَهَبَتْ هِيَ
نَفْسُهَا أَوْ هِيَ عَيْنُهَا دَفْعًا لِهَذَا الْإِلْتِبَاسِ . ثُمَّ حَمَلُوا عَلَى ذَلِكَ بَقِيَّةَ الصُّوَرِ طَرْدًا لِلْبَابِ * وَلَمَّا
كَانَ هَذَا الْمَخْذُولَ لَا يَتَأَنَّى مَعَ الضَّمِيرِ الْمَنْفَصِلِ وَلَا مَعَ غَيْرِ الْمَرْفُوعِ مِنَ الْمُتَّصِلِ وَلَا فِي تَأْكِيدِ
الشَّمُولِ لَمْ يَشْتَرَطُوا ذَلِكَ هُنَاكَ . فَيُقَالُ أَنْتَ نَفْسُكَ ضَرَبْتَ زَيْدًا وَأَبَاكَ عَيْنَكَ أَرَدْتُ
وَهُنْدُ رَأَيْتُهَا نَفْسُهَا وَمَرَرْتُ بِهَا عَيْنُهَا وَالْقَوْمُ جَاءَ * وَأَكَلَهُمْ وَهَلُمَّ جَرًّا . وَأَمَّا مَعَ الظَّاهِرِ
فَيَمْتَنَعُ ذَلِكَ مُطْلَقًا فَلَا يُقَالُ جَاءَ * الْأَمِيرُ هُوَ نَفْسُهُ وَلَا رَجُلُ الْقَوْمِ هُمْ كَلِمُهُمْ لِأَنَّ التَّأْكِيدَ تَكْمِلَةٌ
لِلْمَوْكَّدِ وَالضَّمِيرُ أَقْوَى مِنَ الظَّاهِرِ فِي الْأَعْرَافِ وَالْأَقْوَى لَا يَكُونُ تَكْمِلَةً لِمَا هُوَ أضعفُ مِنْهُ

وَعَزَّزْنَا التَّأْكِيدَ بَعْدَ إِجْمَاعِ
وَهُوَ لِكُلِّ تَابِعٍ فِي الْأَكْثَرِ
بِأَكْتَعٍ فَأَتَّبَعُ فَأَبْصَعُ
مُضَافَةً أَغْنَتْ عَنِ التَّكْرِمِ

أَيُّ أَنَّ التَّأْكِيدَ يُفَوِّى بَعْدَ إِجْمَاعِ بَأَكْتَعٍ وَمَا يَلِيهِ . وَإِجْمَاعُ يُؤَكَّدُ بِهِ غَالِبًا بَعْدَ كُلِّ . وَهِيَ
تُسْتَعْمَلُ مُضَافَةً إِلَى ضَمِيرِ الْمُتَّبِعِ كَمَا مَرَّ فَيُسْتَعْنَى بِذَلِكَ عَنِ تَكَرُّرِ الْإِضَافَةِ فِي إِجْمَاعِ وَمَا
يَلِيهِ فَيُقَالُ جَاءَ * الْجَيْشُ كُلُّهُ إِجْمَاعُ أَكْتَعُ أَتَّبَعُ أَبْصَعُ . وَيُقَالُ لِأَجْمَاعِ وَمَا يَلِيهِ تَوَابِعُ كُلِّ
وَلَا كَتَعٍ وَمَا يَلِيهِ تَوَابِعُ أَجْمَاعِ * وَجَمِيعُ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ غَيْرُ مَنْصَرَفَةٍ لِلوزنِ وَشَبَّهَ الْعَلَمِيَّةُ
لِأَنَّهَا مَعْرُوفَةٌ بِالْمَعْرِفِ كَمَا مَرَّ فِي بَابِ مَا لَا يَنْصَرَفُ وَهُوَ الْمَشْهُورُ * وَقَدْ يُؤَكَّدُ بِأَجْمَاعِ دُونَ

كل نحو فِعْرَتِكَ لَا غَوِيَّتَهُمْ اجمعين . ومنه قول الراجز
 اذا بكيت فَمَلْتَنِي اَرْبَعَا اِذَنْ ظَلَلْتُ الدَّهْرَ اَبِي اَجْمَعَا
 ولا يُوَكِّدُ بتوابعه دونه الا شذوذاً كقوله
 يا ليتني كنتُ صبيّاً مُرْضِعَا تحملي الذلفاء حولا اکتعا

وذلك لانها ملحقة به على سبيل التبعية له لا بالأصالة ولذلك قيل انها الفاظٌ مرتجلة لا
 معنى لها عند انفرادها وإنما تذكر اتباعاً لمجرد التقوية * واذا اجتمعت هذه التوابع فلا بد
 من تقديم اکتع . واما اتبع وابع فقد يتساهل في الترتيب بينهما * واعلم ان ما تعدد من
 الفاظ التأكيد يكون كله تأكيداً للمتنوع لا كل واحد تأكيداً لما قبله * ولا يجوز العطف
 بين هذه الالفاظ فلا يقال جاء الاميرُ نفسه وعينه ولا جاء الجيشُ كله واجمع لان
 العطف يقتضي المغايرة بين المتعاطفين ولا مغايرة فيها فيكون من قبيل عطف الشيء
 على نفسه * ولا يجوز فيها القطع لانه ينافي المعنى الذي جيء بها لاجله

كَذَاكَ جَمَعَاءُ ” وَمَا صُرِفَ مِنْ جَمَعِيْهَا بِكُلِّ مَا مَرَّ قَبْلَهُ ”

اي ان جمعاء مؤنث اجمع مثله في كل ما ذكر فتنبعها كنعاء وبتعاء وبصعاء وهي
 تتبع كل . فيقال جاءت القبيلة كلها جمعاء كنعاء الى آخره * ويقاس على المفرد منها
 الجمع وهو اجمعون وجمع فجمع توابع كل منها كمتبوعها وبجريان في سائر الاحكام على
 ما ذكر * واعلم ان اجمعين تخصص بالعقلاء كما هو شأن المجموع جمع السلامة بخلاف
 البواقي فانها تجري على العاقل وغيره كما رأيت

” وَاَعْلَمُ بِأَنَّ كُلَّ مَعَ مَا يَتَّبِعُ بِهَا لَهَا سِوَى الْمَثْنِيِّ تَتَّبِعُ ”

” وَالْمَثْنِيُّ جَعَلُوا كَلْنَا كَلًّا وَالنَّفْسُ وَالْعَيْنُ لِكُلِّ شَهْلًا ”

اي ان كل وتوابعها وهي اجمع وفروعها واخوانها تستعمل لتأكيد ما سوى المثني وهو
 المفرد والمجموع . غير ان كل تلزم لفظاً واحداً مع الجميع وجمع واخوانها تنصرف بحسب
 متبوعها . فيقال جاء الجيشُ كله اجمع والكتيبة كلها جمعاء والمؤمنون كلهم اجمعون
 والمؤمنات كلهن جمع . وقس على كل واحدٍ منها توابعه * واما المثني فيؤكد المذكور منه
 بكلاً والمؤنث بكلماتها نحو جاء الرجالان كلاهما والمرأتان كلتاها * والنفس والعين يؤكد بهما
 المفرد وغيره مذكراً ومؤنثاً على الاطلاق . غير انها تُفردان مع المفرد وتجمعان مع المثني

والمجموع في الافصح فيقال جاء الرجل نفسه والمرأتان أنفسهما والرجال أعينهم وهلم جرا

وَيَقْتَضِي مُؤَكِّدًا بِالشَّامِلِ تَجْزِئَةً بِالذَّاتِ أَوْ بِالْعَامِلِ
كجاء قومي كلهم مساءً وبعث عبدي كله لا جاء

اي ان ما يؤكّد بالفاظ الشمول يقتضي ان يكون متجزئاً باعتبار ذاته كجاء القوم كلهم . او باعتبار عامله كبعث العبد كله . ولا يقال جاء العبد كله اذ لا يمكن اثبات المحيى لبعضه دون بعض بخلاف البيع فانه قد يقع على بعضه كالنصف والرابع ونحوها . وقد يكون ذلك باعتبار الامرين جميعاً نحو اشترت العبيد كلهم . وقس نظائره عليه * واعلم ان كل

قد تُضاف الى مثل الظاهر المؤكّد فتستغني به عن ضميره كقول الشاعر

كم قد ذكرتك لو اجدى نذكركم يا اشبه الناس كل الناس بالقرير

اي يا اشبه الناس كلهم . ولم يسع ذلك الا في الشعر

وَلَيْسَ لِلنَّكْرَةِ مِنْ تَأْكِيدِ إِلَّا بِذِي الشُّمُولِ لِلْمَحْدُودِ

اي ان النكرة لا تؤكّد الا اذا كان المؤكّد للشمول والمؤكّد محمّوداً . واكثر ما يكون ذلك في اسماء الزمان كاليوم والشهر ونحوها مما يدل على مدة معلومة المقدار لان ذلك فائدة للتأكيد في رفعه احتمال الجواز باطلاق الكلكل على البعض للبالغة . وقد ورد السماع

به عن العرب كقول الشاعر

تَلَبَّثُ حَوْلًا كَامِلًا كُلَّهُ لَا نَلْتَقِي إِلَّا عَلَى مَنَهِجٍ

ومنه قول الراجز قد صرّت البكرة يوماً اجمعاً . وقوله تخلي الذئبة حولاً اکتعا كما مر .

وهو مذهب الكوفيين * وقد يكون ذلك في غير اسماء الزمان من ذوات الأجزاء

المعلومة المقادير كالديرهم والدينار ونحوها فيقال انفتحت ديناراً كله واعطيت درهما اجمع *

فان لم يكن كذلك امتنع التأكيد بالاجماع لعدم الفائدة فلا يقال جاء رجل نفسه ولا

صهت زماناً اجمع * واعلم انه لا يجوز حذف المؤكّد لان التأكيد للتقرير والحذف منافي له .

فلا يقال الذي رأيت نفسه زيد اي الذي رأيت نفسه * ولا يتحد تأكيد المتعاطفين ما لم

يتحد معنى عامليهما فلا يقال جاء زيد وذهب عمرو كلاهما * واختلاف في جواز نحو

اخصم الرجلان كلاهما . والمحققون على منعه لعدم الفائدة في تأكيده اذ لا يكون الاختصاص

الآيين اثنين فما فوق فيكون تأكيده من قبيل اللغوي في الكلام * واعلم ان التأكيد ضربان

احدها معنوي وهو ما ذكرناه ويكون باللفظ معلومة مخصاً بالاسماء كما رأيت. والآخر لفظي وهو ما سنذكره ولا ينحصر ولا يختص كما ستري

وَاسْتَعْبِلَ التَّأَكِيدَ أَنْ يُكْرَرَ لَفْظٌ بِمَعْنَاهُ بِهِ قَدْ قُرِّمًا

اي انهم استعملوا التأكيد ايضاً بان يكرّر اللفظ بمعناه تقريراً له. ولذلك يُقال له التأكيد اللفظي* وهو يشمل الاسم معرفة نحو جاء زيد زيد. او نكرة نحو زيد عالم عالم. والفعل نحو قام زيد. والحرف نحو نعم نعم. والجملة نحو قام زيد قام زيد* غير ان الجملة كثيراً ما تقترن بعاطف نحو أولي لك فأولي ثم أولي لك فأولي. ما لم يقع التباس نحو ضربت زيداً ثم ضربت زيداً فيمتنع ذلك لانه يوم ان الضرب قد تكرر وقوعه مرتين وهو خلاف المتفرد* واعلم ان العاطف الداخل بين الجملتين هنا حرف زائد لا يقصد به العطف حقيقة لان بينهما كمال الاتصال فلا يجوز العطف بينهما كما صرحت به علماء المعاني فتكون الثانية تابعة للاولى على سبيل التأكيد لا على سبيل العطف

وَكُلُّ مَا لَيْسَ بِمُسْتَقِلٍّ يُعَادُ مَعَهُ مَا لَهُ مِنْ وَصْلٍ

اي ان كل ما لا يستقل بنفسه من الالفاظ كالضمير المتصل والحروف التي ليست للجواب يُعاد معه ما انصل به لانه كالجزء منه. فيقال مررت به في تأكيد الضمير. وإن زيداً إن زيداً قائم في تأكيد الحرف. ويجوز ان يقال إن زيداً أنه قائم استغناءً بالضمير عن الظاهر* فان كان الحرف للجواب كنعم ولا ونحوها لا تلزمه إعادة صحوبه لصحة الاكتفاء به عنه فيكون كالمستقل

وَقَدْ يَقْوَى بِمُرَادِفٍ كَمَا فِي نَحْوِ قَوْلِكَ أَنْتَ أَوَّلُ الَّذِي رَمَى
فَجَاءَ بِالْمَذْكُورِ لِلْمُقَدِّمِ نَحْوُ تَقْوَمُ أَنْتَ فِي الْمُسْتَبْرِ

اي ان اللفظ قد يقوى بذكر ما يرادفه ايضاً تأكيداً له نحو قمت انت وذهبت انا وألقى الكتاب رماه وإي نعم وهلم أحضر وما اشبه ذلك من المترادفات. ومنه قول الشاعر
فقلن على الفردوس أول مشرب
أجل جيران كانت أبيضت دعائره

وقول الآخر

وبكم بدأنا يا كلب قتلهم
ولعلنا يوماً نعود لكم عسى

ولما كان المعتبر هنا هو المرادفة في المعنى غير منظوري الى صورة اللفظ تأتي ان يؤكد الضمير
المقدر بالمدكور نحو قام هو وتقوم انت * وقال بعضهم ان التأكيد بالمرادف حيث امكن
أولى من إعادة اللفظ بعينه لانه اسلس في العبارة والله اعلم

وَالْمُضْمِرُ الْمَرْفُوعُ ذُو الْفَصْلِ أَحْمَلُ تَأْكِيدَ كُلِّ مُضْمِرٍ قَدْ أَتَّصَلَ

اي ان الضمير المرفوع المنفصل بحتمل ان يؤكد به كل ضمير متصل مرفوعا او منصوبا او
مجرورا لانه الاصل في الضمائر باعتبار قيامه بنفسه مجردا عن لفظ يعمل فيه بخلاف
المنصوب والمجورور. فيقال قمت انا بطريق الاصالة . ورأيتك انت ومررت به هو
بطريق الاستعارة . ومن ثم يستعار له محل النصب والمجرر قضاء لحق التبعية

وَعَدَّ مَا حَكِيٍّ مِنَ الْإِتْبَاعِ عَنْهُمْ هُنَا مِنْ نَحْوِ هَاعٍ لِأَنَّ
وَهُوَ كَذِي الْمَعْنَى سَمَاعٌ قَدْ حُفِظَ وَمَا بَقِيَ يُقَاسُ فَأَعْلَمُ وَأَحْفِظُ

اي انه قد عد من هذا التركيب ما حكي عن العرب من الإتياع كقولهم فلان هاع لآع اي
شديد الجبانة . وهو كثير في كلامهم كحسن بسن وشيطان ليطان وغير ذلك * قال
الشيخ الرضي التأكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يعاد اللفظ والثاني ان يقوى بموازته
مع اتفاقها في الحرف الاخير ويسمى إتياعا . وهو على ثلاثة اضرب . لانه إما ان يكون للثاني
معنى ظاهر نحو هنيئا مرثيا . او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتسمين الكلام
فظا ونقويته معنى وان لم يكن له معنى في حال انفراده كقولهم حسن بسن . او يكون له
معنى متكلف غير ظاهر كقولهم خبيث نبيث من نبت الشراي نبشه . انتهى * وقيل ان
توابع اجمع من قبيل هذا الإتياع اذ لا معنى لها عند انفرادها او لها معنى متكلف *
وهو كالتأكيد المعنوي ساعي لا يتجاوز ما حفظ منه بخلاف ما بقي من اللفظي فانه
مطرد في القياس

فصل

في البدل

يبدل عين ما لتهميد جعل أو بعضه أو ما عليه يشتهل

كَمَا لِدَاخُوكَ لَاحَتْ نَارُهُ وَطَابَ زَيْدٌ قَلْبُهُ أَوْ دَارَهُ

اي ان البدل يكون عين ما قد جعل تمهيداً لذكره او بعضه او من مشتلاته كما رأيت في الأمثلة. فان الاخ هو عين خالد وقلب زيد هو بعضه وداره من مشتلاته. وكل واحد من الثلاثة هو المقصود بالحكم المذكور قبله والمتبوع قد ذكر نوطته له كما رأيت. ويقال للاول بدل الكل وللثاني بدل البعض وللثالث بدل الاشتمال * واعلم ان حكم الاخيرين ان يرتبطا بضمير المبدل منه لفظاً كما في المثال. او نقديراً نحو والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً اي من استطاع منهم. او بما يقوم مقام الضمير نحو قاتل اصحاب الأخدود النار ذات الوقود. اي ناره لان آل تنوب عن الضمير كما ستعرف * وقد يستغنى عنه بدلالة القرينة كما في نحو ما قام احد الآ زيدا فان العبارة تفيد ان المستثنى بعض المستثنى منه فلا يحتاج معها الى رابط * وأما بدل الكل فلا يحتاج الى الرابط مطلقاً لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان جملة الخبر التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج الى رابط كما علمت في موضعه * ولا بد في بدل الاشتمال من ان يدل عاملة عليه دلالة مجتمعة يفهم منها معناه بطريق الإجمال لا على التعيين وان يصح الاستغناء عنه اذا حذف. فلا يقال فاض النهر ماؤه ولا اسرحت زيدا فرسه لتعين التابع في الاول وعدم الاستغناء عنه في الثاني

وَقَدْ يَكُونَانِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ إِنَّ قُرْنَ الثَّانِي بِمَعْنَى زَائِدٍ

اي ان البدل والمبدل منه قد يكونان بلفظ واحد بشرط ان يقترن الثاني بما يزيد عن الاول في الفائدة كما في قول الشاعر
يا زيد زيد اليعملات الدبل تطاول الليل عليك فانزل
وذلك لانه اذا أُبدل ما يساويه في اللفظ والمعنى جميعاً يكون ابداله عبثاً لعدم حصول الفائدة به

وَالْعَامِلُ أَنْو ذِكْرُهُ لِلْبَدَلِ وَهُوَ الْمُرَادُ فَأَنْوَطِرْحَ الْأَوَّلِ
وَجَازَ تَصْرِيحٌ بِذِي الْحَجْرِ فَإِنْ لَاقَى ضَمِيرًا فَيَتَصْرِحُ قِهِنْ

اي انه بنوى ذكر عامل المبدل منه مكرراً مع البدل فاذا قيل جاء زيد اخوك فهو على

نية تكرار الفعل مع الاخ . وعلى ذلك يكون في التقدير من جملة أخرى * والتابع في هذا الباب هو المراد المعتمد في الحديث فيكون المتبوع في نية الطرح من الكلام وإحلال التابع محله * وأمّا التصريح بالعامل مع البدل فانكره الجمهور ما لم يكن جازاً فيحيزون التصريح به لشدة اتصاله بالجزور نحو مررت بزيدٍ باخيك . فان كان البدل ضميراً وجب التصريح بالعامل نحو آمنت بالله به وحده لان الضمير الجزور لا يكون الا متصلاً والمتصل لا يستقل بنفسه

وَحَرْفُ شَرْطٍ أَوْ سُؤَالٍ ضَمِينَا يَبْدُو كَمَنْ يُدْعَى أَرْيَدُ أَمْ أَبَا

اي اذا ضمن البدل منه حرف شرطٍ او حرف استفهامٍ يظهر ذلك الحرف مع البدل لكي يوافق البدل منه في تادية المعنى . نحو متى قمت ان ليلاً او نهراً اقوم وكيف انت اصحح ام سقيم . وعليه مثال النظم كما رأيت * وهذا البدل من قبيل بدل التفصيل الذي سيأتي الكلام عليه

وَجَاءَ بَيْنَ نَكْرَةٍ وَمَعْرِفَةٍ إِذْ نَكْرَةُ التَّابِعِ خُصَّتْ بِصِفَةٍ

اي ان البدل يقع بين النكرة والمعرفة فتبدل المعرفة من النكرة نحو انك لتهدى الى صراطٍ مستقيمٍ صراط الله الذي له ما في السموات وما في الارض . وتبدل النكرة من المعرفة بشرط ان توصف النكرة لئلا يكون غير المقصود أو في من المقصود نحو كلاً انسنعن بالناصية ناصية كاذبة خاطئة * واعلم انهم لم يشترطوا مطابقة البدل للبدل منه في التعريف والتذكير وغيرها مما سترى لانه كالمستقل عن متبوعه باعتبار عامله المنوي وكونه في التقدير من جملة أخرى كما مر . ولذلك جاز فيه الاختلاف المذكور كما جاز في عطف النسق باعتبار نيابة الحرف عن تكرار العامل كما سيحي . بخلاف النعت والبيان والتوكيد لان عامل كل واحدٍ منها هو العامل في المتبوع على ما سنبينه في آخر هذا الباب ولذلك لزمنا مطابقتها له في جميع احكامه على ما ذكر في مواضعه . فتدبر

وظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ لَا حَاضِرٍ فِي بَدَلِ الْكُلِّ لِلِاسْمِ الظَّاهِرِ
وَجَازَ مِنْهُ مَا إِحَاطَةَ عَنِّي إِذْ فِيهِ لِلتَّوَكِيدِ مَعْنَى ضَمِينَا

اي ان البدل يقع ايضاً بين الظاهر والمضمر فيبدل المضمر من الظاهر نحو رأيت زيداً

آيَاهُ . وَيُبَدِّلُ الظَّاهِرَ مِنَ الْمُضْمَرِ الغَائِبِ كما يُبَدِّلُ مِنَ الظَّاهِرِ نحو رَأَيْتُهُ زَيْدًا وَقَبَلْتُهُ يَدَهُ
وَأَحْبَبْتُهُ حَدِيثَهُ * فان كان للحاضر وهو المتكلم والمخاطب لم يُبَدِّلِ الظَّاهِرَ مِنْهُ بَدَلَ الكَلِّ
فلا يقال رأيتك زيدا لان المُبَدَّلَ مِنْهُ حيثُ اعرف من البدل مع كون مدلولها واحداً
فلا يجوز طرحه والقصد بالنسبة الى غيره . بخلاف ضمير الغائب فان فيه إبهاماً ولذلك
يسوغ ابدال الظاهر منه * فان افاد الظاهر معنى الإحاطة جاز ابداله من الضمير
المذكور نحو اللهم أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تكون لنا عيداً لِأَوْلَادِنَا وَآخِرِنَا . ومنه

قول الشاعر

فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا فِي مَكَانِنَا تَلَاثَتِنَا حَتَّى أَزْبِرُوا الْمَنَائِمَا

وذلك لانه قد افاد معنى التوكيد فجري مجراه في نحو قتم كلكم . فان لم يكن كذلك لم
يجز ابداله منه في الصحيح وهو مذهب الجمهور * وأما غير بدل الكل فجائز عند الجميع ومنه

قول الراجزي في بدل البعض

أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْإِدَامِ رَجَلِي وَرَجَلِي شَتْنَةُ الْمَنَامِ

وقول الشاعر في بدل الاشتمال

ذَرِبَنِي إِنْ أَمْرِكُ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتَنِي حَلِي مُضَاعَا

وانما جاز الإبدال هنا مع كون الاول اعرف من الثاني لان مدلولها ليس واحداً كما في
بدل الكل * واعلم ان ابدال الظاهر من المضمرة انما يكون من البارز دون المستتر فلا
يقال هند تعجبي حسنها * واختلف في نحو جاءني صغيرهم وكبيرهم والاكثرون علي انه
بدل تفصيل وهو مذهب اهل الكوفة

وَإِخْتَلَفُوا فِي مُضْمَرٍ مِنْ مُضْمَرٍ وَالْحَكْمُ بِالْحُجُوزِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ

اي ان النحاة اختلفوا في ابدال المضمرة من المضمرة واكثرهم على جوازها بشرط الموافقة
بين الضميرين في صيغتي الرفع والنصب نحو جئت انت ورأيتك أياك . وهو مذهب
البصريين * غير انها اذا توافقت في الرفع كما في المثال الاول جاز البدل والتأكيد . واذا
توافقت في غيره كما في المثال الثاني تعين البدل لان التأكيد لا يكون الا بالضمير المرفوع
كما علمت * وأما اذا اختلف الضميران نحو رأيتك انت ومررت به هو فيتعين التأكيد

بالاجماع

وَالْفِعْلُ مَعَ فِعْلٍ أَوْ اسْمٍ وَالْمَجْمَلُ يَجْرِي مَعَ الْوِفَاقِ بَيْنَهُمَا الْبَدَلُ

اي ان البدل يقع بين هذه المذكورات مع الموافقة بينها . وذلك ان يتحد الفعلان في الزمان نحو قام ذهب ويقوم يذهب * وان يكون الاسم شبيهاً بالفعل نحو زيد يعطي الألوفاً متلفاً لما له وعمر ومتى يخاف الله * وان تماثل الجميلتان في الاسمية والفعلية نحو قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ . وقول الشاعر

اقولُ له أرحل لا يُفهمُ عندنا والأفكنُ في السرِّ والجهرِ مسلماً

واعلم ان الفرق بين بدل الفعل وبدل الجملة الفعلية ان الفعل يُنظر الى نفسه دون فاعله والجملة يُنظر اليها برمتها فيكون الإتيان بمجرد الفعل وحده او لمجموع الجملة بأسرها . فتبصر

وَبَيْنَ مُفْرَدٍ وَجُمْلَةٍ كَمَا يُقَالُ هَلْ تَعْرِفُ ذِينَ مِنْ هُمَا

اي ان البدل يقع ايضاً بين المفرد والجملة . فتبدل الجملة من المفرد كما في المثال فان جملة مَنْ هُمَا بدلٌ من اسم الاشارة الذي قبلها . ويبدل المفرد من الجملة نحو قلت لا اله الا الله كلمة الإخلاص فان كلمة الإخلاص بدلٌ من جملة الشهادة التي قبلها * غير انهم يلتزمون تاويل الجملة بمفرد طلباً للموافقة بينهما . فتحمل الاولى على تاويل النسبة والثانية على ارادة اللفظ اي هل تعرف نسبتها وقلت هذه العبارة . وهو من نوادر الاستعمال

وَأَبْدَلُوا مِنْ سَاقِطٍ نَحْوَ أَبَا بِيحِي أَدْعُهُ وَنَمْ يَقُمُ الْأَسْبَابَ

اي انهم يُبدلون مما سقط من الكلام ايضاً . وهو يقع في الاسماء والافعال كما رأيت في المثالين . فان الاول في نقد برادع ابا يحيى ادعه كما سيأتي في باب الاشتغال . والثاني في نقد بر لم يقم احد الأسبا كما مر في باب الاستثناء * والفعل المذكور في الاول بدل من الفعل الساقط . وكذلك الاسم المُستثنى في الثاني فانه في التحقيق بدل من المُستثنى منه المحذوف كما علمت في باب

وَرَبِّهَا أَبَدَلُ مَنْ بَدَأَ لَهُ أَمْرٌ بِهِ أَضْرَبَ عَمَّا قَالَهُ

أَوْ ظَهَرَ التَّوَهُّمُ لَهُ أَوْ غَلَطَا فَأَلْبَابُ يَجْرِي بَيْنَ عَمْدٍ وَخَطَا

اي ان البدل قد يكون اذا ذكر المتكلم شيئاً ثم عرض له شيء لا آخر يقتضي العدول عنه .

او قصد شيئاً ثم تبين له فساد قصده . او اراد ان يذكر شيئاً فسبغه لسانه الى غيره .
ويقال للاول بدل البداء او الاضراب وللثاني بدل النسيان ولالثالث بدل الغلط .
ويجمع الثلاثة قولك أعطيه درهماً ديناراً . فان كنت قد أردت الدرهم ثم عدلت عنه الى
الدينار فهو بدل البداء . او اردته ثم تبين لك فساد هذه الارادة لانك قد اردت ان
يُعطى ديناراً فهو بدل النسيان . او اردت الدينار فسبق لسانك الى الدرهم فهو بدل
الغلط * وعلى هذا يكون من البدل ما يُذكر فيه المبدل منه على سبيل العبد اي عن
قصد صحيح وهو الأبدال كلها الأبدال النسيان وبدل الغلط . ومنه ما يُذكر فيه على سبيل
الخطأ تارة بالفكر وتارة باللسان وهو البدلان المذكوران * واعلم ان بدل الغلط انما
يصح في النردون الشعرلان الشعر لا بد فيه من التروية وسبق النظر الا ما ارتحل منه
في النادر * قال الشيخ الدماميني وهذا نوع غريب أن يجوز شي في النثر ولا يجوز في
الشعر . انتهى

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مِنْهُ مَا يُفْصَلُ كَطَابَ وَقَتْنَاكَ أَلْصَحَى وَالْطَفْلُ
فَقِيلَ بِالْمَجْمُوعِ إِبْدَالٌ يَتَّبَعُ وَقِيلَ بِالْأَوَّلِ وَالْبَاقِي تَبَعٌ

اي ان من البدل ما يفصل المجهل الذي قبله . وذلك المجهل قد يكون متعدداً في اللفظ

وهو المثني كما في مثال النظم . والمجموع كما في قول الشاعر
أَتَطْلُبُ مِنْ أَسْوَدَ بَيْشَةَ دُونَهُ أَبُو طَيْرٍ وَعَامِرٌ وَأَبُو سَعْدِ
وقد يكون متعدداً في المعنى كقول الآخر

أَلَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا أَنَا فَاعِلٌ عَفَافٌ وَإِحْسَانٌ وَجُودٌ وَنَائِلٌ

فان كل واحد من هذه الأبدال قد فصل الإجمال الذي قبله ولذلك يُقال له بدل
التفصيل * وهو عند الأكثرين مجموع المتعاطفات فيكون من قبيل بدل الكل . وذهب
قوم الى ان البدل هو الأول فقط وما يليه معطوف عليه لاستيفاء التفصيل فيكون من
قبيل بدل البعض . واستغنى عن الرابط بدلالة القرينة لان العبارة تنيد انه بعض المجهل
الذي قبله * وعلى كلا الوجهين يجوز فيه الإبتاع على الاصل والقطع بإضمار محذوف .
فيقال مررت بالرجلين زيد وعمرو بالجر على الإبتاع . والرفع على تقديرهما زيد
وعمرؤ . والنصب على تقدير أعني زيدا وعمراً . فتدبر

فصل

في عطف النسق

يُشْرِكُ عَطْفَ نَسَقٍ حَرْفٌ رَاطٌ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى أَوْ اللَّفْظِ فَقَطْ
فَنَابَ عَنِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ مَعَ مَعْطُوفِهِ كَجَاءَ قَوْمِي وَالتَّبَعِ

اي ان عطف النسق يشترك فيه المتعاطفان في اللفظ والمعنى جميعاً كما في المثال . او في اللفظ فقط نحو جاء زيد لا عمرو . فان المعطوف في الاول قد شارك المعطوف عليه في الاعراب وهي المشاركة اللفظية . وفي الهجاء وهي المشاركة المعنوية . بخلاف الثاني فان المعطوف فيه قد شارك المعطوف عليه في الاعراب فقط لان الهجاء الثابت للمعطوف عليه منفي عنه كما ترى * وهذا الاشتراك يكون بواسطة حرف العطف الذي يربط بينهما على الوجه المذكور . وهو ينوب عن تكرار عامل المعطوف عليه مع المعطوف كما نابت الواو ولا في المثالين عن تكرار فعل الهجاء * واعلم انه لا يشترط في العطف امكان توجه العامل بنفسه الى المعطوف ولا امكان توجهه الى المعطوف بنفسه . فيصح ان يقال ثم انت زيد وقام زيد وانا وان كان لا يصح مباشرة العامل لكل من المعطوفين لانهم يغتفرون في التولبع ما لا يغتفرون في متبوعاتها كما علمت في القواعد الكافية . وهو مذهب اكثر المحققين * واذا تكررت المعطوفات فان كان العاطف يقتضي الترتيب نحو جاء زيد ثم عمرو ثم خالد فكل واحد معطوف على ما قبله . والا فكلها معطوفة على الاول عند الاكثرين وهو الصحيح

وَالْكُلُّ لَمْ يَلْزَمْ سِوَى الْاِعْرَابِ مِنْ وَفَّقِي فِيهِ اَلْخِلَافِ دُونَهُ اِذِنْ

اي ان العطف بأسره لا يلتزم الوفاق بين المتعاطفين الا في الاعراب فقط . واما في غيره فيجوز اخلافها . فتعطف النكرة على المعرفة نحو جاء زيد ورجل . والمضمر على الظاهر نحو قام زيد وانا . والمؤنث على المذكر نحو جاء زيد وفاطمة . والمتعدد على المفرد نحو جاء زيد والرجلان او الرجال * وبالعكس نحو جاء رجل وزيد وانا وزيد ذاهبان وهلم جرا * وقد يتوسعون فيه الى غير ذلك كما سترى ان شاء الله

وَيَبِيْنَ مَعْطُوفٍ وَمُضْمَرٍ وَصِلَ يَنْفَصِلُ رَفَعًا غَالِبًا بِالْمَنْفَصِلِ

وَكُرِّرَ الْأَخْفِضُ مَعَ ذِي الْأَخْفِضِ إِذْ كَانَ بَعْضٌ لَازِمًا لِبَعْضٍ

اي انه يُفصل بين المعطوف والضمير المتصل المعطوف عليه في حالة الرفع بالضمير المنفصل غالباً مؤكداً له فيكون العطف حيثئذ كأنه عليه لقرينه من المعطوف . وذلك لان الضمير المتصل المرفوع كاجزاء من عامله فلا يحسن العطف عليه صريحاً لانه يكون كالعطف على جزء الكلمة * وهو يشمل الضمير البارز نحو قمتُ انا وزيدٌ . والمستتر نحو قمتُ أنت وعمرو * وقد يفصل بينها بغيره حملاً عليه باعتبار ابعاده أحدهما عن الآخر كما يعتبر ذلك لترك التانيث في نحو حضرَ المجلسَ امرأةٌ . وحكم هذا الفاصل ان يكون قبل العاطف نحو هو الذي يصلي عليكم وملائكته . وقد يكون بعده نحو ما اشركنا ولا آباؤنا * فان كان الضمير مخفوضاً وجب تكرار عامله حرفاً كان او اسماً ولو فصل بينهما لان اتصال الجار بالضمير اشد من اتصال الفعل بالفاعل . فيقال مررت بك وبزيدٍ والمال بيني وبين عمرو . ولا يقال مررت بك انت وزيدٍ * وأما الضمير المتصل المنصوب والضمير المنفصل مطلقاً فلا شرط في العطف عليها لعدم اتحادها بالعامل . فيقال رأيتك وزيداً وما قام الا انا وعمرو وإياك وزيداً ضربت وقس عليه

وَالْعَطْفُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَاسْمٍ قُدْرًا "بِهِ وَيَيْنَ اسْمٍ وَجُمْلَةٍ جَرَى"

اي ان العطف قد استعمل بين الفعل والاسم الذي يُقدَّرُ بالفعل كالضارب ونحوه ليتمكن تأويل احدهما بالآخر تحصيلاً للطابقة بينهما نحو أولم يروا الى الطير صافاتٍ ويقبضن . اي صافاتٍ وقابضاتٍ او يصفنن ويقبضن . وانما خالف بينهما لافادة الاستمرار في الأول والتجدد في الثاني * وأكثر ما يكون ذلك بتقديم الاسم على الفعل كما رأيت ويقل العكس كقول الراجز

بات بعشيها بعضبٍ باترٍ يقصدُ في أسوقها وجائرٍ

لان الاعراب غير ظاهرٍ في المعطوف عليه فيكون المعطوف بعده كالتابع بلا متبوع * واعلم ان هذا الفرق لم يُعتبر في البدل لفقده الرابطة هناك بين التابع والمتبوع الذي هو حرف العطف هنا فيكون كأنه مقطوعٌ عما قبله ولذلك يخير فيه في تقديم ايها شئت * وكذلك يقع العطف بين الاسم والجملة التي تأوَّلُ به نحو مررت برجلٍ شريفٍ وابوه كريمٌ اي وكريم الاب . وهو مقبول مع تقديم الاسم ايضاً كما رأيت والعكس مكروه لما

علمت ولذلك كان نادراً في الاستعمال

وَيَيْنَ فِعْلَيْنِ إِذَا مَا عِدْلَا فِي صِيغَتَيْهِمَا وَتَوَّ تَأْوَلَا

اي وكذلك العطف مجري بين الفعلين المتعادلين في الصيغة النوعية طلباً للمناسبة بينهما نحو عَيْسَ وَتَوَّى وَيَجِي وَيُهَيِّتْ وَتُمْ فَأَنْدِرْ * ولا بد من هذا التعادل بينهما ولو على سبيل التاويل نحو والله الذي ارسل الرياح فثبير سحاباً . ونحو يَاقِدُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأُورِدُهُمُ النَّارَ . اي فَأَثَارَتْ وَيُورِدُهُمُ لان المقام في الاول للماضي وفي الثاني للاستقبال . وانما اورد الاول بصيغة المضارع للدلالة على التجدد والثاني بصيغة الماضي للدلالة على تحقق وقوعه .

وقس نظائره عليه

وَيَيْنَ جُمْلَتَيْنِ مَعَ وَفَقِ الْخَبْرِ هُنَاكَ وَالْإِنْشَاءَ حَسَبَ مَا أَشْتَهَرَ

اي ان العطف يقع ايضاً بين الجملتين بشرط اتفاقهما في الخبرية والانشائية نحو اقتربت الساعة وانشق القمر وكلوا واشربوا ولا تسرفوا . وهو المشهور بين النحاة * وما ورد بخلاف ذلك نحو قول الشاعر

تُنَاغِي غَزَاً لَا عِنْدَ دَارِ ابْنِ عَامِرٍ وَكَيْلَ مَا قَيْكَ الْحِسَانَ بِأَيْمِدِ

ونحو قال اني أشهد الله وأشهدوا اني بري مما نشاركون فعلى تاويل أن تَنَاغِي بمعنى الامر كما في نحو تؤمنون بالله ورسوله اي آمنوا كما سيأتي . وان اشهدوا في تاويل الخبري وأشهدكم . وهو مذهب اكثر المحققين

وَلَا يَنْوِبُ فِي الصَّحِيحِ حَرْفُهُ عَنِ عَامِلِينَ فِيْعَابُ عَطْفُهُ

وَجَازٌ إِذْ بَعْضُهُمَا عَامِلٌ جَرَّ كَفِي الْحَيِّ عَثْمَانُ وَالْدَّارُ عَمْرُ

اي ان حرف العطف لا ينوب عن عاملين في المذهب الصحيح . فاذا عطف به على معموليهما نحو كان ضارباً غلامك زيداً واخاك عمرو وكان العطف معيباً لان الواو لا تقوى على القيام مقام كان وضارب . وهو مذهب الجمهور * فان كان احد العاملين جاراً جاز العطف مع تقدم الجار سواء كان حرفاً نحو في الدار زيداً والحجرة عمرو وعليه مثال النظم . ام اسما كقولهم ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء ثمرة . وهو المشهور بين النحاة

وَأَعْلَمُ بَانَ الْعَطْفَ لِلتَّفْسِيرِ قَدْ يَأْتِي وَبِالرِّدْفِ لِذَلِكَ قَدْ وَرَدَ

اي ان العطف قد يكون لتفسير معنى المعطوف عليه ولذلك يُؤنَى بمعطوفٍ اُشهر منه مما يرادفه في المعنى كما في قول الشاعر

على وجهه بردُ المياهِ وطيبها وفي قلبه نار الضغينةِ والحقدِ

فان المحقد هو الضغينة ولكنة عطفة عليها ليستدل به كل احدٍ على معناها ولذلك يُقال له عطف التفسير * وذلك بخلاف ما أُريد به مجرد التشريك فانه يقتضي المغابرة بين المعطوف والمعطوف عليه كما رأيت آنفاً

وَاسْتَحْسَنُوا فِي الْجُمَلِ الْمُوَافَقَةَ بَيْنَ الْقَبِيلَتَيْنِ لِلْمُطَابَقَةِ

اي انهم استحسنوا اتفاق الجملة المتعاطفة في الاسمية والفعلية نحو زيد قائمٌ وعمرو قاعدٌ وقام زيدٌ وقعد عمرو لتصد المطابقة بين الطرفين * وذلك انما هو على سبيل الاستحسان فقط لمجاز الاختلاف بينهما نحو يُخادعون الله وهو خادِعُهُم . وهو المشهور عند النحاة * واعلم انهم اختلفوا في عامل التابع على اقوالٍ اصحها ان العامل في النعت والبيان والتاكيد هو العامل في المتبوع . وفي البديل مندر من لفظ عامل البديل منه . وفي النسق عامل المعطوف عليه بواسطة حرف العطف . وهو مذهب الجمهور * واذا اجتمعت التوابع يُقدم النعت ثم البيان ثم التاكيد ثم البديل ثم النسق كما رأيت ترتيبها في الذكر هنا . فيقال جاء ابو حفص الكرمي عمر نفسه امير المؤمنين وعثمان . وهو اختيار الاكثرين

فصل

في الوقف

بِالْهَاءِ وَقَفَاءً تَاءً أَنْتَى أَبْدِلَ فِي أَسْمٍ لِغَيْرِ سَاكِنٍ صَحَّ تَلِي

اي ان التاء الموضوعة للاسم الموث المفرد وهي التي يُقال لها المربوطة يُوقف عليها بابدالها هاءً اذا لم يكن قبلها حرف ساكنٌ صحيحٌ . وهي تقع مع الموث في اللفظ والمعنى جميعاً كفاطمة ومسلمة . او في اللفظ فقط كطلحة ونسابة . فيقال جاءت فاطمة ولقيت طلحة وهلم جراً بالهاء في الجميع * وقد خرج بقيد الاسم نحو قامت ورئت . وبقيد المفرد نحو مؤنات . وبقيد انتفاء الساكن الصحيح نحو بنت فان كل ذلك يُوقف عليه بالتاء المبسوطة * وأما ان كان الساكن قبلها غير صحيحٍ كفتاة فيجب ابدالها معه لانه متحركٌ

تقدراً لقلبه عن متحرك * واعلم ان الناء في نحو كَتَبَ وقُضِيَ مُحَسَّب كناية طلحة ونحوه لانها لتأنيث اللفظ لا للجمع فنجري مجراها في الإبدال * وما سمي بجمع الموث السالم كعرفات يُعْطَى حكمة في الإثبات استصحاباً لاصله * والناء اللاحقة للحرف ونحوه كَرَبَّتْ وتُتِمَّتْ منهم من يجعلها للمبالغة في المعنى فيقف عليها بالإثبات . ومنهم من يجعلها لتأنيث اللفظ فيقف عليها بالإبدال . وتُكْتَبُ حينما وقعت بحسب الوقف عليها * واذا وَقَفَ على نحو ياطح مُرَحَّباً رُدَّتْ الهاء المحذوفة لانه لا يصح الوقف على المتحرك واذا سَكَنَ التيس الاسم بالمجرّد منها . وهو الشائع في الاستعمال

وَدُونَهَا التَّنْوِينُ أَبْدِلْ بِالْأَلِفِ إِذَا تَلَا الْفَتْحَةَ وَالغَيْرُ حُذِفَ

اي ان التنوين الواقع بعد الفتحة في ما ليس ممنوماً بتاء التأنيث يُبدل الفاسولاً كانت الفتحة اعرابية نحو رأيت زيداً ام بنائية نحو رأيتها . فيقال رأيت زيدا ويا زيداً ايها بالالف فيها * وأما غيره وهو الواقع بعد الضمة والكسرة فيحذف ويسكن ما قبله مطلقاً نحو جاء زيد ومررت بقاض ويا رجل صه بالسكون في الجميع * واما نحو قول الشاعر
ألا حبذا غنمٌ وطيبٌ حديثها
لقد تركت قلبي بها هاماً ديف
فهو عند الجمهور مخصوص بالضرورة * واعلم ان المقصور يُوقَفُ عليه بالالف اتفاقاً . غير انهم اختلفوا في حقيقة هذه الالف والمحققون على انها الالف الاصلية حذفت التنوين الذي سقطت بسببه فعادت . وهو المذهب الصحيح

وَأَحِيلَ عَلَى التَّنْوِينِ نُونٌ كَأَضْرِبَنَّ فَأَبْدِلْ لَدَى الْفَتْحِ كَذَا نُونٌ إِذْنَ
وَحُذِفَتْ إِذْ لَيْسَ فَتَحَتْ قَبْلَهَا أُولَاهُمَا فَرَدَّ مَحذُوفٌ لَهَا

اي ان نون التأكيد الخفيفة تُحْمَلُ على التنوين لشبهها به في اللفظ والزيادة طرفاً فتبدل ألفاً اذا كان ما قبلها مفتوحاً كما في المثال وعليه قول الشاعر
وإياك والميثاق لا تقربنَّ ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا
اي فاعبدن * وكذلك نون اذن الجوابية فانهم يبدلون ألفاً في الوقف تشبيهاً لها بالمتصوب المنون نحو ولن نُفْلِحُوا اذا . وهو مذهب الجمهور * وأما اذا وقعت نون التأكيد المذكورة بعد ضمة او كسرة نحو اضربن يا رجال واذهبن يا فلانة فاذا وَقَفَ عليها تُحذف كما يُحذف التنوين بعدها . وحينئذ يرد ما حذفت لاجلها من الضمائر لزوال موجب

الحذف وهو التقاء الساكنين فيقال بارجال اضربوا ويافلانة اذهبي * فان كانت قد سقطت معها نون الإعراب كما في نحو هل تضرين يا قوم وهل تذهين يا جارية ردت ايضاً لزوال موجب إسقاطها وهو توالي الأمثال فيقال يا قوم هل تضربون ويا جارية هل تذهبين . وحينئذ تستوي صورة المؤكّد وغيره * وكل ذلك يجري في النون المخففة واما المشددة فلا يقع معها شيء من ذلك لانها تباين التنوين فلا تجري مجراه

وَقَلَّ رَدُّ الْأَخْرِ الْمَحذُوفِ فِي قَاضٍ وَقَلَّ الْحَذْفُ إِنْ يُعْرَفِ

اي ان المنقوص المحذوف الآخر في الرفع والمجر كقاضي قد يُوقف عليه برد آخره المحذوف نحو جاء قاضي ومررت بقاضي لزوال موجب الحذف وهو التنوين . وعليه قراءة بعضهم وكلّ قوم هادي وما لم من دونه من وائي * فاذا عُرِفَ كالقاضي فقد يُوقف عليه بحذف آخره بناءً على ان ال قد دخلت عليه بعد الحذف حال تنكيره . وعليه قراءة بعضهم وهو الكبير المتعال ويُندَر يوم التلاق * ومن هذا القبيل المُنَادَى المقصود نحو يا قاضي فانه قد يُوقف عليه بالحذف . وكل ذلك قليل في الاستعمال * والمخيار عند الجمهور استصحاب الحذف في المنون المذكور لان ياءه كانت محذوفة في الوصل فلا يليق ان تثبت في الوقف الذي يحذف فيه ما كان ثابتاً في الوصل . والإثبات في غيره لان ياءه كانت ثابتة في الوصل ولا موجب لحذفها في الوقف * واما المعرف المنصوب نحو رأيت القاضي فليس فيه غير الإثبات اذ لا وجه فيه للحذف

وَالرَّدُّ حَتْمٌ إِنْ عَلَى أَصْلٍ بَقِيَ نَحْوُ مِرٍ وَنَحْوِ قِ الْهَاءِ الْحَقِيقِ

اي انه يجب ردُّ الآخر المحذوف اذا كان المنقوص المذكور قد بقي على حرف واحد من اصوله نحو مير اسم فاعل من الإراءة فيقال فيه مري باثبات الياء اذ لو وقف عليه بحذفها كان ذلك اجماعاً به لبقائه على اصل واحد ساكن * واما النعل الباقي على اصل واحد فان كان امراً نحو ق وجب الحاقه بهاء السكت اتفاقاً فيقال قه اذ لا سبيل الى ردِّ المحذوف منه ولا الى تسكينه . وان كان مضارعاً مجزوماً تجب الهاء معه في اخبار الاكثرين لانه قد بقي على اصل واحد وعليه قولهم في المثل من يعش برة

”وَقُلْ لِمَهْ مُسْتَفْهِمًا وَجَازِلِمَ اَيْضًا وَفِي اَبْتِغَاءِ مِ الْهَاءِ التَّزِيمُ“

اي انه اذا وقف على ما الاستفهامية المحذوفة الألف لوقوعها مجرورة كما سيجي تلحقها هاء

السكت لبقائها حيث نذر على حرف واحد فيقال ليه و عمه و كيمه . ومنه قول الراجز
 يا فقعسي لم اكلته ليه لو خافك الله عليه حرمة
 غير ان المجرورة منها بالحرف كما في الامثلة يجوز ان يوقف عليها باسكان الميم مجردة
 باعتبار ان الحرف قد امتزج بها فصارا كالكلمة الواحدة لان حرف الجر لا يستقل
 بدون مجروره . والاول هو الافصح والاكثر في الاستعمال * واما المجرورة بالاسم كما في
 نحو ابتغاء م انبت فيوقف عليها بالهاء وجوبا فيقال ابتغاء مة لان الاسم لا يمتزج
 بمجروره كالحرف فلا تزال معه في حكم المنفصلة

وَالهَاءُ فِي نَحْوِ ادْعُ نَحْنَارُ وَمَعِ مَحْرَكٍ مِنْ لَازِمِ الْبِنَاءِ تَقَعُ

اي ان الحاق هذه الهاء بخنار في الفعل الباقي بعد حذف آخره على اصلين فصاعدا نحو
 ادع واخش وارم ولم يدع ولم يتان ولم يستقص وما اشبه ذلك . فيقال ادعه واخشه
 وهلم جرا . ومنه قولهم في المثل وجدت الناس اخبر نقلة . وذلك للمحافظة على بقاء
 الحركات الدالة على الاواخر المحذوفة اذ لو لم تلحق الهاء لذهبت الحركات فذهب
 الدليل والمدلول عليه * ويجوز الحاق الهاء لكل ما بني على حركة بناء لازما نحو ذهبت
 وما ادراك ما هيه وجئت امسه . وعليه قوله

اذا ما ترعرع فينا الغلام فما ان يقال له من هو

ولا تلحق العرب ولا المبني بناء عارضا كالمنادي لان حركة الاعراب تُعرف بالعمل
 فلا حاجة الى المحافظة عليها وحركة البناء العارض تشبه حركة الاعراب لحدوثها
 بسبب شيء يشبه العامل * واختلف في الحاقها الماضي والخنار منعه لان حركته تشبه
 حركة الاعراب من حيث انه بني على الحركة لشبهه بالعرب كما علمت ذلك في موضعه .

وهو مذهب سيويه

”وَلْتَلْحَقِ الْمَمْدُودَ مِمَّا سَكِنَا مِنْ نَحْوِ وَازِيدَا وَيَا عَمَّا هُنَا“

اي ان هاء السكت تلحق الساكن ايضا ما ختم بحرف مد من الاسماء المبنية . وذلك
 يشمل ما كان منها عارض البناء كالمندوب والمستغاث المحققين بالالف نحو وازيدا ويا
 خالدا . والمنادي المضاف الى باء المتكلم المنقلبة الفأ نحو يا عمما . وما كان مبنيا بناء لازما
 ما آخره الف اصلية نحو هنا . فيقال وازيدا ويا عمما وجلست هنا وقس على ذلك *

ويدخل تحت حرف المد ما كان أَلْفًا كما رأيت وهو الأكثر . وما كان وَاوًا أو يَاءً
محوّلتين عنها كما في نحو **وَإِغْلَامُهُنَّ** و**وَإِغْلَامِكُنَّ** كما سترى كل ذلك في مواضعه ان شاء
الله * واعلم ان هذه الهاء قد تقع في الوصل مُلْحَقَةً بالساكن المذكور وهو من الجوازات
الخاصة بالشعر كما في قوله

يا مريحاهُ بحجارِ نَاجِيَةٍ اذا اتى قَرْبَتُهُ للسانِيَةِ

وحينئذٍ يجب تحريكها دفعاً للقاء الساكنين او اقامة للوزن فتضمّ تشبيهاً لها بهاء
الضمير وهو الأكثر . وقد تُكسّر على اصل النقاء الساكنين كما سيبيء

وَكَلُّ مَا الْوَقْفُ عَلَيْهِ عَلَقًا يَلْتَزِمُ السُّكُونُ فِيهِ مُطْلَقًا

اي ان كل حرف يكون الوقف قد عَلِقَ عليه بلزم السكون على كل حال وهو الاصل في
الوقف . فان كان الحرف ساكنًا في الاصل كهند قَامَتْ وزيد لم يَمُ فهُوَ المطلوب .
وَإِلَّا سَكَنَ مُطْلَقًا سِوَا مَا كَانَ اصليًا ام زائداً . باقياً على لفظه ام مُبدلاً . وذلك مُطَرِّدٌ في
كل ما يُوقَف عليه بالاستقراء

”وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مُطْلَقَ الْقَوَائِي فِي نَيْالِ حُكْمِ الْوَصْلِ بِالْخِلَافِ“

لَكِنَّهُ إِلَى الْقِيَاسِ يَرْجِعُ لِتَجَرُّدِ حَرْفِ الْهَدَمِ مِمَّا يَشْعُرُ

اي ان القواني المطلقة وهي المتحركة الروي تعطي حكم الوصل فتثبت فيها جميع الحركات
التي يجب حذفها في النثر بخلاف حكم الوقف كقول الشاعر
لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى حتى يراق على جوانبه الدم

وقول الآخر

ولا أُغَيِّرُ عَلَى الْأَشْعَارِ أُسْرِفَهَا غَنَيْتُ عَنْهَا وَشَرُّ النَّاسِ مَنْ سَرَفَا

وقول الآخر

فلا تشرب بلا طرب لاني رأيت الخيل تشرب بالصفير

غير ان هذه الحركة ترجع الى السكون باعتبار حرف العلة الساكن المتولد من اشباعها
كما ترى فيكون مصحوبها كالمنصوب المنون الذي يُبدَلُ تنوينه أَلْفًا * وهذا الاستعمال
انما يباح في الشعر لضرورة المحافظة على الوزن ولذلك لا يجوز في الاسماع المتفاهة اذلا
وزن فيها

مسائل منشورة

فصل

في النداء

عَوِضَ عَنْ فِعْلِ النَّدَا حَرْفُ النَّدَا إِظَاهِرٌ بِهِ خِطَابٌ قُصِدَا
فَإِنْ يَكُنْ فَرْدًا مُعِينًا يَرَى بِنِي كَهْرُفُوعٍ وَلَوْ مَقْدَرَا
وَذَاكَ مَفْعُولٌ مَحَلًّا قَدْ نَصِبَ فَنَصَبُ مَا لَيْسَ كَذَا لَفِظًا يَجِبُ

اي انهم حذفوا فعل النداء وعوضوا عنه بحرفه نحو يا زيد . فان الاصل فيه انادي
زيدا ثم حذف الفعل للتخفيف وعوض عنه بالحرف . ولذلك تحسب العبارة جملة
باعتبار الفعل المحذوف ويجعل المنادى من باب المفعول به * وحكم المنادى ان يكون
اسما ظاهرا غير انه يضمن معنى الخطاب كالمضمر . فان كان مفردا معينا بني ولو تذبذبا
على الصورة التي يرفع بها لو كان معربا . والمراد بالمفرد هنا ما ليس بمضاف ولا شبيه
بالمضاف فيدخل فيه المثني والجمع * ويدخل في المعين ما كان معينا قبل النداء نحو
يا زيد . وما صار معينا بعده نحو يا رجل مرادا به رجل بعينه * ويدخل في البناء ما
حدث حقيقة على المنادى العرب كما رأيت . وما قدر حدوثه على ما كان مبنيا قبل
النداء نحو يا سيبويه * ويدخل تحت المرفوع ما كانت العلامة تظهر فيه كالضمة في نحو
يا زيد والألف في نحو يا رجلان والواو في نحو يا مؤمنون . وما نُقِدَرُ فيه نحو يا يحيى ويا قاضي
في المبنيات بعد النداء ويا هذا ويا هؤلاء في المبنيات قبله * وكله يكون في محل النصب
باعتبار معنى المفعولية * وأما الوجه في بنائه فهو وقوعه موقع كاف الخطاب الاسمية الواقعة
في نحو ادعوك المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية الواقعة في نحو ذلك وهناك
مع مشابهته للكاف الاسمية في تضمينه معنى الخطاب والافراد والتعريف فاستحق البناء
بهذا الاعتبار * ومن ثم أعرب ما لم تتم المشابهة فيه وهو ما ليس معرفة نحو يا رجلا لغير
معين وما ليس مفردا نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا فكان ينصب لفظا على حق المنادى
كما علمت * وإنما احتج الى تكلف تشبيه الكاف الاسمية بالحرفية ليرجع ذلك الى شبه

الحرف لان الاسم انما يبنى بشبه الحرف ولو بالواسطة كما نقرر في باب البناء لا يشبه الاسم المبنى . وهذا المذهب هو الخنار وعليه الجمهور

وَلَا يُنَادَى مُضْمَرٌ إِذْ قَدْ أُبِي تَكَلَّفَ الْخِطَابِ مِمَّا أَجْنَلِبَا
وَصَحَّ فِي مُضَافٍ غَيْرِ الْكَافِ لِصِحَّةِ الْخِطَابِ فِي الْمُضَافِ

اي ان المضمرة لا يُنادى لانه لا يقبل تكلف الخطاب المُجَنَّب اليه بواسطة الداء . أما المتكلم والغائب فلا بُد بنا في وضعها . وأما المُخَاطَبُ فلا بُد لا يتحمل خطاباً آخر * وكذلك ما أُضِيفَ الى المضمرة فانه يصح ان يُنادى منه ما يحتمل توجيه الخطاب اليه وهو ما أُضِيفَ الي غير ضمير المُخاطَب فيقال يا غلامي ويا غلامه ولا يقال يا غلامك . وذلك لان المضاف في كل ذلك قد صار مُخاطَباً فلا تصح اضافة الى المُخاطَب ايضاً لان الخطاب يقتضي اتحادها والاضافة تقتضي المغايرة بين المتضامنين . فتأمل

”وَجَزَّ قَلْبُ الْيَاءِ مَعَهُ الْفَاءُ فِي مَاسُورَى الْمَعْتَلِّ وَالْمُحْدَفُ أَقْتَفَى“
”فَأَكْسَرَ عَقِيبَ الْمُحْدَفِ وَأَفْتَحَ إِذْ تَرِدُ وَأَضْمُ وَفِي اللَّفْظِيِّ ذَلِكَ لَا يَرِدُ“

اي ان الياء من الضمائر التي يُضاف اليها المُنَادَى اذا كان المضاف غير معتل الآخر يجوز قلبها ألفاً فيقال في يا غلامي يا غلاما . ويجوز والحالة هذه حذفها ثابتة او مقلوبةً وحينئذ يفتح آخر المضاف او يكسر للدلالة على المحذوف منها فيقال يا غلاماً بكسر الميم وفتحها * ومنهم من يضم آخر المُنَادَى بعد حذفها كالمُنَادَى المفرد اكتفاءً بنية الاضافة وعليه حكاية يونس يا أم لا نفعلي بضم الميم * وقد بعضهم هذا الاستعمال بما لا يُنادى غالباً الا مضافاً كالأب والام ونحوها * وكل ما ذكر من احكام القلب والحذف لا يقع في الاضافة اللفظية لعدم امتزاج المضاف فيها بالمضاف اليه فلا تحمل التصرف المذكور ولذلك لا يجوز معها الا اثبات الياء ساكنة او مفتوحة كما لا يجوز في المعتل الآخر الا اثباتها مفتوحة على ما مرَّ حكمة في باب الاضافة

وَعَوَّضُوا بِالْتَّاءِ فِي يَأْأَبْتِ كَسْرًا وَفَتْحًا وَكَذَا يَا أُمَّتِ

اي وما استعملوه في الياء مع المُنَادَى المضاف اليها انهم عوضوا عنها محذوفة مع الأب

والأم بالتاء فقالوا يا أبتِ ويا أمتِ . وهي تاء تأنيث كاللاحقة ربّ ونحوها بدليل
جواز إبدالها هاء في الوقف كقولهم ورفعت من صوتها هيا أبة . ولذلك يُفتح ما قبلها *
والأكثر كسر هذه التاء تعويضاً عن كسر آخر المنادى الذي التزم فتحه قبلها . ويجوز
فتحها لأنها عوض عن الياء فتعطي الحركة الجائئة فيها * ولا يجوز الجمع بينها وبين الياء
لامتناع اجتماع العوض والمعوض عنه . ولا بينها وبين الألف لان الألف بدل من
الياء . وأما قول الشاعر

أيا أبتي لازلت فينا فأنما لنا أمل في العيش ما دمت عائشاً

وقول الآخر

أيا أبتا لا ترمِ عندنا فإننا نجير إذا لم ترمِ

فكلاهما ضرورة على الصحيح

ومثل يا أبتي قيل يا ابن أمي في ما خلا الأضم ويا ابن عمي

أي أنه كما يقال يا ابني باثبات الياء وقبلها وحذفها يقال يا ابن أمي ويا ابن عمي بهذه
اللغات في المضاف إلى الياء الأضم ما قبل الياء المحذوفة فانه لا يجوز معها لفقد صورة
المنادى المفرد فيها . وعلى ذلك قرئ يا ابن أم ان القوم استضعفوني بالكسر والفتح .

وقال الراجز

كن لي لا علي يا ابن عمي نعش عزيزين ونكفي الهما

وذلك يجري أيضاً مع الابنة المضافة إلى الأم أو العم . ومنه قول الراجز

يا ابنة عمي لا تلومي وأهجي لا تجرقي اللوم حجاب مسمعي

وهو مقصور على ما ذكرناه فلا يتجاوزة إلى غيره كما شقيق أمي ويا ابن أخي ونحو ذلك

وكالمُضافِ نصبوا الشبهة له إذ فاته حق البناء مثله

أي أنهم كما نصبوا المنادى المضاف لفوات حق البناء من جهة الأفراد نصبوا المشبه به
وهو كل اسم تعلق به شيء من تمام معناه على غير جهة الصلة أو الإضافة . وهذا التعلق
قد يكون بالعمل في الفاعل نحو يا حسناً وجهه . أو في المنفعل نحو يا طالماً جبلاً . أو في
المجرور نحو يا رفيقاً بالعباد . وقد يكون بالعطف عليه نحو يا زبداً وتمراً إذا سميت
رجلاً بذلك * والأول هو الغالب في استعماله وبه سمي شبيهاً بالمضاف لأنه قد عمل في

ما بعده وهو يتخصّص به ويفتقر اليه كما هو شأن المضاف مع ما أُضيف إليه
 وَأَضْمُهُ إِذَا شِئْتَ أَوْ أَفْتَحْهُ أَوْلَا كَرَبِ زَيْدٍ الْخَيْلِ وَأَنْصِبْ مَا تَلَا
 اي انه يجوز في الاول من نحو يا زيد زيد الخيل ان يُضمَّ على انه مفرد وهو الارجح. او
 يُفتح على انه مضاف الى محذوف يفسره المذكور بناءً على ان الاصل يا زيد الخيل زيد
 الخيل تُحذف المضاف اليه الاول استغناءً عنه بذكر الثاني * وأما الثاني فليس فيه غير
 النصب على انه مُنادى بتقدير الحرف او تأكيد او عطف بيان او بدل او مفعول به
 بتقدير اعني

فَإِنْ ثَقُلَ يَا زَيْدُ زَيْدٌ أَضْمَهُمَا وَأَرْفَعْ أَوْ أَنْصِبْ ثَانِيًا مُحْنِكِمَا
 اي فان قلت يا زيد زيد يا افراد الاسمين ضم كل واحدٍ منها كقول الراجز
 ابي وأسطارٍ سَطْرِنَ سَطْرًا لَقَائِلُ يَا نَصْرُ نَصْرًا
 وجاز في الثاني الرفع والنصب ايضاً. غير انهم اختلفوا في توجيه احكامه المذكورة والصحيح
 انه يُضمُّ على انه مُنادى ثانٍ. ويرفع او ينصب على انه تأكيد جارٍ على لفظ الاول او محموله.
 وهو مذهب اكثر المحققين

وَنَحْوِ يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو رُحِمَا إِنِّبَاعُهُ مَا بَعْدَهُ فَفَتَا
 اي ان العلم المفرد الموصوف باين متصلًا به مضافًا الى علم آخر كما رأيت في المثال يُختار
 فيه الفتح على الضم تبعاً لفتحة النصب الواقعة بعده فيقال يا زيد بن عمرو بفتح الدال *
 وقيد بعضهم بما ظهر فيه الضمة كما رأيت لان المقصود به المشاكلة اللفظية. فان كان ما
 لا تظهر فيه نحو يا عيسى ابن مريم نعين تقديرها دون الفتحة * ولا بد من استيفائه جميع
 الفيود المذكورة آنفاً فان اخل بشي منها نعين ضمة على الاصل

وَنَصِبُوا مَقْصُودَ نَكْرَةٍ وَصِفَ بِمَا لَهَا إِذَا مَا لِمِهِمْ أَلْفٌ
 اي انهم ينصبون النكرة المقصودة اذا وُصِفَ بما تُوصَف به التكرات وهو النكرة المفردة
 نحو يا رجلاً صالحاً. والجملة نحو يا عظيماً برحى لكل عظيم. وشبهها نحو يا رجلاً فوق الجبل
 ويا جارية في الهودج. وذلك لانها لما جرت مجرى النكرة المبهمة في الوصف عوملت
 معاملتها في النصب * وإنما جاز ان تُوصَف بما توصَف به التكرات لان الوصف مقدَّر لها

قبل النداء ثم نودي الموصوف والصفة جميعاً * وقيل انها حيثئذ قد اشبهت المشبه
بالمضاف لانه قد اتصل بها شيء من تمام معناها فحرت مجراه في النصب * واما ما وُصِفَ
منها بمعرفة نحو يا رجل الطويل فيجب ضمّه على الاصل

وَرَبَّمَا نُونٌ مَا ضَمُّ لَدَى ضُرُورَةٍ وَالنَّصْبُ فِيهِ وَرَدًا

اي انه ربمما اضطر الشاعر الى تنوين المنادى المضموم فيجوز ان يتركه على ضمّه كما في قول
الشاعر

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

ويجوز ان ينصبه كقول الآخر

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَفْتُكَ الْوَأَوِي

واختلفوا في الترجيح بينهما والأظهر ان النصب ارجح حملاً على المنع من الصرف اذا نون
للضرورة فانه يكسر في حالة الجر بالاتفاق لان التنوين علم التمكن فلا بد معه من العمل
بمقتضى الاصل في الاعراب * واعلم ان النون المنصوب اذا نُعِتَ نعتين في نعتيه النصب
لانه منصوب لفظاً ومحملاً. واما النون المضموم فيجوز في نعتيه الرفع والنصب لانه مضموم
لفظاً منصوبٌ محملاً كما كان قبل التنوين

فصل

في نداء المحلى باللام

وَلَا يَنَادِي مَا بِاللَّامِ حَلِيًّا دَفْعًا لِتَعْرِيفَيْنِ فِيهِ التَّقِيًّا

فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تُنَادِيَهُ قُلْ يَا أَيُّهَا الْفَتَى وَيَا هَذَا الرَّجُلُ

اي ان مصحوب الالف واللام لا ينادى بنفسه كراهة اجتماع معرفتين عليه من حرف
النداء وحرف التعريف وهو المشهور بين النحاة. وعليه اختلفوا في جواز مباشرة حرف
النداء لنحو الحرث لان ال الداخلة عليه لا تفيد التعريف. والجمهور على امتناع ذلك فيه
باعتماد الصورة اللفظية كما منعوا دخول ال الموصولة على الفعل * وإنما جاز ان يقال
يا زيد لان احدى العلامتين اللفظية والخرى معنوية بخلاف مصحوب ال ولذلك توصلوا
الى نداءه بما يصلح له من الاسماء المبهمة وهو أي واسم الإشارة. ولكل من هذه المذكورات

حكم لازم له. أما مصحوب آل فحكمه ان تكون فيه جنسية كالفتى ليكن ان يتناول الميم فلا يقال يا أيها الحرث * وأما أي فحكمها ان تلحق بها التنبيه دفعا لتوهم اضافتها الى ما بعدها وتعو ايضا عما فاتها من المضاف اليه. وهي تستعمل بلفظ واحد مع الجميع الأعم الموث فانه يجوز تأنيثها نحو يا أيها النفس المطمئنة. والمشهور انها نكرة مقصودة تنبي على الضم كغيرها من النكرات المعينة * وأما اسم الاشارة فحكمه ان يكون للقريب فلا

يقال يا ذاك الرجل

وَالرِّمَّةُ رَفْعًا إِذْ هُوَ الَّذِي قُصِدَ تَابِعَ مَبْهَمٍ لِإِيضَاحٍ يَرِدُ
وَإِنْ قَصِدَتْ مَا بِهِ يُشَارُ فَأَلْ رَفْعٌ وَالنَّصْبُ كَمَا تَخْتَارُ

اي ان مصحوب آل يلزمه الرفع لانه هو المقصود بالنداء مع كونه مفردا معرفة فجعل إعرابه بالحركة التي كان يستحقها لو باشرة حرف النداء. وقيل جعل على لفظ الميم الظاهر او المقدر فرفع تبعاً له * وهو يجعل تابعا لذلك الميم موضحاً له. فيكون صفة له ان كان مشتقا نحو يا أيها العالم. وعطف بيان ان كان جامداً نحو يا أيها الرجل * وما ذكرناه من الرفع مطرد مع أي وجهاً واحداً عند الجمهور. وأما مع اسم الاشارة فان كان ذو اللام هو المقصود بالنداء واسم الاشارة وصلة الى نداءه تعين رفعه ايضا. وان كان اسم الاشارة هو المقصود بحيث يصح السكوت عليه وذو اللام موضح له جاز فيه الرفع والنصب كما في سائر توابع المنادى المبني

وَقَدْ يُقَالُ أَيُّهَاذَا وَإِقْعَا ذَا دُونَ ذِي اللَّامِ وَمَعَهُ تَابِعًا

اي ان اسم الاشارة قد يقع بعد أي دون ذي اللام فيقال يا أيهاذا. ومنه قوله
أَيُّهَاذَا نِ كَلَّا زَادَكُمَا وَدَعَانِي وَاغْلًا فِي مَنْ وَغَلْ
او معه نحو يا أيهاذا الرجل. ومنه قول الآخر

أَلَا أَيُّهَاذَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسَهُ لِأَمْرٍ نَحْنُهُ عَنِ يَدَيْهِ الْمَقَادِمُ

فيكون اسم الاشارة تابعا لأي في صورتين وذو اللام تابعا لاسم الاشارة في الصورة الثانية * واعلم ان أي لا تتبع الأبي اللام واسم الاشارة المذكورين والموصول المصدر بأل نحو يا أيها الذي تزل عليه الذكر. واسم الاشارة لا يتبع الأبي اللام والموصول المذكورين * وها التنبيه التي في أيها ذا هي التي في أيها الرجل لا التي في يا هذا الرجل

اذ لا يصح استعمال أي بدونها لما علمت ولذلك تكتب متصلة بها لا باسم الإشارة * وذو اللام لا يحكم على محله بالنصب لانه بحسب الصناعة ليس مفعولاً به لعدم مباشرة الحرف له ولذلك يتعين الرفع في تابعه كما سترى

وَجَزَّ يَا اللَّهُ عَلَى قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ أَصْلِهِ بِالْوَصْلِ وَالْقَطْعِ اِسْتِهْرًا
وَحَرْفُهُ يَا حَسْبُ وَاللَّهِمَا بِدُونِهَا وَشَدَّ مَعَهَا نَظْمًا

اي وجزان يُنادى اسم الجلالة بنفسه مع ان اصله الإله بالآلف واللام لان الاداة لازمة له فكأنها من نفس الكلمة فينادى على قطع النظر عن اصله * وأما هزته فيجوز وصلها على الاصل ويجوز قطعها تنبيهاً على ان ال قد خرجت فيه عن اصلها وصارت كجزء منه * ولا يُنادى اسم الجلالة إلا آياً تكريماً له لانها أمُّ الباب . ويجذفونها فيعوضون عنها بيمر مشددة مفتوحة في آخره فيقال اللهم . وهو كثير في الاستعمال * ولا يُجمع بينها لامتناع

اجتماع العوض والمعرض عنه . وأما قول الشاعر

اني اذا ما حدثت ألبا اقول يا اللهم يا اللهم

فشاذ دعت اليه الضرورة

فصل

في ما يلزم النداء

خُصَّ فَعَالٍ بِالْإِنْدَاءِ شَتْمًا لَهَا وَفَعَلٌ لَهُ قِيَاسًا مِثْلَهَا

وَالزُّمُّ الْأَوَّلُ كَسْرًا فَنُويَ ضَمٌّ وَقِيلَ أَحْفَظْ لِثَانٍ مَا رُوي

اي انهم خصوا بالنداء صيغة فعال شتماً للمرأة نحو يا فساق . وصيغة فعل شتماً للرجل نحو يا فسق . وكلاهما معدولان عن صيغة فاعل فان الاصل فيها فاسقة وفسق * غير ان فعال مبني على الكسر كما سيأتي فيكون ضمّه نقديراً . وهو مقيس بالاجماع في كل وصف من فعل ثلاثي مجرد * وأما فعل فهو معرب مبني على الضم كسائر النكرات المفصولة . وهو مقيس عند سيبويه وجماعة وسامعي عند آخرين محفوظ في فسق وغدر

وخبث ولكع لانهم لم يسموا غيرهن منه

وَجَاءَ مَا يُحْفَظُ نَحْوَ يَأْفُلُ وَكُلُّهُ بِلَا خِلَافٍ يُنْقَلُ

اي انه قد ورد من ذلك غير ما ذكر الفاضل محفوظة نحو يا فُلٍ مقطوعاً من فلان .
وكذلك يا فُلَّةً للمرأة مراداً بهما مجرّد النداء * ومن ذلك قولهم يا مكرمان للرجل الكريم
ونقيضة يا ملامان * ومن هذا القبيل ما مر من قولهم يا أبت ويا أمت وغير ذلك مما
لا نطيل الكلام بذكره . وكله سماعي لا يجوز القياس على شيء منه بالاتفاق

فصل

في ما يجوز حذفه في النداء

وَأُحْدَفُ فِي حَرْفِ النِّدَاءِ قَدْ جَرَى وَقَلَّ نَحْوُ ذَا أَرْعَوِي وَأَطْرِقْ كَرًّا
وَذَاكَ فِي نِدَاءٍ مَنْ لَمْ يُقْصَدِ أَقَلُّ نَحْوُ رَجُلًا خَذَّ يَدَيَّ

اي انهم اجازوا حذف حرف النداء نحو بوسفت أعرض عن هذا وسنفرغ لكم ايها
الثقلان وأدو الي عباد الله . وهو كثير في الاستعمال وان كان نافراً في القياس لان
فيه حذف العوض والمعوض عنه * وقيل في كلامهم حذفه مع اسم الاشارة كقول الشاعر
ذا أروعاء فليس بعد اشتعال آل رأس شيباً الى الصبا من سبيل

ومع اسم الجنس المعين كقولهم أطرق كراً ان النعام في القرى . اي يا هذا ارجع عن
جهلك . واخفص رأسك يا كراً وهو مرخم كروان اسم طائر * وذلك لان حرف النداء
في اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف فحقه ان لا يحذف كما لا تحذف الاداة
المذكورة . واسم الاشارة في معنى اسم الجنس باعتبار الإبهام فجرى مجراه * وأقل من حذفه
معها حذفه مع النكرة الغير المقصودة كما اذا قال الاعمى رجلاً خذ يدي اي يا رجلاً لان
الحذف قد يتأتى اذا كان المنادى مقبلاً منتبهاً لمن يناديه وذلك انما يكون في المعرفة
دون النكرة * ولا يكون الحذف المحذوف غير يا كما سيأتي فلا يُندَر غيرها عند الحذف
لانها اصل حروف النداء وأعماها

وَفِي الْمُنَادَى جَازٍ إِذْ لَا يُعْهَدُ نِدَاءً تَالِي الْحَرْفِ نَحْوَ يَا أَسْجُدُوا

اي وجاز ايضاً حذف المنادى اذا كان نداءً ما يلي حرف النداء غير معهود لانه لا يصلح
للنداء فيكون فيه دليل على حذف المنادى . وذلك كالنعل في نحو يا أسجدوا فان المنادى

فيه محذوف والتقدير يا قوم أو يا هؤلاء ونحوها * وسأيتي استيناف الكلام على ذلك في
بمبحث حروف النداء

وَعَجَزُ مَا فَوْقَ ثَلَاثِ عِلْمًا فَرْدًا وَمَزْجِيًّا بِحَذْفِ رُخْمًا
فَنَالَ حَرْفًا تَمَّ مَا تَقَدَّمَ إِنَّ زَادَ مَدًّا رَابِعًا أَوْ كَلِمَةً
وغير ذي الهمد كغير عون أخلف فيه وكل ذلك تخفيفاً حذف

اي ويجوز ايضاً حذف آخر المنادى العلم الزائد على ثلاثة احرف من المفرد والمركب
المرجى. وهذا الحذف يُعرف عند النحاة بالترخيم * وعلى ذلك ينال الحذف منه حرفاً
واحدًا كما في نحو جعفر وخويلد فيقال يا جَعْفَ ويا خُوَيْلِدَ بحذف الراء والذال * فان
كان قبل آخره حرف مد زائد رابعاً فما فوق حذف ايضاً فيقال في مروان يا مَرَوَ *
او ينال كلمة وذلك في المركب المذكور نحو يا معدي في معدي كَرِبَ * فان لم يكن
حرف العلة حرف مد كما في فِرْعَوْنَ ففيه خلاف والجهور على اثباته فيقال يا فِرْعَوْنَ
بالواو * وأما ان كان حرف العلة غير زائد كما في مُخَنَّرَ عَلِمًا فلا يحذف. وكذلك اذا
كان ثالثاً كما في عِمَادَ فَيَمِبُ اثباته في مذهب الجمهور * ولما كان المراد بالترخيم التخفيف
لم يرخصوا ما دون الرباعي من الاسماء كزيد لانه خفيف بالوضع وترخيمه يُحذف بالقدر
الصالح لوضع الاسماء * واما غير العلم فلا يُرْخَمُ ولو كان صالحاً للترخيم لانه لا يُعلم
المحذوف منه بخلاف العلم فانه لشهرته يكون في ما بقي منه دليل على ما حذف. وشذوقهم
يا صاح اي يا صاحب لفقد العلمية. غير انه لما كثر دعاء الناس بعضهم بعضاً به اشبه
العلم فبان ترخيمه * وكذا ما سوى المركب المرجى منه وهو المركب الاسنادي نحو تَابِطَ
شراً والمركب الاضافي نحو عبد الله فانها لا يُرْخَمَانِ عند الجمهور لان الاول محكي فلا بد
من المحافظة على صورته التي حكي عليها. والثاني لا ينطبق على حكم المرخم لانه لو حذف
منه آخر المضاف لم يكن الترخيم آخرًا ولو حذف آخر المضاف اليه لم يكن الترخيم في آخر
المنادى. وما ورد بخلاف ذلك فنادر لا يقاس عليه وهو مذهب البصرين

وَكُلُّ مَا أَنْتَ بِالنَّاءِ أَحْمَلُ إِذْ لَمْ تَكُنْ مِنْهُ فَتَقْضِي بِالنَّحْلِ

اي ان كل ما كان مؤنثاً بالناء يحتمل الترخيم علماً او غير علم زائداً على الثلاثة او غير

زائدي لان الناء خارجة عن بنيتها فلا يُحذف حذفها بشيء. ولذلك لا يُحذف معها حرف
 المد الواقع قبلها في نحو أرطاة لانها في حكم الانفصال فلا يستتبع حذفها حذف ما قبلها.
 وعلى ذلك يقال يا فاطم ويا جاري ويا ثب ويا أرطى وهلم جرا * واعلم انهم لم يعتبروا
 في نحو ثبة وشاة ما اعتبروه في الثلاثي المذكور لان المؤنث قد تُثقل بالتركيب مع العلامة
 فاستحق التخفيف. ولان بقاء المرخم منه على حرفين من اصوله كان قبل الترقيم فلم
 يحدث لاجله ولذلك لا يمنع ترخيمه. وعليه قولهم يا شاة اذ جني اي يا شاة * فتأمل
 وَقَدْ يُضَمُّ دُونَهَا مَا يَتَّبِعُ إِذْ لَيْسَ يَنْوِي مَا مِنْ أَسْمٍ يُلْقَى
 وَعَلِمَ بِهَا قَلِيلًا ضَمَّ إِنَّ لَمْ يَلْتَبِسْ وَالضَّمُّ فِي الْكُلِّ مِنْ
 اي ان ما كان بدون الناء المذكورة قد يبنى الباقي منه على الضم غير منوي ما حذف منه
 فكأنه موضوع على هذه الصيغة. فيقال يا جعفُ بضم الناء كما يقال يا زيد * وأما
 المؤنث بالناء فقد يجري هذا المجرى اذا كان علما لا يلتبس بالمذكر بعد ترخيمه نحو يا مية
 في مية. فان كان يلتبس كحفصة وجب الفتح * على ان الضم في كل ذلك لغة ضعيفة
 والخيار ترك ما بقي من كل اسم على ما كان يستحقه قبل الترقيم لان هذا المحذوف في
 حكم الموجود لكونه مقصودا فهو خليق بالمرعاة * ولذلك يقال لهذه اللغة لغة من ينتظر
 وللأخرى لغة من لا ينتظر

فصل

في نواع المنادى

وَكَالْمُنَادَى إِذْ نُويِّ الْحَرْفُ الْبَدَلُ مِنْهُ كَذَا الْعَطْفُ بِحَرْفٍ دُونَ أَلْ
 اي ان البدل من المنادى حكمه حكم المنادى المستقل بنفسه لانه على نية تكرار حرف
 النداء. فيقال يا سعيد كرز ويا عبد الله بشر بالضم فيهما. ويا زيد اخانا ويا ابا بكر
 عبد الله بالنصب كما يقال يا كرز ويا بشر ويا اخانا ويا عبد الله * وكذلك المعطوف
 عليه نحو يا زيد ويا بشر ويا عبد الله وخالد بالضم فيها لان حرف العطف قائم مقام
 حرف النداء المقدر هناك. ولذلك يشترط فيه ان يكون مجردا من آل لانها تمنع تقدير
 حرف النداء قبله فلا يجري معها هذا المجرى

وَعَبَّرَ ذَلِكَ أَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ مُفْرَدًا مَعَ ذِي الْبِنَاءِ مِمَّا سِوَى مَا قُصِدَ

أي ان غير ما ذُكِر من التوابع وهو النعت والتأكيد والبيان والمعطوف المقترن بآل اذا كان مفردًا تابعًا للمبني يجوز فيه الرفع جملاً على لفظه الظاهر او المقدر والنصب جملاً على محله . فيقال يا زيد الكريم ويا تميم اجمعون ويا فتى احمد ويا سيويو والحليل بالرفع والنصب في الجميع . ما لم يكن التابع هو المقصود بالنداء وهو تابع أي مطلقاً وتابع اسم الإشارة الذي جعل وُصَلَة الى نداءه كما مرَّ فانه يتعين فيها الرفع * واعلم انه انما جاز اتباع لفظ المبني في هذا الباب بخلاف غيره من المبنيات لانه قد اشبه العرب من حيث ان هذه الضمة توجد عند وجود حرف النداء وتُفقد عند فقده فصارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل له * واذا كان التابع متصلاً بضمير المنادى جاز ان يكون للغيبة باعتبار الاصل وللحضور باعتبار الحال لانه قد صار مخاطباً . فيقال يا زيد نفسه او نفسك ويا تميم كلم او كلكم . وقس عليه

وَمَا بِأَلٍ أُضِيفَ لَفْظًا قَدْ حُسِبَ كَمُفْرَدٍ مِنْهُ وَبِأَقْبِهِ نُسِبَ

أي ان المضاف اللفظي المقترن بآل ما سوى التابع المقصود يُعدُّ كالمفرد لانه في تقدير الانفصال فيكون مع المبني جائز الوجهين * وما بقي من ذلك وهو تابع المُعْرَب مطلقاً والمُضَاف المعنوي والمُضَاف اللفظي المُجْرَد من آل والمُشَبَّه بالمُضَاف يُنْصَب على الاطلاق . فيقال يا زيد الحسن الوجه بالرفع والنصب . ويا عبد الله الكرم ويا ابا بكر العظيم الشأن ويا زيد اخا عمرو ويا خالد ضارب بشر ويا عثمان وراكباً فرساً بالنصب لا غير في الجميع * واما التابع المقصود فقد مرَّ من الكلام عليه ما يُغني عن الاعداد

وَتَابِعُ التَّابِعِ مِمَّا أُعْرِبَا فِي كُلِّهِ اتِّبَاعٌ لَفْظٌ وَجِبَا

أي ان التابع المُعْرَب اذا اتبع وجب حمل تابعه مطلقاً على لفظه فيقال يا أيها الرجل ذو المال بالرفع فقط . ويا زيد جارنا العزيز بالنصب لا غير . ويا بشر الكرم صاحبنا بالرفع مع رفع الكرم وبالنصب مع نصبه . وقس عليه * وأما تابع التابع المبني فيجرب مجرى تابع المنادى المبني لان متبوعه في حكم المنادى المستقل . وعلى ذلك يقال يا سعيد كرم الكرم بالرفع والنصب . ويا زيد وعثمان امير الجيش بالنصب لا غير . وقس على كل ذلك

فصل

في الاستغانة

وَأَجْرُ مُنَادَى يَا أَسْتَعِيثٌ مُعْرَبًا بِاللَّامِ لَفْظًا كَهُضَافٍ رُكْبًا
 اي ان المُنَادَى ييا اذا طُلِبَتْ منه الإغاثة لغيره يَجْرُ بِاللَّامِ لَفْظًا نَحْوَ يَا لَرِيدٍ لِعِبْرٍ وَلَكِنَّهُ لَا
 يَزَالُ فِي مَحَلِّ النِّصْبِ عَلَى حَكْمِ الْمُنَادَى * ولذلك اذا نُعِتَ بِجَوْزٍ فِي نَعْتِهِ الْجُرُّ والنَّصْبُ
 نَحْوَ يَا لَرِيدِ الشُّجَاعِ لِلْمُظْلُومِ بِجُرِّ الشُّجَاعِ وَنِصْبِهِ * وهو مُعْرَبٌ لِبَعْدِهِ عَنِ مِثَابَةِ كَافِ
 الْخُطَابِ مِنْ حَيْثُ الْإِفْرَادُ لِأَنَّهُ قَدْ تَرَكَّبَ مَعَ حَرْفِ الْجُرِّ فَاشْبَهَ الْمُضَافَ . وَقِيلَ لِأَنَّ
 الْحَرْفَ الْمَذْكُورَ قَدْ أَبْعَدَهُ عَنِ شَبْهِ الْحَرْفِ لِأَنَّهُ مِنْ خِصَائِصِ الْأَسْمَاءِ * وَعِلْمُ أَنَّ الْمُسْتَعِيثَ
 لَا يُسْتَعِيلُ لَهُ غَيْرُ يَا مِنْ حُرُوفِ النِّدَاءِ كَمَا تُشْعِرُ بِهِ عِبَارَةُ النِّظْمِ لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ عَنِ أَصْلِ
 الْمُنَادَى لَفْظًا وَمَعْنَى فَاقْتَضَى أُمَّ الْبَابِ لِاحْتِمَالِ التَّصَرُّفِ فِيهَا بِخِلَافِ غَيْرِهَا

وَاللَّامُ مَعَ يَا أَفْتَحُ وَدُونَهَا أَكْسِرُ إِذْ هُوَ مَعَهَا فِي مَكَانِ الْمُهْضَرِ
 اي ان اللام الداخلة على المُسْتَعِيثِ تُفْتَحُ وَإِنْ كَانَتْ لَامِ الْجُرِّ لِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ بَعْدَ حَرْفِ
 النِّدَاءِ مَوْقِعَ الضَّمِيرِ فَتُفْتَحُ مَعَهُ اللَّامُ كَمَا تُفْتَحُ مَعَ الضَّمِيرِ فِي نَحْوِ لَكَ . وَلِذَلِكَ إِذَا عَطِفَ
 عَلَيْهِ وَلَمْ تُكْرَرْ يَا تُكْسَرُ اللَّامُ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ
 يَبْكِيكَ نَاءً بَعِيدَ الدَّارِ مُغْتَرِبًا يَا لِلْكَهُولِ وَاللِّشْيَابِ لِلْعَجَبِ
 وَامَا إِذَا كُرِّرَتْ يَا فَلَا بُدَّ مِنَ الْفَتْحِ مَعَهَا كَمَا فِي قَوْلِ الْآخِرِ
 يَا الْقَوْمِي وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي لِأَنَّ النَّاسَ عُنُوتُهُمْ فِي أَرْيَادٍ
 وَامَا لَامُ الْمُسْتَعِيثِ لَهُ فِيهَا مَكْسُورَةٌ مُطْلَقًا عَلَى أَصْلِهَا * وَقَدْ يَجْرُ مِنْ كَقَوْلِ الْآخِرِ
 يَا لِرَجَالِ ذَوِي الْأَلْبَابِ مِنْ نَهْرٍ لَا يَبْرَحُ السَّفَةُ الْهَرْدِي لَهُمْ دِينًا
 وَعِلْمُ أَنَّ الْمُسْتَعِيثَ مِنْ أَجْلِهُ قَدْ تَكُونُ الْأَسْتَعَانَةُ لَهُ وَقَدْ تَكُونُ عَلَيْهِ كَمَا رَأَيْتَ فِي الْأَمْثَلِ
 وَنَمَّا يُطْلَقُ عَلَيْهِ الْمُسْتَعِيثُ لَهُ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْغَالِبُ فِيهِ * وَالْأَوَّلُ لَا يَجْرُ إِلَّا بِاللَّامِ
 وَالثَّانِي يَجْرُ بِهَا أَوْ بِمِنْ كَمَا رَأَيْتَ * وَإِذَا وَقَعَ بَعْدَ حَرْفِ النِّدَاءِ مَا لَا يُنَادِي حَقِيقَةً نَحْوِ
 يَا الْعَجِيبُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَعَانًا وَالْمُسْتَعِيثُ لَهُ مَحذُوفٌ فَتُفْتَحُ اللَّامُ وَيَجُوزُ الْعَكْسُ فَتُكْسَرُ
 وَاللَّامُ عَنْهُ كَهُنَادَى تُحَذَفُ فَيَسْتَعِيضُ بِهَا تَطَرُّفٌ

اي ان اللام تُحذف عن المُستغاث فيكون كالمنادى غير انه يُعوّض عنها بِالْألفِ في آخره

للفرق بينهما نحو يا زيدا العمري . وعليه قول الشاعر

يا بزيدا لآمل نيلَ عزِّي وَغني بعد فاقه وهوانِ

وقد لا يُعوّض فيخلو منها جميعاً كقولهِ

أَلَا يَا قَوْمُ الْعَجَبِ الْعَجِيبِ وَاللِّغْفَلَاتِ تَعْرِضُ لِأَرَيْبِ

وحينئذٍ يجري مجرى المنادى الصريح فيضمُّ منه ما يضمُّ في النداء وينصب ما ينصب *

ولا يجوز فيه الجمع بين اللام والألف فلا يقال يا زيدا العمري لامتناع الجمع بين العوض

والمعوّض عنه

وَمِثْلُ مَا أَسْتَعِيثُ مَا تُعْجِبَا مِنْهُ كَيَا لِلهَاءِ أَوْ يَا طَرَبَا

اي ان ما تُعْجِبُ من ذاته او من صفةٍ يجري في كل ما ذُكِرَ مجرى المستغاث . فتدخل

عليه اللام كقولك يا للهأه اذا نُعْجِبْت من وجوده او من كثيره . وتعاقبها الألف نحو

يا طَرَبَا . وقد يُجرّد منها جميعاً فيقال يا طَرَبُ بالضم * وقس على كل ذلك

فصل

في الندبة

وَكَأَلْمُنَادَى مَا لِلْفَجْعَةِ نُدْبٌ أَوْ أَلْمٌ بَوَا وَتَعْيِينٌ يَجِبُ

اي ويجري مجرى المنادى ما نُدِبَ لتفجع عليه او توجع له او منه بواسطة وا الموضوعه

لذلك * ولا يكون الا معرفة معينة ليقوم عنده النداب له فلا يكون نكرة ولا معرفة

مبهمة كالضمير واسم الاشارة والموصول بصلة غير مشهورة * وهو يعطى ما للمنادى من

البناء والاعراب فيقال يا زيد بالضم ويا امير المؤمنين ويا حاميا عشيرتنا بالنصب *

ويُنَوَّن عند الضرورة رفعا ونصبا . وبها يروى قوله

وَأَفْعَسَا وَابْنُ مَنِي فَفَعَسُ أَيْلِي بِأَخْذِهَا كَرَوَسُ

وقد يُندب بيا عند أمن اللبس بالمنادى المحض كما سيأتي ولا يُندب بغيرها مطلقا

وَغَالِبًا صِلَ عَجْزُهُ بِالْأَلْفِ مُنْفَتِحًا مَا لَمْ يَكُنْهَا فَأَحْذِفْ

اي ان المندوب يُوصَل غالباً آخره بِالْألفِ مفتوحاً لمناسبتها ما لم يكن أَلْفًا فيُحذف

لالتقاء الساكنين . فان كان مضمومًا او مكسورًا حُذِفَتْ تلك الحركة لنزول النجفة
مكانها . وان كان منونًا حُذِفَ التنوين الفاصل بينه وبين الالف * وهذه الالف تلحق
المندوب لاجل مد الصوت به اظهارًا لشدة الحزن . وعلى ذلك قول الشاعر
فواكيدا من حُبِّ مَنْ لا يُحِبُّنِي ومن عِبْرَاتِ ما لَهْنُ فَنَاءِ
والغالب ان تلحقها هاء السكت فيقال واكيداه * واذا نُدِبَ نحو مصطفى حذفت اللفه
لالتقاء الساكنين بينها وبين الالف النُدْبَة فيقال وامُصطفاه . وهو مذهب الجمهور * فان
كان آخر المندوب ألفًا وهاءً كعبد الله لم تلحقه الالف والهاء فرارًا من نقل اللفظ
فيُنْدَب مجردًا عند الاكثرين * واعلم ان المراد بعجز المندوب ما تم به من حرف او كلمة
فيندرج فيه عجز المركبات وصلبة الموصول لان كل ذلك يكون معه كلمة واحدة او كاللغة
الواحدة . فيقال وا عبد الملكاه وا معدني كرباه وواتا بطشراه وا من حفر بشر زمراه .
والحركة البنائية او الاعرابية تُنْدَر على كل ما قبل الالف هنا وفي باب الاستغاثة لاشتغال
الحل بجزمة المناسبة * وعلامة النُدْبَة تلزم المندوب إذا كان يلبس بالمنادى المحض كما
في قول الشاعر

حَمِلْتَ امراً عظيماً فاصطبرت له وقمت فيه بامر الله يا عمرا
فان امن اللبس جاز الحاقها وتركها * وربما لحقت غير مندوب نحو وا عجبوا وا اسفاه .

ومنه قول الراجز

وا عجباً لهذه الفليقة هل تذهبن الثوباء الريقة
وتلحق نعت المندوب عند الاكثرين نحو وا زيد الكريماه . وما اضيف نعتة اليه كقول
الشاعر

كم قائلٍ وا اسعد بن سعداه كل امرئٍ باك عليك آواه
وذلك لان الصفة مع الموصوف كالشيء الواحد وكذلك المضاف اليه مع المضاف
وحيث كان الفتح داعي اللبس فالالف اقلها بحرف الخمس
اي متى كان فتح ما قبل الالف النُدْبَة يُودى الى الالتباس بترك ما قبلها على حركته ونقلب
حرفاً يجانس تلك الحركة . فاذا نُدِبَ الغلام المضاف الى ضمير المفرد الغائب او المفردة
المخاطبة قيل في الاول وا غلامه وا وا في الثاني وا غلامك بقليها يا .
لانه لو قيل وا غلامهاه وا غلامكاه لالتبس الاول بالمضاف الى ضمير الغائبة والثاني

بالمضاف الى ضمير المخاطب * فان أُضِيفَ الى ضمير جماعة الذكور قيل واغلامكممؤة
 باعتبار ضمة الميم التي كانت لها في الاصل لانه لو قيل واغلامكمماه التبس بالمضاف الى
 ضمير المثني * واعلم ان المضاف الى ضمير الخطاب جاز ان يُندب وامتنع ان يُنادى لان
 المندوب غير مخاطب كما في المنادى * وبهذا الاعتبار جاز ان يكون المتجيب منه مضمرًا
 نحو يا لك فارسًا ويا لها ليلة

وَتُحَذَفُ الْيَاءُ كَوَاعِبْدَاهُ بِلِغَةِ السُّكُونِ فِي نِدَائِهِ

اي ان المضاف الى ياء المتكلم على لغة تسكينها في نداءه تُحذف عنه اذا نُدبَ دفعًا
 لالتقاء الساكنين بينها وبين ألف الندبة فيقال في ندب العبد المضاف اليها واعبده *
 واما على بقية اللغات المذكورة في باب المنادى منه فيجري مجرى امثاله مما في هذا الباب *
 واعلم ان الهاء اللاحقة والاخر هنا حُطِّبَ السكون لانها موضوعة للموقف . غير انه يجوز
 ضمها في الشعر كما في قول الشاعر

أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُوبِنَ الزُّبَيْرَاهُ

وعليه مثال النظم . وقد مرَّ الكلام عليها في باب الوقف

وَتُسْكَرُ النُّدْبَةُ حَذْفِ الْحَرْفِ لِفَوْتِ مَدِّ الصَّوْتِ عِنْدَ الْحَذْفِ
 لِذَلِكَ مَا يُنْدَبُ لَا يُرْحَمُ وَذَلِكَ فِي مَا يُسْتَعَاثُ يَلْزَمُ

اي ان الندبة يمتنع فيها حذف حرف النداء لان المقصود فيها مد الصوت وتطويله
 والحذف ينافي ذلك فيفوت الغرض . ولذلك لا يُرْحَمُ المندوب * والمستعاث مجرى هذا
 المجرى فلا يُحذف عنه حرف النداء ولا يُرْحَمُ . واما قول الشاعر

كُلُّهَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمْ يَا تَتِيمَ اللَّهِ قَلْنَا يَا لِمَالٍ

اي يا لِمَالِكٍ فمحمول على الضرورة او الشذوذ * واعلم ان مما يمتنع معه حذف الحرف
 المنادى البعيد عن يناديه لان المراد في نداءه اطلالة الصوت بواسطة الحرف فلو حُذِفَ
 قَصُرَ الصوت عن البلوغ اليه * ومما يمتنع فيه الترخيم ما كان مبنياً قبل النداء كخادم عند
 الاكثرين . وما يلزم النداء ككمرمان عند الجميع

فصل

في الاختصاص

يَأْتِي اخْتِصَاصٌ كِنْدَا ذِي اللَّامِ مَعَ أَيِّ وَلاِ انِّشَاءٍ وَالمُحَرَّفِ يَدَعُ
وَذَاكَ بَعْدَ مَضْمِرِ النَّفْسِ أَلَى نَحْوِ أَنَا أَفَعَلْتُ أَيُّهَا الْفَتَى

اي ان الاختصاص يأتي على صورة نداء المحلى باللام مع أي فقط غير منضمين معنى الانشاء ولا مصاحب حرف النداء فيكون خبراً وارداً على صورة الانشاء كما في نحو أليس الله بكاف عبده على ما سيجي * وهو يقع بعد ضمير التكلم نحو انا افعل كذا أيها الفتى اي أفعلةً مختصاً بفعله من بين الفتيان . فيكون المراد بالفتى نفس المتكلم لا شخصاً آخر مخاطباً . وهو تابع لأي كما كان في النداء لانه منقول عنه * ولما كانت هذه الصورة منقولة عن صورة النداء بقيت فيها أي مضمومة على غير سبب كما يكون في الحكاية ولم ترل في موضع النصب بفعل واجب الحذف غير ان قدبره أخص لا ادعو * والتزم رفع ذي اللام بعدها اتباعاً للفظها كما كان في النداء * واعلم ان الاختصاص قد نقل عن باب النداء لمشاركة معنوية بينهما لان كلاً منها يتعلق بواحد مخصوص من بين أمثاله . غير ان ذاك يتعلق بصاحبه على سبيل الانشاء وهذا على سبيل الخبر

وَجَاءَ دُونَ أَيِّ مَنْصُوبًا كَمَا نَقُولُ نَحْنُ الْعَرَبُ نَرَعِي الذِّمَّامَا
وَذَا لِذِي الْخُطَابِ طَوْرًا قَدْ بَلَى كَعِنْدَكَ اللَّهُ رَجَاءُ الْخَيْرِ لِي

اي ان هذا المختص يجي بدون أي قائماً مقامها وحينئذ يكون منصوباً بفعل الاختصاص المضمهر كقولك نحن العرب نرعي الذمم اي أخص العرب * وهو يكون تارة مفروناً بأل كما رأيت . وتارة مضافاً الى مضمونها نحو نحن معاشر الانبياء لا نورث * وقد يضاف الى غيره كقوله نحن بني ضبة أصحاب الجمل * وندر وقوعه علماً كقول الآخر بنا تيمماً يكشف الضباب * وقد يقع بعد ضمير الخطاب كقولهم سبحانك الله العظيم . وعليه مثال النظم * ولا يقع بعد ضمير الغائب ولا بعد الاسم الظاهر البتة * واعلم ان جملة الاختصاص من الفعل المحذوف والاسم المذكور بعده في موضع النصب على الحال . وذلك يشمل جميع الصور المذكورة في هذا الباب * والمختص يفترق عن المنادى بانه يكون بدون

الحرف لفظاً ونيةً . ولا يكون نكرةً ولا اسم إشارة ولا موصولاً . ولا يُسْتغاث ولا يُندب ولا يُرْتَم . ولا يقع في أوّل الكلام . ولا يُضْمَن معنى الانشاء كما مرّ . ويُصَب مع كونه مفرداً . ولا يكون علماً الآ في النادر كما رأيت * وقد انبى بعض المحققين الفروق التي بينهما الى نيف وعشرين فرقاً فاقتصرنا منها على ما ذكرناه

فصل

في التخدير والإغراء

يُنصَبُ تَحْذِيرًا بِمُضْمَرٍ كَمَا
إِيَّاكَ وَالْأَفْعَى وَإِيَّاكَ الدِّمَا
وَقِيلَ إِيَّاكَ مِنَ الْأَفْعَى وَقَدْ
شَدَّ عَلَى غَيْرِ الْمُخَاطَبِ مَا وَرَدَ

اي انهم يستعملون النصب على سبيل التخدير للمخاطب بعامل مضمر كما في قولنا إِيَّاكَ وَالْأَفْعَى . فان الاصل فيه أَحْذَرِك من التقاء نفسك والافعى غير انه لما كان المقام يضيّق عن التوسّع في العبارة حذفوا الفعل وما يتعلّق به في المعنى من جارٍ ومجرورٍ فانفصل الضمير المنصوب به لعدم استقلاله متصلاً . وهذا أوجه ما قيل فيه * واجازوا ترك الواو نحو إِيَّاكَ الدِّمَا . والجرّ بمن نحو إِيَّاكَ مِنَ الْأَفْعَى . اي أَحْذَرِك الدِّمَا وَأَحْذَرِك من الافعى * وحكم هذا الضمير ان يكون للمخاطب كما رأيت . وقد جاء لغيره شذوذاً كقول بعضهم إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْب . وقول الآخر من بلغ السَّيِّئِينَ فَيَأْيَاهُ وَإِيَّايَ الشَّوَابِ . وكلاهما من نوادر الكلام . فان عَطَف على ضمير مخاطبٍ نحو إِيَّاكَ وَإِيَّاهُ من الشرّ جاز لانه يجي في التوابع ما لا يجي في المتبوعات

وَالْحَيَّةَ الْحَيَّةَ قَالُوا وَكَذَا
يُقَالُ أَيْضًا مَقْلَبِيكَ وَالْقَذَى
وَالْفِعْلُ دَعَى فِي الْكَلِّ حَتْمًا وَسَوَى
ذَلِكَ كَالْأَفْعَى كَمَا شَاءَ الْهَوَى

اي انهم يتركون الضمير مع تكرار المحذّر منه نحو الحيّة الحيّة . او مع العطف عليه نحو مقْلَبِيكَ وَالْقَذَى * ويجب ترك الفعل الناصب في جميع هذه الصور . أمّا مع الضمير فلانّ هذا اللفظ لكثرة التخدير به جعل عوضاً عن التناظّر بالفعل . وأمّا مع التكرار والعطف فلتقيام المكرر والمعطوف مقامه * فان لم يكن شيء من ذلك كما اذا قيل الأفعى فقط جاز اضممار الفعل اكتفاءً بدلالة القرينة وإظهاره لفقد النائب عنه

وَقَدْ أُجِيزَ الرَّفْعُ فِي مَا كُرِّرَا تَأْوِيلًا وَذَلِكَ فِي الْعَطْفِ جَرَى

اي انهم اجازوا الرفع في التحذير المكرر نحو الأسد الأسد على تقدير مبتدأ محذوف اي هذا الاسد . او خبر اي في طريقك الاسد ونحو ذلك * واجاز بعضهم ذلك في المتعاطفين نحو ناقة الله وسقياها اي هذه ناقة الله وقس عليه

وَأَسْتَعْمَلُوا الْإِعْرَاءَ كَالْتَحْذِيرِ مِنْ دُونَ ضَمِيرٍ كَالْوَفَاءِ يَأْمَنُ ضَمِينِ
وَالْعَهْدِ وَالذِّمَّةِ وَالْوَحَى الْوَحَى قُلْ وَأَنْوِي الْبَابِينَ فِعْلًا صَلْحًا

اي ان الاعراء يستعمل كتحذير بدون اياك فينصب بفعل مضمير كقولك الوفاء اي الزم الوفاء * ويكون مفردا كما رأيت . ومعطوفا نحو العهد والذمة . ومكررا نحو الوحي الوحي * ويجوز الرفع في المكرر والمعطوف ومنه قول الشاعر
ان قوما منهم عبيدٌ واشبا هُ عُميرٌ ومنهم السفايحُ
لجديرون بالوفاء اذا قال اخو النجدة السلاحُ السلاحُ
واما الفعل المحذوف فيقدر في كل واحد من البابين بما يصلح له في المعنى . ويكون حذفه واجبا هنا مع العطف والتكرار وجائزا بدونها كما هناك

فصل

في اشتغال العامل عن المعبول

قَدْ يَشْغَلُ الْعَامِلَ نَصْبُ مَا أَلْتَحَقَّ مِنْ مُضْمَرٍ أَوْ عِلْقَةٍ لِاسْمٍ سَبَقَ
فَالسَّابِقُ أَرْفَعُ مُبْتَدَأً وَأَنْصَبُ عَلَى إِضْمَارٍ مِثْلِ الْعَامِلِ الَّذِي تَلَا

اي ان العامل قد يشتغل عن نصب الاسم المتقدم عليه بنصب ما يليه من ضمير ذلك الاسم نحو زيد ضربته . او من متعلقه نحو الغلام قتلته اباه . فيرفع الاسم المتقدم مبتدأ وهو الأرجح لانه لا يحتاج معه الى تأويل كما ستري . ويجوز نصبه باضمار ما يوافق ذلك العامل في اللفظ والمعنى او في المعنى فقط كما سيجي . فيكون التقدير في المثال الاول ضربت زيدا ضربته . وفي المثال الثاني أَيْتَمَّتْ الْغُلَامُ قَتَلَتْ ابَاهُ . غير انه قد يعرض لكل من ذلك ما يغير حكمه كما ستقف عليه ان شاء الله

وَالرَّفْعُ بَعْدَ مَا يُخَصُّ اسْمًا وَجَبَ وَحَيْثُ لَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا عَقَبَ

اي ان هذا الاسم اذا وقع بعد ما يختص بالاسماء كذا الفجائية يجب رفعه نحو خرجت
فان اذا زيد بضره عمرو لان اذا هن لا يقع الفعل بعدها فلا يمكن اضماره * وكذلك اذا
وقع حيث لا يعمل فيه ما بعده كما اذا وقع قبل ما له صدر الكلام نحو زيد ما رأيت
وعمرؤ ان لقيته فأكرمه لان ما له الصدر لا يعمل ما بعده في ما قبله * او كان العامل
واقعا صلة نحو عمرؤ انا الضاربة لان الصلة لا تعمل في ما قبل الموصول وما لا يعمل لا
يفسر عاملاً * وقس على ذلك ما اشبهه من المواقع

فَإِنْ يَكُنْ قَدْ جَاءَ ذَاكَ بَعْدَ مَا يُخَصُّ بِالْفِعْلِ فَتَنْصِبُ حَيْثُهَا

اي فان وقع الاسم المذكور بعد ما يختص بالافعال كادوات الاستفهام غير المهززة وادوات
الشرط والعرض والتخصيص ونحو ذلك وجب نصبه نحو هل زيدا رأيت وإن عمراً زرته
أكرمك وألا بكرأ تضيفه وهلاً خالداً أكرمته . وذلك لان النصب يقتضي إضمار الفعل
بعد هذه الأدوات فتبقى على ما وضعت له من الاختصاص بالدخول على الافعال . ولا
يجوز الرفع بعدها لانه يقتضي التجرد فتخرج معه عن وضعها * وأما المواقع بعد هززة الاستفهام
فلا يجب فيه النصب كما سيأتي اذ لا يجب عندهم دخولها على الافعال لانها أم الباب
فتوسعون فيها ما لم يتوسعوا في غيرها * واعلم انه قد يضم مطاوع الفعل الظاهر لانظيره
فيرفع الاسم المشتغل عنه به لا بالابتداء . وعليه يروى بالرفع قول الشاعر
لا تجزعي ان منفس اهلكته فاذا هلكت فعند ذلك فأجزعي
اي لا تجزعي ان هلك منفس فانه مطاوع لانه يقال اهلكته فهلك . وفس
نظائره عليه

وَالنَّصْبُ رَجْحٌ قَبْلَ فِعْلِ الطَّلَبِ وَبَعْدَ مَا الْفِعْلُ بَلِي فِي الْأَغْلَبِ

وَعِنْدَ خَوْفِ اللِّبْسِ فِي مَا أَوْهَمَا تَفْسِيرُهُ الوُصْفُ لِمَا تَقَدَّمَا

اي انه رجح نصب الاسم المشتغل عنه اذا وقع قبل الفعل الطلبي . وهو الامر نحو زيدا
أضربه . والنهي نحو عمر الأكرمه . وذلك لضعف الاخبار بالجملة الطلبيه وان كان مباهاً
كما مر * ولا فرق في الطلب بين ان يكون بلفظ الإنشاء كما رأيت او بلفظ الخبر نحو

زَيْدًا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَعَمْرًا لَا يُصِيبُهُ السُّوءُ * وَلَا فِي الْأَمْرِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ بِالصِّيغَةِ كَمَا مَرَّ أَوْ
 بِاللَّامِ نَحْوُ زَيْدًا لَيْزَ حِمَّةُ اللَّهِ * وَأَمَّا صَحَّ ذَلِكَ مَعَ اللَّامِ وَلَا الطَّلِبَتَيْنِ وَهِيَ مِنْ ذَوَاتِ
 الصِّدَارَةِ لِأَنَّهُمْ حَمَلُوا الْأَمْرَ بِاللَّامِ عَلَى الْأَمْرِ بِالصِّيغَةِ وَالنَّهْيِ بِإِلَاءِ عَلَى النَّهْيِ بِهَا * فَإِنْ
 اقْتَرَنَ الْفِعْلُ بِالْفَاءِ فَإِنْ نَضَمْنَا الْأَسْمَ مَعْنَى الشَّرْطِ نَحْوُ كُلِّ ضَيْفٍ يَأْتِيكَ فَأَكْرِمُهُ نُزِّلَ
 الْفِعْلُ بَعْدَهَا مِثْلُ الْجَوَابِ فَوَجِبَ الرَّفْعُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْفَاءِ لَا يَعْمَلُ فِي مَا
 قَبْلَهَا . وَأَلْوَجِبُ النَّصْبَ نَحْوُ زَيْدًا فَأَكْرِمُهُ لِأَنَّ الرَّفْعَ يَقْتَضِي دُخُولَ الْفَاءِ عَلَى خَيْرِ
 الْمُبْتَدَأِ الْخَالِي مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ وَهُوَ مَمْتَنَعٌ . وَحَيْثُ نَدَّ يَجْعَلُ مَا بَعْدَهَا جَوَابًا لِلشَّرْطِ مُتَدَرِّكًا
 فِي نَحْوِ رَبِّكَ فَكَبِّرْ عَلَى مَا سَبَّحِي فِي بَابِ أَمَّا . وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَا يَمْتَنَعُ عَمَلُ مَا بَعْدَهَا فِي
 مَا قَبْلَهَا لِأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ مَقْدَمَةٌ عَلَى الْأَسْمِ كَمَا سَبَّحِي فِي تَفْصِيلِهِ هُنَا * وَيَتَرَجَّحُ النَّصْبُ أَيْضًا
 فِي مَا وَقَعَ بَعْدَ إِدَاةِ يَلِيهَا الْفِعْلُ غَالِبًا كَهَمْزَةِ الْأَسْتِفْهَامِ وَحُرُوفِ النَّهْيِ الْمَشْتَرَكَةِ وَهِيَ مَا وَلَا
 وَإِنْ نَحْوُ أَرْبَدًا ضَرْبَةٌ وَمَا عَمْرًا لَيْتُهُ * فَإِنْ كَانَ الْمَطْلُوبُ بِالْأَسْتِفْهَامِ تَعْيِينُ الْأَسْمِ نَحْوِ
 أَرْبَدٍ ضَرْبَةٌ أَمْ عَمْرٌو فَالرَّفْعُ أَرْجَحُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ مُتَحَقِّقُ الْوُقُوعِ فَلَا
 تَعَلُّقَ لِلْهَمْزَةِ بِهِ لِأَنَّ الْأَسْتِفْهَامَ عَنِ تَعْيِينِ الْمَفْعُولِ لَا عَنِ حُدُوثِ الْفِعْلِ . وَالنَّصْبُ أَشْهَرُ
 عِنْدَ الْجُمْهُورِ ذَهَابًا إِلَى أَنَّ الْأَسْتِفْهَامَ يَطْلُبُ الْفِعْلَ كَيْفَمَا وَقَعَ وَعَلَيْهِ يَرُوى بِالنَّصْبِ

قول الشاعر

أَتَعْلِبَةُ الْفُؤَارِسِ أَمْ رِيحًا عَدَلَتْ بِهِمْ طُهْيَةٌ وَالْحِشَابَا

غَيْرَانَهُ مَعَ النَّصْبِ يُضْمَرُ الْعَامِلُ بَعْدَ الْأَسْمِ لَا قَبْلَهُ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ لَا يَلِيهَا إِلَّا الْمَسْأُولُ عَنْهُ بِهَا
 كَمَا سَبَّحِي * وَكَذَلِكَ يَتَرَجَّحُ النَّصْبُ عِنْدَ خَوْفِ الْإِتْبَاسِ فِي مَا يَوْمُ لَوْ كَانَ مَرْفُوعًا أَنَّ
 الْمَفْسِّرَ صِفَةً لِمَا قَبْلَهُ نَحْوُ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلْقْنَاهُ بِقَدَرٍ . فَلَوْ قِيلَ كُلُّ شَيْءٍ بِالرَّفْعِ احْتَمَلُ أَنْ
 يَكُونَ الْفِعْلُ صِفَةً لَشَيْءٍ فَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ مَخْلُوقَاتِنَا بِقَدَرٍ وَهُوَ مُخَالَفٌ
 الْمَقْصُودُ * وَاعْلَمْ أَنَّ هَمْزَةَ الْأَسْتِفْهَامِ إِذَا قُصِّدَتْ عَنِ الْأَسْمِ الْمُشْتَقَّلِ عَنْهُ بَغَيْرِ الظَّرْفِ تَرَجَّحُ
 رَفْعُهُ نَحْوُ أَنْتَ زَيْدٌ تَحْبَةٌ لِأَنَّ النَّصْبَ يَقْتَضِي تَكْلُفَ حَذْفِ الْفِعْلِ وَانْفِصَالِ الضَّمِيرِ
 الَّذِي كَانَ مُسْتَتْرَفًا فِيهِ عَلَى غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَيْهِ . فَإِنْ كَانَ الْفَاصِلُ ظَرْفًا تَرَجَّحُ النَّصْبُ نَحْوِ
 أَعْنَدِي زَيْدًا تَضْرِبُهُ لِأَنَّ الْفِصْلَ بِالظَّرْفِ كَلَا فِصْلَ

وَبَعْدَ عَاطِفٍ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنْ جُمْلَةِ الْفِعْلِ مَبَاشَرًا لَهُ

أَيُّ أَنَّهُ يَتَرَجَّحُ أَيْضًا نَصْبُ الْأَسْمِ الْمَذْكُورِ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ عَاطِفٍ مُلْتَصِقٍ بِهِ عَلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ

مذكورة قبله نحو قام زيد وعمراً أكرمه طلباً للمناسبة المستحسنة في العطف . لان النصب
 يتضمن إضمار الفعل فيكون عطف فعلية على مثلها بخلاف الرفع فإنه يستلزم عطف اسمية
 على فعلية * فان لم يكن العاطف مباشراً نحو قام زيد وأما عمرو فاجلسنه ترجم الرفع
 لان الكلام بعد أما مستأنف مقطوع عما قبله * واستدرك بعضهم ما كان الفعل فيه طلبياً
 نحو اضرِبْ زيداً وأما عمراً فأكرمه فإنه يترجم فيه النصب * واعلم انهم جعلوا حتى
 ولكن وبل الابتدائيات في هذا المقام كالعاطفات فرجحو النصب بعدهن نحو رأيت
 القوم حتى زيداً رأيتهم وما ضربت زيداً لكن عمراً ضربته وما لقيت بكراً بل خالداً لقيته *
 وانما لم يجعلوهن عاطفات لان شرط معطوفهن ان يكون مفرداً وما بعدهن هنا جملة .
 ولكنهم شبهوا موقعهن هنا بموقعهن هناك في كون ما بعد حتى بعض ما قبلها ووقوع لكن
 وبل بعد التثني فاعطوهن حكم أحرف العطف

وَأَعْنَدُوا تَسْوِيَةَ الْأَمْرَيْنِ عَطْفًا عَلَى صَاحِبَةِ الْوَجْهَيْنِ
 فَأَلْفَعُ يَأْتِي بِأَعْنَابِ الْكُبْرَى وَالنَّصْبُ يَأْتِي بِأَعْنَابِ الصُّغْرَى

اي ان النحاة اعتمدوا التسوية بين الرفع والنصب عند عطف الجملة المصدرة بالاسم
 المذكور على جملة ذات وجهين وهي التي صدرها اسم وعجزها فعل نحو زيد قام وعمرو
 اكرمه لاجله . فانهم يرفعون باعبار العطف على الجملة الكبرى وهي المبتدأ وخبره
 وينصبون باعبار العطف على الجملة الصغرى وهي الخبر فقط * وعلى كل منهما تحصل
 المناسبة في العطف لان الجملة المعطوفة مع الرفع اسمية كالكبرى ومع النصب فعلية
 كالصغرى باعبار الفعل المضمر فيها * واعلم انه يلتزم الرابطة بين الجملة المعطوفة
 والمبتدأ في الجملة المعطوف عليها لاجل تصحيح النصب . وهو اما الضمير كما مر في المثال .
 او الفاء السببية نحو زيد قام فعمرو اكرمه لانها مع النصب تكون معطوفة على الخبر فلا
 بد ان تشاركه في الربط بالمبتدأ . فان فقدت الرابطة وجب الرفع وامتنع النصب وهو
 مذهب الجمهور

فَإِنْ خَلَا مِنْ كُلِّ مَا ذَكَرْتُهُ تَرَجَّحَ الرَّفْعُ كَزَيْدٌ زُرْتُهُ

اي اذا لم يوجد ما يوجب ابرح او يسوي ما ذكر انفا يترجح الرفع كما في المثال اذ
 لا تكلف فيه * فتحصل ان للاشتغال خمس حالات . وهي وجوب الرفع ووجوب النصب

وترجيح كل واحدٍ منهما واستواء الأمرين * . واعلم ان ما يخنار فيه الرفع ما وقع فيه اسم الاستفهام مُشْتَغَلًا عنه نحو أَيُّكُمْ زادته هذه إيماناً لان الاستفهام فيه عن الاسم لا عن الفعل حتى يطلبه * . واخْتَلَفَ في أمَّا التفصيلية مع غير الطلب نحو وَأَمَّا تَهُودُ فَهَدِينَاهُمْ والاكثرون على ترجيح الرفع لغلبة وقوع الاسم بعدها * . وإذا نُصِبَ في الموضوعين يُقَدَّرُ العامل بعد اسم الاستفهام اذ لا يعمل فيه مُقَدِّمًا . وبعد الفاء الواقعة في جواب أمَّا

معتراضاً بينها وبين مصحوبها

وَسَوْعُ مَا يُشْغَلُ أَنْ يُسَلِّطَا فِي اللَّفْظِ أَوْ مَعْنَى عَلَى اسْمٍ شُرْطًا
أَوْ لَازِمٍ الْمَعْنَى إِذَا تَعَدَّرَا كِلَاهِمَا هُنَاكَ أَنْ يَاقِدَمَا

اي انه يشترط في هذا الباب ان يسوغ تسليط العامل على الاسم المتقدم اذا تفرغ له من معموله المتأخر كما في نحو زيدٌ ضربته فانه يجوز ان يقال زيدا ضربت كما لا يخفى * . فيخص ذلك بالفعل المتصرف كما رأيت . واسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة نحو زيداً انا ضاربُهُ والدرهم انت مُعْطَاهُ والعسل زيدٌ شَرَابُهُ . والتقدير انا ضاربٌ زيدا ضاربُهُ وهلمَّ جراً * . ولا يصلح لذلك الفعل الجامد ولا اسم الفعل ولا المصدر ولا الصفة المشبهة ولا أفعال التفضيل ولا الحروف لان كل ذلك لا يعمل في ما قبله فلا يُفسَّرُ عاملاً فيه * . ثم ان العامل المذكور إما ان يسوغ تسلطه على الاسم المتقدم بلفظه فيضمّر لفظه كما رأيت . او بمعناه فيضمّر ما يوافقه في المعنى نحو زيداً اكثرت ما له اي اغنيت زيدا * . فان لم يصح كلاهما اضمّر لازم المعنى نحو زيداً ضربتُ غلامه اي أهنتُ زيدا لان ضرب غلامه

يستلزم الإهانة له

وَقَصْلُهُ عَنْ شَاغِلٍ بِجَرَفٍ جَرَّ أَوْ بِمُضَافٍ مِثْلَ وَصَلٍ يُعْتَبَرُ

اي ان فصل العامل المشغول عن الضمير الشاغل له بجرف جرّ نحو زيدٌ مررت به . او باسمٍ مضافٍ اليه نحو زيدٌ ضربت اخاه . او مضافٍ الى المضاف اليه نحو زيدٌ ضربت غلام اخيه . او بهما جميعاً نحو زيدٌ مررت بغلامه يُعْتَبَرُ مِثْلَ وَصَلِهِ بِهِ فِيَجْرِي مَعَ الْمُنْفَصِلِ عَنِ الْعَامِلِ كُلِّ مَا يَجْرِي مَعَ الْمُتَّصِلِ بِهِ مِنَ الْإِيجَابِ وَالْتَرَجِيحِ وَالنَّسْوِيَةِ * . واعلم ان النصب في صور الاشتغال مختلف المراتب فان اقواه في ما اتصل الفعل بضميره . ثم في ما اتصل الوصف به . ثم في ما انفصل بالمضاف . ثم في ما انفصل بالحرف . ثم في ما

انفصل بها جميعاً . فتدبر

وَحُكْمُ مَا اتَّبَعْتَهُ مِنْ أَجْنَبِيٍّ مَعَ رَابِطٍ بِالْإِسْمِ حُكْمُ السَّبِيِّ

اي ان الاجنبي الذي يتبع بتابع مشتمل على رابط بالاسم السابق حكمه حكم السبي المتعلق به نحو زيد ضربت رجلاً مجباً فانه يجري مجرى قولك زيد ضربت غلاماً في جميع احكامه * وحكم هذا التابع ان يكون نعتاً كما في المثال لان النعت والمنعوت كالشيء الواحد . او عطف بيان نحو زيد ضربت خالدًا اباه لان عطف البيان كالنعت في الايضاح والتخصيص . او عطف نسق بالواو نحو زيد ضربت عمراً واخاه لان الواو بما فيها من معنى الجمعية تجعل الاسمين بمنزلة اسمٍ مثنى * ولا يصح ان يكون بدلاً لان البدل يُحَسَّبُ من جملة أخرى فخلو الجملة الأولى من ضمير الاسم السابق الذي لا بد منه على كل حال . ولا تأكيداً لان الضمير الذي يتصل به يكون عائداً على المؤكّد لا على الاسم السابق فتمتنع المسئلة فيها جميعاً

وَكُلُّ مَحذُوفٍ هُنَا لَا يُذَكَّرُ إِذْ نَابَ عَنْهُ ذِكْرُ مَا يُفْسِرُ

اي ان كل محذوف من العوامل المقدّرة في هذا الباب قبل الاسم السابق لا يجوز التصريح بذكره في اللفظ . فلا يقال ضربت زيداً ضربته ولا انا ضاربٌ زيداً ضاربه وإنما يُقدَّرُ في النية فقط . وذلك لان العامل المذكور بعد الاسم قد ناب عنه ولا يُجمع بين النائب والمُتَوَبِّعِ عنه كما علمت * واعلم انهم اختلفوا في جملة الفعل المُفسِّرِ من جهة الحل من الاعراب . فقيل لا محل لها مطلقاً لانها تفسيرية كما هو المشهور . وقيل انها بحسب ما تفسرُه بناءً على انها بدلٌ منه او بيانٌ له . فلا محل لها في نحو زيداً ضربته لانها قد فسرت جملةً مستأنفة . ومحلها الرفع في نحو انت زيداً ضربته لانها قد فسرت جملة الخبر * ويشترط في الفعل ان لا يفصل بينه وبين الاسم السابق فلا يقال زيداً انت تضربه بخلاف الوصف نحو زيداً انت ضاربه لاحتياجه الى ما يعتمد عليه * ويشترط في الاسم ان يكون مفتقراً الى ما بعده فليس منه نحو زيد عندك فأكرمهُ . وان لا يكون نكرة محضة ليصح رفعه بالابتداء فلا يقال رجلاً ضربته

وَأَعْلَمُ بَيَانَ الْإِسْتِغْثَالَ قَدْ يَفْعُ فِي الرَّفْعِ نَحْوَ أَسْهَرِ إِذَا زَيْدٌ تَهَجَّعَ

وَعِنْدَ جَزْمِ الشَّرْطِ لَفْظًا يَمْتَنِعُ كُلُّ اسْتِغْثَالٍ نُصِبَ اسْمُهُ أَمْ رَفِعَ
 أي ان الاشتغال قد يقع في الرفع كما يقع في النصب وذلك بأن يكون الرفع على الابتداء
 أو على الفاعلية باضمار الفعل * فينبغ الابتداء في نحو خرجت فاذا زيد برخص . وتجب
 الفاعلية في نحو هلأ زيد قام . وترجح في نحو أزيد يقوم . ويستويان في نحو زيد قام وعمرو
 جلس عنده * فان تجردت الجملة من كل ذلك نحو زيد قام فالابتداء واجب في مذهب
 الجمهور * ويمتنع الاشتغال مطلقاً بعد اداة الشرط المجازمة اذا كان فعل الشرط مجزوماً
 لفظاً . فلا يقال ان زيداً تلقى فأكرمته ولا ان زيداً يقم فأحسب إليه لان اداة الشرط لما
 جازمة نحو اسهر اذا زيد هجج كما في مثال النظم . او كان الجزم محلاً لكون الفعل ماضياً
 نحو ان زيد زارك فأكرمته . او مضارعاً مجزوماً بغير اداة الشرط نحو ان زيداً لم تلقه
 فانتظره جازت المسئلة * وأما قول الشاعر

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ بَيْتٌ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُجْرَهُ يَسِّسَ مِنَّا مُرَوَّعًا
 فمحمول على الضرورة

فصل

في تنازع العاملين

وَالْعَامِلَانِ رَبَّمَا تَنَازَعَا فِي الْعَمَلِ اسْمًا قَبْلَهُ تَتَابَعَا
 فَيَعْمَلُ الْوَاحِدُ فِي مَظْهَرِهِ وَيَعْمَلُ الْآخَرُ فِي مَظْهَرِهِ

أي ربما تقدم عاملان على اسم يطلبه كل واحد منهما ان يكون معمولاً له . فيعمل الواحد
 منهما في لفظه الظاهر والآخر في ضميره لانه لا يمكن تسليط عاملين على معمول واحد *
 والعمل قد يكون في الرفع نحو قام وذهب زيد . وقد يكون في النصب نحو لقيت واكرمت
 عمراً . وقد يكون في الجر نحو آمنت واستعنت بالله . وقد يكون مختلفاً كما ستري * ويلزم
 العاملين ان يكونا متصرفين كما رأيت . فلا يكون التنازع بين فعليين جامدين ولا بين
 حرفين لان الثاني يكون قد فصل بين الاول والمعمول وهو لا يعمل الا مباشرة معموله كما
 مر في الاحكام الكلية واذا لم يصح افعال الاول بطل التنازع * وأما اذا كان احد

العاملين جامداً والآخر متصرفاً فان كان الجامد هو الثاني نحو حُدَّ ودُونَكَ زيداً جازت
المسئلة لعدم الفصل والآن فلا

وَعَامِلُ الظَّاهِرِ قَبْلَ الجَمَادِ وَقِيلَ بَلْ سَابِقُهُ بِخَمَارٍ

اي قيل ان الفعل الذي ينبغي ان يعمل في الظاهر هو الثاني لانه اولي به لما بينهما من
المجاورة وهو اخيار البصريين * وقيل بل الاول لانه قد سبق فاستحق العمل قبل ورود
الثاني وهو اخيار الكوفيين * واكثر النحاة على ترجيح مذهب البصريين لسلامته من
الفصل بين العامل والمعمول باجنبي وهو الاكثر في استعمال العرب * واعلم ان هذا
يتأني بين العاملين ما لم يوجد مرجح لاحدهما من جهة المعنى فيتعين اعماله نحو ضربت لا
اكرمت زيداً فانه يجب فيه افعال الاول. ونحو ضربت بل اكرمت زيداً فانه يجب فيه

اِعمال الثاني كما ترى

وَصَاحِبُ الضَّمِيرِ حَيْثُ يَجْرِي يُفْضِي إِلَى الإِضْهَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ
فَإِنْ يَكُنْ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا حُذِفَ مَا لَمْ يَكُنْ بِوَجْهِ عَمْدَةٍ عُرِفَ

اي ان العامل في الضمير يُؤدِّي الى الإضمار قبل الذكر حينما وقع أولاً او ثانياً . فان كان
الإضمار معه قبل الذكر لفظاً ونيةً ولا يكون ذلك الا عند اِعمال الثاني كما سيجي * حُذِفَ
الضمير نحو ضربت وضربني زيدٌ ومررتُ ومررتُ في اخواك . ما لم يكن له وجهٌ من العمدية
فيجب اثباته . وذلك بان يكون عمدةً في الحال نحو ضربتُ وشتمتُ غلاماً . او في الاصل
وذلك باب كان ووطنٌ نحو كنتُ اياهُ وكان زيدٌ اميراً ووطنني اياهُ ووطننتُ بكراً صديقاً *

واما قول الشاعر

اِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَبُرْضِيكَ صَاحِبٌ جِهَارًا فَكُنْ فِي الغَيْبِ أَحْفَظَ لِلوَدِّ

فمحمولٌ عندهم على الضرورة * وان كان الإضمار قبل الذكر لفظاً فقط لم يُحذف نحو ضربني
وضربتُ زيدٌ ومررتُ ومررتُ في اخواك لان مرجعه حينئذٍ في نية التقديم فلا عبرة
بتأخره في اللفظ . وعليه قول الشاعر

اِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَ تَنْخَلُّ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودٌ إِسْمِيلَ

وهذا المذهب هو المختار عند الجمهور * واعلم ان الضمير الواجب الحذف يتبع حذفه اذا
اوقع في اللبس نحو ملئتُ اليه ومال عني زيدان مراعاة المعنى اولي من مراعاة عود الضمير

وَأُحْذَفُ بِمَخْنَصٍ بَيِّنٍ يُعْمَلُ نَحْوَ رَكْبَتُ فَرَمَانِي الْجَمَلُ
وَلَيْسَ فِي الْأَوَّلِ حَذْفٌ كَحَلَا وَزُرْتُهُ الرَّبِيعُ فَكَانَ أَكْمَلًا

اي ان الحذف يخصص بإعمال الثاني من المتنازعين فانه لا يثبت فيه إلا الضمير المرفوع في الحال او في الاصل كما مر. فيقال ركبت فرماني الجم. والاصل ركبتة تحذف الضمير حذراً من الإضمار قبل الذكر لفظاً وتقديراً كما علمت * وكذلك مررت ومررتي زيد. والاصل مررت به تحذف الضمير والحرف * وأما مع إعمال الاول فلا يحذف شيء فيقال ضربت وضرباني أخويك وخلا وزرته الربيع ومررتي ومررت به زيد. فيكون الكلام فيه أكمل لتوفر جميع اجزائه لفظاً كما ترى

فصل

في العدد

الأصل في الأعداد واحد إلى عشرة والغیر منها حصلاً
والأصل في المعدود جمع فوق مع أصلها والمفرد الغير أتبع

اي ان اصل الأعداد جماعة العشرة من الواحد فصاعداً. وما فوقها يحصل منها كالثلاثة عشر فانها تحصل من الثلاثة والعشرة. والعشرين فانها تحصل من العشرين وقس عليه * والاصل في المعدود الجمع ولذلك جعلوه مع أصول الأعداد كثلثة رجال وعشرة غلمان. وجعلوا المفرد مع غيرها كأحد عشر رجلاً وخمسة وعشرين غلاماً وئمة فرس وهلم جرا

وعاقب المعدود ما قد سبقاً
وهو يطابق الذي به قصد

ثلاثة هنا خلاف ما أرتقى
مذكراً أو غيره حيث يرد

اي ان ما قبل الثلاثة من اصول العدد يعاقب المعدود بخلاف ما فوقه من الأعداد. فيقال واحد وأثنان وواحدة وأثنان اذا أريد مجرد العدد. ورجل ورجلان وأمرأة وأمرأتان اذا أريد بيان المعدود. ولا يجمع بينهما فلا يقال واحد رجل وأثنان أمرأتين * وهذا العدد يطابق ما يراد به في التذكير والتانيث حيثما وقع. فيقال في المفرد واحد وأثنان وواحدة وأثنان كما مر. وفي المركب أحد عشر وأثنان عشر وإحدى عشرة

وَأَتْنَا عَشْرَةَ . وفي المعطوف واحدٌ وعشرون وأثنان وعشرون وإحدى وأربعون
 واثنان وأربعون بحسب المعدود في الجميع وقس عليه

”وَأَسْتَعْمَلُوا مَا فَوْقَهُ بِالْعَكْسِ مَخَالِفًا مَعْدُودَهُ فِي الْجِنْسِ“

أي إن ما فوق الواحد والاثنين وهو الثلاثة وما يليها إلى العشرة يُستعمل بعكس ما مرَّ
 فيذكر العدد منه مع المعدود ويُخالف بينهما في التذكير والتانيث . فيقال ثلاثة رجال
 وعشرة جمال وثلاث نساء وعشرون نياق وهلمَّ جراً في البواقي * وإنما التزم ذكر العدد هنا
 لأن المعدود يدل على مجرد الجمع من غير تعيين فلا بد معه من ذكر العدد عند ارادة
 بيانه بخلاف الواحد والاثنين فان الأفراد والثنية في معدودها يدلان عليه فيستغنى بهما
 عن ذكره * ولما كان الاصل في استعمال هذه الاعداد ان تلحقها التاء عند قصد مجرد
 العدد جعلت كذلك مع المذكر الذي هو الاصل في الاسماء وجعل حذف التاء الذي هو
 فيها فرع الإثبات مع المؤنث الذي هو فرع المذكر قصداً للطابقة بين الاصلين والفرعين

وَهَكَذَا يُسَاقُ فِي الْآحَادِ عَطْفًا وَفِي التَّرْكِيْبِ كَالْأَفْرَادِ
 وَالْعَجْزِ فِي التَّرْكِيْبِ عَكْسَ الصِّدْرِ لِلْعَدْلِ بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ يَجْرِي

أي ان مرتبة الآحاد من هذا العدد وهي من الثلاثة إلى التسعة تجري على حكم العدد المفرد
 في العدد المعطوف . فيقال ثلاثة وعشرون عبداً وخمسة وعشرون أمةً وفس عليه إلى
 تسعة وتسعين كبشاً وتسع وتسعين نعجة . وكذلك في العدد المركب من العشرة مع ما
 دونها فان الآحاد فيه تجري هذا الجرى . وأما العشرة فتلحقها التاء مع المؤنث وتجرّد منها
 مع المذكر بعكس ما قبلها من الآحاد . وذلك للمعادلة بين صدر المركب وعجزه في كون
 أحدهما قد جرى على الاصل والآخر على خلافه . فيقال ثلاثة عشر ثوباً وثلاث عشرة جبةً
 وهكذا إلى تسعة عشر درهماً وتسع عشرة قطعة * وقد بصرح بحرف العطف المنوي في
 هذا التركيب فيرجع الجزآن إلى حكم الأفراد في التذكير والتانيث والاعراب وعليه

قول الشاعر

كَأَنَّ بَهَا الْبَدْرَ ابْنَ عَشْرِ وَأَرْبَعِ إِذَا هَبَّاتُ الصِّيفُ عَنْهَا تَجَلَّتْ
 وهو مخصوص بالضرورة * وإعلم ان شين العشرة تُفْتَحُ فِي الْإِفْرَادِ كَعَشْرَةِ رِجَالٍ وَتُسَكَّنُ
 فِي الْعَدَدِ الْمُرَكَّبِ كَثَلَاثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً . وَإِذَا حُذِفَتْ نَأْوُهَا انْعَكَسَ حُكْمُهَا فَتُسَكَّنُ فِي

الأفراد كعشر ليالٍ وتُنقح في التركيب كثلثة عشر يوماً . وهي أفصح لغاتها
 وَكَالْمُضَافِ مَا كَمَا بُنِيَ هُنَا أَعْرَبَ وَدَعَا مَا بَعْدَهُ عَلَى الْبِنَاءِ

أي ان ما جاء كالمتني في العدد المركب وهو صدر اثني عشر وأثنى عشر بعرب اعراب
 المضاف فيكون بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً . وذلك انه لما حذفت منه النون
 التي تحول دون البناء لفصلها بين الجزءين نزل العجز منزلة لقيامه مقامها في اتمام
 الصدر . وحيث اُعرِب الصدر لان ما قبل النون محل اعراب لا محل بناء بخلاف ما وقع
 العجز منه موقع تاء التانيك كأحد عشر ونحوه * وعلى ذلك يقال جاءني اثنا عشر رجلاً
 ورأيت اثني عشر غلاماً وجاءني اثنا عشر امرأةً وملكت اثني عشر جاريةً * وأما
 العجز فلا ينفك عن بناءه لعدم انفكاكه عن تضمّن الحرف * واذ كان واقعاً موقع النون
 المذكورة امتنعت اضافته فلا يقال هذه اثنا عشر زيد لان النون لا تجتمع مع الاضافة
 فكذا ما وقع موقعها . بخلاف أحد عشر وثلاثة عشر فصاعداً لان العجز هناك واقع موقع
 تاء التانيك كما مرّ وهي لا تنافي الاضافة * واعلم انهم اختلفوا في عجز هذا المركب . فقيل
 لا محل له من الاعراب لانه قائم مقام النون التي لا محل لها . وقيل هو في محل اعراب
 الصدر لانه معطوف عليه في المعنى . وكلاهما وجيه فتأمل

وَمَا كَثَّانٍ شَاعَ طَبِيقًا وَأَسْتَمَّ نَقَصَ بِنَاءً فَتَحُّهُ مَا صَحَّ عَمَّ

أي ان ما صيغ من أسماء العدد على وزن فاعل كالثاني والثالث ونحوها قد شاع استعماله
 في جميع مراتب العدد مطابقاً صاحبه في التذكير والتانيك لانه وصف له . فيقال الباب
 الثالث والمقالة الثالثة والفصل الثاني عشر والنبذة الثانية عشرة والمجلد السابع والعشرون
 والصحيفة السابعة والاربعون . وهلمّ جرّاً * والواقع منه في العدد المركب يستكمل ما
 نقص من البناء في صدر اثني عشر وأثنى عشر فلا يُعرب كما يُعرب ذاك * والبناء
 في هذا المركب بأسره يكون على النسخ في جزءيه جميعاً ما لم يكن آخر صدره حرف علة
 فيبني على السكون . وذلك يشمل ما مرّ منه كأحد عشر الى تسعة عشر . وما نحن فيه
 كحادي عشر الى تاسع عشر . غير انهم اجازوا النسخ ايضاً في ثماني عشرة ونحو الحادي عشر
 طرداً للباب * واعلم انهم اجازوا في ثماني عشرة ايضاً حذف الياء كراهة لطول الاسم .
 وحيث يجوز ان تبقى النون على كسرهما للدلالة على المحذوف ويجوز فتحها طرداً للباب .

وعلى ذلك يروى بالفتح والكسر قول الشاعر
ولقد شربت ثمانياً وثمانياً وثمان عشرة وأنتين واربعاً
وقد تحذف ياؤها في الأفراد أيضاً ويجري إعرابها على النون كقول الآخر
لها ثانياً أربع حسان وأربع فثغرها ثمان
وهو من نوادر الاستعمال

”وَمَا تُضِفُ مِنْ عَدَدٍ مُرَكَّبٍ يَبْقَى عَلَى بِنَائِهِ فِي الْأَغْلَبِ“

أي ان العدد المركب اذا اضيف نحوه خمسة عشر زيد فالذهب الغالب فيه ان
يبقى على بنائه الذي كان له قبل الاضافة كما يبقى مبنياً مع الالف واللام في نحو ما فعلت
بالخمسة عشر درهماً. وهو المذهب الصحيح وعليه جمهور النحاة

وَالْأَلْفُ عَكْسٌ مِثَّةٌ قَدْ جُمِعَا وَجَمَعُهَا إِذْ لَمْ تُضَفْ قَدْ وَقَعَا

أي ان الالف يستعمل مجبوعاً فيقال عندي ثلاثة آلاف درهم. بخلاف المئة فانها تلزم
الإفراد تخفيفاً لكن في استعمال الالف فيقال عندي ثلاث مئة درهم. ما لم تكن مقطوعة عن
الاضافة الى المعدود فتجتمع نحو هذه ثلاث مئاة وخمس مئتين. وعليه قول الشاعر
ثلاث مئتين للملوك وفيها رداءي وجلت عن وجوه الأهاتم
وذلك لانها حينئذ تكون قد صارت هي المعدود فيتأتى الجمع فيها كما يتأتى فيه

وَجَمْعٌ قَلِيَّةٌ بِلِي الْمَفْرَدَةِ إِنْ كَانَتْ لَهُ وَغَيْرُهُ ثُمَّ يَهِنُ

أي ان معدود العدد المفرد ينبغي ان يكون جمع قلة ان وجدت له صيغة القلة فيقال
ثلاثة أسطرو ولا يقال ثلاثة سطور الأعلى ضعف. ولذلك يقال ثلاثة آلاف درهم ولا
يقال ثلاثة ألوف * وذلك لان مدلول جمع القلة من العشرة فما دون فيطابق مدلول اسم
العدد. وأما اذا لم يكن له الا صيغة كثيرة كرجال فيستعمل له لصيغة الكثرة بحكم الضرورة *
واعلم انه قد يعدل عن صيغة القلة الى صيغة الكثرة اذا كانت غالبية في الاستعمال كما في
أعبد وعبيد جمع عبد فان الاول جمع قلة والثاني جمع كثر وهو الغالب في جمعه
ولذلك يختار استعماله فيقال عندي ثلاثة عبيد

وَلَا حَظُّوا فِي الْجَمْعِ مَعْنَى يُعْتَبَرُ كَأَطْلَحَاتٍ بَيْنَ أَنْتِي وَذَكَرَ

وَحَالَةَ الْهُفْرَدِ عِنْدَ الْعَكْسِ فِي جَمْعِهِ نَحْوُ بَنَاتِ عَرَسٍ

أي انهم يراعون المعنى في الجمع فيجرون عليه في التذكير والتأنيث كالطلحات فانه يجتمل ان يكون لرجال او نساء . فان اريد به الرجال قيل ثلثة طلحات او النساء فنثلاث * وكذلك يراعون حالة المفرد في المجموع الجاري لفظه على خلاف معناه كبنات عرس وسنين فان مفرد الاول ابن عرس ومفرد الثاني سنة وبهذا الاعتبار يقولون ثلثة بنات عرس وثلاث سنين * فان كان المفرد بالوجهين كالطريق جازي في جمعه الوجهان فيقال ثلثة طرقي او ثلاث . ما لم يكن في الكلام ما يقوي جانب المعنى فيغلب اعتباره على اعتبار اللفظ وعليه قول الشاعر

فكان مجني دون من كنت أنفي ثلاث شخص كاعبان ومُعصِرُ

واعلم انه لا فرق في التذكير والتأنيث بين ان يكون اسم العدد مقدماً والمعدود مذكوراً كما مر . وان يكون اسم العدد مؤخراً نحو عندي رجال ثلثة ونساء ثلاث . او يكون المعدود محذوفاً نحو صحت خمسة وسهرت خمسا . او مجروراً بمن نحو عندي سبعة من الرجال وسبع من النساء . وقس عليه المركب والمعطوف * واذا كان المعدود اسم جنس كالغنم او اسم جمع كالرط يجز بمن نحو عندي ثلاث من الغنم وثلثة من الرط . وقد يضاف اليه اسم العدد كقول الشاعر

ثلثة أنفسي وثلاث ذودي لقد جاز الزمان على عيالي

واذا اريد تعريف العدد ادخل حرف التعريف على اسم العدد ان كان مفرداً غير مفسراً كالأحد والاثنين والثلثة الى العشرة والمئة والألف . او مفسراً كالخمسة رجالاً الى العشرة والعشرين درهماً الى التسعين * وعلى المعدود ان كان مضافاً اليه نحو خمسة الاثواب ومئة الدرهم وألف الدينار * واما الخمسة الاثواب ونحوها فعلى الإتيان لا الاضافة في الصحيح * وعلى كلا المتعاطفين ان كان معطوفاً نحو الثلثة والاربعين رجالاً * وعلى الجزء الاول ان كان مركباً نحو الخمسة عشر درهماً لانها كالكلمة الواحدة * واما نحو خمس مئة درهم وسبعة آلاف دينار فيعوز فيه تعريف المعدود فقط وهو الاكثر نحو ما فعلت بخمس مئة الدرهم . ويعوز تعريف الجزء الاول فقط وتمييزه بالثاني مضافاً الى المعدود نحو ابن السبعة آلاف دينار . فتدبر

فصل

في الكتابيات

عَنْ عَدَدٍ تَكْنِي فِي الْأَسْتِفْهَامِ كَمِمْ وَذَاكَ فِي كَذَا لِذِي الْأَخْبَارِ عَمَّ
 "وَأَشْتَرَكْتَ كَمْ وَكَذَا ذَاتُ الْعَدَدِ فِي نَصْبٍ مُفْرَدٍ لِتَهْمِيذٍ وَرَدَّ"

اي ان كم الواقعة في الاستفهام يكتفي بها عن العدد فقط لانها بمعنى أي عدد * وكذا يكتفي بها في الكلام الخبري عن العدد وغيره . لانها تارة يراد بها الكتابية عن العدد المبهم وتارة الكتابية عن الحديث مثل كَيْتَ . وهي مركبة من كاف التشبيه وذا الإشارة غير انها تعتبر كلمة واحدة غير منظور الى اصلها * وتشارك كم وكذا التكني بها عن العدد في ان ما بعدها يكون مفرداً منصوباً على التمييز . غير ان الغالب في كذا ان تستعمل مكررة متعاطفة فيقال كم رجلاً قومك وعندي كذا وكذا درهماً . ويقبل استعمالها مفردة او مكررة بدون عطف

وَأَجْرٌ بَيْنَ مُضْمَرَةٍ مَعَ كَمْ إِذَا جَرَّتْ بِحَرْفٍ إِنْ تَشَأْ دُونَ كَذَا

اي ان كم تختص دون كذا بجواز جر ما بعدها بإظهار من وذلك اذا دخل عليها حرف جر نحو بَيْتِكُمْ درهمٍ تصدقت قصداً للمشاكله بينها . غير ان النصب هو المخنار لضعف الجر بالحرف المضمرة * ولا يجوز عند الجمهور اظهار من لان الحرف الداخل على كم عوض عن التلطف بها * ويجوز النصل بين كم وميزها . وهو يكثر بالظرف والمجرور نحو كم عندك رجلاً وكم في الدار امرأة . ويقبل بعاملها وخبرها نحو كم اشتريت عبداً وكم اناك رجلاً . وقال قوم اذا كان الفاصل فعلاً متعدياً تجب زيادة من على التمييز لئلا يلتبس بالمفعول به فيقال كم اشتريت من عبدي * واعلم ان كم ان تقدمها حرف جر كما مر . او مضاف نحو غلام كم رجلاً ضربت فهي في محل الجر * وان كانت كناية عن مصدر نحو كم ضربت ضربت . او عن ظرف نحو كم يوماً صمت . او عن مفعول به نحو كم عبداً ملكت . او عن خبر ناسخ نحو كم كانت جواريك فهي في محل النصب * وان لم تكن كذلك فهي في محل الرفع مبتدأ نحو كم رجلاً عندك . او خبراً على الاصح نحو كم بنوك * وعلى ذلك تجري كم الخبرية وكأين اللتان سيأتي الكلام عليهما . وكلهن هن صدر الكلام بخلاف كذا فانها لا

حظاً لها في الصدارة لتخض الخبرية فيها ولذلك تنسلط عليها جميع العوامل
 وكم "لِكَثِيرٍ أَتَتْ فِي الْخَبْرِ" مضافة "لِلْمَفْرَدِ الْمُنْكَرِ"
 وأجرز بين إن شئت والرفع ثقل "مبتدأ" والنصب حتم إن فصل

أي ان كم يؤتى بها في الكلام الخبري لانشاء التكثر. وهي تستعمل مضافة الى المفرد النكرة
 نحو كم عبد لي . ويجوز جر ما بعدها بن نحو وكم من ملك في السموات لان الاضافة
 بمعناها * واجاز بعضهم رفعة بالابتداء وعليه يروى بالوجهين قول الشاعر
 كم عمية لك يا جرير وخالته فدعا قد حلت علي عشاري
 فان فصل بينهما وجب نصبه على التمييز لامتناع الاضافة فيقال كم يا فتى عبداً لي * فان
 كان الفاصل فعلاً جاز النصب والمجزي على مقتضى الفعل كقول الشاعر
 كم نالني منهم فضلاً على عدم اذا ازال من الإقتار احتمال

فانه يجوز فيه نصب الفضل على التمييز ورفعة على الفاعلية . والتمييز حينئذ محذوف أي
 كم مرءٍ نالني فضل * واعلم ان كم في حالتها لا يعمل فيها ما قبلها الا حرف الجر والمضاف
 نحو الى كم بلداً دخلت واهل كم بلداً عرفت . وكم رجل مررنا وداركم امير دخلنا * واما
 ما بعدها فان كان فعلاً متعدياً غير مشغول عنها كانت منصوبة بحسب مقتضاه * والا
 فرفوعة كما مر . فان اشتغل الفعل عنها نحو كم عبداً ملكته وكم جارية اعقناها جاز
 الرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال . وحينئذ يقدّر العامل بعدها لا قبلها لانها
 من ذوات الصدر على ما مر مثله هناك

ومخبراً بعد كأي غالباً أجرز بين واحذف قليلاً ناصباً

أي ان كأي تستعمل في الكلام الخبري وهي مركبة من كاف التشبيه وأي المشوثة . غير ان
 التثوين لهما كان داخلًا في تركيبها كان بمنزلة النون الاصلية ولذلك رسم في المصحف نوناً
 وجاز الوقف عليه بالنون * واما ما بعدها فالغالب جرّه بن نحو وكأي من آية في
 السموات والارض . وقد يستعمل بدونها منصوباً كقول الشاعر

أطرد الياس بالرجا فكأي ألما حتم يسره بعد عسر

وهي مثل كم في انشاء التكثر كما رأيت غير ان خبرها لا يقع الا جملة او شبهها بخلاف كم .
 فيقال كأي من فتى زارني وكأي من رجل عندنا . ولا يقال كأي من رجل خير من

ايه * وها تشركان في كون خبرها لا يكون مستقبلاً فلا يقال كم غلام سأم ملكه ولا كأي من عبد سآ شتره كما لا يقال ربّ دار سآ بنيتها لان التكثير والتقليل لا يكونان الا في ما قد عرف حدّه والمستقبل مجهول

وَكَيْتَ أَوْ ذَيْتَ كَنْتَ عَنِ الْجَهْلِ وَقِيلَ ذَيْتَ أَخْصَصَ إِذَا قُلْتَ فَعَلْ
وَالْتَزِمِ التَّكْرَارَ عَطْفًا أَوْ بِلَا عَطْفٍ وَأَطْلِقْ مَعَ كَذَا مُتَبَدِّلًا

اي انه يُكْنَى بِكَيْتٍ أَوْ ذَيْتٍ عَنِ الْجَهْلِ فِي الْحَدِيثِ وَقِيلَ ان ذَيْتَ تَخَصُّصٌ بِالْحَدِيثِ عَنِ الْفِعْلِ فَقَطْ * وَهِيَ لَا تُسْتَعْمَلَانِ إِلَّا مَكْرَرَتَيْنِ مَعَ الْعَطْفِ بَيْنَهُمَا أَوْ بَدُونِهِ نَحْوَ قَالَ فُلَانٌ كَيْتٌ وَكَيْتٌ وَفَعَلَ ذَيْتٌ وَذَيْتٌ. وَيَجُوزُ ان يُقَالَ كَيْتٌ كَيْتٌ وَذَيْتٌ ذَيْتٌ بَدُونِ عَطْفٍ. وَلَا يَجُوزُ كَيْتٌ أَوْ ذَيْتٌ مَفْرَدَتَيْنِ * وَهِيَ مُبْتَدَأَتَانِ لَوْ قَوَعَهَا مَوْجِعَ الْجُمْلَةِ الَّتِي لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا عَرَابٌ مِنْ حَيْثُ هِيَ وَبِنَاؤُهَا عَلَى النِّفْعِ فِي الْمَشْهُورِ * وَتُسْتَعْمَلُ كَذَا الَّتِي يُكْنَى بِهَا عَنْ غَيْرِ الْعَدَدِ فِي كُلِّ مَا ذُكِرَ فِي هَذَا الْبَابِ مُطْلَقًا. فَيُكْنَى بِهَا عَنِ الْمَفْرَدِ نَحْوَ جِئْتُ يَوْمَ كَذَا. وَعَنِ الْحَدِيثِ نَحْوَ قَالَ كَذَا. وَعَنِ الْفِعْلِ نَحْوَ فَعَلَ كَذَا. وَتُسْتَعْمَلُ مَفْرَدَةً كَمَا رَأَيْتَ وَمَكْرَرَةً مَعَ الْعَطْفِ أَوْ بَدُونِهِ

وَعَنْ ثَلَاثَةٍ لِتِسْعَةٍ كَثِيرٍ بِالْبِضْعِ يُحْكِمُهَا وَلَمْ يُعَيِّنْ

اي انه يُكْنَى عَنِ الْعَدَدِ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى التَّسْعَةِ بِالْبِضْعِ غَيْرَ مُعَيَّنٍ لِوَاحِدٍ مِنْ أَفْرَادِ الْعَدَدِ الْمَذْكُورِ. فَيَجْرِي مَا كُنِيَ بِهِ عَنْهُ فِي جَمِيعِ مَوَاقِعِهِ مَفْرَدًا أَوْ مَرْكَبًا أَوْ مَعْطُوفًا عَلَيْهِ وَفِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّنْثِيثِ وَالأَعْرَابِ وَالبِنَاءِ. فَيُقَالُ بِيضْعَةِ أَشْهُرٍ وَبِضْعِ سِنِينَ وَبِضْعَةِ عَشْرٍ يَوْمًا وَبِضْعِ عَشْرَةِ لَيْلَةٍ وَبِضْعَةِ عَشْرُونَ دِينَارًا وَبِضْعِ عَشْرُونَ بَدْرَةً وَهَلْمُ جَرًّا

وَبِضْلَانٍ قَدْ كُنِيَ مِنْهُنَّ عَقْلٌ عَنْ عِلْمٍ وَمِنْ سِوَاهُ أَقْرَنَ بِأَلٍ

اي انه يُكْنَى بِضْلَانٍ عَنِ الْعِلْمِ الَّذِي مَسَّاهُ مَنْ يَعْقِلُ كَرِيدٌ. وَكَذَلِكَ مَوْتِنَةٌ فُلَانَةٌ فَانَهُ يُكْنَى بِهَا عَنِ عِلْمِ الْمَوْتِنَةِ الْعَاقِلَةِ كَهَيْدٍ. وَهِيَ يَجْرِيانِ بِمَجْرِي الأَعْلَامِ فِي امْتِنَاعِ دُخُولِ الأَلْفِ وَالأَلَامِ عَلَيْهَا وَامْتِنَاعِ صَرْفِ الْمَوْتِنَتِ مِنْهَا. وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ
أَلَا قَاتِلَ اللَّهِ الْوَشَاةَ وَقَوْلَهُمْ فُلَانَةٌ انْضَمَّتْ خَلَّةً لِفُلَانٍ

وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْعَلَمُ لغير من يعقل كداحس والغبراء فنفتن كناية بآل نحو سبق الفلان
 ولحقتة الفلانة للفرق بين العاقل وغيره . وكذلك الكني نحو آبي الفلان وأم الفلانة
 كذا عن الجبّول من ذوي الضعة بقولهم صلعة بن قلمعه
 أي أنه يكتني أيضاً عن الرجل الجبّول المحسيس الذي لا يعرف له أب بقولم هو صلعة بن
 قلمعة . ومنه قول الشاعر

أصلعة بن قلمعة بن قنع لهنك لا أبالك ترديني
 وكذلك قولهم هيان بن بيان ويحي بن أبي وغير ذلك * وهي أعلام جنسية ولذلك يتنع
 صرفها مع التانيث والزيادة كما في الاسماء المذكورة

فصل

في أسماء الافعال والاصوات

يأتي اسم فعل علماً يرتجل وينقل البعض وبعض يعدل

أي يأتي اسم للفعل علماً معلقاً عليه . وهو يجري مجرى الأعلام الشخصية فيكون بعضه
 مرتجلاً كصه أي أسكت . وبعضه منقولاً عن مصدر كرويد أي أهمل . أو عن ظرف
 وشبهه كدونك أي خذ وعليك أي الزم . وبعضه معدولاً عن فعله كترال فإنه معدول
 عن انزل على الأصح . وهو مذهب سيبويه * واختلف في موضع الضمير المتصل بالمنقول
 منه . والصحيح أنه ان كان ما اتصل به ظرفاً في الأصل أو حرف جر نحو دونك واليك
 فهو في موضع الجر . وإن كان مصدراً نحو رويدك فإن اعتبرته باقياً على مصدريته فكذلك
 وهو حينئذ منقول مطلق مضاف إلى فاعله فلا يكون في شيء من هذا الباب . وإن
 جعلته اسم فعل فما اتصل به حرف خطاب لا موضع له * وإما المتصل بغير المنقول نحو
 هاك فهو حرف خطاب على الإطلاق * وأعلم أن اسم الفعل لا بد له من مرفوع كالفعل
 غير أن مرفوعه المضمير يلزم الاستتار فيه مطلقاً * وإذا اتبعت هذا الضمير فإن كان معه
 ضمير آخر مجرور جازان تراعي أي الضميرين شئت . فتقول عليك أنت وزيد عمراً برفع
 زيد عطفاً على المستتر وجره عطفاً على البارز . وكذا عليكم كلكم زيداً وعليك نفسك
 خالداً وقس على ذلك ما جرى هذا المجرى * واختلف في مدلول اسم الفعل وموضعه

من الاعراب والمخار ان مدلوله لفظ الفعل ولا موضع له . وهو مذهب جمهور البصريين

وَعَيْرٌ مَا أَرْجُلٌ لِلأَمْرِ يَرِدُ نَحْوُ رُوَيْدٍ وَمَزَالٍ لَمْ يَزِدْ
وَدُوَّارٌ يَجْمَعُ الكُلَّ وَلَا يُقَاسُ مِنْ ذَاكِ سِوَى مَا عُدِلَا

اي ان ما سوى المرئجل من اسم الفعل يأتي للامر كرويد في المنقول ونزال في المعدول . ولا يزيد عليه * واما المرئجل فياتي للامر نحو صه اي اسكت كما مر وهو الاكثر . ولماضي نحو شتان اي افرق . وللمضارع نحو قَطُّ بالتخفيف اي يكفي * ولا يُقَاسُ من ذلك الا المعدول فانه يُبْنَى من كل فعلٍ ثلاثي تام متصرفٍ كَنَزَالٍ وَحَدَارٍ وَغَيْرِهَا وهو مذهب سيبويه وعليه جمهور النحاة * وشذ من مزيد الثلاثي كَدَرَاكٍ مَعْدُولًا عَنْ أَدْرِكٍ وَبَدَارٍ عَنْ بَادِرٍ . واشذ منه الرباعي كقول الراجز

قالت له رَجِحُ الصَّبَا قَرَقَارٍ وَاخْتَلَطَ المَعْرُوفُ بِالْإِنْكَارِ

واما المرئجل والمنقول فيؤخذان بالنقل . وقد احصت النحاة ما سُمِعَ منها باستقراء كلام العرب . فمن ذلك للامر غير ما ذُكِرَ بِلَهُ أَي دَعُ . وَمَهْ أَي كَفَفَ . وَإِيهِ أَي امضِ فِي المَحْدِيثِ اوزدني منه . وَحِبِيلٌ أَي أَقْبِلْ اوجعل . وَهَيَا وَهَيْتُ أَي أُسْرِعْ . وَآمِينَ أَي اسْتَجِبْ . وَهَاكْ وَعِنْدَكَ وَلِدَيْكَ أَي خُذْ . وَالِيكَ أَي اعْتزل . وَمَكَانِكَ أَي اثبت . وَآمَامَكَ أَي تَقَدَّمْ . وَوَرَاءَكَ أَي تَأَخَّرْ * ولماضي هِيهَاتُ أَي بَعُدْ . وَسَرَعَانَ وَوَشَكَانَ أَي أُسْرِعْ . وَبَطَانَ أَي أَبْطَأْ * وللمضارع آوْهُ وَأَوْهُ أَي أَنْصِبْ . وَوَاهَا وَوَيَّ أَي أَنْعِجْ . وَبَجَّ أَي اسْتَحْسِنْ . وَقَدَّ وَبَجَلٌ أَي يَكْفِي . وَهِيَ اشمهر المنقول وفي اكثرها لغات اخرى اضر بنا عن ذكرها * واخْتَلَفَ فِي هَلَمْ وَهَاتٍ وَتَعَالٍ والمخار عند الاكثرين ان هَلَمْ اسم فعلٍ يَسْتَعْمَلُ بِلِغْظٍ وَاحِدٍ لِلْجَمْعِ وَصَاحِبَتِهَا فَعْلَانٌ مَتَصَرِّفَانٌ * واعلم ان حِبِيلٌ مُرَكَّبَةٌ كَمُخْمَسَةَ عَشَرَ . وَقَدْ تَفَرَّدَ مِنْهَا حَيٌّ نَحْوِ حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ * وَهَاكْ تُسْمَعُ مَعَ الكَافِ وَبِدُونِهَا * وَقَدْ تَلَحُّقُ الكَافُ وَيَّ اَيْضًا كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سَقْمَهَا قَوْلُ النُّوَارِسِ وَيَكْ عِنْتَرُ أَقْدِيمِ
وَاخْتَلَفَ حِينَئِذٍ فِيهَا فَعِيلٌ هِيَ اسْمُ فَعِيلٍ وَقِيلَ حَرْفٌ زَجْرٌ * وَقِيلَ اَصْلُهَا وَيَلَكْ فَحُدِفَتْ اللام لكثرة الاستعمال

وَكَكَلُهُ بِفَعْلِهِ قَدْ اَلْحَقَا فِي عَمَلٍ وَأَمْ يُصَرَّفُ مُطْلَقًا

اي ان كل واحد من أسماء الأفعال يعمل عمل الفعل الذي سمي به لازماً او متعدياً لانه نائب عنه فيقال هيهات نجد كما يقال بَعُدَتْ نجدٌ وحذار الأسد كما يُقال احذر الاسد . غير انه لا يتصرف تصرف الأفعال ولا تصرف الأسماء فيكون بلفظ واحد مع الجميع . غير ان لفظ الضمير المتصل به اسماً كان او حرفاً تلحقه علامات الفروع نحو دونكما الممال ورويدكم زيداً وهلم جرا * ويشترط في اسم الفعل ان يقدم على معموله ولا يفصل عنه . فلا يُقال زيداً حذار ولا حذار يافتى زيداً لانه ضعيف لا يقدر ان يعمل مؤخرًا ولا ان يتخطى الفاصل الى معموله . وقد تقدمت الإشارة الى ذلك في باب الأحكام الكلية فليتذكر

أَلُو الْأَلْبَابِ

وَرَبْمَا نَكِرٌ مِنْهُ الْبَعْضُ مِنْ مَرْتَجَلٍ مَنُونًا لِيَعْتَلِنَ

اي قد يُنكر بعض أسماء الفعل المرتجلة مدلولاً على تنكيره بالتنوين ليفرق بينه وبين الباقي على تعريفه . فيقال صه بلا تنوين اي اسكت عن هذا الحديث فيعجز ان لا يسكت عن غيره . وصيه بالتنوين اي اسكت عن كل حديث بالاجمال . فتكون المعرفة منه خاصة والنكرة عامة كما في سائر الاسماء . غير ان منه ما يلزم التنكير كواها . ومنه ما يلزم التعريف كهيئات . ومنه ما يتردد بينهما كصه * وأما المقول منه والمعدول فلا يُتوانان لاستصحابهما لفظ ما لا يقبل التنوين ولذلك لا ينفكان عن التعريف * واعلم انهم اختلفوا في حقيقة تعريف اسم الفعل والمخار عند المحققين انه علم شخصي كريد لانه قد علق على نفس الفعل المسمى به . وهو مذهب سيبويه

وَكَنْزَالٍ أَجْعَلُ فَعَالٍ مِنْ عِلْمٍ أَنْثَى وَوَصَفِي فِي نِدَاءٍ مَنْ شَتَمَ
فَأُكْسِرُ بِنَاءً وَتَهِيمٌ تَعْرِيبٌ أَعْلَامٌ عَيْنٍ قَيْلٍ وَهُوَ الْأَصُوبُ

اي ان وزن فعال من الاعلام المؤنثة والصفات التي تُشتم بها الإناث في النداء نحو بالكاع كما مر في بابه يعد كَنْزَالٍ فيبني مثله على الكسر لمشايمته آياه في الوزن والتعريف والعدل . وهي لغة اهل الحجاز * ويدخل تحت الاعلام منه اعلام الاعيان كقطام لامرأة ووبار لارض . وأعلام المعاني كحماد للحميدة ويسار للميسرة . ومن الاول قول الشاعر

أَتَارِكَةٌ تَدُلُّهَا قَطَامٌ رَضِينَا بِالْحَيْمَةِ وَالْكَلامِ

ومن الثاني قول الآخر

فقلت أمكثي حتى يسار لعننا نَحْجُ مَعًا قَالَتْ أَعَامًا وَقَابِلَةً
 وَأَمَّا بنو نعيم فيعربون أعلام الأعيان منه إعراب ما لا ينصرف للتأنيث والعلمية فهي
 عندهم بمنزلة سعاد ونحوها من اعلام الإناث الزائدة على ثلثة احرف . قبل وذلك هو
 الاصوب فيها لان العدل غير متحقق في هذه الاسماء فالاعراب اولى بها بخلاف اعلام
 المعاني والصفات المذكورة ولذلك كانت مبنية عند الجميع . الا ان لغة الحجاز هي الغالبة
 في الاستعمال * واعلم انه اذا سمي مذكراً ببعض هذه الأعلام انتقض البناء في الصحيح لان
 فعال لا يبيح معدولاً عن مذكرو وحينئذ يعرب اعراب ما لا ينصرف لانه قد نقل عن
 عن مؤنث كما مر في موضعه

وَالصَّوْتُ كَالْفِعْلِ يُسَمَّى كَهَلَا وَقَبِّ وَأَفٍّ عَنِ سَمَاعٍ شَهَلَا
 وَوَبِهِ فِي مَزَجٍ قِيَّاسًا نُورَنَا وَدُونَهُ أَسْمَعُ فِي أَسْمِ فِعْلٍ وَهَنَا

اي ان الصوت يُسَمَّى باسم كما يُسَمَّى الفعل . غير ان هذا الاسم لا يتعمل ضميراً ولا يقع في
 شيء من تراكيب الكلام بخلاف اسم الفعل * وهو إما ان يكون موضوعاً لخطاب ما لا
 يعقل زجراً كهلاً للفرس وعدس للبعل او دعاء كنج للبعير المناخ وسأل للجمار الموردة او
 لحكاية صوت من الاصوات المسبوقة كقرب لوقع السيف وغاق لصوت الغراب ووبه
 للصراخ على الميت * وإما ان يُدَلَّ به على احوال في نفس المتكلم كإف للمتشجر وإ
 المتوجع ووي للمتعبج * واعلم ان هذا النوع الاخير يجوز ان يراد به مجرد حكاية
 اللفظ الصادر عن المتكلم فيكون من هذا الباب . وان يراد به الدلالة على المعنى الذي في
 نفسه نائباً عن اللفظ الموضوع لذلك المعنى فيكون اسم فعل على ما رأيت هناك * وكل
 هذا الباب سمعي لا يقاس على شيء منه بخلاف اسم الفعل . غير انه اذا وقع وبه في
 تركيب مزجي كسيبويه ونفطويه يتون عند قصد التنكير قياساً نحو مررت بسيبويه
 وسيبويه آخر على ما سيجي * وأما تنوين غيره فهو سمعي في البابين . وهو في أسماء
 الافعال تنوين تنكير بالاتفاق . واما في أسماء الاصوات فجعله بعضهم ملحقاً بتنوين المقابلة
 اذ لا معنى للتعريف والتنكير في اسم الصوت فلم يزد على كونه علامة لتام الاسم . وهو
 الارجح عند المحققين

وَتَارَةً ذُو الصَّوْتِ قَدْ يُسَمَّى بِهِ وَذَلِكَ قَدْ يَدْعُو إِلَى إِعْرَابِهِ

اي ان صاحب الصوت قد يُسَمَّى باسم الصوت المنسوب اليه . وهو يشتمل ما كان الصوت
 يصدر منه كما يُسَمَّى الغراب غاقاً . ومنه قول الراجز اذ لَمَّيْ مثلُ جناح غاق اي مثل
 جناح الغراب . وما كان يُصَوِّتُ له به كما يُسَمَّى البغل عدَساً . ومنه قول الآخر
 اذا حملتُ بدني على عدَسٍ على الذي بين الحمارِ والفرسِ
 فلا أُبالي مَنْ عدا او مَنْ جَلَسَ

اي اذا حملته على البغل * وحينئذٍ يُحْكَمُ على بناؤه وهو القياس فيقال رأيت غاقاً بالكسر
 وركبتُ عدَساً بالسكون * وقد يُعْرَبُ لوقوعه موقع معرب فيقال رأيت غاقاً وركبتُ
 عدَساً بالنصب فيها . والاول هو المختار عند المحققين

فصل

في تقسيم الكلام

وَمُطْلَقُ الْكَلَامِ أَيْ جَاءَ فَخَيْرًا يَكُونُ أَوْ إِنْشَاءً
 وَخَيْرٌ قَابِلٌ صِدْقٍ أَوْ كَذِبٍ لِذَاتِهِ وَالْغَيْرُ إِنْشَاءً حَسِبُ

اي ان الكلام كيفما جاء . مطلقاً لا بد ان يكون خيراً او انشأً . أما الخبر فهو ما يجتمه
 الصدق والكذب لذاته اي مع قطع النظر عن قائله نحو جاء زيد فيدخل فيه كلام الله
 والانبياء ونحو ذلك * وأما الانشاء فهو ما لا ينسب اليه شيء من ذلك . وهو إما ان
 يدل على طلب كالامر والنهي وغيرها مما سيأتي . او لا يدل كفعال المدح والذم
 والتعجب والتعجب والتعجب وصيغ العقود نحو بعثك هذا وما اشبه ذلك * واعلم ان احتمال
 الصدق والكذب لا يشكّل بنحو نعم الرجل زيد وما أحسن زيدا لان المراد مدح زيد
 والتعجب من حسنه بحسب اعتقاد المتكلم لا اثبات ما يستحق به المدح والاستحسان .
 فيمكن ان يُقال للمتكلم اخطأت فان زيدا ليس كذلك ولكن لا يُقال له كذبت فانك لم
 تمدح ولم تتعجب * وما ذكرناه من قسمة الكلام الى خير وانشاء هو المشهور عند جمهور
 المحققين وهو الصحيح لان الكلام إما ان يكون لنسبة خارجية وهو الخبر او لا يكون كذلك
 وهو الانشاء . فتأمل

وَالْأَصْلُ فِي الْإِنْشَاءِ مَا لِلطَّلَبِ كَالأَمْرِ لَا كَالْمَدْحِ وَالتَّعْجِبِ

اي ان الاصل في الإنشاء ما دل على الطلب كالامر لانه قد وضع له بخلاف المنقول اليه
 كافعال المدح والتعجب وغيرها فانها أخبار في الاصل ثم نقلت الى إنشاء ما يراد بها
 من المعاني * واعلم ان ما يدل من الإنشاء على الطلب يتأخر وجود معناه عن وجود
 لفظه نحوتم فان حدوث القيام لا بد ان يكون بعد التلظ بالامر. وأما ما لا يدل على
 الطلب فيقترن وجود معناه بوجود لفظه نحو بعثك الدار فان وقوع البيع يكون عند
 التلظ بفعله المنشي له. ويقال للاول الإنشاء الطلبي ولثاني الإنشاء الإيقاعي
 وَالْحُكْمُ يَسْتَأْتِرُ وَضَعًا بِأَخْبَرٍ وَالْغَيْرُ فِيهِ بِخِلَافِهِ نَدْرٌ

اي ان الجملة التي يحكم بها تختص بكونها خبرية لما فيها من النسبة الخارجية التي تصلح
 لإقامة الحكم بها. وتختص في الصلة والخبر والحال والنعته. وذلك فيها بحسب الوضع
 فلا يشكّل بوقوع الجملة الطلبية خبراً للمبتدأ فانه نادر بخلاف الوضع * وانما جاز ذلك
 في الخبر دون غيره من المذكورات لان الصلة يوثق بها لبيان الموصول والحال لتفيد
 صاحبها بصفة والنعته لتوضيح المنعوت او تخصيصه فلا تصلح لمن الجملة الإنشائية اذ ليس
 لها نسبة خارجية. بخلاف الخبر فانه لنسبة شيء الى المبتدأ باحدى الطرقتين كما مر في
 بابه فلا يضطر فيه الى هذا الاعتبار

فصل

في الطلب واحكامه

يُعَلَّقُ الْطَلْبُ بِالْمُسْتَقْبَلِ إِذْ هُوَ لِاسْتِحْصَالِ مَا لَمْ يَحْصُلِ
 فَإِنْ يَكُنْ بِحَاصِلِ تَعَلُّقًا فَلَا سِدَامَةَ لَهُ فَإِنْ طَبَّقَا

اي ان الطلب يُعَلَّقُ بامرٍ مُسْتَقْبَلِ الموصول لان المراد به تحصيل ما ليس بحاصل.
 وذلك لا يكون الا في الاستقبال ولو بالنسبة الى زمان التكلم لان حصول المطلوب لا
 بد ان يكون بعد الطلب * فان كان ما تعلق به حاصلًا نحو يا ايها النبي اتق الله كان
 المراد تحصيل دوامه وهو غير حاصل في الحال لانه يكون في المستقبل. وبهذا الاعتبار
 ينطبق الطلب على حكمه. ومنه قول الشاعر

فَعِشْ لَوْ فَدَسَ الْمَلُوكُ رَبًّا بِنَفْسِهِ مِنْ الْمَوْتِ لَمْ تُفْقِدْ فِي الْأَرْضِ مَسَلًا

فان العيش حاصل للمُخَاطَب ولكن دوامه غير حاصل فهو يطلب حصول دوامه . فتأمل
 وَقَدْ يَضْمِنُونَ لَفْظَ الْخَبْرِ مَعْنَاهُ وَهُوَ الدَّعَا فِي الْأَكْثَرِ

اي انهم قد يضمنون لفظ الخبر معنى الطلب وذلك يكون في الاكثر للدعاء . وهو يكون
 غالباً بلفظ الماضي نحو غَفَرَ اللهُ لَكَ . وقد يكون بلفظ المضارع نحو يَرْحَمُكَ اللهُ .
 وبالجملة الاسمية نحو دَارَكَ مَعْمُورَةٌ * وقد يكون لغير الدعاء نحو تَوَمَّنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ
 يَغْفِرُ لَكُمْ بِالْجَزْمِ اَي اَمْنًا . ومن ذلك قولهم اَنْتَى اللهُ اَمْرًا وَقَعَلَ خَيْرًا يَتَّبِعُ عَلَيْهِ اَي
 لِيَتَّقَى وَيَفْعَلُ خَيْرًا بِدَلِيلِ جَزْمِ الْجَوَابِ فِي الْمَسْئَلَتَيْنِ كَمَا تَرَى

وَرَبَّمَا اسْتَعْمِلَ لَفْظَ الطَّلَبِ لِغَيْرِ مَعْنَاهُ كَأَكْرَمِ بَابِي

اي ربما استعمل لفظ ما يدل على طلب لغير معنى الطلب كصيغة الامر في التعجب فانه
 يراد بها انشاء التعجب من عظمة المتعجب منه او الاخبار عنها امر في باب * ومن هذا
 القبيل التذبة والاختصاص في النداء واردة التهديد بالامر والاينكار بالاستفهام وغير
 ذلك مما سيأتي

وَالْأَصْلُ مَا لَفْظًا وَمَعْنَى جَمْعًا نَحْوُ اقْضِ امْرَأْدُونَ حَيَّاكَ دُعَا

اي ان الاصل في الطلب ما كان طلباً في اللفظ والمعنى جميعاً نحو اقض ما انت قاض
 ولا تمش في الارض مرحاً . بخلاف ما كان طلباً في المعنى فقط نحو حياك الله والويل
 لزيد فانه دخيل في هذا المقام لانه خبر قد استخيم للطلب

فصل

في أدوات الطلب ومتعلقاته

أَمْرًا بِإِلَامٍ فِعْلًا أَطْلُبُ أَوْ بِلَا لَامٍ وَنَهْيًا فَأَطْلُبُ التَّرْكَ بِلَا

اي انه يُطَلَّبُ اِحْدَاثُ الْفِعْلِ بِالْاَمْرِ اِمَّا بِوَسْطَةِ الْاِلَامِ نَحْوَ لَيْقُمْ زَيْدًا اِمَّا بِالصِّيغَةِ دُونَ
 الْاِلَامِ نَحْوُ قُمْ * وَيُطَلَّبُ تَرْكُهُ بِلَا الْاِهْمِيَةِ نَحْوَ لَا تَقُمْ * وَهَذِهِ الْاِلَامُ مَكْسُورَةٌ فِي لُغَةِ جُمْهُورِ
 الْعَرَبِ مَا لَمْ تَقْعُدْ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ فَالْاَكْثَرُ تَسْكِينُهَا نَحْوَ فَلَيْسَتْجِيئًا لِي وَلَيْؤَمْنُو لِي . وَقَدْ
 تَسَكَّنَ بَعْدَ ثَمَّ نَحْوُ ثَمَّ لَيْقُضُوا تَفْهَمُ فِي قِرَاءَةِ الْكُوفِيِّينَ * وَقَدْ يُجْزَمُ بِهَا مُضْمَرَةٌ فِي الشَّعْرِ

كقول الشاعر

فلا تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَاعِي وَمُدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبٌ

اي لِيَكُنْ * واعلم ان هذا الطلب ان كان من الاعلى الى الادنى فهو امرٌ او نهيٌ . وان كان من الادنى الى الاعلى فهو دعاءٌ . فان كان بين المتساويين قيل له الناسُ لِلْحَاضِرِ الْمَجْهُولِ وَأَعْمَمَ غَائِبًا هُمَا وَلَا الْمَعْلُومَ زِدْ مُخَاطِبًا

اي ان اللام ولا تدخلان على المجهول من فعل الحاضر . وهو يشمل المتكلم نحو ان احسنت فَلَأَكْرَمَ وان كنت ظالمًا فلا أَرْحَمَ . والمُخَاطَبُ نحو ان كنت مذنبًا فَلَتُؤَدِّبُ وان اشتريت فلا تُعْبِنُ * وعلى فعل الغائب بأسره معلومًا ومجهولًا نحو لِيَقُمْ زيدٌ ولا يَجْلِسُ عمروٌ وليَقْطَعْ اللِّصُّ ولا يُوَخِّدِ النَّبْرِيُّ * وتنفرد لا عن اللام بالدخول على فعل المخاطب المعلوم ايضًا نحو لا تَغْفُلْ وهو الاكثر في استعمالها * ويقبل دخولها على فعل المتكلم المعلوم نحو قوموا فَالْأَصْلُ لَكُمْ وكقولهم لا أَرِيَنَّكَ ههنا . لان الطالب لا يطلب من نفسه الا على سبيل المجاز تنزيلاً لها منزلة الاجنبي . بخلاف المجهول فان الطلب معه يكون في الحقيقة من الفاعل المحذوف الذي ناب عنه ضمير المتكلم . فان كان مع المتكلم غيره نحو وَتَحْمِيلُ خَطَايَاكُمْ ونحو قول الشاعر

اذا ما خرجنا من دِمَشْقٍ فلا نُعَدُّهَا أَبَدًا ما دام فيها الجُرَاضِمُ

كان دخولها عليه ايسر لمشاركة غير المتكلم له في التكلم فيكون قد اندرج في الطلب تبعًا لغيره * واقل منه دخول اللام على فعل المخاطب المعلوم كقراءة بعضهم فبذلك فلتنفرحوا لان له صيغة امرٍ بدونها فيستغني عنها بخلاف الغائب والمجهول

وَرَبِّهَا يُرَادُ كَالْتَهْدِيدِ مَعْنَى سَوِيٍّ مَعْنَاهُمَا الْمَعْهُودُ

اي انه قد يراد بالامر والنهي معنى غير معنى الطلب المعهود لها . فان الامر قد يراد به التهديد نحو اعملوا ما شئتم انه بما تعملون بصيرٌ . والتسوية نحو وأَسِرُوا قَوْلَكُمْ أو أَجْهَرُوا به انه علمٌ بذات الصدور . والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله ان كنتم صادقين . والإباحة نحو وكُلُوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود . والإهانة نحو كونوا حِجَارَةً أو حديدًا * وقد يراد بالنهي بعض هذه المعاني كالتهديد نحو لا تتق الله وانظر العاقبة . والتسوية نحو قل آمنوا به ولا تؤمنوا . وغير ذلك مما يجتمعه المقام

وَالْهَمْزَةُ اسْتَفْهَمَ بِهَا عَمَّا تَلَا فِي نِسْبَةٍ أَوْ غَيْرِهَا مُبْتَدِلًا

اي ان الهمزة يستفهم بها عن تاليها الواقع في حيز النسبة او غيرها . فتكون تارة لطلب ادراك النسبة بين الامرين اثباتا او نفيا نحو اقام زيد و لم يقم عمرو . وتارة لإدراك غير النسبة نحو ازيد قائم ام عمرو . فان المشكك يستفهم في الاول عن ثبوت القيام للواحد منها ونفيه عن الآخر لانه مجهول كلا الامرين . وفي الثاني عن تعيين القائم منها لان ثبوت القيام لاحدهما معلوم عنده * والادراك المحاصل من الاول يقال له التصديق والمحاصل من الثاني يقال له التصور وها من اصطلاحات المنطق * والمسؤول عنه بالهمزة هو ما يليها . فيكون في نحو ازيد قائم هو المستند اليه . وفي نحو اقام زيد هو المستند . وفي نحو اعينك زيد هو الظرف * وبهذا الاعتبار وجب ان يرتب طلب التعيين عليه فيقال ازيد قائم ام عمرو ولا يقال ازيد قائم ام جالس . وقس على كل ذلك * واعلم ان الهمزة اذا دخلت على جملة معطوفة بالواو او الفاء او ثم قدمت على العاطف نحو اولم ينظروا في ملكوت السموات والارض وافانت تكبر الناس حتى يكونوا مؤمنين وانتم اذا ما وقع آمنت به . بخلاف اخواتها فان العاطف يتقدم عليهن نحو وكيف تكفرون وهل يهلك الا القوم الفاسقون * وهي ام ادوات الاستفهام ولذلك انفردت بهذا وغيره ما ذكر

وَأَجْعَلْ لِهَلْ نِسْبَةَ إِيجَابٍ فَقَطْ وَمَا سِوَى النِّسْبَةِ لِلْبَاقِي ضَبَطًا

اي ان هل تختص بالاستفهام عن النسبة الإيجابية نحو هل قام زيد ولا يقال هل لم يقم . فان اريد الاستفهام عن النفي جيء بالهمزة * واما بقية ادوات الاستفهام فهي مقيدة بما سوى النسبة كما سيأتي * واعلم ان هل لا تدخل على اسم بعده فعل لشدة طلبها للفعل كما مر في باب الاشتغال . فيقال هل قام زيد وهل زيد قائم ولا يقال هل زيد قام . وهو مذهب الجمهور * ولا تدخل على جملة الشرط لاحتمالها الإيجاب والنفي . ولا على إن التأكيدية لانها لتقرير الواقع فتتأني الاستفهام عن وقوعه . فلا يقال هل إن قام زيد تقوم ولا هل إن زيدا قائم بخلاف الهمزة فانهم يتوسعون فيها لانها ام الباب * واذا دخلت هل على المضارع تخصصت بالاستقبال فلا يقال هل تذهب الآن * وقد تستعمل لطلب التعيين كالمهمزة فيعطف بعدها بأم وعليه الحديث هل تزوجت بكرًا ام ثيبًا .

ولا يلزمها ان يليها المسؤول عنه كما رأيت بخلاف الهزة * فان لم يقصد التعيين عطف
بعدها بأو نحو هل تحس منهم من أحدٍ أو تسمع لهم ركزا . وقس عليه
وَمَنْ بِهَا يَسْأَلُ عَمَّنْ يَعْقِلُ وَمَا لِغَيْرِهِ وَأَيُّهُ تَشْمَلُ
وَكَيفَ لِلْحَالِ وَاللِّمَّكَانِ أَيْنَ مَتَى أَيَّانَ لِلزَّمَانِ
وَمِثْلَ كَيْفَ اسْتَعْمَلُوا أَيْ وَقَدْ تَأْتِي كَيْنَ أَيْنَ وَكَمْ عِنْدَ الْعَدَدِ

اي ان مَنْ تُسْتَعْلَمُ لمن يعقل نحو مَنْ فعل هذا بالهتنا . وما لغير العاقل نحو ما تلك
بيمينك يا موسى . وأي لها جميعاً نحو أيكم زادته هنا ايماناً وأي حديثٍ بعدُ تؤمنون .
وكيف للحال نحو كيف اصبحت . وأين للمكان نحو أين ما كنتم تعبدون . ومتى وأيَّانَ
للزمان نحو متى هذا الوعد وأيَّانَ يوم القيامة . غير ان متى تُسْتَعْلَمُ للماضي والمستقبل وأيَّانَ
تختصُّ بالمستقبل كما رأيت . وأيُّ تُسْتَعْلَمُ غالباً بمعنى كيف نحو أَيْ يكون له المَلِكُ علينا .
وقد تُسْتَعْلَمُ بمعنى من أين نحو يا مريمُ أَيْ لَكَ هذا . وكَم للعدد نحو كَمْ لَيْسْتُمْ * وكلُّ
هذه الأدوات موضوعة لطلب التصور فلا تُسْتَعْلَمُ لغيره لا لخصاصها باحد طرفي النسبة
كما ترے

وَالكُلُّ قَدْ يَصَابُ بِالتَّخْيِيرِ لِغَيْرِ الاسْتِفْهَامِ كَالْتَقْرِيرِ

اي ان كل ما ذكر من الأدوات قد يُسْتَعْمَدُ لغير الاستفهام كالتهرير نحو أأنت قلت
للناس اتخذوني وأمي أهين . والشجب نحو ما لنا لا نؤمن بالله . والاستبعاد نحو أَيْ يكون
لي غلامٌ ولم يمسسني بشرٌ . والنهويل نحو أَمْ تَرَ كيف فعل ربك باصحاب النيل .
والتوبيخ نحو سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية . وما اشبه ذلك من الأغراض * واعلم
ان ما الاستفهامية اذا دخل عليها عامل جري يجب حذف ألفها سواء كان العامل حرفاً
نحو لَمْ تُؤْذُونِي ام اسماً نحو محيي مَ جئت . وذلك للفرق بينها وبين غيرها وعليه قول

الشاعر

فَتلكَ ولاةَ السوءِ قد طالَ مكثهمُ حَنَامَ حَنَامَ العناءِ المطولِ

وندر اثباتها في الضرورة كقول الآخر

على ما قام بشتي النيم كتحزير ترغ في رماذ

وقد تُسَكَّن ميم الجرورة باللام بعد حذف الألف كقول الآخر

يا ابا الأسود لم خالفتني لهيوم طارقات وفكر

واعلم ان جميع أسماء الاستفهام ما كان منها ظرفاً فهو منصوبٌ ابتداءً. وغيره ان وقع معمولاً لعاملٍ لفظيٍّ نحو أي منقلب ينقلبون وعم يتساء لون فهو بحسب مقتضى عامله. والافان وقع بعده جملة نحو من قام. او شبه جملة نحو من عندك. او اسم نكرة نحو من الله غير الله فهو مبتدأ وما بعده خبر عنه. فان كان الاسم معرفةً نحو من ابوك جعل اسم الاستفهام خبراً على الاصح لانه يؤتى به لطلب الحكم على ما بعده فيكون ما بعده أليق بالابتداء وهو أليق بالخبرية * واختلفوا في كيف بين ان تكون ظرفاً او غيره والصحيح انه لا ظرفية فيها. وحينئذ فان وقعت قبل ما لا يستغنى به نحو كيف انت وكيف كنت فهي خبرية. والاف في حال نحو كيف جاء زيد. او مفعول مطلق نحو كيف فعل ربك اي اي فعل فعل. وهو المختار عند المحققين

وربما استفهم للإنكار فكأن معنى النفي فيه طاري
فيلبس الأثبات نفي بعده نحو أليس الله كاف عبده

اي ان الاستفهام قد يكون للإنكار فيتضمن معنى النفي نحو أعنده علم الغيب فهو يرى. اي ليس عنده ذلك * ومن ثم اذا وقع بعده نفي تحوّل الى الإثبات نحو أليس الله بكاف عبده اي هو كاف له. لان إنكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات * واكثر ما يكون ذلك مع الهمزة. وقد يكون مع غيرها نحو من يغفر الذنوب الا الله وهل جزاء الإحسان الا الإحسان اي ما يغفرها وما جزاؤه. ولذلك أوجب بعده بالاً كما يوجب بها في النفي

الصرح

وللتهمني ليت وألحق لو وهل بها قليلاً والترجي بلعل

اي ان ليت موضوعة للتمني وهو طلب ما لا طمع في حصوله نحو ليت الشيبات يعود. او ما كان عسر الحصول نحو ليت الجهل عالم * وقد تلحق بها لو نحو لو ان لنا كربة فنكون من المؤمنين اي ليت لنا ولذلك نصب الجواب بعدها * وكذلك هل نحو هل لنا من شفاء فيشفعوا لنا * ولعل موضوعة للترجي وهو طلب الممكن نحو لعل الله يحدث بعد ذلك امراً. وقد تكون للإشفاق وهو توقع الامر المكروه نحو فلعلك باخع نفسك على آثارك *

واعلم ان في عدّ الترجي من الطلب خلافاً. والصحيح انه منه بدليل نصب الجواب في قراءة
حنص لي علي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع إلى إله موسى. وفي قول الراجز
علّ صروف الدهر اودولاًتها يدلنا اللمة من لمتها

فتستريح النفس من زفرائها

وجزمه ايضاً عند تجرده من الفاء في قول الشاعر

لعلّ التفاتاً منك نحوي مرّة يُل منك بعد العسر عطفك ليسر

وكلاهما لا يقع الأ بعد الطلب. وهو المعول عليه عند الأكثرين

وَعِنْدَ تَحْضِيضٍ يُقَالُ هَلَا لَدَى مُضَارِعٍ وَقَالُوا أَلَّا

وَمِثْلَهَا لَوْلَا وَلَوْ مَا اسْتَعْمِلَا وَهِنَّ لِلتَّوْبِخِ مَعَ مَاضٍ تَلَا

اي ان هلاً تستعمل مع النعل المضارع للتخصيص وهو الطلب العنيف نحو هلاً تستغفر

الله. وكذلك ألاً بالفتح والتشديد ولولا ولوما نحو ألاً تكريم اباك ولولا تقري الضيف

ولوما تحجب الداعي * فان تلاهق الماضي أريد بهن التوبخ او التندم نحو هلاً حفظت

العهد وألاً استبقيت مالك وهلم جراً

وَقُلْ أَلَّا لِلْعَرَضِ أَوْ لِلْحُضِّ طَوْرًا وَبَعْضُهُ زَادَ لَوْلَا لِلْعَرَضِ

اي ان ألاً بالفتح والتخفيف تستعمل للعرض وهو الطلب اللين نحو ألاً تحبون ان يغفر الله

لكم * وزاد ابن مالك لو نحو لو تنزل عندنا * وقد تستعمل ألاً للتخصيص كالمشددة نحو

ألاً نقاتلون قوماً نكثوا أيمانهم. وهي عند الأكثرين مركبة من هنة الاستفهام ولا النافية *

واعلم ان أدوات التخصيص والعرض لا تدخل الأعلى الافعال ولو تقدراً نحو هلاً زيداً

تروره ولولا عمراً كرمته. فان ورد شي بخلاف ذلك وجب تاويله كما في قول الشاعر

الآن بعد لجاجتي تلخونني هلاً التقدّم والقلوب صحاح

وقول الآخر

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم بني صوطرے لولا الكبي المتعنا

فانها على تاويل فهلاً كان التقدّم ولولا تعدون الكبي. وقس عليه

فصل

في احرف النداء

وَأَحْرَفُ النِّدَاءِ يَا أَيُّهُ وَأَيَّا
وَوَا وَقَدْ تَنُوبُ يَا لَهَا نُدْبٌ
وَهَمْزَةٌ قَصْرًا وَمَدًّا وَهَيَا

اي ان احرف النداء هي يا وهي أم الباب كما مر. وأي وأييا والهمزة والياء والواو لا وهيا بالفتح والتخفيف في الجميع. ومن هذا القبيل وا وهي موضوعة للندبة كما علمت. وقد تنوب عنها يا عند أمن اللبس بالمنادى المحض كما مر من قوله وقتت فيه بامر الله يا عمرا. فان خيف الالتباس تعينت والتخلص منه * وأما بقية الاحرف فهي موضوعة لطلب الاقبال. غير انه قد يتصرف فيها باستخدامها لغيره كما علمت وستعلم

وَهَمْزَةُ الْقَصْرِ لِذِي الْقُرْبِ وَيَا
شَاعَتْ وَلِلْبَعِيدِ مَا قَدْ بَقِيََا

اي ان الهمزة المقصورة ينادى بها القريب. ويا ينادى بها القريب وغيره شائعة بين الجميع. وبقية الاحرف ينادى بها البعيد. وهو المذهب المشهور وعليه جمهور النحاة * واعلم ان كلاً من القريب والبعيد قد ينزل منزلة صاحبه فينادى به له من أدوات النداء. وذلك عند الاعراض او الغفلة ونحوها في القريب وعكس ذلك في البعيد.

وهو من نوادر الاستعمال

وَبَعْدَ يَا حَذْفُ الْمُنَادَى قَدْ يَرِدُ
وَقِيلَ يَا ثُمَّ لِتَنْبِيهِ قُصِدَ

اي ان المنادى قد يحذف بعد يا فلفظ لانها أم الباب كما علمت. فيقع الفعل بعدها نحو ألا يا أسجدوا. واحرف نحو يا ليتني كنت ترابا. والجملة الاسمية كقول الشاعر يا دار مية بالعلواء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد ويقدر كل محذوف بما يليق بالمقام فيكون التقدير يا قوم او يا رجل ونحو ذلك * وجعلها بعضهم حينئذ لتنبية لالنداء. وقيل ان تلاها خطاب كما في المثال الاول فهي للنداء لكثرة وقوعه قبله. وان تلاها غيره كما في المثالين الآخرين فهي للتنبية. ولعللة الاقرب الى الصواب

وَقَدْ ينادى لِسَوَى مَا عَلِمَا كَمَا ينادى فِي الْيَلَى تَرَحُّمًا

اي ان النداء قد يستعمل لغرض غير الأغراض المعروفة له من طلب الاقبال وغيره .
فيكون للترحم في البلية نحو يا مسكين . والتأسف نحو يا لضيعة الأدب . والتشكي نحو
يا ويلاه . والتحسر كما في نداء الاطلال والمنازل . وما اشبه ذلك

فصل

في القسم واحكامه

يُقَسِّمُ إِِنْشَاءً لِتَأْكِيدِ خَبَرٍ أَوْ طَلَبٍ بِالْمُحَرَّفِ وَالْغَيْرِ نَدْرًا

اي ان القسم يستعمل لانشاء التأكيد في الكلام . وهو يكون تارة لتأكيد الخبر وتارة
لتأكيد الطلب . وكلاهما يكون غالباً بالحرف ونادراً بغيره . وكل ذلك إما صريح وهو
ما كان بالالفاظ الموضوعه للقسم . وإما غير صريح وهو ما استعمل للقسم ما وضع لغيره *
أما المؤكّد للخبر فيكون الصريح منه بالاحرف الموضوعه له كما مرّ في باب حروف الجر .
وقد يكون بنحو اقسمت وأحلف وبين الله كما سيجي . وغير الصريح بنحو علم الله وعلي
عهد الله . ومنه كتب على نفسه الرحمة ليحببكم الي يوم القيامة * وأما المؤكّد للطلب
فيكون الصريح منه بالباء فقط وغير الصريح بنحو تشدّتك الله . ويقال له بجمله القسم

الاستعطائي

”وَقُلْ يَبِينُ اللَّهُ وَأَيُّنَ كُنَّا مَوْصُولَ هَمْزٍ غَالِبًا وَأَيُّمٌ أَخَذَى“

اي ان لفظ اليمن يستعمل للقسم مضافاً الى اسم الجلالة كما رأيت فيقال يمين الله لأفعلن

ومنه قول الشاعر

فقلت يمينُ الله أبرحُ قاعدًا ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

وحينئذ يكون مبتدأً محذوف الخبر على الاصح والتقدير يمين الله قسم لي * وكذلك أيمن
بفتح الهمزة وضم الميم وهي جمع اليمن في الاصح نحو أيمن الله لأفعلن . غير ان هزتها توصل
في الغالب تخفيفاً لكثرة الاستعمال * وكثيراً ما تحذف نونها للتخفيف ايضاً فيقال أيم الله
وحينئذ تبقى الميم على ضمها ويُقدّر الاعراب على النون المحذوفة * وقد تصرفوا في هذه
الكلمة حتى انهم المراد في لغاتهم فيها الى عشرين لغة ولم في هذه اللغات اقوال شتى

فاقتصرنا من كل ذلك على ما ذكرناه وهو المشهور

”وَأَرْبَطُهُ بِاللَّامِ وَإِنَّ فِي الْخَبَرِ
وَمَا وَلَا وَإِنَّ وَغَيْرَهَا نَدْرٌ
وَأَسْتَعْمَلُوا إِلَّا وَلَمَّا فِي الطَّلَبِ إِذْ لَيْسَ مِنْ لَفْظٍ لِمَعْنَاهُ أَنْتَسَبَ

اي ان القسم يُرْبَطُ بجوابه الخبيري باللام نحو فَيَعَزُّكَ لِأَعْوَيْنَهُم اجمعين . وَإِنَّ نحو
والكتاب المبين إِنَّا انزلناه . وقد تجتمعان نحو والقرآن الحكيم انك لَمِنَ المرسلين * وهذه
اللام هي لام التاكيد ويقال لها لام الابتداء . وهي تختص بالجواب المثبت لانها موضوعة
لتأكيد الاثبات كما سيجي . والاصل فيها ان لا تدخل الأعلى الاسماء غير انهم اجازوا
دخولها في هذا الباب على الفعل المضارع كما رأيت لانه يشبه الاسم . ويدخلونها ايضاً
على الماضي المقرون بقدر نحو تَأَلَّه لَقَدْ أَثَرَكْ عَلَيْنَا لان قد تقرب الماضي من الحال فيشبهه
المضارع . وذلك ما لم يتقدمه شرط نحو ولئن ارسلنا رجلاً فأرأوه مصفراً الظلوا من بعده
يكفرون فيجب تركها لان جواب القسم حينئذٍ ساد مسدداً جواب الشرط كما مر في باب
وحكمه ان يكون مستقبلاً فلا تناسبه قد لانها تحقق مضية * فان كان الجواب منقياً
رُبط بالآداة الداخلة عليه . واكثر ما تكون تلك الاداة مانحو ولئن آتيت الذين اوتوا
الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك . اولانحو وأقسموا بالله جهداً بما هم لا يبعث الله من
يوت . او إِنَّ نحو ولئن زالتا إن امسكها من أحدٍ من بعده * وندر ربطة بلم كقول

بعضهم نعم وخالفهم لم نعم عن مثلهم مُنْجِيَةٌ . ولن كقول الشاعر

والله لن يصلوا اليك بجمعهم
حتى أوسد في التراب دفينا

و يُرْبَطُ بجوابه الطلبي بما يتضمن معنى الطلب من فعل كقول الشاعر

بعيشك يا سلمى أرحمى ذا صباية
أبى غير ما يرزلك في السر والجمهور

او حرف كقول الآخر

بربك هل للصب عندك رافة
فيرجو بعد اليأس عيشاً مجدداً

فان لم يكن شيء من ذلك رُبط بالآ كقول الشاعر

بالله ربك إلا قلت صادقة
هل في لقاؤك للمشغوف من طمع

أي ما أسألك الأهذا . او بلبها الحرفية التي بمعناها كقول الآخر

قالت له بالله يا ذا البردين
لما غننت نفساً أو آنتين

واعلم ان جميع الاحرف التي يربط بها القسم تُعطى حق التصدر معه وان لم يكن لها ذلك بدونه مثل لا النافية ونحوها فلا يقال والله زيدا لا أُضرب * ويجوز حذف لا عن المضارع المجرد من نون التأكيد واكثر ما يكون ذلك في مضارع الافعال الناقصة كما مر في موضعه نحو تَأْتِي تَفْتَأُ تَذْكُرُ يَوْسُفُ أَي لَا تَفْتَأُ تَذْكُرُهُ . وهو كثير في الشعر

وَشَاعَ حَذْفُ قَسَمٍ مُصَاحِبًا لَأَمَّا تَلِيهَا إِنْ لَشَرَطٍ غَالِبًا

اي انه قد شاع في الكلام حذف القسم اذا كان مدخوله مفتتحاً باللام الموطئة المقترنة بان نحو لئن اخرجوا لا يخرجون معهم . وذلك لدلالة اللام عليه فيستغنى بها عن ذكره وهو الغالب في جواز حذفه * وقد يحذف مع حذف اللام فتقدر قبل الشرط نحو وان اطعموهم انكم لمشركون اي ولئن اطعموهم لان الجواب غير مربوط بالفاء فلا يصلح جعله للشرط وحينئذ يتعين كونه جواباً للقسم المقدر * وهذه اللام يقال لها اللام الموطئة لانها توطئ الجواب للقسم اي تمهده . والمؤذنة ايضاً لانها تؤذن بان الجواب الواقع بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط * واعلم ان حرف القسم لا بد ان يتعلق بفعل . غير ان الفعل يجب حذفه مع غير الباء فلا يقال حلفت والله خلافاً لبعضهم . واما مع الباء فيجوز ذكره نحو اقسمت بالله في الخبر واستخلفك بالله في الطلب ويجوز اضماره فيقال بالله فيها . غير ان الاكثر ذكره في الخبر و اضماره في الطلب

فصل

في ضمير الشأن

يَكْنِي عَنِ الشَّانِ ضَمِيرٌ لَزِمًا صُورَةٌ غَيْبٍ مَفْرَدًا مَقْدَمًا

اي انهم يستعملون ضميراً يكنى به عن الشأن وهو الامر الذي يراد الحديث عنه ولذلك يقال له ضمير الشأن * وقد يكنى به عن القصة فيقال له ضمير القصة ايضاً * وهذا الضمير يتحد مع مضمون الجملة التي بعده لانها هي ذلك الشأن ولذلك لا يحتاج الى رابط في الاخبار بها عنه . ويلزمه ان يكون بلفظ الغيبة والافراد ليطابق ما يراد به الشأن او القصة . ولذلك ان قدر ان المراد به الشأن كان مذكراً او القصة كان مؤنثاً . واما تعيين احد الوجهين فيختار ان يكون بحسب العدة التي بعده طلباً للمشكلة فيقال هو الامير

قادمٌ وهي القبيلة راحلة . ولما كان ما بعد هذا الضمير موضحاً لإبهامه وجب ان يكون متأخراً عنه لان الإيضاح انما يكون بعد الإبهام * واعلم ان هذا الضمير يختص بانه لا يعود الا الى ما بعده . ولا يعمل فيه الا ابتداءً او احد نواسخه . ولا يُقدم خبره عليه . ولا يُؤكّد ولا يُبدل منه ولا يُعطف عليه . ولا يُفسّر الا بجملة في المشهور . ولا تخلو الجملة بعده من محلّ من الاعراب وان كانت مفسّرة . ولا يشترط عود ضمير منها اليه . ولا يقوم الظاهر مقامه . ولا يكون الا غائباً مفرداً كما مرّ . ولا يُستعمل الا حيث يراد التخييم فلا يقال هو

الغراب طائرٌ

وَهُوَ بِيَابِ الْمُبْتَدَأِ مَقِيدٌ "فَالنَّسِخُ كَالْتَجْرُدِ فِيهِ يَرِدُ"
وَيُخْبِرُ الْجُمْلَةَ عَنْهُ فَيَجِبُ مِنْ بَعْدِهِ الرَّفْعُ لِكُلِّ مَا نُصِبَ

اي ان هذا الضمير يلزم باب المبتدأ فيكون مبتدأً مجرّداً نحو قل هو الله احدٌ . وتدخل عليه نواسخ المبتدأ والخبر فيكون معمولاً لها نحو كان زيد قائماً وانه عمرٌ ومنطلقٌ وظننته بكرٌ شاعرٌ وهلمّ جراً . ومن ذلك قول الشاعر

اذا مت كان الناسُ صنفانِ شامتٌ وآخرٌ مُثني بالذي كنتُ اصنعُ

وقول الآخر

اما إنه لولا الخليطُ المودعُ وربعٌ خلا منه مصيفٌ ومربعٌ

وقول الآخر

عليته الحفي لا يخفي على احدٍ فكُنْ مُحِقّاً تَنْلُ مَا شِئْتَ مِنْ ظَفَرٍ

وهو في كل ذلك يُخبر عنه بالجملة المذكورة فتكون برمتها في محل الاعراب الذي يقتضيه المقام ولذلك يجب ان يُرفع بعده كل ما يُنصب بدونه على التجرد * واعلم انه لما كان هذا الضمير معرفةً وخبره يلزم ان يكون جملة لم يدخل عليه من النواسخ ما يلزم اسمه التنكير كالا نافية للجنس او يلزم خبره الافراد كالات * ولا تدخل عليه كاد واخوانها في الصحيح لان خبر هذه الافعال لا يكون الا رافعاً لضمير اسمها وهذا لا يتأتى مع ضمير الشأن لان جملة الخبر لا تتضمن ضميراً يرجع اليه . وما ورد بخلاف ذلك فشاذ او على تاويل * فتنبه

وَمَا سَوَى مَرْفُوعٍ فِعْلٍ يَذْكَرُ اِلَّا لَدَى اَنْ وَكَانَ فِيضِهْرٍ

أي ان ما كان من ضمير الشأن مرفوعاً بفعلٍ كالواقع اسم كان ونحوها يستتر في ذلك
الفعل . وأما المرفوع بالحرف كالواقع اسم ما المحجازية في نحو قول الشاعر
وما هو من يأسوا الكلوم وتنتقى به نائبات الدهر كالدائم النجل
والمصوب مطلقاً فيذكر بارزاً في اللفظ الأ مع أن وكان الخفتين فيجب إضماره محذوفاً
كما مرّ في موضعه وعلى ذلك قول الشاعر
وأعلم فإعلم المرء بِنفعه أن سوف يأتي كل ما قديرا

وقول الآخر

وصدر مشرق النحر كأن ندياه حقان
وربما حذيف مع غيرها نحو إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصّورون . وكقول
الشاعر

ولكن من لا يلق امرأ ينوبه بعدته ينزل به وهو أعزل

وقول الآخر

ارجو وأمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنوبل

وهو من نوادر الاستعمال

فصل

في ضمير الفصل وكاف الخطاب

الخبر من تابع حشواً فصل بلفظ مضمير لرفع منفصل
وهو كما شاع ضمير قيل لا بل حرف فصل عن ضمير ثقلاً

أي انه يؤتى بصيغة ضمير رفع منفصل تعترض حشواً بين المبتدأ والخبر لتمييز الخبر من
التابع نحو زيد هو الكريم . فان الكريم لولا هذا الفاصل امكن ان يظنه السامع صفة لزيد
فينتظر الخبر فلما جيء به بينهما تعينت الخبرية كما ترى . ولذلك يسمونه فصلاً وهو
اصطلاح البصريين * والكوفيون يسمونه عماداً لانه يعتمد عليه في هذا التمييز اولاً لانه
يحفظ الخبرية من السقوط فيكون عماداً لها * وهذا الاستعمال انما هو بحسب الاصل
ولكنهم توسعوا فيه فادخلوه حيث لا يقع الالتباس المذكور لاغراض اخرى كما ستري *
وهو في المشهور ضمير يتصرف في التذكير والتانيث وغير ذلك بحسب ما قبله . وذهب

قوم الى انه حرف لانه قد افاد معنى في غيره ولكنه منقول عن الضمير فبقي فيه التصرف المذكور. والاول هو المختار عند الاكثرين

وَشَرْطُهُ تَعْرِيفُ كُلِّ الْمَسْئَلَةِ أَوْ شِبْهُ تَعْرِيفٍ وَلَا مَوْضِعَ لَهُ
وَلَمْ يَغْيِرْ حُكْمَ مَا قَدْ نَصَبَا كَمَا كَانَ عِثْمَانُ هُوَ الْمُتَخَيَّرُ

اي ان شرط هذا اللفظ ان يكون كل جزء من المسئلة الواقع فيها معرفة كما في المثال ليكن التباس الخبر بالتابع فيكون لا اعتراضه بينها فائدة. او كمعرفة نحو ما احد هو احسن من زيد فان كلا منهما للمعرفة. اما الاول فلانه للمعرف بلام الجنس لعمومه. واما الثاني فلانه لا يقبل ال لا اقترانه بين التفضيلية * ولما كان هذا اللفظ يؤتى به مجرد النصل دون الاسناد لم يكن له مع اسميته ايضاً موضع من الاعراب ولذلك لا يغير حكم الخبر المنصوب بالتاسخ فيبقى على نصبه كما رأيت في المثال. ولا يتغير عن صيغة المرفوع التي هي اول وضعه ولو وقع بعد منصوب نحو انك انت السميع العليم وجعلنا ذرية هم الباقين. وقس على كل ذلك

وَأَبْدَأَ الْبَعْضُ بِهِ أَسْمًا فَرَفَعَ تَأْلِيهِ طَرْدًا خَبْرًا عَنْهُ وَقَعَ

اي ان بعض العرب يجعلون هذا اللفظ مبتداً على انه اسم فيرفعون كل ما وقع بعده خبراً عنه. وعليه قراءة بعضهم ولكن كانوا هم الظالمون. وقول الشاعر
انبيكي على ليلى وانت تركتها وكنت عليها بالملا انت أقدراً
وحينئذ يكون له محل من الاعراب كسائر الضمائر وتكون جملة في محل ذلك الاعراب الذي يقتضيه العامل

وَيَقْصِدُ التَّخْصِيسَ وَالتَّأْكِيدَ بِهِ كَمَا قُلْتُ هُوَ الْمَفِيدُ

اي ان اللفظ المذكور يؤتى به للتخصيص والتأكيد دون التمييز الموضوع له نحو انك انت عالم الغيوب واخي هرون هو اوضح مني لساناً. وقد اجتمعا كلاهما في المثال فانه يحتمل ايراد التخصيص اي ان الإفادة مقصورة على ما قلته. وإرادة التأكيد اي ان ما قلت نفسه هو المفيد. ولا موقع فيه للفصل لعدم إبهام النعت * وقد تجتمع فيو الأغراض الثلاثة نحو وأولئك هم المفلحون فانه يحتمل الفصل والتخصيص والتأكيد كما ترى * وهو

بجملته لا يقع الأبين المبتدأ والخبر في الحال او في الاصل كما رأيت . والخبر غالباً يكون
مصحوباً أل او أفعل تفضيلاً ويقال في غيرها

وَالْكَافُ لِلْخِطَابِ فِي الْإِشَارَةِ حَرْفٌ كَتَبْتُكَ أَوْ هُنَاكَ الْمَجَارَةُ
وَفِي ضَمِيرِ النَّصْبِ عِنْدَ الْفَصْلِ أَيْضًا وَفِي الْبَعْضِ مِنْ أَسْمِ الْفِعْلِ

اي ان الكاف تستعمل حرف خطاب في أسماء الإشارة الشخصية نحو ذاك وتلك .
والمكانية نحو هناك وهناك . وفي ضمير النصب المنفصل نحو إياك وإياك . وفي بعض
أسماء الفعل التي لم تنقل عن باب الظرف نحو هاك ورو يدك * وهي في كل ذلك حرف
لا محل له من الاعراب

وَمَعَ سِوَى الْمَكَانِ كَأَسْمِ فُرِعَتْ وَكَالْمَكَانِ صَحْبُهُ قَدْ وَقَعَتْ

اي ان هذه الكاف تلحقها علامات الفروع في ما سوى إشارة المكان من هذه المواضع كما
تلحق كاف الضمير لتدل على حال المخاطب نحو كذلك قال ربك وذلكما علمني ربي
وكتفارك خير من أولئكم . وقس على ذلك ما بقي من هذا القبيل في الإشارة وغيرها نحو
إياك وإياكما وهاك وهاكما وهلم جرا * غير انه قد يكتفى في الإشارة الغير المكانية
بالكاف مفتوحة مع الجميع كما في إشارة المكان تنبيهاً على مطلق الخطاب لا على أحوال
المخاطب فلا يلحقها شيء من علامات الفروع نحو ذلك لتؤمنوا بالله ورسوله وتلك حدود
الله فلا تعتدوها * وأما في إشارة المكان فتلزم الفتح والإفراد مطلقاً . وندر كسرهما
كقول الشاعر

إِذَا هَبَطْتَ حَوْرَانَ مِنْ أَرْضِ عَالِجٍ فَقُولُوا لَهَا لَيْسَ الطَّرِيقُ هُنَاكَ
وَأَمَّا مَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الضَّمِيرِ وَاسْمِ الْفِعْلِ فَلَا بَدْعُهُ مِنْ إِحْمَاقِ عِلَامَاتِ الْفُرُوعِ

فصل

في قيود الضمائر ومتعلقاتها

لِلْعَاقِلِينَ أَضْمَرُوا الْوَاوَ وَدَلَّ مِيمٌ وَفِي الْمَوْنِثِ النُّونُ أَشْتَمَلُ
اي انهم جعلوا الواو ضميراً للعاقلين فقط نحو ضربوا ويضربون واضربوا . وجعلوا الميم

علامة تدل عليهم كضربتم واكرمتم ولقيتمهم * وأما العاقلات فتكون النون معهن ضميراً كذهبن . وعلامة كاكروهن . وسيأتي تمام الكلام على كل ذلك

وَالْمِيمِ سَكَنٌ وَأَخْلَسٌ أَوْ أَشْبَعٌ
وَضَمًّا وَبِالْأَوَّلَى كَذَا الْكُسْرُ اتَّبَعِ
وَخَفَّفِ النُّونَ ضَمِيرًا وَأَشْدِدْ
عَلَامَةً وَأَلْفَحْ فِيهَا أَعْمِدِ

اي انه يجوز في الميم المذكورة التسيكين وهو الاشهر . ويجوز ضمها اخلاصاً او اشباعاً حتى يتولد منها واو في اللفظ كقول الشاعر

سَأَلْنَا فَأَعْطَيْتُمْ وَعَدْنَا فَعَدْتُمْ
وَمَنْ أَكْثَرَ النَّسَالِ يَوْمًا سَيُحْرَمُ
وَيُجْنَرُ اتِّبَاعِ السَّاكِنَةِ طَرْفًا لِلْمَكْسُورِ قَبْلَهَا اسْتِنْفَالًا لِلخُرُوجِ مِنَ الْكُسْرِ إِلَى الضَّمِّ فَتُكْسَرُ

اخلاصاً او اشباعاً كما نُضَمُّ . وعلى ذلك قول الشاعر
بِهِمِ النَّجَاةُ مِنَ الْأَذَى وَعَلَيْهِمْ
فِي كُلِّ فَادِحَةٍ تُصِيبُ مَعْوَلٌ

وأما النون فهي مخففة اذا كانت ضميراً ومشددة اذا كانت علامة . وهي مفتوحة في الحالين على الاطلاق * واعلم ان الاصل في ميم الجمع مطلقاً ان تكون مُلْحَقَةً بِالْوَاوِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى جَمْعِ الذُّكُورِ . فاصل انتم مثلاً وضميرهم انتمو وضميرهمو كما يقال في المثني انما وضميرها وفي جمع الاناث انتن وضميرهن والاصل انتمن وضميرهن ثم ادغم تخفيفاً * وانما حذفت الواو من ضمير جماعة الذكور لكثرة الاستعمال اكنفاءً بدلالة الميم على الجمع . ولذلك نُضَمُّ هَذِهِ الْمِيمَ إِذَا تَلَاهَا سَاكِنٌ تَحْرِيكًا هَا بَجْرِكِهَا الْأَصْلِيَّةِ . وَتُكْسَرُ بَعْدَ الْكُسْرِ عَلَى الْإِتْبَاعِ كَمَا مَرَّ لَا عَلَى أَصْلِ تَحْرِيكِ السَّاكِنِ . وَالْأَشْبَاعُ مَبْنِيٌّ عَلَى رَدِّ الْوَاوِ وَالْحَذُوفَةُ ثَابِتَةٌ أَوْ مَقْلُوبَةٌ يَاءٌ * وَذَلِكَ مَا لَمْ يَقَعْ بَعْدَهَا ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ فَيَجِبُ رُدُّهَا وَإِلَّا عَلَى الْإِطْلَاقِ نَحْوِ ضَرَبْتُمُوهُ وَأَعْطَيْتُمُوهُ لِأَنَّ الضَّمَائِرَ تَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا * فَاعْرِفْ كُلَّ ذَلِكَ

وَجَمْعٌ غَيْرٌ عَاقِلٍ كَالْوَّاحِدَةِ وَدُونَ ذِي النُّونِ اسْتِثْنَاءً حَوَالِ الْقَاعِدَةِ

اي ن جمع ما لا يعقل يجري في الإضمار لة مجرى المؤنثة المفردة . وهو يشمل الجمع السالم مؤنثاً كالشجرات والمكسر مطلقاً كالجبال والنباق . فيقال الشجرات أثمرت والجبال سارت والنباق ربضت * وهكذا حكم الصفة فيقال الشجرات مثمرة والجبال سائرة والنباق رابضة * وقد استباحول هذا الحكم في كل ما سوى جمع المذكر السالم مما يدل على معنى الجمع وهو كل ما تلحق فعلة علامة التانيث مما مر في باب الفاعل . فيندرج في ذلك

جمع ما يعقل من المذكر مكسراً كالرجال . ومن المؤنث مطلقاً كالفنانات والجواري .
 والمحقق بالجمعين كالبنين والبنات . واسم الجمع كالقوم والنساء . فيجوز ان يقال الرجال
 أقبلت أو مقبله وهلم جرا * وذلك لان المكسر من هذا المجموع قد فُقدت صورة المفرد
 منه فاشبه اسم الجمع . وجمع المؤنث السالم والمحقق بالجمعين قد انشئت صورة المفرد فيها
 لسقوط بعض الزوائد او الاصول فاشبهها الجمع المكسر . ومن ثمَّ جاز ان يُنظر الى
 اللفظ في كل واحدٍ من هذه المذكورات فيؤنث الضمير العائد اليه على تأويله بالجماعة
 وان يُنظر الى المعنى فيضمر له بحسب أفرادهِ . بخلاف جمع المذكر السالم فان الجمعية
 متحققة فيه لفظاً لبقاء صورة الواحد فيه ولذلك لا يُستعمل له الا ضمير الجمع * واذ
 اجتمع الظاهر والضمير فلخيار المناسبة بينها طلباً للمشاكله فيقال اقبلت الرجال كلها
 واقبل الرجال كلهم ولا يُستحسن العكس في افسح اللغات * وقس على كل ذلك
 وَجَازُ نَوْقٍ بَيْنَ فِي السَّحْلَةِ وَقِيلَ ذَاكَ حَقٌّ جَمْعِ الْقَلَّةِ

اي يجوز ان يُستعمل ضمير الاناث العاقلات لجماعة ما لا يعقل من المؤنث كما رأيت

في المثال وعليه قول الشاعر

أَلَا يَا حَمَامَاتِ اللَّوِيِّ عُدْنَ عَوْدَةً فإني الى أصواتكن حزين
 وقد استعمل ذلك مع المذكر نحو إنا سخرنا الجبال معه يُسخرُ بالعشي والإشراق . وهو
 نادر * وقيل ان ضمير المفردة أولى بجمع الكثرة وضمير الجمع أولى بجمع القلة . فالاحسن
 ان يقال المجدوع كسرتها فانكسرت فهي منكسة . والأجداع كسرتهم فانكسرن فهن
 منكسرات . واستشكِل الفرق بينهما * اقول ويمكن ان يكون الفرق ان اجمع القلة يناسب
 الجمع السالم الموضوع للعاقلات لانه نظيره في الدلالة على القلة كما نص على ذلك بعضهم

بقوله

بِأَفْعُلٍ وَبِأَفْعَالٍ وَأَفْعَلَةٍ وَفِعْلَةٍ يُعْرِفُ الْأَدْنَى مِنَ الْعَدَدِ
 وَسَالِمٌ الْجَمْعِ إِضْطِحَ دَاخِلٌ مَعَهَا فِي ذَلِكَ الْحَكْمِ فَاحْفَظْهَا وَلَا تَزِدْ
 وَهَذَا الْأَعْتِبَارُ يَكُونُ أَوْلَى بِاسْتِعْمَالِ ضَمِيرِ الْعَاقِلَاتِ مَعَهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ
 وَرَبِّمَا نُزِّلَ مَا لَا يَعْقِلُ مَنْزِلَةَ الْعَاقِلِ حَيْثُ يُجْمَلُ

اي ان ما لا يعقل قد يُنزل منزلة من يعقل حيث يُجمل عليه فيُستعمل له ما

يُسْتَعْمَلُ الْعَاقِلُ مَطْلَقًا نَحْوَانِي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي
سَاجِدِينَ . فَاِنْ الْقَائِلُ لَمَّا ارَادَ وَصْفَ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ بِالسُّجُودِ لَهَا نَزَّلَهَا مَنْزِلَةَ الْعُقَلَاءِ
الَّذِينَ يَتَعَدُّونَ ذَلِكَ فَاسْتَعْمَلَ لَهَا مَا يُسْتَعْمَلُ لَهَا مِنَ الضَّمِيرِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ كَمَا تَرَى
وَعُغْلِبَ الْأَفْضَلُ فِي مَا اشْتَرَكَا كَهْمُ وَهِنَّ يَنْصِبُونَ الشَّرْكََا
اِي اِذَا وَقَعَ اشْتِرَاكٌ بَيْنَ فَرِيقَيْنِ فِي هَذَا الْمَقَامِ غُلِبَ الْأَفْضَلُ مِنْهَا عَلَى غَيْرِهِ فَيُسْتَعْمَلُ
مَا لَهُ لَهَا جَمِيعًا نَحْوُ يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ . وَنَحْوُ يُعَذِّبُ
الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السُّوءِ . وَمِنْ ذَلِكَ مِثَالُ
النَّظْمِ كَمَا رَأَيْتُ * وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ اشْتِرَاكُ مَا لَا يَعْقِلُ مَعَ الْعُقَلَاءِ فَانَّهُ يَجْرِي عَلَى هَذَا
الْأَسْلُوبِ نَحْوُ مَا لِي لَا أَرَى الْهُدُودَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ . وَأَمَّا مَعَ الْعَاقِلَاتِ فَيُخْتَارُ
التَّغْلِيْبُ نَحْوَ الْجَوَارِي وَالنَّبَاقِ سَائِرَاتٍ . وَلَا يَجِبُ فِيْقَالُ سَائِرَةٌ بِدُونِهِ

وَذَاكَ فِي مَا دُونَ هَذَا نَدْرًا كَقَوْلِهِ إِنَّا لَقَوْمٌ لَا نَرَى
وَجَاءَ دُونَ مُضْمَرٍ فِي مَا ظَهَرَ كَالْقَهْرَيْنِ قَصَدَ شَمْسٍ وَقَهْرٍ

اِي اِنْ التَّغْلِيْبُ يَقَعُ نَادِرًا فِي غَيْرِ ذَلِكَ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ
وَإِنَّا لَقَوْمٌ لَا نَرَى الْمَوْتَ سَبَّةً اِذَا مَا رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسَلُولُ
وَنَحْوُ وَلَكِنِّي اِرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ . فَقَدْ كَانَ الْقِيَاسُ اِنْ يُقَالُ بَرُونَ وَيَجْهَلُونَ بِلَفْظِ الْغَيْبَةِ
لَاِنَّهَا صِفَةٌ لِلْقَوْمِ وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ الْقَوْمُ عِبَارَةً عَنِ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي الْاَوَّلِ وَعَنِ الْمُخَاطَبِينَ فِي
الثَّانِي غُلِبَ جَانِبُ الْمَعْنَى عَلَى جَانِبِ اللَّفْظِ فَقِيلَ نَرَى وَتَجْهَلُونَ بِلَفْظِ التَّكَلُّمِ وَالْمُخَاطَبِ *
وَقَدْ يَقَعُ هَذَا التَّغْلِيْبُ فِي الْاَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ بِاعْتِبَارِ الْاَفْضَلِيَّةِ فِي اللَّفْظِ كَالْقَهْرَيْنِ لِلشَّمْسِ
وَالْقَهْرِ تَغْلِيْبًا لِلْمَذْكُورِ عَلَى الْمَوْتِ . اَوْ بِاعْتِبَارِ الْخَفَةِ فِيهِ دُونَ الْاَفْضَلِيَّةِ كَالْقَهْرَيْنِ لِأَنَّ بَكْرٍ
وَعَمْرٍ . وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْ نَوَادِرِ الْاِسْتِعْمَالِ

فصل

فِي أَحْكَامِ أُخْرٍ لِلضَّائِرِ

وَرَبَّمَا اسْتَحْسِنَ وَضَعُ الْمُظْهِرِ لِنِغْرَضٍ فِيهِ مَكَانَ الْمُضْمَرِ

فَهُوَ عَنِ الضَّمِيرِ بِالْعَكْسِ كُنِيَ كَعِبْدِكَ اللَّهُمَّ يَدْعُو أَيَّ أَنَا

اي انه قد يُسْتَحْسَنُ وضع الاسم الظاهر موضع الضمير لغرض كالاتعطف نحو اللهم عبدك يدعوك اي انا ادعوك. فيكون الظاهر قد وقع كناية عن الضمير بعكس الوضع * اول زيادة التمكن نحو انزلناه بالحق وبالحق نزل. اي وبه نزل. وما اشبه ذلك من الاغراض * فان الظاهر في هذه المواقع يفيد ما لا يفيد الضمير كالتدليل المستفاد من لفظ العبد ولذلك يُسْتَحْسَنُ الاتيان به مكانه

كَذَا الضَّمِيرُ مَوْضِعَ الظَّاهِرِ قَدْ يَوْضَعُ نَحْوَ قَوْلِ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ

اي وكذلك الضمير قد يوضع مكان الظاهر لغرض نحو قول هو الله احد فان الضمير فيه قد وضع مكان الشأن كما علمت في بابه. وذلك لتشويق السامع الى بيان مفسره لانه مهم لا يعلم ماذا يراد به فاذا ورد عليه ما يعقبه كان اوقع في نفسه وامكن في ذهنه

وَالْتَفَتُوا مِنْ جِهَةٍ فِيهِ إِلَى أُخْرَى كَغَيْبٍ مِنْ خِطَابٍ مِثْلًا وَهُوَ عَلَى غَيْرِ القِيَاسِ قَدْ جَرَى نَحْوَ سَرَيْتُمْ وَلَهُمْ طَابَ السَّرَى

اي انهم يلتفتون في الضمير ايضاً من احدى جهاته التي هي التكمم والخطاب والغيبة الى الجهة الاخرى فيُعَبِّرُونَ بها بعد التعبير بصاحبها كما اذا عُبِّرَ بطريق الغيبة بعد التعبير بطريق الخطاب. غير انه يشترط في ذلك ان يكون على خلاف مقتضى القياس كما في المثال فان القياس يقتضي ان يقال سرينتم ولكم طاب السرى. فان كان على حسب مقتضى القياس نحو يا أيها الذين آمنوا لم يكن من هذا القبيل * والالتفات يقع بين هذه الجهات كلها. فيقع من التكمم الى الخطاب نحو وما لي لا أعبد الذي فطرني واليه ترجعون. والى الغيبة نحو ان عبادي ليس لك عليهم سلطان وكفى بربك وكيلًا * ومن الخطاب الى التكمم نحو يا قوم لكم الملك اليوم ظاهرين في الارض فمن ينصروننا من بأس الله. والى الغيبة نحو ربنا انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه ان الله لا يخالف الميعاد. وعليه مثال النظم * ومن الغيبة الى التكمم نحو ألم تر ان الله انزل من السماء ماءً فاخرجنا به ثمراتٍ مختلفًا ألوانها. والى الخطاب نحو ما لك يوم الدين اياك نعبد. فان سياق الكلام يقتضي ان يقال واليه أرجع وكفى بي وكيلًا ومن ينصرم من بأس الله وهلم

جرّاً فعِلْ عنه الى ما رأيت . والمراد بذلك الافتنان في الكلام واستحداث نشاط السامع للإصغاء اليه * وكل هذه المسائل من المباحث البيانية قد استطرنا اليها لتوسيع الفائدة

فصل

في الموصلات الحرفية

“صِلْ أَرْ وَمَا وَأَنْ كَيْ لَوْ يَصِلَةَ مِنْ جُمْلَةٍ بِمَصْدَرٍ مَا وَوَلَةَ“

اي ان هذه الاحرف تُوصَلُ بالجملة التي تَأَوَّلُ بالمصدر وهي ما كان احد طرفيها فعلاً او معناه ولو على سبيل التأويل كما سيجي . ولذلك يقال لها الموصلات الحرفية * غير ان أَنْ وكِي ولو تُوصَلُ بالجملة الفعلية لاختصاصها بالدخول على الافعال . وَأَنْ المفتوحة المشددة تُوصَلُ بالاسمية لانها مخصوصة بباب المبتدا . وما تجتمع الامرين * وَيُشْتَرَطُ فِي كِي ان تكون مسبوقة بلام التعليل ولو تقديراً كما علمت في نهاصب المضارع * وما يُوصَلُ بالجملة الفعلية يُشْتَرَطُ فِي جملته ان يكون فعلها متصرفاً لان الجامد لا مصدر له بخلاف الموصول بالاسمية فان المصدر يكفي ان يُؤخَذَ بالمعنى كما سترى فلا يلزمها ان يكون مجزهاً فعلاً فضلاً عن كونه متصرفاً لان الحرف غير مباشر له * أَمَّا أَنْ فتُوصَلُ غالباً بالمضارع نحو أريد أَنْ ازورك اي أريد زيارتك . وقد تُوصَلُ بالماضي نحو سرتني أَنْ حضرت . وكِي تُوصَلُ بالمضارع فقط نحو زرني لكي أكرمك * ولو تُوصَلُ بالماضي والمضارع واقعة بعد ما يفيد التمني غالباً نحو رُبَّمَا يودُّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين . ونحو ودت طائفة من اهل الكتاب لو يضلونكم . وقد نفع بعد غيره كقول الشاعر

ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق

وما تُوصَلُ غالباً بالماضي نحو عجبت مما انطلق زيد . وقد تُوصَلُ بالمضارع نحو عجبت مما يضر ب زيد عمراً . وهو يتعين معها لزمان الحال * وقد تُوصَلُ بالجملة الاسمية كقول

الشاعر

أحلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب

وَأَمَّا أَنْ المشددة فلا بد من وصلها بالجملة الاسمية كما مرّ فتأَوَّلُ مع خبرها بمصدر نحو

ألم تر أنهم في كل وادٍ يهيمون اي ألم تر هياهم . وقس على كل ذلك

“فَإِنْ يَبْعَ هُنَاكَ نَافٍ أَوْ لَا مَعْنَاهُ بِأَلَمْ يَصْدُرَ مَعَ مَا قَدْ تَلَا“

اي انه اذا وقع في الصلة المذكورة أداة نفي حرفاً كانت نحو عجبْتُ من أن لم يَقم زيدٌ .
 أو اسماً نحو عجبْتُ من أن زيدا غير قائمٍ . أو فعلاً نحو عجبْتُ من أن زيدا ليس بقائمٍ
 بأول معنى تلك الأداة بالمصدر مع المصدر المأوّل مما بعدها مضافاً اول المصدرين
 الى الثاني . فيكون التاويل في الامثلة عجبْتُ من عدم قيام زيدٍ * وقس على ذلك كل
 ما جاء من هذا القبيل بالاستفراء

وَكُلُّ مَا أَخْبَرَ مَعَ أَنَّ أَطْرَدُ تَاوِيلُهُ وَالْكَوْنُ قَدِرٌ إِنْ جَهَدَ

اي ان كل ما أخبر به عن اسم أن يطرد تاويله بالمصدر فعلاً كان او غيره . فان كان
 متصرفاً أول المصدر منه نحو علمت أن زيدا صادق اي علمت صدق زيدٍ * وان كان
 جامداً قدير الكون مضافاً اليه نحو علمت أن هذا حجرٌ اي علمت كون هذا حجراً *
 ويمكن ان يقدر علمت تحجيرية هذا لان المنسوب اذا الحثته تاء التانيث افادت معنى
 المصدر واذلك تلقب معه بالمصدرية

وَأَخْلَفَ بِهَا ظَرْفَ زَمَانٍ حَذِفاً عَن مَصْدَرٍ كَأَصْفُ لَزِيدٍ مَا صَفَا

اي ان ما المذكورة آنفاً تخلف ظرف الزمان المحذوف عن مصدر كما في المثال . فان
 اصله أصف لزيدٍ مدة صفوه فحذف الظرف وخلفته ما موصولة بالفعل . وهي توصل
 غالباً بالماضي المثبت كما رأيت . والمضارع المنفي بلم كقول الشاعر
 ولا يلبث الجهال أن ينهضوا اخوا العلم ما لم يستعين بجهول
 وقد توصل بالمضارع المثبت نحو لا أكلمك ما ينوح الحمام . وكل ذلك ينصرف معها الى
 الاستقبال * ويجوز وصلها بالجملة الاسمية كالمصدرية المحضة وعليه قول الشاعر
 واصل خليلك ما التواصل ممكن فلأنت أو هو عن قريب ترحل
 غير ان الوصل بها قليل في الموضعين غير ما ألوف في الاستعمال

فصل

في حرف التعريف

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوْ أَلَلَامُ تَرُدُّ لِلْجِنْسِ أَوْ لِبَعْضِهِ الَّذِي عَاهَدَ

اي ان أَل برمتها او اللام فقط على اختلاف سندكرة حرف تعريف للجنس ويقال لها

الجنسية . او لخصية معهودة منه ويقال لها العهدية * أما الجنسية فتكون لاستغراق أفراد الجنس نحو خلق الانسان ضعيفاً . او لبيان الحقيقة نحو الرجل افضل من المرأة . والضابط في الاولى ان يصح حلول كل محلها حقيقة كما مر . او مجازاً على سبيل المبالغة نحو انت الرجل . بخلاف الثانية فان ذلك لا يصح فيها مطلقاً * وأما العهدية فيكون العهد معها بحضور مصحوبها نحو جئت اليوم . او باستقراره في الدهن نحو ركب الخليفة . او بتقديمه في الذكر نحو بنيت داراً ثم بعث الدار . ويقال للاول العهد الحضورى وللثاني العهد الذهني وللثالث العهد الذكرى * واعلم انهم اختلفوا في حقيقة حرف التعريف بين ان يكون مجموع الالف واللام او اللام وحدها والهمزة زيدت للتوصل الى الابتداء بالساكن . والاكثر على الاول لانه قد وضع ليكون صدر الكلمة فلا تصلح له اللام الساكنة * وعليه اختلفوا بين ان تكون همزة همزة وصل زيدت من اول الوضع فصارت جزءاً من الكلمة او همزة قطع اصلية وصلت لكثرة الاستعمال * والمحققون على الاخير لان الحروف تزداد ولا يزداد عليها لان الزيادة نوع من التصرف الذي تأباه الحروف * ثم ان من جعله مجموع الهمزة واللام ان جعل الهمزة اصلية عبر عنه بال و لا يحسن ان يعبر عنه بالالف واللام كما لا يعبر عن هل بالهاء واللام . وان جعلها زائدة فله ان يعبر عنه بال او بالالف واللام * وأما من جعله اللام وحدها فيعبر عنه باللام فقط وهو اصطلاح المتأخرين

وَتَدخُلُ الأَعْلَامَ عِنْدَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ لِأَشْتِرَاكِهَا فِي التَّسْمِيَةِ
وَرُبَّمَا زِيدَتْ لِلْفَحْ أَصْلِهَا مَسْمُوعَةً كَالْفَضْلِ عِنْدَ تَقْلِيلِهَا

اي ان ال تدخل على الأعلام اذا تثنيت او جمعت كقول الشاعر
يَكْذِبُني العَمْرانِ عَمْرُو بنِ جُنْدَبِ وَعَمْرُو بنِ سَعْدِ وَالْمَكْذِبُ أَكْذَبُ

وقول الآخر

ابن الأَكاسِرَةِ المِجَابِرَةُ الأَلَى كَنَزُوا الكِنُوزَ فَمَا بَقِيْنَ وَلَا بَقُوا
وذلك لانه قد عرض عليها اشتراك التسميات المتجانسة فسلب منها التعيين وصارت
تكرات كَأَسْمَاءِ الأَجْناسِ . وعلى ذلك قول الشاعر
رَأَيْتُ سَعُودًا مِنْ شُعُوبِ كَثِيرَةٍ فَلَمْ أَرِ سَعْدًا مِثْلَ سَعْدِ بْنِ مالِكِ

وإذ كان قد فاتها تعريف العَلَمِيَّة تُجْبَر بحرف التعريف ليكون كالعوض عنه * وقد
تزداد أَل على بعض الأعلام المنقولة عن أصل للمعنى ذلك الأصل فيها لا التعريف.
وأكثر ما يكون ذلك في العلم المنقول عن الصفة كالعبَّاس . أو عن المصدر كالفضل .
وقد يكون في المنقول عن اسم العين كالشَّعْمان واليَّامَة . غير أن كل ذلك سماعي
لا يقاس عليه

” وَدُونَ مَعْنَى كَالَّذِي وَاللَّاتِ قَدْ زِيدَتْ لِرُومًا وَهِيَ بِالنَّقْلِ وَرَدَّ “
” وَرَبِّهَا زِيدَتْ عَلَى مَا وَجِبَا تَنْكِيرُهُ كَالْحَالِ مِمَّا نَصَبَا “

أي أن أَل قد جاءت مزيدة لغير معنى . وذلك في نحو الذي من الأسماء الموصولة
واللات اسم صنم مما هو معرفة بدونها فلا يستفيد بها تعريفًا آخر * وهي محنوظة عنهم
بالسمع في البابين المذكورين لازمة لمصحوبها الأنادرًا أو في الضرورة * وقد تزداد على
مالا يتعرف بها من واجب التنكير وذلك في بعض منصوبات الأسماء كالحال في نحو
أرسلها العراك . وهو في غاية الدور

وَقَدْ تَنَوَّبَ نَحْوَ غُضِّ الطَّرْفَا عَنْ مُضْمِرٍ لَهُ أَعْنَدَتْ حَذَفَا

أي أن أَل قد تنوب عن الضمير المحذوف . وذلك يكون في الضمير المضاف إليه نحو
غُضِّ الطَّرْفِ أي طَرْفِكَ وهو مأخوذ من قول الشاعر
فغُضِّ الطرف انك من نهيير فلا كعبًا بلغت ولا كلابا
وشرط هذا الضمير أن لا يكون في جملة قد اشترط تضمينها له كالحاقعة صلة أو صفة
فلا يقال جاء الذي قام الأب ولا مررت برجل انطلق الغلام أي أبوه وغلامة . وهو
مذهب البصريين

فصل

في التنوين

وَعِنْدَ صَرْفٍ مُفْرَدٍ أَسْمٍ نَوْنٍ وَالْجَمْعِ إِذْ كُسِرَ لِتَمَكِّنِ
وَكَجَوَارِ لِي وَكُلُّ فِي فَلَكَ يَوْمَئِذٍ عَوَّضٌ بِهِ عَمَّا هَلَكَ

اي ان التنوين يكون في الاسم المفرد وجمع التكسير المتصرفين للدلالة على شدة التمكن في الاسمية بحيث لم يشبهه مصحوبة بالحرف فينبئ ولا الفعل فينبع من الصرف. وذلك نحو جاء زيد ورأيت فتي ومررت بقاضي وهؤلاء رجال وصغت حلي واستقيت بأذل وما اشبه ذلك * ويكون عوضاً عن محذوف. وهو إما حرف وذلك في المنقوص الغير المتصرف نحو لي جوارٍ ومررت بأعمى فانه عوضٌ عن يائهما المحذوفة * وإما كلمة وذلك في كل وبعض وأي نحو وكل في فلك يسبحون وفضلنا بعضهم على بعض وادعوا الله وادعوا الرحمن أي ما تدعوا فله الاسماء المحسنى. اي كلهم وبعضهم وأيها * وإما جملة وذلك في اذ الظرفية نحو وانشقت السماء فهي يومئذ واهية اي يوم اذ انشقت * واعلم ان إذا أكثر ما تستعمل هذا الاستعمال مضافاً اليها اسم زمان كيوم وحين ووقت. ولا تحذف الجملة بعدها الأمع تقدم ما يدل عليها كما رأيت

وَهُوَ كَمَا فِي مُسَلِّمَاتٍ قَابِلًا نُونًا لِمُسْلِمِينَ إِذْ تَعَادَلَا
وَكَصِّهِ وَسَيَبُويهِ نَكْرًا وَفِي أَضْطِرَارٍ نَحْوَيَا زَيْدٍ جَرِي

اي ان التنوين يكون في جمع المؤنث السالم كمسلماتٍ لمقابلة النون التي في جمع المذكور السالم كمسلمين لما بينهما من التعادل في كون كل واحدٍ منهما جمعاً سالماً. ولذلك لم يمنع في نحو عرفاتٍ كما لم يمنع تنوين العوض في نحو جوارٍ * ويكون ايضاً للدلالة على التنكير في العلم المنحوم باسم الصوت نحو سيبويويه وفي اسم الفعل نحو ايه اذا أريد تنكيرها. فتقول رأيت سيبويوه اذا اردت به رجلاً غير معين يُسَمَّى بهذا الاسم ويارجل ايه اذا طلبت منه الزيادة من شيء غير معين. فان اردت التعيين امتنع تنوينها * وقد يكون التنوين لضرورة الشعر في المنادى المبني على الضم كقول الشاعر

سلامُ الله يا مَطْرُءَ عليها وليس عليك يا مَطْرُءَ السلامُ

وسمائه بعضهم تنوين الزيادة * وهو مفيدٌ ببقاء الضم كما في البيت واما اذا نصب المنادى كما في قول الآخر يا عدياً لقد وقتك الا وافي فهو تنوين تمكين لانه لاحقٌ للمعرب * وبهذا الاعتبار يُعد تنوين ما لا ينصرف للضرورة تنوين تمكين ايضاً لانه حينئذٍ نجرى عليه جميع حركات الاسم المتصرف فتكون الضرورة قد دعت الى صرفه كما دعت الى اعراب المنادى المذكور والتنوين فيها مرتبٌ على الصرف والاعراب. فتأمل

وَرَبَّمَا يَحْكِي بِهِ مَا قَبْلَهُ كَقَالَ خُذْ مَا لَّا وَلَا مَا لَالَهُ

اي ان التنوين قد يكون على سبيل الحكاية للتنوين الواقع قبله . وذلك يكون في ما ليس اهلاً للتنوين كما في المثال فان الثاني من المألين لا يستحق التنوين لانه مبني وانما حكي فيه تنوين الاول . وقس على ذلك ما جرى هذا المجرى

وَيُحَذَفُ «التَّنْوِينُ مِنْ مَصْحُوبٍ» أَلْ وَحَيْثُ لَاقَى مُضَمًّا قَدْ اتَّصَلَ
وَالْعَلَمُ الْمَوْصُوفَ بِأَبْنٍ يَعْلَمُ أَضِيفَ جَرِّ ذَا دُعُ زَيْدِ بْنِ جَشْمٍ

اي ان التنوين يُحذف من الاسم المصحوب بأل لئلا يجمع حرف التعريف مع حرف يأتي علامة للتذكير . وذلك يشمل ما دخلت عليه أل للتعريف كالرجل وما كانت فيه اسماً موصولاً كالضارب لاستوائهما في الصورة * ويُحذف ايضاً عند ملاقاته الضمير المتصل بمصحوبه لئلا يفصل بينهما نحو زيد ضاربك الآن على ان الضمير منصوب بالصفة اي ضاربك اياك * وكذلك العلم الموصوف بأبن متصلاً به مضافاً الى علم آخر يُجرّد من التنوين كما رأيت تخفيفاً له لكثرة الاستعمال * وأما بقية المواضع التي يسقط فيها التنوين كالإضافة وغيرها فقد تقدم الكلام على كل واحد منها في باب

وَكَضَوَّارِبِ ابْنَةٍ وَأَثْنِي عَشَرَ عَبْدًا جَرَى مَقْدَرًا كَمَا ظَهَرَ

اي ان التنوين الساقط لا يمنع الصرف او البناء كما في ضوارب وأثنى عشر بقدر موجوداً فيقوم مقام التنوين الظاهر في اللفظ . وبناء على ذلك ينصب ما بعد الاول منعولاً به وما بعد الثاني تمييزاً كما ينصبان في نحو زيد ضارب عمراً وعندي صاع تمرًا . غير ان هذا الاستعمال نادر في ما لا ينصرف لحناء التنوين المقدر ولذلك يُختار الجر بعده بالاضافة * ويدخل تحت المبني ما يقبل التنوين لفظاً وهو المبني ببناء عارضاً كما رأيت . وما لا يقبله لفظاً وهو المبني ببناء لازماً مثل كم الاستهائية في نحوكم رجلاً عندك لانه يستحقه في اصل الوضع باعتبار الاسمية . وهو مذهب الجمهور

وَالْحَذْفُ كَالْإِثْبَاتِ يَنْوِي كَأْتِي أَحْمَدُكُمْ بِخَمْسِ عَشْرَةَ أَلْفِي

اي انه كما ينوي إثبات التنوين مقدرًا حيث يُعتبر وجوده ينوي حذفه حيث يُعتبر

سقوطه نحو احمدكم وخمس عشرة الفتي . فان كل واحدٍ منها يُنوي فيه حذف التنوين المقدر كما علمت في باب الاضافة * وعلى ذلك يجري ذوالبناء اللازم مثل كم الخبرية في نحوكم عبيد لي فانه يُنوي فيها حذف التنوين المقدر كما نُوي وجوده في كم الاستنهامية * وقس على كل ذلك ما جرى مجراه

فصل

في نون التثنية والجمع

لَا تُنِينَ أَوْ جَمَعَ أَتَتْ مُشْتَرَكَةً نُونٌ كَتَنَوِينَ تَلِي كَأَحْرَكَةً
 "وَكُسِرَتْ لِلسَّاكِنِينَ مَعَهُمَا وَالْفَتْحُ لِلخَفَةِ مَعَهُمْ لَزِمَا"

اي ان هذه النون تأتي للمثنى والجمع مشتركة بينهما . وهي نظير التنوين في المفرد على الاصح وما تليها من الألف والواو والياء نظير حركة الاعراب * ولما كانت هذه الاحرف ساكنة قبلها ولا يمكن حذفها لئلا يفوت المقصود بها من الدلالة على التثنية والجمع اضطررنا الى تحريكها بخلاف نون التنوين . فكسروها مع المثنى على اصل التقاء الساكنين نحو جاء الرجلان ورأيت الرجلين . وفتحوها مع المجموع تخفيفاً من ثقل الكسرة مع الواو والياء المسبوقين بحركة تجانسها نحو جاء المؤمنون ومررت بالمؤمنين * وهذا هو المشهور فيها وعليه لغة جمهور العرب

وَهِيَ كَجَزَةٍ ثَبَتَتْ وَقَفًا وَمَعَ لَامٍ ضَمِيرُ الوَصْلِ مَعَهَا لَمْ يَقَعْ

اي ان هذه النون تُعدُّ كالجزم من مصحوبها لانها داخلة في بناء بخلاف التنوين . ولذلك ثبتت في الوقف ومع لام التعريف اذالم يتصل مصحوبها بضمير فانها تُحذف لئلا تنصل بينهما كالضارباك والضاربوه على تقدير الضمير مجروراً او منصوباً لان الضمير المتصل لا يستقل بدون عامله كما عرفت * واما حذفها من المضاف فقد مر من الكلام عليه ما يغني عن التكرار

وَقَدَّرْتُ فِي نَحْوِ لَيْكَ ذَوِي مَالٍ لِذَاكَ حَذْفُهَا ثُمَّ نُوي

اي ان هذه النون تُقدر في نحو لَيْكَ وَذَوِي مَالٍ لِذَاكَ لانه لم يُنطق بها فيها لعدم استعمالها

مقطوعين عن الاضافة . ولذلك يُنَوَّى حذفها فيها للاضافة كما يُنَوَّى حذف التنوين المقدر في ما مرَّ * وأما نحو كلا الرجلين وأبي العلم فالأظهر انها تقدر فيها باعتبار المعنى مع مشابهة آخرها لآخر المشئ والمجموع . وهو مذهب اكثر المحققين

فصل

في نون الوقاية

تَفْصِيلُ نُونِ يَاءِ نَفْسٍ تَنْصِبُ بغيرِ وَصْفٍ مَعَ سِوَى حَرْفِ تَجِبُ
أَوْ نُونِ رَفْعٍ وَهِيَ حَالٌ أَخْبَرَ مَعَ مِنْ عَن لَدُنْ قَدْ قَطْبَجَلٍ أَيْضًا نَقَعَ

أي ان ياء المتكلم المنصوبة بغير الصيغة تفصلها عن عاملها نون تعترض بينها لتقي الفعل من كسر آخره لمناسبة الياء والحروف ونحوها من اندراس صورة بنائها . ولذلك يقال لها نون الوقاية . وبعضهم يسميها نون العباد * ويندرج تحت العامل المذكور الفعل متصرفاً نحو افادني ويكرمني وزرني . او جامداً نحو قام القوم ليسني وما أفقرني الى عفوا لله . واسم الفعل نحوها كني ودرأ كني . وباب إن نحو أني ولكنني * وهي تجب مع غير هذا الباب المذكور وغير نون الرفع في الافعال الخمسة . فيجوز ان يقال أني ولكنني وها بضر باني وهم يكرموني وهلم جرا فيها . غير انها غالبية مع ليت من الاحرف المذكورة فلا تستعمل

بدونها الا نادراً كقول الشاعر

كمنية جابر اذ قال ليبي اصادفه وأفقد جلاً مالي

وقليلة مع لعل فلا تقترن بها الا نادراً كقول الآخر

أريني جواداً مات هزلاً لعاني أرى ما ترين او بخيلاً مخلداً

ويستوي استعمالها وتركها مع بقية أخواتها . ومنه قول الشاعر

واني على ليلى لزارٍ واني على ذاك في ما بيننا مستلماً

ولا بد منها مع بقية العوامل من الافعال وأسمائها على الاطلاق * واعلم انه يجوز في المخدوف هنا من الافعال الخمسة ان يكون نون الوقاية كما مر لانها منشأ الثقل ولا دلالة لها . وان يكون نون الاعراب كما مر في اوائل الكتاب لان العادة قد جرت بحذفها عند اجتماع الامثال . والاول هو المشهور وعليه الاكثرون * ويفصل هذه النون بين الياء

المجرورة ومن وعن ولدن . وبينها وبين قد وقط وبجل . غير انها واجبة مع من وعن
فيقال متي وعني بالشديد . وغالبة مع لدن نحو قد بلغت من لدني عذرا * واما مع
البواقي فان عددهن مثل حسب غلبت النون مع قد وقط كقول الشاعر
واني قد لبست العيش احمي مللت من الحياة فقلت قدني

وقول الراجز

امتلا المحوض وقال قطني مهلا رويدا قد ملأت بطني

وغلب تركها مع بجل وعليه قول الشاعر

فمتي اهلك فلا احفله بجلي الان من العيش بجل

وان جعلهن اسما فعل كما مر في باب وجب الحاقها كما في بقية انما الافعال

فصل

في نون التوكيد

بالتون فعلا غير ماض ذا طلب أكد وبعد نفي لا قد تجلب
والزمر جواب قسم يستقبل من مثبت عن لامه لا يفصل

اي انه يؤكد بالتون الفعل الغير الماضي متلبسا بمعنى الطلب . اما بنفسه وهو الامر
بالصيغة نحو اضربن . واما بواسطة وهو المضارع الواقع بعد لام الامر نحو ايدهن . او
بعد أداة النهي او الاستفهام او التمني او الترجي او العرض او التخصيص نحو لا تظلمن
وهل تحضرن وهلم جرا * وقد يؤكد المضارع المنفي بلا لشبهها بلا الناهية في الصورة .

وعليه قول الشاعر

فلا الجارة الدنيا بها تلحنها ولا الضيف فيها ما اقام محمول

وندر توكيد المنفي بلم كقول الشاعر

محبسبة الجاهل ما لم يعلم شيخا على كرسيه معبها

اي ما لم يعلمن فقلبت النون ألما كما علمت في باب الوقف . وهو محمول على الضرورة لانه
ماض في المعنى * وكذلك يؤكد المضارع الواقع جوابا للقسم بشرط كونه مستقبلا مثبتا
متصلا باللام الجوابية نحو ناله لا كيدن اصنامكم . غير ان ذلك يازم فيه وجوبا فلا
يستعمل بدونه الا نادرا كقول الشاعر

فلا وأَيُّ لَنَايِبِهَا جَمِيعًا ولو كانت بها عَرَبٌ وَرُومٌ
 بخلاف الافعال الطلية فانها تُؤَكِّدُ جَوَازًا * فان كان المضارع المذكور بمعنى الحال
 او منفياً او منفصلاً عن اللام لم يُؤَكِّدْ بالنون . وعلى ذلك قول الشاعر
 لَيْنَ نَكُّ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ مِیُونَكُم لَيْعَلَّمُ رَبِّی أَنْ بَیتِی أَوْسَعُ
 وقول الآخر

تَاللَّهِ لَا يَدُهَبُ شَيْخِي بِاطْلَالٍ حَتَّى أُبِيرَ مَا لَكَّا وَكَاهِلَا

وقول الآخر

فَوَرَّبِي لَسَوْفَ يُجْزِي الَّذِي أَسَأَفُهُ الْمَرْءُ سَيِّئًا أَوْ جَمِيلًا

واعلم ان هذه النون اخنصت بالفعل المستقبل لانها موضوعة لتأكيد الطلب وهو مخنص
 بمعنى الاستقبال ولذلك لا يصلح لها ما كان بمعنى الحال او الماضي * والفعل المؤكّد بها
 لا يتقدّم معموله عليه لان تأكيد الفعل يقتضي الاهتمام به فيجب تقديمه

وَعَلَبُوا تَأَكِيدَ شَرْطٍ أَمَّا إِذْ إِنْ بِمَا قَدْ أَكَّدَتْ فَعَمَّا

اي انهم يُؤَكِّدُونَ فعل الشرط الواقع بعد ان المحققة بما الزائدة نحو وَاِمَّا يَنْزَعَنَّكَ مِنَ
 الشيطان نَزَعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ . وذلك لان ما تزداد بعد ان للتأكيد فيختارون تأكيد الفعل
 بعدها لئلا يخطئ المقصود بالذات عما ليس مقصوداً بذاته . غير ان ذلك غالب فيه لا

لازم لورود السماع بدونه كثيراً ومنه قول الشاعر

فَاِمَّا نَسْأَلِي عَنِّي لَبِيبًا وَعَن نَسِیِّ يُخْبِرُكَ الْيَقِينَا

وهو المعول عليه عند الجمهور

وَهِيَ ثَقِيلَةٌ وَقَدْ تُخَفَّفُ سَاكِنَةٌ عَن فَتْحِهَا فَتَضَعُ

فُحْدِفَتْ كَلَّا تُهَيِّنَ الْفُقْرَا مَعَ سَاكِنٍ وَالْفَتْحُ أَبَقَتْ أَثْرَا

اي ان هذه النون ثقيلة في الاصل اي مشددة . وتُسْتَعْمَلُ اِحْيَانًا مُخَفَّفَةً فَتَسْكُنُ بعد ما
 كانت مفتوحة حال التشديد فتضعف لنقص بنائها . ولذلك تُحْدَفُ عند ملاقاتها ساكنين

كما في المثال وهو مأخوذ من قول الشاعر

وَلَا تُهَيِّنِ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكِعَ يَوْمًا وَالدهرُ قد رَفَعَهُ

اي وَلَا تُهَيِّنِينَ فُحْدِفَتْ النون وبقي آخر الفعل مفتوحاً للدلالة عليها كما رأيت * وعلى هذا

تكون الخفيفة فرعاً عن الثقيلة لانها مخرصة منها وهو مذهب الكوفيين * ولا خلاف في ان التأكيد بالثقيلة ابلغ لان الزيادة في اللفظ تفيد الزيادة في المعنى غالباً كما يشهد به الاستقراء

وَالثَّقِيلَ وَالْكَسْرَ التَّرِيمَ بَعْدَ الْأَلْفِ وَتُونَهَا الْمُهْمَرُ تُوَ الْهَدِّ حُذِفَ

أي ان هذه النون اذا وقعت بعد الألف يجب ان تكون ثقيلة وهناك تكثر تشبيهاً لها بنون المثني * وذلك بشمل الواقعة بعد ألف الثنية نحو لا تضربان * والالف الزائدة التي يفصل بها بين نون الاناث ونون التأكيد نحو لا تضربان * وأما غير الألف من الضائر المعتلة وهو الواو والجماعة وياء المخاطبة فان كان حرف مد أي مسبوقة بحركة تجانسه يجب حذفه لالتقاء الساكنين مدلولاً عليه بتلك الحركة . فيقال لا تضربين يا قوم بضم الباء ولا تذهبين يا فلانة بكسرها * وأما ان كان حرف لين أي مسبوقة بحركة لا تجانسه فيجب اثباته اذ لا دليل عليه ويجرك كل واحد منه بالحركة التي تجانسه دفعا لالتقاء الساكنين . فيقال لا ترضون يا رجال بضم الواو ولا تخشين يا هند بكسر الياء * وأما الخفيفة فلا تقع بعد الألف مطلقاً في اصح المذاهب . وتقع بعد الواو والياء فمجران معها مجراها مع الثقيلة في كل ما ذكر

وَنُونُ رُفَعٍ مُطْلَقًا مَعَهَا تَرِدُ تُحْدَفُ فِي اللَّفْظِ لِتُخَفِّفَ قُصِدَ

أي ان نون الرفع الواقعة مع هذه النون مطلقاً تحذف تخفيفاً من اجتماع ثلاث نونات مع المشددة ونونين لا ادغام بينهما مع الخفيفة . وعلى ذلك يقال هل تضربان وهل تضربين وهل تضربين . وكذلك هل تضربين وهل تضربين وقس على ذلك * غير ان هذا الحذف انما يكون لفظاً فقط لانها تنوي مقدرة هناك كما مر في باب الإعراب . فنذكر

فصل

في لام التأكيد

وَاللَّامُ مَعْنَى جُمْلَةٍ أَسْمٍ جَرِدَتْ مُوجِبَةً فِي صَدْرِهَا قَدْ أَكَدَتْ

أي ان اللام توكّد مضمون الجملة الاسمية الموجبة المجردة عن النواسخ واقعة في صدرها نحو

لزيد قائم. ويقال لها لام الابتداء لدخولها على المبتدأ او في ابتداء الكلام كما رأيت *
وهي موضوعة لتاكيد الاسماء كما ان النون موضوعة لتاكيد الافعال . وكل ذلك فيها
بحسب الاصل فلا عبرة بما خرج عنه كما ستري

فَإِنْ طَرَّتْ إِنْ اسْتَعَارَتْ خَبْرًا لَهَا أَوْ اسْمًا تَلْتَقِي مَا أُخْرَا

اي فان عرض دخول إِنْ المكسورة الهمزة على الجملة تناولت اللام ما تأخر من الخبر او
الاسم نحو إِنْ رَبِّي سَمِعَ الدُّعَاءَ وَإِنْ مِنَ الشَّعْرِ الْحِكْمَةَ . وذلك لانها لتاكيد مثل إِنْ
وهم يكرهون اجتماع المثليين فيزحلقونها الى الجزء المتأخر ليكون ما قبله فاصلاً بينهما
ولذلك يقال لها حينئذ اللام المزلحقة . وقد يقال المزلحقة بالفاء . ويعمل ما بعدها
في ما قبلها نحو انه على رَجْعِهِ لِقَادِرٌ لَانِهَا فِي نِيَةِ التَّقْدِيمِ كما يعمل ما بعد الفاء في ما
قبل جواب أَمَا على ما سمي * وتخص هذه اللام بصاحبة إِنْ المكسورة لانها لا تغير
معنى الجملة كما علمت ولا حكمها لانها لا تزال معها على استقلالها فتبقى كالحجزة . وبهذا
الاعتبار امتنع دخولها على خبر لكن في مذهب الجمهور لانها تمنع استقلال الجملة فتغير
حكمها وان كانت لا تغير معناها على ما قدمناه هناك * واما دخولها على خبر باقي
اخوانها فمتنع مطلقاً عند الجمهور لان منها ما يغير معنى الجملة ومنها ما يغير معناها
وحكمها جميعاً . فتدبر

وَالْخَبْرَ أَطْلِقَ دُونَ مَا الشَّرْطَ عَقَدَ وَالنَّفْيَ أَوْ صَرَفَ مَاضٍ دُونَ قَدَ

اي انه يجوز دخول اللام على الخبر مطلقاً مالم يقترب بأداة شرط او نفي ولم يكن ماضياً
منصرفاً بدون قد . وذلك يشمل الاسم المفرد كما مر . والجملة الاسمية والفعلية المضارعية
والماضوية المقترنة بقد والظرف وشبهه . فيقال إِنْ زَيْدًا لِقَائِمًا أَوْ لِعَلَامَةً مُنْطَلِقًا أَوْ لِيَقُومَ
غلامه او لقد قام او لعندك او اني الدار . لان اللام مع المفرد والجملة الاسمية قد دخلت
على الاسم بحسب الاصل . والمضارع يشبه الاسم . والماضي المقترن بقد يقرب من الحال
فيشبه المضارع على ما قدمناه في باب القسم . والظرف وشبهه يتعلقان هنا بالاسم على
الاصح لان المقام يقتضي الثبوت * ولا يقال إِنْ زَيْدًا لِيَنْ تَكْرُمَهُ بِكَرْمِكَ لَسَلًا تَلْتَقِي
باللام الموطئة للقسم . ولا إِنْ زَيْدًا لَمَّا يَقُومُ لَانِهَا لَتَاكِيدُ الْاِجْبَابِ . ولا إِنْ زَيْدًا لِقَامٍ
لانها تقتضي الحال كما سياتي فيتعارضان * واما الفعل الجماد فلا اكثر من على جواز

دخولها عليه نحو **إِنَّ زَيْدًا لَيَنْعَمُ الرَّجُلُ** لانه قد فقد الدلالة على الحدّث والزمان فاشبه
الاسماء الجمادة * واجازوا دخولها على معمول الخبر المتوسط بينه وبين الاسم اذا كان

عاملة مما يصح دخولها عليه كقول الشاعر

إِنْ أَمْرًا خَصَنِي عَهْدًا مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنَائِي لِعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ

وبهذا الاعتبار يجوز ان يقال ان زيدا عندك قد قام ويمتنع انه عندك قام لان دخولها
على الم معمول فرع دخولها على العامل وهو ممتنع كما علمت

وَيُخْلِصُونَ بَعْدَهَا لِلْحَالِ مُضَارِعًا كَالسَّيْنِ لِاسْتِقْبَالِ

اي ان اللام اذا دخلت على المضارع يتخلص معها الى الحال كما يتخلص مع السين الى
الاستقبال نحو ان زيدا ليقوم اي الآن . وهو مذهب الاكثرين * واما نحو ان ربك ليحكم
بينهم يوم القيامة فان الحكم لما كان متحقق الوقوع نزل منزلة الواقع في الحال فاجري
مجره . وهو المختار عند الجمهور

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ كُلَّ تَأْكِيدٍ يَرُدُّ لِلْحُكْمِ عِنْدَ حَاجَةٍ لِيَعْتَصِدَ
فَهُوَ وَلَا حَاجَةَ كَاللُّغْوِ أَلِيَّ وَزَيْدٌ إِنْ مَسَّتْ كَأَنِّي لَفَتٌّ

اي ان كل تأكيد يقرر به الحكم انما يؤتى به عند الحاجة اليه ليتقوى به ذلك الحكم .
وذلك يكون عند تردد المخاطب بين اثبات الحكم ونفيه او انكاره له . وهو يشمل
التأكيد المذكور في باب التوابع والتأكيد . بيان اللام والقسم وغير ذلك * فان لم تدع
الحاجة اليه كان كاللغو في الكلام . ولذلك لا يقال تخاصم الرجلان كلاهما لان التخاصم
لا يكون الا بين اثنين فلا معنى للتأكيد * واذا دعت الحاجة اليه جيء به على مقدارها .
فيقال للمتردد في قيام زيد ان زيدا قائم . وللمنكر ان زيدا قائم . فان اشتد انكاره
قبل والله ان زيدا قائم . وكذلك في النفي نحو ما زيد بقائم . والله ما زيد بقائم . وقس
عليه * فان كان المخاطب خالي الذهن لا مترددا ولا منكرا قيل له زيد قائم وما زيد
قائما فقط . وهو من المباحث البيانية

فصل

في ادوات النفي

لِلنَّفِيِّ مَا وَلَا وَإِنْ وَلَنْ وَمَا كَذَا كَيْسَ مَعْنَى تَضَمُّ

اي ان هذه الادوات المذكورة هي ادوات النفي . غير ان ليس منها فعل والباقي احرف *
واما مات فالتحقيق انها لا والتاء مزينة عليها للتأكيد كما تزداد في رَبِّ ونحوها * ولكل
من هذه المذكورات حكم سيأتي الكلام عليه بالتفصيل

وَأَمْ وَلَا مَا أَمْسَ لَيْسَ الْيَوْمَ لَنْ غَدُ وَمَا إِنْ أَمْسَ وَالْيَوْمَ أَحْضَنَ

وَأَمْسَ لَا وَالْغَدَ أَوْ كُلَّ وَمَا لَهَا سِوَى مَا حَقَّ صَدْرٍ سَلِمَا

اي ان لم ولما تختصان بنفي الماضي وليس بنفي الحال ولن بنفي المستقبل . وما وإن
تنبیان الماضي والحال . ولا تنفي الماضي والمستقبل وتُستعمل تارة لمجرد النفي فتشمل الأزمنة
الثلاثة * وكل هذه الادوات لها حق التصدر لانها قد تضمنت المعنى الذي يقتضيه . غير
ان ذلك لم يسلم الا لهما باتفاق لانها أم الباب وإن على خلاف * وأما غيرها فلم يحكم لهُ
بالتصدر . وذلك أما في لم ولما فلانها تصيران كالجزم من الفعل لشدة امتزاجها به
فكانت قد خرجنا عن قبيلها . وأما في ليس فلانها فعل قد تضمن معنى النفي . وأما في
لن فلانها لما كانت تخصص الفعل بالاستقبال حملت على سوف فسقط عنها التصدر .
وأما في لا فلانها لهما كثيرا ابتدأها في الكلام حتى صارت تدخل بين الحرف ومعموله
نحو سرت بلا زاد واري ان لا تذهب اعتزلت عن منصب الصدارة * واعلم ان لا يجب
تكرارها اذا كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة نحو لا الشمس ينبغي لها ان تدرك
الغمر ولا الليل سابق النهار . او نكرة لم نعل فيها نحو لا فيها غول ولا هم عنها يزفون .
او مفردا من خبر نحو زيد لا شاعر ولا كاتب . او صفة نحو عندي رجل لا قيسي ولا
تميمي . او حال نحو جاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا . او فعلا ماضيا نحو فلا صدق ولا
صلى . فان كان الفعل مضارعاً نحو لا أسألكم عليه اجرا . او ماضيا في اللفظ نحو لا فض

الله فاك لم يجب التكرار * وندر افرادها مع الماضي المحض كقول الشاعر

ان تغفر اللهم فاغفر جمعا وأي عبد لك لا ألها

ومع الحال كقول الآخر

قهرت العدى لا مستعينا بعصية ولكن بانواع الخديعة والمكر
 قيل ويستثنى من الاول ما وقعت فيه لا بعد ما او من الموصولتين نحو اتاني ما لا توقعت
 وزارني من لا احببت لانها حينئذ تكون خلفاً من ما تحسين اللفظ. ويختر في الثاني ان
 يذيل بعدها باستدراك ونحو كما في البيت ليكون قائماً مقام التكرار. والله اعلم
 وَلَنْ وَلَمْ لَهَا لَهَا الْمَضَارِعُ وَلَيْسَ لِاسْمٍ وَسِوَاهَا شَائِعٌ

اي ان لن ولم ولما تختص جميعاً بالدخول على الفعل المضارع فلا تدخل على غيره .
 غير ان لن تخلصه الى الاستقبال ولم ولما نقلبانه الى الماضي كما مر . وليس تختص بالاسماء .
 وما سوى هذه المذكورات شائع بين الاسماء والأفعال الماضية والمضارعة نحو ما هذا بشراً
 وما خلفناها الأباحق وما يستوي البحران . وقس البواتي

فصل

في حروف العطف

لِلْجَمْعِ عَطْفُ الْحَرْفِ قَدْ تَأْتِي بِالْوَاوِ وَالْفَاءِ وَثُمَّ حَتَّى
 وَهُوَ لِإِفْرَادٍ بِلَكْنٍ لَا وَبَلْ وَأَمْ وَأَوْ وَالْبَعْضُ إِمَّا قَدْ تَقَلَّ

اي ان العطف بالحروف يكون نارة للجمع بين المتعاطفين تحت حكم واحد وهو العطف
 بالواو والفاء وثم وحتى * ونارة لإفراد احدهما بالحكم على سبيل التعيين وهو العطف
 بلكن ولا وبلى . او على سبيل الإبهام وهو العطف بأم وأو وإمما ايضاً عند بعض النحاة
 كما ستعرف

وَالْوَاوُ لِلْجَمْعِ عَلَى الْإِطْلَاقِ فِي السَّبْقِ وَالصُّحْبَةِ وَاللَّحَاقِ

اي ان الواو لمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة على الترتيب بينهما . فتعطف
 الشيء على سابقه نحو ولقد ارسلنا نوحاً وأبرهيم . او مصاحبه نحو فانجيناها وأصحاب السفينة .
 او لاحقاً نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك . غير ان المصاحبة ارجح من
 الترتيب وهو ارجح من عكسه * وهي أم الحروف العاطفة

وَأَلْفَاءٌ لِلتَّعْقِيبِ وَالتَّسْيِيبِ وَتَمَّ لِلْمُهَلَّةِ فِي التَّرْتِيبِ

اي ان العطف بالفاء يكون للدلالة على وقوع المعطوف بعقب المعطوف عليه اي على اثره من غير مهلة نحو دخل زيد فسلم . غير ان هذا التعقيب يُعتبر في كل مقام بحسب مقتضاه من غير نظري الى مقدار الزمان . فيقال تزوج زيد فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل * ويكثر تسبب المعطوف به عن المعطوف عليه اذا كان المعطوف جملة نحو شمتني زيد فضرته . او صفة نحو زيد ضارب عمراً فقاتله * وتنفرد الفاء بتسويغ الاكفاء بضمير واحد في ما تضمن جملتين من صلة نحو التي تبي فيذهب زيد فاطمة . او صفة نحو رأيت امرأةً تبكي فيضحك زيد . او خبر نحو زيد يقوم فجلس هند . او حال نحو جاء زيد يتهم فتعبس الجماعة . وذلك لان الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لإفادتها السببية المقتضية الربط بين الطرفين * وأمّا ثمّ فهي للترتيب مع مهلة نحو نزل القوم ثمّ ارتحلوا * وقد تأتي لترتيب الذكر في عبارة المتكلم كما في قول الشاعر

إِنَّ مِنْ سَادِثُمْ سَادَ أَبُوهُ قَبْلَهُ ثُمَّ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

فان المقصود فيه ترتيب الإخبار عن السيادة لا ترتيب وقوعها كما ترى . وهو مذهب الجمهور

وَأَعْطِفُ بِحَتَّى ظَاهِرِ اسْمٍ بَعْضَ مَا تَلِيهِ غَايَةٌ لَهُ مُلْتَزِمًا

اي انه يلتزم في العطف بحتى ان يكون المعطوف اسماً ظاهراً لانها منتقلة من حتى الجارة فيكون معطوفها كجوررها . وان يكون بعضاً ما قبلها حقيقة نحو اكلت السمكة حتى رأسها . او نائلاً كقول الشاعر

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يَخْتَفِ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعَلَهُ أَلْفَاها

اي ألقى عنه ما يتقله فتكون نعله بعضاً منه . او شبيهاً بالبعض نحو اعجبني الجارية حتى كلامها * وان يكون غايته لما قبلها في الزيادة نحو مات الناس حتى الملوك . او النقصان نحو قديم الحج حتى المشاة . وقد اجتمع الامران في قول الشاعر

فهرناكم حتى الكهامة فانتمّ تمايوننا حتى بنينا الاصاغرا

واعلم انه اذا عطف بحتى على مجرورٍ تخنار اعاد الجار بعدها نحو مررت بالقوم حتى بزيد لئلا تلتبس بحتى الجارة . وهو مذهب اكثر المتأخرين

وَأَنْفٍ أَنَّهُ قَبْلَ لَكِنْ أَعْكَسَ قَبْلَ لَا وَأَعْمَهُمْ بَيْلَ وَالْكَوْلَ مُفْرَدًا تَلَا

اي ان لكن يُعْطَفُ بها بعد النفي والنهي نحو ما ضربت زيداً لكن عمراً ولا تضرب عمراً لكن خالداً * ولا بعكس ذلك اي يُعْطَفُ بها بعد الايجاب والامر نحو ضربت زيداً لا عمراً واضرب عمراً لا خالداً * وأما بل فيُعْطَفُ بها بعد كل ذلك . فيُقَالُ ما ضربت زيداً بل عمراً ولا تضرب عمراً بل خالداً . وضربت زيداً بل عمراً واضرب عمراً بل خالداً * ويَشْتَرِطُ في كلهن افراد المعطوفات كما رأيت . فان تَلَمَّهِنَّ الجُمْلُ نحو قام زيد لكن عمرو لم يَقم بكَرٍّ لا قعد وما جاء بِشَرٍّ بل ذهب خرجن عن هذا الباب . فتكون لكن حرف استدراك ولا حرف نفي وبل حرف إضراب * وإعلم انه يُشْتَرِطُ في لكن العاطفة ان لا تدخل عليها الواو لان حرف العطف لا يدخل على مثله بخلاف الاستدراكية فان الاكثر دخول الواو عليها نحو فإصدق ولا صلى ولكن كذب وتولى .
ويقل استعمالها بدورها كقول الشاعر

ان ابن ورقاء لا تُخَشَى بوادِرُهُ لكن وقائِعُهُ في الحرب تُنْتَظَرُ

ويشترط في لان لا تقترن بعاطفٍ مطلقاً . فان اقترنت به نحو جاء زيد لا بل عمرو وما جاء زيد ولا عمرو فالعاطف بل في الاول والواو في الثاني . ولا في الاول نافية وفي الثاني زائدة لتأكيد النفي على ما سيجي * واذا تقدم بل امر او ايجاب تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه وثبت الحكم لما بعدها . وان تقدمها نفي او نهي تُفَرِّمُ ما قبلها على حكمه وتجعل نقيضه لما بعدها

وَأَمَّ لَدَى اتِّصَالِهَا مُقْتَفِيَةً هَمَزَ اللَّاسْتِفْهَامِ أَوِ اللَّتَسْوِيَةِ
وَهِيَ لِإِضْرَابٍ أَتَتْ مُنْقَطِعَةً إِنْ لَمْ تَكُنْ لِهِمَزَةٍ مُتَّبِعَةً

اي ان أم يُعْطَفُ بها بعد همزة الاستفهام نحو أأنتم اشد خلقاً ام السماء . وبعد همزة التسوية نحو سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تُنذِرهم . ويُقال لها حينئذ المتصلة لا ارتباط ما قبلها بما بعدها في المعنى بحيث لا يُسْتغْنَى باحدها عن الآخر * والاولى تقع بين المفردات كما رأيت . وبين الجُمْلِ نحو أأنتم تخالفونه ام نحن المخالفون . وأما الثانية فلا تقع إلا بين جملتين في تاويل المفرد كما في المثال فانه في تاويل سواء عليهم الانذار وعدمه * فان

لم تكن مسبوقهً بأحدى المهزتين كانت للإضراب نحو هل يستوي الاعشى والبصير ام هل
 تستوي الظلمات والنور. اي بل هل نستوي. ويقال لها المنقطعة لوقوعها بين جملتين
 مستقلتين فينقطع ما بعدها عما قبلها. فتدبر

وَأَوْ بِهَا خَيْرٌ أَيْجُ شُكَّ أَبْهَمَ قَسَمٌ وَأَضْرِبُ سَوَّ وَأَجْمَعُ أَضْمُ

اي ان او يُعطف بها للتخيير نحو اركب الفرس او الناقة. والإياحة نحو احمل الريح او
 السيف. والشك نحو كئشنا يوماً او بعض يوم. والإيهام نحو إنا أو إياكم لعلى هدى او
 في ضلال مبين. والتقسيم نحو الاسم ظاهر او مضمّر. والإضراب نحو وارسلناه الى مئة
 الف او يزيدون. والتسوية نحو اصابروا او لا تصبروا. وقد تأتي للجمع مثل الواو

كقول الشاعر

فظل طهارة النور ما بين منصفٍ صنيفٍ شواءٍ او قدبرٍ معجلٍ

واعلم ان التخيير والإياحة لا يكونان الا بعد الطلب. والفرق بينهما ان التخيير لا يجوز فيه
 الجمع بين المتعاطفين والإياحة يجوز فيها كما رأيت في مثالها

وَمِثْلَ أَوْ فِي الْخَمْسَةِ الْأُولَى جَرَتْ إِمَّا الَّتِي الْأُولَى نَتَتْ إِذْ كُرِّرَتْ

وَتَلَزَمُ الْوَاوُ سِوَى مَا نَدَرَا لِذَاكَ كَانَ عَظْفُهَا مُسْتَنْكَرَا

اي ان الثانية من إِمَّا المكررة مثل او في المعاني الخمسة الاولى المذكورة لها. وهي التخيير
 نحو اذهب إِمَّا ركباً وإِمَّا ماشياً. والإياحة نحو قل إِمَّا نظماً وإِمَّا نثراً. والشك نحو
 قبضت إِمَّا درهماً وإِمَّا ديناراً. والإيهام نحو إِمَّا انا ظالم وإِمَّا انت. والتقسيم نحو الانسان
 إِمَّا رجلٌ وإِمَّا امرأة * وهي تلزم الاقتران بالواو كما رأيت الأ نادراً ولذلك يُستنكر
 العطف بها لان حرف العطف لا يدخل على مثله * والظاهر من مذهب اكثر المحققين
 انها ليست عاطفة وإنما العطف بالواو المصاحبة لها ولذلك تكون لازمة معها وقدّر عند

فقدما محذوفة كما في قول الشاعر

يا ليتما أمنا شالت نعامتها إِمَّا الى جنة إِمَّا الى نار

وَأَمَّا إِمَّا الْأُولَى فلا خلاف في كونها حرف تقسيم لا عاطفة لاعتراضها بين العامل
 والمعمول ووقوعها ابتداءً كما رأيت * واعلم ان إِمَّا لا تستعمل الأ مكررة لان الكلام
 يبنى معها من اول الامر على احد المعاني المذكورة بخلاف أو فان الكلام يُفتتح معها على

الاستقلال ثم يطرأ عليه بعض هذه المعاني * وقد يُستغنى عن الأولى بالثانية كقولوه
 قُلْمٌ بَدَارٌ قَدْ نَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمَوَاتٍ أَوْ خَيَالِهَا
 أَيِ إِمَّا بَدَارٍ * وَيُستغنى عن الثانية بأو كقول الآخر
 وَقَدْ شَفَّنِي أَنْ لَا يَزَالَ يَرُوْعُنِي خَيَالُكَ إِمَّا طَارِقًا أَوْ مُغَادِبًا
 وَإِلَّا كَقَوْلِهِمْ إِمَّا أَنْ تُتَكَلَّمَ بِخَيْرٍ وَإِلَّا فَاسْكُتْ . وَهُوَ قَلِيلٌ

فصل

في قد والسين وسوف

تَخَنُّصٌ قَدْ بِكُلِّ فِعْلٍ ذِي خَبَرٍ مُصْرَفٍ وَقِيلَ مِمَّا يَنْتَظَرُ
 وَهِيَ تَحْقِيقِي لِمَا ضِئْجَلِبُ لَكِنْ إِلَى الْحَالِ لَهُ تَقَرُّبٌ
 وَمَعَ مُضَارِعٍ لِتَقْلِيلٍ تَقَعُ وَالْبَعْضُ التَّكْنِيهِ مَعَهُ قَدْ جَمَعَ

أي ان قد تخنصُ بالدخول على الفعل الخبري المنصرف وهو يشمل الماضي والمضارع .
 فلا تدخل على الأفعال الإنشائية ولا الجمادة فلا يقال قد بعثك هذا على سبيل
 الإنشاء ولا قد ليس زيد قائماً * وقيل ان الفعل معها يكون منتظر الوقوع فيقال قد
 ركب الأمير وقد تقدم المسافر لمن يتوقع الركوب والتدوم منها . وأقره كثير من
 المحققين * وهي اذا دخلت على الماضي تفيد تحقيق معناه ولكنها تقرب زمانه من الحال
 ولذلك تجب مع الواقع منه حالاً كما مر في موضعه * واذا دخلت على المضارع تفيد
 تقليل وقوعه نحو قد يصدق الكذوب . وقيل انها قد تفيد التكثر ايضاً نحو قد نرس

نقلب وجهك في السماء . ومنه قول الشاعر

قَدْ أَشْهَدُ الْغَارَةَ الشَّعْرَاءَ تَحْيَانِي جَرْدَاءَ مَعْرُوقَةَ الْحَيْبِينَ سُرْحُوبُ

وهو من نوادر الاستعمال

وَالسَّيْنُ لِلتَّنْفِيسِ مَعَهُ تَدْخُلُ كَسَوْفَ لَكِنْ سَوْفَ مِنْهَا أَطْوَلُ

أي ان السين تخنصُ بالدخول على المضارع وهي تخلصه للاستقبال . ويقال لها حرف
 تنفيس أي حرف توسيع لانها تنقله من الزمان الضيق وهو الحال الى الزمان الواسع

وهو الاستقبال * وكذلك سَوَفَ غير انها اطول زماناً من السين فيقال سَيَسِبُ الغلام
وسَوَفَ يَشِيْبُ الفتى * واكثر ما تُستعمل السين في الوعد نحو اولئك سنوتهم اجراً
عظيماً . وقد تُستعمل في الوعد نحو وسيعلم الذين ظلموا ايّ مُتقلبٍ ينقلبون . وسَوَفَ
بالعكس نحو كلاً سَوَفَ تعلمون وأسوف يعطيك ربك فترضى

وَكُلُّهَا لَأَصِقَةُ لَا تُفَصِّلُ وَهِيَ مَعَ اخْتِصَاصِهَا لَا تَعْمَلُ

اي ان كل هذه الأحرف تلتصق بالفعل الذي تدخل عليه لانها كالوصف له كما مر في
باب المحروف والوصف يتحد بالموصوف فيصيران كالشيء الواحد . وبهذا الاعتبار
امتنع الفصل بينها وبين الفعل لانها بمنزلة الجزء منه * ولما كانت كالوصف له لم تستحق
العمل فيه مع اختصاصها به لان الوصف لا يعمل في الموصوف كما مر في الباب المذكور *
غير ان قد اقل التصاقاً بالفعل لدلالتها على امرٍ خارجي فاجازوا الفصل بينها وبين
الماضي بالقسم لمناسبتة لها في التقرير . وعليه قول الشاعر

أَخَا لَدَقْدِ وَاللَّهِ أُوطِئْتُ عَشْوَةً وَمَا قَائِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعْنَفُ

وحكى بعضهم قد لعربي بث ساهراً وقد والله أحسنت . وهو قليل في الاستعمال

فصل

في عند ولدي ومع وقط واذا الفجائية

بِلاَ خِلاَفٍ أَعْرَبُوا عِنْدَ وَمَعَ مِثْلَ لَدَى فِيهَا خِلاَفٌ قَدْ وَقَعَ

اي ان عند معربة عند الجمهور اتفاقاً بخلاف مع ولدي فان الاولى مبنية في بعض
اللغات على السكون باعتبار نضمام حرف المصاحبة وعليه قول الشاعر

فَرِيْشِيْ مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِيْلَمَّا

فان نلاها ساكنٌ نحو والله مع الصابرين تكسر عينها على هذه اللغة لانقاء الساكنين *
واما في لغة الجمهور فهي معربة للملازمتها الاضافة الى المفرد وتوحيها منصوبة عند قطعها

عن الاضافة كما في قول الشاعر

وَأَقْنَى رِجَالِي فَبَادِلْ مَعَا فَاصْبِحْ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفْرَا

وحيثئذ تكون بمعنى جميعاً وأعرب حالاً في المشهور * وهي ثلاثية الوضع على الصحيح

ولامها محذوفة كما في يد ودم وإشباهها * وأما لدى فهي مبنية في مذهب الجمهور وإن كانت ملازمة للاضافة إلى المفرد وإنما بنيت حملاً لها على لَدُنْ لأنها من لغاتها . ويظهر بناؤها مع الضائر نحو لَدَيْكَ ولَدَيْهِ في لغة جمهور العرب إذ لا مانع من تحريك ياءها وحينئذٍ نُغَلِّبُ الْفَاءَ لِانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا كَمَا فِي نَحْوِ فَتَاكَ وَفَتَاةَ . وإنما جعلوها مع غير الضائر الفاء لتخفيف اللفظ ورذوها مع الضائر ياءً لأن الضائر تردُّ الأشياءَ إلى أصولها كما عرفت فجرت في ذلك مجرى إلى وعلى من الحروف . فتدبر

وَقَطُّ مَعَ مَنَفِيٍّ مَاضٍ عَيْنٍ أَوْ شَبِيهِهِ ظَرْفًا عَلَى الضَّمِّ بِنِيٍّ

أي ان قَطُّ ظَرْفُ زَمَانٍ يُخَصُّ بِالْمَاضِي الْمَنَفِيِّ نَحْوَمَا فَعَلْتَهُ قَطُّ . أو شبيهه وهو الواقع بعد الاستفهام نحو هل رأيتَه قَطُّ * وهي موضوعة لاستغراق جميع ما مضى من الزمان ومن ثم بنيت لانها قد تضمنت معنى آل أو من الاستغراقيتين . وكان بناؤها على الضم تشبيهاً لها بالغايات . وقيل غير ذلك مما لا فائدة في ذكره

”وَلِفَجَاءَةٍ إِذَا تَسْتَعْدِمُ حَرْفًا وَالْإِسْمَ بَعْدَهَا يُلْتَزِمُ“

أي ان اذا استعمل للفجاءة وحينئذٍ تكون حرفاً في الاصح . ولا يقع بعدها إلا الجملة المصدرية بالاسم مجردة نحو خرجت فاذا زيد بالباب او مسبوخة بيان نحو خرجت فاذا إن زيدا واقف . وذلك ما لم تكن رابطة لجواب الشرط نحو وان نصيهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فيلزمها التجريد على ما مر في موضعه * ولا تكون الجملة بعدها إلا أحالاً ولذلك يتعين معها المضارع للحال نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو . واذا وقع هناك فعل ماضٍ وجب ان يقرن بقدر ليتقرب من زمان الحال نحو دخلت فاذا زيد قد خرج . وأما المستقبل فلا يقع بعدها على الاطلاق

فصل

في أما ولولا ولوما ولو ولما المجنية

أَمَّا لِتَفْصِيلِ لَهَا حَسْمًا يَلِي مَا لَيْسَ فِعْلًا وَبِذِي فَاءٍ تَلِي
فَكَرَّرَتْ وَدُونَ تَفْصِيلِ تَرُدُّ مُفْرَدَةً وَالشَّرْطُ فِيهَا قَدْ قُصِدَ

اي ان **أما** بالفتح والتشديد موضوعة للتفصيل. وحكما ان يليها اسم او حرف جر نحو
فأما اليتيم فلا تنهر **وأما** السائل فلا تنهر **وأما** بنعمة ربك فحدث. او أداة شرط نحو
فأما ان كان من المقرين فروح وريحان **وجنة** نعيم **وأما** ان كان من أصحاب
اليمين فسلام لك من أصحاب اليمين * وحكم جوابها ان يكون مقترنا بالفاء كما رأيت *
واذ كان التفصيل يقتضي التعدد كانت تستعمل معه مكررة كما في الأمثلة. وقد تأتي
لغير تفصيل فيؤتى بها مفردة نحو **أما** زيد فمنطلق. وقيل انه يراد بها حيثئذ التأكيد
فيكون المراد انه منطلق لا محالة * وهي على كل حال في تاويل اداة شرط وفعله
فيكون التقدير مهما يكن من شيء او ان سألت عن فلان فهو كذا. وبهذا الاعتبار
تلزم الفاء في ما بعدها ويسمى جواباً لها. وقد كان الاصل في الفاء ان تكون في صدر
الجواب كما رأيت في تقدير العبارة لكنه لما كان معها كعطف بلا معطوف عليه استقبل
هذه الصورة فجعلوا الفاء وسطاً فيه ولذلك يعمل ما بعد هذه الفاء في ما قبلها كما
رأيت * ولما كانت **أما** نائبة عن أداة شرط منعوا وقوع النعل بعدها لئلا يتوهم انه
فعل الشرط * واعلم انه لا يقع بين **أما** والفاء اكثر من اسم واحد فلا يقال **أما** زيد
غلامه فمنطلق * ولا يفصل بين الفاء وما قبلها بحيلة تامة ما لم تكن دعائية نحو **أما**
زيد غفرله الله فظالم * وقد تحذف **أما** قبل الامر نحو **وربك فكبير**. وقيل قبل النهي
ايضاً نحو **زيداً فلا تضرب**. وحذفها دون ذلك سماح لا يقاس عليه

وَلَا مِتْنَاعٍ لِيُوجِدَ قَدْ بَدَأَ لَوْلَا وَلَوْ مَا تَلَزَمَانَ الْمَبْتَدَأُ
وَخَبَرَ مِنْ مُطْلَقِ الْكَوْنِ اخْتِزِلَ وَذَكَرُ مَا قِيدَ حَتْمٍ إِنْ جَهْلُ

اي ان لولا ولوما موضوعان للدلالة على امتناع شيء لوجود غيره. وهما تلزمان الدخول
على المبتدأ نحو لولا انتم لكننا مؤمنين. **أما** قول الشاعر
أَلَا زَعَمْتَ أَسْمَاءُ أَنْ لَا أَحِبَّهَا فَقُلْتُ بَلَى لَوْلَا يَنَازِعُنِي شُغْلِي
فهو محمول على إضمار أن المصدرية قبل النعل فيعود الى الاسم اي لولا منازعة شغلي لي.
وهو الاشهر * **وأما** خبر المبتدأ الواقع في هذا المقام فان كان يدل على كون عام اية
على مطلق الوجود وجب حذفه كما في المثال مُقَدَّرًا بموجود ونحوه. او على كون خاص
اي وجود مقيد بصفة مخصوصة وجب ذكره نحو لولا قومك حديث عهد بكفر لانت
سنت

البيت على قول ابراهيم . فان كان الخاص معلوماً بدلالة القرينة عليه نحو لولا أنصار زيدٍ بمجهولة أفتل جاز فيه الامران * وقس على كل ذلك مع لوما بالاستقراء * واعلم ان لولا ولوما اذا وقع بعدها مضمرة فحتمه ان يكون ضمير رفع منفصلاً كما رأيت . غير انه قد سمع وقوعه بعد لولا بصيغة الجرور المتصل فيقال لولاي ولولاك ومنه قول الشاعر

أَوَمّتْ بَعِينِهَا مِنَ الْهُودِجِ لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَصْحَجْ

وهو حينئذ نائب عن ضمير الرفع في الصحيح فيكون مرفوع المحل على الابتداء . واذا عطف عليه اسم ظاهر يتعين رفعه فيقال لولاك وزيدٌ هلكت . وهو مذهب جمهور

المحققين

وَلَا مِتْنَاعٍ لِمِتْنَاعٍ لَوْ وَمَعَ مَاضٍ لِشَرْطٍ فِيهِ بِالْوَضْعِ تَفَعُّ
وَهُوَ جَوَابٌ لَوْ وَأَخْبِيهَا وَقَدْ عَمَّ بِدُونِ النَّفْيِ مَا أَلَّامُ عَقْدٌ

اي ان لو موضوعة للدلالة على امتناع شيء لا امتناع غيره . وهو الأشهر في الكلام عليها . وهي حرف شرط في الزمان الماضي ولذلك تخصص بالدخول على الفعل الماضي نحو لو شاء الله لهداكم اجمعين . فان وقع بعدها مضارعٌ صرف الى الماضي نحو لو يطيعكم في كثير من الامور اعنتم اي لو اطاعكم * ولا عمل لما مطلقاً لانها موضوعة للماضي وهو لا يستحق الإعراب * ولا تدخل إلا على الفعل كما هو شأن أدوات الشرط . فان وقع بعدها اسم فهو معمول للفعل مضمرة كقول بعضهم لو ذات سوارٍ لطمتني اي لو لطمتني ذات سوارٍ على ما عرفت في باب الاشتغال * ومن هذا القبيل نحو ولو انهم صبروا ولو انتم تملكون خزائن رحمة ربي . فان الاول على تاويل لو ثبت صبركم كما هو المختار عند المحققين . والثاني على ان الاصل لو كنتم فحذف الفعل وانفصل الضمير لعدم استقلاله * ولما كانت لو موضوعة للتعليق في الماضي وجب ان يكون جوابها ماضياً لنظراً كما رأيت . او معنى نحو نعم العبد صهيبت لو لم يخفب الله لم يعصه * ونشار كما في هذا الجواب لولا ولوما لانها مركبتان منها ومن اداة النفي فكل ما يعتبر في جوابها يعتبر في جوابها * ويربط جواب كل واحدة منهن باللام كما رأيت ما لم يكن مننياً فلا يجوز ان يربط منه بها إلا المنفي بما كقولوه

ولو أعطى الخيار لهما افرقنا ولكن لا خيار مع الليالي

وقول الآخر

لولا رجاء لقاء الظاعين لهما أبقت نواهم لنا روحاً ولا جسداً
غير أنه مع الاثبات غالب ومع المنفي بما قليل وأما مع المنفي بغيرها فلا تدخل اللام على
الاطلاق

وَرَبَّمَا جَاءَتْ لِهَآءِ يُسْتَقْبَلُ كَآءِ وَمَآضٍ بَعْدَهَا يَا أُولُ

أي ان لو قد تأتي للشرط في المستقبل على خلاف وضعها فتكون بمنزلة إن الشرطية وعلى
ذلك قول الشاعر

ولو تلقى أصدأونا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض سبب
أظلل صدع صوتي وإن كنت رمة لصوت صدى ليلى بهش ويطرب
فان وقع بعدها ماضي أول بالمستقبل نحو ويهش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً
خافوا عليهم . غير انها مع ذلك لا تعمل ايضاً في السعة لانها موضوعة للماضي المحض
وغالبية الدخول عليه * واعلم ان لو تستعمل للوصل مثل ان نحو زيد ولو قل ما له كريم
ويقال لها حيثئذ لو الوصلية

وَلَوْ جُودٍ لَوْ جُودٍ قَدْ خَلَا كَمَا أَنتَ ظَرْفًا لَهَا الْمَاضِي تَلَا
وَتَاخِذُ الْجَوَابِ مِنْ مَاضٍ كَذَا أَوْ جُمْلَةً إِسْمِيَّةً بَعْدَ إِذَا

أي ان لهما موضوعة للدلالة على وجود شيء لوجود غيره في الزمان الماضي ولذلك لا
تدخل إلا على الأفعال الماضية * وهي ظرف على الاصح بمعنى إذ وهو من ذهب كثير من
المحققين وعليه الجمهور * وأما جوابها فيكون فعلاً ماضياً ايضاً نحو فلما تجام الى البر
اعرضتم . او جملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية نحو فلما تجام الى البر اذا هم يشركون *
واعلم ان جميع هذه المذكورات اذ كانت لتعليق شيء على آخر كما هو مقتضى الشرط
سواء كل ما علقته جواباً وان لم يكن ما قبله شرطاً في الحقيقة * واذا كانت لهما قد جرت
مجرى إذ في الظرفية جرت مجراها في استعمالها حرف لتعليق كقول الشاعر
ولما كان حكم الموت ديناً وفيت به وشيمتك الوفاء
وحيثئذ تكون قد خرجت عن الظرفية لعدم دلالتها على الزمان كما ترى

فصل

في أحرف الجواب والتفسير والتنبيه والاستفتاح

”نعم بلى على الجواب دلاً إي وأجل جبر ولا وكلاً“
 وبلى أثبت ما أنتفى والنفي في كلاً ولا والرّدع زد كلاً تنفي
 وما بقي صدق به وأعلم وعد وبعدي إي وجوباً أقسم

اي ان هذه الأحرف يؤتى بها للدلالة على جملة الجواب المحذوفة سادة مسدها . غير ان بلى منها تختص بوقوعها بعد النفي فتحمله اثباتاً . وذلك يكون تارة في الخبر نحو زعم الذين كفروا أن لن نبعثوا قُل بلى . وتارة في الاستنهام نحو أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قالوا بلى . اي بلى يبعثون وبلى انت ربنا . بخلاف نعم وما يجري مجراها فان الجواب بها يتبع ما قبله في نفيه وإيجابه . ولذلك اذا قيل لرجل أليس لي عليك دين فان قال بلى يلزمه الدين وان قال نعم او إحدى أخواتها لا يلزمه * وكلاً ولا تخصصان بالنفي مطلقاً كيفما كان ما قبلها . غير ان كلاً يراد بها ايضاً ردع المخاطب تنبيهاً على شدة بطلان كلامه وهو المشهور في استعمالها * وأمّا ما بقي من هذه الأحرف فيكون لتصديق الخبر في نحو قام زيد . وإعلام المستخبر في نحو هل قام زيد . ولوعد الطالب في نحو اضرب زيداً . فيقال في الجميع نعم او إحدى أخواتها * غير ان إي لا تستعمل الآي التسم المحذوف فعلة نحو قُل إي وربّي انه الحق . فلا يقال إي أقسم بربي * وأعلم ان من هذه الأحرف ما هو كثير في الاستعمال وهو نعم وبلى وإي ولا وكلاً . وما هو قليل وهو أجل . وما هو نادر وهو جبر * وأمّ الباب نعم في الايجاب ولا في النفي

وأي لتفسير وأن حيث تلي معني فقط للقول بين الجمل

اي ان أي موضوعة لتفسير ما قبلها نحو رأيت ليثاً اي أسداً . وما بعدها يكون عطف بيان او بدلاً * وتفسر بها المفردات كما رأيت . والجمل كقول الشاعر
 وترميني بالطرف أي انت مذنب وتقليني لكن إياك لا اقل
 وأمّا أن فتختص بتفسير الجمل . وحكمها ان تكون واقعة بين جملتين في الأولى منهما

معنى القول فقط دون لفظه نحو فإوحينا إليه أن أصنع الفلّك . وذلك لان القول الصريح لا يحتاج الى تفسير لكون الجملة تقع مفعولاً له . ولا فرق في الجملة بين ان تكون فعلية كما رأيت . او اسمية نحو ونودوا أن تلكم الجنة * وإعلم ان بعضهم جعل اذا من أدوات التفسير في نحو نقول نهلت الماء اذا شربته . غير ان التاء في المفسر الواقع بعدها تكون مفتوحة للمخاطب بخلاف أي فانها تكون معها مضمومة للمتكم . وقد نظر

بعضهم في ذلك فقال

اذا أَرَدتْ بآيٍ فعلاً نَفْسِرُهُ فُضِمَ تَاءُكَ فِيهِ ضَمٌّ مُعْتَرِفٌ
وان تَكُنْ بِإِذاٍ بِنِوَا نَفْسِرُهُ فَنَحْنُكَ التَّاءُ فِيهِ غَيْرٌ مُخْتَلَفٌ

والحق ان اذا تكون في المثال ظرفاً للقول لا تفسيراً للنهل في الحقيقة وإنما التفسير مأخوذ بالمعنى كما ترى

وَهَا لِتَنْبِيهِ كَهَذَا تَقَعُ كَذَاكَ يَا حَيْثُ الْإِنْدَاءُ يَمْتَنِعُ

اي ان ها موضوعة لتنبية المخاطب . وهي تدخل غالباً على اسم الإشارة القريب نحو هذا وههنا . ويُفصل بينهما تارة بكاف التشبيه نحو فلما جاءت قيل أهكذا عرشك . وتارة بضمير الرفع نحوها أنتم أولاء * وقد يفصل غيرها كقول الشاعر
ها إن ناعذرة ان لم تكن نفعت فان صاحبها قد تاه في البلد

وقد تنقصر على ضمير الرفع كقول الآخر

فها انا نائب عن حب ليلى فما لك كلما ذكرت تذوب

ويكثر استعمالها مع الماضي المقرون بقدر كقول الآخر

يقولون لي ها قد شربت مدامة فقلت لهم لا بل اكلت سفرجلا

وتلزم أي في النداء كما مر نحو يا أيها النبي * وأما يا فيجعلونها حرف تنبيه اذا كان ما بعدها لا يصلح ان يكون منادى كما مر في بحث حروف النداء . فتذكر

وَبِأَلَا يَسْتَفْتِحُونَ وَأَمَّا وَرُبَّمَا التَّنْبِيهِ يُعْزَى لَهُمَا

اي ان ألا وأما يستعملونها لاستفتاح الكلام بهما . وأكثر وقوع ألا قبل إن نحو ألا إن وعد الله حق . وقبل النداء كقول الشاعر

ألا يا غراب البين ان كنت صاحبي قطعنا بلاد الله بالذوران

وأكثر وقوع أما قبل القسم كقول الآخر
 أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر
 وقد يراد بهما التنبيه أيضاً. وقيل ان التنبيه معناها والاستفتاح محلها فيستفتح الكلام بهما
 لتنبيه المخاطب عليه. وهو غير بعيد عن الصواب

فصل

في أحكام تحريك الساكن

أَوَّلُ سَاكِنِينَ لَا مَدَّ وَلَا إِدْغَامَ فِيهِ أَكْسَرُ كَأَكْرَمِ الْمَلَآءِ

اي ان الاول من الحرفين الساكنين الذي ليس حرف مدٍ وهو حرف العلة المسبوق
 بحركة تجانسه كما مر ولا مدغماً في الثاني يكسر كما نحو أكْرَمِ الْمَلَآءِ. وهو يشمل الحرف
 الصحيح كما رأيت. وحرف اللين وهو حرف العلة المسبوق بحركة لا تجانسه نحو وَأَتَّبَعَ
 الْحَقُّ وَأَمَّا تَرْبِيعُ بَكْسَرِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ * وقس على ذلك ما جرى مجراه نحو لم يكن الذين
 كفروا أولئكَ الْمَلِكُ الْيَوْمَ وبل الله يزكي من يشاء وما أشبه ذلك إلا ما ندر كما سيأتي

وَمَا أَلْتَقَى هَمْزَةٌ قَطَعٍ وَصَلَتْ حَرَكَةُ الْقَطَعِ إِلَيْهِ نُقِلَتْ

اي ان الساكن الذي تليه همزة قطع قد وصلت فنقل إليه حركتها التي كانت لها في حال
 قطعها كقراءة بعضهم ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير بوصل همزة أن ونقل فتحها
 الى الميم الساكنة قبلها. وأكثر ما يكون ذلك في الشعر لضرورة الوزن كقول الشاعر
 لَوْ أَنَّ اللَّوْمَ يُنْسَبُ كَانَ عَبْدًا قَبِجَ الْوَجْهِ أَعْوَرَ مِنْ تَيْفِ

وهو شائع مقبول في الشعر ونادر مستهجن في النثر لانه خروج عن الاصل لا وجه له

وَحَرَكَةُ الثَّانِي كَمَا مَتَّبِعًا "وَأَكْسَرُ وَالتَّخْفِيفِ فَتَنَّهُ وَقَعًا"

اي اذا كان اول الساكنين مدغماً كما في نحو مد مجرَّك الثاني منها على عكس ما مر.
 ويجوز في حركته الاتباع لما قبل الساكن الاول فيضم اذا كان مضموماً كما في المثال
 ويُفْع إذا كان مفتوحاً نحو عَضَّ وَيُكْسَر إذا كان مكسوراً نحو فِرَّ. وهو الأكثر في
 استعمال العرب * ويجوز الكسر في الكل على اصل تحريك الساكن والفتح للتخفيف.
 وعلى ذلك يجوز في المضموم الفاء الوجه الثلاثة وفي غيره الفتح والكسر ويمتنع الضم اذا

لا وجه له * فان تلا الفعل ساكن نحو لم يمدّ الحبل فالأكثر الكسر باعتبار الساكن
التالي ويجوز الفتح باعتبار الادغام ويتنوع الضم عند الجمهور لئلا يلتبس بالمسند الى ضمير
الذكور * وان اتصلت به هاء الضمير ضم مع غير المفتوحة منها مطلقاً اتباعاً لضمة الهاء
نحو لم يرده ولم يسهما ولم يستحيهم . وفتح مع المفتوحة نحو لم يردها ولم يستحيها . وهي لغة
جمهور العرب

وَمَا سِوَى ذَلِكَ خَصَّ فَأَمْحَصَرَ نَحْوُ الْقَوَا الْعِدَى وَعَدُّ مِنَ السَّفَرِ

اي ان ما سوى الأحكام المذكورة يختص بموضع معلومة مختصراً فيها كضم واو الجمع
المفتوح ما قبلها وفتح نون من مع أل كما رأيت . وحذف نون التوكيد الخفيفة وتنوين
العلم الموصوف بابتن كما مر * وهمة الوصل الواقعة بين الساكنين لا تعد فاصلاً لسقوطها
في اللفظ فلا يعتد باعتراضها بينهما لانها كلاً شيء

وَكُلُّهُ يَقْدَرُ السُّكُونُ لَهُ كَمَا فِي عَكْسِهِ يَكُونُ

اي ان كل ما ذكر من السواكن التي تعرض عليها الحركة يُقدَّر له السكون كما ان المتحرك
الذي يعرض عليه السكون يُقدَّر له الحركة . فيكون هذا ساكناً في التقدير متحركاً في
اللفظ لعروض النقاء الساكنين ونحوه كما يكون الموقوف عليه متحركاً في التقدير ساكناً في
اللفظ لعروض الوقف عليه

فصل

في الاستئناف

يَسْتَأْنَفُ الْكَلَامَ قَطْعًا مُضْمَرًا مَبْتَدَأً عَنْهُ تَبَايُ أَخْبَرًا
وَذَاكَ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ أَطْرَدُ فِي جَهْلٍ تَشْرِبُ يَكْفَهُنَّ كَمْ يَرُدُّ

اي ان الكلام يُسْتَأْنَفُ مقطوعاً عما قبله منوياً فيه مبتدأً مُخَبَّرٌ عَنْهُ بما يليه كما سترى .
وذلك يكون بعد الواو والفاء العاطفتين في الجمل التي لا يراد تشريرها مع ما قبلها
في حكمه كقولهم لا تأكل السمك وتشرب اللبن . وقوله ألم نسأل الربيع القواء فينطق
برفع ما بعد الواو والفاء فيهما . فان التقدير في الاول وانت تشرب اللبن لان المراد فيه

النهي عن أكل السمك وإباحة شرب اللبن لا النهي عنهما جميعاً. وفي الثاني فهو ينطق
لان المراد اثبات النطق لئلا الاستنهام عنه. وقس على ذلك ما أشبهه من المواقع

وَشَاعَ بَعْدَ الْفَاءِ الْأَسْتِنَافُ فِي نَحْوِ مَنْ يُؤْمِنُ فَلَا يَخَافُ

اي ان الاستناف قد شاع وقوعه في جواب الشرط المضارع بعد الفاء الرابطة للجواب
نحو مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا. اي فهو لا يخاف * ومن ثم يلزمه الرفع
لانه قد صار مجرداً بوقوعه خبراً لذلك المبتدأ المقدر كما علمت في موضعه

وَدُونَ ذَلِكَ كَجَوَابِ يَرُدُّ نَحْوَ قَصَدْنَا نَجِدُ نَجِدُ تَقْصِدُ

اي ان الاستناف يستعمل بدون ما ذكر من مصاحبة الحرف وإضمار المبتدأ. فتكون
الجملة كأنها قد وقعت جواباً عن سؤالٍ مضميرٍ ولذلك تُقَطَّعُ عَمَّا قَبْلَهَا كَمَا يُقَطَّعُ الْجَوَابُ
عَنِ السُّؤَالِ. وذلك كما في مثال النظم فان الجملة الثانية فيه مبنية على سؤالٍ مقدرٍ
كأنه قيل هل تجد اهل لقصد الناس اليها فقيل تجدُ تقصد * وذلك يكون في الجملة
الاسمية كما رأيت. وفي الفعلية نحو اذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً قال سلامٌ. فانه على
تقدير انه قيل ماذا قال في جوابهم فقيل قال سلامٌ. وهذا من المباحث البيانية

فصل

في الحكاية

وَقَفًّا حَكَتْ مِنْ مَا لِنَكْرَةِ سُلِّ عَنْهَا وَأَيُّ إِنْ وَقَفْتَ أَوْ تَصِلْ
وَنُونَ مِنْ الْفَرْدِ حَرَكٌ مُشْبَعًا "وَدُونَهُ أَحَكَّ بِهِمَا مَا فَرَعًا"

اي ان مَنْ وَأَيُّ الاستنهاميتين عند السؤال بهما عن تشخيص النكرة المذكورة في كلام
الغير يجكِّي بهما ما لتلك النكرة من الإعراب وغيره على ما ستري. غير ان مَنْ يجكِّي بهما في
الوقف فقط وَأَيُّ يجكِّي بهما في الوقف والوصل * ويجب تحريك نون مَنْ في حكاية
المفرد المذكور بحركته مشبعةً فينولد منها حرفٌ يجانسها. أمّا التحريك فلاستجلاب
الحكاية لانها لا تأتي من الساكن. وأمّا الإشباع فللوقف على الساكن المتولد منه لانه
لا يُوقَفُ على المتحرك. فاذا قيل جاء رجلٌ يقال منو. أو رأيت رجلاً يقال منا. أو مررت
برجلٍ يقال مني * وأمّا أَيُّ فيجري مجرى بقية الأسماء المعربة وصللاً ووقفاً. فيقال في

الوصل أي يفتي بالرفع لمن قال جاء رجل . وفي الوقف أي بالالف البدلة من
التنوين لمن قال رأيت رجلاً . وقس عليه * وإما ما سوى المفرد المذكر وهو المؤنث
والمثنى والمجموع فيحكي بهما ماله من علامات الفروع . فإذا قيل جاءت امرأة ورجلان
وأمرأتان وبنون وبنات يقال منه ومنان ومثنان ومثون ومئات . وكذلك آية وآيان
وآيات وآيون وآيات * غير أن الغالب في نون منه أن تُسكن مع المثنى فيقال مثنان .
وربما سُكِنَت مع المفرد أيضاً فيقال مئت باثبات التاء على لفظها مع الوقف عليها *
واعلم أنهم اختلفوا في اعراب من وأي في الحكاية والخيار انهما خبران عن محذوف أو
مبتدآن محذوف والخبر والتقدير من الذي ذكرته وأي جاء ونحو ذلك * والمبني منها يبقى
اعرابه في المحل والمعرّب تقدّره علامات الرفع لاشتغال محلها بعلامات المحكي كما مرّ في

باب تقدير الإعراب . وعلى ذلك يجري كل محكي بالأجمال

”وعكس أي لفظ من في الوصل لم يحل ويحكي بعدها لفظ العلم“
”وذاك إذ لا عطف ثلوه فإن يعطف فما بعد بأعراب قهين“

أي ان من إذا سُئل بها في الوصل كانت عكس أي فان لفظها يكون ساكناً مع الجميع
ولا يلحقها شيء من علامات الفروع . فيقال من يا هذا لمن قال جاء رجل أو امرأة أو
رجلان وهلمّ جرّاً * وإذا كرّر بعدها لفظ المسؤول عنه فان كان علماً يحكي في السؤال
على لفظه فيقال من زيداً لمن قال رأيت زيداً وقس عليه . وهي لغة أهل الحجاز وعليها
الاستعمال * غير أنه يشترط لصحة الحكاية بعدها ان لا تكون واقعة بعد عاطفٍ نحو
ومن زيد لان الغرض من الحكاية بيان كون المسؤول عنه هو الاول والعاطف يربطها
فلا يحتاج معه الى الحكاية . وحيث يتعين الرفع بعدها على الاطلاق * وإما اذا لم
يكن ما بعدها علماً فلا يحكي منه شيء على الصحيح فاذا قيل رأيت غلام زيدٍ نقول من
غلام زيدٍ بالرفع لا غير * ويشترط في العلم ان لا يكون ملحقاً بتابع غير اللمت باين مضافاً
الى علمٍ وعطف النسق مع كون المعطوف علماً . فاذا قيل رأيت زيداً الكريم أو نفسه
أو اخاك نقول من زيدٍ الكريم وهلمّ جرّاً بالرفع في الجميع . وإذا قيل رأيت زيد بن عمرو
أو بكرًا وخالداً نقول من زيد بن عمرو ومن بكرًا وخالداً بالنصب فيها * فان كان
المعطوف غير علمٍ نحو رأيت زيداً وغلامه يحكي العلم وحده في اختيار الأكثرين فيقال
من زيداً وغلامه بنصب الاول ورفع الثاني * ولا يجوز مع أي في ذلك كلوا الرفع

لانها تكون مرفوعة لفظاً فاذا كان ما بعدها منصوباً او مجروراً أدى الى منافعة في
اللفظ . ولذلك يرفع ما بعدها مطلقاً على الابتداء وتبطل الحكاية

وَالْمُفْرَدَاتُ دُونَ هَذَا وَالْجُمْلُ وَمَا بِهَا سَمِيحٌ تَحْكِي وَالْمَثَلُ

اي ان هذه المذكورات تحكى في غير هذا المقام عارية عن السؤال * أما الاسم المفرد
فيحكى منه ما وقع في كلام الغير كقول بعضهم دعنا من تمران جواً لمن قال له هاتان
تمران * وما أريد به اللفظ كقولك قام فعل ماضٍ ومن حرف جرٍ وقد مر استيفاء
ذلك في بحث العلم . وقد يحكى المتكلم ما وقع في كلامه السابق كقول بعضهم رأيت
علياً وعلياً أسد * وأما الجمل فيحكى منها ما وقع بعد القول نحو وقالوا الحمد لله . او
بعد القراءة نحو قرأت نصر من الله وفتح قريب . او الكتابة نحو كتبت سلام على ابراهيم *
وقد يحكى ما وقع بعد السمع كقول الشاعر

سمعتُ الناسُ يتجمعون غيئاً فقلت لصيدح أنتجعي بالالا

وندر ذلك بعد غير هذه المذكورات كقول الآخر

وجدنا في كتاب بني نعيم أحق الخيل بالركض المعار

وكذلك الجملة المسمى بها كقوله بَطَّ شراً وبرق نحره * والمثل السائر نحو في الصيف
ضبعت اللبن بكسر التاء . فانه بضرب للرجل ايضاً بكسرهما لانه قيل لامرأة في الاصل *
واعلم ان الواقع بعد القول ونحوه اذا كان مفتتحاً بهزة الوصل يجوز قطع هزته على
الحكاية لانها قد وردت مقطوعة في لفظ القائل . وعليه قول الشاعر
قتلوا كلياً ثم قالوا إرتعوا كذبوا لقد منعوا الجياد رتوعا
ويجوز وصلها كما رأيت في الأمثلة باعتبار انها قد وقعت في الدرَج . وهو الأكثر في
الاستعمال لانه اسهل في اللفظ

فصل

في أحرف الزيادة

وَقَدْ تَزَادَ أَحْرَفُ الْمَعَانِي كَمَا تَزَادَ أَحْرَفُ الْمَبَانِي

اي ان الأحرف الموضوعة للمعاني كأحرف الجر وغيرها قد تزداد في الكلام كما تزداد
الأحرف الهجائية في أبنية الالفاظ كالسين والهمزة وغيرها من حروف سألتمونها كما

نفرّ في علم الصرف * وهذه الأحرف تُزاد لأغراضٍ في مواضع مخصوصة كما تُزاد تلك الأحرف . وسيأتي بيان كل ذلك بالتفصيل

فَالْبَاءُ زِدْ مُبْتَدَأً بَعْدَ إِذَا وَخَبَرًا لِلْيَسِّ مَا لَا أُتْخِذَا
وَفِي تَعْجُبٍ بِأَمْرِ فَاعِلًا وَالْحَالِ نَزْرًا إِذْ نَفَيْتَ الْعَامِلَا

اي ان الباء تُزاد في المبتدأ الواقع بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا بزيد في الدار * وفي خبر ليس وما ولا العاملتين عملها نحو ألسنتُ بربكم وما ربك بغافل عما تعملون .

وقول الشاعر

فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعةٍ بمغنٍ فتيلاً عن سواد بن قاربر

وقد تزداد في خبر كان المنفية حملاً على خبر ليس كقول الآخر

وان مُدَّتْ الأيدي الى الزاد لم تكن بأعجمهم اذ أجشع القوم أعجلُ

وتُزاد في فاعل أفعل بلفظ الامر في التعجب نحو أسمع بهم وأبصر * وفي الحال المنفية

العامل كقول الشاعر

فما رجعتُ بخائبةٍ ركابٌ حكيمٌ بنُ المسيبِ منهاها

وهو قليل في الاستعمال

وَسُمِعَتْ نَحْوَ بَجْسِي دِرْهَمٌ وَنَحْوَ أَلْتِي بِيَدِيهِ أَدْهَمٌ
وَجَاءَ عُثْمَانُ بِنَفْسِهِ كَمَا مُحَمَّدٌ بَعَيْنِهِ زَارَ الْحَيَّ

اي ان زيادة الباء قد سُمِعَتْ في المبتدأ بدون اذا نحو بجسي درهم وهو نادر . وفي المفعول به نحو ألتى بيديه . وفي التوكيد بالنفس والعين كما رأيت في المثال . وكذلك في فاعل كفي نحو وكفى بالله شهيداً . وكل ذلك مطروق في الاستعمال غير انه لا يقاس غيره عليه

وَاللَّامُ مَفْعُولًا "لِفِعْلِ لِحَقًا تَقْوِيَةً أَوْ شِبْهِ فِعْلٍ مُطْلَقًا"

اي ان اللام تُزاد في المفعول به لتقوية العامل الضعيف . وذلك يكون في ما كان عاملة فعلاً متأخراً نحو لزيد ضربتُ لانه قد ضعفَ بتأخيره عن المفعول . او شبه فعلٍ وهي

المصدر والوصف سواء تأخرا عن المفعول نحو لزيد ضرباً وزيد لعمرو ضارباً أم تقدمت
عليه نحو عجبت من ضربك لزيد وزيد ضارب لعمرو. وذلك لان شبه الفعل فرغ عن
الفعل في العمل فيكون أحوج الى ما يتقوى به. ويقال هذه اللام لام التقوية

وَفِي جَوَابِ ذِي امْتِنَاعٍ وَالْقَسَمِ وَقَبْلَ اِنْ قَدْ وَطَّاتُ مِثْلَ الْعَلَمِ

اي ان اللام تُزاد ايضاً في جواب ما دل على امتناع شيء لا امتناع غيره او لوجوده. وهو
جواب لو نحو ولو علم الله فيهم خيراً لآسئهم. وجواب لولا نحو ولولا دفع الله الناس
بعضهم ببعض لفسدت الارض. وجواب لوما كما في قول الشاعر
لوما الاصابة للوشاة لكان لي من بعد سخطك في رضاك رجاء

وتُزاد في جواب القسم نحو تالله لا كيدن اصنامكم. وهي مع زيادتها تفيد الربط في هذه
الاجوبة كالفاء في جواب الشرط * ومن هذا القبيل اللام الموطئة للقسم وهي الداخلة
على ان الشرطية لتكون كالعلامة على القسم المحذوف قبلها نحو ولئن قوتلوا لا ينصرونهم.

وقدم الكلام عليها في بحث القسم بالتفصيل

وَمِنْ لِذِي التَّنْكِيرِ دُونَ مُوجِبِهِ فِي الْمَبْتَدَأِ وَالْفَاعِلِ الْمَفْعُولِ بِهِ

اي ان من تُزاد مع النكرة من المبتدأ والفاعل والمفعول به. وذلك في ما سوى الموجب
من هذه المذكورات وهو الواقع في سياق النفي وشبهه كما علمت نحو ما لكم من اله غيرة
وهل من خالق غير الله. وقس عليه في الفاعل والمفعول به نحو وما تستقط من ورقية
الا بعلمها وما ترى في خلق الرحمن من تفاوت ولا يقيم من احدٍ وهلم جراً * غير ان
الاستفهام يختص بهل لانها مختصة بطلب التصديق المطلوب هنا. وهو المشهور بين
النخاة * واعلم ان النكرة التي تُزاد عليها من اذا كانت تختص بالنفي وشبهه نحو ما جاء في
من احدٍ فهي لتأكيد العموم. والا فهي للتخصيص على العموم نحو ما جاء في من رجل.
فانه قبل دخولها كان يحتمل ان يقال بل رجلان او اكثر فلما دخلت ارتفع هذا
الاحتمال. ولذلك تُعد في مثل هذا التركيب شبهة بالزائدة لا زائدة في الحقيقة لافادتها
معنى لا يستفاد بدونها وعدم صلاحيتها للاسقاط. وهو الخنار

وَالْكَافُ فِي كَمِثْلِهِ وَالتَّاءُ فِي رَبِّ وَتَمَّ لَا وَتَمَّ تَقْتَنِي

اي ان الكاف تُزاد على لفظة مثل نحو ليس كمثل شيء لان المراد في مثل لا في مثل

المِثْلُ وَاللَّزِيمُ ثَبُوتُ المِثْلِ وَهُوَ عَكْسُ المَقْصُودِ * وَالتَّاءُ تُزَادُ بَعْدَ رَبِّ وَتَمَّ العَاطِفَةُ وَلَا
 النَافِيَةُ وَتَمَّ الَّتِي يُشَارُ بِهَا إِلَى المَكَانِ . فَيُقَالُ رَبَّتْ رَجُلًا كَرِيمًا لِقِيَمَتِهِ وَجَاءَ زَيْدٌ نَمَتَ عَمْرُو
 وَهَلُمَّ جَرًّا * وَهِيَ تُفْتَحُ وَتُسَكَّنُ فِي الجَمِيعِ إِلَّا فِي لَاتٍ فَلَا يَجُوزُ تَسْكِينُهَا لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ التَّقَاءُ
 السَّاكِنِينَ * وَزِيَادَتُهَا قِيلَ لِتَأْنِيثِ اللَّفْظِ وَقِيلَ لِلْمُبَالَغَةِ فِي المَعْنَى وَهُوَ قَوْلُ الأَكْثَرِينَ
 وَأَنَّ "تُزَادُ قَبْلَ كَوْ إِذَا أَقْسَمَا وَبَعْدَ كَمَا وَكَذَا إِنْ بَعْدَ مَا"
 أَي وَتُزَادُ أَنَّ الخَفِيفَةَ المَفْتُوحَةَ المَهْمُوزَةَ قَبْلَ لَوْ الوَاقِعَةَ بَعْدَ فَعَلِ التَّسْمِ مَذْكَورًا كَقَوْلِ

الشاعر

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

أَوْ مَخْذُوقًا كَقَوْلِ الأَخْر

أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بَاخَرْتُ أُمَّتَ وَلَا العَتِيقِ

وَبَعْدَ مَا نَحْوُ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ البَشِيرُ أَلْفَاهُ عَلَى وَجْهِهِ * وَتُزَادُ إِنْ الخَفِيفَةَ المَكْسُورَةَ المَهْمُوزَةَ

بَعْدَ مَا النَافِيَةَ سِوَا مَا كَانَ مِنْهَا فِعْلًا كَقَوْلِهِ

دَخَلْتُ البَلَادَ فَمَا إِنْ أَرَى نَظِيرًا بِنِ جُدْعَانَ بَيْنَ العَرَبِ

أَوْ جَمَلَةً أَسِيَّةً كَقَوْلِ الأَخْر

وَمَا إِنْ طِينًا جُبِينٌ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخِرِينَا

وَقَدْ تُزَادُ بَعْدَ مَا المَوْصُولَةَ وَالمَصْدَرِيَّةَ وَكِلَاهُمَا نَادِرٌ فِي الأِسْتِعْمَالِ

وَمَا "تُزَادُ بَعْدَ عَن رُبِّ وَكَيْ إِنْ أَيْنَ أَيْانَ مَتَى إِذَا وَآيٌ"

"غَيْرَ وَبَعْدَ سَيِّ لَيْتَ" وَالعَمَلُ فِي مُفْرَدَاتِ أَسْمٍ وَفِعْلٍ لَمْ يَزَلْ

أَي إِنْ مَا تُزَادُ بَعْدَ عَن نَحْوِ عَمَّا قَلِيلٌ لِيُصْبِحَ نَادِمِينَ * وَبَعْدَ رَبِّ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ

رُبَّمَا ضَرْبِي بِسَيْفِ صَقِيلٍ بَيْنَ بَصْرَى وَطَعْنَةِ نَجْلَاءِ

وَبَعْدَ كَيْ كَقَوْلِ الأَخْر

يَهْدِدُونِي كَيْمَا أَخَافُهُمْ هِيَهَاتَ أَيْ يَهْدِدُ الأَسَدُ

وَبَعْدَ إِنْ الشَّرْطِيَّةَ وَمَا يَلِيهَا مِنَ الأَدْوَاتِ المَذْكُورَةِ فِي البَيْتِ نَحْوِ أَمَا يَنْزَعُنَاكَ مِنَ الشَّيْطَانِ

تَزَعُّ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ وَإِنَّمَا تَكُونُوا بِدَرْكِكُمُ المَوْتِ وَهَلُمَّ جَرًّا * وَبَعْدَ غَيْرِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ

مَنْ غَيْرِ مَا سَقَمَ وَلَكِنْ شَفَّنِي هَمُّ أَرَاهُ قَدْ أَصَابَ فُؤَادِي

و بعد بعد كقولہ

ولها طيب نكهة حين هبت بعد ما هجعت كسك فتبقى

و بعد سي بمعنى مثل من قولهم لا سيما في احد وجوهها كما مر في باب الاستثناء . وهي لازمة لها * و بعد لست من اخوات ان في من ابقى عملها وهو الراجح على ما مر هناك * وهي في ذلك كله لا تكف عن العمل في الاسماء المفردة والافعال كما رأيت * واعلم ان ما الداخلة على كي يجوز ان تحسب زائدة فينصب الفعل بعدها بكي او بان مضرة وهو الاكثر . وان تكون مصدرية وكي حرف جر فيرفع الفعل على انه صلة ما * والداخلة على اي تشتمل الداخلة بينها وبين مجزومها نحو آيا ما تدعو فله الاسماء الحسنى . وبينها وبين مجزومها نحو آيا الأجاين قضيت فلا عدوان علي فان ما بعدها يبقى على حكمه في الوجهين * فتدبر

”كَذَلِكَ لَا تَزَادُ بَعْدَ الْوَاوِ فِي مَا جَاءَ مَعْطُوقًا عَلَى مَا قَدْ نَفِيَ“

اي ان لا تزداد بعد الواو في ما عطف على منفي لفظاً نحو لا نستوي الحسنة ولا السيئة . او معني نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين * وهي تزداد هناك لتأكيد النفي تقريراً كما رأيت . اورفعاً للاحتمال كما في نحو ما جاء زيد ولا عمرو . فانه يحتمل عند سقوطها ان يكون المراد نفي اجتماعها معاً في وقت الحجي فلما جيء بها ارتفع هذا الاحتمال . فتأمل

وَمَا تَزِدُ صَحَّحَ بِهِ أَوْ أَكِدَّ بِالغِ وَكُفَّ أَحْصُرُ وَقَوَّ مَهَّدَ وَدُونَ ذَلِكَ التَّرْكَ أَوْلَى وَقُضِيَ حَسْبًا بِمَا أَقْتَضَى مِنْهُمُ الْغَرَضِ

اي ان ما يزداد من هذه الأحرف يراد به تصحيح اللفظ كما في نحو أكرم يزيد . فان فاعل الامر لا يكون الأضمرًا للمخاطب فلما عدل الى غيره زيدت عليه الباء ليصير على صورة يصح التلفظ بها . او التأكيد كما في نحو ما زيد بقاء . او المبالغة كما في نحو لات حين مناص . او الكف كما في نحو حيثما تذهب أذهب . او المحصر كما في نحو إنما أنت منذر . او التقوية كما في نحو للرويا تعبرون . او التمهيد اي التوطئة كما في نحو ولئن قوتلوا لا ينصرونهم * ودون ذلك ترك الزيادة أولى لانها تكون من قبيل العبث في الكلام . على ان ما زيد لغرض لا يجب منه إلا ما اقتضاه امرهم كالباء الداخلة على فاعل التعجب لتصح اللفظ وما اللاحقة ان التأكيدية لإفادة المحصر ونحو ذلك . فتدبر

الخاتمة

فصل

في احكام الظرف والمجرور

لَا بَدَّ مِنْ تَعَلُّقِ لِلظَّرْفِ بِالْفِعْلِ أَوْ شِبْهِهِ لَهُ كَأَنَّ حَرْفَ

اي ان الظرف لا بد ان يتعلّق بفعلٍ او شبهه ليُرَبَطَ بعامله كما يتعلّق حرف المجرور. وذلك يشمل ظرف المكان نحو جلست عند زيدٍ وزيدٌ واقفتُ لدى الامير. وظرف الزمان نحو اتيت اليوم وانا راحلٌ غداً * واعلم ان الحرف والظرف المذكورين قد يتعلّقان بما يُأَوَّلُ بشبه الفعل نحو وهو الذي في السماء اية اي معبودٌ. او بما يُشِيرُ الى معناه كقول الشاعر

أَسَدٌ عَلِيٌّ وَفِي الْحُرُوبِ نِعَامَةٌ رِبْدًا مُجْبِلٌ مِنْ صَفِيرِ الصَّافِرِ

اي شجاعٌ عليٌّ وفي الحروب جبانٌ. وقس عليه الظرف * وكل ذلك يعمل فيهما ولذلك

قيل انهما يكتنيان برائحة الفعل

وَمَا تَعَلَّقَا بِهِ أَحْذِفِ حِينَ عَمَرَ وَمَا يَخُصُّ أَذْكَرُ وَكُلٌّ يَلْتَزِمُ

وَذَاكَ فِي نَعْتٍ وَحَالٍ وَخَبَرٍ وَصِلَةٌ مَعَهَا عَلَى الْفِعْلِ أَقْتَصَرَ

اي ان متعلّق الظرف وحرف المجرور اذا كان بدلًا على كونه عامًّا كالْحَصُولِ وَالْوُجُودِ ونحوها يجب حذفه لقيام الظرف وعديله مقامه في الدلالة على الاستقرار. وان كان يدل على كونه خاصًّا كالقيام والنعوذ ونحوها يجب ذكره لعدم الدليل عليه * وكل ذلك يكون في ما وقع نعتًا او حالًا او خبرًا او صلةً. فيقال مع إرادة الوجود المطلق العجبي غلامٌ عند الخليفة ومررت بزید امام داره وزيدٌ تحت الشجرة ورأيت الخطيب الذي فوق المنبر. اي موجود عند الخليفة ومستقر امام داره وحاصلٌ تحت الشجرة واستقر فوق المنبر * ومع إرادة الوجود المفيد بصفة العجبي غلامٌ واقفتُ عند الخليفة ومررت بزید جالسًا امام داره وزيدٌ نائمٌ تحت الشجرة ورأيت الخطيب الذي قام فوق المنبر * وكذلك مع الجار والمجرور نحو العجبي غلامٌ للخليفة ومررت بزید في داره وهلم جرا *

غير ان المحذوف في هذه المواقع يجب تقديره في الصلة بالفعل كما رأيت لان الصلة موطن الجملة ويجوز في غيرها تقديره به او بالصفة لانه يجتمعا جميعاً . غير ان الصفة أولى لان الاصل فيه الافراد وهو اختيار الجمهور * واعلم ان من المواضع التي يجب فيها حذف المتعلق ان يكون المتعلق رافعاً للاسم الظاهر نحو **أَعْنَدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ وَأَنَّى اللَّهُ شُكٌّ** . او يكون حرف قسَم غير الباء نحو **وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى** . او يكون المتعلق قد استعمل محذوفاً في مثل وشبهه كقولهم للمسافر على الطائر الميمون . او قد حُذِفَ على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه

وَضَرْفُ ذِي الْعَمُومِ يَدْعَى الْمُسْتَقَرَّ وَغَيْرُهُ اللَّغْوُ الَّذِي لَا يُعْتَبَرُ وَهَكَذَا ذُو الْأَجْرِ فَأَعْلَمُ وَأَعْمَلُ وَقِسْ عَلَى مَا قِيلَ مَا لَمْ يُقَلِّ

اي ان الضرف الذي متعلقه عامٌ يُقال له **الْمُسْتَقَرُّ** . وذلك لما فيه من معنى الاستقرار كما مرَّ اولاً لانه عند حذف ما يتعلق به ينتقل ضميره اليه فيستقر فيه * وأما الذي متعلقه خاصٌ فليس في شيء من ذلك ويُقال له **لَغْوٌ** لانه ملغى لا اعتبار له * وهكذا الجارُ والمجرور لانه عدل الضرف في جميع احكامه كما علمت

فصل

في الجملة واحكامها

يُضَمُّ الْجُمْلَةُ بِأَبِ الْمَبْتَدَأِ وَبَابُ مَا الْفِعْلُ إِلَيْهِ أُسْنِدًا وَالصَّدْرُ ذُو الْأَصْلِ إِلَيْهِ تُنْسَبُ وَقَبْلَهُ الْحَرْفُ كَلغَوٍ يُحْسَبُ

اي ان الجملة تنعقد من باب المبتدأ وباب ما أُسْنِدَ اليه الفعل منحصرةً فيها . فيندرج في الاول المبتدأ وخبره المجردان والمنسوخان وفاعله الذي يعني عن الخبر . وفي الثاني الفعل والفاعل ونائبه * وهي تُنْسَبُ الى ما صُدِّرَتْ به فهي اسمية في نحو **زَيْدٌ قَائِمٌ** وفعلية في نحو **قَامَ زَيْدٌ** * وذلك يُعْتَبَرُ فيها بحسب الاصل فلا يُشْكَلُ بنحو **قَامَ أَبُو زَيْدٍ** و**زَيْدًا** ضربت لان الاصل **زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ** وضربت **زَيْدًا** وبهذا الاعتبار تعد الاولى اسميةً والثانية فعليةً * ولا عبرة بما تقدم على الجملة من الحروف نحو **إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ** وهل قام

زيد فانها لا تتغير عن نسبتها وذلك الحرف كاللغوا يعتد به * واعلم ان المجلة اعم
من الكلام لانه لا يشترط فيها ما يشترط فيه من الافادة كما في جملة الشرط والصلة
ونحوها فكل كلام جملة ولا يعكس * ويندرج تحت الاسمية نحو هيات العقيق لان
صدرها اسم فعل لافعل بالحقيقة * واما الصفة فانها مع اشتغالها على المسند والمسند اليه لا
تُحسب جملة لانها لا تستقل بالافادة على حكم الجمل . ولا يعتبر ما فيها من المسند اليه
لانها تستوي معه في التكلم والمخاطب والغيبة كالمفردات الجمادة فيقال انا قائم وانت
قائم وهو قائم كما يقال انا رجل وانت رجل وهو رجل . وعلى هذا تكون كأنها خالية من
الضمير المسند اليه فلا تستحق حكم الجملة وبهذا الاعتبار كانت معرفة لا مبنية كالجمل

وَهِيَ كَزَيْدٍ زَارَ هِنْدُ كَبْرَى وَنَحْوُ زَارَ هِنْدَ مِنْهَا صُغْرَى
وَكَأَنَّ عَبْدِي ابْنَهُ لِي سَهْلًا كَلًّا وَنَحْوُ الدَّارِ مَلِكِي لَا وَلَا

اي ان الجملة منها كبرى وهي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد زار هند . ومنها صغرى
وهي الجملة الواقعة خبرا كجملة زار هند المخبر بها عن زيد في المثال * ومنها كبرى
وصغرى معا وهي ما جمعت الطرفين كما في نحو انا عبدي ابنه لي . فان ما بعد الضمير
الاول جملة كبرى باعتبار ان الخبر فيه قد وقع جملة وصغرى باعتبار انه باسره قد وقع
خبراً عن الضمير المذكور * ومنها لا كبرى ولا صغرى نحو الدار ملكي فانها ليست كبرى
لان خبرها مفرد ولا صغرى لانها ليست خبراً

وَذَاتٌ وَجْهِ نَحْوُ زَيْدٍ مَقْبِلٌ وَذَاتٌ وَجْهَيْنِ كَهَمْرُو يَفْعَلُ

اي ان من الجملة ما هي ذات وجه واحد وهي ما كان صدرها وعجزها من قبيلة واحدة
نحو زيد مقبل وظننته بزورني . ومنها ما هي ذات وجهين وهي ما كان صدرها وعجزها
مختلفين في الاسمية والنعلمية نحو عمرو يفعل وظننته صادقاً . ونسب الأولى ذات الوجه

والثانية ذات الوجهين

وَلَا مَحَلٌّ إِذْ بَدَتْ أَوْ وَصَلَتْ أَوْ فَسَّرَتْ أَوْ لِاعْتِرَاضِ فَصَلَتْ
أَوْ كَانَتْ الْمَجْزُوبِ فِي الْيَمِينِ أَوْ فِي بَابِ إِنْ أَمْ تَرْتَبِطُ أَوْ بَابِ لَوْ

اي لا يكون محل من الأعراب للجملة الابتدائية وهي الواقعة في افتتاح العبارة نحو الله

نور السموات والارض . او في انشاءها منقطعاً عما قبلها نحو خلق السموات والارض بالحق
 تعالى عما يشركون * وكذلك الجملة الواقعة صلة لموصول اسمي نحو والله الذي ارسل
 الرياح . او حرفي نحو نخشى ان نصيبنا دائمة * والمفسرة لما قبلها مجردة عن حرف
 التفسير نحو هل ادلكم على تجارة نبيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله . او مقترنة
 به نحو ما قلت لهم الا ما امرني ان اعبدوا الله ربي وربكم * والجملة المعترضة وهي
 الفاصلة بين المتلازمين كالموصوف والصفة نحو انه لقسم لو تعلمون عظيم * والواقعة جواباً
 للقسم نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى . او جواباً لشرط جازم لم يقترن
 بالفاء او اذا نحو ان نشأ نترل علمهم من السماء آية . او شرط غير جازم نحو لو انزلنا
 هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعاً متصدعاً من خشية الله * ومن هذا القبيل جواب
 اذا نحو اذا جاءتهم المحسنة قالوا لنا هذه . وجواب لولا نحو لولا كلمة الفصل لفضي
 بينهم . وجواب كما نحو فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله . وقس على كل ذلك * واعلم
 ان الجملة المعترضة لا بد ان تكون اجنبية كما رأيت فان لم تكن كذلك نحو جاء وهو
 راكب زيد لم تكن من هذا القبيل * وقد ذكرت لها النجاة مواقع كثيرة منها ما ذكرناه
 آنفاً . ومنها المبتدأ والخبر في الحال كقول الشاعر

وفيهن والأيام يعترن بالفتى نوادب لا يملنهُ ونواجح

او في الاصل كقول الآخر

لعلك والموعود حتى لفاقه بدالك في تلك القلوص بداه

والفعل ومرفوعه كقوله

وقد أدركتني والحوادث جمة أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل

او منصوبة كقوله

وبدأت والدهر ذو تبدل هيفاً دبوراً بالصبا والشمال

والقسم وجوابه كقوله

لعمرى وما عمري علي بهين لقد نطقت بطلاعلي الافارغ

ومنها الموصول وصلته والشرط وجوابه والنافي ومنفيه وغير ذلك مما لا فائنه في استيفائه

وتأخذ الحمل وهي تخبر أو وهي مفعول به إذ تذكر

أو وهي حال أولها الهضاف ضم أو قد أجابت بعد ربطاً ما جزم

أَوْ مُفْرَدًا قَدْ تَبِعَتْ وَالتَّابِعَةَ جُمْلَةً فِي الطَّرْفَيْنِ سَابِعَهُ

اي ان الجملة يكون لها محل من الإعراب اذا وقعت خبراً نحو الرحمن علم القرآن .
 وكانوا أنفسهم يظلمون * او مفعولاً به نحو قال إني عبد الله . ورأيت المنافقين
 يصدون عنك * او حالاً نحو وجاء أهل المدينة يستنشقون . ولا تقربوا الصلوة وانتم
 سكارى * او مضافاً اليها نحو يوم هم بارزون . والسلام على يوم وُلِدْتُ ويوم اموت *
 او جواباً للشرط جازم مقتدرته بالفاء او اذا نحو وان تحمّر بالقول فانه يعلم السر واخفى .
 وان نصيهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون * او تابعة لمفرد نحو من قبل ان يأتي
 يوم لا بيع فيه . وخذ من اموالهم صدقة تطهرهم * واما التابعة لجملة فقد يكون لها
 محل نحو والله يقبض ويبسط واليه المصير . وقد لا يكون نحو اقتربت الساعة وانشق
 القمر . وبها يتم كل فريق سبعا من الجمل * واعلم ان الاصل في الجملة ان لا يكون
 لها محل من الإعراب لان جتها ان تكون مجردة مستقلة بنفسها فان اصاب محللاً منه فقد
 تطفلت عليه لان ذلك حق المفردات * وهي انما تعطى المحل المذكور اذا وقعت موقع
 المفرد كالخبر والحال وغيرها . ومن ثم استشكلت جماعة محل الواقعة جواب شرط بانها
 لا تعاقب المفرد لانه لا يقع جواباً للشرط * واجيب بان المفرد أعظم من ان يكون اسماً
 او فعلاً على حدته وهو يقع موقع هذه الجملة مع رابطها فيجزم ومن ثم تكون في محل الجزم
 مع الرابط لا بدونه . ويشهد لذلك جزم المعطوف في نحو ومن يضل الله فلا هادي
 له ويذرهم في طغيانهم يعمهون . فان جزمه انما هو باعتبار محل الجملة المعطوف عليها .

فتأمل

وَالْجُمْلَةُ الْفَضْلَةُ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ حَالٌ وَبَعْدَ نَكْرَةٍ فَمَيِّ صِفَةٌ
 وَشَبِيهَا كَذَاكَ مَعَهَا جَرَمٌ فَاحْظُ فَكُلُّ الصِّدِّ فِي جَوْفِ الْفَرَا

اي ان الجملة الواقعة فضلة بعد معرفة تكون حالاً منها نحو مرج البحرين يلتقيان . وبعد
 نكرة تكون صفة لها نحو كتاب فصلت آياته * وقد تكون كل واحدة منها غير محضة
 فتحتمل الجملة الوجهين نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وهذا ذكر مبارك انزلناه . فان
 المعرفة في الآية الأولى والنكرة في الثانية غير محضتين لان المعرفة الجنسية يقرب من

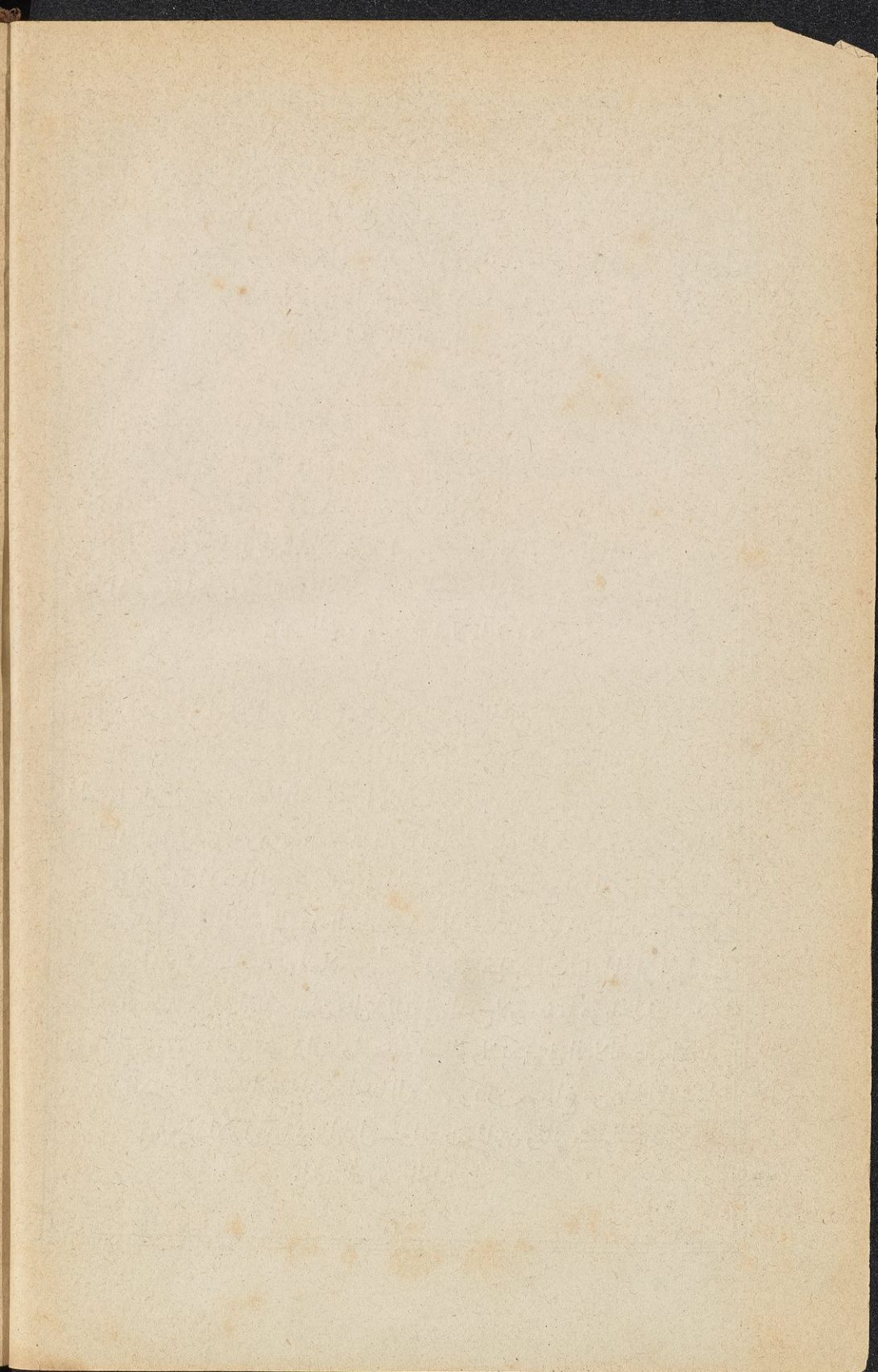
النكرة في المعنى والنكرة الموصوفة تقرب من المعرفة . وبهذا الاعتبار تحمل الجملة الواقعة بعد كلٍ منها ان تكون حالاً او صفة * وعلى ذلك يجري معها شبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور كما علمت فيكون الواحد منها حالاً في نحو جاء زيد فوق جواده او على بعيره . وصفة في نحو مررت برجل بين قومه او في داره . ومختلاً في نحو أعجبتني الخيل عند العرب او في البادية وأعجبتني رجل تمبئي عند الامير او عن عيبيه * وقس على كل ما ذكر ما لم يذكر والله الموفق الى الصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل

قال العبد الفقير ناصيف بن عبد الله اليازجي اللبني اني قد جمعت ما في هذا الكتاب متناً وشرحاً من فضلات اولئك الثوم الذين بنورهم اهتديت . وبهداهم اقتديت . ولم أقصد سوى جمع ما تفرق في كتب شتى تسهيلاً على الطالب فكنت أعد ناسخاً لا مصنفاً . فان كنت قد احكمت النقل مضبوطاً على اصله فقد اصبت الحاجة والا فقد يغلط الناسخ ويصلح الفارثي والله لا يضيع اجر المصلحين * وكان الفراغ من تبييضه في شهر اذار سنة احدى وستين وثمان مئة والفسح للمسيح الموافقة لسنة سبع وسبعين ومئتين والفسح للهجرة والحمد لله اولاً وآخرآ *

انتهى

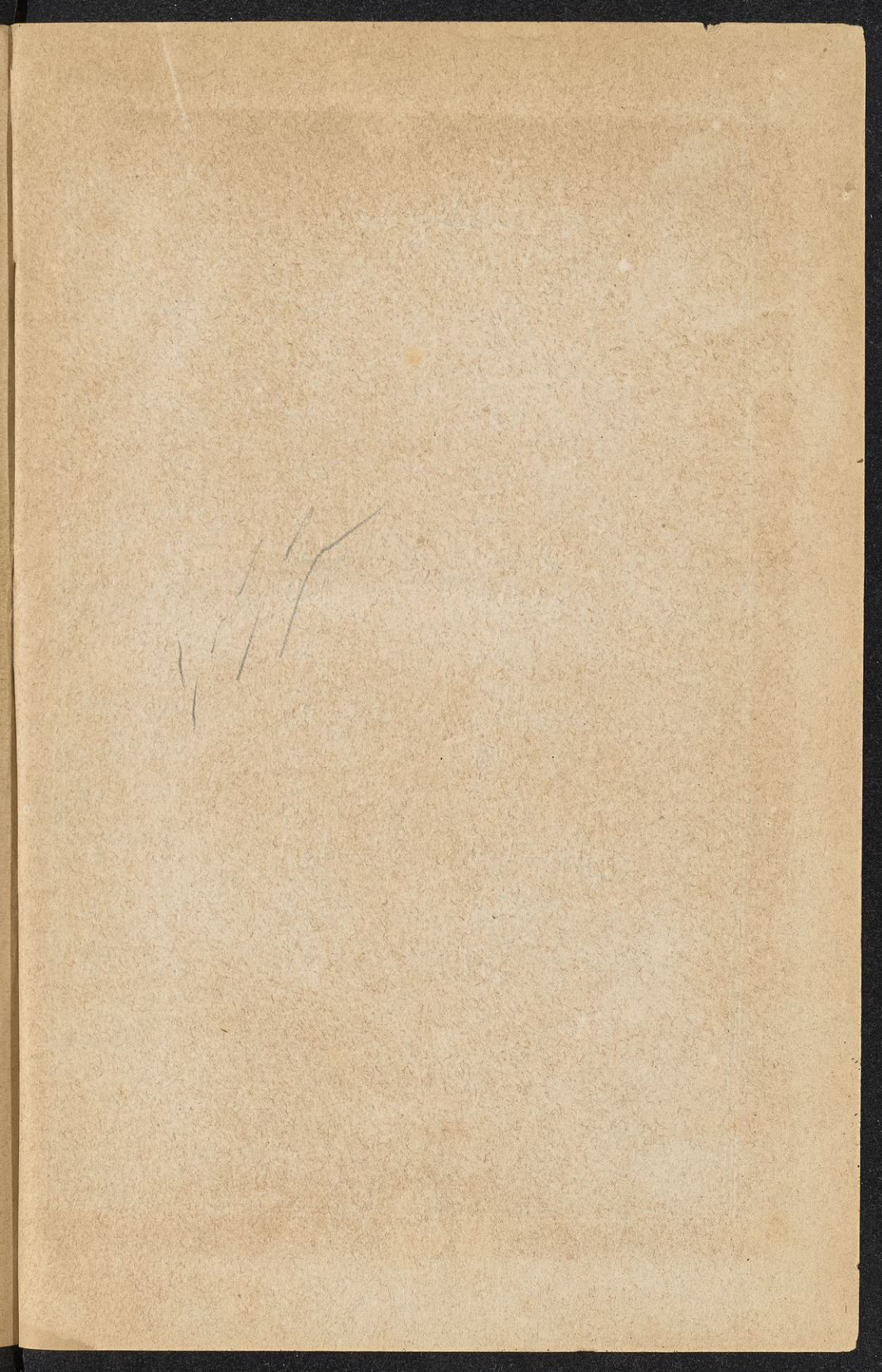
يقول مختصرة الفقير اليه تعالى ابراهيم بن ناصيف اليازجي اللبني هذا ما وقع عليه الاختيار من هذا الكتاب على ما اقتضته الروية الضعيفة وسبق اليه النظر القاصر والله المسؤول ان ينفع به مطالعيه ويجزل ثواب مؤلفه من واسع احسانه ويفرخ عليه سجال رحمته ورضوانه ويرحم الله عبداً قال آمينا * واعلم اني استعظت منه باب الجمر بالمجاورة لهجره في الاستعمال وانحصاره في المسموع عن العرب مع اهلها من اكثر كتب المصنفين وأحقت الكلام على هاء السكت بباب الوقف لما بينهما من الملاسة * وكل موضع في المتن اكتنفته بهاتين العلامتين " — " فهو من مواضع التبديل المشار اليها في تصدير الكتاب . وقد اغفلت بيان مثل ذلك في الشرح لان منه ما هو بالحذف ومنه ما هو بالتلخيص ومنه ما هو بغير ذلك مما يتعسر ضبطه ولا تكفي في الدلالة عليه الاشارة مع كون الكثير منه تابعاً لما في المتن وراجعاً اليه * وكان الفراغ من هذا الاختصار في العشر الأول من شهر ايلول سنة اثنتين وثمانين وثمان مئة والفسح

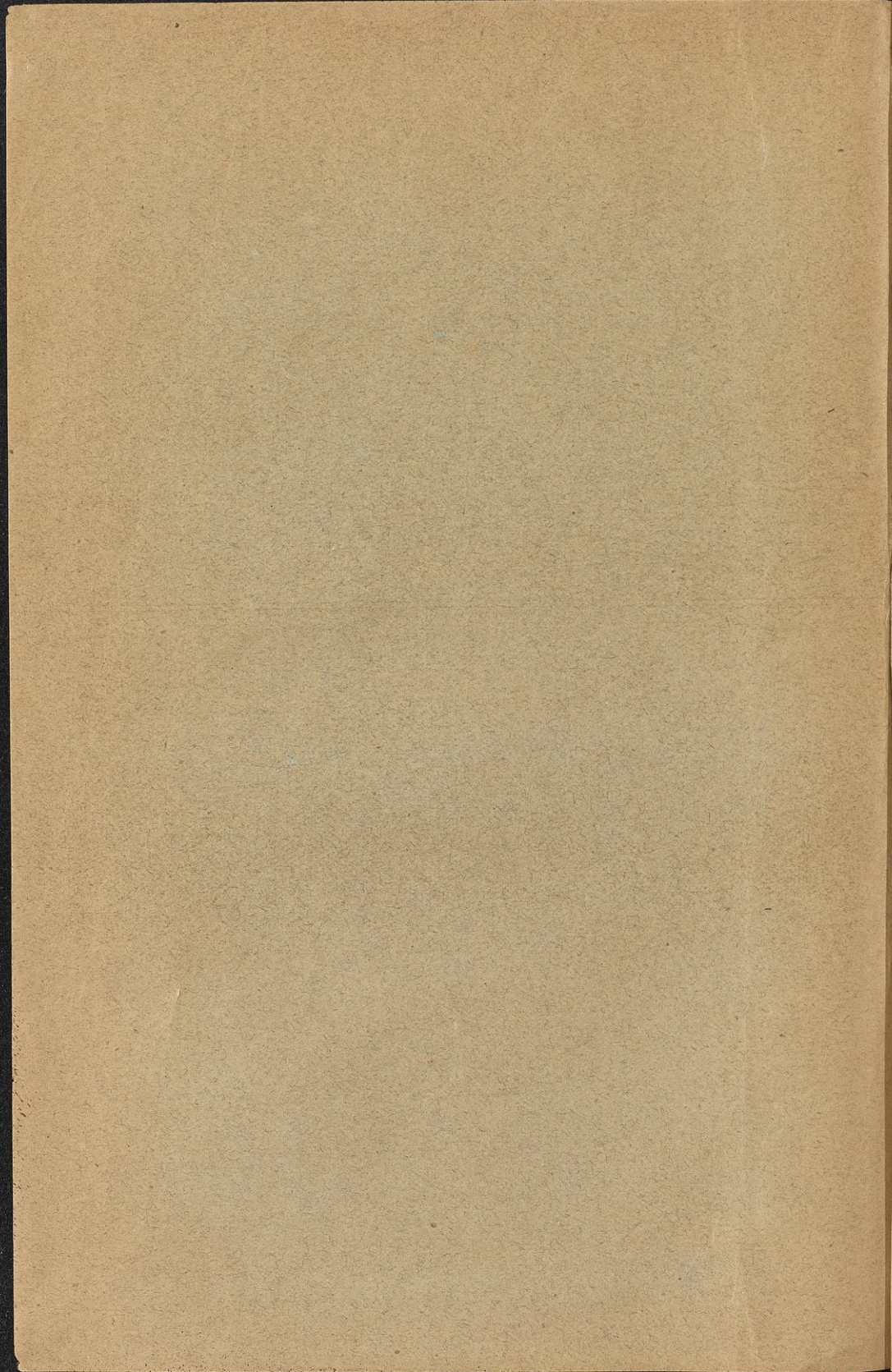
والحمد لله رب العالمين

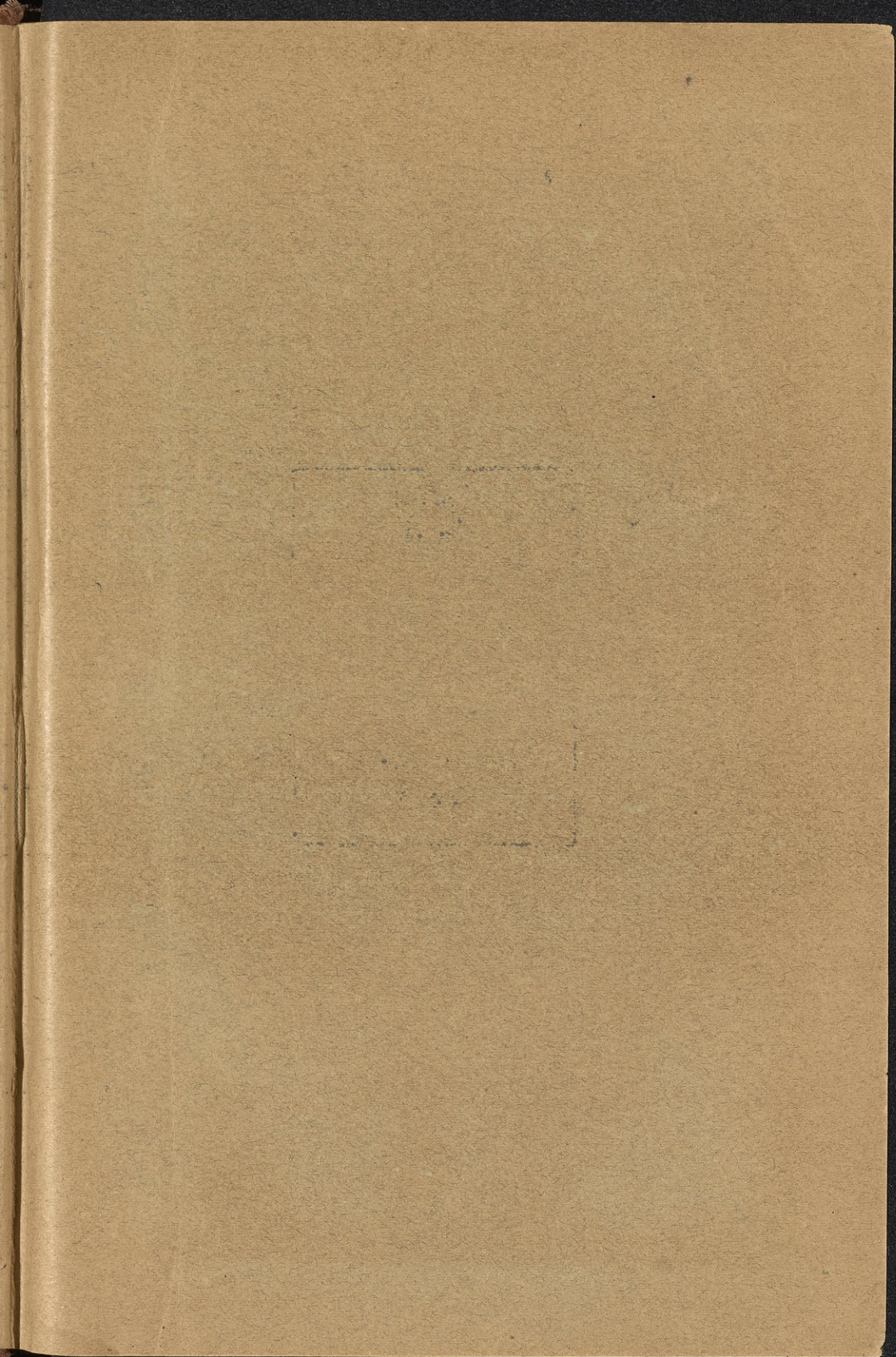


اصلاح غلط

صوابه	خطأ	سطر	صفحة
رَفَعُ	رَفَعِ	٨	١٢
مرفوعاً	مرفوعاً	١٧	٢٨
نَوِي	نوي	١٩	٨١
معه	فيه	١٨ و ١٩	١٠٢
المضاف اليه	المضاف	٢٤	١٠٧
ان المضارع	المضارع	٦	١١٧
صدرِ	صدرِ	١١	١٤٠
وَكَا لَمِنَادَى	وَكَا لَمِنَادَى	١٨	٢٢٩
بَلَه	بِه	١٢	٢٥٤
كَا مَرَّ	مَرَّ	١٠	٢٥٩
لُرُومًا - بِا لَنَقْلِ	لُرُومًا - بِا لَنَقْلِ	٠٦	٢٨٠
لِلتَّمَكِّنِ	لِتَّمَكِّنِ	٢٢	٢٨٠
لَا قَى	لَا قَى	٠٥	٢٨٢









**Elmer Holmes
Bobst Library**

**New York
University**

NYU - BOBST



31142 02882 8880

PJ6106 .Y3 1889

Kitab Nar